بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلاة على سيدنا محمد وآله اجمعين **الفن الثالث عشر من كتاب الشفا** وهو الالهيات عشر مقالات **المقالة الاولى** ثمانية فصول

الفصل الاول في ابتداء طلب موضوع الفلسفة الاولى لتتبين انيته في العلوم واذ قد وفقنا الله ولي الرحمة والتوفيق

فاوردنا ما وجب ايراده من معاني العلوم المنطقية والطبيعية والرياضية فبالحري ان نشرع في تعريف المعاني الحكمية مستعينين بالله فنقول ان العلوم

الفلسفية كما قد اشير اليه في مواضع اخرى من الكتب تنقسم الى النظرية والى العملية وقد اشير الى الفرق بينهما وذكر ان النظرية هي التي نطلب فيها استكمال

القوة النظرية من النفس بحصول العقل بالفعل وذلك بحصول العلم التصوري والتصديقي بامور ليست هي هي بانها اعمالنا واحوالنا فتكون الغاية

فيها حصول رأي واعتقاد ليس رأيا واعتقادا في كيفية عمل او كيفية مبدأ عمل من حيث هو مبدأ عمل وان العملية هي التي يطلب فيها اولا استكمال القوة

النظرية بحصول العلم التصوري والتصديقي بامور هي هي بانها اعمالنا ليحصل منها ثانيا استكمال القوة العملية بالاخلاق وذكر

ان النظرية منحصرة في اقسام ثلثة هي الطبيعية والتعليمية والالهية وان الطبيعية موضوعها الاجسام من جهة ما هي متحركة وساكنة وبحثها عن العوارض

التي تعرض لها بالذات من هذه الجهة وان التعليمية موضوعها اما ما هو كم مجرد عن المادة بالذات واما ما هو ذو كم والمبحوث عنه فيها احوال تعرض للكم بما هو كم

ولا يؤخذ في حدودها نوع مادة ولا قوة حركة وان الالهية تبحث فيها عن الامور المفارقة للمادة بالقوام والحد وقد سمعت ايضا ان الالهي هو

الذي يبحث فيه عن الاسباب الاول للوجود الطبيعي والتعليمي وما يتعلق بهما وعن مسبب الاسباب ومبدأ المبادي وهو الاله تعالى جده فهذا هو قدر ما

قد وقفت عليه مما سلف لك من الكتب ولم يتبين لك من ذلك ان الموضوع للعلم الالهي ما هو بالحقيقة الا اشارة جرت في كتاب البرهان من المنطق ان تذكرتها

وذلك ان في سائر العلوم قد كان يكون لك شيء هو موضوع واشياء هي المطلوبة ومبادي مسلمة منها تؤلف البراهين والآن فلست تتحقق تحقيقا ما

الموضوع لهذا العلم وهل هو ذات العلة الاولى حتى يكون المراد معرفة صفاتها وافعالها او معنى آخر وايضا فقد كنت تسمع ان ههنا فلسفة بالحقيقة

وفلسفة اولى وانها تفيد تصحيح مبادي سائر العلوم وانها هي الحكمة بالحقيقة وقد كنت تسمع تارة ان الحكمة هي افضل علم بافضل معلوم واخرى

ان الحكمة هي المعرفة التي هي اصح معرفة واتقنها واخرى انها العلم بالاسباب الاولى للكل وكنت لا تعرف ما هذه الفلسفة الاولى وما هذه الحكمة

وهل الحدود والصفات الثلث لصناعة واحدة او لصناعات مختلفة كل واحدة منها تسمى حكمة ونحن نبين لك الآن ان هذا العلم الذي نحن

بسبيله هو الفلسفة الاولى وانه الحكمة المطلقة وان الصفات الثلث التي ترسم بها الحكمة هي صفات صناعة واحدة وهي هذه الصناعة وقد

علم ان لكل علم موضوعا يخصه فلنبحث الآن عن الموضوع لهذا العلم ما هو ولننظر هل الموضوع لهذا العلم انية الله تعالى جده او ليس ذلك بل هو شيء

من مطالب هذا العلم فنقول انه لا يجوز ان يكون ذلك هو الموضوع وذلك لان موضوع كل علم هو امر مسلم الوجود في ذلك العلم وانما يبحث عن احواله وقد علم هذا

في مواضع اخرى ووجود الاله تعالى جده لا يجوز ان يكون مسلما في هذا العلم كالموضوع بل هو مطلوب فيه وذلك لانه ان لم يكن كذلك لم يخل اما ان يكون

مسلما في هذا العلم ومطلوبا في علم آخر واما ان يكون مسلما في هذا العلم وغير مطلوب في علم آخر وكلا الوجهين باطلان وذلك لانه لا يجوز ان يكون

مطلوبا في علم آخر لان العلوم الاخرى اما خلقية او سياسية واما طبيعية واما رياضية واما منطقية وليس في العلوم الحكمية علم خارج عن هذه القسمة

وليس في شيء منها يبحث عن اثبات الاله تعالى جده ولا يجوز ان يكون ذلك وانت تعرف هذا بادنى تأمل لاصول كررت عليك ولا يجوز ان يكون غير مطلوب في علم آخر فيكون غير مطلوب في علم البتة

٣

ان نفرض لحقيقة الشيء بما هو تلك الحقيقة او الوجود به ما هو [illegible] فيجب اما

ان نفرض لبعضها اسبابا خارجة عن الحقيقة فيكون لولا تلك العلة لم تفرض فيكون لولا تلك العلة لم تختلف فيكون لولا تلك العلة

كانت الذوات واحدة او لم تكن فيكون لولا تلك العلة ليس هذا بانفراده واجب الوجود وذلك بانفراده واجب الوجود

فيكون وجوب وجود كل واحد منهما الذي خص به [illegible] مستفادا من غيره [illegible] فكل ما هو واجب الوجود

بغيره فليس واجب الوجود بذاته بل هو في حد ذاته ممكن الوجود فيكون كل واحد منهما [illegible]

ممكن الوجود [illegible] ولنفرض الآن انهما يختلفان في معنى اصلي بعد ما يتفقان في المعنى [illegible]

اما ان يكون شرطا في وجوب الوجود او لا يكون فان كان شرطا في وجوب الوجود فظاهر انه يجب ان يتفق فيه كل ما هو واجب الوجود

وان لم يكن شرطا في وجوب الوجود فوجوب الوجود متقرر دونه [illegible]

وجوب وجود [illegible]

ان القسم [illegible] بالكثرة [illegible] من وجهين [illegible]

من المعلوم ان الفصول لا تدخل في [illegible] الجنس [illegible] انما تفيده القوام بالفعل وذلك كالناطق فان

الناطق لا يفيد الحيوان معنى الحيوانية بل يفيده القوام بالفعل ذاتا موجودة خاصة [illegible] فصول وجوب

الوجود ان صحت بحيث لا تفيد وجوب الوجود حقيقة وجوب الوجود بل تفيده الوجود بالفعل وهذا محال من وجهين احدهما

انه ليس حقيقة وجوب الوجود الا نفس تأكد الوجود لا كحقيقة الحيوانية التي هي معنى غير تأكد الوجود والوجود لازم لها او داخل عليها

كما علمت فاذن لا افادة الوجود لوجوب الوجود الا افادة شرط في حقيقة وجوب الوجود [illegible]

[illegible] حقيقة وجوب الوجود [illegible]

[illegible] واجب الوجود بذاته [illegible] وجوب الوجود بالذات [illegible] واجب الوجود بذاته [illegible]

[illegible] ان القسم [illegible] وجوب الوجود [illegible]

[illegible] وجوب الوجود لا يجوز [illegible] بفصول [illegible]

[illegible]

بالعوارض [illegible] وجوب الوجود [illegible]

[illegible] واجب الوجود [illegible] الموصوف [illegible]

[illegible]

غير واجب الوجود بذاته وهو واجب الوجود بذاته [illegible] وجوب الوجود [illegible] الواحد فقط فان قال قائل

ان وجوده صفة [illegible]

الوجود صفة له من حيث هو له من حيث للاشتقاق منه إلا أنه كذلك ليس صفة له ... ونعني بل [illegible] الواجب [illegible]

في [illegible] بعبارة أخرى فنقول لم يكون الواحد منا واجب الوجود [illegible] أما الذي [illegible] فيكون [illegible] هو واجب

الوجود فهو بعينه وليس بغيره وإن كان [illegible] عن كونه هو بعينه مقارنة واجب الوجود [illegible] أما الذي [illegible]

[illegible] واجب الوجود فهو كل ما هو واجب الوجود بذاته بعينه وإن كان لعلة وسبب موجب غيره [illegible]

فلصورته وجود [illegible] فهو معلول فإذن واجب الوجود واحد بالكلية ليس كالأنواع تحت جنس واحد [illegible]

وليس كالأشخاص تحت نوع بل معنى شرح اسمه له فقط ووجوده غير مشترك فيه [illegible]

التي تختص بها واجب الوجود وأما ممكن الوجود فقد تبين من ذلك خاصته وهو أنه يحتاج ضرورة إلى شيء آخر يجعله بالفعل موجودا

فهو دائما باعتبار ذاته ممكن الوجود [illegible] لم يجب وجوده بغيره وذلك [illegible]

[illegible] غيره وليس [illegible] وقت دون وقت [illegible] بالزمان [illegible]

بغيره [illegible] غير بسيط الحقيقة لأن الذي له باعتبار ذاته غير الذي له من غيره وهو حاصل الهوية منهما جميعا في الوجود

فلذلك لا شيء غير الواجب الوجود يعرى عن ملابسة ما بالقوة والإمكان باعتبار نفسه وهو الفرد وغيره زوج تركيبي

الفصل الثامن

في بيان الحق والصدق والذب عن أول الأقاويل في المقدمات الحقة أما الحق فيفهم منه الوجود

في الأعيان مطلقا ويفهم منه الوجود الدائم ويفهم منه حال القول أو العقد الذي يدل على حال الشيء في الخارج إذا كان مطابقا له فنقول هذا قول حق

وهذا اعتقاد حق فيكون الواجب الوجود هو الحق بذاته دائما والممكن الوجود حق بغيره باطل في نفسه فكل ما سوى الواجب الوجود الواحد باطل في نفسه

وأما الحق من قبل المطابقة فهو كالصادق إلا أنه صادق فيما أحسب باعتبار نسبته إلى الأمر وحق باعتبار نسبة الأمر إليه وأحق الأقاويل أن يكون حقا

ما كان صدقه دائما وأحق ذلك ما كان صدقه أوليا ليس لعلة وأول كل الأقاويل الصادقة الذي ينتهي إليه

كل شيء في التحليل حتى إنه يكون مقولا بالقوة أو بالفعل في كل شيء يبين أو يتبين به كما بيناه في كتاب البرهان هو أنه لا واسطة بين

الإيجاب والسلب وهذه الخاصية عارض من عوارض الموجود بما هو موجود لعمومه في كل موجود

والمنكر لهذا فليس ينكره إلا بلسانه معاندا أو يكون قد عرض له شبهة في أشياء [illegible]

[illegible] لأنه لا يمكن حصول حال التناقض [illegible] السوفسطائي [illegible]

حال [illegible] فيكون لا محالة [illegible] ولا [illegible] المحاورة [illegible] القياس الذي يلزم منه

[illegible] فيما يلزم مقتضاه [illegible] بالقياس وذلك لأن القياس الذي يلزم مقتضاه

[illegible] وهو الذي يكون [illegible] عند العقلاء [illegible] النتيجة

[illegible] بالقياس [illegible] المقدمات [illegible]

كان [illegible] من النتيجة التي لا يسلمها فيؤلف عليه تأليف صحيح مطلق [illegible] وبالجملة فقد كان القياس

[illegible] نفسه وإنما يبحث عما [illegible] بالنظر إلى [illegible] وجوده فيكون البحث

[illegible] البحث [illegible] وجوده [illegible] في هذا العلم [illegible]

يكون موضوع هذا العلم [illegible] أن يكون إلا في هذا العلم

[illegible] هذا العلم [illegible] من المفارقات من المادة [illegible] الطبيعيات [illegible]

[illegible] المادة [illegible] الطبيعيات [illegible]

[illegible] الفلسفة [illegible] العلوم [illegible]

[illegible] العلم [illegible] موضوع [illegible]

الأسباب القصوى للموجودات [illegible] النظر في الأسباب كلها [illegible]

[illegible] أسباب [illegible] النظر [illegible]

[illegible] النظر [illegible] أسباب مطلقة [illegible] هذا العلم

هو النظر [illegible] الأسباب [illegible] هذا العلم [illegible]

[illegible] الأسباب [illegible] مثل الكلي والجزئي والقوة والفعل والإمكان والوجوب [illegible]

[illegible] الأعراض [illegible] الأمور الطبيعية والأمور التعليمية [illegible] الأعراض [illegible]

[illegible] فيجب أن يكون البحث عنها في العلم [illegible] هذا العلم [illegible] إثبات الأسباب [illegible]

ذوات الأسباب [illegible] وجود الأسباب للمسببات [illegible] الوجود [illegible] العقل

[illegible] المطلق [illegible]

[illegible] الأمور التي هي موجودة [illegible]

[illegible] إثبات العلل [illegible] وجود العلل والأسباب [illegible]

[illegible] العقل [illegible] الأمور [illegible]

[illegible] في العلوم الأخرى [illegible] هذا العلم [illegible] أن يكون الموضوع

العلم [illegible] الموجود [illegible]

[illegible] النظر [illegible]

[illegible] النظر [illegible] هذا العلم [illegible]

[illegible] الأسباب القصوى [illegible] هذا العلم [illegible]

هو الموجود بما هو موجود فقد بان لك [illegible] هذا الفصل [illegible] أن هذا العلم موضوعه الأسباب القصوى [illegible] هذا العلم [illegible]

الفصل الثاني

في تحصيل موضوع هذا العلم فيجب أن يدل على الموضوع الذي لهذا العلم لا محالة حتى يتبين لنا الغرض الذي في هذا العلم فنقول إن
العلم الطبيعي قد كان موضوعه الجسم ولم يكن من جهة ما هو موجود ولا من جهة ما هو جوهر ولا من جهة ما هو مؤلف من مبدأيه
أعني الهيولى والصورة ولكن من جهة ما هو موضوع للحركة والسكون والعلوم التي تحت العلم الطبيعي أبعد من ذلك وكذلك
الخلقية وأما العلم الرياضي فقد كان موضوعه إما مقدارا مجردا في الذهن عن المادة وإما مقدارا مأخوذا في الذهن مع مادة
وإما عددا مجردا عن المادة وإما عددا في مادة ولم يكن أيضا ذلك البحث متجها إلى إثبات أنه مقدار مجرد عن المادة أو عدد مجرد أو ذو
مادة بل كان من جهة الأحوال التي تعرض له بعد وضعه كذلك والعلوم التي تحت الرياضيات أولى بأن لا يكون نظرها إلا في العوارض
التي تلحق أوضاعا أخص من هذه الأوضاع والعلم المنطقي كما علمت فقد كان موضوعه المعاني المعقولة الثانية التي تستند إلى المعاني المعقولة
الأولى من جهة كيفية ما يتوصل بها من معلوم إلى مجهول لا من جهة ما هي معقولة ولها الوجود العقلي الذي لا يتعلق بمادة
أصلا أو يتعلق بمادة غير جسمانية ولم يكن غير هذه العلوم علم آخر والبحث عن الجوهر بما هو موجود وجوهر وعن الجسم بما هو جوهر وعن
المقدار والعدد بما هما موجودان وكيف وجودهما وعن الأمور الصورية التي ليست في مادة أو هي في مادة غير مادة الأجسام وأنها كيف
وأي نحو من الوجود يخصها مما يجب أن يفرد له بحث وليس يجوز أن يكون من جملة العلم بالمحسوسات ولا من جملة العلم بما وجوده في المحسوسات
لكن التوهم والتحديد يجرده عن المحسوسات فهو إذن من جملة العلم بما وجوده مباين أما الجوهر فبين أن وجوده بما هو جوهر فقط غير
متعلق بالمادة وإلا لما كان جوهر إلا محسوسا وأما العدد فقد يقع على المحسوسات وغير المحسوسات فهو بما هو عدد غير متعلق بالمحسوسات وأما
المقدار فلفظه مشترك فيه ما يقال له مقدار ويعنى به البعد المقوم للجسم الطبيعي ومنه ما يقال له مقدار ويعنى به الكم المتصل الذي يقال
على الخط والسطح والجسم المحدود وقد عرفت الفرق بينهما وليس ولا واحد منهما مفارقا للمادة ولكن المقدار بالمعنى الأول وإن كان لا يفارق المادة فهو
مبدأ لوجود الأجسام الطبيعية فإذا كان مبدأ لوجودها لم يجز أن يكون متعلق القوام بما يتقوم به فليس مستفيد القوام من المحسوسات بل
مستفيد القوام منه فهو إذن متقدم بالذات على المحسوسات وليس الشكل كذلك فإن الشكل عارض لازم للمادة بعد تجوهرها جسما
وحلها مستقل في أحيان فلوجود ذلك المقدار من جهة ما يستلحق المادة ومن حيث ... لكن الشكل موجود في المادة
والنعت الأولية لزوجها المادة في الفعل وأما المقدار بالمعنى الآخر فإن فيه نظرا من جهة وجوده والنظر من جهة ... فإن
وجوده أي بالوجه ... أي أقسام الوجود فليس هو ... عن معنى متعلق بالمادة ... موضوع المنطق
فظاهر أنه خارج عن الجزئيات فقد تبين أن هذه كلها تقع في العلم الذي يتعاطى ما لا يتعلق قوامه بالمحسوسات ولا يجوز أن يجعل لها موضوع مشترك
يكون كلها حالاته وعوارضه إلا الموجود فإن بعضها جواهر وبعضها كميات وبعضها مقولات أخرى وليس يمكن أن يعمها معنى محقق إلا
حقيقة معنى الوجود وكذلك قد يوجد أيضا أمور يجب أن تتحدد وتتحقق في النفس وهي مشتركة في العلوم وليس ولا واحد من العلوم يتولى
الكلام فيها مثل الواحد بما هو واحد والكثير بما هو كثير والموافق والمخالف والضد وغير ذلك فبعضها يستعملها استعمالا فقط وبعضها
إنما يأخذ حدودها ولا يتكلم في نحو وجودها وليست عوارض خاصة لشيء من موضوعات هذه العلوم الجزئية وليست من الأمور التي

يكون وجودها إلا وجود الصفات للذوات ولا هي أيضا من الصفات التي لكل شيء فيكون كل واحد منها مشتركا لكل شيء ولا يجوز أن يختص
أيضا بمقولة ولا يمكن أن يكون من عوارض شيء إلا الموجود بما هو موجود فظهر لك من هذه الجملة أن الموجود بما هو موجود أمر مشترك لجميع هذه
وأنه يجب أن يجعل الموضوع لهذه الصناعة لما قلنا ولأنه غني عن تعلم ماهيته وعن إثباته حتى يحتاج إلى أن يتكفل علم غير هذا العلم
بإيضاح الحال فيه لاستحالة أن يكون إثبات الموضوع وتحقيق ماهيته في العلم الذي هو موضوعه بل تسليم إنيته وماهيته فقط فالموضوع
الأول لهذا العلم هو الموجود بما هو موجود ومطالبه الأمور التي تلحقه بما هو موجود من غير شرط وبعض هذه الأمور هي له كالأنواع
كالجوهر والكم والكيف فإنه ليس يحتاج الموجود في أن ينقسم إليها إلى انقسام قبلها حاجة الجوهر إلى انقسام حتى يلزمه الانقسام إلى الإنسان
وغير الإنسان وبعض هذه كالعوارض الخاصة مثل الواحد والكثير والقوة والفعل والكلي والجزئي والممكن والواجب فإنه ليس
يحتاج الموجود في قبول هذه الأعراض والاستعداد لها إلى أن يتخصص طبيعيا أو تعليميا أو خلقيا أو غير ذلك ولقائل أن يقول
إنه إذا جعل الموجود هو الموضوع لهذا العلم لم يجز أن يكون إثبات مبادئ الموجودات فيه لأن البحث في كل علم هو عن لواحق
موضوعه لا عن مبادئه والجواب عن هذا أن النظر في المبادئ أيضا هو بحث عن لواحق هذا الموضوع لأن الموجود كونه مبدأ
غير مقوم له ولا ممتنع فيه بل هو بالقياس إلى طبيعة الموجود أمر عارض له ومن اللواحق الخاصة به لأنه ليس شيء أعم من الموجود فيلحق
غيره لحوقا أوليا ولا أيضا يحتاج الموجود إلى أن يصير طبيعيا أو تعليميا أو شيئا آخر حتى يعرض له أن يكون مبدأ ثم المبدأ ليس مبدأ
للموجود كله ولو كان مبدأ للموجود كله لكان مبدأ لنفسه بل الموجود كله لا مبدأ له إنما المبدأ مبدأ للموجود المعلول فالمبدأ هو مبدأ
لبعض الموجود فلا يكون هذا العلم يبحث عن مبادئ الموجود مطلقا بل إنما يبحث عن مبادئ بعض ما فيه كسائر العلوم الجزئية فإنها
وإن كانت لا تبرهن على وجود مبادئها المشتركة إذ لها مبادئ يشترك فيها ما تحتوي كل واحد منها فإنها تبرهن على وجود ما هو مبدأ لما بعده
من الأمور التي فيها فيلزم هذا العلم أن ينقسم ضرورة إلى أجزاء منها ما يبحث عن الأسباب القصوى فإنها الأسباب لكل موجود معلول
من جهة وجوده ويبحث عن السبب الأول الذي يفيض عنه كل موجود معلول بما هو موجود معلول لا بما هو موجود متحرك
فقط أو متكمم فقط ومنها ما يبحث عن العوارض للموجود ومنها ما يبحث عن مبادئ العلوم الجزئية ولأن مبادئ كل علم أخص هي مسائل في
العلم الأعلى مثل مبادئ الطب في الطبيعي والمساحة في الهندسة فيعرض إذن في هذا العلم أن يتضح فيه مبادئ العلوم الجزئية
التي تبحث عن أحوال جزئيات الموجود فهذا العلم يبحث عن أحوال الموجود والأمور التي هي له كالأقسام والأنواع حتى يبلغ إلى تخصيص
يحدث معه موضوع العلم الطبيعي فيسلمه إليه وتخصيص يحدث معه موضوع الرياضي فيسلمه إليه وكذلك في غير ذلك وما قبل ذلك
التخصيص كالمبدأ له فيبحث عنه ويقرر حاله فيكون إذن بعض مسائل هذا العلم في أسباب الموجود المعلول بما هو موجود معلول
وبعضها في عوارض الموجود وبعضها في مبادئ العلوم الجزئية فهذا هو العلم المطلوب في هذه الصناعة وهو الفلسفة الأولى
لأنه العلم بأول الأمور في الوجود وهو العلة الأولى وأول الأمور في العموم وهو الوجود والوحدة وهو أيضا الحكمة التي هي أفضل
علم بأفضل معلوم فإنها أفضل علم أي اليقين بأفضل معلوم أي بالله تعالى وبالأسباب من بعده وهو أيضا معرفة الأسباب

القصوى للكل وهو الله تعالى الموفق بالقسمة ولذلك العلم الالهي الذي هو انه علم بالامور المفارقة للمادة في الحد والوجود واذ المحسوس ما هو موجود
ومباديه وعوارضه ليس شيء منها كما اتضح الا مقترنا مع المادة وغير متعلق الوجود بوجودها وان بحث في هذا العلم عما لا يتقدم المادة فانما
يبحث فيه عن معنى ذلك المعنى غير محتاج الوجود الى المادة بل الامور المبحوث عنها فيه على اقسام اربعة فبعضها بريئة عن المادة وعلائق
المادة اصلا وبعضها يخالط المادة ولكن مخالطة السبب المقوم المتقدم وليست المادة بمقومة له وبعضها قد يوجد في المادة مثل العلية
والوحدة فيكون الذي لها بالشركة ما هي هي ان لا يكون مفتقرة التحقيق الى وجود المادة ولا تشترك هذه الامور في انها غير مادية الوجود
اي غير مستفاد الوجود من المادة وبعضها امور مادية كالحركة والسكون ولكن ليس المبحوث عنه في هذا العلم حالها في المادة بل نحو الوجود
الذي لها فاذا اخذ هذا القسم مع الاقسام الاخرى اشتركت في ان نحو البحث عنها هو من جهة معنى غير قائم الوجود بالمادة وكما ان العلوم
الرياضية قد كان يوضع فيها ما هو متحدد بالمادة لكن نحو النظر والبحث عنه كان من جهة معنى غير متحدد بالمادة فكان لا يخرج تعلق ما يبحث
عنه بالمادة عن ان يكون البحث عنه رياضيا كذلك الحال ههنا فقد ظهر ولاح ان الغرض في هذا العلم اي شيء هو وهذا العلم
يشارك الجدل والسوفسطائية من وجه ويخالفهما من وجه ويخالف كل واحد منهما من وجه اما مشاركته لهما فلان ما يبحث عنه في هذا العلم
لا يتكلم فيه صاحب علم جزئي ويتكلم فيه الجدلي والسوفسطائي واما المخالفة فلان الفيلسوف الاول من حيث هو فيلسوف اول لا يتكلم
في مسائل العلوم الجزئية وذانك يتكلمان واما مخالفته للجدل خاصة فبالقوة لان الكلام الجدلي يفيد الظن لا اليقين كما علمت
في صناعة المنطق واما في السوفسطائية فبالارادة وذلك لان هذا يريد الحق نفسه وذلك يريد ان يظن به انه حكيم يقول الحق وان لم يكن

الفصل الثالث

في منفعة هذا العلم ومرتبته واسمه واما منفعة هذا العلم فيجب ان يكون قد وقفت في العلوم التي قبل هذا العلم
ان الفرق بين النافع وبين الخير ما هو وان الفرق بين الضار وبين الشر ما هو وان النافع هو السبب الموصل بذاته الى الخير
والمنفعة هي المعنى الذي يوصل به من الشر الى الخير واذ قد تقرر هذا فقد علمت ان العلوم كلها تشترك في منفعة واحدة وهي تحصيل كمال
النفس الانسانية بالفعل مهيئة اياها للسعادة الاخروية ولكنه اذا فتش في رءوس الكتب عن منفعة العلوم لم يكن القصد متجها
الى هذا المعنى بل الى معونة بعضها في بعض حتى تكون منفعة علم ما هو معونة يحصل منه في تحقيق علم آخر غيره واذا كانت المنفعة بهذا المعنى
فقد تؤخذ قولا مطلقا وقد تؤخذ قولا مخصصا فاما المطلق فهو ان يكون النافع موصلا الى تحقيق علم آخر كيف كان واما المخصص فان يكون
النافع موصلا الى ما هو اجل منه وهو كالغاية له اذ هو لاجله بغير انعكاس فاذا اخذنا المنفعة بالمعنى المطلق كان لهذا العلم منفعة
واذا اخذنا المنفعة بالمعنى المخصص كان هذا العلم اجل من ان ينتفع به في علم غيره بل سائر العلوم ينتفع به لكن اذا قسمنا المنفعة
المطلقة الى اقسامها كانت ثلاثة اقسام قسم يكون به الموصل منه موصلا الى ما هو اجل منه وقسم يكون به الموصل منه موصلا الى ما هو دونه
وهو ان يفيده كمالا دون ذاته وهذا الضرب يسمى خاصا من ان الاولى به الافاضة والافادة والعناية والرياسة او غيرها مما يشبه
هذا اذا استقريت الالفاظ الصالحة في هذا الباب غير تغليبية والمنفعة المخصصة قريبة من الخدمة واما الافادة التي تحصل من
الاشرف في الاخس فليس تشبه الخدمة وانت تعلم ان الخادم ينفع المخدوم والمخدوم ايضا ينفع الخادم غير ان المنفعة اذا قيست

اعني مطلقة ويكون نوع كل منفعة من وجه خاص في هذا العلم الذي هو بيان جهة افادة اليقين بمبادي العلوم الجزئية والتحقيق
لماهية الامور المشتركة فيها وان لم تكن مبادي فهذا هو منفعة الرئيس المخدوم للخادم او نسبة هذا العلم الى العلوم الجزئية نسبة
الشيء الذي هو المقصود معرفته في هذا العلم الى الاشياء المقصودة معرفتها في تلك العلوم فكما ان ذلك مبدأ لوجود تلك فهذا مبدأ
لتحقيق العلم بتلك واما مرتبة هذا العلم فهو ان يتعلم بعد العلوم الطبيعية والرياضية اما الطبيعية فلان كثيرا من الامور المسلمة في هذا مما تبين
في العلم الطبيعي مثل الكون والفساد والتغير والمكان والزمان وتعلق كل متحرك بمحرك وانتهاء المتحركات الى محرك اول وغير ذلك واما الرياضية فلان
الغرض الاقصى في هذا العلم هو معرفة تدبير الباري تعالى ومعرفة الملائكة الروحانية وطبقاتها ومعرفة النظام في ترتيب الافلاك وليس يمكن ان يتوصل
اليه الا بعلم الهيئة وعلم الهيئة لا يتوصل اليه الا بعلم الحساب والهندسة واما الموسيقى وجزئيات الرياضيات والخلقيات والسياسية فهي نافعة
غير ضرورية في هذا العلم الا ان لسائل ان يسأل فيقول انه اذا كانت المبادي في علم الطبيعية والتعاليم انما تبرهن في هذا العلم وكانت مسائل
العلمين تبرهن بالمبادي وكانت مسائل تلك العلمين تصير مبادي لهذا العلم كان ذلك بيانا دوريا ويصير آخر الامر بيانا للشيء من نفسه والجواب
لتلك ومما يحل هذه الشبهة هو ما قد قيل في كتاب البرهان وانما نورد منه مقدار الكفاية في هذا الموضع فنقول ان المبدأ للعلم ليس
يجب ان يكون مبدأ لجميع المسائل فيستبين كل ذلك من جهة البرهان بالفعل او بالقوة بل ربما كان المبدأ ماخوذا في براهين بعض مسائل العلم ثم انه قد يجوز ان يكون
في العلوم مسائل براهينها لا تستعمل وضعا البتة بل انما تستعمل المقدمات التي لا براهين عليها وايضا انما يكون مبدأ العلم مبدأ بالحقيقة اذا كان
يفيد اليقين التام بالعلة ... ان كان ليس يفيد العلة فانه ... مبدأ العلم ... الى ان ... مبدأ ... من
من جهة ان الشيء يجب يفيد الوجود فقط فقد ارتفع ... فان المبدأ الطبيعي ... بنفسه ... والتعليمية
الاولى ... بينة ... بعد ... فيما مسائل ... ما هو مقدمة ... العلم الالهي لا تحتاج ... المبدأ الا ...
من ... المبدأ ... للخدمة ... وقد يجوز ان يكون العلم الطبيعي او الرياضي ... برهان ... فيه ... هذا العلم في بيان
وخصوصا في العلل الغائية البعيدة فقد اتضح ... ما هو مبدأ ... المبدأ العلم ... التي في العلوم الطبيعية ... مبادي
في هذا العلم ... مبادي ... ولكن ... مبادي ... مسائل في هذا العلم ولكن ليس ... مبادي ... المسائل بعينها
بل مسائل اخرى ... من هذا العلم ... ليدل ... في هذا العلم ... من الامر اذا كان في
هذا الوجه ... حتى يكون بيانا يرجع الى الشيء في بيان نفسه ... في النفس ... الغرض من هذا العلم
يحصل ... بعد علم ... فانه ... بعد ... ان لنا سبيلا الى ... الاول لا من طريق ... من طريق
مقدمات عقلية توجب ... وانه واجب الوجود ... ان يكون ... من جهة ... يكون هو مبدأ للكل وان يكون الكل
عنه على ترتيب الكل ... هذا ... ذلك الطريق ... الذي هو سلوك عن المبادي الى ... العلل ... الاول
بعض ... مراتب الموجودات ... التفصيل ... هذا ... كان ... مقدما على العلوم كلها الا انه من جهة ... من
كلها فقد ... مرتبة هذا العلم من جهة العلوم ... واسم هذا العلم هو انه فيما بعد الطبيعة ... الطبيعة ... التي هي مبدأ ... وكون

بل جملة التي لها انتزاع المادة الجسمانية وتلك القوة والعوارض فقد قيل انه يقال طبيعة للجرم الطبيعي الذي هو الطبيعة والجرم الطبيعي هو الجسم المحسوس بما له من الخواص
والعوارض ومعنى ما بعد الطبيعة بعدية بالقياس الينا فانا اول ما نشاهد الوجود ونتعرف احواله نشاهد هذا الوجود الطبيعي واما الذي
يستحق ان يسمى به هذا العلم اذا اعتبر بذاته فهو ان يقال انه علم ما قبل الطبيعة لان الامور المبحوث عنها في هذا العلم هي بالذات وبالعموم
قبل الطبيعة ولكن لقائل ان يقول ان الامور الرياضية المحضة التي ينظر فيها في علم الحساب والهندسة هي ايضا قبل الطبيعة وخصوصا
العدد فانه لا تعلق لوجوده بالطبيعة البتة لانه قد يوجد لا في الطبيعة فيجب ان يكون علم الحساب والهندسة علم ما قبل الطبيعة
فالذي يجب ان نقول في حل هذا التشكيك هو ان اما الهندسة فانما كان النظر فيها ههنا انما هو في الخطوط والسطوح والجسم
ومعلوم ان موضوعها غير مفارق للطبيعة في القوام فالاعراض اللازمة لها اولى بذلك واما ما كان موضوعه المقدار المطلق بجهاته
مستعدة لان تتخيل [illegible] فذلك ليس المقدار بما هو مبدأ للطبيعيات وصورة لما هو مقدار [illegible] وقد عرفت في
المنطقيات والطبيعيات الفرق بين المقدار الذي هو بمعنى البعد مطلقا وبين المقدار الذي هو كم وان اسم المقدار يقع عليهما
باشتراك واذا كان كذلك فليس موضوع الهندسة بالحقيقة هو المقدار المنقسم [illegible] بل المقدار المقول على الخط
والسطح والجسم [illegible] واما العدد فالشبهة فيه اكثر [illegible] النظر [illegible] علم العدد [illegible] علم ما بعد الطبيعة الا ان
ما بعد الطبيعة انما [illegible] من حيث هو علم [illegible] الوجوه الطبيعية [illegible] العدد [illegible]
الا ان ايضا لان الموجود بالتعليم هو غاية هذا العلم [illegible] من جهة المعنى الاشرف والامر الاشرف [illegible] الغاية
فيكون كان هذا العلم هو العلم الذي كماله والشرف اجزائه ومقصوده الاول هو معرفة ما يفارق الطبيعة من كل وجه [illegible] اذا كانت
الشبهة موضوعة بازاء هذا المعنى لا علم العدد [illegible] هذا الاسم [illegible] ولكن البيان المحقق يكون علم الحساب [illegible]
علم ما بعد الطبيعة هو انه سيظهر لك ان موضوعه ليس هو العدد من كل وجه فان العدد قد يوجد في الامور الطبيعية وقد يوجد في
الوهم مجردا عن [illegible] هو عارض له وان كان لا يمكن ان يكون العدد موجودا [illegible] الوجود فان كان من العدد ما يوجد في الامور
المفارقة امتنع ان يكون موضوعا لا نسبة [illegible] الزيادة والنقصان بل انما يثبت عليها [illegible] فقط بل انما يجوز ان يوضع
بحيث [illegible] التي هي بالقوة كل كم من المعدودات اولى ان
في الوهم والتعليم [illegible] هو من مفارق للطبيعة فان علم الحساب من حيث ينظر في العدد انما ينظر فيه وقد حصل له اعتبار الامور
الطبيعية [illegible] اول النظر في الوهم [illegible] انما هو في الوهم بهذه الصفة [illegible]
[illegible] عوارض العدد من حيث هو عدد مطلقا بل في عوارضه من
حيث [illegible] ولما النظر في ذات العدد وفيما يعرض له من حيث
لا يتعلق بالمادة ولا نسبة اليها [illegible] لهذا العلم

الفصل الرابع

في جملة ما نتكلم فيه في هذا العلم فنقول ان في هذا العلم
ان نعرف حال نسبة الشيء والموجود الى المقولات [illegible] العدم [illegible] الوجوب [illegible] الوجود [illegible] وحال الامكان

الامكان وحقيقته وهو بعينه النظر في القوة والفعل ثم ننظر في حال الذي بالذات والذي بالعرض والحق والباطل في حال الجوهر وكم اقسامه
[illegible] الوجود وان يكون جوهرا ان يصير طبيعيا او تعليميا فان ههنا جواهر مفارقة [illegible] حال الجوهر الذي هو كالهيولى وانه كيف هو وهل هو
مفارق او غير مفارق ومتفق النوع او مختلف [illegible] الصورة وان الجوهر الصوري كيف هو وهل هو مفارق او غير مفارق وما حال المركب
[illegible] وكيف [illegible] الحدود والمحدودات [illegible] الجوهر [illegible] في هذا العلم [illegible] وكيفية
[illegible] الاعراض [illegible] جوهر [illegible] ونعرف مراتب الجواهر بعضها
عند بعض في الوجود بحسب التقدم والتأخر ونعرف [illegible] الاعراض [illegible] هذا الموضع ان [illegible] وكيفية وجود الطبائع الكلية
وهل لها وجود في الاعيان [illegible] وكيف وجودها في النفس وهل لها وجود مفارق للاعيان والنفس [illegible] حال الجنس والنوع وما يجري مجراهما ان
الوجود [illegible] او معلولا [illegible] طبيعيا او تعليميا او غير [illegible] ان [illegible] ذلك بالكلام في العلل [illegible]
ان يكون كل [illegible] في تعريف الفرقان بين المبدأ الفاعلي وبين غيره وان نتكلم في الانفعال والفعل وفي تعريف الفرقان بين
بين المبدأ [illegible] وبين غيره [illegible] الانفعال والفعل وفي تعريف الفرقان بين الصورة وبين الغاية واثبات كل واحد
منها [illegible] طبيعية [illegible] وتبين الكلام في المبدأ والابتداء ثم الكلام في التقدم والتأخر والحدوث واصناف ذلك
وخصوصية كل نوع منه [illegible] الطبيعة [illegible] العقل [illegible] الاشياء المتقدمة عند العقل [illegible]
[illegible] هذه الاشياء [illegible] مخالف للحق [illegible] الواحد [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الواحد [illegible] الواحد [illegible] الكثير [illegible] التقابل [illegible]
في العدد [illegible] الموجودات [illegible] الكم المنفصل الذي [illegible] الموجودات [illegible] الاراء الباطلة كلها في
[illegible] ذلك مفارقا ومبادئ للموجودات [illegible] العوارض التي [illegible] الاعداد والكميات المتصلة [illegible]
وغيرها [illegible] توابع الواحد [illegible] الموافق [illegible] المساوي [illegible] المماثل [illegible] كل واحد منها
ومقابلها [illegible] الكثرة مثل الغير [illegible] وغير الجنس وغير [illegible] والخلاف [illegible] والتقابل
واصنافها والتضاد وبالحقيقة [illegible] ثم بعد ذلك [illegible] مبادئ للموجودات [illegible] المبدأ الاول وانه واحد حق في غاية الجلالة
ونعرف انه من كم وجه واحد [illegible] وانه كيف يعلم كل شيء وكيف هو [illegible] كل شيء [illegible] ان يعلم [illegible]
وانه سلام [illegible] محض معشوق لذاته وهو اللذيذ الحق وعنده الجمال الحق [illegible] في الاراء المفادة للحق
ثم نبين كيف [illegible] الموجودات وما اول الاشياء التي توجد منه ثم كيف تترتب عنه الموجودات مبتدئة من الجواهر الملكية العقلية
ثم الجواهر الملكية النفسانية ثم الجواهر الفلكية السماوية ثم هذه العناصر ثم المكونات عنها ثم الانسان وكيف تعود [illegible]
اليه وكيف هو مبدأ لها فاعلي وكيف هو منها الها [illegible] وما ذا يكون حال النفس الانسانية اذا انقطعت العلاقة بينها وبين الطبيعة
واي مرتبة يكون [illegible] وجودها [illegible] وندل فيما بين ذلك على جلالة قدر النبوة ووجوب طاعتها وانها واجبة من عند الله وعلى الاخلاق

والاعمال التي تحتاج اليها النفوس الانسانية في معرفة ما يجب لها السعادة الاخروية وبدون اضاف السعادة ... هذا والله المستعان

الفصل الخامس

في الدلالة على الموجود والشيء واقسامهما الاول بما يكون فيه تنبيه على الغرض فنقول ان الموجود والشيء والضروري معانيها ترتسم في النفس ارتساما اوليا ليس ذلك الارتسام مما يحتاج الى ان يجلب باشياء اعرف منها فانه كما ان في باب التصديق مبادي اولية يقع التصديق بها لذواتها ويكون التصديق بغيرها بسببها واذا لم يخطر بالبال او لم يفهم اللفظ الدال عليها لم يمكن التوصل الى معرفة ما يعرف بها وان لم يكن التعريف الذي يحاول اخطارها بالبال او تفهيم ما يدل عليها من الالفاظ محاولا لافادة علم ليس في الغريزة بل منبها على تفهيم ما يريده القائل او يذهب اليه وربما كان ذلك باشياء هي في انفسها اخفى من المراد تعريفه لكنها لعلة ما وعبارة ما صارت اعرف كذلك في التصورات اشياء هي مبادي للتصور وهي متصورة لذواتها واذا اريد ان يدل عليها لم يكن ذلك بالحقيقة تعريفا لمجهول بل تنبيها واخطارا بالبال باسم او بعلامة ربما كانت في نفسها اخفى منه لكنها لعلة ما وحال ما تكون اظهر دلالة فاذا استعملت تلك العلامة تنبهت النفس على اخطار ذلك المعنى بالبال من حيث انه هو المراد لا غيره من غير ان تكون العلامة بالحقيقة معلمة اياه ولو كان كل تصور يحتاج الى ان يسبقه تصور قبله لذهب الامر في ذلك الى غير النهاية او لدار واولى الاشياء بان تكون متصورة لانفسها الاشياء العامة للامور كلها كالموجود والشيء والواحد وغيره ولهذا ليس يمكن ان يبين شيء منها ببيان لا دور فيه البتة او ببيان شيء اعرف منه ولذلك من حاول ان يقول فيها شيئا وقع في اضطراب كمن يقول ان من حقيقة الموجود ان يكون فاعلا او منفعلا وهذا ان كان ولا بد فمن اقسام الموجود والموجود اعرف من الفاعل والمنفعل وجمهور الناس يتصورون حقيقة الموجود ولا يعرفون البتة انه يجب ان يكون فاعلا او منفعلا وانا الى هذه الغاية لم يتضح لي ذلك الا بقياس لا غير فكيف يكون حال من يروم ان يعرف حال الشيء الظاهر بصفة له تحتاج الى بيان حتى يثبت وجودها له وكذلك قول من قال ان الشيء هو الذي يصح عنه الخبر فان يصح اخفى من الشيء والخبر اخفى من الشيء فكيف يكون هذا تعريفا للشيء وانما تعرف الصحة ويعرف الخبر بعد ان يستعمل في بيان كل واحد منهما انه شيء او انه امر او انه ما او انه الذي وجميع ذلك كالمرادفات لاسم الشيء فكيف يصح ان يعرف الشيء تعريفا حقيقيا بما لا يعرف الا به نعم ربما كان في ذلك وامثاله تنبيه ما واما بالحقيقة فانك اذا قلت ان الشيء هو ما يصح ان يخبر عنه يكون كانك قلت ان الشيء هو الشيء الذي يصح الخبر عنه لان معنى ما والذي والشيء معنى واحد فتكون قد اخذت الشيء في حد الشيء على انا لا ننكر ان يقع بهذا او ما يشبهه مع فساد ماخذه تنبيه بوجه ما على الشيء ونقول ان معنى الموجود ومعنى الشيء متصوران في الانفس وهما معنيان فالموجود والمثبت والمحصل اسماء مترادفة على معنى واحد ولا نشك في ان معناهما قد حصل في نفس من يقرا هذا الكتاب والشيء وما يقوم مقامه قد يدل به على معنى آخر في اللغات كلها فان لكل امر حقيقة هو بها ما هو فللمثلث حقيقة انه مثلث وللبياض حقيقة انه بياض وذلك هو الذي ربما سميناه الوجود الخاص ولم نرد به معنى الوجود الاثباتي فان لفظ الوجود يدل به ايضا على معان كثيرة منها الحقيقة التي عليها الشيء فكانه ما عليه يكون الوجود الخاص للشيء ونرجع فنقول انه من البين ان لكل شيء حقيقة خاصة هي ماهيته ومعلوم ان حقيقة كل شيء الخاصة به غير الوجود الذي يرادف الاثبات وذلك لانك اذا قلت حقيقة كذا موجودة اما في الاعيان

او في الانفس او مطلقا يعمهما جميعا كان لهذا معنى محصل مفهوم ولو قلت ان حقيقة كذا حقيقة كذا او ان حقيقة كذا حقيقة لكان حشوا من الكلام غير مفيد ولو قلت ان حقيقة كذا شيء لكان ايضا قولا غير مفيد ما يجهل واقل افادة منه ان تقول ان الحقيقة شيء الا ان يعني بالشيء الموجود فكانك قلت ان حقيقة كذا حقيقة موجودة واما اذا قلت حقيقة آ شيء ما وحقيقة ب شيء آخر فانما يصح هذا وافاد لانك تضمر في نفسك انه شيء آخر مخصوص مخالف لذلك الشيء الآخر كما لو قلت ان حقيقة آ حقيقة وحقيقة ب حقيقة اخرى ولولا هذا الاضمار وهذا الاقتران جميعا لم يفد فالشيء يراد به هذا المعنى ولا يفارق لزوم معنى الوجود اياه البتة بل معنى الموجود يلزمه دائما لانه يكون اما موجودا في الاعيان او موجودا في الوهم والعقل فان لم يكن كذا لم يكن شيئا وان الذي يقال ان الشيء هو الذي يخبر عنه حق ثم الذي يقال مع هذا ان الشيء قد يكون معدوما على الاطلاق امر يجب ان ينظر فيه فان عني بالمعدوم المعدوم في الاعيان جاز ان يكون كذلك فيجوز ان يكون الشيء ثابتا في الذهن معدوما في الاشياء الخارجة وان عني غير ذلك كان باطلا ولم يكن عنه خبر البتة ولا كان معلوما الا على انه متصور في النفس فقط فاما ان يكون متصورا في النفس صورة تشير الى شيء خارج فكلا اما الخبر فلانه يكون دائما عن شيء متحقق في الذهن والمعدوم المطلق لا يخبر عنه بالايجاب واذا اخبر عنه بالسلب ايضا فقد جعل له وجود بوجه ما في الذهن لان قولنا هو يتضمن اشارة والاشارة الى المعدوم الذي لا صورة له بوجه من الوجوه في الذهن محال فكيف يوجب على المعدوم شيء ومعنى قولنا ان المعدوم كذا معناه ان وصف كذا حاصل للمعدوم ولا فرق بين الحاصل والموجود فيكون كانا قلنا ان هذا الوصف موجود للمعدوم بل نقول انه لا يخلو اما ان يوصف بالمعدوم ويحمل عليه امر موجود حاصل له او لا يكون موجودا حاصلا له فان كان موجودا حاصلا للمعدوم فلا يخلو اما ان يكون في نفسه موجودا او معدوما فان كان موجودا فيكون للمعدوم صفة موجودة واذا كانت الصفة موجودة فالموصوف بها موجود فالمعدوم موجود وهذا محال وان كانت الصفة معدومة فكيف يكون المعدوم في نفسه موجودا لشيء فان ما لا يكون موجودا في نفسه يستحيل ان يكون موجودا لشيء نعم قد يكون الشيء موجودا في نفسه ولا يكون موجودا لشيء آخر فاما ان لم تكن الصفة موجودة للمعدوم فهو نفي الصفة عن المعدوم فانه ان لم يكن هذا كان مقابل هذا فكان وجود الصفة له وهذا كله محال وانما نقول ان لنا علما بالمعدوم فلان المعنى اذا تحصل في النفس فقط ولم يشر فيه الى خارج كان المعلوم نفس ما في النفس فقط والتصديق الواقع بين المتصورين من المتصور هو انه جائز في طباع هذا المعلوم وقوع نسبة معقولة له الى الخارج واما في هذا الوقت فلا نسبة له فلا معلوم غيره وعند القوم الذين يرون هذا الراي فان في جملة ما يخبر عنه ويعلم امورا لا شيئية لها في العدم ومن شاء ان يقف على ذلك فليرجع الى ما هذوا به من اقاويلهم التي لا تستحق الاشتغال بها وانما وقع اولئك فيما وقعوا فيه بسبب جهلهم بان الاخبار انما يكون عن معان لها وجود في النفس وان كانت معدومة في الاعيان ويكون معنى الاخبار عنها ان لها نسبة ما الى الاعيان مثلا انك اذا قلت ان القيامة تكون فهمت القيامة وفهمت تكون وحملت تكون التي في النفس على القيامة التي في النفس بان هذا المعنى يصح في معنى آخر معقول ايضا وهو معقول في وقت مستقبل ان يوصف بمعنى ثالث معقول وهو معقول الوجود بهذا القياس الى ذلك الوقت فبين ان الخبر عنه لا بد ان يكون موجودا ما في النفس والاخبار بالحقيقة هو عن الموجود في النفس

والموجود على الوجه الصحيح وقد فهمت الآن ان الشيء بماذا يخالف المفهوم الموجود والحاصل مع انهما مع ذلك متلازمان وعلى انه
قد بلغني ان قوما يقولون ان الحاصل يكون حاصلا وليس بموجود وقد يكون صفة الشيء ليس شيئا لا موجودا ولا معدوما وان الذي
وما يدلان على غير ما يدل عليه الشيء فهولاء ليسوا من جملة المميزين واذا اخذوا بالتمييز بين هذه الالفاظ من حيث مفهوماتها انكشفوا
فنقول الآن انه وان لم يكن الموجود كما علمت جنسا ولا مقولا بالتساوي على ما تحته فانه معنى متفق فيه على التقديم والتاخير
واول ما يكون للماهية التي هي الجوهر ثم يكون لما بعده واذ هو معنى واحد على النحو الذي اومانا اليه فتلحقه عوارض تخصه كما قد
بينا قبل فلذلك يكون له علم واحد يتكفل به كما ان لجميع ما هو صحي علما واحدا وقد يعسر علينا ان نعرف حال الواجب
والممكن والممتنع بالتعريف المحقق ايضا بل بوجه العلامة وجميع ما قيل في تعريف هذه مما بلغك عن الاولين قد يكاد يقتضي دورا و
ذلك لانهم على ما مر لك في فنون المنطق اذا ارادوا ان يحدوا الممكن اخذوا في حده اما الضروري واما المحال ولا وجه غير ذلك
واذا ارادوا ان يحدوا المحال اخذوا في حده اما الضروري واما الممكن مثلا اذا حدوا الممكن قالوا مرة انه غير الضروري او انه المعدوم
في الحال الذي ليس وجوده في اي وقت فرض من المستقبل بمحال ثم اذا احتاجوا الى ان يحدوا الضروري قالوا اما انه الذي لا يمكن
ان يفرض معدوما او انه الذي اذا فرض بخلاف ما هو عليه كان محالا فقد اخذوا الممكن تارة في حده والمحال اخرى واما الممكن
فقد كانوا اخذوا قبل في حده اما الضروري واما المحال ثم المحال اذا ارادوا ان يحدوه اخذوا في حده اما الضروري بان الذي
لا يمكن ان يوجد او لفظا يجري مجرى هذين وكذلك ما يجري مجرى المحال هو الذي لا يمكن ان يكون او هو الذي يجب ان لا يكون
والواجب هو الذي هو ممتنع ان لا يكون وليس يمكن ان لا يكون والممكن هو الذي ليس بممتنع ان يكون وان لا يكون او الذي ليس بواجب
ان يكون وان لا يكون وهذا كله كما تراه دور ظاهر واما الكشف عن حال ذلك فقد مر لك في انولوطيقا على ان اولى هذه الثلاثة بان يتصور
اولا هو الواجب وذلك لان الواجب يدل على تاكد الوجود والوجود اعرف من العدم لان الوجود يعرف بذاته والعدم يعرف بوجه من الوجوه
بالوجود ومن تفهمنا هذه الاشياء يتضح لك بطلان قول من يقول ان المعدوم يعاد لانه اول شيء يشهد به الذهن [illegible]
المعدوم اذا اعيد يجب ان يكون بينه وبين ما هو مثله لو وجد بدله فرق فان كان مثله ليس هو هو [illegible]
يعدم في حال العدم كان بينهما فرق [illegible] فيصير المعدوم موجودا [illegible]
اذا اعيد يقتضي ان يعاد جميع الخواص التي كان بها هو ما هو ومن خواصه وقته فاذا اعيد وقته كان المعدوم غير معاد لان المعاد هو
الذي يوجد في وقت ثان فان كان المعدوم يجوز ان يعاد [illegible] واعادة جملة العدد والوقت الذي كان فيه
الوقت اما حقيقة له وجود وقد عدم او موافقة موجود من الاعراض على ما عرفت من مذاهبهم جاز ان يعود الوقت
والاحوال فلا يكون وقت ووقت فلا يكون عود والعقل يدفع هذا دفعا لا يحتاج فيه الى بيان وكل ما يقال فيه خروج
عن طريق التعليم

الفصل الخامس في ابتداء القول في الواجب الوجود والممكن الوجود وان الواجب الوجود لا علة له وان الممكن الوجود معلول وان الواجب الوجود غير مكافئ لغيره في الوجود ولا متعلق بغيره في الوجود

فنعود الى ما كنا فيه فنقول ان لكل واحد من الواجب الوجود والممكن الوجود خواص فنقول ان الامور التي تدخل في الوجود تحتمل في العقل الانقسام الى
قسمين فيكون منها ما اذا اعتبر بذاته لم يجب وجوده وظاهر انه لا يمتنع ايضا وجوده والا لم يدخل في الوجود وهذا الشيء هو في حيز الامكان ويكون
منها ما اذا اعتبر بذاته وجب وجوده فنقول ان الواجب الوجود بذاته لا علة له وان الممكن الوجود بذاته له علة وان الواجب الوجود بذاته
واجب الوجود من جميع جهاته وان الواجب الوجود لا يمكن ان يكون وجوده مكافئا لوجود آخر فيكون كل واحد منهما مساويا للآخر في وجوب
الوجود ويتلازمان وان الواجب الوجود لا يجوز ان يجتمع وجوده عن كثرة البتة وان الواجب الوجود لا يجوز ان تكون الحقيقة التي له
مشتركا فيها بوجه من الوجوه حتى يلزم من تصحيحنا ذلك ان يكون واجب الوجود غير مضاف ولا متغير ولا متكثر ولا مشارك في وجوده الذي
يخصه اما ان الواجب لا علة له فظاهر لانه ان كان لواجب الوجود علة في وجوده كان وجوده بها وكل ما كان وجوده بشيء فاذا اعتبر بذاته
دون غيره لم يجب له وجود وكل ما اذا اعتبر بذاته دون غيره ولم يجب له وجود فليس واجب الوجود بذاته فتبين انه ان كان
لواجب الوجود بذاته في ذاته علة لم يكن واجب الوجود بذاته فقد ظهر من ذلك انه لا يجوز ان يكون شيء واجب الوجود بذاته وواجب
الوجود بغيره لانه ان كان يجب وجوده بغيره فلا يجوز ان يوجد دون غيره وكل ما لا يجوز ان يوجد دون غيره فيستحيل وجوبه
بذاته ولو وجب بذاته لحصل وان لم يكن الغير فلا تاثير للغير في وجوده والذي يؤثر غيره في وجوده فلا يكون واجبا
وجوده بذاته وايضا كل ما هو ممكن الوجود باعتبار ذاته فان وجوده وعدمه كلاهما بعلة لانه اذا وجد فقد حصل له الوجود متميزا
من العدم واذا عدم حصل له العدم متميزا من الوجود فلا يخلو اما ان يكون كل واحد من الامرين يحصل له عن غيره او لا
عن غيره فان كان عن غيره فالغير هو العلة وان كان لا يحصل عن غيره ومن البين ان كل ما لم يوجد ثم وجد فقد تخصص بامر جائز غيره وكذلك
في العدم وذلك لان هذا التخصص اما ان يكفي فيه ماهية الامر او لا يكفي فيه ماهيته فان كانت ماهيته تكفي لاي الامرين كان
حاصلا فيكون ذلك الامر واجب الماهية لذاته وقد فرض غير واجب هذا خلف وان كان لا يكفي فيه وجود ماهيته بل امر
يضاف اليه وجود ذاته فيكون وجوده لوجود شيء آخر غير ذاته لا محالة وهو علته فله علة وبالجملة فانما يصير احد الامرين واجبا له لا لذاته
بل لعلة اما المعنى الوجودي فبعلة هي علة وجودية واما المعنى العدمي فبعلة هي عدم العلة للمعنى الوجودي على ما علمت فنقول انه يجب
ان يصير بالعلة وبالقياس اليها واجبا فانه ان لم يكن واجبا كان عند وجود العلة وبالقياس اليها ممكنا ايضا فكان يجوز ان يوجد وان
لا يوجد غير متخصص باحد الامرين وهذا محتاج من راس الى وجود شيء ثالث يتعين له الوجود عن العدم او العدم عن الوجود عند
وجود العلة فيكون ذلك علة اخرى ويتمادى الكلام الى غير النهاية واذا تمادى الى غير النهاية لم يكن مع ذلك قد تخصص له وجود فلم يكن
قد حصل له وجوده وهذا محال لا لانه ذاهب الى غير النهاية في العلل فقط فان هذا في هذا الموضع بعد مشكوك فيه بل لانه لم يوجد بعد
ما يتخصص به وقد فرض موجودا فقد صح ان كل ما هو ممكن الوجود لا يوجد ما لم يجب بالقياس الى علته فنقول انه لا يجوز ان يكون
واجب الوجود مكافئا لواجب وجود آخر حتى يكون هذا موجودا مع ذلك وذلك موجودا مع هذا وليس احدهما علة للآخر بل هما متكافئان في
لزوم الوجود فانه اذا اعتبرت ذات احدهما بذاته دون الآخر فاما ان يكون واجبا بذاته او لا يكون واجبا بذاته فان كان واجبا
بذاته فلا يخلو اما ان يكون له وجوب ايضا باعتباره مع الثاني فيكون الشيء واجب الوجود بذاته وواجب الوجود مع غيره [illegible]

ان لا يوجد واجبان ... [illegible] ... واجب الوجود فلا يجوز ان يكون ... [illegible]

الا كذلك ... [illegible] ... وجوب الوجود ... [illegible] ... الامكان ... [illegible]

... [illegible] ... وجوب الوجود وليس ... [illegible]

... [illegible] ... واجب الوجود ... [illegible]

وذلك لان هذا الامكان ... [illegible] ... وجوب الوجود

... [illegible] ... الامكان ... العلة ... [illegible]

... [illegible] ... بالذات ... [illegible]

... [illegible]

الفصل الثاني في ان واجب الوجود واحد ونقول ايضاً ان واجب الوجود يجب ان يكون واحداً والا فليكن كثرة فيكون كل واحد منها واجب الوجود فلا يخلو اما ان يكون كل واحد منهما في المعنى الذي هو حقيقته لا يخالف الآخر او يخالفه ... [illegible]

الذي لذاته بالذات ... [illegible]

... [illegible]

فهما اثنان لا واحد وان اتحدا ... احدهما معدوم والآخر موجود ... [illegible] ... بالموجود ... [illegible]

... [illegible] ... مادة مشتركة ... نفس المادة ... الا ان اختلفا بالتفاوت في المقدار او

غير ذلك ... [illegible] ... الصورة ... مقدارية ... [illegible] ... الوجود ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible] ... المقدار ... [illegible]

... [illegible] ... المادة ... الصورة الجسمية ... [illegible]

... [illegible] ... المقدار ... [illegible] ... الاجسام ... [illegible]

... [illegible] ... المادة ... المقدار المعين ... [illegible]

... [illegible] ... الصورة ... الكمية ... بالنوع مطلقاً ... [illegible]

... [illegible] ... بالنوع مطلقاً ... [illegible]

... [illegible] ... الطبيعيات ... [illegible]

فان كل جسم ... [illegible] ... الكان كل جسم ... [illegible]

لصورته ... [illegible] ... الصورة ... [illegible]

... [illegible] ... في الطبيعيات فاذن المادة ... [illegible]

للصورة ... [illegible] ... بالفعل بالصورة ... [illegible]

فصل في تقديم الصورة على المادة في مرتبة الوجود فقد صح ان المادة الجسمانية انما تقوم بالفعل عند وجود الصورة والبقاء

فان الصورة المادية ليس لها مفارقة للمادة فلا يخلو اما ان يكون بينهما علاقة المضاف فلا تعقل ماهية كل واحدة منهما

الامور التي بالقياس الى الاول وليس كذلك فان العقل كثيرا من الصور الجسمانية لا يحتاج الى تلطيف بل يحتاج الى المادة وكذلك
يفعل المادة تتعلق بالجوهر المستعد ولا نعلم ذلك لان المستعيد لكمال لم يكن فيه شيء بالعقل الا بحث ونظر نعم من جهة مستعد
مضاف الى المستعد له وبينهما علاقة الا انه لكمال متعلقة بمقابله فان بينهما دون ما يوجب احدهما الاضافة واما فيما
وقد عرفت كيف هذا وانما فان ما يبنيه من المادة والصورة من حيث هي موجودة والاستعداد لا يوجب علاقة مع شيء هو
لا محالة ان كان لا يجد ذلك فلا يخلو اما ان يكون العلاقة بينهما علاقة بين العلة والمعلول واما ان يكون العلاقة بينهما علاقة
متكافئ الوجود المتساوي بينهما على التكافؤ ولا يصدق الا وكل واحد منهما بالاخر وكل شيئين ليس احدهما علة للاخر ولا
معلولا له فان بينهما هذه العلاقة فلا يجوز ان يكون رفع احدهما علة لرفع الاخر من حيث هو ذات بل يكون امر ثالث يكون
رفعا للاخر عن انه يجوز مع رفع احدهما موجب رفع الاخر ولا بد وقد عرفت الفرق بين الوجهين فقد عرفت ان الشيء الذي
رفعه علة لرفع شيء فهو علة فقد بان لك هذا الفصل ونحو التفصيل واشتراك الطرفين في تعلق لا نفهمه واما الان
فقد علمت هنا فرق بين ان تقع الشيء الان رفعه علة لرفع شيء وبين ان يكون لا بد من ان يكون مع رفعه رفع شيء فان
ليس رفع احد هذين الشيئين المذكورين علة لرفع الاخر بل لا بد من ان يكون مع رفع الاخر فلا يخلو اما ان يكون رفع الموضوع منهما
يوجب رفع ثالث غيرهما او يجب عن رفع شيء ثالث عن ايهما رفع ويحصل لذلك الثالث فيجب رفع هذا او لا يكون من ذلك
ذلك فان لم يكن بل كان ليس يرفع هذا الا مع ذلك وذلك الا مع هذا من غير سبب ثالث بل طبعهما طبيعة بحالهما
متعلق الوجود بالفعل بالاخر كما ان يكون ذلك لطبيعتهما فيكون مضافة وقد بان انهما ليست مضافة واما ان يكون وجود
ويبين ان مثل هذا لا يكون واجب الوجود فيكون كل واحد منهما بحكم الوجود لكن بغيره واجب الوجود فلا يجوز التسلسل بغير
واجب الوجود بذلك الا وقد بيناه فيجب ان يكون واجب الوجود هو وصاحبه معه اذ لو لا ذلك لارتفع في العقل ... بين
ثالث ويكون الشيء الثالث من حيث هو علة بالفعل لوجوب وجودهما لا يصح رفع احدهما الا برفع كونه علة بالفعل فلو كان
انما يرتفعان برفع شيء ثالث وقد قلنا ليس ذلك فقد بطل هذا ونقول ان احد القسمين حق ان فان ارتفع
رفع شيء ثالث حتى يكونا معلولين فلننظر كيف يكون ذات كل واحد منهما متعلق بمقارنة ذات الاخر وفاء ذلك
يكون كل واحد منهما بحسب وجوده من العلة بواسطة صاحبه فيكون كل واحد منهما هو العلة القريبة لوجوب وجود صاحبه وذلك
وقد بان ان هذا مستحيل فيما سلف من الاصل واما ان يكون احدهما بعينه اقرب الى هذا الثالث فيصير هو العلة الواسطة
والثاني هو المعلول ويكون هذا هو الحد الذي طلبنا لهذه العلاقة بينهما العلاقة فيكون احدهما علة والاخر معلولا فانا ان كان ارتفع
احدهما يوجب رفع ثالث كيف يرفع الثاني منهما فقد صار احدهما علة العلة وعلة المعلول والامر مقرر في ... على
ان يكون احدهما معلولا والاخر علة فلننظر الان ايهما جدير ان يكون العلة منهما فاما المادة فلا يجوز ان يكون هي العلة وهي
الصورة اما اولا فلان المادة انما هي مادة لان لها قوة القبول والاستعداد والمستعد بما هو مستعد لا يكون سببا لوجود

لوجود ما هو مستعد له ولو كان سببا لوجب ان يوجد ذلك دائما من غير استعداد واما ثانيا فلان من المستحيل ان يكون ذاته التي هي سبب بالفعل
هو بعد بالقوة كيف لم يكن ذاته قد صار بالفعل ثم صار سببا لشيء آخر سواء كان هذا التقدم بالزمان او بالذات اعني ولو لم يكن
الشيء موجودا الا بالقوة فيكون سببا لشيء فعلا الا ان يقوم بالشيء بالذات ولذلك يكون متقدما بالذات وسواء كان ما هو سبب له
مقارن ذاته او غيره فيجوز ان يكون بعض اسباب وجود الشيء انما يكون عنه وجود شيء يباين الذات فان العقل ليس يتفحص عن
كون هذا او ذاك بل عن التقدم والتأخر جميعا فان كانت المادة سببا للصورة فيجب ان يكون لها ذات بالفعل اولا
عن الصورة وقد منعنا هذا بل ليس لها وجود ذات لا يمكن ان توجد الا مقترنا بالمقارنة للصورة بل على انه الجزء الذي يستحيل
وجوده الا مع تلك بالفعل الا بالصورة وبين الامرين فرق واما ثانيا فانه اذا كانت المادة هي العلة القريبة للصورة والمادة
لا اختلاف لها في ذاتها وما يلزم عن الشيء الذي لا اختلاف فيه لا اختلاف فيه فكان يجب ان يكون الصورة المادية لا اختلاف فيها بل كان
كان اختلافها لامور مختلفة من احوال المادة فيكون تلك الامور هي الصورة الاولى في المادة ويعود الكلام بما حصل حيث كان
علة وجود هذه الصورة المحصلة للمادة دون شيء آخر مع المادة وليس في المادة حتى يكون المادة وحدها العلة القريبة بل المادة
وشيء آخر فيكون ذلك الشيء الاخر والمادة لو اجتمعا جميعا حصل صورة ما معينة في المادة وان كان شيء غير ذلك الاخر قد اجتمع
مع المادة حصلت صورة غير تلك الصورة المعينة فيكون المادة في الحقيقة انما هي قبول الصورة واما خاصية كل صورة فانما
يجب عن تلك العلل وانما يكون كل صورة هي هي لخاصيتها فيكون علة وجود كل صورة كخاصيتها هي الشيء الخارج ولا يكون للمادة
في تلك الخاصية صنع الا ما كان ان تلك الصورة موجودة وجودا ملك لما هي فيكون لا صنع للمادة في تخصيص وجود
كل صورة الا انها لا بد منها في ان توجد الصورة فيها وهذه خاصية العلة القابلية فيتبقى لها القبول فقط ويبطل ان يكون
المادة علة للصورة بوجه من الوجوه فبقي ان يكون الصورة هي التي بها يجب وجود المادة فلننظر هل يمكن ان يكون الصورة
وحدها التي بها يجب وجود المادة فنقول اما الصورة التي تفارق المادة وتبقى فذلك جائز فيها واما الصورة التي تفارق المادة ويخلفها
المادة موجودة بصورة اخرى فلا يجوز ذلك فيها وذلك لان هذه الصورة لو كانت وحدها لذاتها علة لكانت المادة تعدم عند عدمها
ويكون الصورة المستأنفة مادة اخرى توجد عنها ولكان يكون تلك المادة حادثة ولكان تحتاج الى مادة اخرى فيجب من ذلك ان يكون
علة وجود المادة شيئا مع الصورة حتى يكون المادة انما تفيض وجودها عن ذلك الشيء ولكن يستحيل ان يكون بكمال افاضة عنه
بلا صورة البتة بل انما يتم الامر بهما جميعا فيكون تعلق المادة في وجودها بذلك الشيء وبالصورة كيف كانت تصدر عنه فيها
فلا يتقدم لعدم الصورة فان الصورة لا يفارقها الا بصورة اخرى تتصل مع العلة التي عنها استمرار وجود المادة بما كان نقطعه
الصورة الا وقد خلفها كمثل هذا الذي ذهب رباط الاول فان صورة ثانية ركبته فان يتعاون على اقامة هذه المادة وبما كان لو كمل
المادة بالفعل جوهر اخر الجوهر الذي كان يفعله الاول اكثر من الامور الموجودة انما يتم بوجود شيئين فان الاضاءة للهواء انما
يكمل بسبب مضيء ومن كيفية لا بعينها بحيث يجعل الجسم مستترا بل لان لا ينفذ فيه الشعاع وينعكس منه حتى يكون تلك الكيفية تقيم

الشعاع على خاصيته غير ان الاضية التي تفيد كيفية اخرى من الالوان وكيف ذلك فانا قد بينا فيما نقطنا من نفوذ الشعاع وانعكاسه على ذلك
بالوضوح بصيرة ولا يبعد ان المسالة التي نحن فيها اشتد اغير موافقة ولا تبعد لما نحن اكثر الذي فانه ليس يجب ان يكون لكل
شي مثال ولقابل ان يقول اذا كان تعلق المادة بذلك الشي وبالصورة فتكون جميعها كالعلة فاذن تلك الصورة تبطل
بذا المجموع الذي هو العلة فيجب ان يبطل المعلول فنقول انه ليس تعلق المادة بذلك الشي وبالصورة من حيث الصورة صورة
معينة بالنوع بل من حيث هي صورة وهذا المجموع ليس يبطل البتة فانه يكون دايما موجودا ذلك الشي والصورة من حيث هي صورة
فيكون لو لم يكن ذلك الشي لم يكن المادة ولو لم يكن الصورة من حيث صورة لم يكن المادة فلو بطلت الصورة الاولى لم
تعقب الثانية لكان يكون ذلك الشي المفارق وحده ولا يكون الشي الذي هو الصورة من حيث هو صورة فكان يستحيل ان
يفيض عن ذلك الشي وجود المادة اذ هو وحده بلا شريك فان قال قايل ان قول ان مجموع ذلك العلة والصورة
ليس واحدا بالعدد بل واحد بمعنى عام والواحد بالمعنى العام لا يكون علة للواحد بالعدد واقل طبيعة المادة فانها واحدة بالعدد فنقول
انا لا نمنع ان يكون الواحد بالمعنى العام مستحفظا وحدته بمعنى واحد بالعدد فهو هنا كذلك فان الواحد بالنوع مستحفظ
بواحد بالعدد وهو المفارق فيكون ذلك الشي يوجب المادة ولا يتم ايجابها الا باحد الامور تقارنها ايها كانت واما
هذا الشي فيستحيل ان يعدم في الصور التي صور لا يفارقها المادة واما صور يفارقها المادة ولا تبقى المادة معرّى منها فان الصورة
التي يفارق المادة لم تعاقب كان مع فيها ما يستبقيها فتعقب تلك الصورة فتكون الصورة من وجه واسطة بين
المادة المستبقاة وبين مستبقيها اذ الواسطة في التقويم فانه اولا يقوم ذاته ثم يقوم غيره اولية بالذات
وهي العلة القريبة من المستبقي والتقاء فان كانت تتقوم بالعلة المستبقية للمادة فهو بواسطتها فالتقوم لها
من الاوايل اولا ثم للمادة وان كانت قايمة لا بتلك العلة بل بنفسها ثم تقيم المادة بها فذلك اظهر فيها
واما الصورة التي لا تفارقها المادة فلا يجوز ان تجعل معلولة للمادة حتى تكون المادة تقيمها وتوجبها بنفسها فتكون
من حيث مالها الشكل المادة به قابلة ومن حيث توجبه موجدة فتكون المادة توجب وجوده شيء ونفسه بها يتقوم به لكن
الشي من حيث هو قابل غير هو من حيث هو موجب فتكون المادة ذات امرين باحدهما تستعد وبالآخر توجد شيئا
فيكون المستعد منها هو جوهر المادة وذلك الآخر امر زايد على كونه مادة يقارنه ويوجب هذا الاثر كالطبيعة للاركان
فيكون ذلك الشي هو الصورة الاولى منه والكلام فيها ما كان فالصورة اقدم من الهيولى ولا يجوز ان يقال ان الصورة بنفسها
موجودة بالقوة دايما وانما تصير موجودة بالفعل بالمادة لان جوهر الصورة هو الفعل واما طبيعة ما بالقوة فانه يحلها
فيكون المادة هي التي يصلح فيها ان يقال انها في نفسها بالقوة تكون موجودة وانما بالفعل بالصورة
ما يحتاج الى ان يصير صورة وما يحتاج الى ان يصير مادة فالصورة وان كانت لا تفارق المادة فليس تتقوم بالمادة بل بالعلة
المفيدة اياها للهيولى وكيف تتقوم الصورة بالهيولى وقد بينا انها علتها والعلة لا تتقوم بالمعلول ولا شيئان اثنان
يتقوم احدهما بالآخر بان يكون كل واحد منهما يفيد الآخر وجوده وقد بان استحالة هذا ويتبين لك الفرق بين الذي

يتقوم به الشي وبين الذي يفارقه فالصورة يوجد اولا في الهيولى لا لان علة وجود الهيولى وكونها الهيولى كان العلة لا توجد الا مع المعلول
لا ان علة وجود العلة هو المعلول وكونه مع المعلول بل لكان العلة اذا كانت علة بالفعل لزم عنها المعلول وان يكن مع ذلك
الصورة اذ كانت صورة موجودة يلزم عنها ان يتقوم شيئا ذلك الشي مقارن لذاتها وكان ما يتقوم شيئا بالفعل ويفيده
الوجود منه ما يقيمه ويفيده وهو مباين ومنه ما يفيده وهو ملاق وان لم يكن عرضه مثل الجوهر للاعراض التي تلحقها وتلزمها
واللوازم وبين هذا ان كل صورة توجد في مادة مجسمة فمعلوم انها يوجد لا بالمادة فذلك بلاهو يفيها واما الملازمة للمادة فقد علمت
الهيولى الجسمانية انما تخصصت بها العلة وسنبين هذا بطريق في مواضع اخرى. المقالة الثالثة وقد آن لنا ان نذكر ما ينبغي ان يبحث
عنه من حال المقولات التسع ومن حال عرضيتها فنقول قد جرت العادة بان نبين اولا انها معقولة على المفارق وعلى الجسم وعلى المادة والصورة
واما الجسم فانها مستغنية عنه واما المادة والصورة فقد اثبتنا امرهما واما المفارق فقد اثبتنا القوة القريبة من الفعل ولكن
شيئا من العقد وعلى ان ذلك ان تذكرت ما قلناه في النفس صح لك وجود جوهر مفارق غير جسم فاما الآن فنشتغل بالعرض
الاعراض واثباتها فنقول اما المقولات العشر فقد تضمنت مهيتها في افتتاح المنطق من غير اشكال فان المضاف
من حيث هو مضاف امر عارض لشي ضرورة وكذلك النسب التي في متى وفي الوضع وفي الفعل والانفعال فانها احوال عارضة
لاشياء مرتبطة بالوجود في الموضوع فالقسم الاول ان يقول قايل ان الفعل ليس كذلك فان وجود الفعل ليس في الفاعل بل في المفعول
فان قال ذلك ثم لم يقل فيما نحن فيه من ان الفعل هو موجود لشي ومعه في موضوع وان كان ليس في الفاعل فهو من المقولات
بالمقبول فيها اشكال وانما يحل هو وامثاله ليس بين مقولاتي مقولة الكم ومقولة الكيف اما مقولة الكم فكثير من الناس رأى ان يجعل
الخط والسطح والمقدار الجسماني من الجوهر وان لا يقتصر على ذلك بل يجعل هذه الاشياء مبادي الجواهر وبعضهم رأى ذلك في الكم
المنفصل اي الاعداد وجعلها مبادي الجواهر واما الكيف فقد رأى آخرون من الطبيعيين ان جاعلها اللون
جوهر شفاف والطعم جوهر آخر والرائحة جوهر آخر وان من جوهر قوام الجواهر الجسمية واكثر اصحاب الكمون ذاهبون الى هذا فاما شكوك
اصحاب القول بجوهرية الكيف فالاولى بها ان يورد في العلم الطبيعي وكانا قد فعلنا ذلك واما اصحاب القول بجوهرية الكم فمذهب
بعضهم ان المتصلات هي الجواهر ومبادي الجواهر فقد قال ان هذه هي الابعاد المقومة للجوهر جسما وما هو مقوم للشي فهو اقدم منه وما هو اقدم
من الجوهر فهو اولى بالجوهرية واما اصحاب العدد فانهم جعلوا هذه مبادي الجواهر الا انهم جعلوها مؤلفة من الوحدات حتى صارت الوحدة
مبادي المبادي ثم قالوا ان الوحدة طبيعة غير متعلقة بذاتها لشي من الاشياء وذلك لان الوحدة يكون كل شي ويكون الوحدة
في ذاتها غير معينة ذلك الشي فان الوحدة في الماء غير الوحدة في النار ثم هي بما هي وحدة غنية عن ان يكون شيئا
من الاشياء وكل شي فانما يصير هو ما هو بان يكون واحدا متعينا فيكون الوحدة مبدا النقطة والسطح والجسم فان السطح لا يكون
سطحا الا بوحدة اتصالية وكذلك الخط والنقطة وحدة فالوحدة علة كل شي واول ما يكون
من الوحدة العدد علة متوسطة بين الوحدة وبين كل شي فالنقطة وحدة وضعية والخط اثنوية وضعية والسطح ثلثية وضعية والجسم

رباضية وضعية ثم قد تجاوزوا الى ان جعلوا الكل شيئا ماخوذا من العدد فيجب علينا اولا ان نبين ان المقادير والاعداد اعراض ثم نشتغل
بعد ذلك بحل الشكوك التي اوردوها وفي ذلك ... ان نوقف حقيقة الانواع الكلية والاوائل لنا ان نوقف طبيعة الواحد فانه يجب علينا
ان نوقف طبيعة الواحد في هذه المواضع لشيئين احدهما ان الواحد شديد المناسبة للموجود الذي هو موضوع هذا العلم والثاني
ان الواحد مبدأ ما بوجه للكمية اما الكم نفسه فللعدد [illegible] واما المتصل فان الاتصال وحدة ما وكان علة الكثرة
المتصل والان المقدار كونه مقدارا هو انه بحيث يتقدر وكونه بحيث يقدر هو كونه بحيث
ان له واحدا

فصل في الكلام في الواحد فنقول ان الواحد يقال بالتشكيك على معان تتفق في انه لا قسمة فيها بالفعل من
حيث كل واحد هو هو ولكن هذا المعنى يوجد فيها بتقدم وتاخر وذلك ان الواحد بالعرض [illegible]
شيئا اخر انه هو واحد وذلك اما موضوع ومحمول عرضي كقولنا ان زيدا وابن عبد الله واحد وان زيدا والطبيب
واحد واما محمولان في موضوع كقولنا ان الطبيب هو ابن عبد الله واحد اذ عرض ان كان ابن عبد الله طبيبا واما
او موضوعان في محمول كقولنا الثلج والجص واحد اي في البياض او قد عرض ان حمل عليهما عرض واحد [illegible]
[illegible] والواحد بالجنس [illegible] بالفصل [illegible]
والواحد بالعدد فقد يكون بالاتصال وقد يكون بالتماس وقد يكون [illegible] والواحد بالجنس قد يكون بالجنس القريب
وقد يكون بالجنس البعيد والواحد بالنوع ايضا كذلك قد يكون نوعا اخيرا وقد يكون نوعا بعيدا [illegible]
للاول وان كان هناك اختلاف في الاعتبار والواحد بالنوع فهو لا محالة واحد بالفصل ومعلوم ان الواحد بالجنس كثير بالنوع وان
الواحد بالنوع قد يجوز ان يكون كثيرا بالعدد وقد يجوز ان لا يكون اذ [illegible] جميع النوع لا يخصه الا شخص واحد [illegible]
او هو في شخص واحد [illegible] وتمام هذا الموضع نتكلم فيه على الطبيعة [illegible] والواحد بالاتصال فهو الذي
يكون واحدا بالفعل من جهة وفيه كثرة من جهة اما الحقيقي فهو الذي يكون فيه الكثرة بالقوة فقط وهو اما في الخط الذي لا زاوية
له او السطوح [illegible] البسيط [illegible] والجسم الذي يحيط به سطح ليس فيه [illegible] زاوية وبالجملة ما ليس فيه كثرة
بالفعل الا ان اطرافها تتحد عند حد مشترك [illegible] الاطراف متماسة تماسا
المتصل [illegible] تلازم بعضها لبعض فيكون [illegible] لا لان هناك [illegible]
واولى ذلك ما كان التئامه طبيعيا [illegible] الوحدة [illegible] ضعف [illegible] الوحدة الاتصالية
الا انها [illegible] الوحدة وذلك ان الوحدة الاتصالية لا كثرة فيها بالفعل والوحدة [illegible] الكثرة بالفعل [illegible]
[illegible] الكثرة والوحدة بالاتصال المعتبرة مع المقدار فقط والتي مع طبيعة [illegible] مثل ان يكون ماء
او هواء ويعرض للواحد بالاتصال [illegible] الموضوع [illegible] المتصل [illegible] بسيطا متفق الطبع وقد
علمت هذا في الطبيعيات فيكون موضوع الوحدة الاتصالية واحدا ايضا في الطبيعة من حيث ان طبيعته لا ينقسم الى صور مختلفة

فحقيقة قل نقول ان الواحد بالعدد لا شك فيه انه غير منقسم بالعدد من حيث هو واحد بل ولا غيره مما هو واحد فينقسم
من حيث هو واحد لكنه ربما [illegible] فيه من حيث الطبيعة التي عرض لها الوحدة فيكون الواحد بالعدد منه ما ليس في طبيعته
التي عرض لها الوحدة ان يتكثر مثل الانسان الواحد ومنه ما في طبيعته ذلك كالماء الواحد والخط الواحد فانه قد يصير ماءين
مياها وخطين خطوطا والذي ليس في طبيعته ذلك فاما ان يكون قد يتكثر من وجه اخر واما ان لا يكون مثال الاول الواحد بالعدد
من الناس فانه لا يتكثر من حيث طبيعته اي من حيث هو انسان [illegible] لكنه قد يتكثر من جهة اخرى كما ينقسم الى نفس وبدن
فيكون له نفس وبدن وليس واحد منهما انسانا والذي لا يكون هو على قسمين اما ان يكون موجودا في وضع اذ [illegible]
اخرى واما ان لا يكون فان كان موجودا في وضع [illegible] ذلك طبيعة اخرى فاما ان يكون تلك الطبيعة هي الوضع وما يناسب الوضع فيكون
نقطة او النقطة لا تنقسم من حيث هي نقطة ولا من جهة اخرى وهناك طبيعة غير الوحدة المذكورة واما ان لا يكون الوضع وما يناسبه
فيكون مثل العقل والنفس فان العقل له وجود غير الذي يفهم من انه لا ينقسم [illegible] الوجود بوضع وليس ينقسم من جهته
ولا من جهة اخرى واما الذي لا يكون هناك طبيعة اخرى فكنفس الوحدة التي هي مبدأ العدد اعني التي اذا اضيف اليها اخرى
صار مجموعهما عددا [illegible] الوحدة لا تنقسم مفهومها في الذهن فضلا عن [illegible] مادية او مكانية او زمانية
والبعيد القسم الذي يتكثر [illegible] من حيث له الطبيعة الواحدة بالوحدة ومن حيث الاتصال [illegible] ان يكون تكثره في
الطبيعة التي هي لها [illegible] الكثرة [illegible] الوحدة وهذا هو المقدار ومن ذلك [illegible] طبيعيا [illegible] الوحدة [illegible] الكثرة بسبب
غير نفسها وذلك هو الجسم البسيط مثل الماء فان هذا الماء واحد بالعدد وهو ماء وفي قوته ان يصير مياها كثيرة بالعدد لا
لاجل المائية بل لمقارنة السبب الذي هو المقدار فيكون تلك المياه الكثيرة بالعدد واحدة بالنوع وواحدة ايضا بالموضوع
لان من طبيعة موضوعها ان يتحد بالفعل واحدا بالعدد ولا كذلك اشخاص الناس فانها ليس من شأن عدة موضوعات منها ان يتحد
موضوع انسان واحد نعم كل شخص واحد هو موضوع واحد ولكن ليس المجموع من الكثرة واحدا بالموضوع وليس هذا حال كل
من الماء فانها واحدة في نفسها وموضوعها والجملة [illegible] في الموضوع اذ من شأن موضوعاتها ان تتحد موضوعا واحدا
فيكون [illegible] كل واحد [illegible] ان يكون حاصلا فيه جميع ما [illegible] ان يكون له [illegible] فان كان
فهو تام [illegible] وان لم يكن فهو كثير [illegible] عادة الناس ان يجعلوا الكثرة واحدة وهذه الوحدة التمامية اما ان يكون بالوضع
والوضع كدرهم تام [illegible] او ان يكون بالحقيقة [illegible] كما يقال بيت تام فان البيت الناقص لا يقال
بيت واحد واما بالطبع [illegible] لان الخط المستقيم قد يقبل زيادة في استقامته [illegible]
[illegible] من جهة التمام واما المستدير فانه ليس يقبلها [illegible] الاحاطة [illegible] واحد بالتمام [illegible]
ان يكون [illegible] بين الناس واحدا من هذه الجهة فيكون بعض الاشياء [illegible] التام كالانسان والخط المستقيم [illegible]
[illegible] والخط المستقيم [illegible] الواحد بالمناسبة [illegible] مثل ان حال السفينة عند الربان وحال المدينة عند

الملك بالمناسبة [illegible]

الملك واحدة فان ما بين الحالتين متفقان وليس وحدتها بالوضع بل وحدة ما تتحد بها بالوضع اخص وحدة السفينة الحديد بها هي
وحدتها بالجوهر واما وحدة الحالين فليست الوحدة التي جعلناها وحدة بالوضع ونقول من راس انه اذا كانت الوحدة
اما ان تقع على اشياء هي كثيرة بالعدد او تقع على شيء واحد بالعدد وقد بينا انا حصرنا اقسام الواحد بالعدد فلنبين الحكم في الذي
فنقول اما الاشياء الكثيرة بالعدد فانما تقع الوحدة من جهة اوفي واحدة لا تفاق فيها من جهة فاما ان يكون اتفاقها في النسبة
او في محمول غير النسبة واما في موضوع والمحمول اما جنس واما نوع او فصل واما عرض فيكون بحسب ما علمت في هذا الموضع ان نعرف
انا قد حققنا اقسام الواحد وانت تعرف حالها فقد عرفت التي اثبتها اولا بالوحدة ويستحق ان تتفق ايها فنقول ان
الواحد بالجنس اولا بالوحدة من الواحد بالمناسبة وان الواحد بالنوع اولا من الواحد بالجنس والواحد بالعدد اولا من الواحد
بالنوع والبسيط الذي لا ينقسم بوجه اولى من المركب والتام من الذي يختلف اوكان من الانقص والواحد قد يطابق الوجود
في ان الواحد يقع على كل واحد من المقولات كالموجود ولكن مفهومها كما علمت مختلف ويتفقان في ان لا يدل واحد منهما على
جوهر شيء من الاشياء وقد علمت ذلك

فصل في تحقيق الواحد والكثير وابانة ان العدد عرض

ومن الصعب لان علينا ان نحقق ماهية الواحد وذلك لانا اذا قلنا ان الواحد ما لا ينقسم فقد قلنا ان الواحد هو الذي لا يتكثر بالضرورة فانا اخذنا في بيان
الواحد الكثرة واما الكثرة فمن الضرورة ان تحد بالواحد لان الواحد مبدأ الكثرة ومنه وجودها وماهيتها ثم اي حد حددنا به الكثرة
استعملنا فيه الوحدة بالضرورة فمن ذلك ما نقول ان الكثرة هي المجتمع من وحدات فقد اخذنا الوحدة في حد الكثرة ثم عملنا شيئا
آخر وهو انا اخذنا المجتمع في حدها والمجتمع يشبه ان يكون هو الكثرة نفسها وان قلنا من الوحدات او الواحدات او الآحاد فقد اخذنا
لفظ الجمع مع هذا اللفظ ولا يفهم معناه ولا يعرف الا بالكثرة واذا قلنا ان الكثرة هي التي تعد بالواحد فيكون قد اخذنا في
حد الكثرة الوحدة ويكون الكثرة قد اخذنا في حدها [illegible] التقدير وذلك انما نفهم بالكثرة [illegible] فمن الصعب علينا ان نقول في هذا
الباب شيئا يعتد به لكن يشبه ان تكون الكثرة ابدا اعرف عند تخيلنا والوحدة اعرف عند عقولنا ويشبه ان تكون الوحدة والكثرة
من الامور التي نتصورها بديا لكن الكثرة نتخيلها اولا والوحدة نعقلها اولا فالوحدة نعقلها من غير مبدأ للتصور ما عقلي
بل ان كان ولابد فخيالي ثم يكون تعريفنا الكثرة بالوحدة تعريفا عقليا وهناك تؤخذ الوحدة متصورة بذاتها ومن اوائل التصور
ويكون تعريفنا الوحدة بالكثرة تنبيها نستعمل فيه المذهب الخيالي لنومي الى معقول عندنا لا نتصوره حاضرا في الذهن فاذا قالوا
ان الوحدة هي الشيء الذي ليس فيه كثرة دلوا على ان المراد بهذه اللفظة الشيء المعقول عندنا بديا الذي يقابل هذا الآخر وليس هو
[illegible] فتعجب ممن يحد العدد فيقول ان العدد كثرة مؤلفة من وحدات او من آحاد والكثرة جنس العدد [illegible]
وحد الكثرة انها مؤلفة من وحدات فقولهم ان الكثرة مؤلفة من وحدات كقولهم ان الكثرة كثرة فان الكثرة ليس الا اسما [illegible]
من الوحدات فان قال قائل ان الكثرة قد تؤلف من اشياء غير الوحدات مثل الناس والدواب فيقول انه كما ان هذه الاشياء
وحدات بل هي اشياء موضوعة للوحدات كذلك انها ليست هي كثرة بل اشياء موضوعة للكثرة كما ان تلك اشياء هي [illegible]

بل الوحدات لكن تلك الكثرة الكثرات والذين يحدونه بانه اذا قالوا ان العدد كمية منفصلة ذات ترتيب فقد كلفوا من هذا ما تكلفوه
فان الكمية تخرج تصورها للنفس الى ان تعرف بالجزء والقسمة والمساواة اما الجزء والقسمة فانما تعلم بتصورهما بالكمية واما
واما المساواة فان الكمية اعرف منها عند العقل الصريح لان المساواة من الاعراض الخاصة بالكمية التي يجب ان يوخذ
في حدها الكمية فيقول ان المساواة هي اتحاد في الكمية والترتيب الذي اخذ في حد العدد انما هو مما لا يفهم الا بعد فهم العدد
فيجب ان نعلم ان هذه كلها تنبيهات مثل التنبيهات بالامثلة والاسماء المرادفة وان هذه المعاني متصورة كلها او بعضها بذاتها
وانما يدل عليها بهذه الاشياء لينبه عليها ويميز فقط فنقول الآن ان الوحدة اما ان تقع على الاعراض واما ان تقع على
الجوهر فاذا وقعت على الاعراض فلا يكون جوهرا ولا شك في ذلك فاذا وقعت على الجواهر فليست تقع عليها كالفصل والجنس
البتة اذ لا دخول لها في تحقيق ماهية جوهر من الجواهر بل هي امر لازم للجوهر كما قد علمت فلا يكون اذا قيلت عليها جنس
والفصل بل قول عرض فيكون الواحد جوهرا والوحدة هي المعنى الذي هو الوصف فان الوصف الذي هو الواحد جوهر والا كان ذلك
عرضا لكن العرض قد يجوز عليه ان يكون جوهرا فانه لا يجوز ذلك عليه اذا اخذ مركبا كالابيض والماهية من البسيط من
لا يحمل بالذات والذي هو موجود في الجوهر وليس كجزء منه ولا يصح قوامه مفارقا له فلننظر الآن في الوحدة الموجودة في كل
جوهر التي ليست هي جزءا منه مقوما له هل يصح قوامها مفارقا للجوهر فنقول ان هذا مستحيل وذلك لانها ان كانت
وحدة مجردة لم تخل اما ان يكون مجردا ان لا تنقسم وليس هناك طبيعة هي المحمول عليها انها لا تنقسم او يكون هناك طبيعة
اخرى والقسم الاول محال فانه لا فرق من ان يكون هناك وجود تلك الوحدة لا تنقسم فان كان ذلك الوجود لا بمعنى غير الوحدة
وانه لا ينقسم فاما ان يكون ذلك الوجود جوهرا او عرضا فان كان عرضا فالوحدة في عرض لا محالة ثم في جوهر وان كان جوهرا
فالوحدة لا تفارقه فهي موجودة فيه وجودها في الموضوع وان كانت تفارقه فتكون الوحدة اذا فارقت ذلك الجوهر يكون
اما جوهرا اخر تصير اليه وتقارنه واما عرض وجودها مفارقة للجوهر فيكون ذلك الجوهر لو لم تصر اليه هذه الوحدة لم يكن
له وحدة [illegible] او يكون له وحدة كانت وحدة لحقت فيكون له قد [illegible] ان لا وحدة فيكون جوهرا لا جوهرا واحدا ان
ذلك الجوهر واحد ان [illegible] فان كانت [illegible] وحدة في جوهر اخر فان احد الجوهرين ثم انتقل اليه الوحدة عاد المعلوم
[illegible] انتقل اليه الوحدة وصار الآخر جوهرين وان كانت كل وحدة في الجوهرين جميعا فيكون الوحدة اشتركت
ان الوحدة ليس [illegible] تفارق الجوهر الذي هو فيه [illegible] فنقول انها ان كانت الوحدة ليست وجودا انها لا تنقسم
بل كانت وجودا لا تنقسم [illegible] الوجود [illegible] والوحدة لا موضوع لها فاذا فرضنا انه قد فارقت هذه الوحدة الجوهر
ان كان يمكن ان توجد بعد انها كانت وجودا لا تنقسم مجردا ولم يكن اليه وجود لا ينقسم فقط بل يكون الوحدة وجودا
جوهرا لا ينقسم واذا قام ذلك الوجود بلا موضوع فلا يكون للاعراض وحدة بوجه من الوجوه وان كان للاعراض وحدة
يكون وحدتها غير وحدة الجواهر ويكون الوحدة تقع عليهما بالتشكيك الاسم فيكون الذي هو الاعداد مما ليس من وحدة [illegible]

ومن الاعداد وما اليه من وحدة [illegible] بل السبق كان في معنى الوجود الذي لا ينقسم او [illegible] كان فان لم [illegible]
الوحدة في احديها وجودا انقسما وفي الكل ليس لك ولست تعني بوحدة الاعراض والجواهر ذلك حتى تعني به امرا [illegible] بالوحدة
شيئا غير انه وجود [illegible] وان [illegible] ذلك المعنى فذلك هو الوجود والغير المنقسم الذي اياه نعني بالوحدة وذلك
المعنى الاعم من المعنى الذي [illegible] فان ذلك [illegible] مع كونه وجودا لا ينقسم ان يكون وجودا جوهريا
فقد كان [illegible] وذلك المعنى لا يجوز ان كان جوهرا [illegible] للوضع وليس يلزم لنا نقول انه ان كان عرضا
للعرض للجوهر فان الجوهر يعرض له الوضع ويقوم به الوضع والوضع لا يعرض له الجوهر [illegible] دون الوحدة اي هو
اعم من ذلك المعنى [illegible] من وجود لا ينقسم فقط بلا زيادة اخرى وذلك لا يفارق موضوعه [illegible]
المعنى الاخص فاذا كان [illegible] الوحدة [illegible] منقسم في الاعراض والجواهر ويجوز مع ذلك ان
يفارق [illegible] الوحدة [illegible] الجواهر والاعراض فيتبين ان الوحدة حقيقتها معنى [illegible]
اللوازم للاشياء وليس لقائل ان يقول ان هذه الوحدة [illegible] العامة
[illegible] هذه المفارقة لا توجب الوضعية بل انما توجب [illegible] يكون للمعنى المحصل الموجود
فنقول [illegible] فان نسبة [illegible] المنقسم الى المنفصل مقوم فقد ثبت ان
الوحدة [illegible] جوهر [illegible] البسيط [illegible] الذات [illegible]
الذي [illegible]
معنى بسيط هو معنى الوحدة وذلك البسيط عرض واذا كانت الوحدة عرضا فالعدد المؤلف من الوحدة عرض

فصل

وان المقادير اعراض واما الكميات المتصلة فهي مقادير المتصلات اما الجسم الذي هو الكم [illegible]
المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة [illegible] واما الجسم بالمعنى الذي [illegible]
فقد [illegible] وهذا المقدار [illegible] انه [illegible] الجوهر [illegible]
[illegible] المادة [illegible] لان هذا المقدار لا يفارق المادة الا بالتوهم ولا يفارق الصورة التي [illegible]
[illegible] المتصل الذي يقبل الابعاد [illegible] المتصل [illegible]
هو المادة وهذا المقدار هو كون المتصل بحيث [illegible]
[illegible] يقبل فرض الابعاد المذكورة فان ذلك لا يختلف [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] فقد يختلف [illegible] المقدار [illegible] صورة [illegible] لا يفارق [illegible]
في الوهم [illegible] الصورة يفارقان المادة في الوهم واما الخط والسطح [illegible]
نهاية [illegible] مقدار [illegible] السطح [illegible] الابعاد المذكورة [illegible] الخط

[illegible] نهاية [illegible] وان [illegible] الاشكال [illegible]
[illegible] فنقول اما قبوله [illegible] فاما ذلك [illegible] نهاية الجسم الذي هو قابل [illegible] كون الشيء
نهاية القابل [illegible] من حيث هو نهاية [illegible] مطلقا [illegible] فاما الوضع [illegible]
[illegible] مضاف وان كان مضافا [illegible] مقدارا وقد عرفت الفرق بين المضاف مطلقا وبين المضاف الذي هو
[illegible] ان يكون مقدارا [illegible] فهو بالجهة الاولى [illegible]
في القدر [illegible] المعنى الاول [illegible] الجهتين جميعا [illegible] من حيث هو نهاية [illegible]
[illegible] لا يتقوم [illegible]
[illegible] من حيث هو مقدار عرض [illegible] السطح [illegible]
[illegible] المقارنة [illegible] السطح [illegible] الصورة [illegible] السطح [illegible]
[illegible] الاصول [illegible] السطح [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] الانفصال [illegible] السطح [illegible] من حيث هو سطح [illegible] قد علمت
[illegible] ان السطح الواحد [illegible] السطح [illegible] الوجود [illegible] ان [illegible] يكون
[illegible] الابعاد بالفعل [illegible] السطح فنقول [illegible] السطح [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] القطع [illegible] السطح الواحد الذي بالفعل وقد علمت [illegible]
[illegible] الاتصال [illegible] السطوح [illegible]
[illegible] السطح الاول [illegible] المعدوم [illegible]
[illegible] السطح فقد عرفت في الخط [illegible] فقد تبين لك ان هذه الاعراض لا يفارق المادة وجودا
[illegible] لا يفارق الصورة [illegible] ان السطح يفارق الجسم [illegible]
يفارق السطح [illegible] فنقول ان هذه المفارقة [illegible] الوهم سطح [illegible] وخط
[illegible] السطح [illegible] الفرق بين الامرين [illegible]
[illegible] وان كان [illegible]
[illegible]
[illegible] السطح والخط والنقطة [illegible] ان الجسم [illegible] السطح [illegible] الخط [illegible] النقطة
فقد [illegible] وذلك لانه لا يمكن ان يعرض [illegible] السطح [illegible] نهاية [illegible]
[illegible] السطح فان السطح هو [illegible] الخط

لا ذو الحدين وان توهم النسبة السطح نفس النهاية التي على جهة واحدة فقط من حيث هو كم ونفس الجهة والحد كان الانفصال له من جهة اولى
كان ما هو نهاية شيء مما هو جهة ولكل اثنان والخط والنقطة والذي ينبغي ان النقطة يرتسم بحركتها الخط فامر التخيل ولا امكان وجود له
لا لان النقطة لا يمكن ان يتوهم لها مماسة مستقلة فانا قد بينا ان ذلك جائز فيما يتوهم كمثل المماسة لما كانت لا تثبت وكان
لا يبقى الشيء بعد المماسة الا كما كان قبل المماسة فلا يكون هناك نقطة بقيت مبدأ خط بعد المماسة وهذا بعيد ابتداء [illegible]
اخر المماسة لان تلك النقطة اما صارت نقطا واحدة كما علمت في الطبيعيات بالمماسة لا تميز في الطرف المماسة بالحركة تكيفها
جزءا بعد نقطة وتلك كيف يتغير ما هو مبدأ [illegible] انما ذلك في الوهم والتخيل فقط وايضا فان الحركة [illegible]
موجود ويحمل الحركة عليه او فيه ولها الشيء قابل لان يتحرك فيه انه جسم [illegible] سطح او بعده هو خط فتكون هذه الاشياء
موجودة قبل الحركة النقطة فلا يكون حركة النقطة علة لان يوجد فاما وجود المقدار [illegible] او بعد السطح فلوجب بنا من الحقيقة
الحسيات واما وجود الخط فبسبب جواز قطع السطوح وافتراض تحدد لها وايضا الزاوية فقد ظن انها كمية متصلة غير السطح والجسم
فيجب ان ننظر في امرها فنقول ان المقدار جسما كان او سطحا فقد يعرض له ان يكون محاطا بين نهايات يلتقي عند نقطة واحدة
فيكون من حيث هو بين هذه النهايات شيئا ذا زاوية من غير ان ينظر في حال نهاياته من جهة اخرى فكانه مقدار من حيث
ينتهي عند نقطة فان شئت سميت نفس هذا المقدار من حيث هو كذلك زاوية وان شئت سميت الكيفية التي من حيث هو كذلك
زاوية فيكون الاول كالمربع والثاني كالتربيع فان اوقعت الاسم على المعنى الاول قلت زاوية مساوية وناقصة وزائدة لنفسها
جوهرها مقدار وان اوقعت على المعنى الثاني قلت ذلك بسبب المقدار الذي هو فيه كما التربيع فلان هذا الذي يعم الزاوية
بالمعنى الاول يكون ليس بجزء من حيث انما ابعاد ثلثة او بعدان فهو مقدار جسم او سطح والذي نظن من يقول انه كان يكون سطحا او كان
الخط الفاصل اياه في الوهم [illegible] نقطية من واحدة حتى كان قد ترك الطول عرفنا بالحقيقة ثم عرض بعد الطول [illegible]
طوله عرض بل لم يتحرك الخط الحادث للزاوية لانه في الطول وحده كما هو ولانه الوهم حتى يحدث سطح وانما تكون باحد راسيه ثبت
الزاوية فعل الزاوية حسب راى من المقادير والسبب في هذا جهد يعبر قوم ان الشيء منه ابعاد او بعدان حتى يكون جسما او سطحا
فاذ قد عرفت ذلك عرفت ان هذا الذي قاله لا يلزم وانما يشبه ليكون للعاقل الحقيقة اليه انما هو شروع من ذلك الان في الاجسام
وهذا العاقل الحيران قد يذهب الى ان السطح بالحقيقة هو المربع والمستطيل لا جزء وليس كذلك بل [illegible] فصل منفصل ووجود
وجود الاقدار وانها اعراض وانها ليست مبادئ للاجسام او الفلسفة ذلك انما هو عرض لما عرفت واما الزمان فقد كان يخفى
لكونه عرضا ويتعلق بالحركة فيما سلف فقد ان نعلم ان لا مقدار خارجا عن هذه المقادير فنقول الكم المتصل لا يخلو اما ان يكون قارا
حاصل الوجود بجميع اجزائه او لا يكون فان لم يكن بل كان متجدد الوجود [illegible] فهو الزمان وان كان قارا فهو المقدار
ان لكون اتم المقادير هو الذي يكون فيه فرض ابعاد ثلثة اذ ليس يمكن فوق ذلك وهذا هو المقدار الجسمي واما ان يوجد
فيه بعدان فقط واما ان يكون ذا بعد واحد فقط اذ كل متصل بعدا بالفعل وبالقوة ولما كان لا اكثر من ثلثة ولا اقل

مستقر

في جسم او بعد جرم

ح

حينئذ

ابو الحسن [illegible] في [illegible]

ان يعرض

الا وهو جزء واحد فالمقادير ثلثة والكميات المتصلة لانها ارتفعت قد بين الاشياء انها كميات متصلة وليست كذلك الا المكان فهو السطح
واما الثقل والخفة فانهما توجب حركة تكاد مقادير الارض والامكنة وليس لها في انفسها تجزئ بحقيقتها وان تفاضلا بالمساواة
والمفاوتة بان يتوهم لها حدا ينطبق على حدها كما له في ينطبق ما يليه منه على ما يليه مما يماثله فيطبق عليه الحد الاخر فيما وراءه ويخلف
فلا تساوي بل تفاوت فانا نعرف بالمساوات والمفاوتة الموقتين للمقادير هذا الغير واما التغير بالحد بعرض الخفة والثقل ان يكون
ثقل ضعف ثقل فان ذلك لان تحرك في الزمان نصف المسافة في او في المسافة ضعف الزمان او تحرك الاعظم الى الاسفل في الاكثر
يلزم معها ان تحرك الاصغر الى العلو وامثالها يزيد على الحرارة التي تكون ضعف الحرارة لا على انها تفعل في الضعف
او الاضعاف وسعة الجسم لكان امتداد الحرارة وذلك كحرث الكبير والصغير في القليل والكثير فان هذه الاعراض انما تلحق الكميات
من باب المضاف وانت قد حصلت الكلام في جميع هذه المواضع او في الكتب الجدلية انها التي يكلم فيها من وجه فيما نشر هنا
فيحتاج ان يكون واحدا عادة ويكون ذلك لذاته سواء كانت الكمية وجزئية او في فصل في الكميات المنفصلة في تحقيق ماهية العدد
وتحديد انواعها وبيان اولياتها والحري ان نحقق هنا ماهية الكمية في حقيقتها وكيف يكون مقصودها الوجود فقد انفصلنا عنها
الى الكميات المنفصلة حتى ان عرفنا كان يجب لك ان نقول ان العدد له وجود في الاشياء ووجود في النفس وليس في قول من قال ان
العدد لا وجود له الا في النفس معتبر بعقيدة اما ان قال ان العدد لا وجود له مجردا عن المعدودات التي في الاعيان الا في النفس فهو حق
فانا قد بينا ان الواحد لا يتجرد عن الاعيان قائما بنفسه الا في النفس فكذلك ما يترتب في وجوده على وجود الواحد واما ان في الموجودات
اعدادا فذلك اذا كان في الموجودات وحدات فوق وحدات وكل واحد من الاعداد فانه نوع بنفسه وهو واحد في نفسه
من حيث هو نوع كالنوع وله من حيث ذلك النوع خواص والشيء الذي لا حقيقة له محال ان يكون له خاصية الاولية والتركيب
الخاصية والزايدة وان نسبه او الربع والكلمة وسائر الانساب التي لها فاذن لكل واحد من الاعداد حقيقة تخصه وصورة منه
تتصور في النفس وتلك الحقيقة وحدته التي بها هو ما هو وليس العدد كثرة لا تجتمع في وحدة حتى يقال انه مجموع احاد فانه من حيث هو مجموع
هو واحد تحمل خواص ليس لغيره والعجب من يظن ان الشيء الواحد من حيث له صورة ما كالعشرية مثلا او الثلثية وله كثرة من حيث العشرية
بما هو بالخواص التي للعشرية واما الكثرة فليس له فيها الا الخواص التي للكثرة المقابلة للوحدة ولذلك فان العشرة لا تحصل في العشرية
الا العشرة فقط لكل واحد منها خواص العشرية وليس يجب ان يقال ان العشرة ليست هو الا تسعة وواحدا او خمسة وخمسة
لكن حتى يتميز فانك تقول العشرة تسعة وواحد قول حملت فيه التسعة على العشرة وعطفت عليه الواحد فيكون كانك قلت العشرة
وعطوفه لتعديد في عليه العشرة العطوف احدهما على الاخرى فيكون كانك قلت العشرة تسعة والتي هي واحد فان لم ترد بذلك
هو هذا بل عنيت بان الانسان حيوان وناطق اي هو حيوان ذلك الحيوان الذي هو ناطق فيكون كانك قلت ان العشرة تسعة تلك
التسعة التي هي واحد وهذا مستحيل وان عنيت ان العشرة تسعة مع واحد وكان مراده ان العشرة هي التسعة التي تكون
مع واحد حتى اذا كانت التسعة وحدها لم تكن عشرة فاذا كانت مع الواحد كانت تلك التسعة عشرة فقد اخطأت

في العشرة

[illegible]

ايضا فان الستة اذا كانت وحدة او مع الى شي كان معها فانها تكون ستة ولا تكون عشرة البتة فان لم تقبل مع صفة الستة

بل الموصوف بها فتكون كاملة قلت ان العشرة [illegible] ستة [illegible] واحد فذلك الستة [illegible] مجاز من اللفظ [illegible]

بل العشرة مجموع الستة والواحد اذا اخذا جميعا فصار منهما غيرهما وهذا كل واحد من الاعداد ان اردت التحقيق [illegible]

ان عدد من اجتماع واحد وواحد وتنزل الاحاد كلها وذلك انه لا يخلو اما ان يكون العدد [illegible]

[illegible]

او فيلزم [illegible] الكثرة [illegible]

[illegible]

ان يلزم الاول ان يكون هذا العدم منها عدم مشهور بين شانه ان يكون للموضوع او لنوعه او لجنسه عدما فقد يفهم من العدم ذو الملكة تحمل وصفها

ان يجعل الوحدة عدم الكثرة فيما من شانه ان يتكثر وان يتحلل جملة او يجعل الكثرة عدم الوحدة في اشياء من طبيعتها

ان تتوحد لكن الحق لا يجوز ان يكون شيئا كل واحد منهما عدم ملكة بالقياس الى الاخر بل الملكة منهما هو المعقول بنفسه الثابت

بذاته واما العدم فهو ان لا يكون ذلك الشي الذي هو المعقول بنفسه الثابت بذاته فيما من شانه ان يكون فيكون [illegible] وكذا الملكة

واما القدماء فقوم جعلوا ابدا التقابل بين العدم والملكة وجعلوا [illegible] المضادة [illegible] الملكة والصورة الخير والفرد والواحد

والنهاية واليمين والنور والساكن والمستقيم والمربع والعالي والذكر وجعلوا من حيز العدم مقابلها بحده كالشر والزوج والكثرة واللانهاية

واليسار والظلمة والمتحرك والمنحني والمستطيل والسافل والانثى والساكن [illegible] عليهم ان يجعل الكثرة الوحدة كما يجعل العدم هو الكثرة

[illegible] فان الوحدة [illegible] الانقسام وعدم التجزي بالفعل فانها [illegible] الجسم والتجزي في حد الكثرة وقد [illegible]

فان الوحدة موجودة في الكثرة مقومة لها وكيف تكون مقومة للملكة موجودة فيها العدم حتى يكون العدم [illegible] من ملكات تجتمع

وذلك يتم ان كانت الملكة [illegible] الكثرة فكيف يكون [illegible] الملكة اعلاهما فليس يجوز ان يجعل المقابلة بينهما مقابلة العدم والملكة

[illegible] فلا يجوز ان يقال ان التقابل بينهما من مقابلة الشيئين [illegible] ذلك في الالفاظ فهو خارج عن موضوع

[illegible] وما كان منه في الامور [illegible] مقابلة العدم والملكة بل هو جنس هذا التقابل فان بازاء الموجب الثبوت [illegible]

وبازاء [illegible] العدم ويعرض هذا [illegible] لا ما يعرض فيها فلنا [illegible] ان ليس التقابل بينهما تقابل الخلاف فنقول ليس

يمكن ان يقال ان بين الوحدة والكثرة في ذاتيهما تقابل المضادة وذلك لان الكثرة ليس [illegible] منهما بالقياس الى الوحدة

حتى [illegible] كثرة [illegible] الا من الوحدة وان كان [illegible] هي كثرة بسبب الوحدة وقد علمت في كتب المنطق الفرق بين ما كان

[illegible] بالقياس الى شي بل انما تحتاج الكثرة [illegible] من الوحدة لانها معلولة للوحدة

[illegible] معلولة [illegible] الكثرة والمضاف [illegible] من حيث هي معلولة والمعلولية لازمة للكثرة لا نفس الكثرة

[illegible] بالقياس الى الوحدة لكان [illegible] الوحدة من حيث هي وحدة بالقياس الى الكثرة [illegible]

[illegible] المضافين ولكانا متكافئين في الوجود من حيث هذه وحدة وتلك كثرة وليس الامر كذلك [illegible]

[illegible] ان لا تقابل بينهما في ذاتيهما ولكن [illegible] تقابل [illegible] ان الوحدة من حيث هي مكيال [illegible]

الكثرة من حيث هي مكيل وليس [illegible] وحدة [illegible] والوحدة [illegible] ان يكون [illegible]

[illegible] الاكتساب [illegible] لا بسبب [illegible] ان يكون مكيال لكن واحد [illegible]

[illegible] الواحد [illegible] طول [illegible] الطول [illegible] الاخر [illegible]

[illegible] في الالفاظ لفظ [illegible] الحروف [illegible] يجعل الواحد [illegible]

فيه اقل ما يكون [illegible] واحدا [illegible] بالطبع مثل [illegible] وبعضها [illegible]

لم يكن منفصلة في نفسها الا مادة واتصال فقط [illegible] مع الاتصال شيئا اخر فليس لان الاتصال نفسه لا يحتمل الا [illegible]

اليه [illegible] بل يحتاج الى شي ان الاتصال لا يوجد بالفعل وحده فليس لم يوجد الشي بالفعل موجودا هو لم يحتمل طبيعته

نوعية فان البياض والسواد كل منهما يستحيل الطبيعة مع تخصصهما اتم تخصيص الذي هو فاته لا يجوز ان يوجد بالفعل

الا في مادة واما المقدار مطلقا فيستحيل ان يتحصل طبيعته [illegible] الا ان يحصل بالضرورة خطا او سطحا او جسما [illegible]

يوجد لا لانه المقدار يجوز ان يوجد مقدارا تاما ثم يتبعه ان يكون خطا او سطحا على سبيل ان ذلك شي لا يوجد [illegible] بالفعل

وان كان متحصل الذات فان هذا السبيل [illegible] متصور انها وجدت بالاشياء التي [illegible] يوجد [illegible] وفيها وجودها

فقط بلا زيادة والمقدار لا يتصور انه وجد بالاشياء التي لم يوجد بها وفيها هو مقدار فقط بلا زيادة فلذلك المقدار

لذاته يحتاج الى فصول اخرى يوجد شيئا محصلا وتلك الفصول ذاتيات [illegible] لما غير المقدار فيجوز ان يكون

المقدار [illegible] بالذات والصورة الجسمية من حيث هي جسمية في طبيعة واحدة بسيطة محصلة لا اختلاف فيها ولا

يختلف بها صورة جسمية عن صورة جسمية بفصول داخل في الجسمية وما يلحقها انما يلحقها على انها امور خارجة عن طبيعتها فلا تكون

الا ان يكون جسمية محتاجة الى مادة وجسمية غير محتاجة الى مادة واللواحق الخارجة لا تغنيها عن الحاجة الى المادة

من الوجوه لان الحاجة الى المادة انما تكون للجسمية [illegible] من حيث هي جسمية [illegible]

فصل في ان المادة الجسمانية لا تتعرى عن الصورة [illegible] ان الاجسام مؤلفة من مادة وصورة

ان المادة الجسمانية يستحيل ان توجد بالفعل متعرية عن الصورة ومما يوضح ذلك بسرعة [illegible] كل موجود [illegible] بالفعل

[illegible] الاستعداد [illegible] الوجود [illegible] مادة وصورة والمادة الاخرى [illegible] مادة وصورة

[illegible] ان فارقت الصورة الجسمية [illegible] لها وضع وحيز في الوجود [illegible] او لا يكون فان كان لها

وضع وحيز وكان يمكن ان ينقسم فهو لا محالة ذات مقدار [illegible] وان لم يمكن ان ينقسم [illegible]

نقطة [illegible] خطا [illegible] ذات متناهية [illegible] في مواضع واما ان كان هذا الجوهر

لا اليه اشارة بل هو كالجوهر المعقول [illegible] فيه البعد المتصل [illegible] مقدار [illegible]

الاتصال فان حل فيه المقدار دفعة وحصل [illegible] في حيز مخصوص فيكون قد صادف المقدار مختصا بحيز [illegible]

حيزا [illegible] فقد صادف المقدار حيث [illegible] قد صادف [illegible] الحيز الذي هو فيه [illegible]

[illegible] المقدار

[illegible] المقدار [illegible] مخصوص من الاحياز [illegible]

فيكون [illegible]

[illegible] صورة [illegible]

وكل جزء منه بالقوة جزء لجسم المدة فان المدة لا تحتمل ما تعلقا لكن جزء ليوجد ولا الخط اول الجهة من جزء دون جهة ولا يجوز ان يوجد
الا في جهة مخصوصة من جهة كلية ولا يجوز ان يحصل في جهة مخصوصة والتخصيص لا بقاء الاحوال الاولى ليس الا فيه ان صورة مادة وذلك
مشترك الاحتمال الحصولية اي جهة كان من الجهات الطبيعية لا فرق الا من وقد علمت ان مثل هذا الحصول في جهة من الجهات
انما يكون فيما نسب قوة بالقرب منه بغير قاسر حصص لك القاسر لكا بعد ذلك المكان بعينه لكن المستفيد او صورة في
الاستقرار بها او بعد لها القرب او وقوعه فيه يتعلق اقل له ذلك وتخصص قد تشخص لك الكلام زهد ان المواد المقدرة لا تخص
بعد التجريد بحيز من جنس صورة الكذبة الا بجهة الا ان يكون لها مع التجريد مناسبة مع تلك الجهة لتلك المكتسبة لا لنفس كونها
اولا ولا لنفس اكتساب الصورة ثانيا تخصصت بتلك المكتسبة وضع ما ولكن ان كان قبول المقدار مكانا لا دفعة
بل بعد انبسط فهو على ان كل ما من شانه ان ينبسط فله جهات وكل ما له جهات فهو ذو وضع فيكون ذلك الجوهر ذا وضع
وحيز وقيل لا وضع ولا حيز وهذا خلف والذي ادعيناه اظهر وقد ثبتنا انه لا يفارق الصورة الجسمية فيمتنع ان يوجد بالفعل
الا متقوما بالصورة الجسمية وكيف يكون ذات لا تحيز لها بالقوة ولا بالفعل يقبل الكم وقد تبين ان المادة لا تبقى مفارقة
فانها لا تخلو اما ان يكون وجودها وجود قابل فيكون دائما قابلا لشيء لم تفرغ عن مقبول لها واما ان يكون لها وجود خاص متقوم بصورة
ثم يلحق به القبول فيكون لوجودها في حد نفسها المتقوم غير ذي كم وقد قام غير ذي كم وغير ذي حيز فيكون المقدار الجسمي هو الذي يعرض لها
وحيز ذاته ليست لها بالقوة افراد البعد فان لذاتها ان يتقوم جوهرا في نفسه غير ذي حيز ولا كمية ولا قبول قسمة فان كان وجوده
الخاص الذي به يتقوم لا يتحرك عنه الكثرة اصلا فيكون ما هو متقوم بانه لا جزء له لا ينقسم بالوهم والفرض بوجه من الوجوه [illegible]
ما يتقوم به بالفعل لو ورد عليه عارض حلوله وان كانت تلك الوحدانية لا انه ما يتقوم به الهيولى لا [illegible] فيه وتكون ما وضعناه
وجود اخاص ليس وجود اخاصا به يتقوم فيكون لها في ذاتها صورة [illegible] بها تكون واحدة بالقوة والفعل وصورة اخرى
عارضة بها تكون غير واحدة بالقوة فيكون بين الامرين [illegible] ان تصير مرة وليس في قوته
ان تنقسم مرة اخرى في قوتها [illegible] فلنوضح الآن هذا الجوهر قد صار بالفعل اثنين
وكل واحد منهما بالعكس [illegible] ان يفارق الصورة الجسمانية فليفارق كل واحد منهما الصورة الجسمانية فيكونان اما
جميعا واحدا بالقوة والفعل ليس متميز بمعنى مثل الذي هو [illegible] الذي يبقى كل مجرد او بالعكس فان فارقه فلا يخلو
يكون لان هذا يبقى وذاك عدم او بالعكس فيكون كل ما قد بقيا ولكن يختص بهذا الكيفية او صورة لا توجد [illegible] او يختلفان
بالتفاوت بعد الاتفاق في المقدار والكيفية او غير ذلك فان بقي احدهما وعدم الآخر والطبيعة واحدة متشابهة فانما
عدم احدهما برفع الصورة الجسمانية وبقي له بعدم الآخر ذلك بعينه فان اختص بهذا الكيفية والطبيعة واحدة ولم يحدث
حالة الا مفارقة الصورة الجسمانية ولم يحدث مع هذه الحالة الا ما يلزم هذه الحالة فصح ان يكون حال الآخر كذلك فان قيل ان
الاولين وهما اثنان متحدان قد صارا واحدا فنقول [illegible] يتحد جوهران [illegible] فكل واحد منهما موجود فهما

ليس له اذا لم يعتقد ان يلزم منه شيء فيكون ذلك فيما ليس من حيث هو لازما ولكنه ليس يلزم لمن يحكم بكون ذلك فيما يلزم مقتضاه لان مقتضاه
يلزم اذا سلم فاما اذا لم يكن في ما له [illegible] وهو ما اذا وضع وسلم لزم [illegible] مقتضاه وكونه فيما يلزم مقتضاه
وهو ايضا على قسمين على ما علمت فالقياس الذي يلزم مقتضاه يجب الاذعان [illegible]
النتيجة فالذي هو القياس [illegible] قد علم [illegible] النتيجة من [illegible] الاوسط الذي [illegible]
اما الترتيب والاعراض [illegible]
انما وقع فيما وقع فيه اما ما يراه من تخالف الافاضل الاكثرين [illegible] منهم مقابلا لرأي الآخر الذي يجده [illegible]
لا يقبله فلا يجب عنده ان يحكم احد القولين اولى بالحق من الآخر واما لانه يسمع من المتكلمين المشهورين المشهود لهم بالفضيلة
اقاويل لم يقبلها عقله بالبديهة كقول من قال ان الشيء لا يمكن ان تراه مرتين بل ولا مرة واحدة وان لا وجود لشيء في نفسه
بل بالاضافة فاذا كان قائل مثل هذا القول مشهورا بالحكمة لم يبعد ان يتحير الناظر بقوله واما لانه قد اجتمع عنده قياسات
متقابلة النتائج ليس يقدر على ان يختار واحدا منها ويزيف الآخر والفيلسوف يتدارك ما عرض له من هذا الاقسام
[illegible] ما يقع فيه من الشبه الثلاثة اما [illegible] من [illegible] وسط [illegible] وقع فيه
[illegible] ان الناس ناس [illegible] ومع ذلك ليس يجب ان يكونوا متفقين في الاصابة ولا يجب اذا كان الواحد اكثرهم
[illegible] ان يعرف ان اكثر المتفلسفين [illegible] المنطق وليس [illegible] الآخر [illegible]
[illegible] او جذب خطائه وان من الفضلاء [illegible] رموز ويقول الفاظا ظاهرة [illegible] وخطاء [illegible]
بل [illegible] الاشياء الذين [illegible] من جهة غلطا [illegible] مما [illegible] بل [illegible] من جهة [illegible] من العلماء [illegible]
فنقول انك اذا تكلمت فلا يخلو اما ان تعتقد بلفظك شيئا من الاشياء بعينه او لا تعتقد فان قال اذا تكلمت لم اعن شيئا
فقد خرج بها [illegible] من جملة المتكلمين [illegible] وليس الكلام [illegible] من الكلام [illegible] اذا تكلم
باللفظ [illegible] فان قال اذا تكلمت [illegible] شيئا بعينه [illegible]
[illegible] الدال [illegible] على [illegible] واحد [illegible]
[illegible] اسم [illegible] من [illegible] المتحيرين [illegible]
على شيء واحد كالانسان مثلا فالانسان [illegible] هو [illegible] ان لا يدل عليه ذلك [illegible] من الوجوه فالذي يدل
عليه اسم الانسان [illegible] كان الانسان [illegible] فيكون [illegible] والزورق والجدار والفيل [illegible]
[illegible] والثقيل والخفيف وجميع ما هو [illegible] عليه اسم [illegible] المفهوم [illegible] الالفاظ [illegible]
[illegible] الاشياء [illegible] اما [illegible]
لفظ [illegible] على مدلول عليه باللفظ [illegible] هذه الاشياء [illegible] كان هذا في كل شيء

فقد عرفت ان لا خطاب ولا كلام مع السفسطة ولا حجة البتة وان كان ذلك بعض الكتب برفع تمييز الموجود [illegible]
فحينئذ يتميز لكل لفظ ما يدل عليه الانسان غير ما يدل عليه اللاانسان وحينئذ لا يتميز منه كان لا ابيض الا ابيض يكون مدلولها
واحدا فيكون كل شيء ابيض هو لا ابيض فالانسان اذا كان له مفهوم متميز فان كان الابيض هو ايضا لا ابيض الذي هو الابيض
واحد والانسان واللاانسان كذلك فيكون الانسان فرسا وحجرا وغير ذلك والانسان غير متميز من هذا ولا شيء آخر فقد يلزم على المتحير
والمتحيز الذي يوقف ان لا كلام بالسلب والايجاب ولا يعتد فان معاودة ذلك ايضا قد تبين لنا انها لا يرتفع الحجة ولا يجوز ان يعاود
اذا كونا بمعاودة غير كان ذلك الشيء الذي ليس بانسان مثلا وليس ايضا بلا انسان فيكون هذا جميع الشيء الذي هو الانسان وسلب الانسان
هو الانسان وقد يرجع بطلان هذه الاشياء ورفعها معا كما لا يحتاج الذي يطول في هذا [illegible] كل السلب المتقابل [illegible]
يكفيه الذي يهديه واما المتعنت فينبغي ان يكلف شروع النار اذ النار واللانار واحد وان يؤلم ضربا اذ الوجع واللاوجع
واحد وان يمنع الطعام والشراب اذ الاكل والشرب وتركهما واحد فهذا المبلغ الذي دخلنا فيه [illegible] مبادئ البرهان
ومع الفيلسوف الاول الذي تبرهن [illegible] مبادئ البراهين [illegible] البراهين [illegible]
بل ينبغي [illegible] جوهر الموضوعات التي كانت فيما سلف [illegible]
لم يتكلم في الامرين جميعا [illegible] العلم [illegible]
العلم الاخر وان تكلم فيها في التصديق صار الكلام فيها برهانيا [illegible] علوم [illegible]
[illegible] احوال تعرض للموجود واقسام له [illegible] اذا لم [illegible]
[illegible] هذا العلم [illegible] جوهر وعوارض [illegible] الجوهر الذي هو موضوع [illegible]
موضوع هذا العلم [illegible] الموجود [illegible]
[illegible] فان الموجود [illegible] الجوهر [illegible] موجود
[illegible] جوهرا والموضوع [illegible] قبل [illegible] فيما سلف [illegible] البحث [illegible] مبادئ [illegible]
ولا البحث عن مبادئ البرهان [illegible]

المقالة الثانية في تعريف الجوهر واقسامه

بقول كلي فنقول ان الوجود للشيء قد يكون بالذات مثل وجود الانسان انسانا وقد يكون بالعرض مثل وجود زيد ابيض وهذا
بالعرض لا يلتفت اليه وانا اشتغل الان بالموجود والوجود الذي بالذات واول اقسام الموجودات بالذات هو ان ذلك
لان الموجود على قسمين احدهما الموجود في شيء آخر وذلك الشيء الآخر متحصل القوام والنوع في نفسه وجودا لا كوجود جزء منه من غير ان يصح
مفارقته لذلك الشيء وهو الموجود في موضوع والثاني الموجود من غير ان يكون في شيء من الاشياء بهذه الصفة فلا يكون في موضوع
البتة وهو الجوهر وان كان شيء بهذه الصفة [illegible] فلا يكون في موضوع
الموضوع جوهرا لقوام العرض والجوهر وان لم يكن جوهرا كان ايضا في موضوع ورجع البحث الى الابتداء واستحال ذهاب

ذهاب ذلك الى غير النهاية كما سنبين ويتمثل هذا العرض حقيقة فيكون الاخير [illegible] ليس في موضوع فيكون هو الجوهر فيكون الجوهر مقوم العرض
موجودا وغير متقوم بالعرض فيكون الجوهر هو المتقدم في الوجود واما انه هل يكون عرض في عرض فليس ذلك بمستنكر فان السرعة والبطء
والاستقامة للخط والشكل للسطح والبسيط [illegible] فان الاعراض قد يجب لها الوحدة والكثرة وغيرها كما سنبين لكن كلها
او بعض العرض وان كان في عرض فانها جميعا في موضوع والموضوع بالحقيقة هو الذي يقيمها جميعا وهو قائم بنفسه [illegible]
من ينكر الموضوع [illegible] ان يكون شيء من الاشياء جوهرا او عرضا معا بالقياس الى شيئين وقال ان الحرارة عرض في غير جسم النار
لكنها في جسد النار ليست بعرض لانها موجودة فيها كجزء والجزء ليس يكون عرضا [illegible] دون وجود مادة النار ليس
وجود العرض فيها فاذا لم يكن وجودها فيها وجود العرض فوجودها فيها وجود الجوهر وهذا غلط [illegible] القول فيه [illegible]
ولان لم يكن ذلك موضوعا فانهم انما غلطوا فيه [illegible] بين المحل والموضوع [illegible]
[illegible]

فصل في تحقيق الجوهر الجسماني وما يتركب منه

[illegible] الجسم جوهر واحد متصل وليس مؤلفا من اجزاء لا تتجزى [illegible]
[illegible]

كيف كان وتارة يقع لطول لاعظم الخطين المحيطين بالسطح مقدارا وتارة يقع لطول لاعظم الابعاد المتزنة المتقاطعة كيف كان
خطا او غير خط وتارة يقع لطول للبعد المفروض بين الراس ومقابله من القدم او للذنب من الحيوان واما الوضع فيقع تفسيره
[illegible]

[illegible]

وان يكون اشياء ... بوجه ... موضع آخر ... يكون الجسم الواحد ... بالتسخين
والتبريد ... مقداره ... الجسم التعليمي ...
[illegible]

والانفصال وإنما يوجد الاتصال في المقادير الموجودة وأيضاً فإن الجسم من حيث هو جسم له صورة الجسمية فهو شيء بالفعل ومن حيث هو
مستعد أي استعداد شئت فهو بالقوة ولا يكون الشيء من حيث هو بالقوة شيئاً هو من حيث هو بالفعل شيئاً آخر
فيكون القوة للجسم لا من حيث له الفعل فصورة الجسم تقارن شيئاً آخر غيره في أنه صورة فيكون الجسم جوهراً مركباً من شيء عنه له القوة
ومن شيء عنه له الفعل فالذي له الفعل هو صورته والذي عنه بالقوة هو مادته وهو الهيولى ولسائل أن يسأل ويقول إن الهيولى
أيضاً مركبة وذلك لأنها في نفسها هيولى وجوهر بالفعل وهي مستعدة أيضاً فيقول إن جوهر الهيولى وكونها بالفعل هيولى ليس
شيئاً آخر إلا أنه جوهر مستعد لكذا والجوهرية التي لها ليس تجعلها بالفعل شيئاً من الأشياء بل تعدها لأن يكون بالفعل شيئاً بالصورة وليس
معنى جوهريتها إلا أنها أمر ليس في موضوع فالإثبات ههنا هو أنه أمر وأما أنه ليس في موضوع فهو سلب وأنه أمر ليس يلزم منه أن يكون
شيئاً معيناً بالفعل لأن هذا عام ولا يصير الشيء بالفعل شيئاً بالأمر العام ما لم يكن له فصل يخصه وفصلها أنها مستعدة لكل شيء فصورتها
التي تظن لها هي أنها مستعدة قابلة فإذن ليس ههنا حقيقة للهيولى بها بالفعل وحقيقة أخرى بها بالقوة إلا أن تطرأ عليها حقيقة
من خارج فيصير بذلك بالفعل ويكون في نفسها وباعتبار وجود ذاتها بالقوة وهذه الحقيقة هي الصورة ونسبة الهيولى إلى هذين المعنيين
شبيه بنسبة البسيط الذي هو جنس وفصل من نسبة المركب الذي هو هيولى وصورة فقد بان لك أن الصورة الجسمية
هي صورة الجسمية محتاجة إلى مادة ولأن طبيعة صورة الجسمية من حيث هي صورة جسمية لا تختلف فإنها طبيعة
واحدة بسيطة ليس يجوز أن تتنوع بفصول تدخل عليها بما هي جسمية فإن دخلتها فصول تكون أموراً تنضاف إليها من خارج
وتكون هي إحدى الصور المقارنة للمادة ولا يكون حكمها معها حكم الفصول الحقيقية وبان أن هذا هو أن الجسمية إذا خالفت أخرى
فليكن لا من أن هذه حارة وتلك باردة أو هذه لها طبيعة فلكية وتلك الأخرى لها طبيعة أرضية وليس كالمقدار الذي ليس هو
في نفسه شيئاً محصلاً ما لم يتنوع بأن يكون خطاً أو سطحاً أو جسماً وكالعدد الذي ليس هو شيئاً محصلاً ما لم يتنوع اثنين وثلاثة
أو أربعة ثم إذا تحصل لا يكون تحصله بأن ينضاف إليه شيء من خارج ويكون الطبيعة الجسمية كالمقدارية أو العددية دونها
طبيعة قائمة ثم لها ينضاف إليها طبيعة أخرى تتنوع بها بل يكون طبيعة الاثنينية نفسها هي العددية التي تحمل على الاثنينية
وتتحقق بها والطولية نفسها هي المقدارية التي تحمل عليها وتتحقق بها وأما ههنا فلا يكون كذلك بل الجسمية إذا أضيف إليها صورة
أخرى لا يكون تلك الصورة التي تنطق فصلاً والجسمية باجتماعهما جسمية بل يكون الجسمية أحدهما … فأما
الطبيعة الجنسية الذي … والذي كالجنس وقد عرفت الفرق بينهما في كتاب البرهان وسائر كتاب الإيضاح وبيان …
الذي قد تحققت ما تبين لك الفرق بينهما فإن كان المقدار يجوز أن يكون أنواعاً تختلف بأمور لها في ذواتها والمقدار المطلق قد يكون
لا يفرد بشيء منها وذلك لأن المقدار المطلق يحصل له … خطاً أو سطحاً وإذا تحصل خطاً أو سطحاً جاز
أن يكون الخط بذاته مخالفاً للسطح بفصل هو تحصيل الطبيعة المقدارية في خط أو سطح أما الجسمية التي تتكلم فيها فهي في نفسها
طبيعة محصلة ليس تحصيل نوعيتها بشيء يضم إليها من خارج بحيث أنه لم ينضم إليها الجسمية معنى بل كانت جسمية مطلقة لم يكن

نفسها

جسمية

باجتماعهما

كالمادة

ليس تحصيل نوعيتها شيء

ما زاد على ذلك الواحد فهو أكثر من الواحد وما نقص منه لم يوجد واحداً بل يكون الواحد هذا المفروض نادراً ويجعل الواحد في
من أظهر الأشياء بين ذلك لحسب قال لو أخذ مثلاً من الأطوال شبراً وفي الوزن مثلاً شعيرة وفي الحجم مثلاً شبراً في شبر في شبر وكان
وكمية مقدرة معلومة ولا يوجد وكذلك في هذه الصفة جاز الجميع إلا الحركات الفلكية بالطبيعة خصوصاً التي لا تختلف بل تتشابه
حتى يكون واحدة في كل تقدير وخصوصاً التي هي أقل مقداراً حركة والأقل مقداراً هو الأقل زماناً وهذا هو الحركة الفلكية السريعة
هذا الشيء لتقدير لأن الدور نفسه لا ينقص المعلوم منه مقداراً بسرعة العود وليس من شأنه تحدده لا يتعين بل في كل يوم
وليلة يتم العودة فيه لا يوجد والتحديد في التجزية التي يجزئ الحركات الساعات فيكون حركة ساعة واحدة مثلاً يحصل الحركات
وذلك لأنها يحصل الأزمنة ويقدر نوع من الحركات وحركة واحدة تجب للمسافة إلا أن ذلك غير مستعمل وغيره واقع موقع الثقل
الأول وأما في الأثقال فيؤخذ منه فيقال درهم ودينار وأحد الثقيل وفي الأبعاد والمسبحة الأرجاة التي هي ربع طسوج أو ما
يجري مجراه من الأبعاد والعقد ومن الأصوات الحرف المصوت المقصور أو الحرف الساكن أو مقطع مقصور … بل
يكون كل أحد من جنس الأوضاع وأوفق بالضرورة بل قد يقع بالوضع … الواحد من كل باب ما هو أزيد أو أنقص
ما وضع ويقع هذا الحس كما في كل أنه في هذه الأشياء … وفي أن يكال به جميع ما هو من ذلك الجنس فإنه يجوز أن يكون الآخر
مساوياً له لا يكال به أولاً فهما خط ما بين خط وسطح ما بين سطح وجسم ما بين جسم وإذا كان الخط والسطح والجسم … وكان
وخطاً فكان الحركة قد يباين الحركة وإذا كان كذلك فالزمان والثقل يباين الزمان والثقل أيضاً ويجوز أن يكون هذا الذي
يباين ذلك ما يباين في ذلك وقد علمت جميع هذا في صناعة التعاليم وإذا كان كذلك فكثير من الوحدات التي يؤخذ … يجد
كثرة ويحدد أن لا تنتهي فإذا كان هناك واحد يعد الكل شيء فيكون من الأشياء ويكاد أن لا يتناهى لا يكال به لما كان المكيال …
المكيال عند العدد والحس كالمكائيل للأشياء فإنها يعلم بها … قال بعضهم إن الإنسان مكيال كل شيء لأن الحس والعلم هما
… كل شيء وبالحري أن يكون العلم والحس مكيلين بالمعلوم والمحسوس وإن يكون ذلك حالاً لكنه قد يقع أن يكال الكيل
أيضاً بالمكيل فهكذا يجب أن يتصور الحال في مقابلة الوحدة والكثرة وقد يشكل من حال الأعظم والأصغر أنهما كيف يقابلان
وكيف يقابلان المساواة فإن المساوي يقابل كل واحد منهما فإنه لا يجوز أن يكون المساوي والأعظم … ولا كذلك
والأصغر أما الأعظم والأصغر فإنهما إن تقابلا فإن المتضايف وكان … الأعظم بالقياس إلى ما هو أصغر فليس إليه … مضافاً
إلا … لما هو مساو له وفطن إذ ليس كيف حيث كان أعظم وأصغر أن يكون بينهما مساو موجود فإن هذا قد علمته …
فإذا كان الأمر على هذا فالأولى أن يكون المساوي ليست مقابلة الأول للأعظم والأصغر بل لغير المساوي … فيما من شأنه
أن يكون فيه المساواة ليس عدم … النقطة والوحدة واللون والعقل وأشياء لا تقدير لها بل في الأشياء التي لها تقدير …
إنما يقابل عدمه وهو اللامساواة لكن اللامساواة يلزم هذين أي الأعظم والأصغر … أن جنس … يلزم
كل واحد منهما فإن واحداً منها هو عظيم العظم … هذا الوهم والآخر صغير الصغيرة … كذلك

فصل

بالقوة

المكيال

[illegible]

ان الكيفيات اعراض فلنتكلم الآن في الكيفيات اما الكيفيات المحسوسة الجسمانية فلا يقع شك في وجودها وقد تكلمنا في وجودها في مواضع اخر
والقضايا المستغربات من مباحث في ذلك لكن مما يقع الشك في امرها انها هل هي اعراض او ليست بل هي اعراض فان من الناس من يرى ان
تلك جواهر كما للاجسام ويقرر فيها فاللون بذاته جوهر والحرارة كذلك وكل واحد من هذه الانواع جوهر عنده ثم من الفرق من يتخيل
ان هذه الاشياء توجد تارة وتعدم تارة والذي يشار اليه قائم موجود فانهم يقولون انه ليس يعدم ذلك بل يفارق
قليلا قليلا مثل الماء الذي يبل به الثوب فانه يظن انه لا يوجد هناك ماء ويكون الثوب موجودا كذلك فلا يعدم هذه الكيفيات بل
انما هي جوهر له ان يفارق جوهرا آخر فلا فاقه فيها فارق مفارقة لكن فيها بالاجزاء المفارقة لانها رقت وهي اصغر مما
يدرك الحس مفارقة متفرقة ويقول بعضهم انها قد تكمن فيبطل الكمون سنبين ان ما يقولونه باطل ومعقول لانه ان كانت هذه
جواهر اما ان تكون جواهر اجسام او تكون جواهر ليست باجسام فان كانت هذه جواهر غير جسمانية فاما ان يكون بحيث
يمكن ان يشار اليه حسا والذي لا يمكن لكنه انما يكون وجوده بالمقارنة للاجسام والبرهان فيهما واول ذلك انه يكون لمثل الجواهر
وضع وكل جوهر ذي وضع فانه منقسم وقد بين ذلك فيما انه لا يخلو اما ان يكون كل واحد من هذه الجواهر شأنه ان يوجد مفارقا
للجسم الذي يكون فيه او لا يكون فان كان لا يوجد مفارقا وكان وجوده في الاجسام على انها موضوعات له ليست فيه كالا
ولا هي مفارقة والجسم الموصوف بها مستكمل الجوهرية بنفسه قلت الا انها اعراض وانما الجسم الجوهرية فقط وان كانت
تفارق اجسامها فاما ان تكون مفارقة تنتقل بها من جسم الى جسم من غير ان يبقى لها قوام مجرد او يكون لها مفارقة قوام مجرد فان كانت
اذا لم توجد في جسم وكانت فيه فانما يكون ذلك بان تنتقل الى آخر فيجب في ذلك ان يكون كل جسم فيه بياض فقد انتقل منه
الى جسم مجاور او قريب الى ان يحصل في جسم ... وهو غير مفارق ... قطع المسافة ...
يكون كل جسم يسخن فانما ينتقل اليه من حرارة ... هذا الذي ... من الانتقال لا يبطل ...
الناس ... هذا الاستحالة عن الانتقال في انواع الموضوع والانتقال في موضوع الى موضوع وانما كان
عرضها لا يصح قوامه لا في موضوع اما القائم في الموضوع اذا نظر فيه انه هل يصح له ان ينتقل الى موضوع آخر من غير تجرد عنهما
فهذا الاعتبار ليس يصح فيه الا بعد القيام في الموضوع ثم هذا لا يصح السلامة لانه اما ان يكون الذي وجد في موضوع ما يتعلق
ذاته الشخصية بذلك الموضوع الشخصي او لا يتعلق فان كان يتعلق ذاته الشخصية بذلك الموضوع فزوال ذلك السبب
سبب احتياجه الى موضوع فمعلوم انه لا يجوز ان يفارق شخصه لانه ذلك الموضوع الشخص وان كان انما وجد في ذلك الموضوع بسبب
من الاسباب ... ذلك السبب متوقف من حيث هو شخص فقد يمكن ان يزال عنه ذلك السبب وسائر الاسباب حتى لا يحتاج في وجوده
ذلك الموضوع وزوال ذلك السبب ... السبب احتياجه الى موضوع او لا ان السبب في انه يحتاج الى موضوع هو علة السبب
في ان كان يحتاج موضوعه وانه ليس يحتاج الا زوال ذلك السبب الذي هو عرض ... الآخر الا ان يكون ... مستحيل زوال
ذلك السبب الا بوجود هذا السبب الآخر لا بغير فاذا عرض هذا السبب زوال ذلك فيكون الشخص قد فارقه الحاجة الى الموضوع الا

قوله
الاول واما الثاني فهو وجود السبب الثاني لكن جملة هذه الاسباب
الاول واحتياج الى الموضوع الآخر لا مرين اما الاول فزوال السبب
يكون امورا خارجة عن طباعه ليس يحتاج اليها ويحقق ذاته موجودا وذلك اللون مثلا بل انما يحتاج اليها لان في موضوع فكونه لونا
وكونه هذا اللون بعينه ان كان يغنيه عن الموضوع فليس يكون شيء من ان يكون محتاجا الى الموضوع فان النفي بوجوده عن الموضوع لا يخرج
ربما يحوجه الى الموضوع الا بانقلاب عينه فان كان يغنيه عن تعلقه بموضوع فيكون ذلك الموضوع مقتضيا لانه مقتضى امر يتعين
بعينه فان المقتضين لا يقتضيان في شيء ... حالا ... بالقوة مما ليس بعضه يخالف الا في حكم فان قيل فكيف يتغير المعين لا محالة
فيبقى بتغير الذي يتعلق بصحة وجوده او لا فيتعين في ذلك فهذا اللون من حيث هو هذا اللون ما يغني عن الموضوع واما تغيره
في موضوع واصوله اما انقلاب العين فقد يلزم ... عهدة ... يخرج منها فان انقلاب العين ليس تغيره في يوم
بل هو عدم ذاته ... من الاول ... الشدة فان كان هذا ... فيكون الاول قد عدم والآخر قد حصل فيكون الاول
هو الذي انتقل الى الثاني بل انما تغير بالانقلاب لان الموصوف بالاول صار موصوفا بالثاني ... يبقى من الاول شيء في الآخر
فيكون مركبا من مادة وشيء فيها فان كان هذا صفة اللونية مثلا في ... فيكون في اللونية شيء يبطل وشيء يبقى فيكون ذلك
الذي بطل هو الذي صار ... هو اللونية وهو الصورة الحادثة ... وكلا منا فيها ... فنقول انما ان كان
يجوز له ان يفارق بهذه الجواهر ... مثلا ... فلا يخلو اما ان يوجد في البياض مرة ويكون البياض الذي
... الآن ... ادرك ... ان كان ...
فلا موجود ... فيه يشار اليه ... الاجسام ... ان يكون له وضع ... فيكون له ذات مقدار يكون الا ...
... فانه لا يتخيل بياضا ولا وضع له ... وان كان له مقدار ووضع وزيادة ... البياض
كان حجما ... البياض فانما نعني بالبياض هذه الهيئة الزائدة على المقدار والحجم ... كان ... التي يوصف البياض
عليها بل ... هذه الصورة ... البياض مثلا موضوع ... فيه البياض ...
الموصوف ... ان يصير مرة اخرى بصورة ... فيكون اولا ... قد ... زالت ... بعد
العقل فقد ... انه يجوز ان ... مثل هذا ... مرة اخرى ذا وضع و... الاجسام واما ان ... الابعاد
شيئا ... في اعتقاد فيكون له ... ان وجود انه ... ذو مقدار فان كان مقداره ... المقدار الجسم
الذي هو فيه فاذا كان في الاجسام ... ان كان ... فقد ...
الذي هو البياض جسم ... البياضية موجودة ... البياض ... الطول والعرض
العمق بل ... الطول والعرض والعمق ... البياض ...
قول الصفة الموصوف ... ذلك ... الذي هو الطول والعرض فيكون البياض
والحرارة عرضا الا انه لازم في تحقق الكلام وان من طبيعته ان تفارق ... فقد تبين ان الكيفيات التي هي الجسم اعراض

وهذا مبدأ للطبيعيات لا الاستعدادات فامر او نحو واما التي تتعلق بالنفس وذات الانفس فقد تبين في الطبيعيات انها امور غير قائمة
بالاجسام وذلك حين تكلمنا في احوال النفس
فصل في العلم وحل شبهة: اما العلم فان فيه شبهة وذلك لان القائل
ان يقول ان العلم بها المكتسب من صور الموجودات مجردة عن موادها وهي صور جواهر واعراض فان كانت صور الاعراض اعراضا
فصور الجواهر كيف تكون اعراضا فان الجوهر لذاته جوهر فماهيته الجوهرية جوهر لا تكون موضوع البتة وماهيته محفوظة سواء نسبت الى ادراك العقل
لها او نسبت الى الوجود الخارجي فنقول ان ماهية الجوهر جوهر بمعنى انه الموجود في الاعيان لا في موضوع وهذه الصفة موجودة
لماهية الجواهر المعقولة فانها ماهية شانها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع اي ان هذه الماهية هي معقولة عن امر وجوده
ان يكون لا في موضوع واما وجوده في العقل بهذه الصفة فليس ذلك في حده من حيث هو جوهر اي ليس في حد الجوهر انه في العقل
لا في موضوع بل حده انه سواء كان في العقل او لم يكن فان وجوده في الاعيان ليس في موضوع فان قيل فالعقل ايضا
في العقل فهو بهذه الصفة فقد يجوز في العقل كما انما بالقوة حتى يصير بهما كماله فانما
جوهرانها ماهية يكون في الاعيان كمالا لها بالقوة واذا عقلت فان هذه الماهية تكون بهذه الصفة فانها في العقل
ماهية تكون في الاعيان كمالا لما بالقوة فليس يختلف كونها في الاعيان وكونها في العقل فانه في كليهما ماهية توجد في الاعيان
كمالا لما بالقوة فلو كنا قلنا ان الحركة ماهية تكون كمالا لما بالقوة في الاين مثلا لكل ما يحركه جديدة ثم وجدت في النفس
لا لذلك لكانت الحقيقة مختلفة بل القول القابل ان حجر المغناطيس جسم من شانه ان يجذب الحديد فاذا وجد مقارنا
لحسنه كما الان ولم يجذبه ووجد مقارنا لجسمه حديدا فجذبه فلم يجب ان يكون انه يختلف بالحقيقة في الكف وفي الحديد
بل هو في كل واحد منهما الحقيقة واحدة هو انه جوهر شانه ان يجذب الحديد فانه اذا كان في الكف لم يكن بطل المائية
واذا كان مقارنا لما كالمسمى بهذه الصفة فكذلك حال ماهية الاشياء في العقل والحركة في العقل لم تخرج عن هذه الصفة
وليس اذا كان في العقل في موضوع فقد بطل ان يكون في العقل ماهية ما في الاعيان ليس في موضوع فان قيل
قد قلتم ان الجوهر ما ليس البتة في موضوع اصلا فقد صيرتم بعض المعلومات في موضوع فنقول قد قلنا انه لا يكون
في موضوع في الاعيان اصلا فان قيل فقد جعلتم ماهية الجوهر انها تارة تكون عرضا وتارة جوهرا وقد منعتم هذا فنقول انا منعنا ان تكون ماهية الشيء توجد في الاعيان مرة عرضا ومرة جوهرا حتى يكون في الاعيان يحتاج الى موضوع ولا يحتاج الى موضوع البتة
ولم نمنع ان يكون معقول تلك الماهية عرضا اي يكون موجودا في النفس لا كجزء ولقائل ان يقول فماهية المعقول الفعال
والجواهر المفارقة فانها كذلك حالها اذ يكون المعقول منها عرضا لكن الحق منها انها كلها معقولة
معقول في النفس لا امر فان الامر لو قلنا انها لذاتها معقول بها انما تعقل وجود ذاتها والانسان يعقل غير ذاتها وانها مجردة
عن المادة وعلائقها لا انها مجردة بتجريد يحتاج الى ان يتولاه العقل واما ان قلنا ان هذا المعقول منها يكون غير موجود ومثالها

مثلها او قلنا انه ليس يحتاج الى وجود المعقول منها الا ان يوجد ذاتها في النفس فهذا احال فان ذاتها مفارقة فلا تصير نفسها
صورة لنفس الانسان ولو صارت لكانت تلك النفس قد حصل في صورة الكل وقد علمت ان هذا بالفعل ولكانت
تصير تلك النفس واحدة وتبين النفوس الاخرى بالشيء الذي يعقلها او غيرها متباينة بالنفس والذي في الاشياء الواحد
بالعدد يكون صورا كثيرة ولا بان يوزعها على ما بها هو تغييب متعلمها فمنها كلما وفي الاخرى وانه محال لا يعلم ما دونه
تامل وقد اشرنا الى ان ذلك عند كلامنا في النفس واستقصي في ابانة ذلك فاذن تلك الاشياء انما تحصل
في العقول البشرية منها ماهياتها لا ذواتها وليس هي مما يكون بالمعقولات من الجواهر الاولى بل هي واحدة وبيان ذلك
ان تعقلها ان يحصل حتى تجرد عنها بفعلنا لانها لا يحتاج الى تجريد عن المادة فلكل مفارقة قد يحصل لها المعقول فلنا انها
تنتقش بحسب الكل وليس فيها اثبات ما ذهب اليه فنقول ان هذه المعقولات ليس من الامر في بعد ان ما كان من الصور الطبيعية
والتعليمية فلكل يجوز ان يقوم مفارقا بذاته بل يجب ان لا يكون في عقل او نفس وما كان من الاشياء المفارقة
تلك المفارقات مباينة لنا ليس هو حصلنا بها بل يجب ان لا تنزعها عنها ما تنزعنا هو علمنا بها ولكانت
صورا مفارقة والتعليمات مفارقة فانما يكون علمنا بها ما يحصل لنا منها وان يكون نفسها يوجد فينا فقد فقد
بينا بطلان هذا في مواضع بل الموجود منها الشبه وان لم يكن لها الا محالة وهي ونحن ان يحصل فينا ابدا انا وادوننا
وقد بينا استحالة حصول ذلك فينا ابدا انما يحصل في نفوسنا من الاشياء من ذوات تلك الاشياء الا امثال
لتلك الاشياء قائمة لا في مواد بدنية او نفسانية فيكون ما هو صحيح لا يكون نوعه يجب ان يتعلق به بوجه في ادراك النفس
فصل في الكلام في الكيفيات التي في الكم واثباتها وهذا الفصل يليق بالطبيعيات وهو في بحث في واحد من الكيفيات
محتاج الى اثبات وجوده ولا يشك في كونه كيفية وهي هذه الكيفيات التي في الكم مثل التي في العدد كالزوجية والفردية والتربيع
فقد علم وجود بعضها وانه وجود التي في المضاف الى قد انها اعراض فلانها متعلقة بالعدد وهو من لواحق العدد من الكم واما
التي تعرض للمقادير فليس وضع وجودها بين فان المدور والخط المنحني والكرة والاسطوانة والمخروط ليس شيء منها بين الوجود ولا يمكن
المهندس ان يبرهن على وجودها لان سائر الاشياء انما تبين بوضع وجود الدائرة وذلك لان المثلث يصح وجوده ان صح وجود
الدائرة وكذلك المربع وكذلك سائر الاشكال اما الكرة فانما يصح وجودها على طريقة المهندسين اذا ادير دائرة على قطرها او نصف دائرة
اذا حركت دائرة حركة يلزم بعضها مركزا ثابتا مستقيما طرفه مركز في اول الوضع لزوما على الاستقامة والمخروط اذا حرك مثلث قائم الزاوية
على احد ضلعي القائمة حافظا لطرف ذلك الضلع مركز الدائرة ودار الضلع الثاني على محيط الدائرة ثم الدائرة مما ينكر وجوده
جميع من يرى ان تالف الاجسام من اجزاء لا تتجزى فيجب ان نبين وجود الدائرة وما عرضنا فيها فسبيلنا ان نتعلق بالتقدير الذي يمر
الاعراض فنقول اما على مذهب من ركب المقادير من اجزاء لا تتجزى فيمكننا ان نبين لهم عليه وجود الدائرة من اصله ثم نفتقر الى وجود الاجزاء
في ذاته الذي لا يتجزى وذلك لانا اذا فرضنا ان بسط السطح المحسوس وكان على ما يقولون غير دائرة في الحقيقة بل كان الخط محيطا

وذلك اذا فرض فيما يخرج عن انه المركز وان لم يمكن ذلك لزم ان لا يكون بالحقيقة فقد يكون مراة في الحس وكجعل الفرض من ازل احسن طرف
خط مؤلف من اجزاء لا تتجزى مستقيم فان ذلك صحيح الوجه مع فرض لا تتجزى فان طبق بطرفه الآخر جزء من الذي عند المحيط
ثم ازيل وضعه وافرز الجزء الذي يلي المركز من المحيط الذي اعزناه وطابقنا به الخط او لا تطابق به بل اسقطنا الخط المستقيم
مطابقة مماسة او موازاة ليجهة المركز فان طابق المركز فذلك البعض وان زاد او نقص فيكون ان يحدث بالاجزاء
لا يكون هنا كفرز يدلانه ان زاد البعض وان نقص ثم وان نقص بازالته وزاد بالحقيقة كله منقسم كالجزء ومن
غير منقسم فاذا فعل ذلك بحيث يثبت الدائرة ثم ان كان يشغل التطبيق البعض من اجزاء فان كانت موضوعة
في فرج او فلت تلك الاجزاء الفرج ليسد بها اخلل من السطح كلها وان كان لا يدخل الفرج فالفرج اقل منها في الوجود
فيرد سينفسه الذي يليه الفرج اقل مجما منها وما بعد ذلك فهو منقسم ان لم يكن صحفه ان لم يكن موضوعة في فرج
او ثبت غير وجه السطح من غير حاجة اليها فان تعارض قال انه اذا طبق بين جزء المركز وبين المحيط مرة فليس يمكنها التطبيق
لا مماسة ولا موازاة مع المركزي والذي يلي ذلك الجزء من المحيط فانا نقول له ارايت لو اعدمت هذه الاجزاء كلها او فرق
بعضها او فرقوا البعض وشغل آخر وهو انه يمكن ان يفرض مواضع مخصوصة فيها يتمكن الاستقامة في الخلاء الذي لم
حتى يكون بين جزئين في الخلاء استقامة وبين جزئين آخرين لا يكون وهذا شطط ممن يتكلفه ويجوز القول بظاهره فانه يجيء
عقله تمن يحس فان البداية يشهد ان بين كل جزئين يتفق محاذاة لا محالة يمكن من الخلاء او الفرض من الاجزاء ويعد والملاء وان
قالوا ان ذلك لا يكون ولكن ما دامت هذه الاجزاء موجودة فلا يكون بينهما بعد الى ذاته ولا يجوز ان يجوز طرفيهما خط مستقيما
فهذا اقبح من ذلك فكيف كان تلك الاجزاء وجدت بغير حكم المحاذاة عن حكم لو كانت معدومة وجميع هذا مما لا يشك في استحالته
وبطلانه ولا يلزم الذي يجوز القانون في الامور الجسمية وما يتعلق بها كما علمت مقصوده على ان الاجزاء التي لا تتجزى لا تبطل فرض
بالحقيقة دائرة ولا غير دائرة وانما هذا على قانون القائلين به واذا صحت الدائرة صحت الاشكال الهندسية فيطل الجزء
يعلم في ذلك من ان كل خط مستقيم ينقسم بنصفين متساويين وان قطر الاشكال ضلعا ومما يشبه ذلك لان الخط الفرد الاجزاء ان يستقيم منقسم
ولكن خط مؤلف من اجزاء لا تتجزى يتركب كل خط وبذا خلاف ما برهن عليه بعد وضع الدائرة وذلك مما نبينا او غير هذا واما اثبات
الزاوية على اصل المذهب الحق فيمكن ان نتكلم فيه واما الاستقامة ووجود المحاذاة بين طرفي خط اذا لزم المتحرك لم يكن
لانه يتبين ان فارقه كان ما عدا او ادا فذلك لامر لا يكتر وهو قبول في بين في الطبيعيات من وجود الدائرة وذلك
لانه تبين ان الاجسام البسيطة ان كان جسم بسيط فله شكل طبيعي وتبين ان شكل الطبيعي هو الذي لا يختلف النسبة ودوم
والشيء من الاشكال الغير المستديرة فلذلك فقد صح وجود الكرة وقطعها بالمستقيم هو الدائرة فقد صح وجود الدائرة ايضا لكنا
ان نصح ذلك فنقول من البين انه اذا كان خط او سطح على وضع ما ليس من المستحيل ان نفرض سطح او خط آخر

او ان يكون موضوعا بحيث يلاقي جزء احد طرفيه على زاوية ثم من البين انا يمكننا ان ننقل هذا الجسم او هذا الخط نقلا كيف شئنا لانه
يصير ملاقيا لذلك الاخر او موضوعا على وضع كان ذلك بجميع امتداده ملاقيا او موضوعا على موضع او موازيا ولكن الجسم واحد
بعينه ان يوضع على وضع ثم يوضع على وضع او نقاطع او الكلام في الجسمين والجسم الواحد فان كانت مستقيمة
لم يكن مستديرة لم يمكن هذا النسبة لانه اذا كانت الحركة الى الانطباق على الاستقامة ذاهبة في الطول بنحو احتواء او رجوع
كانت او ذاهبة في التمكن اخر كيف كانت او ذاهبة وضابطه الجسمين او كيف وجدت فانه اذا كان تحفظ النقطة
التي يفرض على وسط السطح او الخط ان تحركها خطا مستقيما فانه لا يلحق التمة وذلك الجسم بل يقابل طرفيها كان او انت يمكنك
ان تفرض بحيث يكون احد الاقسام بالفعل وتعتبره بل كيف في الاوهام ان يتفق حركته على صفة او كما الا ان يكون احد الطرفين
فيها من الخط او السطح او الجسم لازما موضعه والا فيتنقل وذلك على الدوران وكلاهما ينتقلان لكن على صفة ان يكون احدهما
البطء والآخر في اسرع فيكون الطرفان او المتحرك وصح على كل حال بفعل قوس قوسا دائرة او اصح وجود قوس دائرة صح ان يتضعف
الى التمام وبذا على الاصول الصحيحة واما ان قيل احدها بالتفكك فالطريقة الاولى انا فرضنا انه فلنفرض جسما ثقيلا وجعل
احد طرفيه اثقل من الاخر وجعلناها على سطح ما سائلة بطرفه الاخف حتى يقوم فانما علمت انه نعلم انه قيام
او اعدل ميله الى جهات تمام بتغير وانه اذا امال الى جهة وزال الداعي حتى سقط فيحدث دائرة لا الجسم او يتحرك
الكيف بحيث فلنفرض نقطة في رأس الجسم للسطح وبرائه يلزم نقطة من السطح التي اما ان يثبت النقط في موضعها فيكون نقطة
في راس ذلك الجسم فقد فعل دائرة واما ان يكون منحرفا بالطرف فيسقط يتحرك الطرف الآخر لا فوق فيكون قد فعل كل واحد من النقطة
دائرة ومركزه النقطة للمتحركة بين اجزاء الصاعدة واجزاء الهابطة واما ان يتحرك الخط متحركة على سطح الخط فيفعل الطرف الاخر قطعا او خطا
منحنيا ولان الميل الى المركز انما هو على المحاذاة فلا يجوز النقط على السطح لان تلك الحركة اما ان يكون بالقسر او بالطبع وليست الطبيعي
وليست بالقسر لان ذلك القسر لا يستقيم الآخر الاجزاء التي هي اثقل وذلك ليس يقتضي ان تلك الجهة بل انه وقعت على خط او غيره
وقعت على خلاف ولنا فقطعنا النمطين ان تنزل حتى كان العالية منها اذ هي اثقل تطلب مركزا اسرع والمتوسط ابطأ وهنا
اتصال يمنع مثلا ان ينطبق فينقط الثاني في لزيه يتميل الى اسفل حتى يجد رفيقه في الجسم منفصما المحوري في ميل الى فوق
وفي ميل الى اسفل طبعا وهنا ما يحدو وهو المركز الوكتين وقد فرض فيه خط مستقيما فيفعل الدائرة وتبين انه لازم من هذا الكلام
الجسم زوال هو لا فوق والا لم يزل عنه فوجود الدائرة اصح واذا ثبت المثلثات والقائم الزاوية ايضا وثبت جواز دوران اضلاع
ضلع القائمة على الزاوية فان فضل محوط السطح محارف مع قطع وضع منحن فصل في المضاف واما القول في المضاف
وبيان انه كيف كيانه وتحقيق ماهية المضاف والاضافة وصحتها فالذي قد بيناه في المنطق كاف لمن فهم واما انه اذا فرض الا شيء
وهو كان عرضا فذلك امر لا شك فيه او تكون ان الامر لا يعقل بذاته انما يعقل واما الشيء الى غيره فانه لا اضافة الا وهو عارض
اول من عرضها اليه من مثل الاب والابن والكلام فيها ما هو مختلف في الطرفين ومنها ما هو متفق والمختلف كالضعف والنصف والمتفق

نظن ان الشيء ... ضعفا واعراض الوجود وكون ذلك تحقيقا حتى يحتاج الى ان يحقق ... فجعل الكون ... اشكالا كما في الضعف والنصف
لكن المشهور انما من هذا موقوف ابل الاضافة في نفسها موجودة في الاعيان او انما تتصور في العقل ويكون كثير من الاحوال التي تلزم
الاشياء اذا عقلت بعد ان تحصل في العقل فان الاشياء اذا عقلت تحدث لها في العقل امور لم تكن لها من خارج فتصير
ذاتية وعرضية ويكون جنس وفصل ويكون محمول وموضوع واشباه ذلك من هذا القبيل فقوم ذهبوا الى ان حقيقة الاضافة انما
تحدث في النفس اذا عقلت الاشياء وقوم قالوا بل الاضافة شيء موجود في الاعيان واحتجوا وقالوا لا شك انا نعلم
ان هذا في الوجود ابو ذلك وان ذلك في الوجود ابن هذا عقل او لم يعقل ونحن نعلم ان النبات يطلب الغذاء وان الطلب
مع اضافة ما وليس للنبات تعقل بوجه من الوجوه ولا ادراك ونحن نعلم ان السماء في نفسها فوق الارض والارض تحتها
ادركت او لم تدرك وليست الاضافة الا اشياء مثل هذه الاشياء التي اوردناها وهي تكون للاشياء وهي لم تدرك وقالت الفرقة الاخرى
انه لو كانت الاضافة موجودة في الاشياء لوجب ان لا تتناهى الاضافات فانه يكون بين الاب والابن اضافة وكانت تلك الاضافة
لهما او لاحدهما او لكل واحد منهما من حيث الابوة للاب وهي عارضة له والاب موضوع لها فهي مضافة وكذلك البنوة ...
علاقة كالابوة مع الاب والبنوة مع الابن خارجة عن العلاقة التي بين الاب والابن ... الاضافة ...
فان تسلسل ذلك الى غير النهاية وان يكون ... الاضافات ... بين الموجود والمعدوم كما ... متقدمون بالقياس
الى الكون الذي ... وعالمون بالقيامة ... الطرفين جميعا ... المطلق ...
ان المضاف هو الذي ماهيته انما تعقل بالقياس الى غيره فكل شيء في الاعيان يكون بحيث ماهيته انما تعقل بالقياس الى غيره فذلك
الشيء من المضاف لكن في الاعيان اشياء كثيرة بهذه الصفة فالمضاف في الاعيان موجود فان كان للمضاف ماهية اخرى
فينبغي ان يجرد ما له من المعنى المعقول بالقياس الى غيره فذلك المعنى هو بالحقيقة المعنى المعقول بالقياس الى غيره وغيره انما
هو معقول بالقياس الى غيره بسبب هذا المعنى ليس معقولا بالقياس الى غيره بسبب شيء غير نفسه بل هو مضاف لذاته
على ما علمت فليس هناك ذات وشيء هو الاضافة بل هناك مضاف بذاته لا باضافة اخرى فينتهي من هذا الطريق الاضافات
واما كون هذا المعنى المضاف بذاته ... في هذا الموضوع ... معقول بالقياس
الى هذا الموضوع ... مثلا وجود ... وذلك ... مضاف لكنه ليس ... عارضا من المضاف
لزم المضاف ... كل واحد منهما مضاف لذاته ... مضاف ... باضافة اخرى ... المضاف لذاته ... الكون
ابوة مضاف لذاته فان نفس هذا الكون مضافا بذاته ليس يحتاج الى اضافة ... مضافا بل هو لذاته ...
... الموضوع ... اذا عقلت ماهيته كانت ... الذهن ... بهذا القياس ...
... في الاعيان فهو موجود ... في ... او المعية ...
تلك الاضافة واذا عقل ... ان يعقل مع ... كما كانت ... الابوة من حيث هي ابوة فذاتها مضافة

مثل المساوي والمساوي والموازي والموازي والمطابق والمطابق والمماس والمماس ومنها المختلف ... محدود محقق كالضعف والنصف ومنها غير
محقق كالكثير الاضعاف والجزء ... ومنها ليس محققا ... مثل الزائد والناقص ... واذا وقع مضاف في مضاف كالزائد
والناقص فان الزائد انما هو زائد بالقياس الى ما هو ناقص ... ومن المضاف ما ... فمنه متفق ... ومنه مختلف
كالسريع والبطيء والثقيل والخفيف في الاوزان والحاد والثقيل في الاصوات وكذلك قد يقع ... الاضافة في الاضافة وفي الاين كالاعلى
والاسفل وفي متى كالمتقدم والمتأخر ومن جهة الصفات ... لا يكون الاضافات ... بالقوة ... بالفعل
الانفعال ... بالقوة ... القاطع ...
والانفعال كالاب والابن والقاطع والمنقطع وما يشبه ذلك التي ... كالعلم والتعليم والحس والمحسوس فان ... محاكاة فان العلم
محاكاة هيئة المعلوم والحس محاكاة هيئة المحسوس ... ولكن المضاف قد ... فقد يكون المضافان
شيئين لا يختلفان ... الاشياء التي ... في المضاف ... الاضافة مثل المتباين والمتباين ...
كيفية او امر من الامور ... صار به مضافا ... ان يكون كل واحد من الامرين ...
الى الاخر مثل العاشق والمعشوق فان العاشق ... الاضافة ... المعشوق ... مدركه ...
هذا الشيء واحد المتباينين دون الاخر مثل العالم والمعلوم فان العالم حصل في ذاته كيفية هي العلم صار بها مضافا الى الاخر والمعلوم
لم يحصل في ذاته شيء اخر وانما صار مضافا لانه قد حصل في ذلك الاخر شيء هو العلم الذي ... المضاف ...
معنى واحد بالعدد ... موجود بين شيئين ... اعتبار ان ... الاخر ...
فنقول ان كل واحد من المضافين ... الى الاخر ...
الحقيقة الاضافة كالاب فان اضافته ... الابوة ... الاب وحده ... الا بالقياس الى ...
وليس كونه بالقياس الى الاخر ... الابوة ليست في الابن ...
... الابن بالقياس الى الاب ... الابوة او بنوة ... للبنوة والابوة ...
... فان كان ذلك ... بالقياس الى الاخر ...
ان يكون ... بالقياس الى الاخر ... واحد بالقياس الى الاخر ...
الى الاخر ... المضافات ... في هذا الموضع ...
... بالقياس الى الاخر ... بالقياس الى الاول ... من نوع واحد ...
... فان ... الاول ... ذلك الوصف ... بالقياس ...
... النوع ... الاول ... بالقياس الى الاول ...
... فان كل واحد منهما ... بالقياس الى الاخر واذا كان ... [illegible]

لذاتها لا بالاضافة اذ هي رابطة والعقل لم يخترع امرا حينما كان في معية خارجة منهما [illegible]
المفروضة فاما في نفسها فهي اضافة لا باضافة فلا نهاية لذاتها تعقل بالقياس الى الغير وههنا اشكالات كثيرة تلحق
بعض الذوات لذاتها لا الاضافة امور عارضة مثل ان يكون بعيد الامر تلحق هذه الاضافة الاضافات لا بوجه وذلك
مثل لحوق الاضافة لهيئة العلم فانها لا يحتاج لاحقة باضافة اخرى من نفس الامور بل بحقيقتها لذاتها وان كان العقل
يخترع منها الاضافة امورا وقد عرفت هذا فقد عرفت ان المضاف الى الوجود موجود ومعرفة الحد وبهذا الحد
لا يوجب ان يكون المضاف في الوجود الا معا اذ عقل كان يعقله المذكورة والا [illegible]
واحدا واصلا بين شيئين واما القول بالقياس في ما يكون في العقل [illegible] الاضافة العقلية والاضافة الوجودية
باعتباره ومعلوم بينهما اذا عقل كان معقول الهيئة بالقياس واما في العقل فانه يكون يعقل بالقياس الى غيره فيها الوجود
حكم وفي العقل حكم من حيث هو في العقل لا من حيث هو اضافة ويحدث في العقل اضافات [illegible] العقل
للعقل منها فالمضاف في ان موجود في الاعيان وبان ان وجه لا يجب ان يكون منها كل اضافة [illegible]
يلزم [illegible] ان يحدث كل ما يعقل مضافا يكون له الوجود اضافة واما المتقدم والمتاخر في الزمان واحدهما معدوم [illegible]
فان المتقدم والمتاخر متضائفان [illegible] اذا عقل وبين المعقول الذي ليس [illegible]
نفسه ليس متقدم [illegible] موجود معه هذا النوع من المتقدم والمتاخر موجود الطرفين [illegible] فاذا احضرت في الذهن
صورة المتاخر وصورة المتقدم عقلت النفس ان هذه المقايسة [illegible] بين موجودين في [illegible] اذا كانت هذه المقايسة بين
الموجودين في العقل [illegible] في نفسه متقدما وكيف متقدم على الاخر موجود فما كان من المضافات هذا
السبيل فانما يتضايف في العقل معه وليس في الوجود [illegible] من حيث هذا المتقدم والمتاخر بل هذا المتقدم والمتاخر
بالمتقدم من احوال العقلية ومن [illegible] التي تفرضها العقل والاعتبارات التي تلحق الاشياء اذا قايس بينها وان قيس

فصل في المتقدم والمتاخر وفي الحدوث

ان نتكلم في الاشياء التي تقع منها موقع الخواص العوارض اللازمة ونبدا اولا بما [illegible] للوجود ومنها بالمتقدم والمتاخر فنقول ان
المتقدم والمتاخر وان كان مقولا على وجوه كثيرة فانها تكاد ان تجتمع على سبيل التشكيك في معنى وهو ان يكون للمتقدم من حيث
هو متقدم شيء ليس للمتاخر ويكون لا شيء للمتاخر الا وهو موجود للمتقدم والمتقدم المشهور عند الجمهور هو المتقدم في المكان والزمان
وكان المتقدم والقبل في اشياء لها ترتيب كما هو في المكان فهو الذي اقرب من مبتدأ محدود [illegible]
ليس يلي ما بعده والذي بعده يلي المبدأ او ما قد وليه وهو في الزمان كذلك بالنسبة الى الآن الحاضر [illegible]
وان كان مختلفا في الماضي والمستقبل كما تعلم ثم نقل اسم القبل والبعد من ذلك الى كل ما هو اقرب من مبدأ محدود فحصل
هذا التقدم في الرتب وفي امور بالطبع كما ان الجسم قبل الحيوان بالقياس الى الجوهر [illegible]

ص ١٥

الشخص المختلف وكذلك الاقرب من الرتبة الاولى [illegible] يكون قبل الرجل وقد يكون في امور الطبع [illegible]
من الجد فكان المتقدم هو الذي يكون اولا اقرب من الفعل والابعد [illegible] ثم نقل الى [illegible] الفاضل
والسابق [illegible] الفضل متقدما [illegible] الاول
جعل متقدما فان السابق في باب [illegible] بزيادة ومن هذا القبيل جعلوا المخدوم والرئيس
قبل الخادم والمرؤوس فان الاختيار يقع للرئيس وليس للمرؤوس وانما وقع للمرؤوس حين وقع للرئيس
فتحرك باختيار الرئيس ثم نقلوا ذلك الى ما يكون هذا الاعتبار له بالقياس الى الوجود فجعلوا الشيء الذي يكون له الوجود اولا
وان لم يكن للثاني والثاني لا يكون له الا وقد كان للاول وجود متقدما على الآخر مثل الواحد فانه ليس من شرط الوجود الواحد ان
تكون الكثرة ان يكون الواحد موجودا وليس فيه ان الواحد يفيد الوجود للكثرة اولا يفيد بل انه يحتاج اليه حتى يفاد
للكثرة وجود بالتركيب منه ثم نقل بعد ذلك الى حصول الوجود من جهة اخرى فانه اذا كان شيئان وليس وجود
احدهما من الآخر بل وجوده من نفسه او من شيء ثالث لكن وجود الثاني من هذا الاول فله من الاول وجوب الوجود
الذي ليس له لذاته من ذاته بل له من ذاته الامكان [illegible] ان يكون ذلك الاول مهما وجد لزم [illegible] وجود
وجود هذا الثاني فان الاول يكون متقدما بالوجود لهذا الثاني ولذلك لا يستنكر العقل البتة ان يقول لما حرك زيد يده
تحرك المفتاح او يقول حرك زيد يده ثم تحرك المفتاح ويستنكر ان يقول لما تحرك المفتاح حرك زيد يده وان كان
يقول لما تحرك المفتاح علمنا ان زيدا حرك يده فالعقل مع وجود الحركتين معا في الزمان يفرض لاحدهما تقدما وللآخر
تاخرا اذ كانت الحركة الاولى ليست بسبب وجود الحركة الثانية والحركة الثانية بسبب وجود الحركة الاولى [illegible]
ان يكون الشيء معه وجد وجب ضرورة ان يكون علة للشيء وبالجملة فان الشيء الذي لا يجوز [illegible] بحيث يقع [illegible]
[illegible] علة للشيء الا ويكون معه الشيء فان كان شرط كونه علة نفس ذاته فما دام ذاته موجودا [illegible]
لوجود الثاني وان لم يكن شرط كونه علة ذاته فذاته بذاته ممكن ان يكون الشيء عنه وممكن ان لا يكون وليس احد الطرفين
اولى من الآخر فلكل الكون [illegible] ممكن ان يكون [illegible] ان لا يكون [illegible] من حيث هو ممكن ان يكون هو موجود
[illegible] من حيث ذلك ممكن ان يكون [illegible] معطا للوجود وذلك لان الشيء الممكن ان يكون ليس لذاته [illegible] ممكن
ان يكون [illegible] ان يكون ليس كافيا في ان يكون الشيء عنه والا كان عنه ما دام ذاته موجودا ويكون واجبا
[illegible] وان لم يكن كافيا فيجوز ان يكون الشيء عنه والا كان عنه ما دام ذاته موجودا ويكون واجبا وان
[illegible] لا ممكنا وان لم يكن كافيا فقد يكون مع الشيء موجود اثره ومرة لا يكون [illegible] والا يكون في الحالين
نسبة واحدة [illegible]
[illegible] حال [illegible] وجود المعلول عن العلة مع امكان كونه عن العلة [illegible]

لا وجود شيء عنه ولا وجوده عنه واحدة وما لنسبة لا وجوب الشيء عنه والنسبة لا لا وجوده عنه واحدة فليس كونه عنه او ما عنه لا كونه علة

بل العقل الصحيح يوجب ان يكون هناك حال يتميز به وجوده عنه او لا وجوده فان كانت تلك الحال الآن كما كانت يوجب في النير ...

الآن اذا حصلت للعلة وجدت شيء يكون صفة الذات وما اقترن اليها هو العلة وقبل ذلك فان الذات كانت موجودة

الصفة وكان الشيء الذي يصح ان يصير علة ولم يكن لها الوجود وجود العلة بل وجدا اذا انضاف اليه وجود آخر كان

بجهتها العلة وكان يجب عنه المعلول سواء كان ذلك الشيء ارادة او شهوة او غضبا او طبيعا حادثا او غير ذلك

او امرا خارجا منتظرا الوجود للعلة فاذا حان ذلك حدثت يصح ان يصدر عنه المعلول من غير نقصان شرط باق وجب

وجود المعلول فاذا وجود كل معلول واجب مع وجود علته ووجود علته واجب عنه وجود المعلول وهما معا في الزمان والاحوال

او غير ذلك ولكن ليسا معا في القياس الى حصول الوجود وذلك لان ... لم يحصل من هذا ... فذلك الحصول

وجود ليس من حصول وجود هذا ولهذا حصول وجود هو من حصول وجود ذلك فذلك اقدم بالقياس الى حصول

الوجود ولقائل ان يقول انه اذا كان كل واحد منهما اذا وجد وجد الآخر واذا رفع ارتفع الآخر فليس احدهما

علة والآخر معلولا اذ ليس احدهما اولى ان يكون علة في الوجود دون الآخر فنقول في جواب ذلك ان ينظر فيها

منه مفهوم هذه القضية وذلك لانه ليس اذا وجد كل منهما اذا حصل يجب عنه في الوجود نفسه ان يحصل الآخر

او ان وجود كل واحد منهما اذا حصل يجب عنه في الوجود ان يكون قد حصل وجود الآخر اول ان وجود كل واحد منهما

اذا حصل في العقل يجب عنه ان يحصل الآخر في العقل او ان وجود كل واحد منهما اذا حصل يجب عنه في العقل

ان يكون قد حصل الآخر في الوجود او حصل في العقل فان لفظة اذا في مثل هذه المواضع يشترك فيها معنى ...

ان الاول كاذب غير مسلم فان احدهما هو الذي اذا حصل يجب عنه حصول الآخر لا بعد ان كان وجود العلة

واما المعلول فليس حصوله يجب عنه حصول العلة بل يكون العلة قد حصلت حتى حصل المعلول واما القسم الثاني فلا

يصدق في جانب العلة فانه ليس اذا وجدت العلة وجب الوجهان كان المعلول قد حصل في نفسه او بغيره

العلة وذلك لانه ان كان قد حصل ... فعلى هذا يكون قد حصل فلم يجب الوجود

من حصول العلة اذا وجدت العلة وكانت قد حصلت بنفسها الوجود الا ان لا يعني كونها حصلت بالضرورة ولكن

للمقارنة فيصح فلا يصدق في جانب المعلول من وجهين وذلك لان العلة وان كانت قد حصلت الذات فليس ذلك

لان العلة وان كانت بنفسها الذات فليس في ذلك ... حصول المعلول والوجه الثاني ان الشيء الذي قد حصل

يستحيل ان يجب وجوده بحصول شيء ... نفرض حاصلا الا ان يعني بلفظ حصل انه يوجد الا ان القسمان الاولان

فالاول منهما صحيح فانه يجوز ان يقول اذا وجدت العلة في العقل وجب عنه في العقل ان يحصل المعلول للذي

تلك علة بالذات في العقل والثاني اذا وجد المعلول في العقل وجب ان يحصل الثاني في العقل وجود العلة واما

والثاني منهما وهو القسم الرابع فيصدق منه قولك انه اذا وجد المعلول يشهد العقل بان العلة قد حصلت لها وجب لا محالة موضوع

حتى حصل المعلول وربما كان في العقل بعد المعلول لا في الزمان فقط ولا يلزم ان يصدق القسم الاول من هذين القسمين

الداخلين في الرابع لما قد عرفت وكذلك في جانب الرفع فانا اذا رفعنا العلة رفعنا المعلول بالحقيقة واذا رفعنا المعلول

لم نرفع العلة بل عرفنا ان العلة يجب ان يكون قد ارتفعت في ذاتها اولا حتى يمكن رفع المعلول فانا لما فرضنا المعلول مرفوعا وجدنا

بالاضطرار في نفسه بالقوة وبها ان كان ممكنا رفعه واذا كان ممكنا رفعه فانما يمكن بان رفع العلة اولا او لا رفع العلة وانما

سبب رفع المعلول واثباته رفع المعلول وليل رفع ذلك وانما هو دليل اثباته في جميع حيث ما فارقناه فنقول في كل شيئين

اذ ليست المعية هي الحد او حد بل احدهما العلية حتى يكون ليس احدهما اولى بالعلية من الآخر فانهما في المعية اولى لانهما معا

لان احدهما فرضناه انه لم يجب وجوده بالآخر بل مع الآخر والثاني فرضناه انه كما ان وجوده مع وجود الآخر فكذلك

هو بالآخر فهكذا الجملة تحقق هذا المسند وما يتشكل ههنا امر القوة والفعل وان ايهما اقدم وايهما ابتداؤه في

فان معرفة ذلك من المهمات في امر معرفة التقدم والتأخر وعلى ان القوة والفعل انفسهما عوارض الموجود اولا مطلقا

والاليق بالامر ان يجب ان يعلم حيث يعلم احوال الموجود المطلق **فصل** في القوة والفعل والقدرة والعجز

واثبات المادة لكل متكون ان لفظ القوة وما يرادفها قد وضعت اول شيء للمعنى الموجود في الحيوان الذي يمكنه بها ان

يصدر عنه افعال شاقة من باب الحركات ليست بالكثرة الموجودة في اكثر الحيوان في كميتها وكيفيتها ويسمى ضدها الضعف و

كانها زيادة وشدة في المعنى الذي هو القدرة وهو ان يكون الحيوان بحيث يصدر عنه الفعل ان شاء او لا يصدر

اذا لم يشأ التي ضدها العجز ثم نقلت عنه فجعلت للامر الذي لا ينفعل بسهولة وذلك لانه كان يعرض

لمن يزاول الافعال والتحريكات ان يتلقن ينفعل ايضا منها فكان انفعاله والالم الذي يعرض له يصده عن اتمام فعله

فكان ان انفعل انفعالا لا محسوسا قيل له ضعف ليس له قوة وان لم ينفعل قيل ان له قوة فكان ان لا ينفعل

دليلا على المعنى الذي سميناه اولا قوة ثم جعلوه اسم هذا المعنى حتى صار كونه بحيث لا ينفعل الا اليسير قوة وان لم ينفعل

شيئا ثم جعلوا الشيء الذي لا ينفعل البتة اولى باسم القوة ثم جعلوا الحالة من حيث هو لك قوة ثم جعلوا القدرة بعينها

وهي الحالة التي للحيوان وبها يكون له ان يفعل وان لا يفعل بحسب المشيئة وعدم المشيئة وزوال العائق قوة اذ هو مبدأ

الفعل ثم ان الفلاسفة نقلوا اسم القوة فاطلقوا لفظ القوة على كل حال يكون في شيء هو مبدأ تغير يكون منه في آخر من

حيث هو آخر وان لم يكن هناك ارادة حتى سموا الحرارة قوة لانها مبدأ التغير من آخر في آخر بانه آخر حتى

انه اذا حرك نفسه او عالجها فكان مبدأ التغير فيه من حيث هو قابل للعلاج او الحركة بل من حيث هو آخر كانه شيئان

شيء له قوة ان يفعل وشيء له قوة ان ينفعل ويشبه ان يكون الامران منه متفرقين في جزئين فيكون مثلا الحركة

في نفسه والمحرك في بدنه فهو بالصورة والمتحرك بالمادة فهو من حيث يقبل العلاج غيره لانه من حيث يعالج به ثم جعل

اقترن بها الارادة منبعثة عن اعتقاد هو تابع تخيل شهواني او غضبي او عن راي عقلي تابع لفكرة عقلية او تصور صورة عقلية فيكون
اذا اقترن بها تلك الارادة ولم تكن ارادة ميلية بعد بل ارادة جازمة وهي الاجماع الموجب لتحريك الاعضاء صارت
لا محالة مبدأ بالفعل للفعل لوجوب ... ان القوة ما لم يصر علة بالوجوب حتى يجب عنها الشيء لم يوجد عنها المعلول
ان الارادة ضعيفة لم يقع اجماع فتنبعث القوة المقارنة للنطق بالنزاوة ... حضور
... فيه فعلت ... لم يكن يفعل ... بالقوة وبالجملة لا يلزم من ... للقوة
الذي يفعل ... لان ... عنها الفعلان المتضادان
بالضرورة واما القوى التي هي دون النطق
... الارادة واختيار ... فان ...

لبست فيه بعد قوة
من قبل غير الشيء ثم ينفعل بعد الا
كل شيء فبعض ما يحصل فيها بالقوة عن بعض ...
التي في القوى حتى صارت هي المستعد وهذه القوة هي قوة بعيدة واما القوية فهي التي لا يحتاج الى ان يقارنها قوة فاعلية
قبل القوة الفاعلية التي تنفعل عنها فان الشيء ليست بالقوة ... لا يحتاج الى ان تلقاه اولا قوة فاعلية
غير القوة الفاعلية للمفتاحية وهي القوة القالعية والناشرية والناحتية ثم بعد ذلك يتهيأ لان ينفعل من ملاقاة القوة
الفاعلية للمفتاحية والقوى بعضها يحصل بالطباع وبعضها يحصل بالصناعة وبعضها يحصل بالعادة وبعضها يحصل بالاتفاق
والفرق بين الذي يحصل بالصناعة والذي يحصل بالعادة ان الذي يحصل بالصناعة هو الذي يقصد فيه استعمال
مواد وآلات وحركات فيكتسب النفس بذلك ملكة كأنها صورة تلك الصناعة واما التي بالعادة فهي التي تحصل من افاعيل
ليست مقصودة فيها ذلك بل انما يقصد شيء آخر او يتوهم فيها القصد وغرض الغاية ثم يتبعها
غاية هي العادة ولم تقصد ولا يكون العادة ... صورة تلك الافاعيل ... التي بالعادة آلات

لا وجود الشيء الذي يكون بالمعنى المشهور قدرة كانت او شدة قوة ليس من شرط تلك القوة ان يكون بها فاعلا بالفعل
بل من حيث القوة امكان ان يفعل وامكان ان لا يفعل فنقول اسم القوة على الامكان فسموا الشيء الذي
وجوده في حد الامكان موجودا بالقوة وسموا امكان قبول الشيء وانفعاله قوة انفعالية ثم سموا تمام هذه القوة فعلا
وان لم يكن فعلا بل انفعالا مثل تحرك او تشكل او غير ذلك فانه لما كان في الاكثر مبدأ الذي يسمى قوة وكان الاصل الاول
في التسمية هذا الاسم انما هو على ما هو بالمعنى فعل سموا هذا الذي ليس ... الا انه قوة كذا ليس الفعل
الى المرتبة يا قوة باسم الفعل ويعنون بالفعل حصول الوجود وان كان ذلك الامر انفعالا ... ليس هو فعلا
ولا انفعالا فهذه هي القوة الانفعالية وربما قالوا قوة ... وشدتها فالمهندسون ... بعض الخطوط
شانه ان يكون ضلعا لمربع وبعضها ليس ممكنا ان يكون ضلع ذلك المربع جعلوا ذلك المربع قوة ذلك الخط كانه
امر ممكن فيه وخصوصا اذا تخيل بعضهم ان حدوث المربع هو بحركة ذلك الضلع على مثل نفسه ... القوة
وعرفت ان غير القوي اما الضعيف واما العاجز واما السهل الانفعال واما الضروري ... لا يكون المقدار الخط
ضلعا لمقدار سطح موضوع ... الحد ... القوة التي بمعنى القدرة فانها يظن انها انما يكون موجودة الا
لما من شانه ان يفعل وان من شانه ان لا يفعل فان كان من شانه ان يفعل فقط فلا يرون ان له قدرة وهذا ليس
بصادق فانه ان كان هذا الشيء الذي يفعل فقط يفعل من غير ان يشاء ويريد فذلك ليس له قدرة ولا قوة
بهذا المعنى وان كان يفعل بارادة الا انه دائم الارادة ولا يتغير ارادته وجودا اتفاقيا او يستحيل تغيرها استحالة
ذاتية فانه يفعل بقدرة وذلك لان حد القدرة التي يؤثرون ... موجود هاهنا وذلك لان هذا
يصح عنه ان يفعل اذا شاء وان لا يفعل اذا لم يشأ وكلا هذين شرطيان اي انه اذا شاء فعل واذا لم يشأ
لم يفعل وانما دخلا في تحديد القدرة على ما هما شرطيان ... وليس من شرط صدق الشرطي ان يكون
هناك استثناء بوجه من الوجوه او صدق حملي فانه ليس اذا صدق قولنا اذا لم يشأ لم يفعل يلزم ان يصدق لكنه لم يشأ
وقتا ما واذا كذب انه لم يشأ البتة يوجب ذلك كذب قولنا واذا لم يشأ لم يفعل فان هذا يقتضي انه لو كان
لا يشاء لما كان يفعل كما انه اذا شاء فعل فيصح انه اذا شاء فعل ...
فعل من حيث هو قادر فيصح انه اذا لم يشأ لم يفعل واذا لم يفعل لم يشأ ...
وهذا بين لمن عرف المنطق وهذه القوى التي هي مبادئ الحركات والافعال بعضها قوى تقارن النطق والتخيل
وبعضها قوى لا تقارن ذلك فالتي تقارن النطق والتخيل كالتي للانسان ... فانها ... ان يعلم ...
الانسان والاشياء ... وهذه ان يتوهم بالجملة التي ... القوة ...
على الشيء وعلى ضده لكنها بالحقيقة لا يكون قوة تامة ... بالتمام وبالفعل الا اذا اقترن

لا وجود الشيء الذي له القوة بالمعنى المشهور قدرة كانت او شدة قوة ليس من شرطه ان يكون بها فاعلا بالفعل
بل من شرطه القوة امكان ان يفعل وامكان ان لا يفعل فنقلوا اسم القوة الى الامكان فسموا الشيء الذي
وجوده في حد الامكان موجودا بالقوة وسموا امكان قبول الشيء وانفعاله قوة انفعالية ثم سموا تمام هذه القوة فعلا
وان لم يكن فعلا بل انفعالا مثل تحرك او تشكل او غير ذلك فانه لما كان حصوله للمبدا الذي سمي قوة … الاصل الاول
والمتعين بهذا الاسم انما هو على ما هو بالحقيقة فعل فسموا هذا الذي … الفعل
… قد جاء قوة باسم الفعل ويعنون بالفعل حصول الوجود … هو فعلا
ولا انفعال فهذا هو القوة الانفعالية وربما …
شانه ان يكون فعلها …
امر يمكن … وحصوله …
وعرفت ان غير القوة …
فعلها لمقدار … مقوم
لكان يجب ان يفعل …
… فانه ان كان هذا الشيء الا
بهذا المعنى وان كان ان يفعل بارادة
ذاتية فانه يفعل بقدرة وذلك لان
يصح عنه ان يفعل اذا شاء والا لم يفعل
لم يفعل … قد يكون هذه القدرة على ما هو
… وذلك لان هذا
… اي انه اذا شاء فعل واذا لم يشأ
… انه اذا شاء وليس من شرط صدق الشرط ان يكون
هنالك شيئا بوجه من الوجوه او صدق حمل فانه ليس اذا صدق قولنا اذا لم يشأ لم يفعل يلزم ان يصدق لكنه لا يشاء
وقد ما دام الكذب انه لا يشاء والشيء يوجب ذلك كذب قولنا واذا لم يشأ لم يفعل فان هذا يقتضي انه لو كان
لا يشاء لما كان يفعل كما انه اذا شاء يفعل فيفعل واذا صح انه اذا شاء فعل صح انه اذا فعل فقد شاء
فعل من حيث هو قادر فيصح انه اذا لم يشأ لم يفعل واذا لم يفعل لم يشأ وليس هذا انه …
ويبين لمن عرف المنطق وهذه القوى التي هي مبادي الحركات والافعال بعضها قوى تقارن النطق والتخيل
وبعضها قوى لا تقارن ذلك والتي تقارن النطق والتخيل كالتي للنطق والتخيل فانها كان اذا ان تعلم بقوة واحدة
الانسان وبقوة واحدة ان يتوهم بالجملة الشيء وضده … هذه القوى نفسها او …
على الشيء وعلى ضده لكنها بالحقيقة لا تكون قوة تامة اي مبدا … بالتمام وبالفعل الا اذا اقترن

اقترن بها الارادة منبعثة عن اعتقاد وهمي تابع لتخيل شهواني او غضبي او عن راي عقلي تابع لفكرة عقلية او تصور صور عقلية فيكون
اذا اقترن بها تلك الارادة ولم يكن ارادة مميزة بعد بل ارادة جازمة وهي التي هي الاجماع الموجب لتحريك الاعضاء صارت
لا محالة مبدا بالفعل للفعل بالوجوب وقد بينا ان العلة ما لم يصر علة بالوجوب حتى يجب عنها الشيء لم يوجد عنها المعلول
وقبل هذه الحال فانما يكون الارادة ضعيفة لم يقع اجماع فهذه القوة المقارنة للنطق بانفرادها لا يجب من حضور
منفعلها ووقوعها عنها بالنسبة التي اذا التقيا فيه فعلت … ان يفعل بها وكيف وهي بعد بالقوة وبالجملة لا يلزم منها فانها القوة
المنفعلة ان يفعل ذلك لانه لو كان يجب عنها وحدها ان يفعل لكان يجب منه ذلك الفعل عنها الفعلان المتضادان
والمتوسطات بينهما وهذا محال بل اذا صارت كما قلنا فانها تفعل بالضرورة واما القوى التي هي في غير ذوات النطق
والتخيل فانها اذا لاقت القوة المنفعلة وجب هنالك الفعل اذ ليس هنالك ارادة واختيار منتظر فان انتظر هنالك
فيكون الطبيع منتظرا فكان ان يحتاج الى طبيع فذلك الطبيع هو اما المبدا الاول وانه فوق المبدا والمبدا مجموع ما كان قبل
وما حصل ويكون ذلك نظير الارادة المنتظرة لكن لا ارادة تفارق … والقوة الانفعالية التي تجب
اذا لاقت الفاعل ان يحدث الانفعال في هذه الاشياء هي القوة الانفعالية التامة فان القوة الانفعالية …
ناقصة لانها قد يكون قريبة وقد يكون بعيدة فان في المني قوة ان يصير رجلا وفي الصبي ايضا قوة ان يصير رجلا لكن القوة
التي في المني تحتاج ان يلقاها القوة المحركة قبل المحرك الى الرجلية لانها تحتاج ان يخرج الى الفعل شيئا ما غير الرجل
ثم بعد ذلك يتهيأ لان يخرج الى الفعل رجلا وبالجملة فان القوة الانفعالية الحقيقية هي هذه واما التي في الحقيقة
ليست فيه بعد قوة انفعالية فانه يستحيل لان يكون المني وهو مني ان ينفعل رجلا لكنه لما كان في قوته ان يصير
من قبل غير المني ثم ينفعل بعد ذلك … كان هو بالقوة … وكذلك … بل المادة الاولى هي بالقوة
كل شيء فبعضها يحصل فيها بعوق … فيحتاج المعوق عنه الى زوال … وبعضها فيه لا يعوق … الا انه …
الى قرينة اخرى حتى صار تم الاستعداد وهذه القوة هي قوة بعيدة واما القريبة فهي التي لا تحتاج الى ان تقارنها قوة فاعلة
قبل القوة الفاعلية التي تنفعل عنها فان الشجرة ليست بالقوة مفتاحا لانه لا تحتاج الى ان تلقاها اولا قوة فاعلية
غير القوة الفاعلية للمفتاحية وهي القوة القالعة والناحتة والناجرة ثم بعد ذلك تتهيأ لان تنفعل من ملاقاة القوة
الفاعلية للمفتاحية والقوى بعضها يحصل بالطبائع وبعضها يحصل بالصناعة وبعضها يحصل بالعادة وبعضها يحصل بالاتفاق
والفرق بين الذي يحصل بالصناعة والذي يحصل بالعادة ان الذي يحصل بالصناعة هو الذي يقصد فيه استعمال
مواد وآلات وحركات فيكتسب النفس بذلك ملكة كانها صورة تلك الصناعة واما التي بالعادة فهي التي تحصل من افاعيل
ليست مقصودة فيها ذلك بل انما يقصد عن شهوة او غضب او راي او توجه فيها القصد الى غاية اخرى ثم يتبعها
غاية هي العادة ولم يقصد ولا يكون العادة … تثبت صورة تلك الافاعيل في النفس … لكن العادة والات

وعاريكون غلط

ومواد معينة فانه لا سواء ان يقال ان الشرب والتجارة من الجهة التي فيها وجدنا تفاوت شديد ثم مع ذلك فاذا
وقفت النظر على حصول العادة والصناعة في جهة واحدة والقوى التي يكون بالطبع منها ما يكون في الاجسام الغير الحيوانية ومنها
ما يكون في الاجسام الحيوانية وقد قال بعض الاوائل وغاير يقيمونهم ان القوة يكون مع الفعل ولا يتقدمه وقال بهذا الحكم من
الواردين بعده كثير كالقائل بهذا القول كانه يقول ان القاعد ليس يقوى على القيام اي لا يمكن في جبلته ان يقوم ما لم يقم
فكيف يقوم وان الخشب ليس في جبلته ان ينحت منه باب فكيف ينحت وهذا القائل لا محالة غير قوي على ان يرى وعلى ان يبصر في اليوم
الواحد مرارا فيكون بالحقيقة اعمى بل كل ما هو ليس موجودا ولا قوة على ان يوجد فانه مستحيل الوجود والشيء الذي هو ممكن ان يكون
فهو ممكن ان لا يكون والا كان واجبا ان يكون والممكن ان يكون لا يخلو اما ان يكون ممكنا ان يكون شيئا آخر وان لا يكون
وهذا هو الموضوع للشيء الذي في طباعه ان تحله صورته واما ان يكون الشيء بانفراده كالبياض واذا كان ممكنا ان يكون
ويمكن ان لا يكون في نفسه فظاهر انه اما ان يكون شيئا او قد كان قائما بنفسه حتى يكون امكان وجوده جوهرا يمكن ان يوجد
فاما يوجد او يكون اذا كان موجودا او وجد غيره فاذا كان الممكن بمنزلة يمكنه ان يكون شيئا غيره فان امكان وجوده
القائم في ذلك الغير موجب لان يكون ذلك الغير موجودا والشيء امكان وجوده هو موضوعه واذا كان قائما بنفسه لا في غيره ولا مع غيره
بوجه من الوجوه ولا علاقة مع مادة من المواد وعلاقة ما يقوم فيها او يحتاج في امر ما اليها فيكون امكان وجوده سابقا عليه غير متعلق
بمادة دون مادة ولا جوهر دون جوهر اذ ذلك الشيء لا علاقة له بشيء فيكون امكان وجوده جوهرا لا في شيء موجود وهذا شيء باطل
ان لم يكن امكان وجوده حاصلا كان غير ممكن الوجود فهو اذن حاصل موجود قائم بذاته وكل ما هو كذلك فهو موجود جوهر اذ
هو جوهر قائم بنفسه ليس من المضافات اذ كان الجوهر ليس يعقل قائما بالذات بل يعرض له الاضافة فيكون هذا القائم بذاته
وجود الامر من امكانه وجوده الذي هو به مضاف وكلامنا في نفس امكان وجوده فلما ذكرنا حكمنا انه ليس موضوعا للامر
صار الشيء في موضوع منقسم فاذن لا يجوز ان يكون كما ظنه في ان يحل له موضوع هذا موضوعه لا جزء من الوجود وجوده بعد ما لم يكن بل يجب
ان يكون له علاقة ما مع الموضوع حتى يكون واما اذا كان الشيء الذي يوجد قائما بنفسه لا في موضوع
فكالجسم عن الهيولى والصورة واما الثاني فكالنفس الناطقة فتكون الابدان فان امكانه وجوده متعلقا بذلك الشيء
يكون ذلك الشيء بالقوة هو كون الحيوان بالقوة ولا ان فيه قوة ان يوجد هو نفس مطبقا فيه يكون امكان البيان ذلك الموضوع
الذي يطبع من البيان [illegible]
من المادة والصورة [illegible]
الجسم [illegible]
فاما ان الاختصاص تلك المادة به فان النفس انما يكون وجودها بعد ما لم يكن هو امكان حدوث ما عنده وجود اجسام [illegible]
يصلح لان يكون آلة لها [illegible] فاذا كان فيها امكان هذا الاختراع فهو امكان

امكان لوجود النفس [illegible] وكل جسم فانه يصدر عنه فعل ليس بالعرض ولا بالقسر من جسم آخر فانه يفعل بقوة فيه اما الذي بالارادة
والاختيار فقد ذلك ظاهر واما الذي ليس بالارادة والاختيار فلان ذلك الفعل اما ان يصدر عن ذاته او يصدر عن شيء
مباين له جسماني او غير مباين له غير جسماني فان صدر عن ذاته وذاته يشارك الاجسام الاخرى في الجسمية وكان الفعل يصدر
ذلك الفعل عنها فان في ذاته معنى زائدا على الجسمية هو مبدأ صدور هذا الفعل عنه وهذا هو الذي يسمى قوة فان كان
ذلك عن جسم آخر فيكون هذا الفعل عن هذا الجسم بقسر او عرض وقد فرض لا بقسر من جسم آخر ولا عرض وان كان عن شيء آخر
مفارق فلا يخلو اما ان يكون اختصاص هذا الجسم بهذا التوسط من ذلك المفارق وهو بما هو جسم او بقوة فيه او لقوة
في ذلك المفارق فان كان بما هو جسم فكل جسم يشاركه فيه لكن ليس يشاركه فيه وان كان بقوة فيه فتلك القوة مبدأ
صدور ذلك الفعل عنه وان كان لان قد يفيض من المفارق ومعاونيه او لكونه المبدأ الاول فيه اما ان يكون [illegible] بالقوة
في ذلك المفارق فاما ان يكون نفس تلك القوة يوجب ذلك او اختصاص ارادة فان كان نفس القوة توجب
ذلك فلا يخلو اما ان يكون ايجاب ذلك عن هذا الجسم بعينه لا مر الامور المذكورة ويرجع الكلام من رأس [illegible]
على سبيل الارادة فلا يخلو اما ان يكون تلك الارادة ميزت هذا الجسم بخاصية تخص بها من سائر الاجسام او وقع اتفاقا
فان كان هو اتفاقيا فكيف اتفق لم يستمر على النظام الابدي والاكثري فان الامور الاتفاقية هي التي ليست بدائمة ولا اكثرية
لكن الامور الطبيعية دائمة او اكثرية فليست باتفاقية فبقي ان يكون لخاصية يختص بها من سائر الاجسام ويكون بتلك
الخاصية مرادا منها صدور ذلك الفعل ثم لا يخلو اما ان يكون تلك الخاصية يوجب ذلك الفعل ويكون منه في الاكثر
او لا توجب ولا يكون منه في الاكثر فان كان توجب فهو مبدأ ذلك الامر كان في الاكثر والدائم والاكثر كما علمت في
الطبيعيات هو بعينه الذي لم يكن له عائق لان اختصاصه بان يكون عنه الامر الاكثري [illegible] في طبعه في جهته ما لم
منه فان كان له فعل له عائق فيكون منه الاكثري [illegible] عائق ويكون الموجب الذي يسلم له الامر عن عائق
فان كانت تلك الخاصية لا توجبه ولا يكون منه في الاكثر فكونه عنه دون غيره واقع فاختصاصه به اتفاق وقيل انه ليس
بجزاف وذلك ان قيل ان كونه مخصصا تلك الخاصية اولى فمعناه ان صدوره منها وفق هواه ذلك موجب له
لوجوده والسبب باطلة بالذات واما بالعرض واذا لم يكن [illegible] بالذات بغيره فليس هو بالعرض لان الذي بالعرض هو على
احد النوعين المذكورين فثبت ان تلك الخاصية بنفسها موجبة فالخاصية الموجبة تسمى قوة وهذه القوة عنها الافاعيل
الجسمانية وان كان بتوسط مبدأ ابعد ولنؤكد بيان ان لكل حادث علة ما [illegible] ونقول بالجملة ان كل حادث بعد ما
لم يكن فله لا محالة مادة لان كل كائن فيحتاج الى ان يكون قبل كونه ممكن الوجود في نفسه فانه ان كان ممتنع الوجود في نفسه لم يكن
البتة وليس امكان وجوده هو ان الفاعل قادر عليه بل الفاعل لا يقدر عليه اذا لم يكن هو في نفسه ممكنا الا ترى انا نقول ان
ما لا قدرة عليه ولكن القدرة عليه [illegible] فلو كان امكان كون الشيء هو نفس القدرة عليه كان هذا القول كأنا
نقول ان القدرة انما يكون على ما عليه القدرة [illegible] لانه ليس عليه قدرة وما كنا نعرف ان

هذا الشيء مقدور عليه او غير مقدور عليه بنظر بانه في نفس الامر هذا الشيء بل ينظر الى حال قدرة القادر عليه هل عليه قدرة ام لا فان شككنا في
انه مقدور عليه او غير مقدور عليه لم يمكنا ان نتعرف ذلك البتة لانا ان عرفنا ذلك من جهة ان الشيء محال او ممكن وكان معنى المحال هو
غير مقدور عليه ومعنى الممكن انه مقدور عليه كنا عرفنا المجهول بالمجهول فبين واضح ان معنى كون الشيء ممكنا في نفسه هو غير معنى كونه مقدورا عليه
وان كانا بالموضوع واحدا وكونه مقدورا عليه لازم لكونه ممكنا في نفسه وكونه ممكنا في نفسه هو باعتباره بذاته وكونه مقدورا
عليه هو باعتبار اضافته الى موجده واذ تقرر هذا فانا نقول ان كل حادث فانه قبل حدوثه اما ان يكون في نفسه ممكنا ان يوجد او
محالا ان يوجد والمحال ان يوجد لا يوجد والممكن ان يوجد قد سبقه امكان وجوده وانه ممكن الوجود فلا يخلو امكان وجوده من ان يكون
معنى معدوما او معنى موجودا ومحال ان يكون معنى معدوما والا فلم يسبقه امكان وجوده فهو اذن معنى موجود وكل معنى موجود فاما قائم في موضوع
او قائم لا في موضوع فكل ما هو قائم لا في موضوع فله وجود خاص لا يجب ان يكون به مضافا وامكان الوجود انما هو ما هو بالاضافة الى ما هو امكان وجود له فليس
امكان الوجود جوهرا لا في موضوع فهو اذن معنى في موضوع وعارض لموضوع ونحن نسمي امكان الوجود قوة الوجود ونسمي حامل
قوة الوجود الذي فيه قوة وجود الشيء موضوعا وهيولى ومادة وغير ذلك بحسب اعتبارات مختلفة فاذن كل حادث فقد تقدمته
المادة فنقول ان هذا الفصل الذي اوردناه ربما توهم ان القوة على الاطلاق قبل الفعل متقدمة عليه لا في الزمان وحده وهذا
شيء قد مال اليه جماعة من القدماء فبعضهم جعل للهيولى وجودا قبل الصورة وان الفاعل البسها الصورة بعد ذلك اما ابتداء من نفسه
واما لداع دعاه اليه كما ظن بعضهم ان نفسا من الانفس وقعت في الهيولى [illegible] فقال ان شيئا كالنفس وقع في [illegible] ان تشتغل
بتدبير الهيولى وتصويرها فلم تحسن التدبير ولا تحسن التصوير فتداركها البارئ تعالى وقومها [illegible] ومنهم من قال ان هذه
الاشياء كانت في الازل تتحرك بطباعها حركات غير منتظمة فاعان البارئ طبيعتها ونظمها ومنهم من قال ان القديم
هو الظلمة او الهاوية او شيء لا نهاية له لم يزل ساكنا ثم حرك او الخليط الذي يقول به انكساغورس وذلك لانهم قالوا ان القوة
يجب ان تكون قبل الفعل كما في البذور والنطف وفي جميع الصنائع فيجب ان نتامل هذا ونتكلم فيه فنقول اما الامر في الاشياء الجزئية الكائنة الفاسدة
فهو على ما قالوا ان القوة فيها قبل الفعل قبلية بالزمان واما الامور الكلية او الابدية التي لا تفسد وان كانت جزئية
فانها لا تتقدمها البتة القوة ثم القوة متاخرة بعد هذه الشرائط بالاطلاق على كل وجه وذلك لان القوة ليست
قائمة بذاتها بل يجب ان تقوم بجوهر يحتاج ان يكون بالفعل فانه ان لم يكن صار بالفعل لم يكن مستعدا لقبول شيء فان ما هو
معدوم مطلقا ليس يمكن ان يقبل شيئا ثم قد يكون الشيء بالفعل فلا يحتاج الى ان يكون بالقوة كالاشياء الابدية فانها دائما بالفعل
ثم الجوهر الذي بالقوة حقيقة ما بالقوة بالذات ثم من وجه آخر ايضا ان القوة تحتاج الى ان تخرج الى الفعل بشيء موجود بالفعل وليس
انما يحدث ذلك الشيء عند ما يحدث الفعل فان ذلك يحتاج ايضا الى مخرج آخر ويذهب الى غير نهاية او ينتهي الى شيء موجود بالفعل لم يحدث ويكون
الكل بالقوة فان ما يخرج القوة الى الفعل شيء ما ليس هو بالفعل موجود وقبل الفعل بالفعل كما ان [illegible]
فكثيرا ما يوجد ما بالقوة من حيث هو حامل القوة غير الشيء الذي هو بالفعل حتى يكون بالفعل بالزمان قبل القوة ومع القوة
فان الشيء كان من الازل والبروز عن القوة [illegible] وغير ذلك فليس ان نفرض العقل جزء الاشياء بالفعل

قبل القوة او ما من ان يعرض للقوة الا قبل الفعل والبتة فان الفعل في التصور والتحديد قبل القوة بل لا يمكنك ان تحد القوة
الا بانها للفعل واما الفعل فانك لا تحتاج في تحديده وتصوره الى القوة فانك تحد المربع وتتصوره من غير ان يخطر بالك قوة قبوله
ولا يمكنك ان تحد القوة على التربيع الا ان تذكر المربع لفظا او عقلا وتجعله في حده وايضا فان الفعل قبل القوة بالكمال
والغاية فان القوة نقصان والفعل كمال والخير في كل شيء انما هو مع الكون بالفعل وحيث الشر فهناك ما بالقوة
بوجه ما فان الشيء اذا كان شرا فاما ان يكون لانه شر او لانه عدم كمال ما فانه ان كان موجودا من
حيث هو موجود ليس بشر وانما يكون شرا من حيث فيه عدم كمال مثل الجهل للجاهل او لانه يوجب في غيره ذلك مثل الظلم للظالم
فالظلم انما هو شر لانه ينقص من الذي فيه الظلم طبيعة الخير ومن الذي عليه الظلم السلامة او النعمة او غير ذلك فيكون
من حيث هو شر مشوبا بالعدم والشر بالقوة ولو انه لم يكن هو والاشياء بالقوة لكانت الكمالات التي تجب للاشياء حاصلة
فما كان شر بوجه من الوجوه فتبين ان الذي بالفعل هو الخير من حيث هو كذلك والذي بالقوة هو الشر او منه الشر واعلم
ان القوة على الشر خير من الفعل والكون بالفعل خيرا خير من القوة على الخير ولا يكون الشر شر القوة [illegible]
لما كانت فيه فنقول قد علمت حال تقدم القوة مطلقا واما القوة الجزئية فيتقدم الفعل الذي يجانسه عليها تقدما ما
بالفعل مثل فعلها حتى يكون القوة منه وقد لا يكون لكن يكون منه بشيء آخر يخرج من القوة الى الفعل [illegible]
فعل الشيء موجودا والقوة موجودة فيجوز ان يكون فعل يحتاج الى مخرج للقوة الى الفعل فقد علمت ان الفعل المتقدم على
من القوة وانه هو المتقدم بالشرف والتمام

فصل في التام والناقص وما فوق التمام وفي الكل

او الجميع التام اول ما عرف في الاشياء ذوات العدد اذا كان جميع الاشياء ذوات العدد كان جميع ما ينبغي ان يكون
حاصلا للشيء قد حصل بالعدد فلم يبق شيء من ذلك غير موجود ثم نقل الى ذوات الكم المتصل فقيل تام في القامة
تلك القامة عند الجمهور تعد [illegible] انما يعرف عند الجمهور من حيث تعدد له اجزاء او قدرت لكن بعد ان نقلوا ذلك
الى الكيفيات والقوى فقالوا انه تام القوة وتام البياض وتام الحسن وتام الخير كان الجميع ما ينبغي ان يكون له من الخير قد حصل
له ولم يبق شيء من خارج ثم اذا كان من جنس الشيء [illegible] لا يحتاج اليه في ضرورة او منفعة او نحو ذلك [illegible] زائد
[illegible] ثم ان كان في ذلك الشيء الذي قد وجد ما يحتاج اليه الشيء في نفسه قد حصل وحصل معه شيء آخر من جنسه لا يحتاج اليه فاضلا
[illegible] الا انه لا يحتاج اليه [illegible] فوق التمام [illegible]
فهذا هو التام والتمام [illegible] للنهاية [illegible] العدد [illegible] كان الجمهور لا يقولون للذي العدد اثنين انه تام
اذا كان اقل من ثلاثة وذلك لانهم لا يقولون له كل وجميع وكان الثلاثة انما صارت تامة لان لها مبدأ ووسطا ونهاية
وانما كان ان يكون الشيء له مبدأ ووسط ونهاية يجعله تاما لان اصل التمام كان في العدد [illegible] لكن هذا في طبيعة عدد الاعداد
من حيث هو عدد وان يكون تاما على الاطلاق فان كل عدد فهو [illegible] وهذا [illegible] موجود [illegible] تاما [illegible]

في السبعة واما من حيث هو عدد فليس يجوز ان يكون تاما من حيث هو عدد واما من حيث له مبدأ ومنتهى ووسط فهو تام لانه من حيث
يكون مبدأ ومنتهى يكون له اقسام جهة ما ليس فيما بينها ما ليس من شأنه ان يكون بينها وهو الوسط وقس عليه سائر الاقسام
التي لم يكون واسطة وليس منتهى او واسطة ومنتهى فقد نقصها كما انه لم يكن مبدأ ثم من المحال ان يكون مبدأ آخر ولا اعداد ليس لها
واسطة توجد الا العددين ولا اثنان ليس احدهما بواسطة توجد الا العددين واما الوسط فقد يجوز ان يكثر الا انها تكون
جملتها في انها واسطة كشيء واحد ثم لا يكون للكثرة حد توقف عليه فاذا حصول المبدأ والنهاية والتوسط هو تمام ما يمكن ان يقع
ذو ترتيب منه ولا يكون ذلك الا للعدد ولا يكون منحصرا الا في الثلثة فاذا انتسبنا الى هذا المبلغ فلنعرض عنه فليس من عادتنا
ان نتكلم في مثل هذه الاشياء التي هي عن كتاب اقناعية وليست من طرق القياسات العلمية بل نقول ان الحكماء انهم
قد نقلوا التام الى حقيقة الوجود فقالوا لما كان التام هو الذي ليس شيء من شانه ان يكون له ليس له [illegible] بل كل ما يوجد
له حاصل له وقالوا ان التام هو الذي يوجد له الصفة مع شرطان وجوده يقتصر على الكمال بما يكون له هو وجوده
حاصل له وليس منه الا له وليس مستفاد اليه من خارج الوجود شيء فضل على ذلك نسبة اولية الى ما يفيض عنه وفوق التمام
ما له الوجود الذي ينبغي له وينفصل عنه الوجود لسائر الاشياء كان له وجود الذي ينبغي له والوجود الزائد الذي ليس ينبغي له
ولكن يفيض عنه للاشياء وذلك منه فاذا قد جعلوا اول مرتبة المبدأ الاول الذي هو فوق التمام من حيث وجوده من ذاته ثم
غيره يفيض الوجود فاضلا عن وجوده على الاشياء كلها وجعلوا مرتبة التام للعقل من العقول المفارقة الذي هو اول
وجوده بالفعل لا يخالطه ما بالقوة ولا ينتظر وجودا آخر فان كان شيء آخر يوجد عنه فقد كان التام من الوجود والفايض منه
الاول وجعلوا دون التام شيئين المكتفي والناقص والمكتفي هو الذي اعطي ما به يحصل كماله في نفسه وذاته والناقص المطلق
هو الذي يحتاج الى آخر يعده الكمال بعد الكمال مثال المكتفي النفس الناطقة التي الكل اعني السماويات فانها بذاتها تفعل
الافعال التي لها وتوجد الكمالات التي تحت [illegible] ولا [illegible] واحدة ولا [illegible]
من كمالاتها التي في جوهرها وصورتها فهو لا يفارق ما بالقوة وان كان في ذلك يخرج قوته الى الفعل كما نعلمه واما
الناقص فهو مثل هذه الاشياء التي في الكون والفساد ولفظ التام ولفظ الكل ولفظ الجميع لكالذي بني متقارب الا ان
لفظ التام ليس من شرطه ان يحيط بكثرة بالقوة او بالفعل واما الكل فمن شرطه ان يكون لكثرة بالقوة او بالفعل بل الواحد من
كثير من الاشياء من الوجود الذي ينبغي له اما التام في الاشياء ذوات المقادير والاعداد فيشبه ان يكون هو بعينه الكل في
الموضوع والذات فانه تام من حيث انه لم يبق شيء خارج عنه وهو كل لان ما يحتاج اليه حاصل فيه بالقياس الى الكثرة
التي فيه كل وبالقياس الى ما لم يبق خارجا عنه تام ثم قد اختلف في استعمال لفظ الكل والجميع على اعتبار [illegible] فتارة يقولون ان الكل
يقال للمتصل والمنفصل والجميع لا يقال الا للمنفصل وتارة يقولون ان الجميع يقال [illegible] اختلاف والكل [illegible]
اختلاف ويقال كل وجميع معا لا يكون له الا ان جميعا وانت تعلم ان هذه الالفاظ يجب ان يستعمل على ما يقع عليه الاصطلاح

الاصطلاح والاخرى عشرة وان يقال كل لما كان فيه انفصال حتى يكون له اجزاء فان الكل يقال بالقياس الى الاجزاء والجميع [illegible] ان يكون
كل فان الجميع من جمع والجمع انما يكون لآحاد بالفعل او وحدات بالفعل لكن الاستعمال في الملة على ما كان انه في وحدة واحدة بالقوة
فكان الكل في الاصل بازاء الجزء والجميع بازاء الواحد فكان الكل يعتبر فيما يكون له ما يعده وان لم يلتفت الى وحدة وكان الجميع يعتبر فيه
ان يكون فيه آحاد وان لم يلتفت الى عدة وكان هذا القول كلام في الفصل فان الاصطلاح انما يحتاج اليه في الكتب [illegible]
صار ايضا يقال الكل والجميع في ذوات الكمية اذ كان لها ان تحكم بالوصف كالبياض كله والسواد كله او كان لها ان تتصف [illegible]
كالزاوية كلها والقوة كلها ويقال للمركب من اشياء مختلفة كالحيوان فانه مركب من نفس وبدن واما الجزء فانه تارة يقال لما يعده وتارة
لما يكون شيئا من الشيء ولا غيره مما كان ما يعده وقد يخص هذا باسم البعض ومن الجزء ما ينقسم اليه الشيء لا في الكم بل في الوجود
مثل النفس والبدن للحيوان والهيولى والصورة للمركب فالجزء ما يركب منه المركب المختلف الطبائع المقالة الخامسة وفيه فصول في الامور العامة

الفصل الاول

وكيفية وجودها وبالحري ان نتكلم الآن في الكلي والجزئي فانه مناسب لما فرغنا منه وهو من الاعراض الخاصة بالوجود فنقول
ان الكلي قد يقال على وجوه ثلثة فيقال كلي للمعنى من جهة انه مقول بالفعل على كثيرين وان لم يشترط انهم موجودون بالفعل مثل معنى البيت
المسبع فانه كلي من حيث ان من طبيعته ان يقال على كثيرين ولكن ليس يجب ان يكون اولئك الكثيرون موجودين بل ولا الواحد منهم
ويقال كلي للمعنى الذي لا مانع من تصوره ان يقال على كثيرين انما يمتنع منه ان منع سبب ويدل عليه دليل مثل الشمس والارض فانها
من حيث يعقل شمسا وارضا لا يمنع الذهن عن ان يجوز ان يكون معناه يوجد في كثيرين الا ان ياتيه دليل او حجة يعرف به ان هذا
ممتنع ويكون ذلك ممتنعا بسبب من خارج لا لنفس تصوره وقد يمكن ان يجمع هذا في ان هذا الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصوره عن ان يقال
على كثيرين ويجب ان يكون الكلي المستعمل في المنطق وما يشبهه هذا [illegible] هو الذي في نفس تصوره يمنع عن ان يقال
على كثيرين كذات زيد هذا المشار اليه فانه مستحيل ان يتوهم الا له وحده فالكلي من حيث هو كلي شيء ومن حيث انه شيء تلحقه الكلية شيء
هو الذي يدل عليه احد هذه الحدود فان كان ذلك انسانا او فرسا فههنا معنى آخر غير معنى الكلية وهو الفرسية فان حد الفرسية
ليس حد الكلية ولا الكلية داخلة في حد الفرسية فان الفرسية لها حد لا يفتقر الى الكلية لكن يعرض لها الكلية فانها في نفسها ليست شيئا من
الاشياء البتة الا الفرسية فانها في نفسها لا واحدة ولا كثيرة ولا موجودة في الاعيان ولا في النفس ولا شيء من ذلك بالقوة ولا بالفعل على ان
يكون داخلا في الفرسية بل من حيث هو فرسية فقط بل الواحدية صفة تقترن الى الفرسية فتكون الفرسية مع تلك الصفة
واحدة وكذلك للفرسية مع تلك الصفة صفات اخرى كثيرة داخلة عليها فالفرسية بشرط انها تطابق بحدها اشياء كثيرة تكون عامة
ولانها ماخوذة بخواص واعراض مشار اليها تكون خاصة فالفرسية في نفسها فرسية فقط فان سئل عن الفرسية بطرفي النقيض مثل
هل الفرسية الف ام ليس لم يكن الجواب الا السلب لشيء كان ليس على ان السلب بعد من حيث بل على انه قيل من حيث الفرسية
كما لو قيل ان الفرسية من حيث هي فرسية ليست الف بل ليست من حيث هي فرسية بالف ولا بشيء من الاشياء
فان كان طرفا المسألة موجبين لا يخلو منهما شيء لم يلزم ان يجاب عنها البتة وهذا يفرق الموجبة السالبة الوجهان

القائل في قوة النقيضين وذلك لان الموجب منهما هو الذي لا زم السلب معناه انه اذا لم يكن البشر موصوفا بذلك الموجب [illegible]
موصوفا فانه لو كان من حيث هو فانه ليس اذا كان الانسان واحدا او اجنبيا كان هو في الانسان هي هوية الوحدة او الجنس اذا كان
الانسان من هو هوية الوحدة او الاجنبي فاذا صدق الموضوع المسند فكان بنفس من حيث هو انسانية كثيرا واحدا ويسلب عن طرف النقيض
فقيل او احدا هو او كثيرا لم يلزم ان يجاب لانهما من حيث هوية الانسانية غير كل واحد منهما ولا يؤخذ في حده ولا شيء الا الانسانية فقط
واما انه هل يوصف بانه واحد او كثير عارية وصف بحقيقة فلا نجد انه يوصف بذلك ولكن ما يكون هو ذلك الموصوف من حيث هو
انسانية فلا يكون من حيث هو انسانية هو كثير بل انما يكون كان ذلك كثير لحقيقة من خارج فاذا كان نظرا اليه من حيث هو انسانية
فقط فلا يجب ان يشوبه نظرا الى شيء غير خارج يجعل النظر نظرين نظرا اليه بما هو ونظرا الى لواحقه من حيث اللواحق فالاول ان يكون
الانسانية فقط فلهذا ان قال قائل ان الانسانية التي في زيد من حيث هو انسانية هل هي غير التي في عمرو فيلزم ان نقول لا وليس
يلزم من تسليم هذا ان نقول فاذن تلك هي واحدة بالعدد لان هذا كان سلبا مطلقا وعنينا بهذا السلب ان تلك الانسانية
من حيث هي انسانية هي انسانية فقط وكونها غير التي في عمرو شيء خارج فانه ان لم يكن وذلك خارج عن الانسانية لزم ان يكون
الانسانية من حيث هي انسانية [illegible] الفاضل او ليس بالغة قد الحقنا ولكن اخذنا الانسانية من حيث هي انسانية فقط [illegible]
الاخير فقط التي في زيد من حيث هي انسانية تكون قد جعلنا اعتبارها من حيث هي انسانية فقط [illegible]
والا فيكون قد اخذنا الاخير على انه في زيد [illegible] ولكنا انما [illegible] ان تلتفت اليه هي الانسانية فقط [illegible]
الكائنة التي في انها الانسانية التي في زيد فيكون هذا محالا من القول فانه لا يجتمع ان يكون الاخير في زيد [illegible]
فقط وان جعلنا [illegible] فقد ذكر زيد بقولنا الا ان يعني ان الاخير التي عرض لها من خارج [illegible] في زيد [illegible]
عنها انها في زيد [illegible] وهذا [illegible] اعتبار غير اعتبار الانسانية فان سألنا سائل [illegible] فيكون [illegible]
انها ليست كذا او كذا او كونها ليست كذا وكذا [illegible] بعد الاخير فنقول انما [illegible] من حيث هي انسانية فليس
الى [illegible] لم [illegible] اذ لم يتعلق [illegible] ولا يكون [illegible] من حيث هي انسانية [illegible]
[illegible] قولنا من حيث هي [illegible] وقد عادت [illegible] وان قيل [illegible] الانسانية [illegible]
[illegible] يكون واحدا او كثيرا [illegible] لا بد له ان يكون هو هو [illegible]
ان [illegible] بالاعراض [illegible] الا يوجد [illegible] العوارض [illegible] من حيث هي انسانية فقط فاذن [illegible]
[illegible] الانسانية بالاعراض فيكون [illegible] الانسانية [illegible]
كانها [illegible] الانسانية [illegible] الانسانية [illegible]
لما سلف [illegible] فنقول ان [illegible] هو الحيوان او الانسان منظورا اليه ذاته بما هو هو [illegible]

وغير مشروط فيه شرط انه عام وخاص او واحد او كثير لا بالفعل ولا باعتبار القوة [illegible] من حيث هو بالقوة او الحيوان بما هو حيوان والانسان
بما هو انسان اي باعتبار حده ومعناه غير ملتفت الى امور اخرى تقارنه ليس الا حيوانا او انسانا واما الحيوان العام والحيوان الشخصي
والحيوان من جهة اعتبار انه بالقوة عام او خاص والحيوان باعتبار انه موجود في الاعيان او معقول في النفس هو حيوان وشيء وليس
هو حيوانا منظورا اليه وحده ومعلوم انه اذا كان حيوان وشيء كان اكثر منها وكذلك في جانب الانسان ويكون اعتبار
الحيوان بذاته جائزا وان كان مع غيره لان ذاته مع غيره ذاته فذاته له بذاته وكونه مع غيره امر عارض له او لازم [illegible]
كالحيوانية والانسانية فهذا الاعتبار متقدم في الوجود على الحيوان الذي هو شخصي بعوارضه او كلي وجودي او عقلي تقدم البسيط
على المركب والجزء على الكل وبهذا الاعتبار لا هو جنس ولا نوع ولا شخص ولا واحد ولا كثير بل هو بهذا الاعتبار حيوان فقط وانسان فقط
لكنه يلزمه لا محالة ان يكون واحدا او كثيرا اذ لا يخلو عنهما شيء موجود على ان ذلك لازم له من خارج وبهذا الحيوان بهذا الشرط وان كان
موجودا في كل شخص فليس هو بهذا الشرط حيوانا ما وان كان يلزم ان يصير حيوانا ما لانه في حقيقته وماهيته بهذا الاعتبار حيوان
وليس يمنع كون الحيوان الموجود في الشخص حيوانا ما ان يكون الحيوان بما هو حيوان لا باعتبار انه حيوان ما موجودا فيه
لانه اذا كان هذا الشخص حيوانا ما فحيوان ما موجود فالحيوان الذي هو جزء حيوان ما موجود كالبياض فانه وان كان غير
مفارق للمادة فهو بياضيته موجودة في المادة على انه شيء اخر ومعتبر وذو حقيقة بذاته وان كان عرض لتلك الحقيقة ان تفارق
في الوجود امرا اخر [illegible] يعلم ان الحيوان بما هو حيوان موجود في هذا الشخص لم يخل ان يكون خاصا او غير خاص
[illegible] خاصا لم يكن الحيوان بما هو حيوان موجودا فيه او مفارقا للاشخاص ولو كان غير خاص لكان بما هو حيوان
غير موجود في الاشخاص لان الموجود في الاشخاص هو حيوان ما لا الحيوان بما هو حيوان ثم الحيوان بما هو حيوان هو موجود فيها او
[illegible] حيوان ما وان كان غير خاص كان شيئا واحدا بالعدد بعينه موجودا في الكثرة وهذا محال وبهذا الشك وان كان [illegible]
[illegible] ما فيه قد وقع في السنة [illegible] البعض [illegible] النفس فنقول ان هذا الشك وقع فيه الغلط
[illegible] بان الموجود [illegible] الحيوان اذا كان حيوانا ما فان [illegible] معتبرة [illegible] الشرط [illegible]
موجودة فيه وبيان غلط هذا [illegible] قد تقدم والحق [illegible] بان الحيوان بما هو حيوان [illegible] ان يكون خاصا او غير خاص
[illegible] الحيوان اذا نظر اليه بما هو حيوان [illegible] حيوان فقط [illegible] حيوان غير
[illegible] العام وليس اذا [illegible] وكان [illegible] الحيوان بما هو حيوان خاصا ولا عاما [illegible]
حيوان لا غيره [illegible] الاحوال لكنه يلزم ان يكون خاصا او عاما [illegible] ان يكون عاما او يكون خاصا [illegible]
انه لا يخلو عنهما وجوديته فهو خال عنهما وجوديته [illegible] الوجود [illegible] او هما فهو صادق [illegible]
الحيوان يلزم ضرورة ان يكون خاصا او عاما [illegible] بالحيوانية التي هي باعتبار ما ليس بخاص ولا عام بل [illegible]
او عاما [illegible] الاحوال [illegible] حق ان [illegible] الحيوان بما هو حيوان [illegible]
[illegible] عليه خصوص او عموم وليس [illegible] الحيوان بما هو حيوان [illegible] عليه خصوص او عموم وذلك انه لو كان

القوى الادراكية [illegible] بجوهر النفس [illegible] الذي بجوهره [illegible]

الحيوانية يوجب ان لا تلحق عليها خصوص او عموم لم يكن حيوان خاص او حيوان عام ولهذا الغرض يجب ان نميز الفرق فما
بين ان نقول ان الحيوان بما هو حيوان مجرد بلا شرط شيء آخر وبين ان الحيوان بما هو حيوان مجرد بشرط لا شيء
آخر ولو كان يجوز ان يكون للحيوان بما هو حيوان مجرد بشرط ان لا يكون معه شيء آخر وجود في الاعيان لكان يجوز ان
يكون للمثل الافلاطونية وجود في الاعيان بل الحيوان بشرط لا شيء آخر وجوده في الذهن فقط واما الحيوان مجردا لا بشرط شيء آخر
فله وجود في الاعيان فانه في نفسه وفي حقيقته بلا شرط شيء آخر وان كان مع الف شرط يقارنه من خارج فالحيوان بمجرد
الحيوانية موجود في الاعيان وليس يجب ذلك عليه ان يكون مفارقا بل هو الذي هو في نفسه خال عن الشرائط اللاحقة موجود
في الاعيان وقد اكتنفه من خارج شرائط واحوال فهو في حد وحده كأنه هو واحد من تلك الكثرة حيوان مجرد بلا شرط
شيء آخر وان كانت تلك الوحدة زائدة على حيوانيته ولكنها غير اللواحق الاخرى ولو كان ههنا حيوان مجرد مفارق كما
يظنون لم يكن هو هذا الحيوان الذي نطلبه ونحمل عليه لانا نطلب حيوانا مقولا على كثيرين بان يكون كل واحد من الكثيرين هو هو
واما المباين الذي ليس محمولا على هؤلاء اذ ليس شيء منها هو هو فلا حاجة بنا اليه فقد تمكن ان يكون في الحيوان الماخوذ ذا
عوارضه هو الشيء الطبيعي والماخوذ بذاته هو الطبيعة التي يقال ان وجودها اقدم من الوجود الطبيعي تقدم البسيط على المركب وهو
الذي يخص وجوده بانه الوجود الالهي لان سبب وجوده بما هو حيوان عناية الله تعالى واما كونه مع مادة وعوارض وهذا الشخص
وان كان بعناية الله تعالى فهو بسبب الطبيعة الجزئية فكما ان للحيوان في الوجود انحاء فوق الواحد كذلك له في العقل فان في العقل صورة
للحيوان المجرد على النحو الذي ذكرناه من التجريد وهو بهذا الوجه يسمى صورة عقلية وفي العقل ايضا صورة الحيوان من جهة ما يطابق
في العقل بحد واحد بعينه اعيانا كثيرة فيكون الصورة الواحدة مضافة عند العقل الى كثرة وهو بهذا الاعتبار كلي وهو معنى
واحد في العقل لا تختلف نسبته الى اي واحد اخذته من الحيوانات اي ايها كان واحد منها احضرت صورته في الخيال كان ثم انتزع
العقل مجرد معناه عن العوارض حصل في العقل هذه الصورة بعينها وكانت هذه الصورة هي ما يحصل من تجريد الحيوانية
عن اي خيال شخصي ماخوذ عن موجود من خارج او جار مجرى الموجود من خارج وان لم يوجد هو بعينه من خارج بل اخترع الوهم بعض
الصورة وان كانت بالقياس الى الاشخاص كلية فهي بالقياس الى النفس الجزئية التي انطبعت فيها شخصية وهي واحدة من الصور التي
في العقل ولان النفوس الشخصية كثيرة بالعدد فيجوز ان يكون هذه الصورة الكلية كثيرة بالعدد من الجهة التي هي بها شخصية ويكون لها
معقول كلي آخر هو بالقياس اليها مثلها بالقياس الى ما في خارج وتتميز في النفس عن هذه الصورة التي هي في النفس بالقياس الى ما في خارج
بان يكون معقولة عليها وعلى غيرها ويستوفي الكلام فيها في غير هذا الفن وبالجملة فالامور العامة من جهة موجودة في الاعيان وهي من حيث
ليست فاما شيء واحد بعينه بالعدد محمول على كثيرين يكون هو هو ... ذلك الشخص هو وعلى شخص آخر ذلك
فانه ظاهر الاستحالة بل الصورة العامة من جهة ما هي عامة بالفعل موجودة في العقل فقط
فصل في تعريف الكلية
للطبائع الكلية وتمام القول فيه وفي الفرق بين الكل والجزء والكلي والجزئي قد عرفت اذن ان الكلي من الموجودات ما هو موجود
للطبيعة عارضا لها ... التي تسمى الكلية وذلك ليس له وجود مفرد في الاعيان الثابتة فانه ليس الكلي بما هو كلي موجودا مفردا

ستوجد بنفسه انها هي تلك فاما هو بانه هل له وجود على انه عارض لشيء من الاشياء حتى يكون في الاعيان فلا شك هو الشيء ... ذاته
بعينه موجود في زيد وعمرو وخالد فنقول اما الطبيعة الانسانية من حيث هو انسان فيلحقها ان يكون موجودة وان لم يكن انسانا موجودة هو
انسان ولا واحد ولا كثير فيلزمه ... مع الوجود هذه الكلية ولا وجود لهذه الكلية الا في النفس واما الكلية من خارج فطبيعة
اخرى ... النفوس ... الطبائع ... غير محتاج الى المادة ... ولا ... الى ... وجود ...
من المستحيل ان تتكثر بل انما النوع ... واحد بالعدد ولان مثل هذه الطبيعة ليست تتكثر بالفصول لا بالمواد ولا بالا
بالمواد واما بالعوارض فلان الاعراض اما ان تكون لازمة للطبيعة فلا تختلف فيها الكثرة بحسب النوع واما ان تكون
عارضة غير لازمة للطبيعة فتكون عروضها بسبب يتعلق بالمادة فيكون حتى يقال هذا واذا كان نوعها موجودا وان يكون ...
بالعدد ... فكان ... وجوده ... مستغني ...
... يكون ...
ان تقوم الانواع ... قوام الانواع ...
فان الانسانية ... زيد ... الانسانية ... زيد ...
وهو ... بالقياس ... زيد ... ذات ...
... ان ... بنفسه ...
... الانواع ... النوع ... ذات واحدة ...
... ان ... واحدة ...
... انه ليس ... يكون ... الاعيان
ويكون بالفعل ... الجميع ... الطبيعة ... النفس ...
... النفس ... المعقولة ... النفس ... الان ... النفس ...
... الاعيان كثيرة موجودة ... واحد ... النفس ...
او التصورات ... باعتبارات مختلفة ... اعتبارات ... يكون كليا ...
ان هذه الصورة صورة ما في النفس ... النفس ... كثيرين ... الثلاثة ...
... من ... الذات الواحدة ... بالاضافة ... كثيرين ...
والكثرة ... الا بالاضافة فقط ... ذات كثيرة ... كثرة الذات واحدة بالعدد
والذات الواحدة بالعدد ... النفس ...
... النفس ... واحد ... الصورة ...
... النفس ... كلية ... الصورة
... النفس ... الصورة ... النفس ...

جهة ما لكلّ هو الجزء المعترف فان هذا الامر هو مثل صورة الكتابة فيه قوة دعتها الى وجود وهذا هو المطابقة ولو كان بدل احد هو الكثرة
او المؤثر بها مشترك بعينه تلك الامور الثلاثة وحيث وعبر مجانس لها كان الا مرغير هذا الانفعال يكون مطابقة واما الكل الذي في النفس الكثير
لا من خرج الصور في النفس فهذا الاعتبار كحسب القياس لهذه الصورة سبقت من خرج الصور التي في النفس لان النفس يتم هذا الكثير
صورة مشخصة من حيث هي عنها فانها ولاشك قوة النفس ان تعقل وتعقيل انها قد عقلت وتعقيل انها عقلت انها عقلت ولكن
تركب اضافات في اضافات وتحيل الشيء الواحد احوالا مختلفة من المناسبات الى غير النهاية بالقوة فيجب ان لا يكون لهذه الصور العقلية
المرتب بعضها على بعض وقوف ويلزم لمن يذهب الى غير النهاية بالكثرة فيجب ان لا يكون لهذه الصور العقلية المرتب بعضها على بعض حد لكن
تكون بالقوة لا بالفعل لانه ليس يلزم النفس اذا عقلت شيئا ان يكون بالفعل يعقل جميع الامور التي تلزمه او ما قربها والذي
يخطر بالبال فصلا عما يبعد عنه فان بعضها مناسبات في الحدود لكل اسم وفي اضافات الاعداد لكن في قوة النفس ولا من النفس
وليس يلزم ان يكون للنفس فعاله واحدة تعقل من تلك كلها والا لكان يلزمها عند الوجود لكن بل في قوتها التي بها ان تعقل
ذلك مثل اخطار المفصلات التي لا نهاية لها بالبال ومن اوجد عددا واحدا ولا نهاية لها بالبال بل لو فرض مع كثرته عدد من شيء
من الاعداد لها بالنقيض فان هذه الشبهة مشتركة مما يمكن في ذكره فاما انه هل يجوز ان يقوم المتصورة في المادة المكثرة ويوجد من الكثرة
ويتصور انتزاعات العقلية فان سيتكلم فيه من بعد فانا قلنا ان الطبيعة الكلية موجودة في الاعيان فلسنا نعني من حيث هي كلية
بهذه الجهة بل نعني ان الطبيعة التي تعرض لها موجودة في الاعيان فهي من حيث هي طبيعة شيء وهي من حيث هي محتملة لان تعقل
عنها صورة كلية شيء واخر من حيث عقلت بالفعل كلية شيء ومن حيث هي صادقة على انها لو قارنت بعينها لا بهذه المادة
والعوارض بل بتلك المادة والعوارض لكان ذلك الشخص الاخر شيء وهذه الطبيعة موجودة في الاعيان بالاعتبار الاول
وليست فيه كلية موجودة وبالاعتبار الثاني والرابع ايضا في الاعيان فان جعل هذا الاعتبار معنى الكلية كانت هذه الطبيعة
مع الكلية في الاعيان واما الكلية التي نحن في ذكرها فليست الا في النفس وقد عرفت هذه الاشياء فقد سهل — ١٤ وفيها
لنا الفرق بين الكل والجزء وبين الكلي والجزئي وذلك ان الكل من حيث هو كل موجود في الاشياء واما الكلي من حيث
هو كلي فليس موجودا الا في التصور والكل يعد باجزائه ويكون كل جزء داخلا في قوامه واما الكلي فانه لا يعد باجزائه ولا الجزئيات — ١٤ زيادة
الجزئيات داخلة في قوامه والكل فان طبيعة الكل لا تقوم الا باجزائه فيه بل تقوم منها واما طبيعة الكلي فانها تقوم الجزئيات التي
هي فيه والكل فان طبيعة الكل لا يصير جزءا من اجزائه البتة واما طبيعة الكلي فانها جزء من طبيعة الجزئيات لانها اما ان تكون مقومة — فيها
من طبائع الجزئيين اعني الجنس والفصل واما ان تكون غير مقومة من طبيعة الجزئيات كلها من طبيعة اللوازم التي تخصها مع المادة
والكل فان الكل لا يكون كل الكل جزءا وحده والجزء والكلي يكون كل واحد من الجزئيات فيه فان اجزاء الكل ليس اشتراكه
وليست جزئيات الكلي كذا متناهية والكل يحتاج الى ان يحضر اجزاؤه معا والكلي لا يحتاج الى ان يحضر جزئياته معا وقد — ١٤ وفيها
يتكلم الكلي ان تجد وقتا غير هذه الكل الكلي في الفصل بين الجنس والمادة
والذي يلزمنا الان ان نعرف طبيعة الجنس والنوع فان الجنس على كل شيء يدل عليه كان لا يدل في زمان يونانين — ٧ مراجعه
على معان اخرى وقد ذهب بعضهم لها في زماننا في المنطق وما لا يدل الا على المعنى المنطقي المعلوم وعلى الموضوع له

وربما استعملت لفظة الجنس مكان النوع فقيل جنس كذا اي نوع كذا ومنه قولهم حملة بانه كذا وكذا والنوع الخاص ليس يدل عندنا الان في
زماننا وعادتنا الا على المعنى الاعم النوع المنطقي وعلى صورة الشيء ونحن الان فلسنا نبحث عن المنطقي من ذلك فنقول ان المعنى الذي
يدل عليه بلفظ الجنس ليس يكون بحسب الاعتبار من التصور او يحمل عنه او يكون الاعتبار من جهة الجنس واحد من الكليات المشتبهة والجنس
بالنسبة الى الجنس في مثال الجسم الذي كان جنسا للمتوسطين في النظر فنقول ان الجسم قد يقال له انه جنس للانسان وقد يقال انه مادة للانسان فان كان
مادة للانسان كان لا محالة جزءا من وجوده ويستحيل ان يحمل ذلك الجزء على الكل فلينظر كيف يكون الفرق بين الجسم وقد اعتبر مادة وبين الجسم
المعتبر جنسا فهناك ان يعسر علينا سبيل الى معرفة ما نريد بيانه فانا اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا بشرط
انه ليس فيه معنى غير هذا وكيف لو انضم اليه معنى غير هذا مثل حس او غذاء وغير ذلك كان معنى خارجا عن الجسمية محمولا في الجسمية مضافا
اليها فالمجموع فان اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط ان لا نتعرض لشرط اخر البتة ليكون جسما بهذا الشرط
بعد ان الاقطار فقط بل جوهر كيف كانت ولو مع الف معنى مقوم لماهية تلك الجوهرية ومعها وفيها الاقطار
الاقطار الثلاثة على ما هي عليه للجسم وبالجملة اي مجتمعات يكون بعد ان يكون جملتها جوهرا ذا اقطار ثلاثة ويكون تلك المجتمعات ان كانت هناك
مجتمعات داخلة في هوية ذلك الجوهر لا ان يكون ذلك الجوهر قد تم بالاقطار ثم لحقت تلك المعاني خارجة عن الشيء الذي قد تم كان هذا
هو الجسم الذي هو الجنس فالجسم بالمعنى الاول اذ هو جزء من الجوهر المركب من الجسم والصور التي بعد الجسمية التي بمعنى المادة فليس بمحمول لان
تلك الجملة ليست بمجرد جوهر ذي طول وعرض وعمق فقط واما هذا الثاني فانه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة واحدة كانت او الفا
وفيها الاقطار الثلاثة فهو اذن محمول على المجتمع من الجسمية التي كالمادة ومن النفس لان جملة ذلك جوهر وان اجتمع من معان كثيرة فان تلك الجملة
موجودة لا في موضوع وتلك الجملة جسم لانها جوهر وهو جوهر له طول وعرض وعمق وكذلك فان الحيوان اذا اخذ حيوانا بشرط ان لا يكون
في حيوانيته الا الجسمية والتغذية والحس وان يكون ما بعد ذلك خارجا عنه فربما كان لا يبعد ان يكون مادة للانسان او موضوعا له
النفس الناطقة ويكون جسما بالمعنى الذي يكون به الجسم جنسا وفيه على ذلك الجسم على سبيل تجوز الحس وغيره ذلك من الصور الا بشرط
النطق وفصل تقابل النطق غير متعرض لرفع شيء منهما او وضعه بل مجوزا وجود اي ذلك كان في هويته لكن هناك تجب بالقوة — وان يقوم نفسه
وحس ووجه ضرورة واما النوع فانه لا يكون جزءا او يكون كان جسما بالمعنى كان الا مع ايضا بنوع الحس والتي الحق فان
جسما وشيئا ذا حس بشرط ان لا يكون زيادة او في كل لم يكن فصلا وان كان جزءا من الانسان وكذلك الحيوان غير محمول على الانسان
اخذ جسما وشيئا يجوز ان يدخل فيه ومعنى الصورة والشرائط كانت بعد ان يكون فيها جسم كان فصلا وكان الحيوان محمولا على كل
اي معنى اخذ من ما يشتمل الانسان جنسا او مادة من جهة هو جنس فقد يجوز انضمام الفصول اليها كان على انها فيه كما نحب
وان اخذتها من جهة بعض الفصول وتحقت بالاخر وقسمته حتى لو فرضت من اخر لم يكن من تلك الجملة بل مضافا من خارج
ما ما فيه وان اوجبت لها تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن ان يدخل فصار نوعا وان كنت في الاشارة الى ذلك الامر لا تتعرض لذلك
كان جنسا فاذن بالشرط ان لا يكون زيادة يكون مادة وبالشرط ان يكون زيادة يكون نوعا وبالشرط ان لا تتعرض لذلك بل يجوز
ان يكون كل واحد من الزيادات على انها داخلة في جملة معناه يكون جنسا واما الذي فيه او الذي ذاته بسيط

ان العقل يعرض فيه هذه الاعتبارات بنفسه كما الذي ذكرنا قبل هذا الفصل انما الوجود فلا يكون منه شئ يتميز هو جنس ومنه
هو مادة فنقول انما هو جنس لان الشئ الجسمية قبل الحيوانية وبعض وجود الشئ واذا اخذت الجسمية بشرط المادة لا بشرط الجنس وكان [illegible]
الجسم قبل الحيوانية اذا كان الجسم جنسا يحمل عليها بشرط المادة لا بشرط يحمل عليه واما الجسمية التي هي مع جوازان توضع [illegible]
[illegible] مع وجود ان تتبعض الاقطار الثلاثة فانظر هو جزء الذي هو نوع من الحيوان الا انه قد تعين بحيوانية [illegible]
الحيوانية [illegible] وذلك الجسم لتحصل بعد ان كان يجوز او تنسب تحصيلها اياه فهو انما هو وجود ذلك الجسم ان [illegible]
معنى الجسمية الجسمية لا يتعين بالحيوانية فانها ليس كل جسم بحيوان اذ يكمل حال الجسم فيحصل كما ان [illegible] الذي هو بمعنى المادة
[illegible] الجسم المطلق الذي ليس بمعنى المادة تمام وجوده واجتماعه [illegible] واحد ما يوضع تحته من اسباب
لوجوده وليس هو سببا لوجوده ولو كان الجسمية التي بمعنى الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية لكان سببا لوجود النوع [illegible]
الذي بمعنى المادة وان كانت قبلية بالزمان بل وجود تلك الجسمية بهذا النوع هو وجود ذلك النوع لا غير في العقل [illegible]
[illegible] فان العقل لا يمكنه ان يضع ويرتب الاشياء الجنسية التي لطبيعة الجنس وجودا يحصل هو اولا ثم تنضم اليه شئ [illegible]
[illegible] الجوهر والعقل فانه لو فعل ذلك لكان ذلك المعنى الذي يحصل في العقل غير محمول على طبيعة النوع بل كان جزءا منه
[illegible] والعقل انما يجد الشئ الذي هو النوع طبيعة الجنسية في الوجود وفي العقل معا واذا اخذت النوع تمامه ولا يكون الفصل
[illegible] فاما غير ذلك ليس مضافا الى [illegible] فيه [illegible] من حيث هو [illegible] الى اولها اليها وليس [illegible]
بل [illegible] كما [illegible] من هذا ان الجنس [illegible] على الجهة التي يكون [illegible] كما [illegible]
وكم [illegible] وطلب النفس تحصيل [illegible] ذلك بعد بالفعل شئ هو جسم محصل [illegible] اذا اخذنا اللون [illegible]
[illegible] فان النفس لا تقنع بتحصيل شئ متقرر [illegible] بالفعل بل تطلب في معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل
لون واما طبيعة النوع فليس يطلب فيها تحصيل معناها بل تحصيل الاشارة واما طبيعة الجنس فانها وان كانت النفس [illegible]
طلبت فيها تحصيل الاشارة كانت قد فعلت الواجب في ما يجب ان تقنع مع ان النفس [illegible] قد تطلب مع ذلك تحصيل [illegible]
قبل هذا الطلب [illegible] ان يستعد لهذا الطلب [illegible] على النفس ان تفرض [illegible] الى [illegible] فلا يمكن النفس ان [illegible]
[illegible] الى [illegible] الا بعد ان [illegible] قبل الاشارة فانه ليس يمكنه ان [illegible]
[illegible] زيادة [illegible] لونا [illegible] وذلك [illegible] فقط وقد تحصل [illegible]
من خارج يجوز ان يتوهم هو بعينه [illegible] زوال واحد [illegible] طبيعة [illegible] النوعية وكذلك المقدار والكيفية
[illegible] وكذلك الجسم الذي [illegible] بل [illegible] ان [illegible] جوهر [illegible] حد [illegible]
[illegible] كلية على [illegible] لم تجد الاشياء التي تتضمنها [illegible] فان [illegible] فتحصل ان يجمع
مثل هذا الجمع [illegible] ان كل [illegible] من الاجتماع [illegible] اجتماع الاشياء [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] المجتمعات [illegible] الا انه ليس [illegible] الدلالة [illegible]

طبيعة الجنس [illegible] كيف يكون الفصول [illegible] الفصول اي الاشياء يجتمع فيه [illegible] الفصول بل كلامنا فيها على النحو الاول لم الفرق بين الجنس
والمادة وليس [illegible] اردنا ان نفرق بين [illegible] ان [illegible] التقرير [illegible] احوال اخرى [illegible] ان نعرف ان
طبيعة الجنس الذي هو الجسم [illegible] جوهر [illegible] اجتماع اشياء [illegible] ان تجتمع فيه فيكون [illegible] يكون
لا يكون الاشياء معلومة [illegible] بعد [illegible] وهذا الفصل فصل في كيفية دخول [illegible] في غير الجنس
على طبيعة الجنس فلنتكلم الآن في الاشياء التي يجوز اجتماعها في طبيعة الجنس [illegible] ماهية محصلة بالفعل [illegible]
[illegible] فنقول ان هذا المطلب [illegible] الاشياء التي [illegible]
فيكون تلك الاشياء [illegible] والثاني [illegible] اي الاشياء [illegible] وذلك ان الجسم [illegible]
على النحو المذكور [illegible] والحيوان [illegible] ذلك [illegible] الحيوان [illegible]
[illegible] كثيرة [illegible] فنقول [illegible] ان [illegible] فصل كل جنس
[illegible] كل نوع [illegible] فصول انواع جنس [illegible] هو معرفة [illegible]
[illegible] المعقولة الواقعة في [illegible] الجنس [illegible] شرط [illegible]
[illegible] من الاشياء [illegible] فنقول ان [illegible] اذا [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] ان [illegible] الجوهر [illegible]
[illegible] وهو [illegible] والمتحرك [illegible] القسمين [illegible] يكون [illegible]
[illegible] الجنس [illegible] يكون [illegible] القسمين [illegible]
[illegible] الجنس [illegible] كان [illegible] ذلك [illegible] فصل [illegible] بل كان [illegible]
هو الفصل مثل [illegible] فانه قد [illegible] فلم [illegible] الجوهر [illegible] جسم [illegible] جسم بل [illegible] قابل الحركة [illegible] فان [illegible]
[illegible] الجوهر [illegible] فقابل الحركة [illegible] الجسم [illegible] الجسم [illegible]
الجسم [illegible] فصلا [illegible] الفصول [illegible] الجوهر [illegible]
[illegible] او غيره [illegible] جوهر [illegible] بعض [illegible] الفصل [illegible] لا يكون فصلا
[illegible] الجنس بل فصلا [illegible] مثل [illegible] ان الجسم [illegible] ناطق [illegible] غير ناطق [illegible] الجسم [illegible] جسم فقط ليس
لان يكون ناطقا وغير ناطق بل يحتاج ان يكون [illegible] ناطقا [illegible] فصلا [illegible] الفصل [illegible]
[illegible] تخصيص تلك الفصول فان النطق وعدم النطق [illegible] فصل [illegible] وعدم النطق [illegible]
ما هو [illegible] انه ابيض او اسود [illegible] بالفعل وكذلك [illegible] الجسم [illegible] او غيره [illegible]
[illegible] الجنس المتوسط [illegible] لطبيعة الجنس [illegible] عوارض [illegible] ان يكون [illegible]

انما هو الطبيعة او الطبيعة اعم منها كما كان قبل الطبيعة اخص منها فان كان الطبيعة اعم منها مثل ان الحيوان منه ابيض ومنه اسود والانسان منه
ذكر وانثى فليس ذلك من فصوله بل الحيوان انما صار ابيض او اسود لانه جسم طبيعي وقد صار ذلك الجسم الطبيعي قابلا
بالفعل ثم وضع لهذه العوارض وهو قبلها وان لم يكن حيوانا والانسان انما صار مستعدا للذكر والانثى لا لانه
حيوان فهذا لا يكون فصلا للجنس والنوع قد يكون شيئا خاصة بالجنس بعينه كالذكر والانثى بالحيوان ولا يكون فصولا لا
بوجه من الوجوه وذلك لانها انما كانت يكون فصولا لو كانت عارضة للحيوان من جهة صورته حتى انقسمت بها صورته
اوليا ولم يكن لا من الشيء الذي يعقوه من فصل او لعا ما اذا لم يكن كذلك ثم عرضت للحيوان لكمال وجوده عارض فصار
كمال من الاحوال لا يمنع حصول صورة الجنس ومرتبته والذكورة والانوثة ولا ... يمنع ان يقع للجنس افتراق او ترتيب
هو صورته بالفصول فليس طرفا القسمة من الفصول بل من العوارض اللازمة ... مثل الذكورة والانوثة فان المني الذي
كان صالحا للصورة الحيوانية ... خاص من الحيوان الكلي عرض له انفعال ما فصار ذكرا او كان يجوز ان يعرض له
بعينه انفعال ... المزاج فيكون انثى وذلك الانفعال ... لا يمنع من حيث نفسه ان يقبل اي فصل يعرض للحيوان
من جهة صورته ... من جهة كونه ذا نفس ... بالارادة ... ان يقبل النطق وعدم النطق ثم لكن ذلك جائز ان يوجد
لو توهمناه لا انثى ولا ذكرا لم ينتقص له ذلك ... التمام نوعا بانه فلا ذلك يمنع من التنويع دون ... بالانفعالات
بالانفعالات ... اذا توهمناه لا ناطقا ولا اعجم او توهمنا اللون لا ابيض ولا اسود ولا بوجه وليس يكفي اذا اوردنا ان
بعض الفصول والخواص القاسمة لنا نقول ان الذكر والانثى من جهة المادة فليس بفصل فان كونه فاذيا وغير فاذ انما يعرض
من جهة المادة لكن يجب لنا ان نبين ان ... واما فرق ... ولهذا لا نجد شيئا من جملة ما هو منفصل عن الانواع الجسم
يدخل في جملة ما هو غير مغتذ ... وهو نوع ... الحيوان يدخل في جملة الذكر والانثى جميعا ... عرض
والذكر والانثى قد يدخل ... الانسان ... على ان هذا المعنى ... يقع ... والتنوع ... وان كان
شرايط الفصل فقد يكون في حين الفصل في ... الاستعداد ... من جهة ... العقل
وانت تعلم ان المادة اذا كانت ... قبول حقيقة صورة ليحدث نوع فقد يعرض لها عوارض من الامزجة ...
تختلف بها ... افعال تصدر عنها ... حيث يقبل صورة الجنس او صورة الفصل او ليس كل ما يقبله من الاحوال
وما يعرض لها انما يكون من جهة ما هو داخل في الغاية التي اليها تحركه التكوين اذ قد علمت مصادمات الامور الطبيعية بعضها
بعضها البعض والانفعالات التي يقع منها فربما كانت الانفعالات المقوحة صادة عن الغاية المقصودة وربما
سوق ... لاختلاف لا نفس الغاية المقصودة بل ... امور يناسب الغاية مناسبة ما وربما كانت ... امور خارجة عنها ...
فيما يعرض للمادة من هذه الجهة ويبقى معها المادة مستمرة الى الصورة فذلك خارج من معنى الغاية والذكورة والانوثة ...
في كيفية حال الالات التي يكون بها التناسل لا ... امر عارض بعد الحياة وبعد ... الحيوة شيئا محصلا بعينه فيكون ذلك

فصل

فالكلام ما هو من جملة الاحوال اللاحقة بعد التنوع عادة وان كانت مناسبة للغاية فما كان من الانفعالات واللوازم لمادة النفس
فلنعلم انما ليست من الفصول للاجناس وقد عرفنا طبيعة الكلي وانه كيف يوجد وان الجنس فيها كيف يفارق المادة ونوعها
ونوعه يكون بنوع ... وجوه ... وقد عرفنا اي الاشياء تقتضيها الجنس ... وقد يعرض ... ان يستقبلان ما كان
سيدا احدهما ان اي الاشياء ... الجنس من الجنس يشرح ... والثاني ان هذا التحديد كيف يكون وكيف من الجنس و
الفصل وما شابهه ان يشرح امر متصل بالفصل فاما البحث الاول فنقول فيه ان تلك الاشياء اذا لا يكون فصولا فهي
عوارض والعوارض اما لازمة واما غير لازمة واللوازم اللازمة للاجناس ... الجنس ... كانت ... اجناس ... اما الفصول ...
واما للجنس ... واما الفصول تحته واما المادة ... واما ما كان ... فوق فان اللازمات للاجناس العرفية
والفصول التي لها والفصل المقوم الذي للجنس ... لا لازمات لمواد هذه والا عواضها او ... الاعراض اعراض ...
يكون لازما للجنس ... واما التي يلزم الفصول التي تحت الجنس فلا يلزم الجنس شيء منها او قد يلزم ... من النقيضين
بل قد يجوز ان يقع فيه كلاهما واما البحث الثاني فلنعرف ... اليه هو مجموع ... من فصول الاجناس و اعراض كثيرة فاما
الجسم فلنا ان نعرض ... مجموع الصورة الجسمية مع المادة التي هي ... الاشياء كلها عارضة لها خارجة بل يعرض شيء لا وجه
طول وعرض وعمق سواء كان هذا الحمل عليه اوليا او متاخرا اولا فيكون بهذه الجملة من حيث هي جملة معينة قد يقع عليها حمل
الجسم بهذا المعنى ولا يحمل عليه الجسم بالمعنى الاول والذي هو مادة فاذا قيل له جسم لم يكن ذلك الجسم الا هو ... منه ... شيء
خارج عنه ولكن لقائل ان يقول فقد جعلتم طبيعة الجنس ليست غير طبيعة الشخص وقد اجمع الحكماء ان للشخص اعراضا
وخواص خارجة عن طبيعة الجنس فنقول من قولهم ان للشخص اعراضا وخواص خارجة عن طبيعة الجنس المقولة على الشخص
لا يحتاج فيه ان يكون لها طبيعة من حيث يعم ... الاعراض بالفعل الا ان طبيعة الجنس التي هي كالجملة فانه لو كان لا في ...
لم يكن محمولا على الشخص ... كان جزءا من الشخص لكنه لو لم يكن هذه الاعراض والخواص ... كان ان يكون ... هذه الطبيعة التي
موجودة بهذا المعنى ... طبيعة ... كيف كانت جوهرية مستقيمة ... كذا ... جسم فهذه الاعراض
والخواص خارجة ... يحتاج اليها الجسم من الاجناس مثلا في ان يكون ... الا ان يكون محصلا وليس ...
انه اذا كانت جزءا فليس ... عليها الجسم ففرق بين ان ... طبيعة لا يحتاج في معناها ... وبين ان ... لا يحمل عليه
يحمل ... لا يحتاج ... فاما اذا حمل فقد يخص ... بالفعل ... كان يجوز ان ... بغيره وكذلك حال
الفصل ... هذا الوجه من الاعتبار ... حمل الجنس ... طبيعة ...

فصل

في النوع واما النوع
فانه الطبيعة المتحصلة في الوجود والعقل جميعا وذلك لان الجنس اذا تحصل ... بامور ... يكون العقل انما ... فيه ان ...
بالاشارة فقط ... شيئا ... قبلها ... فقط بعد ان ... الطبيعة نوع من الانواع ويكون ... لوازم
الخواص والاعراض ... بها الطبيعة ... اليها فيكون ... الخواص والاعراض اما ... فقط ... ان يكون
معرف الذات النوعية ... الامور البسيطة واللواحق ... الامور ... الاضافات ...

يجب لو توهم مرفوعا عن هذا الشيء البرهان أوجب أن لا يكون هذا الشيء الذي هو مغاير للآخر موجودا بل يكون [illegible]
اللازمة وبعضها يجب لو توهم مرفوعا لم يجب بطلان معنى هذا وجوده ولا قوامه وان كان مخصصا له لكن يطلب مغايرته فإنما [illegible]
في مغايرة الأولى من غير فرق ولكنه ربما أشكل علينا ذلك فلم نحصل وليس كلامنا فيما نعلمه نحن بل فيما الأمر في نفسه عليه

فصل في تعريف الفصل وتحقيقه والفصل أيضا يجب لنا أن نتكلم فيه بكلام جازم فنقول إن الفصل في الحقيقة
ليس هو مثل النطق والحس فإن ذلك غير محمول على شيء إلا على ما ليس فصلا بل نوعا مثل الكل [illegible] على ما علمت في
مواضع أخر أو أشخاصا مثل حمل النطق على نطق زيد وعمرو لأن أشخاص الناس لا يحمل عليها النطق ولا الحس
لشيء منها أنه نطق وحس ولكن يشتق من أسمائها اسم فإن كانت هذه فصولا فهي فصول من جهة أخرى وليست من الجهة
التي هي أقسام المقول على كثيرين بالتواطؤ فإن ولا بد من هذه عبارات الفصول في الفصول فإنها إنما تحمل بالتواطؤ على غير
أشخاص النوع التي هي أنها فصولها وذلك أن النطق يحمل على نطق زيد ونطق عمرو بالتواطؤ والحس يحمل على السمع
والبصر بالتواطؤ فالفصل الذي هو كالناطق والحساس [illegible] هو وحيث [illegible] من الجنس فليس بجنس ولا النطق حيوان أنه
هو وأما الفصل الذي هو كالناطق والحساس فالحساس في القوة هو هو وإذ صار هو بالفعل صار نوعا وأما كيف ذلك فقد علمتها
فيه وعلمتها أنه كيف يكون الجنس هو الفصل وهو النوع في الوجود بالفعل وكيف يتميز هذه بعضها عن بعض وإن النوع
شيء هو جنس إذا صار موجودا بالفعل وإن ذلك التميز والتفريق هو عند العقل فإذا اختيل فصل وتشبه الوجود [illegible]
صار الجنس مادة والفصل صورة ولم يكن الجنس ولا الفصل مقولا على النوع ثم من الشكوك التي تعرض على هذا الكلام بل على وجود
طبيعة الفصل ما أقول إنه من البين أن كل نوع منفصل عن شركائه في الجنس بفصل ثم ذلك الفصل معنى أيضا من المعاني فإنه
يكون أعم المحمولات وأما أن يكون مساويا وإما أخص تحت أعم المحمولات ويحتاج أن ينفصل كل فصل هو أعم المحمولات فإن الناطق والأشياء الأخر
ما يجري مجراه ليس مقولا وهذا حكم مقولة فيجب أن يكون واقعا تحت أعم المحمولات وكل ما هو واقع تحت [illegible] منفصل عما يشاركه فيه
بفصل يخصه فيكون إذن لكل فصل فصل ويذهب هذا إلى غير النهاية والمركب يعلم حينئذ تحقيق هذا الشك [illegible]
ما يكون المحمول فيه مقوما لماهية الموضوع ومنها ما يكون أمرا لازما له غير مقوم لماهيته كالموجود فإنه ليس يجب أن يكون كل ما هو نوع يحتمل
ويقع تحت شيء أعم أن ينفصل في الشيء فصل هو معنى تقارنه ماهيته وأما يجب ذلك إذا كان ما يحمل عليه مقوما لماهيته فيكون [illegible]
في اشتراكه عند العقل في الذهن والتجريد وذلك بعض من شأن [illegible] هو جزء ماهيته وإذا لم يكن كذلك أن يكون فيه
لا اشتراك كان فيه ويكون ذلك جزءا آخر عند العقل الذهن والتجريد من ماهيته فيكون فالفصل الأول لشيء غير جزء [illegible]
بجميع ما يدخل في ماهيته أعني عند الذهن والتجريد والجزء غير الكل فيكون في الفصل شيء غيره وهو الفصل وأما إذا كانت
المشاركة في أمر لازم وكان لا اشتراك في أمر واحد هو الماهية أصلا كانت الماهية نفسها منفصلة بكمالها عن مثل انفصال
اللون عن العدد فإنهما وإن اشتركا في الوجود فالوجود كما اتضح لسائر ما تعلمت من الفلسفة لازم غير داخل في الماهية
فلا يحتاج اللون في انفصاله عن العدد عند التحديد والذهن إلى شيء آخر غير ماهيته وطبيعته ولو شاركه العدد في معنى داخل في ماهيته
لكان يحتاج إلى أن ينفصل عنه بمعنى آخر غير جملة ماهيته لكن جملة ماهية اللون غير مشاركة في الماهية العدد وإنما يشاركه في

تعريف در

أو إذا صار موصوفا بالفصل [illegible]

[illegible]

من جزء يوجد ففصل

والذهن كالجزء لماهيته

[illegible] كلما [illegible] الموجودات وحقائق فصول المشخصات متعددا

شيء خارج عن الماهية فلا يحتاج اللون أن ينفصل عن العدد ونقول أيضا إن الجنس يحمل على النوع على أنه جزء من ماهيته ويحمل على الفصل
على أنه لازم له لا على أنه جزء من ماهيته مثل الحيوان يحمل على الإنسان على أنه جزء من ماهيته ويحمل على الناطق على أنه لازم له لا على أنه جزء من ماهيته
فإنا نعني بالناطق شيئا له النطق وشيء له النفس الناطقة من غير أن يتضمن نفس قولنا الناطق بيانا أن ذلك الشيء أنه جوهر أو غير جوهر إلا أنه لا
يمكن هذا الشيء إلا جوهرا أو الأجسام والأجسام فيكون هذه الأمور مقولة عليه قول اللازم على الملزوم لا أن يكون جزءا من ماهيته
الناطق أي الشيء ذي النطق فنقول الآن أما الفصل فإنه لا يحتاج إلى أن الجنس الذي يحمل عليه في الماهية فيكون انفصاله عنه بذاته دون شيء
النوع على أنه جزء منه فيكون انفصاله عنه بطبيعة الجنس التي هي جزء من ماهية النوع وليست من ماهية الفصل وأما حال سائر الأشياء
فإن الفصل إن شاركها في الماهية وجب أن ينفصل عنها بفصل وإن لم يشاركها في الماهية لم يجب أن ينفصل عنها بفصل وليس
يجب أن يكون لكل فصل ما يشاركه في ماهيته فليس يجب لا محالة إذا وقع الفصل تحت ما هو أعم منه أن يكون وقوعه تحته وقوع النوع
تحت الجنس بل قد يمكن أن يقع تحت ما هو أعم منه ويكون الأعم داخلا في ماهيته ويمكن أن لا يقع تحت ما هو أعم منه إلا وقوع
المعنى تحت اللازم له دون الداخل في ماهيته مثل الناطق مثلا فإنه يقع تحت المدرك على أن المدرك جنس له والمدرك يقع تحت الجوهر
على أنه أعني الجوهر لازم له لأنه شيء له والذي هو ماله إليه يقع أيضا تحت المضاف لا على أن المضاف جوهره أو داخل في ماهيته بل
على أنه لازمة له فالفصل ليس يحتاج في انفصاله عن النوع إلى فصل آخر ويحتاج في انفصاله عن الأشياء التي لم تكن [illegible]
اللوازم له من غير فصل [illegible] وليس يقع لا محالة تحت ما هو أعم من وقوع النوع تحت الجنس بل قد يقع وقوع اللازم الأخص تحت اللازم
الذي لا يدخل في الماهية فأما إن أخذت الفصل كالنطق مثلا فإنما يجب اعتباره في فصول الأشياء المركبة فإن عنيت بالنطق كونه نفس
ناطقة كان من الكل المؤلف لرسم جوهر على ما علمت حكمه في مواضع أخرى وإن عنيت النفس الناطقة كانت جوهرا وكانت جزء جوهر
مركب [illegible] بالفصل الواقع بين البسيط والمركب في الجواهر على نحو ما حققته لنرجع الآن إلى معقولات الشك فنقول
أما المقدمة القائلة إن الفصل لأنه معنى من المعاني فإما أن يكون أعم المحمولات وإما أن يكون معنى واقعا تحت أعم المحمولات
فمسلمة وأما الأخرى وهي القائلة إن كل ما هو أعم المحمولات فهو مقول لكذب إنما المقول على المحمولات الجنسية المقومة للماهية لا التي
هي أعم المحمولات وليس بعموم ماهيته بل ما يحتاج بل يلزم الأشياء والقائلة الأخرى إن كل ما هو واقع تحت معنى أعم منه فهو
منفصل عما يشاركه فيه بفصل يختص به كاذبة لأن المشاركات إذا كانت مشاركة في اللازم دون المعنى الداخل في الماهية لم يكن
الانفصال عنها بفصل بل بمجرد الماهية ويتبين بعد هذا أنه لا يجب أن يكون لكل فصل فصل ويجب أن يعلم أنه الذي هو من الفصول الجوهر
جوهر وفصول الكيف كيف [illegible] فصل الجوهر بما هو جوهر أو فصول الكيف [illegible] الآن فصل الجوهر [illegible]
في مفهوم مسماه حد الجوهر [illegible] فصول الكيف [illegible] الآن [illegible] فصول الجوهر
مثلا الفصل المقول على الجوهر بالتواطؤ وهل الفصل المقول عليه بالاشتقاق أعني لا الناطق بل النطق فيحتاج ما علمت [illegible]
فصلا بالاشتقاق لا بالتواطؤ والفصل الحقيقي هو الذي يحمل بالتواطؤ وليس يجب إذا كان الفصل الذي بالتواطؤ [illegible]
أن يكون الفصل الذي بالاشتقاق موجودا بل إنما يكون هكذا إذا كان ما هو نوع بل فيما هو نوع جوهري دون الأنواع الوحدانية [illegible]
أيضا في كل نوع جوهري بل فيما كان مركبا ولم يكن جوهرا بسيطا فالفصل الذي بالتواطؤ معناه شيء بصفة كذا مطلقا ثم

فيه أن [illegible] من المادة والصورة لا من الجنس والفصل

[illegible]

بعد ذلك على سبيل النظر وأنت لا تعلم أنه يجب أن يكون هذا الشيء الذي صفته كذا جوهرًا أو كيفًا فإن الناطق هو شيء له نطق فليس
كونه شيئًا له النطق هو أنه جوهر أو عرض إلا أنه يعرف من خارج أنه لا يمكن أن يكون هذا الشيء إلا جوهرًا أو جسمًا

فصل

في مناسبة الحد والمحدود وللقائل أن يقول إن الحد كما وقع عليه الاتفاق من أهل الصناعة مؤلف من جنس ومن فصل وكل واحد منهما
مفارق للآخر ومجموعهما هو حد المحدود وليس الحد إلا ماهية المحدود فيكون نسبة المدلول عليها بالجنس والفصل إلى طبيعة النوع نسبة
الحد للمحدود وكما أن الجنس والفصل جزءا الحد فذلك معنًى جزءا المحدود وإذا كان كذلك لم يصح حمل طبيعة الجنس على طبيعة النوع
[illegible] فنقول إنا إذا حددنا فقلنا الإنسان حيوان ناطق فليس مرادنا بذلك أن الإنسان هو مجموع الحيوان والناطق
بل [illegible] أنه الحيوان الذي ذلك الحيوان ناطق كان الحيوان في نفسه أمرًا لا يتحصل وجوده على النحو الذي قلناه قبل [illegible]
ذلك الحيوان ناطقًا حتى يكون هو الذي يقول إنه ذو نفس [illegible] المحتمل الذي هو غير محصل أي أنه ذو نفس هو قد صار محصلا
[illegible] أن نفسه حساسة ناطقة فيكون هذا التحصيل لكونه ذا نفس [illegible] فليس يكون الجسم والنفس الدراكة شيئًا ولكونه ذا
نفس [illegible] شيئًا ينضم إليه خارجًا عنه بل يكون هذا الذي هو حيوان هو جسم ذو النفس الدراكة ثم تكون النفس [illegible]
[illegible] بالفعل في الوجود [illegible] كما علمت بل يكون فيه محصلا وإنما يجوز هذا الإبهام في الذهن إذ [illegible] مشكل عليه حقيقة النفس [illegible]
[illegible] بالحس والتخيل والنطق وإذا أخذ الحس في حد الحيوان فليس هو بالحقيقة الفصل بل هو دليل على الفصل
فإن فصل الحيوان أنه ذو نفس دراكة متحركة بالإرادة وليس هو في نفس الحيوان أن يحس ولا هو في أن يتخيل ولا هو في أن يتحرك
[illegible] بل هو جوهر [illegible] ذلك وهذه كلها قواه ليس [illegible] بعضها أولى [illegible]
[illegible] فالمحصل [illegible] ومعلوم [illegible] الحيوان [illegible]
[illegible] والصحيح [illegible] بالالتزام وقد سلف لك بيان هذا [illegible] فليس [illegible] بالحقيقة فصل
الحيوان بل [illegible] واحد [illegible] وإنما فصله جوهر النفس [illegible] وكذلك الناطق [illegible]
[illegible] بالفعل [illegible] أما هذا [illegible] إلا الأكثر [illegible] حقيقة الفصل [illegible]
[illegible] الذي [illegible] وربما كان الفصل نفسه مجهولا عندنا [illegible]
[illegible] ونضع [illegible] كيفية وجودها [illegible] لو كان [illegible] النفس
[illegible] كان [illegible] الطبيعة الجنسية [illegible] فقط بل على النحو الذي قلنا
[illegible] الفصل [illegible] الجنس [illegible] بالصورة [illegible] الأخرى [illegible]
[illegible] خارج عنه [illegible] الأشياء التي تكون فيها الاتحاد [illegible] أن يكون [illegible]
[illegible] فيكون [illegible] لا وجود له بانفراد ذاته [illegible] وإنما يصير بالفصل [illegible] بالصورة [illegible] الصورة أمرًا خارجًا عنها
[illegible] الجزء [illegible] واحد منهما [illegible] كل واحد منهما [illegible] القوام
[illegible] متصل [illegible] واحد إما بالتركيب [illegible] والامتزاج ومنها اتحاد أشياء بعضها لا يقوم بالفعل إلا [illegible]
[illegible] بالفعل فيقوم الذي لا يقوم بالفعل بالذي يقوم بالفعل ويجتمع من ذلك جملة [illegible] مثل اتحاد الجسم والبياض [illegible]

بهذه الأقسام كلها لا يكون المتحدات فيها بعضها بعضًا ولا حملها أجزاؤه ولا يحمل النسبة شيء منها على آخر حمل التواطؤ ومنها ما يكون
الشيء فيه [illegible] ذلك الذي [illegible] ينضم إليه فإن الذهن قد يعقل معنى يجوز أن يكون ذلك المعنى نفسه أشياء كثيرة
كل واحد منها ذلك المعنى في الوجود فينضم إليه معنى آخر تعين وجوده بأن يكون ذلك المعنى متضمنًا فيه وإنما يكون آخر من حيث
التعين لا الإبهام لا في الوجود مثل المقدار فإنه معنى يجوز أن يكون هو الخط والسطح والعمق لا على أن يقارنه شيء فيكون مجموعهما
الخط والسطح والعمق بل على أن يكون نفس الخط [illegible] أو نفس السطح [illegible] المقدار هو شيء يحتمل [illegible] المساواة
غير مشروط فيه [illegible] ذلك المعنى فقط فإن مثل هذا [illegible] كما علمت بل لا بشرط غير ذلك حتى يجوز أن يكون هو
الشيء القابل للمساواة وهو نفسه أي شيء كان بعد أن يكون وجوده لذاته هذا الوجود أي يكون محمولا عليه لذاته [illegible]
ذا بعد أو بعدين أو ثلاثة فهذا المعنى في الوجود لا يكون إلا أحد هذه [illegible] من حيث يعقل وجوده مفردًا ثم إن الذهن [illegible] إذا أضاف إليه
الزيادة فلم يضف الزيادة على أنها معنى من خارج لاحق بالشيء القابل للمساواة حتى يكون ذلك شيئًا قابلا للمساواة [illegible]
آخر مضافًا إليه خارجًا عن ذلك بل يكون ذلك تحصيلا لقبول المساواة وأنه في بعد واحد فقط أو في أكثر منه فيكون القابل للمساواة
في بعد واحد هذا الشيء هو نفس القابل للمساواة حتى يجوز لنا أن نقول إن هذا القابل للمساواة هو هذا الذي ذو بعد واحد
وبالعكس ولا يجوز هذا في الأشياء التي سلفت [illegible] كثرة ما لا شك فيها [illegible] من الجهة التي يكون منها [illegible]
بل الكثرة يكون من جهة أمر غير محصل وأمر محصل فإن الأمر المحصل في نفسه يجوز أن يعتبر من حيث هو غير محصل عند الذهن فيكون
هناك غيرية لكن إذا صار محصلا لم يجز ذلك شيئًا آخر إلا بالاعتبار المذكور الذي ذكرناه للعقل وحده فإن التحصيل ليس يخرج بل يضم
فهكذا ينبغي أن نعقل التوحيد الذي في الجنس والفصل فإنه وإن كان مختلفًا وكان بعض الأنواع فيها تركيب في طباعها وبعض
فصولها من صورها وأجناسها من المواد التي لصورها وإن لم يكن [illegible] أجناسها [illegible] صورها من حيث [illegible]
[illegible] تركيب في طباعها بل إن كان فيها تركيب فهو على النحو الذي قلنا وإنما يكون أحد الشيئين منها [illegible]
[illegible] التحصيل بل على أنه شيء بالقوة محصل مرة وهو محصل بالفعل وهذه القوة ليست [illegible]
الذهن فإنه ليس في الوجود حصول طبيعة جنسية هي بعد بالقوة محصلة [illegible] كان النوع له تركيب في الطباع أو لم يكن
والجنس والفصل [illegible] الحد [illegible] من حيث كل واحد منهما هو جزء الحد [illegible]
[illegible] الحد أنه جنس ولا فصل ولا بالعكس فإن حد الحيوان أنه جسم [illegible]
والفصول طبائع [illegible] كما علمت [illegible] بل نقول إن الحد يفيد بالحقيقة [illegible] واحدة مثلا
الحيوان الناطق [illegible] واحد بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان هو بعينه الناطق فإذا نظرت [illegible]
[illegible] الكثرة في الذهن [illegible] إذا نظرت [illegible] من جهة [illegible] كل واحد [illegible]
[illegible] نفسه غير [illegible] فوجدت هناك كثرة في الذهن فإن عنيت بالحد المعنى القائم في النفس بالاعتبار الأول وهو الشيء الواحد
الذي هو الحيوان الذي ذلك الحيوان هو الناطق كان الحد بعينه هو المحدود المعقول وإن عنيت بالحد المعنى القائم في النفس [illegible]
المفصل لم يكن الحد بعينه معناه معنى المحدود [illegible]

هو الى ردود ولا كجعل الناطق والحيوان جزئين من الحد بل محمولين عليه بانه هو لا انهما شيئان من حقيقته متغايران او متغايران [illegible]

للمجموع لكن نتعرض في مثال الشيء [illegible] الحيوان الذي ذلك الحيوان بعينه [illegible] والاعتبار الذي يوجب

كون الحد غير المحدود [illegible] لم يكن الجنس والفصل محمولين على الحد بل جزئين منه فلا يكون الجنس حده ولا الجنس ولا الفصل

واحد منهما [illegible] معنى الحيوان مؤلفا مع الناطق وهو معنى الحيوان الغير المؤلف والاعتراض الثاني غير مؤلف والاول بعض

مجموع حيوان وناطق بالنظم من احدهما والكل احدهما عليه فليس مجموع حيوان وناطق هو حيوان [illegible] من شيئين [illegible]

بل ثالث كل واحد منهما فيه والجزء لا يكون هو الكل ولا الكل يكون الجزء

فصل في الحد واجزائه والذي [illegible]

الآن ان الاشياء كيف تحد الحد اليها وما الفرق بين الماهية للشيء وبين الصورة فنقول كما ان الموجود والواحد [illegible]

للمقولات ولكن على سبيل التقدم والتأخر كذلك يكون للاشياء ذوات ماهية وحد فليس ذلك للاشياء كلها على نحو

واحد واما الجوهر فانه [illegible] واما الاشياء الاخرى فلما كانت ماهياتها متعلقة بالجوهر او بالجوهر

الجوهر على كونها [illegible] واما الصورة الطبيعية فقد علمت حالها واما [illegible] فقد عرفتها ايضا فيكون تلك الاشياء

الاخرى [illegible] الجوهر [illegible] اما الاعراض فان [illegible] زيادة [illegible] ان كانت الاشياء [illegible]

الجوهر [illegible] الوجود وذلك ان ما [illegible] جوهر فهو جوهر فان حده [illegible] الجوهر [illegible] او كانت

تحد بالجوهر [illegible] واما المركبات فانها يعرض فيها [illegible] من جهتين [illegible]

عرض يحد [illegible] الجوهر [illegible] هذا الوصف مرة [illegible] الوصف [illegible]

[illegible] الوصف [illegible] فيكون حد هذا المركب [illegible] الجوهر مرتين [illegible] المركب مرة واحدة

فيكون ذلك [illegible] زيادات [illegible] مثال هذا [illegible] الانف

الافطس [illegible] الانف [illegible] الافطس فيكون [illegible] الافطس [illegible] يكون ان يأخذ

[illegible] فانه لو كان العميق [illegible] الافطس [illegible] الانف [illegible]

الانف الافطس [illegible] الانف مرتين [illegible] مثل هذه حدودا [illegible] فقط [illegible]

من جهة [illegible] الاسم [illegible] مثل هذه [illegible] حدود [illegible]

[illegible] ولو كان كل قول [illegible] حدودا واذا كانت [illegible]

[illegible] المركب [illegible] حدود [illegible]

[illegible] قابل [illegible] الماهية [illegible] صورة [illegible] هو الذي

[illegible] ولا المركب بالصورة وحدها [illegible] فان الحد للمركب ليس هو من الصورة وحدها بل [illegible]

[illegible] هو [illegible] المادة [illegible] الفرق بين الماهية في المركبات والصورة والصفة [illegible]

[illegible] الماهية [illegible] المركبات [illegible] البسيط فان صورته [illegible] لانه لا تركيب فيه واما المركبات فلا صورتها [illegible]

[illegible] الصورة [illegible] والماهية [illegible] بها [illegible] الصورة مقارنة للمادة [illegible]

ان [illegible] الصورة والمركب [illegible] هو مجموع الصورة والمادة فان هذا هو ما هو المركب والماهية هذا التركيب فالصورة

احد ما ينضاف اليه هذا التركيب والماهية [illegible] هذا التركيب الجامع للصورة والمادة والوحدة الحادثة منهما لهذا الواحد [illegible]

ماهية والنوع بما هو نوع [illegible] ماهية [illegible] يتقوم من الاعراض اللازمة فكان الماهية [illegible]

[illegible] النوع [illegible] المفرد [illegible] الاسم [illegible] هذه الماهية [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] للمركب حد [illegible] اشارة [illegible]

اشارة [illegible] فقط [illegible] اشارة [illegible]

[illegible] المفرد [illegible] والنعت [illegible] اذا كان [illegible]

[illegible] فان لم يكن [illegible] اذا كان [illegible]

[illegible] فان قلت [illegible] فان قلت

[illegible] فلان [illegible]

[illegible] الذي [illegible]

[illegible] فان كان [illegible]

[illegible] فان كان [illegible]

[illegible] النوع [illegible] العقل [illegible] النوع [illegible]

[illegible] العقل [illegible] الرسم [illegible]

بوجوده [illegible] الرسم [illegible] العقل [illegible] حدا [illegible] حقيقيا [illegible]

لقب او اشارة [illegible] فانه [illegible] الحدود [illegible]

[illegible] الحد [illegible] الحد [illegible]

[illegible] الحد [illegible] بالحقيقة فيكون [illegible]

[illegible] **فصل** في مناسبة الحد واجزائه فنقول ان كثيرا ما [illegible] الحدود

[illegible] الجنس والفصل [illegible] النوع في الوجود [illegible] لا تكون [illegible]

النوع قد يكون [illegible] الاشياء [illegible] الاعراض [illegible] المركبات [illegible]

[illegible] في بعض المواضع [illegible] الدائرة [illegible]

[illegible] القائمة [illegible] بالقائمة [illegible]

القائمة [illegible] الدائرة [illegible]

[illegible] الدائرة [illegible]

مع البرهن فيما لحقوا فكانه يقول ان الماده هي الشي [illegible] الاجزاء [illegible] لو كانت [illegible]

فليس [illegible] انها موجودة بالفعل [illegible] ان يكون [illegible] بالكل [illegible] القابلية [illegible]

بالقوة الموجودة بالفعل [illegible] بالقوة فان القوة [illegible] بالفعل [illegible] كانت القوة [illegible]

وهي القوة البعيدة عن الفعل [illegible] بالفعل قوة قريبة فان القوة القريبة [illegible] يكون [illegible]

[illegible] القوة [illegible] بالفعل [illegible] بالفعل [illegible] القوة [illegible] بالقوة ولا [illegible]

ليس [illegible] فان [illegible] بالقوة [illegible] حصول بالفعل [illegible] للمنفردة [illegible]

فان القابلية من المساوات [illegible] الوحدانية [illegible] الماده واما القابلية [illegible]

لم [illegible] ان الماده [illegible] خط [illegible] خط [illegible]

لان الاكثر هو الذي يكون [illegible] زيادة [illegible] في المثل [illegible] والكثرة [illegible]

الكثير [illegible]

المقالة السادسة

في اقسام العلل واحوالها [illegible]

[illegible]

ولا يخفى ان شرط الاول [illegible] بالفعل [illegible] شرط القابلية [illegible]

اجزاء [illegible] ماده [illegible] يعرض للقابلية [illegible] الدايرة [illegible]

يعرض للمادة [illegible] الصورة [illegible] ماده [illegible]

للصورة الدايرة [illegible] اللازمات [illegible]

[illegible] ليس [illegible] الا [illegible]

[illegible] الماده [illegible] الاجزاء [illegible] الصورة [illegible]

[illegible]

بالذات والزمان يكون من انواع العلل وان كان الموضوع علة لكون بعضها فلذلك يقع على النوع الذي يكون بينا الموضوع علة
[illegible] والآلات الصورة علة للمادة بنحو ما فليست هي الجهة التي يكون الصورة علة المركب وان كانا جميعا
[illegible] ذاته فانهما وان اتفقا في ذلك فانه في احد الوجهين ليس يفيد العلة الا وجوده
[illegible] الوجود [illegible] ولكن عند الثاني يكون العلة فيه هو المبدأ القريب لافادة المعلول وجوده بالفعل ولكن ليس وجوده
[illegible] هو من هذه الجهة [illegible] الصورة [illegible] فيكون واسطة [illegible] لافادة ذلك وجوده بالفعل فيكون الصورة
للمادة كانها مبدأ فاعلي لها كان وجودها بالفعل يكون عنه وحده او شيئا ان يكون الصورة فيه العلة الفاعلية مثل احد [illegible]
[illegible] وانما الصورة علة صورية للمركب منها ومن المادة فالصورة انما هي صورة للمادة ولكن ليست علة صورية للمادة والحاصل
[illegible] او وجود ليس الا [illegible] ويكون صدور ذلك الوجود [illegible] الذي هو فاعل من حيث لا يكون ذات هذا الفاعل الا بالصورة
وذلك الوجود الا [illegible] بمقارنة واحد منهما بل يكون كل واحد من الامرين [illegible] الآخر ولا يكون [illegible] قوة ان يقبل الا [illegible]
ان يكون الفاعل هو غير المفعول حيث هو وجود الا باقيا الذات فان الطبيعة [illegible] مبدأ فاعلي [illegible] وانما تحدث [illegible] مادة [illegible]
الطبيعة [illegible] ذاته ولكن ليس مقارنتهما [illegible] ان احدهما [illegible] وجود الا [illegible] مادة [illegible] الذات [illegible]
واما [illegible] للفاعل [illegible] ان لا يكون فاعلا ولا مفعولا بل يكون معلوله معدوما [illegible] الفاعل [illegible] الاسباب
التي [illegible] فاعلا بالفعل بعد ما لم يكن [illegible] فاعلا فيكون عنه وجود الشيء بعد ما لم يكن فيكون [illegible] وجود
[illegible] انه لم يكن وليس [illegible] الفاعل انه لم يكن ولانه كان بعد ما لم يكن [illegible] بعد ما لم يكن [illegible] الفاعل الوجود
[illegible] الفاعل وجوده وان كان له من ذاته [illegible] ان صار وجوده بعد ما لم يكن [illegible] بعد ما لم يكن [illegible]
بالذات من الفاعل الوجود [illegible] الوجود الذي [illegible] ان الشيء الآخر [illegible] ان يكون [illegible] وجوده الذي
له بالذات وانما [illegible] وجود [illegible] فان كونه غير موجود وقد [illegible] عليه ما هو عدم [illegible] فاما كون وجوده
بعد العدم فانه [illegible] لانه لا يمكن [illegible] وجوده الا بعد عدم [illegible] وان لا يكون
[illegible] ان [illegible] وجوده بعد ما لم يكن [illegible] فان قال قائل [illegible] وجوده
[illegible] بعد [illegible] فنقول ان عنيت وجوده من حيث هو وجوده [illegible] للعدم بعده فان [illegible] وجوده
[illegible] من حيث هو بعد عدم ولكن [illegible] وجوده [illegible] الذي [illegible] الآن [illegible] كان
[illegible] من حيث [illegible] وجوده وجود [illegible] عدم [illegible] كونه بعد عدم [illegible] موجود [illegible] الذي كان بعد العدم [illegible]
[illegible] لوجود [illegible] بعد العدم وان كان [illegible] الذي كان بعد عدم من حيث وجوده [illegible] ان وجوده [illegible]
ان يكون وانه لا [illegible] بعد العدم [illegible] ان يكون [illegible] ان لا [illegible] الآن [illegible] وجود
[illegible] الوجود [illegible] ان الفاعل والعلة انما يحتاج اليه [illegible] وجود بعد ما لم يكن [illegible]
[illegible] العلة [illegible] ان الشيء انما يحتاج الى العلة [illegible] وجد [illegible]
[illegible] العلل [illegible] الحدوث فقط [illegible] ان الوجود بعد الحدوث لا يحتاج [illegible]

قال امير المؤمنين عليه السلام اول الحكمة ترك اللذات وآخره مقت الفانيات

وجودا واجبا او وجودا غير واجب فان كان وجودا واجبا فاما ان يكون وجوده لتلك الصفات [illegible]
تلك الماهية [illegible] الوجود [illegible] ان يكون حادثة [illegible] ان [illegible] الشرط [illegible] بالحدوث [illegible]
صفات تلك الماهية و[illegible] ولا يجوز ان يكون وجوب وجوده بالحدوث [illegible] الحدوث [illegible]
[illegible] فكيف يجب به وجود غيره و[illegible] الحدوث [illegible] فكيف يكون [illegible] الوجوب [illegible] ان العلة
[illegible] الحدوث بل كون الشيء [illegible] حصل له الحدوث [illegible] الصفات التي [illegible] الحادث [illegible] القسمين
فنقول ان هذه الصفات [illegible] الماهية [illegible] ما [illegible] فقد وجدت [illegible] لها الماهية [illegible]
يلزمها وجوب الوجود [illegible] هذه الصفات [illegible] الوجود [illegible] فيكون الكلام في وجوب وجودها كالكلام في الاول [illegible]
هناك صفات بلا نهاية كلها بهذه الصفة فيكون كلها ممكنة الوجود غير واجبة بذاتها واما ان [illegible] صفة [illegible]
خارج والقسم الاول يحيل الصفات كلها ممكنة الوجود في انفسها وقد بان ان الممكن الوجود في نفسه وجوده بغيره فيكون جميع
الصفات يجب بغير خارج عنها والقسم الثاني وهو العلة [illegible] قد علمت ان الحدوث ليس معناه الا وجود بعد ما لم
[illegible] وليس للعدم [illegible] الحدوث [illegible] بل انما [illegible] ان كان ذلك [illegible]
بعد ما لم يكن والعارض الذي [illegible] لا اتفاق له دخول [illegible] دخل العدم المتقدم [illegible] الوجود [illegible]
علة [illegible] ذلك النوع من الوجود بما هو [illegible] النوع من الماهية ليس [illegible] علة وان [illegible]
ان تقول ان [illegible] فيه بعد لم يكن فهذا غير [illegible] بل بعضها [illegible] موجود [illegible]
ان لا يكون بعد عدم وبعضها واجب [illegible] بعد عدم فاما الوجود من حيث هو وجود [illegible] الماهية [illegible]
عن علة واما صفة الوجود [illegible] بعد ما لم يكن فلا يجوز ان يكون عن علة فالشيء من حيث وجوده حادث اي من حيث
ان الوجود الذي له موصوف بانه بعد العدم لا علة له بالحقيقة بل العلة له من حيث لماهيته وجود فالامر [illegible]
بل العلة للوجود فقط فان اتفق ان [illegible] عدم [illegible] وان لم يتفق كان غير حادث فالفاعل [illegible]
[illegible] فاعلا [illegible] علة من حيث [illegible] فاعلا فانهم [illegible] فاعلا من حيث [illegible]
فاعلا من حيث هو علة بل من حيث هو علة [illegible] فاعلا من حيث الاعتبار [illegible]
[illegible] اذا اعتبر العلة من حيث [illegible] فاعلا [illegible]
فاعلا [illegible] بالضرورة فقد كان مرة غير فاعل ثم [illegible] في حال [illegible]
وذلك المقارن كان ذاته [illegible] ذلك المقارن علة بالفعل وقد كان [illegible] فاعلا [illegible]
بعد كونه علة بالقوة [illegible] من حيث هو علة بالفعل فقط فيكون كل [illegible] فاعلا [illegible]
فانهم [illegible] من حال [illegible] بعد الوجود وبعد ما لم يكن [illegible] الماهية [illegible]
بالغير من حيث هو وجود ولتلك الماهية [illegible] من حيث هو بعد ما لم يكن [illegible] معلولا ما دام موجودا [illegible]
كان معلولا متعلقا بالغير فقد بان ان المعلول يحتاج الى مفيد الوجود لنفس الوجود بالذات لكن الحدوث وما [illegible]

فصل في ان المعلول يحتاج الى مفيد الوجود دايما سرمدا ما دام موجودا

لما يذهب اليه اهل الحق منها ان كل علة فهي مع معلولها وتحقيق الكلام في العلل الفاعلية والذي يظن من ان الابن
يبقى بعد الاب والبناء يبقى بعد البناء والسبب فيه تخليط واقع من جهة جهل العلة بالحقيقة فان البناء والاب
والنار ليست عللا بالحقيقة لقوام الشي المقابل له المذكور ولا الغير له الموجبة واما البناء فحركته علة لحركة ما ثم سكونه
وتركه الحركة او عدم حركته ونقلته بعد ذلك النقلة علة لانتهاء تلك الحركة وذلك النقل بعينه والانتهاء الى ذلك الحد
علة لاجتماع ما وذلك الاجتماع علة لتشكل ما وكل واحد مما هو علة فهو مع معلوله واما الاب فهو علة
لحركة المني في القرار وكذلك المني اذا انتهت حركته الى الحد المذكور علة لحصول المني في القرار ثم صورة القرار علة
لان يصير صورة حيوانا وبقاؤه حيوانا فله علة اخرى فاذا كان كذلك كان كل علة مع معلولها وكذلك
النار علة لتسخين عنصر الماء والتسخين علة لابطال استعداد ... بالفعل لقبول صورة المائية
وحفظها وذلك الامر الاخر علة لاستعداد التام وهو مثل هذا القبول ... وهي صورة النارية وعلة
صورة النارية هي العلل التي تكسو العناصر صورها وهي مفارقة فيكون العلل الحقيقية موجودة مع المعلول
واما المتقدمات فهي علل بالعرض او معينات فلهذا يجب ان نعتقد ان علة شكل البناء هو الاجتماع وعلة ذلك طبايع المجتمعات
وثباتها عليها الشكل وعلة ذلك السبب المفارق الفاعل للطبايع وعلة الولد اجتماع صورته مع مادته المفيد
للصور وعلة ان السبب المفيد للصور وزوال الاستعداد التام يفيد تلك الصورة معا فيجوز ان العلل
مع المعلول او كالمصاحبة فيما يتصل به كلامنا بان العلل متناهية فانا نشير الى هذه العلل ولا يمتنع ان يكون
علل معدة ومعينة بلا نهاية بعضها قبل بعض بل ذلك واجب ضرورة لان كل حادث فقد وجب بعد ما لم يكن
لوجوب علته كما بينا وعلته ما كان ايضا وجب في الامور الجزئية ان يكون الامور المتقدمة التي بها
العلل الموجبة بالفعل ان يصير عللا بالفعل امورا بلا نهاية ولذلك لا يقف فيها سؤال لم البتة
ولكن الاشكال ههنا ... وهو ان هذه التي بلا نهاية لا تخلو اما ان يوجد كل واحد منها آنا فتكون الى
آنات متتالية ليس بينها زمان وهذا محال واما ان يبقى زمانا فيجب ان يكون ايجابها في كل ذلك الزمان لا في
طرف منه ويكون العلة الموجبة ... معها في ذلك الزمان ويكون الكلام في ايجابها كالكلام فيه
فتحصل علل بلا نهاية معا وهذا هو الذي نحن في منعه فنقول انه لولا الحركة لوجب هذا الاشكال الا ان الحركة تغير الشي
الواحد لا على حالة واحدة ولا يكون ما يتجدد من حالة بعد حالة في آن بعد آن ثابتا فيوجد ما سبيل كذلك
على الاتصال فيكون كون ذات العلة غير موجبة لوجود المعلول بل تكون هي علة بسبب ما وتلك النسبة تكون علتها
الحركة او شي يلزم علته او التي بها العلة علة بالفعل الحركة فيكون العلة جوهرا ثابتا وهو لها على حالة واحدة ولها
الوجود حادثة في آن واحد فاشبه ان يكون العلة الحافظة ... لنظام هذه العلل التي سببها
تحل الاشكال هو الحركة وسنوضح هذا في موضعه ... ان العلة الذاتية ...

صح

للشي التي بها وجود ذات الشي بالفعل يجب ان يكون معه لا سابقة في الوجود تقدما يلزم زواله مع حدوث المعلول الا
هذا انما يكون في علل غير الذاتية او غير القريبة والعلل غير الذاتية والعلل القريبة لا يمتنع فيها ان يكون غير النهاية بل
بل يجب ... وقد تقرر هذا فاذا كان الشي من الاشياء لذاته سببا لوجود شي آخر دايما كان سببا له دايما ما دامت ذاته
موجودة فان كان دايم الوجود كان معلوله دايم الوجود فيكون مثل هذا من العلل اولى بالعلية لانه يمنع مطلق
العدم للشي فهو الذي يعطي الوجود التام للشي فهذا هو المعنى الذي يسمى ابداعا عند الحكماء وهو تأييس الشي بعد ليس
مطلق فان للمعلول في نفسه ان يكون ليس ويكون له عن علته ان يكون ايس والذي يكون للشي في نفسه اقدم
عند الذهن بالذات لا في الزمان من الذي يكون عن غيره فيكون كل معلول ايسا بعد ليس بعدية بالذات فان
اطلق اسم المحدث على كل ما له ايس بعد ليس وان لم يكن بعدية بالزمان كان كل معلول محدثا وان لم يطلق بل كان شرط
المحدث ان يوجد زمان او وقت كان قبله فبطل لمجيئه بعده اذ يكون بعدية بعدية لا يكون مع القبلية موجودة بل
يكون مباينة لها في الوجود لانها زمانية فلا يكون كل معلول محدثا بل المعلول الذي سبق وجوده زمان وسبق وجوده لا
حركة وتغير كما علمت ونحن لا نناقش في الاسماء ثم المحدث بالمعنى الذي لا يستوجب الزمان لا يخلو اما ان يكون
وجوده بعد ليس مطلق او يكون وجوده بعد ليس غير مطلق بل بعد عدم مقابل خاص في مادة موجودة على ما عرفت
فان كان وجوده بعد ليس مطلق كان صدوره عن العلة ذلك الصدور ابداعا ويكون افضل انحاء اعطاء الوجود
لان العدم يكون قد منع البتة وتسلط عليه الوجود ولو مكن العدم تمكينا يستبق الوجود كان تكوينه ممتنعا الا عن مادة
وكان تسلطه ... عن وجود الشي عن الشي ضعيفا قصيرا ... كيعض ...
... بقبول ... شيئا ... علة ... متوسط علة ... فاعلية وان لم يكن عن مادة ولا كان
... وجوده عن العلل الاول الحقيقية بعد وجود ... فليس ... مطلقا
ايس وان لم يكن مادية ومن الناس من يجعل الابداع بعد وجود ... وجود ...
لم يكن ... فيخص نسبة الى العلة باسم التكوين ونحن لا نناقش في هذه الاسماء ... بعد ان يحصل المعاني
متميزة ... علة ... بلا مادة وبعضها بمادة وبعضها بواسطة وبعضها بغير واسطة ...
ان ... لم يوجد عن مادة ... بل ... ان ... علة ...
مادية كانت او فاعلية او غير ذلك ... فنقول اما الفاعل ... فاعلا ...
مادة ... لان كل حادث كما علمت يحتاج الى مادة ... فعل ...
فيكون ... واذا قال الطبيعيون للفاعل ... الاربع ... هذا الموضع
... التكوين ... الفاعل ... بالقوة والذي ... الحرارة ...
... الفاعل بالقوة مثل النار الحارة ...
او ... القوى فصل في مناسبة ما بين العلل الفاعلية ومعلولاتها نقول ان ليس الفاعل

كل ما أفاد وجوداً أفاده مثل نفسه فربما أفاد وجوداً أخس من نفسه كالنار تسخّن وكالشمس
والفاعل الذي يفعل وجوداً مثل نفسه فإن الشبيه أولى وأقوى في الطبيعة التي يفيد بها من غيره كالسخين في اللطيف
ولا يحتج من كل وجه إلا أن يكون ما يفيده هو نفس الوجود والحقيقة حتى يكون المفيد أولى بما يفيده من المستفيد المتقدم
فنقول إن العلل لا تخلو إما أن تكون عللاً للمعلولات في نحو وجود أنفسها وإما أن تكون عللاً للمعلولات في وجود آخر ومثال الأول
تسخين النار ومثال الثاني تسخين الحركة وحدوث التحلل من الإرادة وأشياء كثيرة غير متناهية لذلك ونتكلم على العلل والمعلولات
التي تناسب الوجه الأول والتحديد والأقسام التي يظن في الظاهر أنها أقسام فنقول قد يظن في الوجه الأول أنه قد يكون المعلول
أكثر منه النقص وجوداً من العلة في ذلك الحرارة كان ذلك لأن يقبل الأنقص مثل الماء إذا سخن من النار إذا
في ظاهر النظر مثله إليه قبل ذلك ولم يقبل مثل النار فإنها تعتقد فيها في الظاهر أنها تحيل غيرها مثل نفسها نار أو
الظاهر فتكون مساوية لها وصورة النارية لا تقبل الأزيد والأنقص مساوياً لها والوصف اللازم من السخونة الحسية
إذا كان صدور ذلك الفعل عن الصورة المادية تعود غير ذلك والمادة في التشبيه وأما كون المعلول أزيد من العلة
في المعنى الذي من العلة فهو الذي يرى أنه لا يمكن البتة ولا يوجد في الأشياء المظنونة عللاً ومعلولات لأن تلك الزيادة
لا يجوز أن يكون جميعها بذاتها ولا يجوز أن يكون حدوثها لزيادة استعداد المادة حتى يكون قد أوجب ذلك في وجه
مع الفعل غاية فإن الاستعداد ليس سبباً إلا وإن حصل سبب العلة والجزء الذي وجد من العلة معاً فيكون ذلك
يكون معلولاً لأمرين لا معلولاً لأمر واحد وهما جميعاً أن يكون أن الجزء الزائد من المعلول الذي هو الزيادة فإن سلمنا
الظنون لا يستبين حالها ساغ لنا أن نقول إنه إذا كان المعنى في المعلول والعلة مشتركاً وبالزيادة والنقص فإنه
يكون للعلة بأنه علة التقدم الذاتي لا في ذلك المعنى والتقدم الذاتي الذي في ذلك المعنى
غير موجود للعلة فيه فالأول إذا أخذ بحسب وجوده والآخر من جهة وجوده أقدم منه
المساواة لأن المساواة تبقى في الحد وهما من جهة بأنها ذلك المعنى متساويان وليس أحدهما عن الآخر ولا معلولاً فأما
جهة ما أحدهما علة والآخر معلول فهو أصح أن اختلافه وجود ذلك ما ذكر لأحدهما أولى إذ كان لا التقدم
يكون للتأخر الأمر فظاهر أن هذا المعنى إذا كان نفس الوجود لم يكن أن يتساويا في حقيقته إذ كان إنما يمكن
أن يتساويا باعتبار الحد ويفضل عليه باعتبار استحقاق الوجود والآخر فإن استحقاق الوجود هو حد
بعينه إذ قد أخذ هذا المعنى نفس الوجود فتبين أنه لا يمكن أن يساويه إذا كان المعنى نفس الوجود فقد وجد
الذي من حيث هو وجود أولى بالوجود من الآخر ولكن تفصيل هذا نوع من التحقيق يجب أن نتفقده في
العلل والمعلولات فنقسم في أول النظر إلى قسمين قسم يكون طباع المعلول فيه نوعيته
أن يكون معلولاً في وجوده لطبيعته أو لطباع العلل مخالفة لنوعيته لا محالة إذا كانت عللاً
وإذا كان كذلك لم يكن النوعان واحداً إذ المطلوب علة ذلك النوع بل يكون المعلولات يجب عن نوع غير نوعها
والعلل يجب عنها نوع غير نوعها والعلل يجب عنها نوع غير نوعها ويكون علة للنوع المعلول ذاتية بالقياس

بالقياس إلى نوع المعلول مطلقاً وقسم يكون المعلول ليس معلول العلة والعلة علة المعلول في النوع بل في الشخص
وإن كان هذا على ظاهر ما يقتضيه الكلام في التقسيم فظاهر أن ما يوجد من الأمثلة على سبيل التوسع
الواجبة فيه من نظرنا في السبب المعطي لصورة الأجسام فمثال الأول كون النفس علة لحركة الاختيارية
ومثال الثاني كون هذه النار علة لتسخين تلك النار فإنها علة لنوعية النار بل علة أنها علة نارية فإذا
من جهة النوعية كانت هذه الشخصية بالوصف وكذلك الأب والابن لا من جهة ما هو أب وذلك ابن بل من جهة وجود
الإنسانية وهذا القسم على وجهين أحدهما أن يكون العلة والمعلول مشتركين في استعداد المادة كالنار والنار
والأقوى لا يكون مشتركين كضوء الشمس الذي في جوهره الفاعل للضوء ههنا أو في القمر إذ ليس استعداد المادتين
ولا المادتان من نوع واحد وما يجري مجرى ذلك كان لا يشاركه الشخصان أعني الضوء الذي والشمس وهذا الضوء الكون
عنه فيكون ذلك لا يجوز من نوع واحد أو نوعية الكيفيات أن لا يكون أحدهما أنقص
والآخر أزيد على ما علمت في موضع من صفته ويكونان نوعاً واحداً عند من يرى المخالفة بالنقص والاشتداد مخالفة
بالعوارض في الشخصيات وأما القسم الأول وهو أن يكون الأمران مشتركين في استعداد المادة فهو أيضاً على قسمين
لأن ذلك الاستعداد إما أن يكون استعداداً في المنفعل تاماً أو يكون استعداداً ناقصاً والاستعداد التام أن لا يكون طباع
الشيء معاوق مضاد ولا هو بالقوة فيه كاستعداد الماء المسخن للتبرد لأن فيه نفسه قوة طبيعية الطبيعيات
تعاون القوة الخارجة في التبريد أولاً بأول وأما الاستعداد الناقص فهو كاستعداد الماء فيه قوة
تعاوق التسخين الذي يحدث فيه من خارج وتوجد مع التسخين باقية فيه ولا يبطل والقسم الأول على أقسام ثلاثة إما
أن يكون في المستعد قوة معاوقة تبقى وتعين كما في الماء إذا برد عن سخونة وإما أن يكون في المستعد قوة مضادة
للأمر إلا أنها تبطل مع وجوب الأمر كما في الشعر إذا شاب بعد سواد وإما أن لا يكون في المستعد ولا واحد من الأمرين
لا ضد ولا معين ولكن عدم الأمر والاستعداد له فقط مثل حال الثقب في قبول الطعم وعدم الرائحة في قبول الرائحة
فإن سئلنا عن استعداد الماء لأن يصير ناراً أو غيرها أي القسم الحجة هو ولم نشكل علينا إذ من الظاهر أن ركونه
استعداداً تاماً للمادة ولكن في المادة ضده والقابل لأن يقول لكم قد تركتم اعتبار قسم واحد وهو أن لا يكون هناك
مشاركة في المادة أصلاً أو لا يكون لها مادة فالجواب عن هذا أن هناك لا يمكن أن يكون اتفاق في النوع البتة فإنه
قد استبان أن الأشياء المتفقة في النوع البرية عن المادة أصلاً يكون وجودها عيناً واحداً ولا يجوز أن معنى
الواحد منها على كثيرين فإذن قد دللنا على هذه الأقسام التي هي حاصلة ههنا فلنورد الحكم في كل قسم منها
فنقول أما القسم من هذا الباب الذي لا مشاركة فيه في استعداد المادة لا القريبة ولا البعيدة فليس يجب فيها
أن يكون ما في الفاعل من الأثر أعظم فالعلة للزيادة والنقص مساوياً لنفسه لأنه يمكن أن يكون بما أقر فيه
المادة الاستعداد لقبول الأمر فلم يقبله بالسوية ولكن ليس يجب أن الأثر
الحال في ذلك مثل الحادث أثناء سطح الأرض فلك القمر والحركة التي وذلك حيث يمكن أن لا يكون

نو بذا المانع من قبول التاثير مساويا لما يؤثره الفاعل في بواحدات مثل نقعة الماء القمقم بهذا الباب الذي هناك يسخنه
تام كيف كان فالامر ظاهر فان المنفعل قد يجوز ان يتشبه بالفاعل تشبها تاما وذلك مثل النار يحيل الماء نارا
والملح يحيل العسل ملحا وما يشبه ذلك وقد يجوز ان يزيد المنفعل فيه على الفاعل في الطبع الغير المحقق مثل الماء البارد
يجمده الهواء ولا يكون برد الهواء بمقدار برد الماء الجامد الا ان لا يتشبه لكن الفاعل وحده هو البرد الذي في الهواء [illegible]
المبردة الصورية التي في جوهر الماء [illegible] الطبيعية اذا عاد نار ولم يعاوقها برد الهواء ولا القسم من هذا الباب
الذي يكون باستعداد المنفعل فيه ناقصا وليس يمكن التشابه ان يتشبه فيه المنفعل بالفاعل التام القوة ولا يساويه
فانه لا يمكن ان يكون الشيء الحاصل في قوة الشيء لا مضادة لها داخلة في قوة اقوى وهناك مضاد مانع مساو له
النية او يبطل المانع ولهذا لا يمكن ان يكون شيء غير النار يسخن هو النار ويكون تسخينه تلك النار او اكثر
غير الماء فيبرد عن الماء ويكون برودته اكثر من برودة ذلك الماء لان استعداد النار للتسخين والماء للتبرد حاصل غير مضاد
في جوهره والقوة الفاعلة داخلة في جوهره غير غريبة منه فاما ما ينفعل منها بالطبيعة ما فيه تضاد وعن الفاعل
الاول للانفعال خارج عن جوهره ويفعل فيه بمماسة وبتوسط امر كالذي في الحديدة في النار المسخنة
والبرودة المحسوسة في الماء المبرد ولهذا ليس يمكن ان يساويه فان قال قائل ان النار قد نرى الحديد [illegible]
يسخن منها لانا ندخل ايدينا في النار ونخرجها منها بسرعة فلا تحترق احتراقها في المسبوكات لو فعل بها ذلك بعينه
فنعلم من ذلك ان المسبوكات تسخن من النار وفوق ذلك فاما تسخين النار فانا يجب ان نقول ان ذلك
ليس لان المسبوك اسخن ولكن [illegible] اقرب الى الظهور [illegible] المسبوك [illegible] النار [illegible]
الاجسام وكلها متفاوتة متقاربة واما الذي في المسبوك فلانه غليظ فيه [illegible]
[illegible] بالقياس [illegible] زمان [illegible]
النار وان كان [illegible] لا ينضبط [illegible] للاختلاف لكن العقل والذهن يوجبه [illegible] على الطبيعة [illegible]
[illegible] في مدة قصيرة واما الذي في النار فان النار [illegible]
[illegible] على سبيل التجاور الا على سبيل الانفعال [illegible]
[illegible]
[illegible] مع ذلك [illegible]
تاثيرا محسوسا [illegible] فلم يحتج تاثيرات غير محسوسة كثيرة لا يؤدي [illegible] لما قرره
اما المسبوك فان جوهره مجتمع متقاربات قايم بالاتصال فاذا كان كذلك كان مايلا في سطح [illegible]
سطح واحد [illegible] من النار [illegible] سطوح صغار [illegible] بالقياس [illegible]
بذلك التاثير الا ان [illegible]
على ما عليه الامر في المسخنات الطبيعية واما النار المحقونة مثل [illegible] اعظم تاثيرا

تاثيرا فيما يماسه من المسبوكات وغيرها واسرع مدة لاجتماعها وحرافتها واما الحال الذي في اليد فلان اليد قادرة
في قطع الهواء والنار والاجسام اللطيفة باسرع حركة وليست قادرة على قطع المسبوك الكثيف باسرع حركة كان المقاومة
للدفع والخرق في اللطيف قليل وفي الكثيف كثير [illegible] وذلك لطيفا [illegible]
في هذا الغرض ولو كان المسبوك ليس [illegible] اجتماعا واتحادا [illegible]
في مدة اطول [illegible] وذلك في [illegible] تاثيرا
من نار اللطيف يحسب الازمنة اذ كان اذا اثر [illegible] اللطيف [illegible]
الزمان [illegible] الاضعاف [illegible] الاضعاف [illegible]
المضاعف مع عظم النسبة [illegible] هذا الموضع ان [illegible]
لكنه اولى بالصناعة الطبيعية وانما يجب [illegible] ان نشار مستقصى المستقصى
ذلك يستقصاه من الاقوال المستقصاة في علم الطبيعة خصوصا [illegible]
الموضع الذي يظن انه يجوز ان [illegible] الفاعل والمنفعل فيه والموضع الذي يظن انه يجوز ان يزيد عليه [illegible]
الذي لا يجوز الا ان تقصر عنه [illegible] وان كان كذلك فوجود [illegible]
فيه الفاعل والمنفعل اذا لم يكن فاعلا [illegible] هو وجود [illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] النوع [illegible] المادة [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] كان مبدأ الفاعل [illegible] وجود
وجود المنفعل [illegible] الانفعال [illegible] الوجود [illegible] الشدة والضعف
ولا يقبل الا قل والا نقص وانما [illegible] وهي التقدم والتاخر والاستغناء والحاجة والوجوب
والامكان اما في التقدم والتاخر فلان الوجود للعلة اولا وللمعلول ثانيا واما الاستغناء والحاجة فقد علمت
ان العلة لا تفتقر في الوجود الى المعلول بل يكون موجودا بذاته او بعلة اخرى [illegible]
[illegible] واما الوجوب والامكان فانك تعلم ان [illegible] علة لكل ما هو معلول [illegible]
الوجود بالقياس [illegible] المعلولات [illegible] وان كان علة لمعلول ما [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] المعلول وذلك كيف كان فهو ممكن الوجود في نفسه [illegible] المعلول [illegible]
له وجود والا لوجب [illegible] واجبا لذاته [illegible] لا يجتمع [illegible] وجد بالعلة [illegible]
بلا شرط كون [illegible] الوجود وانما يجب لا محالة بالعلة [illegible] ان يجب [illegible]
بل [illegible] واجبا بذاته [illegible] فاذا حصل له الوجوب [illegible] ان يكون [illegible]
المعلول باعتبار ذاته ممكنا واما العلة [illegible] ذاته [illegible] واجبا [illegible] فوجوده احق [illegible]
[illegible] وان كان ممكنا وليس يجب بالمعلول والمعلول يجب به [illegible] العلة اذا [illegible]

ولم يكن بالقياس الى المعلول والمعلول لا يصير ذاته واجبا الا بالقياس اليه فيكون لذات العلة نظر في وجوب نيل
ذات المعلول بل يكون هو واجبا والمعلول غير ملحوظ بعد وذوات المعلول لا يكون الا ممكنة ولا يجب الا ان يلحظ
مقيسه بالعلة فيكون للعلة اختصاص لوجوب ولا يكون للمعلول الا الامكان فقط عند ذلك الا اختصاص ويكون
اذا كان للمعلول وجوب كان للعلة اول والا لكانت العلة بعد ممكنة لم يجب وجوده ووجب وجود المعلول
فيكون وجب لا عن ذات العلة وهذا محال فيكون للعلة وجوب باعتبار ذاته ومن حيث لم يضف الى المعلول والمعلول
لعد ثابت على مقتضى امكانه اذا كانت العلة يجب لا عن غير بل بذاتها او باضافة الى غيره لا الى من حيث العلة غير
مضافة الى المعلول بعد والمعلول ليس يجب وجوده بل انما يجب وجوده من حيث وجوده من حيث العلة مضافة
اليه فيصير العلة لهذه الوجوه الثلاثة اولى بالوجود من المعلول في العلة احق من المعلول ولان الوجود المطلق اذا حصل
وجود شيء صار حقيقيا فبين ان المبدأ المطلق لحقيقة الحق رئيسها اولى بالحقية فاذا صح ان ههنا مبدأ اولا
هو المطلق لغيره الحقية صح انه الحق بذاته وصح ان العلم به هو العلم بالحق مطلقا فاذا حصل العلم به كان
العلم الحق مطلقا بالمعنى الذي يقال للعلم حق وهو الذي يقاس المعلوم

فصل في العلل الاربع

العنصرية والصورية والغائية وهذا ما نقوله في المبدأ الفاعلي فلنشرح الآن القول في المبادي الاخرى فاما العنصر
فهو الذي فيه القوة وجود الشيء فنقول ان الذي يجوز له هذه اي له مع شيء الاخر وجود فتارة يجوز كما للوح
في الكتابة وهو انه مستعد لقبول شيء يعرض له من غير [illegible] فيه ولا زوال امر كان له عنه وتارة يجوز
كما للشمع في الصنم والصبي في الرجل وهو انه مستعد لقبول شيء يعرض له من غير ان يتغير من احواله شيء الا ان يجوز
في اين او كم او غير ذلك وتارة يكون مثل ما للخشب في السرير فانه ينقصه بالنحت شيئا من جوهره وتارة يجوز
مثل ما للاسود في الابيض فانه يستحيل ويفسد [illegible] جوهره وتارة يكون كما للماء للهواء فانه انما يجوز الهواء
بان [illegible] عنه الصف وتارة يجوز كما للمني في الحيوان فانه يحتاج ان ينسلخ عن صورة له الى ان [illegible] حتى يستعد لصورة الحيوان
وكذلك الحصرم للخمر وتارة كما يجوز للمادة الاولى في الصورة فانها مستعدة لقبولها مستغنية بها بالفعل
وتارة يجوز مثل الملكيتين للمعجون فانه ليس عنه وحده يجوز المعجون بل عنه وعن غيره فيكون قبل ذلك قد اعتبر
ائتلافه بالقوة وتارة يكون مثل الخشب والحجارة في البيت فانه كالاول الا ان الاول انما يكون منه المعجون بعد
من الاستحالة وهذا ليس فيه الا التركيب وهذا الشكل لكن الاحاد للعدد وقد يجوز قوم المقدمات كذلك للنتيجة
وذلك غلط بل المقدمات كذلك للشكل القياسي اما النتيجة فليس صورة في المقدمات بل شيئا يلزم عنها كان المقدمات
[illegible] النفس فعلى هذا الانحاء يجد الاشياء فانها اما ان يكون قابلة للقوة بوحدانيتها او بشركة غيرها فان كان
بوحدانيتها فاما ان لا يحتاج فيما تكون منها الى زوال شيء بالفعل كذلك فقط بل هو الذي بازاء [illegible] موضوعا بالقياس
الى ما هو فيه [illegible] بالفعل [illegible]
[illegible] فاما بالفعل فان كان انما يصير [illegible] فاما ان يكون الثانية

ان ليس ما يقوم [illegible] فاليه [illegible] ان كان [illegible]
[illegible]
[illegible] ان يكون مركبا من اجتماع فقط [illegible]
[illegible] كثيرة [illegible]
[illegible] الصورة الموجودة [illegible]
[illegible] الجنس والفصل [illegible]
[illegible] العلماء ان القوم
بالذات [illegible] الصورة [illegible]
مواضع [illegible] كان من [illegible]
[illegible] الموضوع مواضع وان [illegible] مواضع [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible] يقولون ان [illegible]
كان عن العدم [illegible] يقولون كان عن الموضوع [illegible]
بالنسبة الى الموضوع [illegible] الموضوع [illegible] الصورة [illegible]
الاسم والموضوع [illegible]
[illegible] القبول فقط [illegible] العناصر [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] العنصر اذا كان [illegible] الطبيعة [illegible]
[illegible]
نقول في العنصر واما الصورة فنقول قد [illegible] صورة [illegible] بالفعل [illegible] الجواهر المفارقة صور [illegible]
[illegible] صورة [illegible] قابل [illegible] صورة [illegible] للمادة [illegible]
[illegible] الجواهر العقلية والاعراض [illegible] صورة [illegible] المادة [illegible] بالفعل [illegible]
[illegible] صورة [illegible] الاشكال [illegible] صورة [illegible]
[illegible] صورة [illegible] التربيع والتدوير [illegible]
[illegible] صورة [illegible] صورة [illegible] والنفس [illegible]
[illegible] صورة [illegible] البيت [illegible] حصول الصورة في مادة البيت [illegible] صورة [illegible]
[illegible] صورة [illegible] الفاعل الناقص [illegible] المادة [illegible]
الصورة [illegible] الامور الطبيعية [illegible] المتقدمة [illegible]

وعند الطبيعة على طريق التسخير نوع وانت تعلم هذا بعد ما الغاية فيها بوجه يكون الشيء وقد علمت [illegible] وقد يكون الغاية
في بعض الاشياء نفس الفاعل فقط كالفرح بالغلبة وقد يكون الغاية في بعض الاشياء امرا من خارج غير الفاعل وذلك
تارة في الموضوع مثل غايات الحركات التي تصدر عن روية او طبيعة وتارة في شيء ثالث كمن يفعل شيئا ليرضى به فلانا فيكون
رضى فلان غاية خارجة عن الفاعل والقابل وان كان الفرح بذلك الرضى ايضا غاية اخرى من الغايات التي يتشبه [illegible]
والتشبه [illegible] بحيث هو مشتاق اليه غاية والتشبه نفسه ايضا غاية

فصل في اثبات الغاية وحل شكوك قيلت في ابطالها

والفرق بين الغاية وبين الضرورة وكيفية توزيع الوجه الذي يتقدم به الغاية على سائر العلل والوجه الذي يتأخر به فنقول انه قد بان
فيما سلف لنا من القول ان الكل معلول [illegible] كل حادث فله مادة وصورة ولم يتبين بعد ان كل حركة فله غاية [illegible] ههنا
ما هو عبث وههنا ما هو اتفاق [illegible] مثل حركة الفلك فانها لا غاية في الظاهر لها والكون والفساد لا غاية لهما
في ظاهر الظن ثم لقائل ان يقول انه يجوز ان يكون لكل غاية غاية كما ان لكل [illegible] الا ان يكون المنتهى غاية [illegible]
لان النهاية [illegible] وقد يكون اشياء هي غايات وما غايات ليس غير النهاية فان [illegible]
[illegible] عن الطبيعيات [illegible] ثم لقائل ان يقول [illegible] ان النهاية موجودة لكل فعل فلم جعلت
غرضا مقصودا [illegible] العلل كلها [illegible] فيصعد من هذه الشبهات بين الغاية والخير واحدا واختلف
[illegible] الفرق بين الجود والخيرية فنقول الان اما [illegible] الاول المنسوب الى الاتفاق والعبث فنحن نقول لما كان الفعل
في الغاية ما فقد فرغ منه في الطبيعيات [illegible] العبث [illegible] ان كل حركة ارادية فلها مبدأ قريب
ومبدأ بعيد فالمبدأ القريب هو القوة المحركة التي في عضلة العضو والمبدأ الذي يليه هو الاجماع من القوة الشوقية
والابعد التخيل والفكر فاذا ارتسم في التخيل او في الفكر النطقي صورة ما تحركت القوة الشوقية الى الاجماع تحركت منها القوة
المحركة التي في الاعضاء فربما كانت الصورة المرتسمة في التخيل او الفكر هي نفس الغاية التي تنتهي اليها الحركة وربما كانت
شيئا غير ذلك الا انه لا يتوصل اليها الا بالحركة [illegible] مثل ان الانسان ربما
ضجر من المقام في موضع ما وتخيل في نفسه صورة موضع آخر فاشتاق الى المقام فيه فتحرك نحوه وانتهت حركته
اليه فكان منتهى [illegible] تحريك القوى المحركة للعضلة [illegible] الثاني ان الانسان قد يتخيل في نفسه صورة
لقاء الصديق [illegible] الى المكان الذي يقدر مصادفته فيه [illegible] ذلك المكان [illegible]
اليه حركته [illegible] المشوق الاول الذي نزع اليه [illegible] المشوق [illegible] يحصل بعده ولقي الصديق فقد
عرفت هذين القسمين [illegible] ان الغاية التي تنتهي اليها الحركة [illegible]
هي غاية او [illegible] للقوة الفاعلية المحركة التي في الاعضاء وليس للقوة المحركة التي في الاعضاء غاية غيرها [illegible] ربما
كان للقوة التي قبلها غاية غيرها [illegible] وكذلك الامر غاية اخرى للقوة الشوقية [illegible] تخيلية او فكرية ولا
يجب ابدا ان لا يكون بل ربما كان وربما لم يكن كما قد بين في كلا المثالين اما الاول منهما فكانت
الغاية فيهما واحدة واما الثاني فكانت مختلفة والقوة المحركة التي في الاعضاء مبدأ حركة لا محالة والقوة الشوقية

المحركة والشوقية

تخيلية كانت او فكرية ولا [illegible] يجب ابدا ان يكون [illegible] وربما لم يكن كما قد بين في ذلك المثالين اما الاول منهما فكانت الغاية
فيهما واحدة واما الثاني فكانت مختلفة والقوة المحركة التي في الاعضاء [illegible] والصورة الشوقية [illegible] فانه لا يمكن
ان يكون [illegible] شوق [illegible] ثم [illegible] يكون الشوق [illegible]
بعد ما لم يكن فان كل حركة حادثة فيكون مبدؤها الذي يليه شوق والشوق [illegible] النفس [illegible] تخيل او فكر لا محالة فيكون المبدأ
الابعد تخيلا او فكرا فاذن [illegible] ضرورة [illegible] ضرورة والغاية
من القوى المحركة في الاعضاء والقوة الشوقية غير الواجب من التخيل والفكر فانه ليس يجب لا محالة ان يكون [illegible] فكر او تخيل
والكل مبدأ حركة غاية [illegible] المبدأ الذي [illegible] الحركة الارادية [illegible] غاية [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] المبدأ [illegible] القوة المحركة [illegible] الشوق مع التخيل او الشوق مع الفكر [illegible]
نهاية الحركة [illegible] الغاية [illegible] العادة الارادية
للقوة المحركة غاية [illegible] القوة الشوقية [illegible] ان يكون القوة الشوقية غاية [illegible] الغاية التي في القوة المحركة [illegible]
وذلك [illegible] الحركة الارادية لا يكون [illegible] شوق وكل ما هو شوق [illegible]
[illegible]
التخيلي والفكري [illegible] ارادية [illegible] ويكون [illegible]
الشوقية [illegible] العبث [illegible] نهاية الحركة [illegible] شوق تخيلي غير فكري [illegible]
وحده هو المبدأ [illegible] الشوق او التخيل مع طبيعة او مزاج مثل [illegible] او التخيل مع خلق [illegible]
لذلك الفعل [illegible] فان كان التخيل وحده هو المبدأ [illegible] الشوق [illegible] ذلك الفعل [illegible] وان كان التخيل
مع طبيعة مثل التنفس [illegible] الفعل [illegible] ضروريا او طبيعيا فان كان التخيل مع خلق [illegible] ذلك الفعل عادة
لان الخلق [illegible] الافعال [illegible] الخلق [illegible] وكانت الغاية التي للقوة المحركة [illegible]
الحركة موجودة [illegible] الغاية الاخرى التي [illegible] المشوقة [illegible] الشوق [illegible] ذلك الفعل [illegible] حصل في
المكان الذي [illegible] مصادفة الصديق [illegible] القوة المشوقة دون القوة المحركة [illegible]
[illegible] الغاية الاولى ودون الثانية فاذا تقررت هذه المقدمات فنقول ان من يقول ان العبث فعل من غير غاية
[illegible] ان العبث فعل من غير غاية [illegible]
الفعل [illegible] غاية [illegible]
[illegible] اللعب باللحية [illegible] القوة [illegible]
[illegible] الغاية التي للشوق التخيلي والقوة المحركة [illegible] هذا الفعل [illegible]
[illegible] غاية [illegible]
فان كل فعل [illegible] كان بعد ما لم يكن [illegible] شوق [illegible] وطلب [illegible] وذلك [illegible] الا ان ذلك التخيل ربما

كان عرضا بالذات مثل ربح السلطان او كان [illegible] ولكن لم يشعر [illegible] وكليهما [illegible]

وذلك لان النحو [illegible] وكان كل فعل [illegible] الامر [illegible] فان الاسباب [illegible]

الشوق [illegible] وارادة [illegible] الجوهر [illegible]

فعل [illegible] والانتقال [illegible] الفعل [illegible]

[illegible]

[illegible] فاذا كان [illegible]

[illegible]

واما الذي [illegible] بان [illegible] بالعرض والفرق [illegible]

بالذات [illegible] الغاية [illegible]

[illegible] الغاية [illegible]

[illegible] الغاية [illegible]

[illegible] العلة الغائية [illegible] الزوج [illegible]

غايات [illegible] الغايات [illegible] وجود [illegible]

[illegible] الغاية [illegible]

[illegible] المركبات [illegible]

الا الارض [illegible] الغاية [illegible]

[illegible]

[illegible] الغايات [illegible]

[illegible]

[illegible]

هو نفس الحركة [illegible] كالدوام [illegible] الوحدة [illegible]

واما [illegible] المقدمات والنتيجة [illegible] ان العلة الغائية [illegible] فاعل واحد [illegible]

[illegible] ولا يجوز ان يكون فاعل [illegible] فالمبدأ الواحد اذا

كان قد يصدر عنه فعل [illegible] الفاعل الذي [illegible] العمل الاخر وان لم يكن بالذات والموضوع

[illegible] غاية [illegible] فاعلا [illegible]

كانت غاية [illegible] مطلوب [illegible]

فانه [illegible] فاعل [illegible] غاية [illegible]

ان يكون [illegible] النهاية [illegible] الغاية [illegible]

وفرق بين الشيء والموجه [illegible]

[illegible] الاعيان [illegible]

وكل علة فانها [illegible] العلة [illegible] العلل [illegible] بالفعل

علل والعلة الغائية [illegible] وجود [illegible]

[illegible] العلة الغائية [illegible] العلة [illegible]

[illegible] والمعلول [illegible] الوحدة [illegible]

[illegible]

[illegible] الطبيعة [illegible]

[illegible] العلة الغائية [illegible] الفاعلية [illegible]

[illegible] الصورة [illegible] العلة الغائية [illegible] الفاعل [illegible]

فلانها [illegible] القابل [illegible] الصورة [illegible] الفاعل [illegible]

[illegible] الغاية [illegible] العلل [illegible]

العلل الاخرى بالفعل [illegible] العلة الغائية [illegible] العلل

[illegible] العلة الغائية [illegible] الكون [illegible]

[illegible] الكون [illegible] العلل [illegible] الوجود [illegible]

اذن العلة الغائية [illegible] العلل [illegible] غاية [illegible]

[illegible] علة غائية [illegible] العلل [illegible]

[illegible] بالذات [illegible] العلة الغائية [illegible] علة غائية [illegible]

علة لسائر العلل [illegible] الكون [illegible]

انه كيف يكون الشيء علة ومعلولا على انه فاعل وغاية وهذا من المبادي للطبيعيين في الالهي مباحث الذي بعد هذا فنكشف بما نقول
ان الغاية التي تحصل في فعل الفاعل تنقسم الى قسمين غاية تكون صورة او عرضا في منفعل قابل للفعل وغاية لا تكون
صورة ولا عرضا في منفعل قابل [illegible] فيكون في الفاعل لا محالة [illegible] في المنفعل فليس يكون [illegible]
مما تقوم بنفسه جوهرا [illegible] لا في مادة ولا في مادة [illegible] فيكون الاول صورة [illegible] المادة
هو اليها [illegible] وتحركها ومثال الثاني المستكملات فان غاية [illegible]
والشبه ان يكون غاية الفاعل القريب اللاحق لتحريك المادة صورة في المادة [illegible]
ما هو [illegible] ان يكون ما غاية صورة في المادة المتعلقة [illegible] صورة في تلك المادة شيئا واحدا ان [illegible]
يكون بالعرض مثل ان يكون الانسان يبني بيتا ليسكن فيه فانه من جهة ما هو طالب [illegible]
بناء معلولا لما هو ساكن فيكون الغاية لما هو ساكن غير الغاية لما هو بان اذا كان [illegible]
الثاني غاية بما هو ساكن غير غاية بما هو بان [illegible] القسم الاول فان الغاية نسبة [illegible]
فعلها الى الحصول بالفعل والوجهان لها نسبة الى الفاعل ونسبة الى القابل وهو بالقوة ونسبة الى الفاعل هو بالفعل قابل
ونسبة الى الحركة [illegible] الفاعل غاية [illegible] الحركة نهاية [illegible] لان الغاية [illegible]
لا يبطل [illegible] المستكمل [illegible] الحركة [illegible] القابل المستكمل [illegible]
[illegible] لان الشر هو العدم [illegible] والخير الذي [illegible] هو الحصول في الوجود [illegible] بالقياس الى القابل هو بالفعل صورة واما الغاية
التي بحسب القسم الثاني فمن [illegible] صورة في المادة المنفعلة [illegible]
الفاعل [illegible] قد خرج به الفاعل من الذي بالقوة الى الذي بالفعل والذي بالقوة هو لاجل العدم [illegible]
بالفعل هو الخير الذي [illegible] بالقياس الى ذات الفاعل لا الى ذات القابل فاذا نسبت الى الفاعل
من جهة ما هو مبدأ الحركة وفاعل كانت غاية واذا نسبت [illegible] من جهة ما هو خارج [illegible] القوة الى الفعل [illegible] كانت خيرا
اذا كان ذلك الخروج من القوة الى الفعل [illegible] الوجود وكانت الحركة طبيعية او اختيارية عقلية واما
[illegible]
[illegible]
الذي [illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] المنفعل [illegible] المفيد لغيره فايدة [illegible]
[illegible]
[illegible] المفيد غيره فايدة [illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible] ٩٥

كان في فضيلة لكن الجمهور لا يعدون من [illegible] الاعراض فلا يتجنبون عن نسبة من يصلح غيره بشيء من [illegible]
او الحقيقية التي [illegible] جوادا ولو فطنوا [illegible] الواحد منهم اذا احسن اليه بعوض [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] او كان [illegible] فاذا حقق وحصل
[illegible] افادة الغير [illegible] عن الوجه [illegible] الغرض يؤدي [illegible]
عوض [illegible] صورة او عرضا او غاية اخرى يحصل الخير الذي افاده [illegible] ان الغرض
[illegible] المقصود لا يقع [illegible] الناقص [illegible] ان الغرض اما ان يكون [illegible]
او [illegible] او في مصالحه ومعلوم انه ان كان غرضه [illegible] مصالح ذاته [illegible]
فاذا [illegible] وجوده [illegible] كان [illegible] ان يكون صدور [illegible] لغيره
[illegible] الذي هو خير [illegible] كانت حاله من كل جهة [illegible]
[illegible] من الاعراض [illegible]
[illegible] من الاعراض [illegible]
لا داعي [illegible] ان [illegible] ذلك الخير [illegible]
على سبيل [illegible] فلا يكون [illegible] عن علة من العلل [illegible]
الا [illegible] الفاعل [illegible] ان يكون انما يفيض خيرا على غيره [illegible]
[illegible] الغرض [illegible] بذاته [illegible] بالقياس الى ذاته [illegible]
ذاته [illegible] الاغراض التي [illegible] ان ذاته [illegible]
لذلك فان [illegible] ان يبلغ [illegible] الى الذات [illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] فلان [illegible] ان [illegible] فلان [illegible] لم [illegible]
[illegible] فان اجيب [illegible]
[illegible] والعطف [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] وهو افادة [illegible]
[illegible] بالقياس الى القابل [illegible] بالقياس الى الفاعل [illegible] القابل [illegible]
[illegible] بالقياس الى الفاعل جوادا [illegible]
على العلل [illegible] ان هذه العلل الاربع [illegible]
الموجودة [illegible] العلوم [illegible]
غاية لان الغاية [illegible] مادة [illegible] صورة [illegible] علة

تمامه فالنظر فيها لهذا العلم لان علما واحدا ينظر فيهما كالمتقابلات فليست متقابلة ولكن لان علما واحدا بالواجب لا يرى
هذا العلم واحد شرح امرها وذلك لانا وان بينا ان هذه العلل لا تجتمع في العلوم كلها حتى يكون من الامور التي تبالغ فيه
في موضوعات العلوم مختلفة فان مبادئها توجد مشتركة في علوم مشتركة ولو كانت انها في علم واحد لم يكن في مشتركة وذلك العلم
الواحد كالطبيعي الذي فيه صناعة تكون المبادي كلها الا انها مبادي العلم الطبيعي ويتكلم فيما يعرض لها على انه ليس الذي
لذلك فليس كل فاعل مبدأ كل حركة على ما قيل في الامور التعليمية وليس يعرض اعراض وجود في تغيرة وطبائعها لا اتفاق
وان وجدت في الوهم فقط فيه من الوهم من الغير من التشكل يكون بسبب المادة ونكاد لا يمكن القابل وربما
فربما للاشكال المقدارية والوحدات الكلية للعدد والعدد ولخواص العدد وهذه يوجد لها مبدأ فاعل ومبدأ قابل حيث يكون كالتام
تمام والتام هو الاعتدال والتحديد والترتيب الغاية بالجميع لا يكون من انه امر واحد الا لمن يحوز على نحو عليه من الترتيب
والاعتدال والتحديد فان شيء ان يكون هذا تماما اي غاية حركة فلا يمنع ان يكون خيرا ولا يجوز علة غائية لانه خير وهناك الخير
انما يكون علة لانه خير ثم كان انفق الخير ان كان غاية لحركة اذ كان السبيل اليه بحركة ولولا ان تلزم امور اللواحق التي لها
من غايات ومبادي المهيات ما كان الطالب يطلب اللواد لتلك الغايات فان الصانع يكون للمادة لا ان يكون شيء
والا التي النيابة من الاستدارة بغيرها اكثر من غواصة ولو احتاج فطلب الارادة لما فقد صارت هذه العلل التي لا شركة
منسب فيها صاحب هذا وليس انما ينظر في الغنى فقط بل ينظر فيما يخص علما علما اكثر مبدأ لذلك العلم وعارض
للنشرك فان هذا العلم قد ينظر في العوارض المخصصة للجزئيات اذا كانت لا تنساها واولا وكانت لم تنادى لعيد الى
يجوز اعراضا واثبتت لموضوعات العلوم الجزئية ولو كانت هذه العلوم الجزئية علوما مفردة لكان انكان افضل علم الغاية
وكان يجب ذلك هو الحكمة والآن فذلك انه افضل اجزاء هذا العلم اعني العلم الناظر في العلل الغائية للاشياء المقالة

الفصل في لواحق الوحدة من الهوهو واقسامه ولواحق الكثرة من الغير والخلاف واصناف التقابل المعروفة

يشبه ان نكون قد استوفينا الكلام بحسب غرضنا هذا في الامور التي تختص بالهوية من حيث هي هوية ونرجع الى الواحد
الموجود فنقول وبيان في الحمل على الاشياء حتى ان كل ما يقال انه موجود باعتبار يصح ان يقال انه واحد باعتبار وكل شيء
فله وجود واحد ولذلك ربما ظن ان المفهوم منهما واحد وليس كذلك بل هما واحد بالموضوع اي كل ما يوصف
بهذا ولو كان المفهوم من الواحد من كل جهة مفهوم الموجود لما كان الكثير من حيث هو كثير موجودا كما ليس واحدا وان كان
يعرض له الواحد ايضا فيقال الكثير انه كثرة واحدة ولكن لا من حيث هو كثير فيجب ان نتكلم ايضا في الامور التي تختص بالوحدة
ونقابلها بما للكثرة فللهوهو والمجانسة والموافقة والمساواة والمشابهة من الكلام في الكثير المقابل لها الكثرة فان
الوحدة متشابهة وما يقابلها متقابلة ثم تشعب في الهوهوية ان تجعل للكثرة من وجه وحدة من وجه آخر وذلك
بالوضع هو هو فيسمى الواحد بالموضوع فكما المعروض هناك واحد يقال هو هو وما كان هو هو في الكيف فيسمى شبيها
وما كان هو هو في الكم فمساو وما كان هو هو في الاضافة فيسمى مناسبا واما الذي بالذات فيكون في الامور التي

التي تقوم الذات فما كان هو هو في الجنس قيل مجانس وما كان هو هو في النوع قيل مماثل والذي فان كان هو هو في الخواص
ومقابلاتها من معروف من الموضوعين ومقابل الهوهو على الاطلاق الغير بغير الجنس وبغير النوع وهو غير الجزء الفصل
غير بالموضوع يجوز ان يكون الجزء بالوضع شيئا واحدا هو غير نفسه من وجهين واما الآخر فاسم خارج عن اصطلاح ما قيل
بالعدد والغير يفارق المخالف فان المخالف يخالف بشيء والغير قد يغاير بالذات والمخالف اخص من الغير وكذلك الآخر والآخر
المتغايرة بالجنس الاعلى اذا كانت مما تحل المواد فتنقص متغايرة بالجنس الاعلى لا يوجب ان لا تجتمع في مادة واحدة واما المتغاير
التي تختلف بالانواع تحت الاجناس القريبة التي دون الاعلى فيستحيل ان تجتمع النسبة في موضوع واحد كل الاشياء
التي لا تجتمع في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد فانها متقابلة وقد علمت في المنطق عددها وخاصيتها
فالقنية والعدم يدخل في جنس الشيء المتقابل تحت الاضداد ويدخل في جنس العدم والقنية
دخول العدم تحت السالب من وجه ودخول الضد تحت العدم ولكن يجب ان نعلم ان العدم يقال على وجوه فيقال لما من شأنه ان يكون
لشيء لكن ليس من شأنه ان يكون له وقتا ما من شأنه ان يكون لجنس الشيء ولجنس الشيء والامر بشأنه ان يكون
كان جنسا قريبا او بعيدا ويقال لما من شأنه ان يكون لنوع الشيء وليس من شأنه ان يكون لشخصه كالانوثة ويقال لما من شأنه
ان يكون للشيء وليس له مطلقا او في وقت اولا او في وقت معين كالمرد والآن وفي وقت كالمرد والمراهق وقيل لما يوافق
الى آخره مطابقة شديدة واما الوجه الاخرى فيما يقال لما عدم الكل فقط بالقرب وقد يقال عدم لما ليس فيه اللائق بها فان
الاعور لا يقال كالاعمى والاعمى هو بصير مطلق لكن هذا انما يكون بالقياس الى الموضع البعيد اعني الانسان لا العين
فيكون مع الضد لانه ليس المرارة عدم الحلاوة فالعدم قد يكون وجود ما فهو قد يكون
مصاحبا لذات يوجد العدم في الحلاوة والذات اخرى اذ لا يجتمع الا مع العدم وهي في الاضداد دون السلب فتقابلها تغاير
الاجناس فقد بينا ذلك في السبب والمكان وذوات في حد التقسيم وقد يعطى ما يتبع من الاجناس العالية المتضادة
فيجب ان يكون جنسها واحدا فيجب ان يكون الاضداد والمتقابلة وان لم يكون جنسها واحدا فيجب ان يكون الاضداد
تختلف بالفصول فيكون الاضداد من جهة العين الصورة مثل السواد والبياض تحت اللون والحلاوة والمرارة تحت الذوق
واما الخير والشر فليس لعقيقة جنسها عالية ولا الخير يدل على معنى مشترك ولا الشر ومع ذلك فالشر في كل شيء يدل على جهة
على عدم الكمال الذي له والخير على وجوده فيشبها في اللغة الوجود والعدم واما الراحة والالم واشباه ذلك فالحال المشترك
في غير الجنس والخير والشر فانما تشترك في الراحة او في التخيل وغيره فلست لها الخير والشر ولست لهم اهل الكلام من النظر
وغيرها في الاشياء التي هي متضادة فيها الاجناس في تحديد ما فيها وقد تحقق منها موافقة التي مستا والعقل والطبقة فالذي فالنقطة منها
المعنى الموافق المعنى الذي لقبول احدهما حسب الطبيعة والاخر للطبقة الاخرى وليس الواجب لذلك بل واللاذ الملائم
والمخالفة ولان اللوازم لانها لست للاشياء والمنفعل بالاضافة ثم ان الامور الموافقة والمخالفة والطبيعتين الى حد
للاشياء تصلح ان يحمل بحسب الاعتبارات المختلفة للاجناس لها فانها قد يدخل في حد الاعراض والانفعالات من جهة
في الكيفيات من جهة اخرى وفي المضاف باعتبار آخر فانها من حيث هي صادرة عن الاشياء هي افعال ومن حيث هي

في الأشياء

حاصل من أسبابها لا انفعالات ومن حيث هو غير منها هيات قارة في موادها فهي من الكيفيات ومن حيث ان الموافق وغير
الموافقة من هذه الصفات فاذا كان الشيء غير الموافقة والتي لذة يصير فاليه احد من المعاني بعينه داخل في جنس الحس
ليست اشياء كل ان شيئا واحدا يدخل في اجناس مختلفة فهذا انما يجوز تحت كل اعتبار هو شيء آخر وهو الانواع حسن في
والحق ما لحقيقه اجناس بل لا اجناس لانها امور مركبة من جوهر ومن مقولة الفعل او اضافة او غير ذلك او شبه ان يكون
في ذواتها كيفيات ويكون ساير الاعتبارات لوازمها من الاجناس وكذا ان كل الموافقة والتي لذة من جنس الكيفيات لا الاجناس
العالية فان كان الطبايع الاضداد التي جبلت طبيعتين احدها حقيقة غير الموافقة والتي لذة هي يدخل فيه الا القول
بوجود الضدين في جنسين متضادين مثل الشجاعة والتهور وهو الحق اقول فيه توسع فان الشجاعة في نفسها كيفية
وهي باعتبار ربما يكون فضيلة وكذلك التهور في نفسها كيفية وباعتبار ربما تدخل في الفضيلة والرذيلة ليسا من الاجناس لكن
الكيفيات كما ان الطيب وغير الطيب حسنين للروايح والمذاقات لها لوازم بحسب الاعتبارات للجنسا والشجاعة
ذاتها لا ضاد التهور والجبن وانما التضاد ان هو التهور والجبن الداخلان في باب الملكة من الكيفيات واما الشجاعة
والا الاشجاعة كما قلنا في المساواة وما يقابلها من ان الاشجاعة كالجنس للتهور والجبن فان ضادت الشجاعة التهور
لا للطبيعة وانه على انما المضادة العارض غيره وهو ان هذا محمود فهو فضيلة وذاك مذموم وهو رذيلة وضار في الاضداد
بالطبيعة هو الذي تتعاقب على الجنس وتعقد في الموضوع الواحد فمنها ما يكون الموضوع الواحد يقبل الضدين جميعا على التعاقب
في غيرهما ومنها ما يكون الموضوع يستحيل اولا في غيرهما حتى يصير لاحدهما فان فيها ما يخلو عن التضاد واذا احتيج
للمراج الى ان يكون احدهما موجودا في الموضوع كما لا يخلو الجسم عن الضدين فلا يخلو اما ان يكون عدم كل
واحد منهما لطبيعة الجنس بل مرة الى فقط فيكون لا واسطة بينهما واما ان يكون لسبيل كل فلا يخلو اما ان يكون في الوسائط
الكثيرة للواحد منها مخالفة واحدة ليس مخالفة بعضها اقل او اكثر او يكون ذلك مختلفا فان كان مختلفا فذلك
فيكون بعضها اقرب مشابهة والاقرب يلحقه مشابهة فيجتمع في صورته وبعضها في غاية الخلاف فيكون المتضادين
ويكون التضاد غاية الخلاف للمتقابلات المنضمة الجنس والمادة وذلك لانه يصدق ان يقول غاية الخلاف حيث كان متوسط
وحيث لم يكن لان كان اثنان وكل واحد في غاية البعد عن الآخر في التضاد خلاف تام وذلك فان الشيء الواحد
واما ان يجعل جاعل غاية الخلاف والبعد قد يقع بين الواحد وبين الآخرين اثنين مخالفين فذلك محال لان التخالف
بين الواحد وبينهما اما ان يكون من واحد من جهة واحدة فيكون الى الآخر للواحد من جهة واحدة متفقة في صورة فلا
يكون نوعا واحدا الا انواعا كثيرة واما ان يكون في جهات فيكون ذلك وجوها من التضاد لا وجها واحدا فلا يكون
ذلك بسبب الفصل الذي اذا لحق الجنس فعل ذلك النوع من غير انتظار شيء آخر من صفاته السابقة وقد علمت هذا انه يكون
من جهة لواحق واحوال يلزم النوع وكلامنا في فصل واحد من التضاد وفي التضاد الذي بالذات الحقيقي بما يقع التضاد
لو كان كذلك فقد بان ان ضد الواحد واحد في الحقيقة هو الذي يعادله وان يقع كحسنه بكونه الا في الحال الا دوما
في التغير في الضد فان الاقول ذلك يتغير ويصير اولا ثم يصير وقد يعرض للاضداد متوسطات بسبب الطرفين في ما كانت
او كثيرة

كان ذلك العدم الاعم والمتوسط الحقيقي مثل الاحارة واللاحارة والا بارد او المركب للفاتر سيسم فمثل هذا انما يجري في الاثنين اذا خرج
عن جنس كقول الا خفيف لا ثقيل فذلك ليس بالمتوسط الحقيقي انما ذلك متوسط باللفظ واما الملكة والعدم فلا يجوز ان يخلو
الموضوع متوسطا لانها الموجبة والسالبة بعينها مخصصة بمحل او موضوع والتخصيص وقت وحال فيكون نسبة الملكة والعدم
الى ذلك الشيء او ذلك نسبة النقيضين الى الوجود فاذا لا واسطة بين النقيضين فكذلك لا واسطة بين الملكة والعدم

فصل

في مبادي التعليمات

في الخلاص من ابناء الحكمة الاقدمين في المثل و... التعليميات والسبب الداعي لهم الى ذلك بيان اصل الجهل الذي
وقع لهم حتى انزعوا الى الاجلة قد حان لنا ان نتجرد لمناقضة آراء قيلت في الصور والتعليميات والمبادي المفارقة
والكليات فهي لعدة اصول التي قررناها وان كانت في ... ما قلناه واعطانا القوانين التي اعطيناها
فيما المستبصر على جميع شبههم وافسادها ومناقضات مذاهبهم لكنا نستظهرون فنتكلف ذلك بما نقضنا
فانا نرجو ان يرى ذلك من فوايد غير في خلال نقض اقوالهم فلا ما تحوز فقد ذهب علينا فيما قدمناه ونوضحه
ونقول ان كل صناعة فان لها ابتداء نشأ يكون فيها نيئة غير انها تنضج بعد حين ثم انها تزداد وتكمل بعد حين
ولذلك كانت الفلسفة في قديم ما اشتغل اليونانيون خطابية ثم خالطها غلط وجدل وكان السابق الى الجمهور
من اقسامها القسم الطبيعي ثم اخذوا ينتبهون للتعليمي ثم الالهي وكانت لهم انتقالات من بعضها الى بعض غير سديدة ولم
ينتقلوا من الحس الى المعقول تنبهوا فظن قوم ان القسمة توجب وجود شيئين في كل شيء كانسانين في معنى الانسانية
انسان فاسد محسوس وانسان معقول مفارق ابدي لا يتغير وجعلوا لكل واحد منهما وجودا فسموا الوجود المفارق وجودا
وجعلوا لكل واحد من الامور الطبيعية صورة مفارقة في العقل واياها يتلقى العقل اذ كان المعقول امرا لا يفسد وكل محسوس
فهو فاسد وجعلوا العلوم والبراهين تنحو نحو هذه وايا تتناول وكان المعروف بافلاطن ومعلمه سقراط يفرطان في
هذا الراي ويقولان ان للانسانية معنى واحدا موجودا يشترك فيه الاشخاص ويبقى مع بطلانها وليس هو المعنى المحسوس المتكثر الفاسد
فهو اذن المعقول المفارق وقوم آخرون لم يروا لهذه الصورة مفارقة بل المبادي وجعلوا الامور التعليمية مفارقة
بالحد وبعضهم بالمفارقة بالوجود وجعلوا ما لا يفارق باخذ من الصورة الطبيعية ما يقول بمفارقة تلك الصور التعليمية
كالنفوس فانه معنى تعليمي فاذا فارق المادة فارقت فطرته وصار معنى طبيعيا وكان المتغيرون من جهته يقولون ان يفارق
ولم يكن من حيث هو طبيعي ان يفارق انما قال هون فاكثر ميله الى ان الصور هي المفارقة واما التعليميات فانها عنده
معنا بين الصور وبين الماديات فانها وان فارقت في الحد فليس يجوز ان يكون عنده بعد قائم لا في مادة
اما لا متناهيا او غير متناه فان كان غير متناه فذلك لانه لا يحتمل في البعد غير متناه وان كان متناهيا
عن المادة كانت المادة مفيدة للصورة والصورة لكان الجزء منه غير متناه وان كان متناهيا فانه
في حد كذا ومشكل بمقدار وشكل لا لانفعال عرض له من خارج لا لنفس طبيعته التي ينفعل الصورة الا انها فيكون مفارقة
وغير مفارقة فهو هو من جهة ان يكون متوسطا واما الآخرون فانهم جعلوا ابعاد الامور الطبيعية امورا تعليمية وجعلوا المعقولات بالعقل

فظاهر النقصان ذلك لا يخفى

المفارقات بالحقيقة وذكروا انهم اذا جردوا الاحوال الخاصة عن المادة لم يبق الا عظاما واشكالا واعدادا وذلك لان [illegible]
فان الكيفيات الانفعالية والانفعالات منها والملكات والقوة واللاقوة امور تكون لذوات الانفعالات والملكات و
والقوى والاضافة مما يتعلق بامثال هذه من [illegible] الاين وهو كم ومتى وهو كم والوضع وهو كم [illegible]
والفعل هو مادي فيحصل من هذا ان جميع ما ليس بكم فهو متعلق بالمادة والمتعلق بالمادة [illegible] ما ليس يتعلق بالمادة
فيكون التعليميات هي المبادي ويكون هي المعقولات بالحقيقة وسائر ذلك غير معقول لذاته [illegible] اللون
والطعم وغير ذلك هذا العقل [illegible] انما هو نسبته الى قوة تدركه ولا يعقلها هذا العقل انما تخيلها الخيال [illegible] قالوا واما
الاعداد والمقادير فانها معقولة لذاتها [illegible] المفارقة وقوم جعلوها مبادي ولم يجعلوها مفارقة وهم اصحاب
فيثاغورس [illegible] من الوحدة والثنائية وجعلوا الوحدة [illegible] الثنائية [illegible] وقوم جعلوا المبادي
الزائد والناقص والمساوي [illegible] المبدأ [illegible] الطريقين وقوم [illegible] الصورة [illegible]
المحدودة ولا حد للزائد والناقص ولم [illegible] امر تركيب الكل من التعليميات فجعل بعضهم العدد [illegible] المقدار
[illegible] من [illegible] السطح من اربع وحدات وبعضهم جعل لكل واحد منها جزءا غير وحدة [illegible] العدد
هو المبدأ او الوحدة هي المبدأ [illegible] الوحدة والهوية [illegible] العدد [illegible]
من الوحدة على وجوه ثلثة احدها على وجه العدد [illegible] الثاني على وجه العدد التعليمي والثالث على وجه [illegible] العدد
العددي فجعلوا الوحدة [illegible] اول الترتيب ثم الثنائية واما العدد التعليمي فجعلوا [illegible] ثم الثاني ثم الثالث [illegible]
العدد على توالي الوحدة وحدة واما الثالث فجعلوا [illegible] العدد [illegible]
[illegible] ان العدد [illegible] الوحدة [illegible]
التركيب فيكون الكثرة [illegible] مرتبة [illegible] العدد [illegible] موجودة [illegible]
وعند الخلط بالمادة صورة [illegible]
الصورة العددية [illegible] المثل [illegible]
التعليمي هو المبدأ ولكنه غير مفارق ومنهم [illegible] تركيب الصور الهندسية من الاعداد [illegible] المقادير ومنهم [illegible]
[illegible] بان يكون التعليميات مركبة [illegible] التركيب [illegible] غير متناهية ومنهم من جعل الصور العددية
مباينة للصور الهندسية [illegible] وجدت اصول [illegible] الغلط في جميع ما اختلفوا فيه [illegible] احدها
ظنهم ان الشيء اذا جرد [illegible] من حيث [illegible] باعتبار غيره كان مجردا في الوجود [illegible]
ومعه [illegible] فقد جعل غير مجاور [illegible] وبالجملة اذا نظر اليه [illegible] بشرط [illegible]
غير المفارقة [illegible] لانه غير مقارن بل مفارق [illegible] المعقولات [illegible] العالم
العقل [illegible] ان العقل [illegible] المفارقات [illegible]

الانسان من حيث [illegible] اعتبار ومن حيث اضافته الى مقارن اعتبار آخر كما لو اعتبرنا صورة الانسان مثلا من حيث هو انسان
واحد [illegible] عقلا موجودا او [illegible] من حيث ذاته ومن حيث عقلا وليس يجب ان يكون وحده مفارقا فان [illegible] من حيث
هو هو غير مفارق على جهة السبب على جهة [illegible] المفارقة بالقوام وليس يعسر علينا ان نعتقد [illegible]
او بغير ذلك من الاحوال مع احد [illegible] الاثنين [illegible] وان فارق [illegible] حقيقة [illegible]
[illegible] الاخر [illegible] المفارقة [illegible] الواحد فانا اذا قلنا
ان الانسان [illegible] واحد [illegible] عدده واحد وهو بعينه [illegible] كثيرين [illegible]
كثيرين بل هو [illegible] القول في هذا الموضع [illegible]
ان معنا [illegible] واحد [illegible]
الواحد [illegible]
[illegible]
[illegible]
من حيث هو [illegible]
هو انسان واحد او كثير [illegible] ان الانسان من حيث هو انسان انسان فقط وليس [illegible]
[illegible] الوحدة والكثرة غير الانسان [illegible]
[illegible] ان هذا القول هو قولنا الانسان [illegible] واحدة او كثيرة وانما كان يكون [illegible] لو كان قولنا الانسانية
واحدة او كثيرة [illegible] واحد [illegible]
الوحدة [illegible] ان امور المادية اذا كانت معقولة يجب ان يكون
[illegible] ان يفارق [illegible] اذا كانت الامور المادية معقولة وكانت التعليميات مفارقة يجب ان يكون
التعليميات [illegible] المقولات [illegible] التحقيق ان الهندسيات من التعليميات [illegible]
حدود [illegible] المواد [illegible]

فصل في ابطال القول بالتعليميات والمثل [illegible] ان كانت التعليميات [illegible]
مفارقة [illegible] المحسوس [illegible] المحسوس [illegible]
[illegible] من هذا [illegible]
[illegible] المحسوس [illegible]
[illegible] المحسوس وان كانت [illegible] التعليميات [illegible] والمحسوسات [illegible] اعتبار [illegible]
[illegible] فان كانت مفارقة [illegible] فيكون التعليميات المعقولة امورا غير التي [illegible]
[illegible] بالنظر [illegible] مفارقة [illegible]

عن انتباهها والاشتغال بتدبير الشخص في جانب مفارقتها عما استشاعرت اليه وان كانت مطابقة لما ذكرنا من الصحيح اما الان فيكون
هذه الحركات انحصرت فيها الطبيعة وقوتها فكيف تفارق مادتها وايضا ان لم يكن ذلك امرا يعرض لها بسبب [illegible]
ويكون هي سوية لذلك صعود ما غير [illegible] ذلك آنا ما فيكون من شان تلك المفارقات ان تصير مادية
شان هذه المادة ان تفارق وهذا خلاف ما عقدوه وبنوا عليه اصل رايهم وايضا فان هذه المادة التي هي الطبيعي
اما ان تحتاج الى المفارقات او لا تحتاج اليها فان كانت تحتاج الى المفارقات فلا فيما تحتاج الى مفارقة غير الطبايع
فتحتاج المفارقات الى اخرى فان كانت هذه انما تحتاج الى المفارقات لما عرض لها لحقها لولا هذا العارض لكانت
لا تحتاج الى المفارقات الثنية وكان يجب ان يكون للمفارقات وجود [illegible] فيكون العارض [illegible] يوجب وجود امر [illegible]
ويجعل المفارقات محتاجة اليه حتى يجب لها وجودها فان لم يكن الامر كذلك بل كان وجود المفارقات يوجب وجود
هذا العارض فلم يوجب العارض وغيره ولا يوجب في انفسها والطبيعة منفعة وان كانت غير محتاجة الى المفارقات
فلا يكون المفارقات علل لها [illegible] الوجود ولا مبادي [illegible] ويلزم [illegible] هذه المفارقات ناقصة [illegible] هذا الفارق [illegible]
ملحقة من القوى والافاعيل بالا يوجد للمفارق وكم الفرق بين شكل الانسان وما [illegible] وبين شكل [illegible] فاعل [illegible]
والعجب منهم انهم يجعلون الخط متولدا [illegible] عن السطح والنقطة عن الخط [illegible] الذي يجعلها [illegible] الطبيعة [illegible] منها
يوجب ذلك [illegible] ان يجعلها لو كانت مفارقة [illegible] الخط كيف يتقدم الجسم
التام تقدم العلل [illegible] صورته فليس للخط صورة [illegible] الجسمية ولا [illegible] عليه ولا غاية [illegible] بل ان كان [illegible]
فالجسم التام الكامل في الابعاد فهو غاية الخط [illegible] ولا هو [illegible] بل [illegible] من جهة ما [illegible] ينقطع اليه
يلزم القائل بالاعداد ان يجعل التفاوت بين الامور بزيادة كثرة ونقصانها فيكون الخلاف بين [illegible] والفرس ان
احدهما اكثر والاخر موجودا [illegible] الاكثر فيكون في احدهما [illegible] من يجعل الوحدات متساوية فيكون ما خالف
الاكثر الا [illegible] جزء الاقل لكن من [illegible] يجعل الوحدات [illegible] غير متساوية فان كانت تختلف بالحد فليست وحدات الا
بالاشتراك الاسم وان كانت لا تختلف بالحد لكنها بعد اتفاق في الحد [illegible] فاما ان يكون زيادة الزائد منهما
فيهما بالقوة كالمقادير فيكون الوحدة مقدارا لا مبدأ مقدار وان كانت زيادة الزائد منهما بالفعل كالاعداد فيكون
الوحدة كثرة ويلزم القائلين بالعدد [illegible] والمركبين [illegible] صور الطبيعيات ان يجعلوا [illegible] الا ان يكون العدد
للفارق الموجود نهاية فيكون [illegible] عند حد من الحدود [illegible] الاجتماع [illegible] لا يحصل [illegible] فيجعلوا صور
الطبيعيات غير متناهية وهؤلاء يجعلون الوحدة الاولى غير كل واحد من الوحدتين اللتين في الثنائية ثم يجعلون الثنائية
الاولى غير الثنائية التي في الثلاثية وهذا محال فانه ليس بين الثنائية الاولى والثنائية التي في الثلاثية فرق في الذات بل
في عارض وهو مقارنة الثالث لها ومقارنة الشيء للشيء لا يجوز ان يبطل ذاته ولو بطل ذاته لم يكن مقارنا لان المقارن
مقارن للموجود واما الملحق فهو مقارن فكيف يكون الوحدة متقدمة للوحدتين اللتين في الاثنين [illegible] واحدة
منهما وكيف يكون الوحدة متقدمة للوحدة والواحدة كما لم يكن ثنائية [illegible] مفارقة وحدة [illegible] لا تصير مباينة [illegible]

علة

الاخرى

في الثنائية موجودا غير مفارقة للوحدة فان الوحدة لا تعتبر بالمفارقة حال [illegible] يجعل الكل الكثرة غير [illegible] حاله وايضا اذا كانت الوحدات
فيها كلها واجزاء واحدا كانت [illegible] متفقين الا ان يعرض شيء يغيره [illegible] ولا يجوز ان لا يكون الوحدات [illegible]
العدد وكيف [illegible] وحدات [illegible] غير [illegible] ان قوما منهم يقولون ان الثنائية [illegible] من حيث هي ثنائية وحدة غير وحدة الثلاثية
فلذلك [illegible] وحدة الثنائية غير وحدة الثلاثية فيلزم ان يكون العشارية مركبة لا من خماسيتين [illegible] يكون به الخماسيتين
خماسيتين لان احاد العشرة غير آحاد الخماسية فلا تتركب العشارية من خماسيتين ويلزم ان يكون احاد الخماسية [illegible]
جزء العشرة [illegible] اذا كانت جزءا [illegible] لكنهم [illegible] الا ان الخماسية التي [illegible]
العشارية البسيطة لانها خماسية عشارية وهي [illegible] فيلزم ان [illegible] العشارية [illegible]
لا يعتبر [illegible] المطلقة فلا يكون خماسية [illegible]
الجسم [illegible] ان [illegible] الخماسية [illegible] وان كانت متساوية فيكونوا [illegible] في جميع متساوية
والثنائيات والثلاثيات فيكون [illegible] صور الثلاثية موجودة في الرباعية لكن [illegible] صورة [illegible] والرباعية [illegible]
الانواع الطبيعية موجودة فيها الانواع [illegible] مخالفة مثلا اذا كان [illegible] صورة للانسان [illegible] عددا [illegible] للفرس [illegible]
وما اقل فان كان الاكثر كان نوع الانسان موجودا في الفرس وان كان اقل منه كان نوع الفرس موجودا [illegible]
فيلزم ان يكون صورة انواع قبل انواع وصورة انواع بعد انواع اذ كانت اشد تركيبا منها وان [illegible] تركيب
الانواع من الانواع ما هذا غير [illegible] ثم كيف يكون عدد موجود له ترتيب في [illegible] من الوحدانية والثنائية [illegible]
بالفعل وقد بين [illegible] الذين يولدون العدد بالتكرير مع ثبات الوحدة الواحدة فليس يلزمهم التكرير [illegible]
غير الاول بالعدد فان كان العدد بعقيب التكرير وليس كل واحد من الاول والثاني فيه وحدة فليس الوحدة مبدأ [illegible]
عدد فان كان الاول من حيث هو اول وحدة والثاني من حيث هو ثان وحدة فهناك وحدتان فان الوحدة [illegible]
لا تتكرر الا بان يكون هناك [illegible] وحدة بعد وحدة اما ان يكون زمانية او ذاتية فان كانت زمانية ولم تعدم [illegible]
[illegible] كانت [illegible] وان عدمت ثم وجدت [illegible] الموجود [illegible] وان كانت ذاتية [illegible]
[illegible] للعدد وقوم جعلوها كالصورة [illegible] والعجب من [illegible] جعل [illegible] النقطة [illegible]
وعلوا ان المقادير [illegible] لم تعتبر النهاية وقال قوم ان الوحدة اذا فارقت المادة صارت نقطة [illegible] ذلك [illegible] والثانية
فان الثنائية اذا فارقت فعلت خطا والثلاثية سطحا والرباعية جسما فلا [illegible] مادة [illegible] او يكون لكل واحد
منها مادة اخرى فان كانت لها مادة واحدة [illegible] المادة نقطة ثم ينقلب جسما ثم ينقلب نقطة [illegible]
كون النقطة مبدأ الجسم [illegible] من ان يكون الجسم مبدأ للنقطة [illegible] من الامور المتعاقبة على موضوع واحد فان كانت
موادها مختلفة فلا [illegible] مادة الثنائية وحدة فلا يكون في مادة الثنائية وحدتان فلا يوجد في مادة الثنائية [illegible]
فلا يوجد [illegible] الثنائية ثنائية ويلزم ان لا يكون هذه الاشياء [illegible] على مذهب [illegible] فليس النقطة [illegible]
[illegible] الخط الذي هو [illegible] الذي هو [illegible] الصورة الجسمية التي في المادة وليست النقطة مبدأ الا [illegible] الطرف [illegible]

جزء

والثانية

فالعجب ممن جعل المبادئ اعدادا موصوفة بالتناهي والعجب ممن جعل المبدأ الزيادة والنقصان فجعل المضاف مبدأ والمضاف من لوازم عارض
لغيره من الموجودات ومتأخر عن كل شيء ثم كيف يمكنهم ان يجعلوا للوجود كثرة فان الوحدة المفارقة التي توجد والكثرة فيها
لا تخلو اما ان كانت موجودة لذاتها فيها واجبات وخصوصيتها او واجب الوجود بذاته لا يتكثر ولا يتبعض فلا يكون الا بالوجود ولا حاجة
بالفعل موجودة فليست الوحدة الا مقدارا او ان كانت بسبب آخر فالوحدة لها علة موجودة وبعضها ليست من الامور التي توجد
التي نهايتها من المبادي التي يوجد لاسباب ثم كيف جعلوا الوحدة والكثرة من الاعداد وسموها الخير والشر فمنهم من قال
لا ان يجعل العدد من الخير لما فيه من الترتيب والتركيب والنظام ومنهم من قال لا ان يجعل الوحدة من الخير فان كانت الخير
فكيف يولد من خير شر كيف صار ازدياد الخير شرا وان كانت الكثرة شرا والوحدة خيرا فكيف حصل من ازدياد الشر خير او
كيف كان الاول والمبدأ شرا حتى صار الافضل معلولا والانقص علة ومنهم من جعل العدد والوحدة من باب الخير وجعل الشر
البعد والهيولى ان كانت معلولة فيكون لها علة تستند اليه هيولى او الى صورة فان كانت تستند الى هيولى ففيه نقض على ابتداء
بالكلام وان كانت تستند الى صورة فكيف يتبع الخير شرا وان لم يكن معلولة فهي واجبة بذاتها فاما ان يكون قابلة للانقسام
او بحجة فان كانت قابلة للانقسام ففيه انها مقدار او مؤلفة من آحاد فعاد ابتداء من الكلام وان كانت غير منقسمة
في ذاتها فذاتها واحدانية والوحدانية بما هي وحدانية خير اذ ليس عندهم الخير الا كونها واحدة او نظاما من الوحدة
اولها عندهم بذلك فان جعلوا لكون الوحدة وحدة غير كونها خيرا انتقضت اصولهم كلها وان جعلوا الوحدانية خيرية لزم
من ذلك ان يكون البعد لانه وحدانية خيرية ثم ان كانت الوحدانية هي الخيرية والكثيرة لاحقة [illegible] المخلوق به
بل زيد البحث عليهم كيف يتولد من الاعداد حرارة وبرودة وثقل وخفة حتى يكون عدد لو جبت ان يحرك الشيء الى فوق وعدد لو جب
ان يحرك الشيء الى اسفل فان اطلال هذه مما [illegible] على ان قوما منهم جعلوا الاشياء متولدة من عدد ولطائف
كيفية ويوجد معها فيكون المبادي ليست اعدادا بل اعدادا وكيفيات وامورا اخرى وهذا [illegible] عندهم والكلام [illegible]
التعليم لا لتفاوت الخيرية وذلك لان نهاية الاعداد الثابتة [illegible] من التركيب والنظام والاعتدال [illegible]
ان يكون هذا آخر كلامهم

المقالة الثامنة في معرفة المبدأ الاول للوجود كله ومعرفة صفاته

فصل

في تناهي العلل الفاعلية والقابلية واذ قد بلغنا هذا المبلغ من كتابنا فبالحري ان نختمه بمعرفة المبدأ الاول للوجود كله انه هل هو موجود
وهل هو واحد لا شريك له في مرتبته ولا ند وان يدل على مرتبته في الوجود وعلى ترتيب الموجودات دونه ومراتبها وعلى حال العود اليه
مستعينين به فاول ما يجب علينا من ذلك ان ندل على ان العلل من الوجوه كلها متناهية وان في كل طبقة منها مبدأ اول
وان مبدأ جميعها واحد وانه مباين لجميع الموجودات واجب الوجود وحده وان كل موجود فمنه ابتداء وجوده فنقول اولا ان
علة الوجود للشيء يكون موجودة معه فقد سلف لك تحقيق ثم نقول انا اذا فرضنا معلولا وفرضنا له علة ولعلته علة فليس يمكن
ان يكون لكل علة علة بغير نهاية لان المعلول وعلته وعلة علته اذا اعتبرت جملتها في القياس الذي لبعضها الى بعض كان
علة العلة علة اولى مطلقة للامرين وكان للامرين نسبة المعلولية اليها وان اختلفا في ان احدهما معلول بالتوسط والآخر
معلول بغير متوسط ولم يكن كذلك لا الاخير ولا المتوسط لان المتوسط الذي هو العلة المماسة للمعلول علة لشيء واحد فقط

فقط والمعلول ليس علة لشيء ولكل واحد من الثلاثة خاصية فكانت خاصية الطرف المعلول انه ليس علة لشيء وخاصية الطرف
الآخر انه علة للكل غيره وكانت خاصية المتوسط انه علة لطرف ومعلول لطرف وسواء كان الوسط واحدا او فوق واحد
وان كان فوق واحد فسواء ترتب ترتيبا متناهيا او غير متناه فانه ان ترتب في كثرة متناهية كانت جملة عدد ما بين
الطرفين كواسطة واحدة تشترك في خاصية الواسطة بالقياس الى الطرفين فيكون لكل واحد من الطرفين خاصية وكذلك ان ترتب
في كثرة غير متناهية فلم يحصل الطرف كان جميع الغير المتناهي في خاصية الواسطة لانك اي جملة اخذت كانت علة لوجود المعلول
الاخير وكانت معلولة اذ كل واحد منها معلول والجملة متعلقة الوجود بها ومتعلق الوجود بالمعلول معلول الا ان تلك الجملة
شرط في وجود المعلول الاخير وعلة له وكلما زدت في الحصر والاخذ كان الحكم الى غير النهاية باقيا فليس يجوز اذن ان تكون
جملة علل موجودة وليس فيها علة غير معلولة وعلة اولى فان جميع غير المتناهي يكون واسطة بلا طرف وهذا محال وقول القائل
انها اعني العلل قبل العلل تجري بلا نهاية [illegible] علة اولى على ان قول القائل ان
ههنا طرفين ووسايط غير متناهية قول يقوله باللسان دون الاعتقاد وذلك ان تجويز [illegible] ان يكون
الامر فيه متناهيا هو ان يكون له طرف وكل ما بين الطرفين فهو محدود ومحصور فيهما فقد تبين من جميع هذا
ان ههنا علة اولى فانه وان كان ما بين الطرفين غير متناه ووجد الطرف فذلك الطرف اول لما لا نهاية له وهو علة
غير معلول وهذا البيان يصلح ان يجعل بيانا لتناهي جميع طبقات اصناف العلل وان كان مستعملا في العلل الفاعلة
بل قد علمت ان كل ذي ترتيب في الطبع فانه متناه [illegible] وان كان له [illegible] فلنشتغل ببيان تناهي
العلل التي تكون [illegible] وجود الشيء ويتقدمه في الزمان وهي العلل التي يقال باسم العنصر وهي ما يكون عنه الشيء
بان يكون هو [illegible] المني [illegible] قد فعل به وجود الثاني [illegible] الاول
مثل الماء [illegible] اذا قيل انه كان منه [illegible] الذات الذي للثاني الاول مثل الصبي [illegible]
او قيل انه كان منه هواء ولا تختم المفهوم من قول القائل كان كذا من كذا [illegible] اللفظ [illegible]
من ذات الاول [illegible] البعدية فقط [illegible]
في ذلك على وجهين احدهما بمعنى ان يكون الاول انما هو [illegible] بالطبع يتحرك الى الاستكمال بالثاني كالصبي [illegible]
في طريق السلوك الى الرجلية [illegible]
الا [illegible] بالتقصير [illegible] بالقوة [illegible] والثاني بان يكون الاول ليس [illegible] يتحرك
الى الثاني وان كان [illegible] حيث [illegible]
ليكون [illegible] جوهره الذي بالفعل [illegible] القوة [illegible]
[illegible] بان يخلع عنه [illegible] صورة المائية ويحصل له صورة الهوائية والقسم الاول [illegible] يحصل فيه
الجوهر الذي للاول بعينه للثاني [illegible] القسم الثاني [illegible] بعينه [illegible] الثاني بل جزء منه
ذلك الجوهر [illegible] الاول [illegible] القسمين جوهر [illegible] موجود [illegible]
[illegible] الثاني [illegible] الاول [illegible] الفعل

لا يكون الاعلام من الفعل كانت [illegible] مقدارية او معنوية لا ترتيب [illegible] من لوازمه عن ان [illegible]
يمكن ان لا يكون موضوع بين هذا القبيل [illegible] موضوع [illegible] او لا [illegible] من القسمين [illegible] الظاهر [illegible]
لان الاول [illegible] بالقوة والثاني لاجل التقابل التي بين صورته وبين صورة الثانية وملك [illegible]
الطرفين [illegible] احد من الامرين [illegible] الذات [illegible]
[illegible] بالوضع اي باعتبار الشخصية دون النوعية [illegible] ان يكون [illegible]
من المواد [illegible] في الوجود [illegible] الشخص من [illegible] الشخص من الهواء [illegible]
[illegible] ان لا [illegible] الاشخاص من نهاية وبداية وليس [illegible] عينه [illegible] بالوضع [illegible]
لا بالذات [illegible] ان يقع هناك [illegible] والمستقبل [illegible]
[illegible] هذا [illegible] القسمين [illegible] الطبيعيات والقسم الاول [illegible]
ولا ينعكس [illegible] للاول [illegible] الاول [illegible] الاستكمال [illegible]
بعد حصول الاستكمال كما يجوز ان يكون الاستكمال بعد حصول [illegible]
فصل في شكوك [illegible] وما [illegible] هذا البيان ان [illegible] المذكور [illegible] التعليم الاول
والمقالة الموصوفة بالكون الصوري [illegible] هذا الموضع شكوك [illegible]
ان المعلم الاول لم [illegible] في كون [illegible] وجهين احدهما كون [illegible]
وما [illegible] الكون الذي [illegible] الاستحالة والثاني كون [illegible] المتوكل [illegible] الطريق [illegible]
[illegible] لان كل [illegible] او لا [illegible] وجهين [illegible] الاول [illegible]
[illegible] وجود [illegible] الاستعداد [illegible] الاول [illegible]
[illegible] الاول [illegible] القسم الاول [illegible] مستعد [illegible] الفعل [illegible]
من [illegible] وكان [illegible] مستعد فقط [illegible] الفعل [illegible] الاستعداد [illegible]
الاستكمال [illegible] الكاين والقسم الاول [illegible] كان [illegible]
[illegible] والكاين [illegible] القسم الثاني [illegible] كان [illegible]
فقط [illegible] المستعد [illegible] السلوك [illegible] المستعد [illegible]
[illegible] والسلوك [illegible] المعلم الاول من القسام [illegible] وكان الكون [illegible]
في [illegible] الاستكمال [illegible] مستعد [illegible] في فعل [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] القوة [illegible] الاستكمال [illegible] الاستحالة [illegible] العناصر [illegible]
منها [illegible] عند الامتزاج [illegible] المزاج [illegible]
[illegible] المزاج [illegible] فقط [illegible] هذا القسم [illegible] القسم الذي [illegible]
العناصر [illegible] عند المزاج [illegible] القسم الذي [illegible] لانه كان لا ينعكس

ولا ينعكس الا يكون العنصر [illegible] الاصل وههنا ينعكس فيكون من المزاج [illegible] المزاج [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible] عليه لفظ الكون [illegible] ومعلوم ان هذا [illegible] موضوع [illegible]
ما كان من المستعدات التي [illegible] بالاستكمال [illegible] مستعدا [illegible]
في الفعل [illegible] كان [illegible] الانسان [illegible] العنصر لان العنصر [illegible]
[illegible] وطريق السلوك [illegible] في الفعل
[illegible] الاستحقاق [illegible] ان يكون [illegible]
الكاين [illegible] للموضوع [illegible] ان يكون النسبة [illegible] للموضوع بالوضع [illegible] بالذات [illegible]
[illegible] العنصر [illegible] المفهوم [illegible] العنصر [illegible]
من [illegible] الموضوعات التي بالوضع [illegible]
[illegible] الهواء [illegible] كان [illegible] الهواء
[illegible] الكيفية الفاعلة [illegible] عنصر [illegible] النار [illegible] النار [illegible]
[illegible] الهواء [illegible] العلل المادية [illegible]
[illegible] الامكان [illegible] بوجوب [illegible]
الان [illegible] هذه الشكوك [illegible] كلام المعلم الاول [illegible]
[illegible] جوهرية [illegible] كون الجوهر [illegible] موضوع [illegible]
[illegible] الكل [illegible] دون العناصر [illegible] كان [illegible] العنصر
[illegible] الكاين [illegible] للمتكون [illegible]
فان [illegible] موجود [illegible] الا كون [illegible] العنصر [illegible]
[illegible] العنصر [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] ان يكون العنصر [illegible]
[illegible] فيكون [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible] احد الامرين [illegible]
[illegible] يقوم [illegible] فيكون قد كان حصل [illegible] العنصر [illegible]
جوهر [illegible] العنصر [illegible] الذي [illegible]
[illegible] الطبع [illegible] لم يحصل [illegible] الذي [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] الطبع فيكون الجوهر [illegible] بالطبع [illegible] الكمال [illegible] بالطبع
[illegible] القوة الطبيعية [illegible] الكمال الذي [illegible] الطبع [illegible] الشي موجود [illegible] الطبيعية

ربما لا لعائق لرفعه وهو غير متحرك بالطبع إلى تلك الجهة فاذا لم يظهر وقفه هذا القسم أن يكون المستعد متحركا
لا الكهام فقد ظهر إذن أن جميع أصناف كون الجرم الذي يحب هذا النظر هو داخل تحت أحد هذين القسمين
محدودة وكذلك جميع أصناف ما هو كون الشيء من شيء [illegible] ذلك القابل في كلاهما [illegible] باعتبار رفعه
وباعتباره بالقياس إلى الحركة وليس لقائل أن يقول إنه يجوز أن يكون القوة الطبيعية لا تحرك إليه لكن إنما لأجل
سببه من خارج أو عائق مانع مثال الأول فقدان ضوء الشمس في الجرب والبرودة ومثال الثاني في الأمراض الذي [illegible]
الجواب عن ذلك أن كلام المعلم الأول ليس في الذي يكون ما هو متحرك بالفعل بل في الذي له [illegible] الطبيعة [illegible]
الأسباب الطبيعية المعاضدة بالطبع للطبيعة موجودة كان متحركا إلى الجهة المكان في طريق الأكثر فقد ظهر إذن أن
الأقسام غير منحصرة في هذا البحث إلا القسم المذكور بل هذا الحكم غير صحيح في سائر الأقسام فإنه يجوز في غير
كون الجوهر إذا فرضنا موضوعا [illegible] الأجزاء المتحركة [illegible] للأمور [illegible] إلى [illegible] كالخف [illegible]
كما لشكله بشكل [illegible] لأمر [illegible] الخروج استعداده إلى الفعل [illegible] النفس [illegible] وذلك
المعقولات [illegible] الطبيعية لا يمتنع فيها [illegible] وأما النسب المذكورة في كون الأشياء
التي صورها [illegible] العنصر [illegible] العنصر [illegible] مستعد لقبول الصور
الحيوانية [illegible] بل يحصل له ذلك الاستعداد بالكيفيات التي تحدث في الممتزج والمزاج [illegible]
ما في [illegible] وإن لم يكن [illegible] فيكون [illegible] لصورة المزاج من العنصر الذي [illegible] بالاستعداد [illegible]
قبل المزاج كان قبول صورة الحيوانية [illegible] لذلك المزاج ومحرك الطبع [illegible]
الحيوانية [illegible] في الرجل فلذلك ليس [illegible] صورة الحيوانية إلى أن [illegible] مزاج [illegible]
والعنصر المزاج [illegible] موجب الصورة البسيطة كما [illegible] عنصر الجوهر [illegible]
البسائط من حيث هو بسيط [illegible] الامتزاج [illegible] على الموضوع [illegible] تقوم جوهر [illegible]
ولكن [illegible] كل واحد منها من حيث هو بسيط [illegible] النار [illegible] الكيفية [illegible]
[illegible] كل واحد من العناصر [illegible] الكون [illegible] ولكل واحد منها حكم [illegible] من وجوب [illegible]
داخل [illegible] القسمين المذكورين وأما [illegible] من العناصر [illegible]
أن [illegible] ودون [illegible] العادة في الجواب عن تلك الشبهة [illegible] أحكام الأشياء [illegible]
[illegible] فنقول إن للعنصر أو الموضوع الذي [illegible] إذا كان [illegible]
[illegible] الاستعداد والقوة [illegible] يكون الجوهر [illegible]
لقبول الصورة وأما إذا زال الاستعداد بالخروج إلى الفعل [illegible] الجوهر وكان محالا [illegible] أنه [illegible]
لم يكن [illegible] الاستعداد [illegible] الذي [illegible]
[illegible] هو القسم الذي [illegible] التكون [illegible] الاستعداد [illegible] باللفظ

باللفظ وإن كان [illegible] إذ كان [illegible] الذي يكون [illegible] غير المسير كان [illegible] حكم ذلك
وإن كان [illegible] عدم الاسم [illegible] أن يكون حكمه في اللفظ حكم ذلك فإذا [illegible] بالقول الذي يكون [illegible]
[illegible] أن [illegible] يكون من العنصر [illegible] أن [illegible] المعنى [illegible]
للمعلم الأول [illegible] فيما هو [illegible] التكون الذي في الجوهر فلا يجوز أن [illegible] الكلية [illegible] كانت
[illegible] المعلم [illegible] في الجواهر [illegible] لا تختلف [illegible] الحكم في [illegible]
في الجواهر [illegible] أما قول هذا القائل أن [illegible] كيف كان [illegible]
[illegible] الذي [illegible] في كل كون [illegible] أن يكون [illegible]
الذي [illegible] المعلم الأول [illegible] أن [illegible] هناك [illegible] مثل [illegible] الذي [illegible]
من الشيء [illegible] كان [illegible] الذي كان [illegible] من جوهر [illegible]
الذي [illegible] وأما قول هذا القائل [illegible] العنصر [illegible] ودون العنصر الذي بالذات [illegible]
[illegible] العنصر للكون ليس هو بعينه العنصر للقوام في الاعتبار وإن كان هو هو بالذات فإن العنصر بالذات للكون
هو ذات مقارنة للقوة والعنصر بالذات للقوام هو ذات مقارنة للفعل [illegible] هو عنصر للكون [illegible]
هو عنصر [illegible] بالذات [illegible] العنصر الذي للكون [illegible] الذي للقوام [illegible] العنصر [illegible]
للكون [illegible] للقوام [illegible] عنصر [illegible] الرجل [illegible] قوام الرجل [illegible] عنصر للكون [illegible]
[illegible] فإن قال قائل إن المعلم الأول [illegible] في مبادئ [illegible] مطلقا [illegible] العنصر الذي [illegible]
[illegible] العنصر الذي [illegible] فالجواب عن ذلك أن [illegible]
[illegible] موجود بالفعل [illegible] العلل [illegible]
[illegible] العلل [illegible] أن يكون كذلك [illegible]
[illegible] الشبهة [illegible] الهواء [illegible]
[illegible] الكون والفساد [illegible] الكلام [illegible] بالذات [illegible]
في متضادة واحدة [illegible] الذي كان [illegible] بالذات [illegible]
التغيرات محصورة [illegible] من طرفين [illegible] فقد تكلمت [illegible]
فصل في إبانة تناهي العلل الفاعلية والصورية وإثبات للمبدأ الأول مطلقا وفصل [illegible]
مطلقا [illegible] مطلقة [illegible] العلل [illegible] العلل [illegible]
[illegible] الموضع الذي [illegible] العلل [illegible] فإن العلل الغائية [illegible]
[illegible] لأن [illegible] سائر الأشياء [illegible]
[illegible] الثالثة [illegible] الأول [illegible]

فاذا كان كذلك فمن جوز ان يكون العلل التامة بسببه واحدة بعد اخرى فقد رفع العلل التامة اصلا وابطل
طبيعة الخير الذي هو العلة التامة اذ الخير هو الذي يطلب لذاته وما يتهيأ به يطلب لاجله فاذا كان شيء يطلب
لشيء آخر وكان ذلك الآخر ايضا كذلك فقد اتضح انه لا يكاد ينتهي العلل التامة فيرتفع العلل التامة فالذي جوز
ان ذلك لم يتم تماما فقد ابطل فعل العقل [illegible] الحاصل ان يفعل ما يفعل بالعقل لانه لزم ان يكون ذا
غاية حتى اذا كان فاعلا بما يفعل فعلا وليس له غاية حقيقية فهو عبث وجزاف ويفعل لا بما هو ذو عقل
ولكن بما هو حيوان واذا كان هذا كذلك فيجب ان يكون الا [illegible] تفعلها العاقل بما هو عاقل محدودة فقد علمت [illegible]
لا غير واذا كان الفعل العقلي لا يكون الا محدود الغاية وليس لكل الفعل من جهة ما هو فعل عقلي [illegible]
ما هو فعل [illegible] الغاية فهو اذا كذلك من جهة ما هو ذو غاية فاذن كون [illegible] غاية يمنع ان يكون لكل غاية
غاية فظاهر انه لا يصح قول القائل ان لكل غاية وراءها غاية واما الافعال الطبيعية والحيوانية فقد علم الحكم في موضع
اخرى منها الى غايات [illegible] ترتيب [illegible] بما قيل في المنطق وبما علم من [illegible]
الموجودة للشيء بالفعل على ترتيب طبيعي وان الصورة التامة للشيء واحدة وان الكثير [illegible] فيها [illegible] العموم والخصوص
تقتضي الترتيب فقد علم تناهيه [illegible] هذا القدر كفاية وغنية عن التطويل [illegible] فنقول اذا قلنا مبدأ اول
فاعل بل مبدأ اول مطلق فيجب ان يكون واحدا واما اذا قلنا علة اولى عنصرية وعلة اولى صورية وغير ذلك لم يجب
ان يكون واحدة [illegible] في الواجب الوجود واحد وهو [illegible] الفاعلية فيكون الواحد الواجب الوجود هو العلة
علة لذلك الاول [illegible] من هذا [illegible] ان الواجب الوجود واحد بالعدد وبان ان ما سواه اذا اعتبر
ذاته كان ممكنا في وجوده وكان معلولا ولاح انه ينتهي للمعلولية لا محالة اليه فاذن كل شيء الا الواحد الذي هو
لذاته واحد والموجود الذي هو لذاته موجود فانه مستفيد الوجود عن غيره وهو ايس له ليس في ذاته [illegible]
اي قابل الوجود عن غيره وعدم [illegible] مطلق [illegible] دون مادة او مادية دون صورة
بل بكلية وكلية اذا لم يقترن به ايجاب بالوجود [illegible] فان ايجاده عن الموجود الاول
فليس [illegible] وجوده بالقياس الى هذا المعنى لا مادة ولا صورة ان كان ذا مادة وصورة فالكل اذن
بالقياس الى العلة الاولى مبدع وليس ايجاده مما يوجد عنه ايجاده [illegible] العدم [illegible]
العدم مطلقا فيما يحتمل التسرمد فذلك هو الابداع المطلق والتأييس المطلق [illegible]
[illegible] الواحد وذلك الواحد محدث لو اذ المحدث هو الذي كان بعد ما لم يكن [illegible] قبل
وعدم مع الحدوث [illegible] شيء هو الموصوف به [illegible] الآن فلم يكن [illegible] ان يحدث شيء الا [illegible]
شيء آخر يعدم بوجوده فيكون الاحداث غير [illegible] المطلق وهو الابداع [illegible]
ههنا هو البعد الذي بالذات فان الامر الذي [illegible] قبل الذي له من غيره واذا كان له من غيره
الوجود والوجوب فله من نفسه العدم والامكان وكان عدمه قبل وجوده ووجوده هو بعد قبلية وبعدية بالذات

بالذات وكل شيء غير الاول الواحد موجود بعد ما لم يكن موجودا بالاستحقاق نفسه **فصل** في الصفات اللازمة للواجب الوجود
فقد ثبت لك الآن ان شيء الواجب الوجود وكان ثبت لك ان واجب الوجود واحد فواجب الوجود واحد لا شريك له
فالشيء سواه واجب الوجود وان الشيء سواه واجب الوجود فهو مبدأ وجوب وجود كل شيء [illegible]
واذا كان كل شيء غيره فوجوده [illegible] اول [illegible] يتصف لوجوب وجوده حتى يتكثر به وجوب وجوده
بل [illegible] اعتبار اضافة له غيره واعلم انا اذا قلنا بل [illegible] ان واجب الوجود لا يتكثر بوجه من الوجوه وان ذاته
[illegible] فلا [illegible] انه لا يتكثر [illegible] الاضافة [illegible] الواجب [illegible]
ولكل موجود من الموجودات نوع من الاضافة [illegible] الذي [illegible] ان الذات لا يتكثر
[illegible] الاضافات الايجابية وسلبية كثيرة فتلك لوازم للذات معلولة للذات [illegible] والذات [illegible]
للذات ولا [illegible] فان [illegible] كانت تلك معلولة [illegible] اضافة [illegible]
[illegible] المضاف [illegible] ان الاضافة [illegible]
[illegible] ان الاول [illegible] الانية [illegible] الانية [illegible]
[illegible] ان واجب الوجود لا يصح ان يكون له [illegible] بالوجود [illegible] ان واجب الوجود فقد
يعقل [illegible] الواجب الوجود [illegible] يعقل نفس الواحد وقد يعقل من ذلك [illegible]
وذلك [illegible] هو الاول [illegible] الواجب الوجود [illegible] هو واحد وقد يقال
[illegible] الاختلاف في ان المبدأ الاول [illegible] واحد او كثير فمنهم من جعل المبدأ [illegible]
[illegible] فمنهم من جعل المبدأ الاول الذات الواحد [illegible] هو الواحد [illegible]
ومنهم من جعل المبدأ ذات الواحد من حيث هو واحد [illegible] الواحد [illegible] الواحد او الموجود
[illegible] الواحد والموجود من حيث هو واحد فنقول ان واجب الوجود لا يجوز ان يكون على الصفة التي [illegible]
[illegible] ويكون تلك الماهية واجب الوجود [illegible] الماهية [illegible] وذلك المعنى وجوب الوجود [illegible]
تلك الماهية [illegible] الواجب الوجود [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] او لا يكون [illegible] حقيقة [illegible] حقيقة [illegible] فان كان
[illegible] فان كان [illegible] الوجود [illegible] الماهية [illegible]
واجب الوجود من حيث هو واجب الوجود [illegible] واجب [illegible] من حيث هو واجب الوجود [illegible]
[illegible] واجب الوجود ليس [illegible] مطلقا غير مقيد بالوجود [illegible]
[illegible] الماهية [illegible] واجب الوجود مطلقا
[illegible] بالوجوب [illegible] واجب الوجود مطلقا [illegible] في كل وقت [illegible]
الصرف الذي يلحق الماهية اذا اخذ مطلقا غير مقيد بالوجوب الصرف الذي يلحق الماهية فلا [illegible] قائل ان

ان ذلك الوجود معلول للمهية من جهة الحكمة او لغيره ... لان الوجود يجوز ان يكون معلولا والوجوب المطلق الذي
بالذات لا يكون معلولا فيجوز ان يكون واجب الوجود بالذات متحققا من حيث هو واجب الوجود ... واجب الوجود
... تلك المهية فيكون تلك المهية عارضة لواجب الوجود المتحقق القائم بنفسه ان كان يمكن فرض واجب الوجود ...
بالعقل في ذاته متحقق واجب الوجود ... تلك المهية العارضة ...
ما العقل انه واجب الوجود ... [illegible]
غير انه واجب الوجود ... غير الانية ونقول ان الانية والوجود عارضان للمهية فلا يخلو اما ان يلزمها لذاتها ... او
من خارج ومحال ان يكون لذات المهية فان التابع لا يتبع الا موجودا فيلزم ان يكون للمهية وجود قبل وجودها
وهذا محال ونقول ان كل ما له مهية غير الانية فهو معلول وذلك لانك علمت ان الانية والوجود لا يقوم من المهية التي
هي خارجة عن الانية مقام الامر المقوم فيكون من اللوازم فلا يخلو اما ان يلزم المهية لانها تلك المهية واما ان يكون
لزومها اياها بسبب شيء ومعنى قولنا اللزوم اتباع الوجود ... [illegible]
[illegible]

[illegible] المطلق ... موصوف بانه
[illegible]

فصل

[illegible]

مفارق

وجوب م

في حقيقة الحقائق

ان ذلك الوجود معلول للماهية من هذه الجهة او لانه اذا وجود تلك الماهية فالوجود يجوز ان يكون معلولا والواجب المطلق الذي
بالذات لا يكون معلولا فيجوز ان يكون واجب الوجود بالذات متحققا من حيث هو واجب الوجود وغيره واجب الوجود
من تلك الماهية فيكون تلك الماهية عارضة لواجب الوجود المتحقق القائم بنفسه ان كان يمكن فرض واجب الوجود [illegible]
بالعقل في ذاته متحقق واجب الوجود [illegible] ان لم يكن تلك الماهية العارضة فاذا ثبتت تلك الماهية [illegible]
بالعقل انه واجب الوجود بل [illegible] فقد كانت فرضت ماهية [illegible] واجب الوجود
غير انه واجب الوجود وبقي هذا الانية ونقول ان الانية والوجود [illegible] للماهية فلا يخلو اما ان يلزمها [illegible] او
من خارج ومحال ان يكون لذات الماهية فان التابع لا يتبع الا موجودا فيلزم ان يكون للماهية وجود قبل وجوده
وهذا محال ونقول ان كل ما له ماهية غير الانية فهو معلول وذلك انك علمت ان الانية والوجود لا يقوم من الماهية التي
هي خارج عن الانية مقام الامر المقوم فيكون من اللوازم فلا يخلو اما ان يلزم الماهية لانها تلك الماهية واما ان يكون
لزومها اياها بسبب شيء ومعنى قولنا اللزوم هو اتباع الوجود وان يتبع [illegible] فان كان الانية يتبع الماهية
لنفسها فيكون الانية قد تبعت في وجودها وجودا وكل ما يتبع [illegible]
فيكون الماهية موجودة بذاتها قبل وجودها وهذا خلف فبقي ان يكون الوجود لها عن علة فكل ذي ماهية معلول وسائر الاشياء
غير الواجب الوجود فلها ماهيات [illegible] الوجود [illegible] من خارج فالاول [illegible]
وذوات الماهيات يفيض عليها الوجود منه [illegible]
[illegible]

[illegible]

ان ذلك الوجود معلول للماهية من جهة الجهة اولى انه فرد و ذلك لان الوجود يجوز ان يكون معلولا والوجوب المطلق الذي
بالذات لا يكون معلولا [illegible] واجب الوجود

[illegible]

[illegible] قد علمت بهذا المطلق [illegible] علما تبعا وقد علمت في المطلق [illegible] الا افلا [illegible] منها كل شيء موصوف بانه
[illegible] كان له حقيقة غير الانية [illegible] في حد الجوهر انه الموجود لا في موضوع [illegible] علیه موجودا لا في موضوع
[illegible] الوجود لا في موضوع محمول علیه [illegible] مثل الانسان والشجر فكذلك يجب ان تتصور الجوهر حتى يكون
والدليل على ان بين الامرين [illegible] وان [illegible] احدهما دون الاخر [illegible] نقول [illegible] الوجود [illegible]
الوجود ان لا يكون في موضوع [illegible] لا نقول انه [illegible] موجود الان لا في موضوع [illegible]
المطلق **فصل** [illegible] الفلاسفة [illegible] واجب الوجود وجميع صفات [illegible] على [illegible]
وما يجوز ان [illegible] ان حقيقة الاول موجودة للاول دون غيره وذلك لان الواحد ما هو واجب الوجود يكون
ما هو موجود [illegible] او لعله [illegible] الواجب الوجود هو هذا [illegible]
اما ان يكون هو هذا [illegible] فان كان لانه [illegible] هو هذا [illegible] فيكون
هذا فقط فان [illegible] على [illegible] في حقيقة [illegible]
[illegible] كانت [illegible] هذا [illegible] حقيقة [illegible] فيكون تلك الحقيقة [illegible] هذا وان كان
[illegible] هذا [illegible] فيكون وجوده [illegible] غيره [illegible]
[illegible] حقيقة [illegible] الواحد فقط وكيف [illegible] لذاتين والشيئان اما [illegible]
[illegible] بالوضع والمكان [illegible] والزمان [illegible]
[illegible] واجب الوجود [illegible]
[illegible] فانا نقول ان [illegible] الوجود لا يكون [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الحقائق والانواع ولا مختلف الحقائق والانواع اما الاول [illegible]
[illegible] وجوب الوجود اختلاف [illegible]
واجب الوجود [illegible] موجودة [illegible]
او موجودة [illegible] فان كانت غير موجودة [illegible] الاختلاف [illegible]
فلا اختلاف [illegible] الحقائق [illegible] انما تختلف حقائقها [illegible] وان كان غير موجودة في بعضها وموجودة في
بعضها [illegible] ان يكون [illegible] وجوب الوجود [illegible] الشرط [illegible] حقيقة [illegible]
مع عدم الشرط [illegible] العدم فقط وليس هناك [illegible] العدم [illegible]
وجوب الوجود والحقيقة [illegible] العدم [illegible]
[illegible] وجوب الوجود [illegible] الزيادة [illegible]
فيكون [illegible] وجوب الوجود [illegible] وان كان فيكون الزيادة [illegible] وجوب الوجود
[illegible] واجب الوجود غير مركب وان كان [illegible] التركيب

كل واحد منهما خارج لاتحاد اللون يكون وجوب الوجود بينهم [illegible] بسببه وجود دون كل واحد من الزيادتين او يكون ذلك غير ملزوم
لهم فان تم فوجوب الوجود لا اختلاف في هذه الذات انما الاختلاف بعوارض الحقيقة وقد تقدم الوجه [illegible]
عن تلك اللواحق والثاني يحتم فلا يخرج اما ان [illegible] دون [illegible] ان يكون حقيقة وجوب الوجود اما ان يكون وجوب
الوجود مستحقا في [illegible] وليس ذلك ولا احدهما داخلا في هويته من حيث هو واجب الوجود ولكن [illegible] جاعل
الوجود [illegible] كما [illegible] لها جوهر [illegible] فان وجوده بالفعل انما [illegible] الصورة او [illegible]
اللون فانه [illegible] وان كان فصل السواد لا يتقوم من حيث هو لون ولا فصل البياض فان كل واحد منهما [illegible]
ان يوجد بالفصل ويحصل وليس احدهما علة لحقيقة بالفعل بل [illegible] الفرق [illegible] فان كان الامر على
مقتضى الوجه الاول او كل واحد منهما داخل في مفهوم وجوب الوجود [illegible] فحيث كان وجوب الوجود [illegible] ان يكون
بعد وان كان على مقتضى المعنى الثاني فوجوب الوجود يحتاج [illegible] واجب الوجود [illegible] واجب الوجود
يحتاج [illegible] الوجود وهذا محال [illegible] اللون [illegible] الصورة فان [illegible]
[illegible] اللون [illegible] فنظير اللونية [illegible] واجب الوجود هاهنا ونظير فصل السواد والبياض هاهنا [illegible]
[illegible] السواد والبياض [illegible] في تقوم اللونية [illegible] ان يكون خاصية كل واحد من هذين [illegible]
في تقوم وجوب الوجود وانما [illegible] ان الداخل المنفصلين [illegible] اللون موجود [illegible] اللون [illegible]
[illegible] ليس يمكن وذلك ان وجوب الوجود يكون متقوما [illegible] الوجود [illegible]
واجب الوجود [illegible] مع عدم [illegible] او امتناع بطلان واما في اللون فالوجود [illegible] اللون [illegible]
التي هي [illegible] موجودا بالفعل فلو كانت [illegible] على [illegible] الوجود [illegible]
وكان الوجود [illegible] عن تلك الهوية [illegible] اللون كان الامر [illegible] الاسماء العامة [illegible]
[illegible] مختلفة [illegible] الهوية وجودان [illegible] فكيف يكون [illegible] وجوب الوجود [illegible]
ذلك فان حقيقة وجوب الوجود كيف [illegible] فيكون وجوب الوجود [illegible] ان الوجود [illegible]
ان الفصول [illegible] حقيقة [illegible] بل انما كانت [illegible] موجودة فان [illegible]
[illegible] ان [illegible] حقيقة بل [illegible] ان يكون موجودا [illegible] وكان [illegible]
وكان الفصل يحتاج اليه ان يكون واجب الوجود موجودا [illegible] الفصل [illegible]
عن فصل [illegible] ان وجوب الوجود ليس مشتركا [illegible] لا [illegible]
[illegible] التضاد [illegible] ولا [illegible]
ولا [illegible] ولا [illegible] على كل شيء [illegible]
الدليل [illegible] حقيقة [illegible] الانية [illegible] الاضافات [illegible]
[illegible] الاشياء [illegible]

فصل

في انه تعالى عالم

[illegible] بل شيء [illegible] وانه عقل محض [illegible] يعقل كل شيء [illegible] وكيف يعلم ذاته وكيف يعلم الكليات وكيف يعلم
الجزئيات [illegible] وجود [illegible] واجب الوجود لا [illegible] وجوده [illegible] وجوده قائم [illegible]
[illegible] وجوده لغيره [illegible] مثل [illegible] الكمالات وجوده [illegible]
[illegible] فان [illegible] واجب الوجود [illegible] التمام [illegible] الوجود [illegible] كل وجود [illegible]
[illegible] واجب الوجود بذاته [illegible] كل شيء هو الوجود او كمال الوجود [illegible]
والعدم [illegible] عدم [illegible] بل [illegible] وجود وكمال الوجود فيكون [illegible] بالحقيقة الوجود فالوجود [illegible]
[illegible] بالحقيقة [illegible] وجوده [illegible] العدم [illegible]
[illegible] وكمال الوجود [illegible] الوجود [illegible] بالفعل [illegible]
[illegible] واجب الوجود بذاته [illegible] العدم [illegible]
[illegible] فاذن [illegible] الا واجب الوجود [illegible] الكمالات
[illegible] ان واجب الوجود [illegible] لكل وجود [illegible]
لا [illegible] واجب الوجود [illegible] كل شيء [illegible] وجوده [illegible] واجب الوجود
[illegible] حق [illegible] الاعتقاد بوجوده [illegible] الاعتقاد بوجوده [illegible]
[illegible] الاشياء فان [illegible] واجب الوجود [illegible]
[illegible] العدم [illegible] واجب الوجود الذي [illegible] فلذلك كل شيء [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] واجب الوجود عقل محض لانه ذات [illegible] من كل وجه وقد عرفت ان [illegible] الا ان [illegible] العقل
[illegible] الوجود [illegible] الوجود العقلي وهو الوجود الذي اذا [illegible]
والذي [illegible] هو عقل بالقوة والذي [illegible] هو عقل بالفعل [illegible] الذي هو لذاته هو عقل بذاته وكذلك
معقول [illegible] ان يكون معقولا [illegible] عن ان يكون عقلا [illegible]
[illegible] عن المادة [illegible] بالوجود المفارق هو معقول لذاته ولانه عقل بذاته [illegible] معقول بذاته فهو عقل
وعاقل ومعقول [illegible] هوية مجردة [illegible] هوية [illegible] لذاته [illegible] معقول لذاته
[illegible] ان ذاته هوية مجردة هو عاقل ذاته [illegible] المعقول [illegible] مجردة [illegible]
وليس [illegible] ان يكون [illegible] مطلقا [illegible] الا [illegible]
[illegible] هو عاقل [illegible] هوية مجردة [illegible] فهو عاقل [illegible] المجردة [illegible]
ومعقول [illegible] هوية المجردة [illegible] ان [illegible] معقول [illegible] الا [illegible]
لا [illegible] ان ذلك [illegible] المعقول [illegible] بذاته [illegible]
او [illegible] ان يكون [illegible] ولذلك [illegible]

اما بعد ان هذه الاشياء اشياء محركة لذاته لو وقف ان قام البرهان على اثبات غيره لم يكن نفس العقول الاول فالقوى يوجب ذلك ان
المتحرك يوجب ان يكون له شرط محرك ما شرطا له اقوى او هو كذلك للمضافات [illegible] والقوى
في الارض فاما ان نقيم بقياسا ان له قوة تعقل بها الاشياء فاما ان يكون القوة التي تعقل بها هي القوة فيكون [illegible]
تعقل انها او تعقل الكل بقوة اخرى فيكون لنا ان كان قوة تعقل الاشياء بها وقوة تعقل بها هذه القوة ثم تسلسل
الكلام الى غير النهاية فيكون فينا قوى تعقل الاشياء بلا نهاية بالفعل فقد بان ان النفس [illegible] يوجب ان يكون المجرد
[illegible] ذلك [illegible] وهذا تبين [illegible] العاقل الا يكون عاقل [illegible] بما يوجد [illegible] المجردة فهو عاقل
[illegible] اذ كانت [illegible] عاقلة [illegible] معقول [illegible] مجردة [illegible]
فقد ثبت ان النفس [illegible] معقول وعاقل لا يوجب ان [illegible] في الذات ولا [illegible] فيه ليس
[illegible] الا باعتبار ان [illegible] مجرده لذاته وان [illegible] مجردة ذاتها وهذا التقديم [illegible] المعاني والوصل
[illegible] فقد بان ان كونه عاقلا ومعقولا لا يوجب كثرة [illegible] ان يكون واجب [illegible] الاشياء
من الاشياء والاقوال اما متقومة [illegible] فيكون تعقلها بالاشياء [illegible] ان يعقل [illegible] واجب الوجود
من كل جهة وهذا [illegible] يكون لولا [illegible] من خارج [illegible] فيكون [illegible] فيكون [illegible]
[illegible] ولا يصول [illegible] واحد [illegible] ما هو مبدا له هو مبدا الموجودات
بايجابها والموجودات الكائنة الفاسدة [illegible] ذلك [illegible] فلا يجوز ان يكون واجب الوجود
عاقلا لهذه المتغيرات مع تغيرها من حيث هي متغيرة عقلا زمانيا [illegible] فانه لا يجوز ان يكون تارة
يعقل عقلا زمانيا منها انها موجودة غير معدومة وتارة يعقل عقلا زمانيا منها انها معدومة غير موجودة فيكون لكل واحد
من الامرين صورة عقلية على حدة ولا واحدة من الصورتين [illegible] فيكون واجب الوجود متغير الذات ثم الفاسدات
ان عقلت بالماهية المجردة وما يتبعها مما لا يتشخص لم تعقل من حيث هي فاسدة وان ادركت بما هي مقارنة لمادة وعوارض مادة
ووقت وتشخص لم تكن معقولة بل محسوسة او متخيلة ونحن قد بينا [illegible] ان كل صورة لمحسوس [illegible] فانما
ندركه من حيث هي محسوسة او متخيلة بالة متجزية وكما ان اثبات كثير من الافاعيل للواجب الوجود نقص له كذلك اثبات
كثير من التعقلات بل واجب الوجود انما يعقل كل شيء على نحو كلي ومع ذلك فلا يعزب عنه شيء شخصي فلا يعزب عنه مثقال ذرة
في السموات ولا في الارض وهذا من العجائب التي يحوج تصورها الى لطف قريحة [illegible] واما كيفية ذلك فلانه اذا عقل ذاته
وعقل انه مبدا كل موجود عقل اوائل الموجودات عنه وما يتولد عنها ولا شيء من الاشياء يوجد الا وقد صار من
جهة ما يكون واجبا بسببه وقد بينا هذا فيكون هذه الاسباب تتادى بمصادماتها الى ان يوجد عنها الامور الجزئية
فالاول يعلم الاسباب ومطابقاتها فيعلم ضرورة ما يتادى اليه وما بينها من الازمنة وما لها من العودات لانه ليس يمكن
ان يعلم تلك ولا يعلم هذا فيكون مدركا للامور الجزئية من حيث هي كلية اعني من حيث لها صفات وان تخصصت بها شخصا
فبالاضافة الى زمان متشخص او حال متشخصة لو اخذت تلك الحال بصفاتها كانت ايضا بمنزلتها لكنها تستند

تستند الى مبادي كل واحد منها نوعه [illegible] في شخص [illegible] وقد يعقل [illegible] شخصا
مقصورا عليها فان كان ذلك الشخص مما هو عند العقل شخص [illegible] كان للعقل الى ذلك المرسوم سبيل وذلك هو الشخص
الذي هو واحد نوعه لا نظير له ككرة الشمس مثلا او كالمشتري واما اذا كان النوع منتشرا في الاشخاص لم يكن للعقل الى
ذلك الشخص سبيل الا ان يشار اليه ابتداء [illegible] ونعود فنقول كما انك اذا تعلم الحركات السماويات كلها فانت
تعلم كل كسوف وكل اتصال وانفصال جزئي يكون بعينه ولكن على نحو كلي لانك تقول في كسوف ما انه كسوف يكون
بعد زمان حركة كذا يكون [illegible] من كذا شماليا [illegible] ينفصل القمر منه الى مقابلة كذا ويكون بينه وبين كسوف
مثله سابق له او متاخر عنه مدة كذا وكذا بين حال الكسوفين الاخرين حتى [illegible] عارض من عوارض تلك الكسوفات
الا وعلمته ولكنك علمته كليا لان هذا المعنى قد يجوز ان يحمل على كسوفات كثيرة كل واحد منها يكون حاله تلك الحال
ولكنك تعلم بحجة ما ان ذلك الكسوف لا يكون الا واحدا بعينه وهذا لا يدفع الكلية ان تذكرت ما قلناه قبل ولكنك مع
هذا ربما لم تحكم ان هذا الكسوف موجود الان او غير موجود الا ان تعرف جزئيات الحركات بالمشاهدة الحسية وتعلم
ما بين هذا المشاهد وبين ذلك الكسوف من المدة وليس هذا نفس معرفتك بان في الحركات حركة جزئية صفتها صفة
ما شاهدت بينها وبين الكسوف الثاني الجزئي كذا فان ذلك قد يجوز ان تعلم على هذا النحو ولا تعلم [illegible]
انه هل هي موجودة بل يجب ان يكون قد حصل لك بالمشاهدة شيء مشار اليه حتى تعلم حال ذلك الكسوف فان منع
مانع ان يسمى هذا معرفة بالجزئي من جهة كليته فلا مناقشة معه فان غرضنا الان في غير ذلك وهو تعريفنا ان الامور
الجزئية كيف تعلم وتدرك علما وادراكا يتغير معهما العالم فانك [illegible]
[illegible]

[illegible] لا يصح [illegible] المسبب ونحن نستقبل هذا
[illegible] وكيف يعلم كل شيء وان [illegible] مبدا شيء هو مبدا [illegible]
[illegible] التفصيل بعده ثم على الترتيب الذي يلزم ذلك التفصيل [illegible] والبادية فيكون بهذه الاشياء مفاتح
الغيب [illegible] وليست المعقولات [illegible] ان [illegible]

[illegible]

يتساوى كل واحد منها [illegible] شخصية [illegible] ان قيل [illegible]
مقصوراً عليها فان كان ذلك الشخص [illegible] العقل [illegible] كان للعقل الى ذلك [illegible] سبيل [illegible]
الذي هو واحد نوعه لا نظير له ككرة الشمس مثلاً [illegible] اذا كان النوع منتشراً في الاشخاص لم يكن للعقل [illegible]
ذلك الشخص سبيل الا ان يشار اليه [illegible] ونعود فنقول كما انك تعلم حركات السماويات كلها [illegible]
فنعلم كل كسوف وكل اتصال وانفصال جزئي يكون بعينه ولكن على نحو كلي [illegible] كسوف ما انه يكون
بعد زمان حركة كذا [illegible] ينفصل القمر منه الى مقابلة كذا ويكون بينه وبين كسوف
مثله سابق له او متأخر عنه مدة كذا وكذا [illegible] حال الكسوفين [illegible] تلك الكسوفات
الا وعلمته [illegible] كلياً لان هذا المعنى قد يجوز ان يحمل على كسوفات كثيرة كل واحد منها يكون حاله تلك الحال

[illegible]

التبر والتبرء

ا. وجود تلك المعقولات وان كان اثرت [illegible] بعضها قبل بعض بحسب الترتيب فلو كانت تلك الاشياء الا نفسه
[illegible] تلك العقل من المعقولات الاولى [illegible] صورة [illegible] بحسب ما قلنا [illegible] اذا عقل [illegible]
او وجد [illegible] النفس [illegible] تلك [illegible] ذلك [illegible] النفس [illegible]
فاذا قلنا ان عقلنا [illegible] عقلنا [illegible] اولا
[illegible]

[illegible]

كثرة وان كان المبدأ الاعظم والعقل الارفع والجزئي [illegible] وتفصيل حال القوة العقلية [illegible] اعلم [illegible]
[illegible] البسيط الذي [illegible] كتاب النفس [illegible] فيه اختلاف صورة [illegible] متخالفة كما يكون [illegible] النفس [illegible]
الذي [illegible] بالنفس [illegible] تلك [illegible] الاشياء [illegible] واحدة [illegible] ان [illegible]
بل يفيض عنه صورة معقولة [illegible] ان يكون [illegible] تلك الصورة [illegible] العقلية [illegible]
فيعقل [illegible] ذاته [illegible] واعلم ان [illegible] المعقول [illegible] الموجود [illegible] ان [illegible]
المعقولة [illegible] الصورة المعقولة [illegible] عن الموجود [illegible] كما انا نعقل صورة [illegible]
المعقول [illegible] ان [illegible] ولكن عقلنا [illegible] العقل [illegible]
الواجب [illegible] فان [illegible] ذاته [illegible] كيف [illegible] صورة المعقول صورة
الموجودات على النظام المعقول عنده [illegible] الموجود [illegible]

[illegible]

[illegible]

او جهه تلك المعقولات ان كان اقرب ... قبل بعضها البعض على الترتيب ... لكانت تلك الاشياء المستندة

... النفس من المعقولات الاول ... العقل ... [illegible]

[illegible]

النسبة الى الحق فان قائل للاول ولم يتحقق ان جهة ما يعين الا بهذا الوجه فهو سبب عن الكون في الموضوع واذا قبل [illegible]

الا الوجه [illegible] الكم الا الحول [illegible] فان قال يعقل [illegible] عاقل [illegible]

[illegible] جواز [illegible] المادة [illegible]

[illegible] الوجود [illegible]

[illegible] الوجود العقلي [illegible] المعقول [illegible]

لم يتبع الكون [illegible] الموجود [illegible] المادة [illegible]

[illegible]

[illegible] الا الكون بهذا الوجه [illegible] بالقوة والنقص [illegible]

[illegible]

المقالة التاسعة في صدور الاشياء عن المدبر الاول والمعاد اليه

ان الكل [illegible] من جنس او نوع [illegible] الكم والكيف [illegible] الاين [illegible]

[illegible] الاجزاء بالفعل [illegible] الوهم [illegible] العقل [illegible]

[illegible] معان عقلية متغايرة [illegible]

[illegible] الوجود [illegible]

[illegible] العلوم [illegible]

[illegible] الحركة [illegible]

[illegible] المعلول [illegible] العلة [illegible]

[illegible] الفاعل [illegible] القابل [illegible]

[illegible]

متعلق بالحركة لا يمكن جزما والترجيح فيه التفصيل ونقول ان كانت العلة الفاعلة والقابلة موجودة الذات ويحصل ولا يحصل
بينهما فيحتاج الى وقوع نسبة بينهما يوجب الفعل والانفعال اما من جهة الفاعل فمثل ارادة موجبة للفعل او طبيعة للفعل او آلة
او زمان واما من جهة القابل فمثل استعداد لم يكن او من جهتيهما جميعا مثل وصول احدهما الى الآخر وقد وضح ان جميع هذا بالحركة
وان كان الفاعل لكن موجودا او لم يكن قابل [illegible] فهذا محال اما اولا فلان القابل لا يحتاج [illegible] الا بالحركة او انفعال فيكون قبل
الحركة حركة واما ثانيا فانه لا يمكن ان يحدث ما لم يستعد بوجود القابل وهو المادة فيكون قد كان القابل قد حدث القابل الا لان وضع
القابل بوجود الفاعل ليس بموجود فالفاعل يحدث ويلزم ان يكون حدوثه لذو ذات اخرى على ما وصفناه [illegible] الكلام
واجب الوجود وواجب الوجود واجبا يوجد عنه والا فقال لم يكن فليس واجب الوجود من جميع جهاته [illegible]
للذات بل فارض عن ذاته كما يضع بعضهم الارادة عنه ثابتة هل يوجب الارادة او طبعا او لا من آخر [illegible] كان [illegible]
وضع امر حدث لم يكن فاما ان يوضع حادثا في ذاته واما غير حادث في ذاته بل عنه [illegible] مباين لذاته فيكون الكلام ثابتا
والا هل حدث في ذاته كان ذاته متغيرا وقد تبين ان واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته والا اذا كان هو عند
حدوث المباينات عنه كما كان قبل حدوثها ولم يعرض له شيء لم يكن وكان الامر عليها كان ولا يوجد عنه شيء فليس يجب
ان يوجد عنه شيء فليس يجب ان يوجد عنه شيء بل الحال والامر على ما كان فلا بد من تميز يوجب الوجوب من جميع الوجوه عنه
بحادث متوسط لم يكن حين كان الترجيح اللازم عنه وكان التعطيل عن الفعل حاله [illegible] فان [illegible]
الحادث عنه نفسه بلا واسطة او يحدث فيحدث به الثاني كما يقولون في الارادة والمراد والفعل [illegible]
ان الذات الواحدة اذا كانت من جميع جهاتها كما كانت وكان لا يوجد عنها فيما قبل شيء وهو الآن كذلك فالآن [illegible]
لا يوجد عنها شيء فاذا صار الآن يحدث عنه شيء فقد حدث في الذات قصد او ارادة او طبع او قدرة او تمكن او شيء [illegible]
لم يكن ومن انكر هذا فقد فارق مقتضى عقله لسانا ويعود اليه ضميرا فان الممكن ان يوجد ولا يترجح له الفعل ولا ترجيح [illegible]
الا سبب اذا كانت هذه الذات التي للعلة كانت [illegible] لا يجب عنها هذا الترجيح ولا داعي ولا مصلحة ولا غير ذلك فلا بد
من حادث يوجب الترجيح وحين الذات ان كانت هي العلة الفاعلة والا كانت نسبة اليه وذلك الحكم على ما كان قبل
ولم يحدث نسبة او فيكون الامر بحاله ويكون الامكان امكانا صرفا كما هو واذا حدثت النسبة فقد حدث امر ولا بد من ان
يحدث لذاته وفي ذاته فانها ان كانت خارجة عن ذاته كان الكلام ثابتا ولم يكن هي النسبة المطلوبة فانا نطلب النسبة
الموجبة لوجود كل ما هو خارج عن ذاته بعد ما لم يكن اجمع كانها جملة واحدة وفي حال ما لم يوجد شيء والا فقد اخرج
شيء من الجملة ونظر في حال ما بعده فان كان مبدأ النسبة مباينا فليست هي النسبة المطلوبة فاذن الحادث الاول
يكون على هذا القول في ذاته لكن محال فكيف يمكن ان يحدث في ذاته شيء وعمن يحدث وقد بان ان واجب الوجود [illegible]
واحد افترى ان ذلك عن الحادث منه فيكون ليس النسبة المطلوبة لانا نطلب النسبة الموجبة لخروج الممكن الاول الى الفعل
او هو عن واجب الوجود آخر وقد قيل ان واجب الوجود واحد وعلى انه ان كان عن آخر فهو العلة الاولى والكلام فيه
ثابت ثم كيف يجوز ان يتميز في العدم وقت ترك ووقت شروع وبماذا يخالف الوقت الوقت والكلام اذ بان ان

ان الحادث لا يحدث الا بحدوث حال والمبدأ الفلاني اما ان يكون حدوث ما يحدث عن الاول بالطبع او بعرض فيه او بالارادة
او بالارادة او بمعنى آخر ولا اتفاق فان كان بالطبع فقد تغير الطبع او كان بالعرض فقد تغير العرض وان كان بالارادة
فلنفرض كانه حدثت فيه او مباينة له بل نقول اما ان يكون المراد نفس الايجاد او غرضا او منفعة بعده فان كان المراد
نفس الايجاد المراد فلم لم يوجد قبل [illegible] استحسن الآن او حدث وقته او قدر عليه الآن [illegible] فيما يقول [illegible]
ان هذا السؤال باطل لان السؤال في كل وقت عائد بل هذا السؤال حق لانه في كل وقت عائد لازم وان كان لاجل غرض
ومنفعة فمعلوم ان الذي هو شيء يجب له ولا كونه يغير لا يطلب غرض والذي هو له يجب كونه منه اولى فهو نافع
والحق الاول كامل الذات لا ينتفع بشيء والمحض فان الاول بماذا سبق افعاله الحادثة ابتداء اما بزمان فان كان بذاته
فقط مثل الواحد للاثنين وان كانا معا وحركة المتحرك بان يتحرك بحركة ما يتحرك عنه وان كانا معا فيجب ان يكون كلاهما
محدثين الاول القديم والافعال الكائنة عنه وان كان قد سبق لا بذاته فقط بل بذاته وبالزمان بان كان
وحده ولا عالم او لا حركة ولا شك ان لفظ كان يدل على امر مضى وليس الان وخصوصا وتعقيبه قوله ثم فقد كان كون
قد مضى قبل ان خلق الخلق وذلك الكون هو متناه فقد كان اذن زمان قبل الحركة والزمان لان الماضي اما بذاته
وهو الزمان واما بالزمان وهو الحركة وما فيها وما معها فقد بان لك هذا فان لم يسبق بامر هو ماض للوقت الاول
من حدوث الخلق فهو حادث مع حدوثه وكيف لا يكون سبق على اوضاعهم بامر ما للوقت الاول من الخلق وقد كان
ولا خلق وكان وخلق وليس كان ولا خلق ثابتا عند كونه كان وخلق ولا كونه قبل الخلق ثابتا مع كونه مع الخلق وليس كان
ولا خلق يشير وجوده وحده فان ذاته حاصلة بعد الخلق ولا كان ولا خلق يكون وجوده مع عدم الخلق بلا كان ثالث فان
وجود ذاته وعدم الخلق موصوف بانه قد كان وليس الآن وتحت قولنا كان معنى معقول دون معقول الامرين
لانك اذا قلت وجود ذات وعدم ذات لم يكن فيه معنى السبق بل قد يصح تقديمهم معه الآخر فانه لو عدمت الاشياء صح
وجوده وعدم الاشياء ولم يصح ان يقول كان بل انما يفهم السبق بشرط ثالث فوجود الذات شيء وعدم الذات
شيء ومعلوم كان شيء موجود غير المعنيين وقد وضع هذا المعنى للخالق ممتدا لا عن بداية وجوز فيه ان يخلق قبل
اي خلق توهم فيه خلقا فاذا كان شيء هكذا كانت هذه القبلية مقدرة بكمية وهذا هو الذي نسميه الان اذ تقديره ليس
تقديره ذي وضع ولا ثبات بل على سبيل التجدد ثم ان شئت فتأمل اقاويلنا الطبيعية اذ بينا ان ما يدل عليه معنى
كان ويكون عارض لهيئة غير قارة والهيئة الغير القارة هي الحركة فاذا حققت علمت ان الاول انما سبق الخلق
عندهم ليس سبقا مطلقا بل سبقا بزمان معه الحركة واجسام او جسم وهؤلاء المعطلة الذين عطلوا الله عن جوده
فلا يخلو اما ان يسلموا ان الله كان قادرا قبل ان يخلق الخلق جسما ذا حركات تقدر به اوقاته وازمنة ينتهي الى
وقت خلق العالم ويتم مع خلق العالم ويكون له وقت خلق العالم او يبتدئ مع خلق [illegible] محدودة او لم يمكن للخالق
ان يبتدئ الخلق الا حين ابتدأ فهذا القسم الثاني يوجب انتقال الخالق من العجز الى القدرة او انتقال المخلوقات من الامتناع
الى الامكان بلا علة والقسم الاول ينقسم عليهم قسمين فيقال لا يخلو اما ان يكون كان يمكن ان يخلق الخالق جسما غير ذلك

غير ذلك الجسم انما تنتهي الى خلق العالم بمدة وحركات اكثر اولا تنتهي ويلزم ان لا يمكن لانتهائه فان الممكن ... ان يكن خلوه
مع خلق ذلك الجسم الاول الذي ذكرناه قبل هذا الجسم او انما يمكن قبله فان الممكن منه هو محال لانه لا يمكن ان يكون
ابتداء خلقهن متساويين في الحركة في السرعة ويمتنع بحيث ينتهيان الى خلق العالم ومدة احدهما اطول وان لم يمكن
معه بل كان امكانه مباينا لمستقبله ... بتقدير زمان العدم الامكان ... الصفة ولا امكان
وذلك في حال دون حال ... فرض ذلك ... الى غير النهاية فقد وضح صدق ما قد ...
لا ... في الزمان ... الخالق ... السماوية فيجب ان يعلم ان الحركة القوية ...
[illegible]

الحركة ... فلا ... للنبات ... فان كان ... الشبه ... واحده
ان ... من ... ان كانت الحركة ... تجدد ... النهاية المطلوبة
وكل حركة ... فهو ... عن النهاية ... الحركة فان ان ... النبات
من النبات وان كانت عن ارادة ... عن ارادة متجددة جزئية فان الارادة الكلية ...
الحركة واحدة ... ان كانت ... الحركة ...
الحركة وان كانت ... الحركة ... الموجود ... لا يجوز
موجبا للوجود وان كان ... الاعدام علة موجبة للاعدام ... العدم ... وان كانت العلة
لامور متجددة فالسؤال في تجددها ثابت فان كان تجدد ... الطبيعيا لزم الحكم الذي قد منعناه وان كان ارادة ...
متجددة ... الارادة العقلية ...
[illegible]

لا ينفك تحركه نفس هي المبدأ القريب للحركة وان كنا لا نمنع ان يكون هناك ايضا قوة تعقلية يعقل بها الاشياء العقلية كما
لا تشبه التخيل والا القوة العقلية مجردة عن جميع اصناف التغير فيكون حاضر المعقول دائما ان كان معقوله كليا
او كليا عن جزئي عنها وصحنا فاذا كان الامر على هذا فالفلك يتحرك بالنفس والنفس مبدأ حركته القريبة وتلك النفس
متجددة التصور والارادة وهي متوهمة اي لها ادراك للمتغيرات كالجزئيات والارادة للامور الجزئية بعينها وهي كمال
لجسم الفلك وصورته ولو كانت لا هكذا بل قائمة بنفسها من كل وجه لكانت عقلا محضا لا تتغير ولا تنتقل ولا [illegible]
بالقوة والمحرك القريب للفلك وان لم يكن عقلا محضا لكن لا بد ان يكون قبله عقل هو السبب المتقدم لحركة الفلك فقد علمت
ان هذه الحركة محتاجة الى قوة غير متناهية مجردة عن المادة لا تتحرك بالذات ولا بالعرض واما النفس المحركة فانها كما
تبين لك جسمانية وستحيلة متغيرة وليست مجردة عن المادة بل نسبتها الى الفلك نسبة النفس الحيوانية التي لنا
الا ان لها ان تعقل بوجه ما تعقلا مشوبا بالمادة وبالجملة فيكون اوهامها او ما يشبه الاوهام صادقة وتخيلاتها
التخيلات حقيقية كالعقل العملي فينا وبالجملة ادراكها انما هو بالجسم ولكن المحرك الاول لها قوة غير مادية اصلا
وان لم يكن ان يتحرك بوجه من الوجوه فانه يحرك ولا [illegible] ولكن [illegible] كما قد تبين لك [illegible]
يحرك كالمحرك بتوسط محرك آخر وذلك لان محل الحركة [illegible] لا يتغير بسببها وهذا هو الذي يحرك على نحو المحرك
كالمحبوب [illegible] من غير ان يتغير قصده واشتياقه فهو الغاية والغرض الذي ينحو نحوه المحرك وهو المعشوق
هو بمنزلة العاشق بل نقول ان كل محرك حركة غير قسرية فهو انما يحركها لشوق الى امر طبيعي فان الشوق الطبيعي
امر طبيعي وهو الكمال الذاتي للطبيعة اما في صورتها واما في اينها ووضعها وشوق الارادة اما لما هو ارادة المطلوب
كاللذة او وهم خيالي كالغلبة او ظنه وهو الخير المظنون فطالب اللذة هو الشهوة وطالب الغلبة هو الغضب وطالب الخير
المظنون هو الظن وطالب الخير المحض الحقيقي هو العقل [illegible] اعتبار الشهوة والغضب مما لا يلائم جوهر الجسم الذي
لا يتغير ولا ينفعل فان المستحيل [illegible] غير ملائم [illegible] فيلتذ او يغضب [illegible] ومنفعل
كل حركة الى الازدياد [illegible] ومعلوم ان الظنون لا تبقى مظنونة [illegible] من الشوق هذه
هذه الحركة اختيارا وارادة [illegible] يكون بما يناله بالحركة [illegible] الشوق جوهره
لا بل هو [illegible] الكمالات [illegible] ينال بالحركة والا لانقطعت الحركة [illegible]
[illegible] بالفعل فعلا [illegible] كمالا [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] وذلك لان المعقول [illegible]
من كمال العلة الفاعلة [illegible] فان كمال المعلول [illegible]
[illegible] بعض الاشياء [illegible] الذي [illegible]
والملائكة الفاضلة التي [illegible] بالفعل ليس [illegible] الفعل بل الفعل [illegible] هذه الملائكة [illegible]
[illegible] وهو العقل الفعال [illegible] الموجب لوجود القوى

القوى النفسانية ولكن [illegible] لا موجبة ولا [illegible] الوجود [illegible] ان كان العقل [illegible]
[illegible] ان يكون الخير المطلوب بالحركة [illegible] فانما طلب العقل التشبه به بمقدار الامكان
والتشبه به هو ان تعقل [illegible] ان تحصل [illegible] الكمالات الممكنة له في ذاته كما حصل [illegible] فيجب التشبه به في البقاء
الابدي على الكمال الاكمل [illegible] الممكن له كان يمكنه ان يحصل كمال الاقصى [illegible] في اول الامر [illegible] بالتشبه
فما كان لا يمكنه ان يحصل كماله الاقصى [illegible] في اول الامر تم التشبه به بالحركة [illegible] ان جرم السماء [illegible] ان الحركة [illegible] قوة
غير متناهية والقوة التي للنفس الجسمانية متناهية لكن انما العقل الاول فيفيض عليها [illegible] غير
غير متناهية فلا يكون له قوة غير متناهية بل المعقول الذي يفيض عليه [illegible] جرم السماء [illegible]
او لم يبق له جوهر [illegible] بالقوة [illegible] في كيفيته وكميته [illegible] وجوده [illegible] الامور [illegible]
على وضع او اين [illegible] وضع او اين [illegible] فلك او كوكب [illegible]
بل يكون [illegible] بالفعل [illegible] بالقوة فقد [illegible] الفلك [illegible] بالقوة [illegible]
[illegible] التشبه بالخير الاقصى [illegible] على الكمال [illegible] ما يمكن هذا [illegible] الجرم السماوي [illegible]
والتعاقب [illegible] الحركة [illegible] هذا الكمال [illegible] الشوق الى التشبه بالخير الاقصى [illegible] الاكمل
[illegible] الشوق هو العقل [illegible] الاجسام الطبيعية [illegible] الطبيعي [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] شوق [illegible] ان يكون [illegible] بالامر [illegible]
[illegible] الاحوال المفارقة [illegible] بالاول [illegible] الخيرات [illegible] المقصود
[illegible] الحركة لاجل [illegible] الاشياء [illegible] المقصود [illegible] بالاول [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] من حيث [illegible] بالاول [illegible] الحركة [illegible] المقصود الاول
[illegible] الشوق [illegible] بالاول [illegible] بالفعل [illegible] الحركة الفلكية [illegible] المقصود [illegible]
وان كان غير مقصود في ذاته بالقصد الاول لان ذلك التصور [illegible] بالفعل [illegible] الا [illegible]
[illegible] بالتعاقب وهو الحركة لان [illegible] الواحد [illegible] وجوده [illegible] بالقوة [illegible]
[illegible] عن هذا النحو [illegible] مقصودة [illegible] ذلك التصور الواحد [illegible] تصورات [illegible]
[illegible] لا على سبيل المقصود الاول [illegible] تلك التصورات الجزوية [illegible] الحركات [illegible] الواحد [illegible]
[illegible] في هذا الباب [illegible] الشوق الاول [illegible] سائر [illegible] هذه الاشياء [illegible]
[illegible] الشوق [illegible] ذلك [illegible]
على سبيل الانبعاث [illegible] الحركات [illegible] نحو الاشتياق [illegible]
[illegible] الفلكية [illegible] بالارادة والشوق على هذا النحو [illegible] الحركة [illegible] على النحو الذي ذكرناه [illegible]
[illegible] مقصودة بالقصد الاول [illegible] الحركة [illegible] ومن شرط الحركة الارادية ان يكون مقصودة [illegible]

فسبيل الاول ان كانت القوة الشوقية تشتاق نحو امر ليس منها فانما تحرك كذا الاعضا مفارقة تتحرك هي نحو الآخر ويميل الى الوجود وغاية
عاشقة تشوقت به او مقاربة لما كان من تخيل سوا كان الوصول اليه ممكنا او ما القصد فيه وكذلك بعد وجوده ونسبته بوجوده
فاذا بلغ الالتذاذ منعقل المبدا الاول وما يعقل منه او بيدكن بما يحو عقلا او نفسا فيشتغل ذلك عن كل شي وكل جهة
من ذلك ما هو دون منه مرتبة وهو الشوق الى التشبه به بمقدار الامكان فيلزم طلب الحركة لا من حيث هي حركة ولكن من حيث
قلنا ويكون هذا الشوق يتبع ذلك العشق والالتذاذ ويستفاد عنه وهذا الاستكمال ينبعث عن الشوق فعلى هذا النحو يحرك المبدا
الاول جرم السماء وقد اتضح لك من هذه الجملة ان المعلم الاول اذ قال انه يحرك كالمعشوق فاذا تغير واذا قال انه يحرك كالنفس
فانه تغير او قال يتحرك بالقوة غير متناهية يحرك كما يحرك المعشوق فاذا تغير واذ ليس الى ذلك اقوال متناقضة ولا اختلاف فيه ثبت
فعلم ان جوهر هذا الخير المعشوق الاول واحد ولا يمكن ان يكون هذا المحرك الاول الذي لجملة السماء فوق واحد وان كان لكل كرة
من كرات السماء محرك قريب يخصه ومتشوق ومعشوق يخصه على ما يراه المعلم الاول ومن بعده من محصلي علماء المشائين فانهم
انما ينفون الكثرة عن محرك الكل ويثبتون الكثرة للمحركات المفارقة وغير المفارقة التي تخص واحدا واحدا منها فيجعلون
اول المفارقات الخاصية محرك الكرة الاولى وهي عنده من تقدم بطلميوس كرة الثوابت وعند من نظم العلوم التي
ظهرت لبطلميوس كرة خارجة عنها محيطة بها غير مكوكبة وبعد ذلك محرك الكرة التي تلي الاولى على اختلاف الرايين وكذلك
فيتم هؤلاء يرون ان محرك الكل شي واحد ولكل كرة بعد ذلك محرك خاص والمعلم الاول يضع عدد الكرات المتحركة على ما كان
ظهر في زمانه ويتبع عدد الكرات عدد المبادي المفارقة وبعض من جاء بعده قد صرح اصحابه بهذا التصريح ويقول في رسالته التي في مبادي
الكل ان محرك جملة السما واحد لا يجوز ان يكون عددا كثيرا وان كان لكل كرة محرك ومتشوق يخصه والذي يحسن عبارته
عن كتب المعلم الاول على سبيل التلخيص دون الكشف يفصح في المواضع بهذا التصريح ويقول ما يقول معناه ان الكثرة الاحق
وجودها مبدا او حركة خاصة لكل فلك على انه فيه وجوده مبدا وحركة خاصة له على انه معشوق مفارق ووجدنا ان ثبت ان الثلاثة
المعلم الاول ومن بعده سبيل هذا القياس يوجب انا فقد صح ان لصناعة الجسطي ان حركات السماوية كثيرة ومختلفة
في الجهة وفي السرعة والبطؤ فمن الحكل ان يكون لكل حركة محرك غير الذي للاخرى والا لما اختلفت الجهات ولما اختلفت السرعة والبطؤ وقد بينا
ان هذه المتشوقات خيرات محضة مفارقة للمادة وان كانت الكرات والحركات كلها تشترك في الشوق الى المبدا الاول فتشترك
لذلك في دوام الحركة واستدارتها ونحن نزيد هذا بيانا

فصل في كيفية صدور الافعال من المبادي العالية ليعلم من
ذلك ما يجب ان يعلم من الحركات المفارقة المعقولة بالذات المتشوقة ولنحقق هذا البيان ولنفتتح من هذا الموضع فنقول
ان قوما لما سمعوا الاخر قول فاضل المتقدمين اذ يقول ان الاختلاف في هذه الحركات وجهاتها يشبه ان يكون للعناية
بالامور الكائنة الفاسدة التي تحت كرة القمر وكانوا سمعوا ايضا وعلموا انه لا يجوز ان حركات السماويات لا يجوز ان
يكون لاجل شي غير ذواتها ولا يجوز ان يكون لاجل معلولاتها ارادوا ان يجمعوا بين المذهبين فقالوا ان نفس الحركة
ليس لاجل ما تحت القمر ولكن للتشبه بالخير المحض والشوق اليه فاما اختلاف الحركات فليختلف ما يكون عن كل واحد منها
في عالم الكون والفساد اختلافا فينتظم به بقاء الانواع كما ان رجلا خيرا لو اراد ان يمضي في حاجة تحت موضع ما فعرض

والغرض من ذلك الطريق ان امرا ما يحصل بصلاح اهل الموضع الذي فيه قصده ووطره والا فانه يعيق بعد ذلك الفعل تنبيه انه يسلك حرفا
حكم حيرتين ان يقصد الطريق الثاني والحكم لهذه الحركة لاجل نفع غيره بل لاجل ذاته قالوا فكذلك وكذلك كل فلك انما يريد الحركة
الاخيرة وانما تكون الحركة الى هذه الجهة ومن هذه السرعة لينتفع غيره فاول ما نقول لهؤلاء انه ان كان لان يحدث لاجل حركة السماء
ذو كان له قصد ما ان يكون شيئا معلولا فيكون ذلك القصد الاختيار للجهة معينا لان يحدث ذلك وبعوض في نفس الحركة
حتى يقول قائل ان السلوك كان يتم لنا بتجربة تخصيصا وانما كانت لا تقع الا في الوجهة ينتفع غيرها ولم يمكن احدهما يحمل
عليها الا كل وآخر ما اختار ذلك الانفع فان كانت العلة التي انما تعرض القول بالسلوك انما لينتفع الغير فكذلك قصد فعل
لاجل الغير من المعلولات فعل الولية موجودة في نفس قصد اختيار الجهة فان لم ينتفع بهذه العلة فقد اختار الجهة ليجمع
قصد الحركة كذلك لكن لا تقصد السرعة والبطؤ بعده اكانت ليس ذلك مع تريب القوة والضعف في الافلاك بل تب
ترتيب بعضها على بعض في العلو والسفل حتى تحسب المسير بل ذلك تختلفه ونقول بالجملة لا يجوز ان يكون شي منها لاجل
الكائنات لا قصد حركة ولا قصد جهة حركة ولا تقدير سرعة وبطؤ بل ولا قصد فعل البتة لاجلها وذلك لان كل قصد
فيكون من اجل المقصود فيكون انقص وجودا من المقصود لان كل ما لاجله شي آخر فهو اتم وجودا من الآخر من حيث هو كذلك
هو عليه ما هو عليه بل به يتم للآخر النوع من الوجود الداعي الى القصد ولا يجوز ان يستفيد الوجود الاكمل من الشي الاخس فلا يكون
للشي الى معلوله قصد صادق غير مظنون والا كان القصد معطيا ومفيدا الوجود ما هو اكمل وجودا وانما يقصد بالواجب
حتى يكون القصد متبادرا ومفيدا لوجود شي كمن مثل الطبيب يصح في الطبيب ان يعطي الصحة بل شي لا المادة والا لكانا
يقصد الشي ميسرا من الطبيب والذي يعطي الصحة مبدا جميع صورة وذاته اشرف من المادة وربما كان القاصد يخطي فيقصد
ما يقصد ما ليس اشرف من القصد فلا يكون القصد الا بسبب الكمال بل ما لكمالها ولان هذا البيان يحتاج الى تطويل وتحقيق
وعبثه لكوك لا يحل الا بالكلام الشبيح فلتعد الآن الى الطريق الاوضح فنقول ان كل ما كان قصد فله مقصود والعقل منه
هو الذي يكون وجود المقصود عن القاصد اولى بالقاصد من لا وجوده عنه والا فهو هدر والشي الذي هو اولى بالشي فانه يفيده
كمالا ان كان بالحقيقة فحقيقيا وان كان بالظن فظنيا مثل استحقاق المدح وظهور القدرة وبقاء الذكر فهذه و
ما يشبهها كمالات ظنية او الربح والسلامة او رضا الله تعالى وحسن المعاد في الآخرة وغيره وما يشبهها كمالات حقيقية لا يتم بالقاصد فيكون
كل قصد ليس عبثا فانه يفيد كمالا ما للقاصد لو لم يقصد لم يكن ذلك الكمال والعبث ايضا يشبه ان يكون كذلك فان فيه
لذة او راحة او غير ذلك الاشيا مما علمت او سائر ما بين ذلك ومحال ان يكون معلول يستكمل وجوده بالعلة يفيد للعلة كمالا لم يكن
وان المواضع التي يظن فيها ان المعلول قد افاد علته كمالا فمواضع كاذبة او مجوزة ومثلها قد احاط بما سلف ذكره
الفضلان لا تقدر عن تملكها وعلها فان قال قائل ان الخيرية توجب هذا فان الخير يفيد الخير قيل ان الخير يفيد الخير ولكن
لا على سبيل القصد وطلب ان يكون ذلك منه فان هذا توجب النقص فان كل طلب وقصد لشي فهو طلب لما هو موجود
عن الفاعل او له من لا وجوده وما دام يعده وما وغير مقصود لم يكن ما هو الاولى بالفاعل وذلك نقص فان الخيرية لا تحقق
الا ان يكون صحيحة موجودة دون هذا القصد ولا هو قبل لوجود هذا القصد فوجد لها فيكون كون هذا القصد والا كون عن الخيرية ايضا

فلا يكون الجزئية توجد ولا يكون حال ساير اللوازم الجزئية التي تلزم بهذا الاتجاه الاعز فقصد بوجوده الكل والا ان يكون بعد القصد
بهم الجزئية والمقوم فيكون غير القصد عنه كمستكملات الجزئية وقواها لا معبودا له فان قال قائل ان ذلك التخصيص ...
فان جزئية متعددة وحتى يكون بحيث يتبعها خير فنقول ان هذا او ظاهر الامر معقول وفي الحقيقة مردود فان ...
فان لا يقصد مستكمل بل ان يجود بالذات ما يتبع هذه الصفة اتفاقا فاخرج ... اهل العلم ... استفادة ...
فيها ... للنسبة اللهم الا ان نرى ان المقصود الاول ... بالقصد الثاني ومع جهة الاستتباع من جهة اختيار
الجهة الثانية ان يكون المقصود بالقصد الاول ... المنفعة المذكورة ... لذلك المقصود ويكون الجزئي مقصودا
قصدا اوليا للنفس بالتبع ... ان يكون هناك ... ليستتبع ... خير يكون التشبه بالاول
ولكن لا يمنع ان يكون الحركة مقصودة بالقصد الاول مع انها تشبه بذات الاول من الجهة التي قلنا ... بالقصد الثاني
بذات الاول من حيث يفيض عنه الوجود بعد ان يكون القصد الاول ... واما النظر ... استقلاله
اعتباره فلو جاز ان يقع القصد الاول له ... حتى يكون تشبها بالاول في ان يفعل اختيارا والحركة كانت الحركة كامل
ما تحت ويفيض عنها وجود ليس ... من حيث هو كامل الوجود ... انما ذلك للاول من حيث ذاته والامر في التشبه
لوجود الاشياء عنه في تشريف ذاته وتكميلها بل المدخل انه ... الاول افضل ... وجود الكمال ...
فمنع ان يكون الشوق اليه من طريق التشبه عن جهة الصورة ... للاول ... فان قال قائل انه كيف وقد
يجوز ان يستفيد الجرم السماوي بالحركة خيرا او كمالا والحركة تفعل لها مقصود ... فالجواب ان الحركة
تستفيد كمالا وخيرا ... بل هو نفس الكمال الذي ... اليه ... بالطبيعة ... ما يمكن ان يكون
للجرم السماوي بالفعل ... بساير الحركات التي يطلب كمالا ... بل ... كل
... نفس المتحرك عنها ... على التعاقب وبالجملة ... ان يرجع ...
فيما سلف ... الحركة كيف ... التصور المشوق ... وهذه الحركة شبيهة بالثبات فان قال قائل ان ...
القول يمنع وجود العناية بالكائنات والتدبير ... فيها ... والاستكمال ...
الباري بالكل على اي سبيل ... وان عناية كل علة ... على اي سبيل ... ان الكائنات التي ... كيف العناية
بها من المبادي الاول ومن الاسباب التي ... ولا يجوز ان يكون ... العلل ... يستكمل
بالمعلول بالذات الا بالعرض وانها لا تقصد لاجل المعلول وان كان ... به ... بالفعل
الحفظ ... البارد ... ولكن يلزم ان يبرد غيره والنار ... والقوة الشهوية ... لدفع
الفضل ... اللذة لا ليكون ... ولكن يلزم ... الصحة ... الا ان ... المريض لكن ...
يقع المريض ... تلك العلل المتقدمة الا ان هناك احاطة بما يكون ... النظام والخير فيها كيف يكون ...
... ذلك ... الامر ... فالاجسام السماوية انما اشتركت في الحركة المستديرة ... معشوق ...
اختلفت لان مبادئها المعشوقة المتشوق اليها قد تختلف بعد ذلك الاول ولسائل ان يسأل ... كيف وجب عن كل

١٣١

عن كل نشوء حركة ... الحركات ... باختلاف المتشوقات ولكن ... عليه ...
انه يكون ... المتشوقات ... مفارقة ... بالجسم الذي ...
... القدماء ... الاسلامية ... ان ...
الشبه ... والغاية التي ... القصد عن ... فانما ...
والفعل ... بل ان ... لا يمكن ... وكذلك الجسم كان
لطبيعة ... الجسم ... فان هذا ... الجسم ... بذاته
الطبيعة ... وضعا مخصوصا ... الحركات تطلب وضعا مخصوصا ...
... الفلك ... وجود كل جزء من اجزاء الفلك على كل نسبة ... طبيعة الفلك ... ان يكون ...
... الطبع ... طبيعة تفعل حركة ...
... عن جهتها ... الحركة ليست طبيعية ... هناك طبيعة ...
بعينه والجهات مختلفة ... جوهر الفلك طبيعة ... والجهات مختلفة ...
للفلك طبيعة تمنع ... النفس ... الى اي جهة كانت ... لا يجوز ان ...
تلك الجهة ... الا ان ... الوضع ... الحركة ... لان الارادة تتبع الغرض ...
... الغرض ... من جهة الطبيعة ... من جهة النفس ... اختلاف ...
... السماوية ...
... الافلاك ...
الغرض ...
... الاجسام ...
لكل واحد منها ... عقلي مفارق ... الحركات ...
كيفية وجوب ذلك ... العلة الاولى ... الاشتراك ...
... فان لكل ... لكل فلك نفس ... تعقل الخير ...
تصور للجزئيات وارادة للجزئيات ويكون ما يعقله من الاول ...
... لكل فلك عقل مفارق ... العقل الفعال ... عقلي النوع ...
لا ينبغي كل ... عقلي ... يعقل الخير الاول ... ويكون ذاته مفارقة فقد علمت ان كل ما يعقل مفارق
الذات ... فقد علمت ان الحركات السماوية نفسانية ... عن نفس مختارة متجددة
الاختيارات ... عدد العقول المفارقة بعد المبدأ الاول بعدد الحركات فان كانت الحركات
... الافلاك ... المفارقات بعدد ...
... الذوات ... عدد ... عشرة ... العقل ...

الكرة التي تحت ... الذي هو ... حتى ينتهي الى العقل الفائض على ... وهو عقل العالم الارضي ... العقل الفعال وان لم يكن كذلك بل كان كل كرة متحركة ... [illegible]

... العقل الفعال ... [illegible]

فصل في ترتيب العقول والنفوس السماوية والاجرام العلوية عن الاول ... فبين لنا مما سلف من القول ان الواجب الوجود بذاته واحد ... [illegible]

[illegible]

وهو بالمعلول الاول عقل محض لانه صورة لا في مادة وهو المعلول الاول العقول المفارقة ... [illegible]

[illegible]

عن ذلك العقل الاول في الابداع لاجل التناسب المذكور بعينه والافضل فجميع الافضل من جهات الكثرة فيكون ان
العقل الاول لم يلزم عنه بالعقل الاول وحده عقل تحته بما يعقل في ذاته وجود صورة الفلك الاقصى وكماله وهو النفس والجسم
الكامل المادي بجزء تعقله لذاته وحده عن نسبة الفلك الافضل الكثرة وهو الفلك الاقصى بجوهره وهو اول الموجودات
للقوة فيما يعقل الاول يلزم عنه عقل وبما يختص بذاته على جنبة الكثرة الاولى بجزئها الخاص بالمادة والصورة والمادة بتوسط الصورة
او بمشاركتها كما ان الامكان اول الوجود ويخرج بالفعل الذي يحاذي صورة الفلك الى ان ينتهي عقل عقل وفلك فلك حتى ينتهي
الى العقل الفعال الذي يدبر انفسنا وليس يجب ان يذهب هذا المعنى الى غير النهاية حتى يكون تحت كل مفارق مفارق
فانا نقول انه لزم وجود كثرة عن العقول فبسبب المعاني التي فيها من الكثرة فقولنا هذا ليس ينعكس حتى يكون كل عقل
فيه هذه الكثرة فيلزم كثرة بهذه المعلولات ولا بهذه العقول متفقة الانواع حتى يكون مقتضى معانيها متفقا ولنبتدئ
لبيان هذا المعنى ابتداء آخر فنقول ان الافلاك كثيرة فوق العدد الذي في المعلول الاول من جهة كثرتها المذكورة وخصوصا
اذا فصل كل فلك الى صورة ومادة فليس يجوز ان يكون مبدؤها واحدا وهو المعلول الاول ولا ايضا يجوز ان يكون
كل جرم متقدم منها علة للمتاخر وذلك لان الجرم بما هو جرم لا يجوز ان يكون مبدأ لجرم وبالقوة نفسانية لا يجوز
ان يكون مبدأ لجرم ذي نفس اخرى وذلك لانا بينا ان كل نفس لكل فلك فهو كماله وصورته وليس جوهرا مفارقا والا
لكان عقلا لا نفسا وكان لا يحرك على سبيل التشويق وكان لا يحدث فيه من حركة الجرم تغيير ومن خيالات الجرم
تخييل وتوهم وقد ساقنا النظر لما حاولنا اثبات هذه الاحوال للانفس الفلكية كما علمت واذا كان الامر على هذا
فلا يجوز ان يكون انفس الافلاك يصدر عنها افعال في اجسام اخرى غير اجسامها الا بتوسط اجسامها فان صور الاجسام
وكمالاتها على صنفين اما صور قوامها بمواد الاجسام فكما ان قوامها بمواد تلك الاجسام فكذلك ما يصدر عنها يصدر
بتوسط مواد تلك الاجسام ولذلك السبب فان النار لا تسخن بحرارتها اي شيء اتفق بل ما كان ملاقيا لجرمها او لجرم
جسمها يلاقي والشمس لا تضيء كل شيء بل ما كان مقابلا لجرمها واما صور قوامها بذواتها لا بمواد الاجسام كالانفس ثم
كل نفس فانها جعلت خاصة لجسم بسبب ان فعلها بذلك الجسم وفيه ولو كانت مفارقة الذات والفعل جميعا لذلك
الجسم لكان نفس كل شيء لا نفس ذلك الجسم فقط فقد بان من هذا الوجه كلها ان القوى السماوية المنطبعة يجب مهما كل
الا بتوسط جسمها ومحال ان تفعل بتوسط الجسم نفسا لان الجسم لا يكون متوسطا بين نفس ونفس فان كانت تفعل
بغير توسط الجسم فلها انفراد قوام من دون الجسم واختصاص بفعل مفارق لذاتها او لذات الجسم وهذا غير الامر
الذي نحن في ذكره واذا لم يفعل نفسا لم يفعل جرما سماويا لان النفس متقدمة على الجسم في المرتبة والكمال فان
وضع لكل فلك شيء يصدر عنه فلك تحته واثر من غير ان يستوفق وانه يستعمل ذلك الجرم وهو لكن في تمامه
في القوام وفي الفعل كالنفس فنحن لا نمنع مثل هذا وهو الذي نسميه العقل المجرد ونجعل صدور ما بعده عنه ولكن هذا
غير المنفعل عن الجسم وغير المشارك اياه والصائر صورة خاصة به والكامل على انه صدر عنها حين تخص بهذه النفس فقد
بان ووضح ان للافلاك مبادئ غير جسمانية وغير صور الاجرام وان لكل فلك منفصل مبدأ منها والجميع يشترك في مبدأ واحد
ومما لا بد فيه ان ههنا عقولا بسيطة مفارقة تحدث مع حدوث ابدان الناس ولا تفسد بل تبقى وقد تبين ذلك

ذلك في العلوم الطبيعية وليست صادرة عن العلة الاولى لانها كثيرة مع وحدة النوع ولانها حادثة فهي اذن معلولات بتوسط
ولا يجوز ان يكون العلل الفاعلية المتوسطة بين الاول وبينها ادون منها في المرتبة فلا يكون عقولا بسيطة مفارقة فان العلل المعطية
للوجود اكمل وجودا واما القابلة للوجود فقد يكون اخس وجودا فيجب ان يكون المعلول الاول عقلا واحدا بالذات
ولا يجوز ان يكون عنه كثرة متفقة النوع وذلك لان المعاني المتكثرة التي فيه وبها يمكن وجود الكثرة عنه ان كانت مختلفة
الحقائق كان ما يقتضيه كل واحد منها شيئا غير ما يقتضيه الآخر في النوع فلم يلزم كل واحد منها ما يلزم الآخر بل الطبع آخر
وان كانت متفقة الحقيقة فبماذا تخالفت وتكثرت ولا انقسام مادة هناك فان المعلول الاول لا يجوز عنه وجود كثرة
الا مختلفة الانواع فليست هذه الانفس الارضية الكائنة عن المعلول الاول بلا توسط علة اخرى موجودة وكذلك عن
كل معلول اول الاعال حتى ينتهي الى معلول كونه مع كون الاسطقسات القابلة للكون والفساد المتكثرة بالعدد والنوع معا
فيكون تكثر القابل سببا لتكثر فعل مبدأ واحد الذات وهذا بعد استتمام وجود السماويات كلها فيلزم دائما عقل بعد عقل
حتى يكون كرة القمر ثم يكون الاسطقسات ومتهيئة لقبول تأثير واحد بالنوع كثير بالعدد من العقل الاخير فانه اذا لم يكن السبب
في الفاعل وجب ان يكون في القابل ضرورة فاذن يجب ان يحدث عن كل عقل عقل تحته ويقف حيث يمكن ان يحدث الجواهر العقلية
منقسمة متكثرة بالعدد لتكثر الاسباب فيكون منتهى فقد اتضح وبان ان كل عقل هو اعلى في المرتبة فانه يعني فيه وهو انه
لما يعقل الاول يجب عنه وجود عقل آخر دونه وبما يعقل ذاته يجب عنه فلك بنفسه وجرمه وجرم الفلك كائن عنه ومستبقى
بتوسط النفس الفلكية فان كل صورة فهي علة لان تكون مادتها بالفعل لان المادة نفسها لا قوام لها

فصل

الشيء ونحن هنا لا نزعم تجدد بالوجود الاسطقسات وذلك لان الاجسام الاسطقسية كائنة فاسدة فيجب
ان يكون مبادئها القريبة اشياء يقبل نوعا من التغير والحركة وان لا يكون ما هو عقل محض وحده سببا لوجودها وهذا يجب
ان يحقق من اصول الكثير التكرار فيها وفي غاية تقريرها ولهذه الاسطقسات مادة تشترك فيها وصور تختلف بها فيجب
ان يكون اختلاف صورها مما تعين فيه اختلاف في احوال الافلاك وان يكون اتفاق مادتها مما تعين فيه اتفاق في احوال
الافلاك يتفق في طبيعة اقتضاء الحركة المستديرة فيجب ان يكون مقتضى تلك الطبيعة تعين في وجود المادة ويكون ما يختلف فيه
في المادة للصورة المختلفة لكن الامور الكثيرة المشتركة في النوع والجنس لا يكون وحدها ما بها تشاركه في امر واحد متعين علة
لذات امر في نفسه متفق واحد وانما يقتضيها غيرها فلا يوجد اذن هذا الواحد عنها الا بارتباط بواحد يوجد يأتي امر واحد
فيبين ان يكون العقول المفارقة بل آخرها الاقرب منا هو الذي يفيض عنه بمشاركة الحركات السماوية شيء فيه رسم صور العالم
الاسفل من جهة الانفعال كما ان في ذلك العقل والعقول رسم الصور على جهة التفعيل ثم تفيض تلك الصور فيها بالتخصيص
لا بانفرادها ذاته فان الواحد يفعل في الواحد كما علمت واحدا بل بمشاركة الاجسام السماوية فيكون اذا اختص بهذا الامر
تأثير من التأثيرات السماوية اختص بلا وسط جسم عنصري او بواسطة يجعله على استعداد خاص لقبول الصور كان ذلك
في جوهره فاض عن هذا المفارق صورة خاصة وان شئت فذلك المادة وانت تعلم ان الواحد لا يخصص الواحد من
حيث كل واحد منهما واحد ما دون امر يجوز تبابه كما تعلم يجوز هناك مخصصات مختلفة ومخصصات المادة

معدات والمعد هو الذي يحدث عنه المستعد امر ما يصير به مستعدا لكمال الامر بشرط بعينه او امر مناسبة لشرط آخر ويكون هذا
الاعداد مرجحا لوجود ما هو اولى به من الاوايل الواهبة للصور ولو كانت المادة على التهيؤ الاول التي نسبتها
الى الضدين فما ترجح احدهما اللهم الا ان تختلف المؤثرات فيه وذلك للاختلاف فانه ليس منسوبا الى جميع المواد
نسبة واحدة فلا يجب ان يخص بموجبه مادة دون مادة الا لامر يكون لتلك المادة وليس الا الاستعداد والكمال
وليس الاستعداد الا مناسبة ما كاملا مثلا بعينه هو المستعد له وهذا مثل ان الماء اذا افرط تسخينه فاجتمعت السخونة
القريبة والصورة المائية وهي بعيدة المناسبة للصورة المائية وشديدة المناسبة للصورة النارية فاذا افرط ذلك
واشتدت المناسبة اشتد الاستعداد فصار من حق الصورة النارية ان تفيض ومن حق هذه ان تبطل ولان
المادة ليست تتعرى عن الصورة فليس قوامها بما هو يجب اليه من المبادي الاولى وحدها بل عنها وعن الصورة ولان الصورة
التي تقيم هذه المادة الآن قد كانت المادة قائمة دونها فليس قوامها عن الصورة وحدها بل بها وبالمبادي المفارقة بتوسطها
او وسطها ان شئنا فلو كانت عن المبادي الاول وحدها لاستغنت عن الصورة ولو كانت عن الصورة وحدها لكان ان
المتفق فيه من الحركة المستديرة هناك يلزم طبيعة نفسها الطبايع الخاصة بتلك الافلاك فكذلك المادة ههنا نفيضها مع الطبيعة
المشتركة ما يكون عن الطبايع الخاصة من الصور وكما ان الحركة تحتمل الاحوال هناك فكذلك المادة تحتمل الكيفيات ههنا
وكما ان الحركة هناك تابعة لطبيعة ما بالقوة فكذلك المادة ههنا مرافقة لما بالقوة وكما ان الطبايع الخاصة والمشتركة
هناك مبادي او معينات للطبيعة الخاصة والمشتركة ههنا فكذلك ما يلزم الطبايع الخاصة والمشتركة هناك من النسب
المختلفة المتبدلة الواقعة فيها بسبب الحركة مبدأ لتغير الاحوال وتبدلها ههنا وكذلك امتزاج نسبتها هناك سبب
لامتزاج نسبة هذه العناصر او ... ولاجسام السماويات تاثير في اجسام هذا العالم بالكيفيات التي تخصها وتسري
منها اليه هذا العالم ولانفسها تاثير في نفس هذا العالم ... نعلم ان الطبيعة التي هي مدبرة لهذه الاجسام كالكمال
والصورة هادية عن النفس الفاشية في الفلك او معونتها وقال قوم من المتشبهين باهل العلم ان الفلك لا يستدير
فيجب ان يستدير عالي ... نابتة حتى فيلزم محاكة الشمس حتى تستحيل نارا وما بعد عنها بقي ساكنا فغلبت عليه البرد
والتكثف حتى يصير ارضا وما يلي النار يكون حارا ولكن اقل حرا من النار وما يلي الارض يكون كثيفا ولكن اقل كثيفا
من الارض وقلة التكثف يوجب الترطيب فان اليبوسة اما من الحر واما من البرد ولكن الارطب الذي يلي الارض
هو البرد والذي يلي النار هو اشد حرارة فهذا سبب تكون العناصر فهذا هو ما قد قالوا وليس مما يمكن ان يصحح
بالكلام القياسي ... بعد التفتيش ولا يشبه ان يكون الامر على قانون آخر وان يكون هذه المادة التي
كثرت بالشركة تفيض اليها من الاجرام السماوية اما عن البعد اجرام واما عن عدة مختلفة او اربع جملة على كل
واحد منها ما تهيؤه لصورة جسم بسيط فاذا استعد لا الصورة من واهب الصور ويكون ذلك كله تفيض عن
جرم واحد وان يكون هناك سبب يوجب انفصالها عن الاسباب الخفية علينا فلكم ان ادرت التوقف منصف
ما قالوه فتامل انهم يوجبون ان يكون الوسط جمادا ولا الجرم وليس يبتدي احد الصور المقومة غير الصورة الحسية

الجسمية وانما يكون سائر الصور بالحركة والسكون ثانيا وبينا نحن قبل هذا استحالة هذا وبينا ان الجسم لا يستكمل له وجود صورة
الجسمية ما لم يقترن بصورة اخرى وليست صورة المعينة للهيولى الا بعا ونقط فان الابعاد تتبع في وجودها صورا اخرى
تسبق الابعاد وان شئت فتامل حال التخلخل من الحرارة والتكاثف من البرودة حال الجسم لا يتغير جسما حتى يصير بحيث
مع عروض الحركة حتى يستحيل فتابعه تلك الحركة المتابعة التي فيها ان ليست قسرية بل طبيعية الا وقد ثبت طبيعة لكن يجوز ان تحرك
اذا ثبت طبيعة لتستحفظ بها صلح المواضع لا تحفظها لان الحار يستحفظ حيث الحركة والبارد يستحفظ حيث السكون
ثم لا يخلو ان يلزم ويجب لبعض تلك المادة ان يبسط له الحرارة فتعرض له البرد ولبعضه ان جاور الفلك واما الاسفل
في ذلك معلوم اما في الكليات فانكر والثقل ومانعة جزء عنصر هو اصولها فانه قد صح ان اجزاء العناصر كاينة واذا
تكون جزء منه في موضع ضرورة لزم ان يكون سطح منه يلي الفلك اذا تحرك يلي فوق كان ذلك السطح اولى بالفوقية
من السطح الآخر واما في اول تكونه فانما يصير سطح منه يلي فوق وسطح يلي سفل لانه لا يتحرك قد يستحيل بحركة ما وان الحركة
اوجب ضرورة وضعا ما فان لا يستقر ما قد ذهبنا اليه الظن ان الدور قال في ذلك تكون الاستقصات دائم قريبها
للامر عند بعض حركاته من العاليتين فهو حينئذ القول محسنا فوضعه على ان كان في ذلك الكلام شديد التذبذب
والاضطراب. فصل في العناية الالهية وبيان كيفية دخول الشر في القضاء الالهي وخليق بنا اذ انتهينا
هذا المبلغ ان نحقق القول في العناية ولا شك انه قد اتضح لك مما سلف منا بيانه ان العلل العالية لا يجوز ان يكون
تعمل ما تعمل لاجلنا او يكون بالجملة يهمها شيء ويدعوها داع ويعرض عليها ايثار ولا لك سبيل الى ان تنكر الآثار
العجيبة في تكون العالم واجزاء السماويات واجزاء الحيوان والنبات ومما لا يصدر ذلك اتفاقا بل يقتضي تدبيرا ما
فيجب ان تعلم ان العناية هي كون الاول عالما لذاته بما عليه الوجود في نظام الخير وعلة لذاته للخير والكمال بحسب الامكان
وراضيا به على النحو المذكور فيعقل نظام الخير على الوجه الابلغ في الامكان فيفيض عنه ما يعقله نظاما وخيرا على الوجه
الابلغ الذي يعقله فيضانا على اتم تادية الى النظام بحسب الامكان فهذا هو معنى العناية واعلم ان الشر على وجوه
فيقال شر لمثل النقص الذي هو الجهل والضعف والتشويه في الخلقة ويقال شر لما هو مثل الالم والغم الذي يكون هناك
ادراك ما بسبب لا فقد سبب فقط فان السبب المنافي للخير والموجب لعدمه ربما كان منفصلا الذي يدرك الضرر
كالسحاب اذا تخلل فمنع شروق الشمس عن المحتاج الى ان يستكمل بالشمس فان كان هذا المحتاج دراكا ادرك
انه غير منتفع وهو من حيث هو مدرك ذلك انه سحاب قد حال بل من حيث هو مبصر وليس هو من حيث
هو مبصر متأذيا بذلك متضررا او منتقصا بل من حيث هو شيء آخر وربما كان هو متصلا به كمدرك عدم
السلامة كمن تألم بفقدان اتصال عضو لحرارة ممزقة فانه من حيث يدرك فقدان الاتصال لقوة في نفس
ذلك العضو يدرك المؤذي الحار ايضا فيكون قد اجتمع هناك ادراكان ادراك على نحو ما سلف من ادراكنا
الاشياء العدمية وادراك على نحو ما سلف من ادراكنا الامور الوجودية وهذا المدرك الوجودي ليس شرا في نفسه بل
شرا بالقياس الى هذا الشيء واما العدم لكمال وسلامة فليس شرا بالقياس اليه فقط حتى يكون له وجود ليس هو شرا
بل وليس في نفسه وجود هو شر ... فان العمى لا يجوز ان يكون الا في العين من حيث هو في العين

لا يكون ان يكون الا شرا وليس من جهة اخرى يكون لها خير [illegible] مثلا اذا صارت شرا بالقياس الى المتألم بها فلها جهة اخرى تكون
بها خيرا فالشر بالذات هو العدم ولا كل عدم بل عدم مقتضى طباع الشيء من الكمالات الثابتة لنوعه وطبيعته والشر بالعرض هو
المعدوم او الحابس للكمال عن مستحقه والاخير عدم مطلق [illegible] فليس بشر حاصل ولو كان له حصول لكان الشر
العام فكل ما وجوده على كماله الاقصى وليس فيه ما بالقوة فلا يلحقه شر وانما الشر يلحق ما في طباعه ما بالقوة وذلك لاجل المادة
والشر يلحق المادة لامر اول يعرض لها في نفسها ولامر طارئ من بعد فالامر الاول ان يعرض [illegible] فيكون قد عرض للمادة ما في اول
وجودها بعض اسباب الشر [illegible] هيئة من الهيئات تلك الهيئة مانعة استعدادها [illegible]
لوازمه مثل المادة التي تتكون منها انسان او فرس اذا عرض من الاسباب الطارئة ما جعلها اردأ مزاجا واعصى جوهرا
فلم تقبل التخطيط والتشكيل والتقويم فتشوهت الخلقة ولم يوجد المحتاج اليه من كمال المزاج والبنية لا لان الفاعل حرم
بل لان المنفعل لم يقبل واما الامر الطارئ من خارج فاحد شيئين اما مانع وحائل ومبعد للمكمل واما مضاد واصل محق
للكمال فمثال الاول وقوع سحب كثيرة وتراكمها واظلال جبال شامخة تمنع تاثير الشمس في الثمار على الكمال ومثال الثاني
حبس البرد للنبات المصيب لكماله في وقته حتى يفسد الاستعداد الخاص مع ما يتبعه وجميع سبب الشر انما يوجد فيما تحت فلك القمر
وجملة ما تحت القمر طفيف بالقياس الى سائر الوجود كما علمت ثم الشر انما يصيب [illegible] في اوقات والانواع محفوظة وليس الشر
الحقيقي يعم اكثر الاشخاص الا نوعا من الشر واعلم ان الشر الذي هو بمعنى العدم اما ان يكون شرا بحسب امر واجب او نافع
قريب من الواجب واما ان لا يكون شرا بحسب ذلك بل شرا بحسب الامر الذي هو ممكن في الاقل [illegible]
ما هو فضل من الكمالات التي بعد الكمالات الثانية ولا مقتضى له من طباع الممكن [illegible] وهذا القسم غير الذي كنا فيه وهو
الذي استثنيناه وليس هو شرا بحسب النوع بل بحسب اعتبار زائد على واجب النوع كالجهل بالفلسفة او الهندسة
او غير ذلك فان ذلك ليس شرا من جهة ما نحن فيه بل هو شر بحسب كمال الاصلاح [illegible]
بالحقيقة شرا اذا اقتضاه شخص انسان او شخص نفسه وانما يقتضيه الشخص [illegible]
عنده حسن ذلك واشتاق اليه واستعد له [illegible]
الشيء اليه في بقاء طبيعة النوع وارتقائه الى الكمالات الثانية التي تتلو الكمالات الاولى فاذا لم يكن كان عدما او
مقتضيا كان في الطباع فالشر في اشخاص الموجودات قليل بل الشر في الاشياء ضرورة تابعة للحاجة الى الخير فان هذه
العناصر لو لم تكن بحيث تتضاد وتنفعل عن الغالب لم يمكن ان يكون منها هذه الانواع الشريفة ولو لم تكن النار منها بحيث
اذا تأدت بها المصادمات الواقعة في حركة الكل على الضرورة الى ملاقاة رداء رجل شريف [illegible]
منتفعا بها النفع العام فوجب ضرورة ان يكون الخير الممكن في هذه الاشياء انما يكون خيرا بعد ان يمكن ان يقع منه
هذا الشر عنه ومعه وافاضة الخير لا توجب ان يترك الخير الغالب لشر يندر فيكون تركه شرا من ذلك الشر لان عدم
ما يمكن في طباع المادة وجوده اذا كان عدما اشر من عدم واحد ولهذا ما يؤثر العاقل الاحتراق بالنار بشرط ان
يسلم منها حيا على الموت بلا الم فلو ترك هذا القبيل من الخير لكان يكون ذلك شرا فوق هذا الشر الكائن بايجاده
فكان من مقتضى العقل المحيط بكيفية وجوه الترتيب في نظام الخير ان يعقل استحقاق مثل هذه الانظمة الاشياء وجودا

مجردة [illegible] فوجب ان يفيض وجوده فان قال قائل فقد كان جائزا ان يوجد المدبر الاول خيرا محضا مبرأ عن الشر
فيقال هذا لم يكن جائزا ان يوجد في مثل هذا النمط من الوجود وان كان جائزا في الوجود المطلق على انه ضرب من الوجود المطلق مبرأ
ليس هذا الضرب وذلك مما قد فاض من المبدع الاول ووجد في الامور العقلية والنفسية والسماوية وبقي هذا النمط في الامكان ولم يكن ترك ايجاده
لاجل ما قد يخالطه من الشر الذي اذا لم يكن مبدأه موجودا اصلا وترك لئلا يكون هذا الشر كان ذلك شرا من ان يكون هو فكونه خير الشرين
وكان انه يجب ان لا يوجد الاسباب الجزئية التي هي قبل هذه الاسباب التي تؤدي [illegible] بالعرض فان في وجوده [illegible] وجود
هذه فكان فيه اعظم خلل في نظام الخير الكلي بل وان لم يلتفت الى ذلك واقتصرنا على الالتفات الى ما ينقسم اليه الممكنات في الوجود من
اصناف الوجودات المختلفة احوالها فكان الوجود المبرأ من الشر قد حصل وبقي نمط من الوجود انما يكون على هذا السبيل فان لم
يعط وجودا [illegible] كان قد وجب ان يفيض وجوده من حيث يفيض عنه الوجود الذي هو اصوب وعلى النمط الذي قيل بل نقول
[illegible] ان الشر يقال على وجوه فيقال شر للافعال المذمومة ويقال شر لمباديها من الاخلاق ويقال شر للآلام والغموم وما يشبهها ويقال
شر للنقصان وهو كون شيء قاصرا عن كماله وفقدانه ما من شأنه ان يكون له فكان الآلام والغموم وان كانت معانيها وجودية
[illegible] فانها تتبع الاعدام والنقصان والشر الذي في الافعال هو ايضا بالقياس الى من يفقد كماله بوصول ذلك اليه
مثل الظلم او بالقياس الى ما يفقده من كمال يجب له في السياسة [illegible] المدنية كالزنا وكذلك الاخلاق انما هي شرور بسبب صدور
هذه عنها وهي مقارنة لاعدام النفس كمالات يجب ان يكون لها ولا تجد شيئا مما يقال له شر من الافعال الا وهو كمال بالقياس
الى سببه الفاعل له وعسى انما هو شر بالقياس الى السبب القابل له او بالقياس الى فاعل اخر يمنع عن فعله في تلك المادة التي هو اولى
بها من هذا الفعل فالظلم مثلا يصدر عن قوة طلابة للغلبة وهي القوة الغضبية مثلا والغلبة هي كمالها ولذلك خلقت من حيث هي غضبية
اعني انها خلقت لتكون متوجهة الى الغلبة تطلبها وتفرح بها فهذا الفعل بالقياس اليها خير لها وان ضعفت عنه فهو بالقياس
اليها شر لها وانما هو شر للمظلوم او للنفس النطقية التي كمالها كسر هذه القوة والاستيلاء عليها فان عجزت عنه كان شرا لها
وكذلك السبب الفاعل للآلام والاحزان كالنار اذا احرقت مثلا فان الاحراق كمال للنار لكن شر بالقياس الى من سلب سلامته
بذلك لفقدانه ما فقده واما الشر الذي سببه النقصان [illegible] فليس ذلك لان الفاعل فعله بل لان الفاعل لم يفعل [illegible]
بالحقيقة خيرا بالقياس الى شيء فاما الشرور التي [illegible] فانها من سببين من جهة المادة انها قابلة [illegible]
والعدم ومن جهة الفاعل [illegible] وكان مستحيلا ان يكون للمادة وجود [illegible]
المادة [illegible] قابلا للصورة والعدم [illegible]
الفعالة [illegible]
[illegible]
النافعة [illegible]
الاكثر [illegible] حصول الخير [illegible]
الاحتراق واما الدائم [illegible]

عن البيان الآفات التي يعهد رعيتها وكثرة الكثيف بان تلك الآفات لمن بهذا الملك كان كمن ان يترك المنافع الاكثرية والدائمة
لا لاعراض شرية قليلة فاريدت الخيرات الكائنة عن هذه الاشياء ارادة اولية على الوجه الاول الذي يصح كثير [illegible]
الاشياء واريد الشرائع على الوجه الذي بالعرض اذ علم انه لا يكون ضرورة فلم يهملها بغاية من [illegible] الذات والشر المقتضى
بالعرض فكل بقدر وذلك فان المادة قد عرض لها امورها ما يمنع ما [illegible] الامور وتقصر عنها الكمالات والامور لكنها [illegible]
كثيرة فيما لا يقصر عنها فاذا كان الملك عليم حكيما لا ابنه ان يترك الخيرات الفائقة الدائمة والاكثرية لاجل الشرور في امور
شخصية غير دائمة بل نقول ان الامور في الوهم اما امور ان وجدت مواجدة وهو وما يمتنع لم يكن الا شرا مطلقا او قد اما
امور وجودها ان يكون خيرا او يمتنع ان يكون شرا او ناقصا واما امور غالبة فيها الخيرية اذا وجدت وما لا يكون
غير ذلك لطبايعها واما امور تغلب فيها الشرية واما امور متساوية الحالين واما الشر فيه فقد وجد في الطبائع واما ما لا يوجد
او الغالب او المساوي فلم يوجد واما الذي الغالب وجوده الخير فالاولى ان يوجد اذ كان الا غلب خيرا [illegible]
فلم يمتنع الشر عنه اصلا حتى كان يكون كله خيرا فيتم الخير بعد اذ قلنا ان وجوده فالوجود الذي يستحيل ان يكون بحيث
لا يعرض عنه شر فان اخترت بحيث لا يعرض عنها شر فلا يكون وجوده الوجه الذي هو عليه بل وجود شيء آخر
وجد غيره وهو حاصلة الامر لا لطلب بحيث لا يلزم خير ومثال هذا ان النار اذا كان وجودها ان يكون خيرا فقد كان وجود
الحرق منها اذا ... الفقير او قد اذا كان وجب الفقير ان قابل الاحراق وكان وجوده عنه منها ان يعرض له
الكائنات وكان وجود الكائنات الشريفة الاشياء على هذه الصفة وجوب ما يعرض من الالتفات وبين الفاعل والمنفعل
بالطبع وجوده لانها الفعل والانفعال فان لم يكن التوالد لم يكن الا ذاتي فالكل ثابت فيه القوى الفعالة والمنفعل
السماوية والارضية الطبيعية والنفسانية بحيث يؤدي الى النظام الكلي مع استحالة ان يكون بحيث [illegible]
الى شرور فيلزم من احوال العالم بعضها بالقياس الى بعض ان يحدث في نفس صورة اعتقاد رديء او خوف
لنفس او بدن بحيث لو لم يكن كذلك لم يكن النظام الكلي خيرا فلم يعبأ ولم يلتفت الى اللوازم الفاسدة التي تعرض
بالضرورة وقيل خلقت هؤلاء للنار ولا ابالي وخلقت هؤلاء للجنة ولا ابالي وقيل كل ميسر لما خلق له فان قال
قائل ليس الشر شيئا نادرا او اقليا بل هو الاكثر فليس كذلك بل الشر كثير وليس باكثر وفرق بين الكثير والاكثر فان
ههنا امور كثيرة هي كثيرة وليست اكثرية كالامراض فانها كثيرة وليست اكثرية واذا تاملت هذا الصنف الذي نحن فيه
من الشر وجدته اقل من الخير الذي يقابله ويوجد في مادته فضلا عنه بالقياس الى الخيرات الاخرى الابدية نعم الشرور التي
كالجهل هي نقصانات للكمالات الثانية ليس الشر به لكنها من الشرور التي كالهم وجنس الشرور مثل الجهل بالهندسة ومثل
فوت الجمال الرائع وغير ذلك مما لا يضر في الكمالات الاولى ولا في الكمالات التي تليها مما يظهر منفعته وهذا ليس بفعل
الفاعل بل بان لا يفعل الفاعل لاجل ان القابل ليس يستعد او ليس يتحرك الى القبول وهذه الشرور من اعدام

خيرات من باب الفضل والزيادة **فصل** والحري ان يحقق ههنا احوال النفوس الانسانية اذا فارقت ابدانها
وانها الى اي حالة تصير فنقول يجب ان يعلم ان المعاد منه ما هو مقبول من الشرع ولا سبيل الى اثباته الا من طريق

طريق الشرع وتصديق خبر النبوة وهو الذي للبدن عند البعث وخيرات البدن وشروره معلومة لا يحتاج الى ان يعلم وقد بسطت الشريعة الحقة
التي اتانا بها نبينا صلى الله عليه وآله حال السعادة والشقاوة التي بحسب البدن ومنه ما هو مدرك بالعقل والقياس البرهاني وقد صدقته النبوة
وهو السعادة والشقاوة الثابتتان بالمقاييس اللتين للانفس وان كانت الاوهام منا تقصر عن تصورهما الآن لما توضح من العلل
والحكماء الالهيون رغبتهم في اصابة هذه السعادة البدنية بل كانهم لا يلتفتون الى تلك وان اعطوها ولا يستعظمونها في جنب هذه
السعادة التي هي مقارنة الحق الاول وعلى ما نصفه عن قريب فلنعرف حال هذه السعادة والشقاوة المضادة لها فان البدنية
مفروغ عنها في الشرع فنقول يجب ان تعلم ان لكل قوة نفسانية لذة وخيرا يخصها واذى وشرا يخصها مثاله ان لذة الشهوة وخيرها
ان يتادى اليها كيفية محسوسة ملائمة من الخمسة ولذة الغضب الظفر ولذة الوهم الرجاء ولذة الحفظ تذكر الامور الموافقة الماضية واذاها
وكل واحدة منها ما يضاده ويشترك كلها نوعا من الشركة في ان الشعور بموافقتها وملائمتها هو الخير واللذة الخاصة لها وموافق كل
واحد منها بالذات وبالحقيقة هو حصول الكمال الذي هو بالقياس اليه كمال بالفعل فهذا اصل والنكتة فان هذه القوى وان اشتركت
في هذه المعاني فان مراتبها في الحقيقة مختلفة والذي كماله افضل واتم والذي كماله اكثر والذي كماله ادوم والذي كماله اوصل اليه واحصل
والذي هو في نفسه اكمل فعلا وافضل والذي هو في نفسه اشد ادراكا فاللذة التي له ابلغ واوفر لا محالة وهذا اصل والنكتة فانه قد يكون
الخروج الى الفعل في كمال ما بحيث يعلم انه كائن ولذيذ ولا يتصور كيفيته ولا يشعر باللذة ما لم يحصل وما لم يشعر به لم يشتق اليه ولم
ينزع نحوه مثل العنين فانه يتحقق ان للجماع لذة لكنه لا يشتهيه ولا يحن نحوه الاشتهاء والحنين الذي يكونان مخصوصين به
بل شهوة اخرى كما يشتهي من يجرب من حيث يحصل بها ادراك وان كان مؤذيا وبالجملة فانه لا يتخيله وكذلك حال الاكمه
عن الصور الجميلة والاصم عن الالحان المنتظمة ولهذا يجب ان لا يتوهم العاقل ان كل لذة فهي كما للحمار وفي بطنه وفرجه وان المبادئ
الاولى المقربة عند رب العالمين عادمة اللذة والغبطة وان رب العالمين ليس له في سلطانه وخاصية البهاء الذي له وقوته
الغير المتناهية امر في غاية الفضيلة والشرف والطيب نجله ان نسميه لذة ثم للحمار وللبهائم حالة طيبة ولذيذة كلا بل اي نسبة
يكون لما للعالية الى هذه خسيسة ولكنا نتخيل هذا ونشاهده ولم نعرف ذلك بالاستشعار بل بالقياس فحالنا عنده كحال الاصم الذي
لم يسمع قط في عمره ولا يتخيل اللذة اللحنية وهو متيقن لطيبها وهذا اصل والنكتة فان الكمال والامر الملائم قد يتيسر للقوة الدراكة
وهناك مانع او شاغل للنفس فيكرهه ويؤثر ضده عليه مثل كراهة بعض المرضى للطعم الحلو وشهوتهم للطعوم الردية الكريهة
بالذات وربما لم يكن كراهة ولكن كان عدم الاستلذاذ به كالخائف يجد الغلبة او اللذة فلا يشعر بها ولا يستلذها وهذا اصل
والنكتة فانه قد يكون القوة الدراكة ممنوة بضد ما هو كمالها ولا تحس به ولا تنفر عنه حتى اذا زال العائق تاذت به ورجعت الى غريزتها
مثل الممرور ربما لم يحس بمرارة فمه الى ان يصلح مزاجه ويستنقي اعضاؤه فحينئذ يتنفر عن الحالة العارضة له وكذلك قد يكون الحيوان
غير مشته للغذاء البتة بل كارها له وهو اوفق شيء له ويبقى عليه مدة طويلة فاذا زال العائق عاد الى واجبه وطبعه فاشتد
جوعه وشهوته للغذاء حتى لا يصبر عنه ويهلك عند فقدانه وقد يحصل سبب الالم العظيم مثل احراق النار وتبريد الزمهرير
الا ان الحس مأوف فلا يتأذى البدن به حتى يزول الآفة فيحس حينئذ بالالم العظيم فاذا تقررت هذه الاصول فيجب ان تنصرف
الى الغرض الذي نؤمه فنقول ان النفس الناطقة كمالها الخاص بها ان تصير عالما عقليا مرتسما فيها صورة الكل والنظام

معقولة في الكل والجزء الفائضين في الكل مبتدئا من مبدأ الكل وسالكا الى الجواهر الشريفة الروحانية المطلقة ثم الروحانية المتعلقة نوعا ما
بالابدان ثم الاجسام العلوية بهيآتها وقواها ثم كذلك حتى تستوفي في نفسها هيئة الوجود كله فتنقلب عالما معقولا
موازيا للعالم الموجود كله مشاهدا لما هو الحسن المطلق والخير المطلق والجمال الحق ومتحدا به ومنتقشا بمثاله وهيئته ومنخرطا
في سلكه وصائرا من جوهره فاذا قيس هذا بالكمالات المعشوقة التي للقوى الاخرى وجد في المرتبة بحيث يقبح معه ان يقال انه افضل
واتم منها بل لا نسبة لها اليه بوجه من الوجوه فضيلة وتماما وكثرة وسائر ما يتم به التذاذ المدركات مما ذكرناه فاما الدوام فكيف يقاس
الدوام الابدي بدوام التغير الفاسد واما شدة الوصول فكيف يكون حال ما وصوله بملاقاة السطوح بالقياس الى ما هو سار
في جوهر قابله حتى يكون كأنه هو هو بلا انفصال اذ العقل والعاقل والمعقول واحد او قريب من الواحد واما ان المدرك في نفسه
اكمل فامر لا يخفى واما انه اشد ادراكا فامر ايضا تعرفه بادنى تذكر منك لما سلف بيانه فان النفس النطقية اكثر عدد مدركات
واشد تقصيا للمدرك وتجريدا له عن الزوائد الغير الداخلة في معناه الا بالعرض ولها الخوض في باطن المدرك وظاهره بل كيف يقاس
هذا الادراك بذلك الادراك او كيف يقاس هذه اللذة باللذة الحسية والبهيمية والغضبية ولكنا في عالمنا وبدننا هذا وانغماسنا
في الرذائل لا نحس بتلك اللذة اذا حصل عندنا شيء من اسبابها كما اومأنا اليه في بعض ما قدمناه من الاصول ولذلك
لا نطلبها ولا نحن اليها اللهم الا ان يكون قد خلعنا ربقة الشهوة والغضب واخواتهما عن اعناقنا وطالعنا شيئا من تلك اللذة
فحينئذ ربما تخيلنا منها خيالا طفيفا ضعيفا وخصوصا عند انحلال المشكلات واستيضاح المطلوبات النفيسة ونسبة التذاذنا بذلك
الى نسبة الالتذاذ الحسي بتنشق روائح المذاقات اللذيذة الى الالتذاذ بتطعمها بل ابعد من ذلك بعدا غير محدود
وانت تعلم اذا تأملت عويصا يهمك وعرضت عليك شهوة وخيرت بين الطرفين استخففت بالشهوة ان كنت كريم النفس
والانفس العامية ايضا فانها تترك الشهوات المعترضة وتؤثر الغرامات والآلام الفادحة بسبب افتضاح او خجل او تعيير او منازعة
وهذه كلها احوال عقلية تؤثر واضدادها على المؤثرات الطبيعية ويصبر معها على المكروهات الطبيعية فيعلم من ذلك ان الغايات
العقلية اكرم على الانفس من محقرات الاشياء فكيف في الامور البهية العالية الا ان الانفس الخسيسة تحس بما يلحق المحقرات
من الخير والشر ولا تحس بما يلحق الامور البهية لما قيل من المعاذير واما اذا انفصلنا عن البدن وكانت النفس منا تنبهت في البدن
لكمالها الذي هو معشوقها ولم تحصله وهي بالطبع نازعة اليه اذ عقلت بالفعل انه موجود الا ان اشتغالها بالبدن
كما قلنا قد انساها ذاتها ومعشوقها كما ينسي المرض الحاجة الى بدل ما يتحلل وكما ينسي المرض الاستلذاذ بالحلو وشهوته
ويميل بالمريض الى المكروه في الحقيقة عرض لها حينئذ من الالم بفقدانه كفاء ما يوجب من اللذة التي اوجبناه
وجودها ودل على عظم منزلتها فيكون ذلك هو الشقاوة والعقوبة التي لا يعدلها تفريق النار للاتصال وتبديل الزمهرير
للمزاج فيكون مثلنا حينئذ مثل الخدر الذي اومأنا اليه فيما سلف او الذي قد عملت فيه نار او زمهرير فمنعت المادة
الملابسة وجه الحس عن الشعور به فلم يتأذ ثم عرض ان زال العائق فشعر بالبلاء العظيم واما اذا كانت القوة العقلية
بلغت من النفس حدا من الكمال يمكنها به اذا فارقت البدن ان تستكمل الاستكمال الذي لها ان تبلغه كان
مثلها مثل الخدر الذي اذيق المطعم الالذ وعرض للحالة الاشهى وكان لا يشعر به فزال عنه الخدر وطالع اللذة

العظيمة دفعة ويكون تلك اللذة لا من جنس اللذة الحسية والحيوانية بوجه بل لذة تشاكل الحال الطيبة التي هي للجواهر الحية المحضة وهي اجل
من كل لذة واشرف فهذا هو السعادة وتلك هي الشقاوة وتلك الشقاوة ليست تكون لكل واحد من الناقصين بل للذين اكتسبوا
للقوة العقلية الشوق الى كمالها وذلك عندما يبرهن لهم ان من شأن النفس ادراك ماهية الكل بكسب المجهول من المعلوم والاستكمال
بالفعل فان ذلك ليس فيها بالطبع الاول ولا في سائر القوى بل شعور اكثر القوى بكمالاتها انما يحدث بعد اسباب
واما النفوس والقوى الساذجة الصرفة فكأنها هيولى موضوعة لم تكتسب البتة هذا الشوق لان هذا الشوق انما يحدث حدثا
وينطبع في جوهر النفس اذا تبرهن للقوة النفسانية ان ههنا امورا تكتسب العلوم بها بالحدود الوسطى على ما علمت واما
قبل ذلك فلا يكون لان هذا الشوق يتبع رأيا وليس هذا الرأي للنفس اوليا بل مكتسبا فهؤلاء اذا
اكتسبوا هذا الرأي لزم النفس ضرورة هذا الشوق فاذا فارقت ولم يحصل معها ما يبلغ به بعد الانفصال التام وقع في هذا النوع
من الشقاء الابدي لان اوائل الملكة العلمية انما كانت تكتسب بالبدن لا غير وقد فاتت وهؤلاء اما مقصرون عن السعي في
كسب الكمال الانسي واما معاندون وجاحدون متعصبون لآراء فاسدة مضادة للآراء الحقيقية والجاحدون اسوأ حالا
... من هيآت مضادة للكمال واما ان الانسان كيف يحصل عنده النفس الانسانية من تصور المعقولات قدرا يجاوز به الحد الذي
في مثله تقع هذه الشقاوة وفي تعديه وجوازه ترجى هذه السعادة فليس يمكنني ان انص عليه نصا الا بالتقريب واظن ان ذلك
ان يتصور نفس الانسان المبادئ المفارقة تصورا حقيقيا ويصدق بها تصديقا يقينيا لوجودها عنده بالبرهان ويعرف
العلل الغائية للامور الواقعة في الحركات الكلية دون الجزئية التي لا تتناهى ويتقرر عنده هيئة الكل ونسب اجزائه بعضها
الى بعض والنظام الآخذ من المبدأ الاول الى اقصى الموجودات الواقعة في ترتيبه ويتصور العناية وكيفيتها ويتحقق ان الذات
المتقدمة للكل اي وجود يخصها واية وحدة تخصها وانها كيف تعرف حتى لا يلحقها تكثر وتغير بوجه من الوجوه وكيف ترتيب
نسبة الموجودات اليها ثم كلما ازداد الناظر استبصارا ازداد للسعادة استعدادا وكأنه ليس يتبرأ الانسان عن هذا العالم
وعلائقه الا ان يكون اكد العلاقة مع ذلك العالم فصار له شوق الى ما هناك وعشق لما هناك يصده عن الالتفات
الى ما خلفه جملة ونقول ايضا ان هذه السعادة الحقيقية لا تتم الا باصلاح الجزء العملي من النفس ولنقدم لذلك مقدمة وكأنا
قد ذكرناها فيما سلف فنقول ان الخلق هو ملكة يصدر بها عن النفس افعال ما بسهولة من غير تقدم روية وقد امر في كتب الاخلاق
ان يستعمل التوسط بين الخلقين الضدين لا بان يفعل افعال التوسط دون ان لا تحصل ملكة التوسط بل ان تحصل
ملكة التوسط وملكة التوسط كأنها موجودة للقوة الناطقة وللقوى الحيوانية معا اما للقوى الحيوانية فبان تحصل فيها
هيئة الاذعان واما للقوة الناطقة فبان تحصل فيها هيئة الاستعلاء والانفعال كما ان ملكة الافراط والتفريط موجودة
للقوة الناطقة وللقوى الحيوانية معا ولكن بعكس هذه النسبة ومعلوم ان الافراط والتفريط هما مقتضيا القوى
الحيوانية واذا قويت القوى الحيوانية وحصل لها ملكة استعلائية حدثت في النفس الناطقة هيئة اذعانية واثر انفعالي
قد رسخ في النفس الناطقة من شأنه ان يجعلها قوية العلاقة مع البدن شديدة الانصراف اليه واما ملكة التوسط فالمراد
منها التنزيه عن الهيئات الانقيادية وتبقية النفس الناطقة على جبلتها مع افادة هيئة الاستعلاء والتنزيه وذلك غير مضاد

لجوهرها ولا مايل لها الى جهة البدن بل عن جهته فان التوسط يسلب عن الطرفان دائما ثم جوهر النفس انما كان البدن هو
هو الذي يغمره ويلهيه ويغفله عن الشوق الذي يخصه وعن طلب الكمال الذي له وعن الشعور بلذة الكمال ان حصل او الشعور
بلذة بالم الكمال ان قصر عنه لا بان النفس منطبعة في البدن او منغمسة فيه ولكن العلاقة التي كانت بينهما هو الشوق
الجبلي الى تدبيره والاشتغال بآثاره وما يورد عليه من عوارضه وما يتقرر فيه من ملكات مبدؤها البدن فاذا فارق
وفيه الملكة التي حصل بسبب الاتصال به وكان قريب الشبه من حاله وهو فيه فيما ينقص من ذلك يزول غفلته عن حركة الشوق الذي له
الكمال وبما بقي منه يكون محجوبا عن الاتصال الصرف بمحل سعادته ويحدث هناك من الحركات المشوشة ما يعظم
اذاه ثم ان تلك الهيئة البدنية مضادة لجوهرها مؤذية لها وانما كان يلهيها عنه ايضا البدن وتمام انغماسها فيه
فاذا فارقت النفس البدن احست بتلك المضادة العظيمة وتأذت بها اذى عظيما لكن هذا الاذى وهذا الالم ليس
لامر لازم بل لامر عارض غريب والامر العارض الغريب لا يدوم ولا يبقى ويزول ويبطل مع ترك الافعال التي كانت
تثبت تلك الهيئة بتكررها فيلزم ان يكون العقوبة التي بحسب ذلك غير خالدة بل تزول وتمحي قليلا حتى تزكو النفس وتبلغ
السعادة التي تخصها واما النفوس البله التامة التي لم تكتسب الشوق فانها اذا فارقت البدن وكانت غير مكتسبة للهيئات
الردية صارت الى سعة من رحمة الله تعالى ونوع من الراحة وان كانت مكتسبة للهيئات البدنية الردية وليس عندها
هيئة غير ذلك ولا معنى يضاده وينافيه فتكون لا محالة ممنوة بشوقها الى مقتضاها فتعذب عذابا شديدا بفقد البدن
ومقتضيات البدن من غير ان يحصل المشتاق اليه لان آلة ذلك قد بطلت وخلق التعلق بالبدن قد بقي ويشبه
ان يكون ما قاله بعض العلماء حقا وهو ان هذه الانفس ان كانت زكية وفارقت البدن وقد رسخ فيها نحو من
الاعتقاد في العاقبة التي تكون لامثالهم على مثل ما يمكن ان يخاطب به العامة وتصور ذلك في انفسهم فانهم اذا
فارقوا البدن ولم يكن لهم معنى جاذب الى الجهة التي فوقهم لا كمال فيسعدوا تلك السعادة ولا شوق كمال
فيشقوا تلك الشقاوة بل كل هيئاتهم النفسانية متوجهة نحو الاسفل منجذبة الى الاجسام ولا منع من مواد السماوية
عن ان يكون موضوعة لفعل نفس فيها قالوا فانها تخيل جميع ما كانت اعتقدته من الاحوال الاخروية ويكون الآلة
التي يمكنها التخيل شيئا من الاجرام السماوية فتشاهد جميع ما قيل لها في الدنيا من احوال القبر والبعث والخيرات الاخروية
ويكون الانفس الردية ايضا تشاهد العقاب المصور لهم في الدنيا وتقاسيه وان الصور الخيالية ليست
تضعف عن الحسية بل تزداد عليها تاثيرا وصفاء كما يشاهد في المنام فربما كان المحلوم به اعظم شانا في بابه
من المحسوس على ان الاخروي اشد استقرارا من الموجود في المنام بحسب قلة العوائق وتجرد النفس وصفاء القابل
وليست الصورة التي تراها في المنام بل والتي تحس بها في اليقظة كما علمت الا المرتسمة في النفس الا ان احديهما تبتدي
من باطن وتنحدر اليه والثانية تبتدي من خارج وترتفع اليه فاذا ارتسم في النفس تم هناك الادراك المشاهد
وانما يلذ ويوذي بالحقيقة هذا المرتسم في النفس لا الموجود في الخارج فكلما ارتسم في النفس فعل فعله
وان لم يكن بسبب من خارج فان السبب الذاتي هو هذا المرتسم والخارج سبب بالعرض او سبب السبب عند

فهل هي السعادة والشقاوة الحقيقيتان واللتان بالقياس الى الانفس الخسيسة واما الانفس المقدسة فانها تبعد عن مثل هذه الاحوال
وتتصل بكمالها بالذات وتنغمس في اللذة الحقيقية وتتبرأ عن النظر الى ما خلفها والى المملكة التي كانت لها كل التبري ولو كان بقي
فيها اثر من ذلك اعتقادي او خلقي تأذت به وتخلفت لاجله عن درجة عليين الى ان ينفسخ المقالة الفاترة **فصل**
في المبدأ والمعاد بقول مجمل وفي الالهامات والدعوات المستجابة والعقوبات السماوية وفي احوال النبوة وفي حال احكام
النجوم فالموجودات كلها في ابتداء عن الاول الحق وكل ما هو مبتدأ دون مرتبة من الاول ولا يزال ينحط درجات فاول ذلك
درجة الملائكة الروحانية المجردة التي تسمى عقولا ثم مراتب الملائكة الروحانية التي تسمى نفوسا وهي الملائكة العملية ثم مراتب
الاجرام السماوية وبعضها اشرف من بعض الى ان تبلغ آخرها ثم بعدها يبتدي وجود المادة القابلة للصور الكائنة الفاسدة فيلبس
اول صور العناصر ثم يتدرج يسيرا يسيرا فيكون اول الوجود فيها اخس وادون مرتبة من الذي يتلوه فيكون اخس ما فيها الهيولى
ثم العناصر ثم المركبات الجمادية ثم النباتات وافضلها الانسان وبعده الحيوان ثم النبات وافضل الناس
من استكملت نفسه عقلا بالفعل وحصلت الاخلاق التي تكون فضائل عملية وافضل هؤلاء هو المستعد لمرتبة النبوة وهو
الذي في قواه النفسانية خصائص ثلاث ذكرناها وهو ان يسمع كلام الله ويرى ملائكته وقد تحولت له على صورة
يراها وقد بينا كيفية هذا وبينا ان هذا الذي يوحى اليه تتشبح للملائكة له ويحدث له في سمعه صوت يسمعه من قبل الله
والملائكة فيسمعه من غير ان يكون ذلك من الناس والحيوان الارضي وهذا هو الذي يوحى اليه وكما ان اول الكائنات من الابتداء الى درجة العناصر كان عقلا
ثم نفسا ثم جرما فهنا يبتدي الوجود من الاجرام ثم تحدث نفوس ثم عقول وانما تفيض هذه الصور لا محالة من عند تلك
المبادي والامور الحادثة في هذا العالم تحدث من مصادمات القوى الفعالة والمنفعلة الارضية والمنفعلة الارضية
التابعة لمصادمات القوى الفعالة السماوية واما القوى الارضية فتتم حدوث ما يحدث عنها بسببين احدهما القوى
الفعالة فيها اما الطبيعية فيها واما الارادية والثاني القوى الانفعالية اما الطبيعية واما النفسانية واما القوى السماوية
فيحدث عنها آثار في هذه الاجرام التي تحتها على ثلاثة وجوه احدها من تلقاء نفسها بحيث لا نسبة فيها للامور الارضية بوجه
من الوجوه وذلك اما كليا في احوالها واما جزئيا بحسب التشكلات والثاني بمعونة مع القوى الارضية والكائنة
عنها واما عن طبائعها النفسانية والوجه الثالث فيما يتركب مع الاحوال الارضية ضربا من التركيب بوجه من الوجوه على
الوجه الذي اقول فقد اتضح ان النفوس للاجرام السماوية ضربا من التصرف في المادة الجزئية على سبيل ادراك غير عقلي محض
وانه لا بد ان تتوصل الى ادراك الحادثات الجزئية وذلك يمكن بسبب ادراك ... بها على العلة القابلة
الحاصلة من حيث هو سبب وما يتأدى اليه واستنادا ذلك الى ما ينتهي الى طبيعته وارادة موجبة ليست ارادة في الظن
غير قاطعة ولا جازمة ولا يتعين الى قسر فان القسر بما انما هو عن طبيعة واما قسر عن ارادة والى ما ينتهي التحليل في
القسريات اجمع ثم ان الارادات كلها كائنة بعد ما لم تكن فلها اسباب تتوافق فيحدث عنها وليس كل ارادة بارادة
والا لذهب الى غير النهاية ولا عن طبيعة المريد والا لزمت الارادة ما دامت الطبيعة بل الارادات تحدث
بحدوث علل هي الموجبات والدواعي تستند الى ارضيات وسماويات ويكون موجبة ضرورة لتلك الارادة
واما الطبيعة فان كانت ثابتة ذاتية وان كانت قد حدثت فلا محالة تستند انتهاء الى امور سماوية وارضية

عرفت جميع هذا فيما قبل وان لا نزدهم بهذه العلل وقضاءه بها واستمر في نظاما تجري عنه الحركة السماوية فاذا علمت الاول
بما هي اول وبينته والجزار في النوازل علمت النوازل ضرورة من هذه الاشياء علمت ان النفوس السماوية وما فوقها
عالمة بالجزئيات لا ما فوقها فعلمها بالجزئيات على نحو كلي واما هي فعلمها على نحو جزئي كالمباشر والمنادي الى المباشر والمنتهي
بالحواس فلا تحر انها تعلم ما يكون ولا تحر انها تعلم وتختار منها الوجه الذي هو اصوب والذي هو اصلح والاوجب الخير
المطلق من الامرين الممكنين وقد بينا ان التصورات التي لتلك العلل مبادي لوجودات تلك الصور مهما اذا كانت
ممكنة ولم يكن هناك اسباب سماوية يحسبها اقوى من تلك التصورات ما هو اقدم وما هو في اطار القسمين من الثلث
غير هذا الثالث واذا كان الامر كذلك وجب ان يحصل ذلك الامر الممكن موجودا لا عن سبب ارضي ولا عن سبب غير
في السماء بل عن تأثير يوجب ما لهذه الامور والامور السماوية وليس هذا بالحقيقة تأثير الا التأثيرات لمبادي وجود
الامر من الامور السماوية فانا اذا عقلت الاوائل عقلت ذلك الامر واذا عقلت ذلك الامر عقلت ما هو الاولى
بان يكون واذا عقلت ذلك كان واذا كان لا مانع فيه الا عدم علة طبيعية ارضية اما عدم العلة الطبيعية الارضية
مثلا ان يكون ذلك الشيء هو ان يوجد حرارة ولا يكون قوة مسخنة طبيعية ارضية فتلك النسبة تحدث للتصور السماوي
او يوجد لا كون الجزء فيه كما انها تحدث من في ابدان الناس عن اسباب من التصورات الانسية وعلى ما عرفت فيما سلف لما
امثال الثاني فان يكون ليس المانع عدم سبب التسخين فقط بل وجود المبرد فالتصور السماوي يغير وجود ضد ما هو
المبرد وذلك ايضا تغير المبرد كما يفسر بتصور انا الغضب البدن المبترد فيما يكون اثر فتلك احدى اصناف هذا الفن
لا امور طبيعيا والعامات متصل بالمستدعي او بغيره او اختلاط من ذلك يؤدي الى واحد منها او جملة مجتمعة الى الغاية
النافعة ونسبة التضرع الى استدعائها بهذه القوة نسبة التفكر الى استدعاء البيان وكل يفيض من فوق وليس هذا
هو تبع التصورات السماوية بل للاول الحق يعلم جميع ذلك على الوجه الذي قلناه انه يليق به ومن عنده يبتدي
كون ما يكون ولكن بالتوسط وعلى ذلك على حسب هذه الامور ما ينتفع بالدعوات والقرابين وخصوصا في امر الاستسقاء
وفي امور اخرى ولهذا ما يجب ان يخاف المكافاة على الشر ويتوقع المكافاة على الخير فان في ثبوت حقيقة ذلك مزجرة
عن الشر وثبوت حقيقة ذلك يكون للظهور آيات من وجود دعواته وبسبه اكل معقولة عند المبادي فيجب ان يكون لوجود
فان لم يوجد فهناك شر او سبب آخر نفيها وقوة وذلك اولى بالوجود من هذا او وجود ذلك وجود هذا في الكل
واذا شئت ان تعلم ان الامور التي عقلت ثابتة موجودة الى المصالح قد اوجبت في الطبيعة على النحو الايجاد
الذي علمته وكيفيته فتأمل حال منافع الاعضاء في الحيوانات والنباتات وان كل واحد كيف خلق وليس
هناك سبب طبيعي البتة بل مبدؤه لا محالة من العناية على الوجه الذي علمت العناية فكذلك فصدق بوجود هذه المعاني
فانها متعلقة بالعناية على الوجه الذي علمت العناية تعلق تلك واعلم ان اكثر ما يقر به الجمهور ويفزع اليه ويقول به فهو حق
وانما يدفعه هؤلاء المتشبهة بالفلاسفة جهلا منهم بعلل تلك واسبابه وقد عملنا في هذا الباب كتاب البر والاثم فليتأمل
شرح هذه الامور من هناك وصدق ما يحكى من العقوبات الالهية النازلة على مدن فاسدة واشخاص ظالمة وانظر
ان الحق كيف ينصر واعلم ان السبب في الدعاء منا ايضا وفي الصدقة وغير ذلك وكذلك حدوث الظلم والاثم انما يكون

من هناك فان مبادي جميع هذه الامور تنتهي الى الطبيعة والارادة والاتفاق والطبيعة مبدؤها من هناك والارادات التي لنا كائنة
بعد ما لم يكن وكل كائن بعد ما لم يكن فله علة فكل ارادة لنا فلها علة وعلة تلك الارادة ليست ارادة متسلسلة في ذلك الى غير
النهاية بل امور تعرض من خارج ارضية او سماوية والارضية تنتهي الى السماوية واجتماع ذلك كله يوجب وجوب الارادة واما الاتفاق
فهو حادث عن مصادمات هذه فاذا حللت الامور كلها استندت الى مبادي ايجابها تنزل من عند الله تعالى والقضاء من الله سبحانه هو الوضع
الاول البسيط والتقدير هو ما يتوجه اليه القضاء على التدريج كأنه موجب اجتماعات من الامور البسيطة التي تنسب من حيث هي بسيطة
الى القضاء والامر الاول الاول ولو امكن انسانا من الناس ان يعرف الحوادث التي في الارض والسماء جميعها وطبايعها لفهم كيفية
جميع ما يحدث في المستقبل وهذا المنجم القائل بالاحكام مع ان اوضاعه الاولى ومقدماته ليست مستندة الى برهان بل عسى ان يدعي
فيها التجربة او الوحي وربما حاول قياسات شعرية او خطابية في اثباتها فانه انما يعول على دلائل جنس واحد من اسباب الكائنات
وهي التي في السماء على انه لا يضمن من عنده الاحاطة بجميع الاحوال التي في السماء ولو ضمن لنا ذلك ووفى به لم يمكنه ان يجعلنا
ونفسه بحيث نقف على وجود جميعها في كل وقت وان كان جميعها من حيث فعله وطبعه معلوما عنده وذلك انه لا يكفي
ان يعلم انه وجد اما لم يوجد وذلك لانه لا يكفيك ان تعلم ان النار حارة مسخنة وفاعلة كذا وكذا في ان تعلم انها سخنت
ما لم تعلم انها حصلت فاي طريق من الحساب يعطينا المعرفة بكل حادث وبدعة في الفلك ولو امكنه ان يجعلنا ونفسه
بحيث نقف على وجود جميع ذلك لا يتم لنا به الانتقال الى المغيبات فان الامور المغيبة التي في طريق الحدوث انما
تتم بمخالطات بين الامور السماوية التي سلمنا انا حصلناها بكمال عددها وبين الامور الارضية المتقدمة منها واللاحقة
فاعلها ومنفعلها طبيعيها وارادتها وليس تتم بالسماويات وحدها فلم نحط بجميع الحاضر من الامرين وموجب كل واحد
منهما خصوصا ما كان متعلقا بالمغيب لم نتمكن من الانتقال الى المغيب فليس اذن لنا اعتماد على اقوالهم وان سلمنا
متبرعين ان جميع ما يعطونا من مقدماتهم الحكمية صادقة. **فصل** في اثبات النبوة وكيفية دعوة النبي
الى الله تعالى والمعاد ونقول الآن انه من المعلوم ان الانسان يفارق ساير الحيوانات بانه لا يحسن معيشته لو انفرد وحده
شخصا واحدا يتولى تدبير امره من غير شريك يعاونه على ضروريات حاجاته وانه لا بد من ان يكون الانسان مكتفيا بآخر من نوعه يكون
ذلك الآخر ايضا مكتفيا به وبنظيره فيكون مثلا هذا ينقل الى ذاك وذاك يخبز لهذا وهذا يخيط لآخر والآخر يتخذ الابرة
لهذا حتى اذا اجتمعوا كان امرهم مكتفيا ولهذا ما اضطروا الى عقد المدن والاجتماعات فمن كان منهم غير محتاط في عقد مدينته
على شرائط المدينة وقد وقع منه ومن شركائه الاقتصار على اجتماع فقط فانه يتحيل على جنس بعيد الشبه من الناس
وعادم لكمالات الناس ومع ذلك فلا بد لامثاله من اجتماع ومن تشبه بالمدنيين فاذا كان هذا ظاهرا فلا بد في وجود
الانسان وبقائه من مشاركة ولا تتم المشاركة الا بمعاملة كما لا بد في ذلك من ساير الاسباب التي تكون له ولا بد في المعاملة
من سنة وعدل ولا بد للسنة والعدل من سان ومعدل ولا بد من ان يكون هذا بحيث يجوز ان يخاطب الناس ويلزمهم السنة
ولا بد من ان يكون هذا انسانا ولا يجوز ان يترك الناس وآراءهم في ذلك فيختلفون ويرى كل منهم ماله عدلا وما عليه ظلما
فالحاجة الى هذا الانسان في ان يبقى نوع الانسان ويتحصل وجوده اشد من الحاجة الى انبات الشعر على الاشفار وعلى الحاجبين
وتقعير الاخمص من القدمين واشياء اخرى من المنافع التي لا ضرورة فيها في البقاء بل اكثر ما لها انها تنفع في البقاء

متجبل

ووجود الانسان الصالح لان يسن ويعدل ممكن كما سلف منا ذكره فلا يجوز ان يكون العناية الاولى تقتضي تلك المنافع
ولا تقتضي هذه التي هي اسها ولا ان يكون المبدأ الاول والملائكة بعده يعلم ذلك ولا يعلم هذا ولا ان يكون ما يعلمه في نظام الامر
الممكن وجوده الضروري حصوله لتمهيد نظام الخير لا يوجد بل كيف يجوز ان لا يوجد وما هو متعلق بوجوده مبني على وجوده
موجود فواجب اذن ان يوجد نبي وواجب ان يكون انسانا وواجب ان يكون له خصوصية ليست لسائر الناس حتى يستشعر الناس فيه امرا لا يوجد لهم فيتميز به منهم فيكون له المعجزات التي
اخبرنا بها فهذا الانسان اذا وجد وجب ان يسن للناس في امورهم سننا باذن الله وامره ووحيه وانزاله الروح المقدس عليه
ويكون الاصل الاول فيما يسنه تعريفه اياهم ان لهم صانعا واحدا قادرا وانه عالم بالسر والعلانية وان من حقه ان يطاع
امره فانه يجب ان يكون الامر لمن له الخلق وانه قد اعد لمن اطاعه المعاد المسعد ولمن عصاه المعاد المشقي حتى يتلقى
الجمهور رسمه المنزل على لسانه من الاله والملائكة بالسمع والطاعة ولا ينبغي ان يشغلهم بشيء من معرفة الله فوق معرفة
انه واحد حق لا شبيه له فاما ان يتعدى بهم الى ان يكلفهم ان يصدقوا بوجوده وهو غير مشار اليه في مكان ولا ينقسم بالقول
ولا خارج العالم ولا داخله ولا شيء من هذا الجنس فقد عظم عليهم الشغل وشوش فيما بين ايديهم الدين واوقعهم فيما لا مخلص
عنه الا لمن كان المعان الموفق الذي يشذ وجوده ويندر كونه فانهم لا يمكنهم ان يتصوروا هذه الاحوال على وجهها الا
بكد وانما يمكن القليل منهم ان يتصور حقيقة هذا التوحيد والتنزيه فلا يلبثون ان يكذبوا بمثل هذا الوجود ويقعوا في تنازع
وينصرفوا الى المباحثات والمقايسات التي تصدهم عن اعمالهم البدنية وربما اوقعتهم في آراء مخالفة لصلاح المدينة ومنافية
لواجب الحق وكثرت فيهم الشكوك والشبه وصعب الامر على اللسان في ضبطهم فما كل ميسر له في الحكمة الالهية ولا يصح
ان يظهر ان عنده حقيقة يكتمها عن العامة بل يجب ان لا يرخص في التعريض بشيء من ذلك بل يجب ان يعرفهم جلالة الله وعظمته
برموز وامثلة من الاشياء التي هي عندهم جليلة وعظيمة ويلقي اليهم منه هذا القدر اعني انه لا نظير له ولا شريك له ولا شبيه
وكذلك يجب ان يقرر عندهم امر المعاد على وجه يتصورون كيفيته وتسكن اليه نفوسهم ويضرب للسعادة والشقاوة امثالا
مما يفهمونه ويتصورونه واما الحق في ذلك فلا يلوح لهم منه الا امرا مجملا وهو ان ذلك شيء لا عين رأته ولا اذن سمعته
وان هناك من اللذة ما هو ملك عظيم ومن الالم ما هو عذاب مقيم واعلم ان الله تعالى يعلم ان وجه الخير في هذا فيجب ان يؤخذ
معلوم الله سبحانه على وجهه على ما علمت ولا بأس ان يشتمل خطابه على رموز واشارات تستدعي المستعدين بالجبلة للنظر الى البحث

فصل في العبادات ومنفعتها في الدنيا والآخرة ثم ان هذا الشخص الذي هو النبي ليس مما يتكرر وجود مثله
في كل وقت فان المادة التي تقبل كمال مثله تقع في قليل من الامزجة فيجب لا محالة ان يكون النبي قد دبر لبقاء ما يسنه ويشرعه
في امور المصالح الانسانية تدبيرا عظيما ولا شك ان الفائدة في ذلك هي استمرار الناس على معرفتهم بالصانع والمعاد وحسم سبب وقوع
النسيان فيه مع انقراض القرن الذي يلي النبي فيجب ان يفرض على الناس افعالا واعمالا يسن تكرارها عليهم في مدد متقاربة حتى يكون الذكر
متقاربا يلحق المنقضي منه فيعود به التذكار من رأس وقبل ان ينفسخ يلحق عاقبه ويجب ان تكون هذه الافعال مقرونة بما
يذكر الله والمعاد لا محالة والا فلا فائدة فيها والتذكار لا يكون الا بالفاظ تقال او نيات تنوى في الخيال وان يقال لهم ان هذه الافعال
تقرب الى الله ويستوجب بها الجزاء الكريم وان تكون تلك الافعال بالحقيقة على هذه الصفة وهذه الافعال مثل العبادات المفروضة
على الناس وبالجملة يجب ان تكون منبهات والمنبهات اما حركات واما اعدام حركات تفضي الى حركات فالحركات مثل الصلوة

الصلوة واما اعدام الحركات فمثل الصوم فانه وان كان معنى عدميا فانه يحرك من الطبيعة تحريكا شديدا ينبه صاحبه على انه على جملة
من الامر ليس هزلا فيتذكر سبب ما ينويه من ذلك انه القربة الى الله ويجب ان امكن ان يخلط بهذه الاحوال مصالح اخرى في تقوية السنة
وبسطها والمنافع الدنياوية ايضا كالجهاد والحج وان يعين مواضع من البلاد بانها اصلح المواضع
للعبادة لله وانها خاصة لله ويعين افعالا مما لا بد منها للناس وانها في ذات الله مثل القرابين فانها مما يعين في هذا الباب
معونة شديدة والموضع الذي منفعته في هذا الباب هذه المنفعة اذا كان فيه مأوى الشارع ومسكنه فانه يذكره ايضا
في المنفعة المذكورة تالية لذكر الله والملائكة والمأوى الواحد لا يمكن ان يكون بمشهد من الامة كافة فبالحري ان يفرض اليه مهاجرة
وسفر ويجب ان يكون اشرف هذه العبادات من وجه هو الذي يفرض متوليها انه مخاطب الله ومناجيه وصائر اليه وماثل
بين يديه وهذا هو الصلوة فيجب ان يسن للمصلي من الاحوال التي يستعد بها للصلوة ما جرت العادة به في استعداد الانسان
نفسه عند لقاء الملك الانساني من الطهارة والتنظيف وان يسن في الطهارة والتنظيف سننا بالغة ويسن
عليه فيها ما جرت العادة بمؤاخذة نفسه عند لقاء الملوك من الخشوع والسكون وغض البصر وقبض الاطراف وترك الالتفات
والاضطراب وكذلك يسن له في كل وقت من اوقات العبادة آداب ورسوم محمودة فهذه الاحوال تنفع العامة في رسوخ ذكر الله
والمعاد في انفسهم فيدوم لهم التشبث بالسنن والشرائع بسبب ذلك ولو لم يكن لهم مثل هذه المذكرات نسوا جميع ذلك
مع انقراض قرن او قرنين وينفعهم ايضا في المعاد منفعة عظيمة فيما يتنزه به انفسهم على ما عرفته واما الخاصة فاكثر منفعة هذه الاشياء
اياهم في المعاد فقد قررنا حال المعاد الحقيقي واثبتنا ان السعادة في الآخرة مكتسبة بتنزيه النفس وتنزيه النفس يبعدها عن
اكتساب الهيئات البدنية المضادة لاسباب السعادة وهذا التنزيه يحصل باخلاق وملكات والاخلاق والملكات تكتسب
بافعال من شانها ان تصرف النفس عن البدن والحس وتديم تذكر المعدن الذي لها فاذا كانت كثيرة الرجوع الى ذاتها لم تنفعل
من الاحوال البدنية ومما يذكرها ذلك ويعينها عليه افعال متعبة خارجة عن عادة الفطرة بل هي الى التكلف اقرب فانها تتعب البدن
والقوى الحيوانية وتهدم ارادتها من الاستراحة والكسل ورفض العناء وخمود الحرارة الغريزية واجتناب الارتياض
الا في اكتساب اغراض اللذات البهيمية ويفرض على النفس في تلك الحركات ذكر الله والملائكة وعالم السعادة شاءت
ام ابت فيتقرر لها بذلك هيئة الانزعاج عن هذا البدن وتاثيراته وملكة التسلط على البدن فلا ينفعل عنه فاذا مرت
عليها افعال بدنية لم تؤثر فيها هيئة وملكة تاثيرها لو كانت مخلدة اليه منقادة له من كل وجه ولذلك ما قال القائل الحق
ان الحسنات يذهبن السيئات فان دام هذا الفعل من الانسان استفاد ملكة التفات الى جهة الحق واعراض عن الباطل
وصار شديد الاستعداد للتخلص الى السعادة بعد المفارقة البدنية وهذه الافعال لو فعلها فاعل ولم يعتقد انها فريضة من
عند الله وكان مع اعتقاده ذلك يلزمه في كل فعل ان يتذكر الله ويعرض عن غيره لكان جديرا بان يفوز من هذا الزكاء بحظ
فكيف اذا استعملها من يعلم ان النبي من عند الله وبارسال الله وواجب في الحكمة الالهية ارساله وان جميع ما يسنه
فانما هو مما وجب من عند الله ان يسنه وان ما يسنه من عند الله فالنبي فرض عليه من عند الله ان يفرض عباداته ويكون الفائدة
في العبادات للعابدين فيما يبقى به فيهم السنة والشريعة التي هي اسباب وجودهم وفيما يقربهم عند المعاد من الله زلفى بزكائهم

بدل للتخلص

الزكاء بحظ

ثم هذا الانسان هو المدبر لاحوال الناس على ما ينتظم به اسباب معايشهم ومصالح معادهم وهو ان يميز بها بين الكسب الحلال

فصل في عقد المدينة وعقد البيت وهو النكاح والسنن الكلية في ذلك فيجب على صاحب الشريعة القصد الاول ان يضع

السنن في ترتيب المدينة على ابواب ثلثة المدبرون والصناع والحفظة وان يرتب في كل جنس منهم رؤساء يترتب تحته

رؤساء يلونه ويرتب تحتهم رؤساء يلونهم الى ان ينتهي الى افناء الناس فلا يكون في المدينة انسان معطل ليس له مقام محدود

بل يكون لكل واحد منهم منفعة في المدينة وان يحرم البطالة والتعطل وان لا يجعل لاحد سبيلا الى ان يكون له من غيره

الحظ الذي لا بد منه للانسان ويكون حظه بمعزل فليس يلزمه كلفة فان هؤلاء يجب ان يردعهم فان لم يرتدعوا

الغايهم من الارض فان كان السبب في ذلك مرضا او آفة افرد لهم موضعا يكون فيه امثالهم ويكون عليهم قيم ويجب

ان يكون في المدينة وجه مال مشترك بعضه من حقوق يفرض على الارباح المكتسبة الطبيعية كالثمرات والنتايج وبعضه يفرض

عقوبة وبعضه يكون من اموال المنابذين للسنة وهو الغنايم ويكون ذلك عدة لمصالح مشتركة ولازاحة علة الحفظة الذين لا يشتغلون

بصناعة ونفقة على الذين حيل بينهم وبين الكسب بامراض وزمانات ومن الناس من رأى قتل الميؤوس من اصلاحهم

وذلك قبيح فان قوتهم لا يجحف بالمدينة وان كان لامثال هؤلاء من قرابة من يرجع اليه فيكفيهم اسقط عنه قوته ومن

عيب الكافية والزوامات للناس كلها على صاحب جناية يجب ان يسن بعضها على اوليائه وذوي القربى لا يجرونه

ولا يحرسونه ويكون ما ليس من ذلك عليهم مخففا منه بالمهلة للمطالبة ويكون ذلك في جناية يقع خطا فلا يجوز اهمال امر من

يقع عنه خطاء والصلاة ويجب ان يحرم البطالة كذلك يجب ان يحرم الصناعات التي يقع فيها انتقالات الاملاك او المنافع

من غير مصالح يكون بازائها وذلك مثل القمار فان القامر يأخذ من غيره بغير منفعة بل يجب ان يكون الاخذ اخذا

من صناعة يعطي بها فايدة يكون عوضا اما عوضا هو جوهر او عوض هو منفعة او عوض هو ذكر جميل او غير ذلك كما

هو معدود في الخيرات البشرية وكذلك يجب ان يحرم الصناعات التي يؤدي الى اضداد المصالح والمنافع مثل تعلم السرقة واللصوصية

والصبادة والقيادة وغير ذلك ويحرم الصناعات التي يعرف الناس عن تعلم الصناعات الداخلة في الشركة مثل المراباة فانها طلب زيادة

من غير حرفة تحصلها وان كان بازائها منفعة ويحرم ايضا الافعال التي ان وقعت على رخصة ادى الى ضد ما عليه المدينة مثل الزنا

واللواط التي يدعوا الناس الى الاستغناء عن افضل اركان المدينة وهو التزويج ثم اول ما يجب ان يشرع فيه امر التزويج

المؤدي الى التناسل وان يدعوا اليه ويحرص عليه فان به بقاء الانواع التي بقاؤها دليل وجود الله وان يدبر في ان يقع

ذلك وقوعا ظاهرا لئلا يقع ريبة في النسب فيقع بسبب ذلك خلل في انتقال المواريث التي هي اصول الاموال لان الاموال

لا بد منها في المعيشة والمال منه اصل ومنه فرع والاصل هو موروث او ملقوط او موهوب واصح الاصول من هذه الثلث

الموروث فانه ليس عن بخت او اتفاق بل على مذهب كالطبيعي وقد يقع في ذلك عن خفاء المناكحات ايضا خلل

في وجوه وجود من بعضهم على بعض وعن معاملة بعض لبعض وغير ذلك مما اذا تامل المتامل وجده ويجب

ان يؤكد الامر ايضا في ثبوت هذه الوصلة حتى لا يقع في كل نزق فرقة فيؤدي ذلك الى تشتت الشمل الجامع للاولاد ووالديهم

والى تجدد احتياج كل انسان الى المزاوجة وفي ذلك انواع من الضرر كثيرة ولان اكثر اسباب المصالح المحبة والمحبة لا تنعقد الا بالالفة

والالفة لا تحصل الا بالعادة والعادة لا تحصل الا بطول المخالطة وهذا التاكيد يحصل من جهة المرأة بان لا يكون في يدها

ايقاع هذه الفرقة فانها بالحقيقة واهية العقل مبادرة الى طاعة الهوى والغضب ويجب ان يكون الى الفرقة سبيل ما وان لا يسد ذلك

من كل وجه لان حسم اسباب التوصل الى الفرقة بالكلية يقتضي وجوها من الضرر والخلل منها ان من الطبايع ما لا يألف بعض

فكلما اجتهد في الجمع بينهما زاد الشر والنبوة وتنغصت المعايش ومنها ان من الناس من يمنى بزوج غير كفوء ولا حسن المذهب

والعشرة او بغيض تعافه الطبيعة فيصير ذلك داعية الى الرغبة في غيره اذ الشهوة طبيعية وربما ادى ذلك الى وجوه من الفساد

وربما كان المتزاوجان لا يتعاونان على النسل فاذا بدلا بزوجين آخرين تعاونا فيجب ان يكون الى المفارقة سبيل

ولكن يجب ان يكون مشددا فيه فاما انقص النوعين عقلا واكثرهما اختلافا واختلاطا وتلونا فلا يجعل في يده من ذلك شيء

بل يجعل الى الحكام اذا عرفوا سوء صحبة الحقيقية من الزوج الآخر فرقوا واما من جهة الرجل فان يلزمه في ذلك غرامة لا يقدم عليه الا

بعد التثبت وبعد استظهار ذلك لنفسه من كل وجه ومع ذلك فالاحسن ان يترك للصلح وجه من غير ان يعين في توجيه

ينصرف بسببه الى طاعة الطيش بل يغلظ الامر في المعاودة اشد من التغليظ في الابتداء فنعم ما امر به افضل الشارعين

انها لا تحل له بعد الثالثة الا بعد ان توطن نفسها على ان يخرج الى معنيين وهو ان تتزوج رجلا آخر من خليقة بان يزوجها نكاحا

صحيحا ووطئا ما يوطئ مثلها فاذا كان بين عينه مثل هذا الخطب لم يقدم على الفرقة بالفراق الا ان يصمم على العزم فانه

او يكون هناك نكير فلا يرى بابا لتفصيل نفسه بالرد واحتمال هوان فيجرون عن استحقاق طلب الصلح الصواب من

من حق المرأة ان تصان لانها مشتركة في شهوتها وداعية جدا الى نفسها وهي مع ذلك اشد انخداعا واقل للعقل

طاعة والاشتراك فيهن يوقع الفتنة والعار العظيمين وهي من المضار المشهورة والاشتراك في الرجل لا يوقع عارا بل حسدا

والحسد غير ملتفت اليه فانما هو طاعة للشيطان فبالحري ان يسن في بابها التستر والتخدر فلذلك يجب ان لا يكون المرأة

من اهل الكسب كالرجل فلذلك يجب ان يسن لها ان يكفيها من جهة الرجل فيلزم الرجل نفقتها لكن الرجل يجب ان

يعوض من ذلك عوضا وهو ان يملكها وهي لا تملكه فلا يكون لها ان تنكح غيره واما الرجل فلا حجر عليه في هذا الباب الا انه

عليه ان لا يتجاوز عددا لا يفي بالقيام بها وزاده ويعود فيكون البضع المملوك من المرأة عارا وذلك بسبب ان البضع المملوك لها

فان الانتفاع بالجماع يشترك فيه الرجل بالاكثر حظا والاغتباط والاستمتاع بالولد كذلك بل ان لا يكون الى استعماله

نفعه سبيل وليس للولدان يتولاه كل واحد من الوالدين بالتربية واما الوالدة فبما يخصها واما الوالد فبما ينفقه وكذلك الولد

يجب عليه خدمتهما وطاعتهما واكبارهما واجلالهما بما يناسب وجوده ومع ذلك فقد احتملا مؤونة التي لا طاقة الى كثرتها

فصل في الخليفة والامام ووجوب طاعتهما والاشارة الى السياسة والاخلاق والمعاملات ثم يجب

ان يفرض الشارع طاعة من يخلفه وان لا يكون الاستخلاف الا من جهته او باجماع من اهل السابقة على من يصححون علانية عند

الجمهور انه مستقل بالسياسة وانه اصيل العقل حاصل عنده الاخلاق الشريفة من الشجاعة والعفة وحسن التدبير

وانه عارف بالشريعة حتى لا اعرف منه تصحيحا لظهور ويستعلن ويتفق عليه الجمهور عند الجميع وليس عليهم انهم اذا

افترقوا وتنازعوا للهوى والميل او اجمعوا على غير من وجدوا الفضل فيه والاستحقاق فقد كفروا بالله والاستخلاف بالنص

اصوب فان ذلك لا يؤدي الى التشعب والتشاغب والاختلاف ثم يجب ان يحكم في سنته ان من خرج فادعى

بعيد نسبته

تفضل قوة اعمال فعل الكافة من اهل المدينة فعاله و فعله فان قدروا ولم يفعلوا فقد عصوا الله وكفروا به وكل من قعد
عن ذلك وهو متمكن بعد ان يصح ... راس ... ذلك منه وجب ان يتيقن انه لا قربة عند الله بعد الايمان بالله
اعظم من ابلاف هذا المتغلب فان صح انه خارج عن المتوطن للخلافة من اهل [illegible] وانه [illegible] ينقض وان ذلك النقض
عنه [illegible] ان يطالبه اهل المدينة والعقول الاعظم العقل [illegible] الامانة [illegible]
منعقد [illegible] بعد ان لا يكمل [illegible] والبواقي وصار الى [illegible]
منزلته وهدين فلزم [illegible] علمها ان يتارك [illegible] وتقاعده ويلزم الخلفا ان [illegible] ويرجع اليه مثل ما فعل
[illegible] يجب ان يفرض والعبادات امورا [illegible] الخليفة [illegible] ليعظم وذلك [illegible] امور العامة
مثل الاعياد فانه يجب ان يفرض باجتماعات مثل [illegible] فان فيها دعا للناس [illegible] بالجماعة ولما [illegible]
الشجاعة ولم المنافسة وبالمنافسة يدرك الفضائل وفي الاجتماعات استجابة الدعوات ونزول البركات على الاحوال
التي عرفت في اقاويلنا واكثر ذلك يجب ان يكون في معاملات [illegible] فيها الامام [illegible] المعاملات التي [illegible]
كان الذي [illegible] مثل المناكحات والمشاركات [illegible] يجب ان يفرض ايضا في المعاملات [illegible] في الاخذ والاعطا [illegible]
لمنع وقوع الجور والحيف وان يحرم المعاملات التي فيها غرر والتي يتغير فيها الاعواض قبل الفراغ من الايقاع [illegible]
كالصرف والنسيئة ونحو ذلك وان يسن على الناس معاونة الناس والذب عنهم ووقاية اموالهم وانفسهم
من غير ان يلزم [illegible] فيما يلحق [illegible] واما الاعداء والمخالفون للسنة فيجب ان يسن [illegible] ان يدعوا
الى الحق وان يباح اموالهم وفروجهم فان تلك الاموال والفروج اذا لم يكن مدبرة بتدبير المدينة الفاضلة لم يكن عائدة
بالمصلحة التي يطلب الاموال والفروج لها بل معينة على الفساد والشر والاولاد من [illegible] يكونون [illegible] فيجب
ان يكون امثال هؤلاء يجبرون على خدمة اهل المدينة العادلة وكذلك من كان من الناس بعيدا عن تلقي الفضيلة
فهم عبيد بالطبع مثل الترك والزنج وبالجملة الذين نشؤوا في غير الاقاليم الشريفة التي اكثر احوالها ان ينشأ فيها
امم حسنة الامزجة صحيحة القرائح والعقول واذا كان [illegible] غير مدينة و[illegible] سنة [illegible] لم يتعرض لها الا ان يكون
الوقت يوجب التصريح بان لا سنة غير السنة النازلة فان الامم والمدن اذا ضلت في سنة [illegible]
يجب ان يؤكد الزاجر واذا وجب الزاجر وجب [illegible] لئلا يميل عليها العالم باسره فاذا كان اهل [illegible]
السيرة تجد هذه السنة [illegible] محمودة [illegible] الاحوال [illegible] فاسدة في الصلاح [illegible]
هذه السنة ليس من حقها ان يقبل [illegible] دعواه انها نازلة على المدن كلها كان [illegible]
[illegible] على السنة [illegible] الفضل [illegible] لمن يحب ان يؤدب هؤلاء [illegible]
[illegible] ولكن مجاهدة [illegible] اهل [illegible] انهم مبطلون
وكيف لا يكونون مبطلين وقد امتنعوا عن طاعة الشريعة التي انزلها الله فان [illegible] اهل [illegible]
[illegible] وخصوصا اذا كانت السنة الجديدة [illegible] وفضل [illegible]

٧٦

بابهم انهم ان [illegible] على فداء [illegible] فعل [illegible] يجب ان لا يحوجوهم [illegible] الاخوان [illegible] واحدا ويجب ان ينقص
عقوبات [illegible] فليس كل [illegible] لا يرجع [illegible] في الاخرة ويجب ان يكون
اكثر ذلك في الافعال [illegible] الداعية الى فساد ونظام المدينة مثل الزنا والسرقة [illegible] اعدا المدينة و
غير ذلك فاما ان يكون من ذلك [illegible] الموضوعات [illegible]
السنن والعبادات والمزاجر [illegible] ويجب ان يكون كثير من الاحوال [illegible]
الى الاجتهاد فان الاوقات [illegible] احكاما لا يمكن ان تضبط واما ضبط المدينة بعد ذلك [illegible] ترتيب الحفظ [illegible] الدخل
والخرج [illegible] والحقوق والثغور وغير ذلك [illegible] ينبغي ان يكون ذلك الى السائس بحسب [illegible] خليفة
ولا يفرض فيها احكام [illegible] فان [illegible] فسادا لانها تتغير مع تغير الاوقات [illegible] الكليات فيها [illegible]
[illegible] الاخلاق والعبادات [illegible]
التي هي الوساطة والوسط [illegible] للاخلاق [illegible] فاما [illegible] فالفضيلة
[illegible]
[illegible] الحكمة [illegible] والمدنية والحكمة [illegible] العفة [illegible]
الحكمة النظرية [illegible] التوسط [illegible] الحكمة [illegible] والافعال الدنياوية [illegible]
[illegible] فان [illegible] الافعال [illegible] الفوائد [illegible] كل جهة منها [illegible] الفضائل
[illegible] الفضائل الاولى [illegible]
[illegible]
[illegible] الفضائل [illegible] التوسط [illegible]
[illegible] الغضبيات [illegible] الخوف [illegible] الغضب والنعم
[illegible] والتدبيرية [illegible] الفضائل [illegible]
[illegible] الفضيلة النظرية [illegible] الحكمة النظرية [illegible]
وذلك بالحجج [illegible] ان يصير ربانيا [illegible] عبادة
[illegible] عبد الله [illegible] سلطان العالم [illegible]
خليفة الله [illegible]
[illegible] الاول [illegible] ربيع [illegible]
سنة تاريخها ١٩٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه الاعانة في التتميم والحمد لله على فيض احسانه ورحمته العميم [illegible] بالنور الذي انفلق عنه الانوار في عالم الازل والصلوة
على الروح القدسي والنور [illegible] وصلى على حبيبك ونبيك محمد المصطفى المبعوث على كافة الخلايق الاكرم في جميع الامور وآله المعصومين عن
الظلمة والغرر الغايبين من اصحاب عالم النور صلوة متصلة الى يوم الحشر والنشور وبعد فهذه نبذة من كلام اساطين الحكماء [illegible]
في بيان العقل والنفس في احوالهما الحدوثية والقدم وغير ذلك مما ورثها البعض من اصحاب الاسرار دون [illegible] الانوار
يفضل الله من الخطاء والزلل في الكلم انه ولي الفضل والانعام مقدمة الانوار مطلقا عند الاشراقيين متحدة بالحقيقة
سواء كانت مجردة قائمة بذاتها او حسية قائمة بالاجسام وانما اختلافها باختلاف مراتبها في الشدة والضعف والكمال والنقصان
وغير ذلك من الامور الخارجة عن الحقيقة والنور ان كان قائما بنفسه فهو مدرك لذاته فالانوار العارضة للاجسام لا تدرك كون
ذواتها لعدم قيامها بانفسها ونوريتها للاجسام المعروضة للاحساس [illegible] النور النوري ظهوره عينه فهو ظاهر بذاته [illegible]

اعلم ان نفوسنا بل نفوس جميع الحيوانات عندهم ظاهرة لذواتها مدركة لها فالنفوس مطلقا انوار قائمة بانفسها والمراد
منه [illegible] ما يعبر عنها بقولنا انا فمن قولهم ان [illegible] موجود لذاته ليس له عدم كون وجوده معقولا لذاته
مما يلمه موضع الاشارة بالبرهان والنفس قائم بذاته كما [illegible] بالنور المجرد المفهوم المتحد بذاته والمراد بنوره
المجرد عن الاجسام ولا يقبلها المستلزم لتعقل ذاته ومن المدارك له ظهوره فان [illegible] وتدرك العقل [illegible]
المختلفة متحدة والحقيقة وانما التمايز بينها باختلافها في الشدة والضعف فاعلم ان نهاية الضعف [illegible] الانوار
كالانوار الحسية وهي متفاوتة في الكمال والنقصان [illegible] الظلمة فيكون في غاية النقص الاجسام [illegible]
عزة [illegible] بل هي [illegible] بنقصان النور المحسوس [illegible] بل الظلمة [illegible] بالانوار
كالنور والانوار [illegible] بعيد النور [illegible] الذي [illegible] كلها صادرة عن الانوار
لا يقصد الينا بالاشارة الحسية ولا يعرفه الاجسام والنفس هو الجوهر الذي لا يقبل الاشارة الحسية [illegible] العقل عندهم
متعرقة في السماويات [illegible] النفوس الفلكية وان كانت متعرفة في النوع الانسي فهي النفوس البشرية والعقل الاول [illegible] والاجسام والنفوس
وهو نور مجرد [illegible] قائم بذاته غير متعلق بالمادة اصلا [illegible] عن الحق الاول
وهو مدرك لنفسه لان كل مجرد مدرك لنفسه ومدرك لمبدعه [illegible] [illegible] الانوار القاهرة [illegible] فكما اذا ادرك النفوس [illegible]
فلا مانع [illegible] المدركة والمدركة [illegible] انما قاهرة [illegible]
[illegible] فقال [illegible] المتقدمين [illegible] الاول في [illegible] المجرد [illegible]
في نفسه واجب [illegible] الوجوب [illegible] المتاخر [illegible] معلوم و[illegible] العقل الصادر من الحق الاول جوهر ممكن
جوهر ساوي وهكذا الجوهر المقدس [illegible] العقل الثاني [illegible] جواهر [illegible] عقلية واجسام بسيطة فلكية وعنصرية [illegible] العقول
فيتصور في العقل [illegible] العناصر والاجرام العلوية [illegible] الوسايط [illegible] الا ان [illegible]
في ماعدا الصادر الاول من الوسايط [illegible] وان [illegible] فيضه [illegible] قوة كيفا والوسايط [illegible] المبدأ
ذاته [illegible] المقدس [illegible] النفوس [illegible] وجهوا [illegible] الافلاك والكواكب [illegible] العناصر

العناصر وكل نوع [illegible] عالم النور [illegible] لكل النوع [illegible] وهو الفاعل [illegible] المولودة [illegible] فيها الكلام
ان جميع هذه الانوار الظلال صادرة من تلك الارباب حتى قالوا ان الالوان الكثيرة البهجة في [illegible] الطاووس ليس علتها ان [illegible]
الباب فان تلك النباتات ظلال لاشراقات نورية [illegible] معنوية في تلك الارباب النورية وكذا جميع النباتات فان تلك
النباتات ظلال [illegible] ظل [illegible] فان الارباب يفيض عليها [illegible] انوار [illegible] عارضة [illegible]
مختلفة [illegible] كلها جسمانية [illegible] هذه الدعوى لا يتم بالبرهان العقلي وهذا لا يدل [illegible] فان الكلام
مع ذلك بان [illegible] المرتبة [illegible] عن الهيأكل الظلمانية [illegible] عن نفسه انه [illegible] الظلمات اي التعلقات
البدنية [illegible] الى مقام [illegible] والوصف من هذا الكلام ان الطالب لتحصيل الكمال لا [illegible] الا [illegible]
في مثل هذا المطلب [illegible] بالجملة من التجريد [illegible] طريق [illegible] من اصحاب [illegible]
والفناء [illegible] من اعلى الارباب النوع [illegible] روح القدس [illegible] بالعقل الفعال [illegible]
اذا عرفت ان النفس جوهر مجرد لا يتصور ان يقع اليها الاشارة الحسية [illegible] الجسم [illegible] تركيب [illegible]
في [illegible] الكمال اللايق بحسب الامكان [illegible] الاجزاء المقدارية [illegible] الاجزاء المتحدة [illegible]
و[illegible] اصلا [illegible] العالم ولا خارجه ولا متصلة ولا منفصلة [illegible] عدم الدخول [illegible] الدخول [illegible] الانفصال
عدم الانفصال [illegible] الانفصال [illegible] الاجسام [illegible] ظاهرة باعتبار [illegible] الحس
[illegible] قوة اللمس وهي قوة منبثة [illegible] بواسطة الاعصاب في جلد البدن واكثر اللحم [illegible] مدركات تلك القوة
الكيفيات الاربع التي هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وغيرها من الخفة والثقل [illegible] والخشونة و[illegible]
واللين وقيل ان قوة اللمس قوى اربع الحاكمة بين الحار والبارد والحاكمة بين الرطب واليابس والحاكمة بين الخفيف والثقيل و
الحاكمة بين الاملس والخشن والحاكمة بين الصلب واللين الثانية الذوق منبثة في العصب [illegible] على جرم اللسان [illegible]
الطعم بواسطة الرطوبة اللعابية العذبة التي تتكيف بكيفية الطعم الوارد او لا تتكيف [illegible] اللطيفة و[illegible]
والعصب المذكور فيدرك [illegible] الطعوم و[illegible] هذه القوة [illegible] اللمس كما [illegible] والثالثة قوة الشم
قوة منبثة في زايدة مقدم الدماغ تدرك الروايح بتوسط الهواء المتكيف بكيفية ذي الرايحة [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible] لا يحتاج [illegible] الهواء المتوسط [illegible] الرايحة والرابعة السمع وهي قوة مرتبة في الروح
المصبوب في العصب [illegible] على سطح باطن الصماخ تدرك الاصوات و[illegible] العارضة لها [illegible] بتوسط
الهواء المتموج والخامسة البصر وهو قوة مرتبة في الروح [illegible] العصبتين المجوفتين [illegible]
[illegible] العينين مدركة للاضواء والالوان بالذات بواسطة انطباع صورها في الرطوبة الجليدية [illegible] الابصار
[illegible] شعاع [illegible] الخط الخارج من الرائي [illegible]
باعتبار [illegible] الحس المشترك وهي قوة مرتبة في التجويف الاول [illegible] الدماغ يدرك بها صور المحسوسات [illegible]
[illegible] فان الاعصاب [illegible] الحواس الظاهرة [illegible] فكان [illegible]
[illegible] الخيال وهي قوة مرتبة

فى التجويف الاول من الدماغ وهو قوة ارتسم فيها الصور المحسوسة بعد غيبوبتها عن الحواس الظاهرة والحس المشترك
وكشف بعضهم بان الخيال خزانة الحس المشترك يحفظ ما ادركت جميع الحواس الظاهرة [illegible] فلان مدركات الحس
لا يصل الى الخيال الا بعد وصولها الى الحس المشترك [illegible] والدليل على وجود هذه القوة [illegible] صورة [illegible]
ثم نعود [illegible] الحكم عليها بانها هى التى شاهدناها [illegible] ولو لم تكن تلك الصورة محفوظة لم يكن هذا الحكم والثالث
القوة المفكرة التى بها التركيب بين الصور بعضها مع بعض [illegible] بعضها مع بعض كما نتصور انسانا ذا جناحين
وهذا تركيب الصور او [illegible] راس [illegible] وهذا تفصيل الصور والرابع الوهم وهى قوة مرتبة فى التجويف
الاوسط من الدماغ تدرك المعانى الجزئية المتعلقة بالمحسوسات [illegible] من الذئب [illegible] الولد [illegible]
على الولد وهو سلطان القوى الحسية [illegible] لادراك [illegible] هذه القوى المذكورة [illegible]
[illegible] الادراك [illegible] مخصوص بالنفس الناطقة وهذه القوى [illegible] الوهم [illegible] العقل [illegible]
[illegible]
[illegible] القوى الوهمية [illegible] الحكم [illegible] بالجزئية [illegible]
الاختيارية للحيوانات [illegible] الغاية [illegible] للحيوانات [illegible] ولكن ليس للحيوانات الحكم [illegible]
الواصل [illegible] الظن [illegible] التصديق [illegible] الظن [illegible] التصديق [illegible]
فى [illegible] الافعال الاختيارية [illegible]
[illegible] من الدماغ [illegible] الوهم [illegible] الاحساس [illegible] الوهم [illegible]
الخيال [illegible] الحس المشترك للحيوانات قوة [illegible] جلب الملايم [illegible] دفع [illegible]
قوة محركة [illegible] والعضلات **فصل** اعلم ان حامل جميع القوى [illegible] جوهر [illegible]
لطيف [illegible] من التجويف الايسر من القلب فان تجويف الايمن مشغول [illegible]
[illegible] البدن [illegible] النفس الناطقة [illegible] النفس [illegible]
[illegible] الروح [illegible] البدن [illegible]
الروح [illegible] النفس فاذا انقطع الروح المعتدل [illegible] البدن وهو الموت [illegible]
[illegible] الروح [illegible] القلب [illegible] الروح [illegible] الدماغ [illegible]
الروح [illegible]
[illegible] والتميز [illegible] كثيرة
[illegible] من [illegible] الدماغ [illegible] الكبد [illegible] التغذية والتنمية وهذا
الروح [illegible] الحيوانات [illegible] الناطقة [illegible] نور من انوار الله [illegible]
[illegible] انوار [illegible] الموجودات كلها انوار [illegible] مختلفة بالشدة والضعف والتمام والنقصان [illegible]
[illegible] الانوار [illegible] جميع الانوار [illegible] الضعف [illegible] النور [illegible] الاجسام
[illegible] اختلفت [illegible] الاوقات [illegible] كما قال [illegible] النفس المطمئنة ارجعى الى ربك

بكلية راجعة مرضية وقال عز من قائل فى مقعد صدق عند مليك مقتدر **خاتمة** النفس عند الاشراقيين حادثة بحدوث البدن
اذ لو كانت [illegible] استعداد [illegible] لم تكن كثيرة [illegible] بالوحدة والتميز [illegible] اذ لو كانت قديمة [illegible] قبل البدن فالنور
[illegible] عالم النور الذى هو منشأ التميز [illegible] عن النقائص الهيولانية لعالم الظلمات اى البدن الذى هو موضع
النقائص والاختلاف [illegible] وليس ذلك بالبرهان وعلى
هذا الدليل اعتراضات كثيرة لا يليق ايرادها فى هذا المختصر فاكتفينا بهذا وما نقل عن بعض الصوفية المحققين من [illegible] النفس فهو
[illegible] الوحدة ولا ينافى التعدد والكثرة كما يقولون فى وحدة الوجود [illegible] النفس الناطقة باقية ابدا [illegible] البدن
ولا يبطل ببطلانه بل باقية متلذذة بالكمالات الفاضلة المكتسبة او متألمة متحسرة بالملكات الردية [illegible] ان النفس
جوهر مجرد من عالم القدس [illegible] لان [illegible] الاعراض [illegible] السواد والبياض وبين
[illegible] الصور المتخالفة [illegible] الصور [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] بقوله [illegible] فساد المعلول
[illegible] الفساد [illegible] الوجود [illegible] ان
[illegible]
[illegible] القوى البدنية [illegible]
تلك القوى البدنية [illegible] كمال قوة النفس [illegible]
النور المجرد القائم [illegible] العدم [illegible] النور [illegible]
[illegible] النفس مع البدن [illegible] بطلان البدن والنفس
فى [illegible] العقلية [illegible]
اللذات [illegible] البدن [illegible] الشديد [illegible] النفس
[illegible] بالبدن [illegible] والتجريد
[illegible]
[illegible] النفس [illegible] احكام [illegible] الروح [illegible]
[illegible] وقال ذو النون قدس سره [illegible]
[illegible]
[illegible] عالم القدس [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] العقول والنفوس [illegible] الاشراق والحمد لله اولا واخرا [illegible]

الصفا والشبه الفلك فيقبل شبه المفارق وهو النفس الناطقة وكان العقل الفعال نار تشتعل ولشدة قربها لا يعقل الكلية
النبوية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار فيفيض على القوة الناطقة وهي الحافظ وهي المتخيلة وهي الحس المشترك وهي على الحس الظاهر
وهو على الهواء فينطبع وينعكس فيرى شخصا في غاية الحسن يخاطبه بوضع يخاطبه بوضع السنن واشرف الناس في هذا العالم
من كانت نفسه الناطقة عقلا بالفعل من النفوس القدسية النبوية في النبوات ولما كان الامكان الاكثر ان لا يعيش
الناس الا بالتعاون والترافد واكثر الناس يرى ماله ولا يرى ما عليه احتيج الى سنة عادلة من جهة اقوامهم عدلا وان
نفس لا تأخذ من الدنيا الا الضروريات ولا تتوق الى الرياسة فيما يعقل ابتغاء لمرضاة الله تعالى فيحض الطاعة على الامة بالاعجاز
والآيات ويكلمهم على قدر عقولهم فيتوقف فهم المبدأ والمعاد على ما يفهمونه ولا يقول لهم ان البارئ تعالى لا داخل العالم ولا خارج العالم
لانهم يكذبون مثل هذا الموجود ويجب عليهم وكان [illegible] من الصلوة والصوم ويوجب الستر [illegible] ويعلمان الاطراف
عند ما الطبيع ويؤدب مخالفته ويكون ما دية [illegible] يسيرة غير فاحشة فاذا استصعب احياهم فعل لان في احيائهم [illegible]
وبقاء العالمين [illegible] اذا اقتضت المصلحة حمل الناس على ملة واحدة لئلا يصير مخالفتهم حجة لاجل الضلال [illegible]
الكليات ويفوض الجزئيات على آراء المجتهدين ليجتهدوا [illegible] بالمناسبة يدرك الفضايل [illegible]
الحدود على الانفس الشريرة التي لا ينزجر عن المعاصي بالوعيد للمعاد ومعاد النفس [illegible] لان الانفس بعد المفارقة
[illegible] الخيال [illegible] ان يكون [illegible] فيتخيل ما وعد من القصور والجنان والحور واللذات الحسية
والشريرة تخيل النيران والعقاب فيكون التخيل [illegible] هنا الصغار القابل وان الانفس القدسية بعيدة من هذا
المقام جدا لانها تتحقق لذاتها ويكون نظرها الى فوق وتستقبل اللذات العقلية والحقيقية هناك ما لا عين رأت ولا اذن سمعت
ولا خطر على قلب بشر فلا تعلم نفس ما اخفي لهم من قرة اعين جزاء بما كانوا يعملون جل جناب الحق عن ان يكون شريعة لكل وارد
او يطلع عليه الا واحد بعد واحد [illegible] سمع [illegible] فلعلها الا [illegible] وكل ميسر لما خلق له والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لواهب الحق بلا نهاية [illegible] في عالم الكون والفساد ما لم يكن فكان كان قبل الكون ممكن الوجود لذاته اذ لو كان ممتنع
لذاته لما وجد ولو كان واجب الوجود لكان لم يزل ولا يزال موجودا وممكن الوجود لا بد من علة تخرجه من العدم الى الوجود ولا يجوز
ان يكون علة نفسه لان العلة تتقدم على المعلول بالذات فيجب ان يكون علة غيره والكلام في علته كالكلام فيه ولا يجوز ان
يكون كل واحد منهما علة صاحبه لانها يؤدي الى الدور والى تقدم الشيء على نفسه ولا يجوز ان يتسلسل الى ما لا نهاية له فانا ان
فرضنا خطا متناهيا في احد الطرفين غير متناه في طرف آخر وفرضنا خطا آخر مثله وزدنا عليه زيادة فاما ان تساويا في الطاقة
او تفاوتا فان تساويا فهو محال لان مع احدهما زيادة ليست مع الآخر وان تفاوتا فهو محال لان ما لا نهاية له لا يكون
اكثر مما لا نهاية له وان فرضت خطا غير متناه في الطرفين يمكن ان نقسم بقسمين كل واحد متناه في احد الطرفين غير متناه
في الآخر وهو محال فيجب ان ينتهي الى علة اولية ليست لها علة فاعلية ولا مادية ولا صورية ولا غائية ولا يجوز ان يكون اثنين
لانه يحتاج الى واحد متقدم على اثنين بالذات فيخرجها عن كونهما قديمين ولا يجوز ان يكون جسما لانه يتجزأ في الوهم فيؤدي
الى الكثرة فيجب ان يكون عقلا والعاقل والمعقول في حقه شيء واحد والعاقل عالم فيجب ان يكون عالما لا العالم والمعلوم
وحقه شيء واحد وكذلك الحكمة والحكيم لان الحكمة ذاته وهو حي لان الواحد منا موجب بانه حي لان النفس التي هي سبب
العقل وهو حقيقة العقل فاولى ان يكون حيا وهو جوهر محض اذ ليس بعاطلة ولا يجوز لان آتي فعل العالم لان كل فاعل
يكمل بفعله كما ان البناء يكمل ببنائه والكاتب يكمل بكتابته فلو فرضنا انه فعل العالم لكان كمالا متوقفا قبل العالم على
الفعل منه ولا يقال ان فعل ما آن فعل بارادة وقيل آلة فان فعل بآلة فهو محال لانه يلزم ان يكون [illegible] الآلة فعل بآلة او بغير آلة
لا الى ما لا نهاية له وان فعل بغير آلة يلزم ان [illegible] انه فعل بطباع مختلفة فيؤدي الى الكثرة فان قيل من اين جاءت هذه الكثرة
فنقول لان الاول تعالى وجب عنه علم ذاته ثم وجب عنه عقل وذلك العقل علم ذاته وعلم ما دون الاول وعلم ذاته الاول فبعلم الاول
وجب عنه عقل وبعلمه ما دون الاول وجب عنه الفلك الاطلس الذي هو العرش ثم ذلك العقل علم الاول وعلم ما دون الاول
فبعلمه الاول وجب عنه عقل وبعلمه ما دون الاول وجب نفس الفلك المكوكب وهو الكرسي ثم ذلك العقل علم الاول وما دون
الاول فبعلمه الاول وجب عنه عقل وبعلمه ما دون الاول وجب عنه نفس فلك زحل ثم ذلك العقل علم الاول وعلم ما دون الاول
وجب عنه عقل وبعلمه ما دون الاول وجب عنه نفس فلك المريخ ثم ذلك العقل علم الاول وعلم ما دون الاول فبعلمه الاول وجب
عنه عقل وبعلمه ما دون الاول وجب عنه نفس فلك الشمس ثم ذلك العقل علم الاول وعلم ما دون الاول فبعلمه الاول
وجب عنه عقل وبعلمه ما دون الاول وجب عنه نفس فلك الزهرة ثم ذلك العقل علم الاول وعلم ما دون الاول فبعلمه الاول
وجب عنه عقل وبعلمه ما دون الاول وجب عنه نفس فلك العطارد ثم ذلك العقل علم الاول وعلم ما دون الاول فبعلمه الاول
وجب عنه عقل وبعلمه ما دون الاول وجب عنه نفس فلك القمر فهذا العقل يقال له العقل الفعال وواهب الصور وروح الامين
وما يحدث في عالمنا هذا فانما يحدث بمعاضدة الافلاك فان الافلاك يتحرك حركة كانت دورية فيلزم من قرب الفلك وبعده خصوصا
الشمس الحرارة والبرودة فيحدث الابخرة والادخنة فما تصاعد منها يحدث منه الآثار العلوية وما يبقى في الارض وان لم يجد
منفذا يحدث منه الزلازل وان وجد منفذا ووجد امتزاجا حصل منه المعادن ثم ان وجد امتزاجا آخر يحدث الحيوان
الغير الناطق وان وجد امتزاجا آخر يحدث الانسان وهو اشرف الموجودات في هذا العالم وابعده عن طرف التضاد

معلوم گشت این وضع کار ... الله اکبر ص ۱۵۹

[illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الفن الاول من الطبيعيات في السماع الطبيعي وهو اربع مقالات واذ قد فرغنا بعون الله وحسن توفيقه مما
وجب تقديمه في كتابنا هذا وتعليم الكتاب من صناعة المنطق فحري بنا ان نفتتح الكلام في تعليم العلم الطبيعي
على النحو الذي تقرر عليه رأينا وانتهى اليه نظرنا وان نجعل الترتيب في ذلك مقاربا للترتيب الذي عليه فلسفة
المشائين وان نتشدد فيما هو العمدة من البداية والنظر الاول الذي الف فيه لعمدة من الكلام وتساهل فيما
نفس الحق نكشف عن صورة الشبهة على من اعتقد فيه براءة وكيدة وان لا نخص عن زيادة ما فيه تكلم
مذهب والعدول عن الاقتصاد في ما وقف عليه البلاغ فكثيرا ما ترى المتكلمين في العلوم اذا شاغلوا نقضهم
مقالات واهية والتوا اجابتهم فيه تسند لمحط الحق فيها من كتب بعض الكوفة في حقيقة الشبهة توحوا
على حجج فاذا عجزوا في حل الشكل وحضروا الى جانب شنعة تزيدهم حيف وكل ذلك ان يكون في ذلك
سبيل مقابل المسلم نسج معارض لهم في كتبنا المكن في ان نشرح عن قبلنا الصواب ونوض
صفحا عما نظن انهم سهوا فيه واما الذين صدفنا عن شرح كتبهم وتفسير فصوصهم اذ لم نامن الاشتباه الى يوضع
نظن انهم سهوا فيه فيضطر الى ان نتكلف الاعتذار عنهم واختلاف حجة تحتها لهم اولى مجاهرتهم بالنقض
وقد اغنانا الله عن ذلك ونصب لهم قوما بذلوا المجهود فيه وفسروا كتبهم فمن اشتهر بالوقوف على الفاظهم
مذهبه وتفاسيرهم فكفيه من ان نتعب في ما نسبه في تلك الكتب المنشورة والمعقول افراده مقدار كتابنا
مع قصر عن بلوغه هذه الكتب التي علقناها وسميناها كتاب الشفا بعونه الله تعالى وتأييده ولعل فيها
نشرح في عرضنا متوكلين عليه المقالة الاولى في الاسباب والمبادي للطبيعيات وفيها خمسة عشر فصلا
الفصل الاول في تعريف الطريق الذي يتوصل منه الى العلم بالطبيعيات من مباديها الفصل الثاني
في تعديد المبادي للطبيعيات على سبيل المصادرة والوضع الفصل الثالث في كيفية كون هذه المبادي
مشتركة الفصل الرابع في تعقب فاسد ما قيل في الموجود والمبادي الفصل الخامس
في تعريف الطبيعة الفصل السادس في نسبة الطبيعة الى المادة والصورة والحركة الفصل السابع
في الالفاظ المشتقة من الطبيعة وبيان احكامها الفصل الثامن في كيفية بحث العلم الطبيعي ومشاركة
العلم الاخر ان كانت تشاركه الفصل التاسع في تعريف اصناف العلل اجمالا الفصل
العاشر في تعريف اصناف علة علة من الاربع الفصل الحادي عشر في مناسبات العلل

العلل الفصل الثاني عشر في اقسام احوال العلل الفصل الثالث عشر في ذكر البخت والاتفاق
والاختلاف فيهما وايضاح حقيقة حالها الفصل الرابع عشر في نقض حجج من اخطأ في باب
البخت والاتفاق ونقض مذاهبهم الفصل الخامس عشر في دخول العلل في المباحث
وطلب اللم والجواب عنه الفصل الاول في تعريف طريق يتوصل منه الى العلم بالطبيعيات
من مباديها قد علمتم من الفن الذي في علم البرهان الذي لخصناه ان العلوم منها كلية ومنها جزئية
وعلمتم مناسبات بعضها الى بعض فيجب ان تعلموا الان ان العلم الذي نحن في صدد تعليمه هو العلم
الطبيعي وهو علم جزئي بالقياس الى ما نذكره فيما بعد وموضوعه اذ قد علمتم ان لكل علم موضوعا
هو الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير والمبحوث عنه فيه هو الاعراض اللازمة له من جهة
ما هو كذلك ومن الاعراض اللازمة التي تنسب الى صور هو بها هو كانت صورا او اعراضا او مشتقة
منهما فيحتوي الامور الطبيعية هي هذه الاجسام من هذه الجهة وما يعرض لها من حيث هي كذلك وتسمى
كلها طبيعية بالنسبة الى القوة التي تسمى الطبيعة التي سنعرفها بعد فبعضها موضوعات لها وبعضها اثار
وحركات وهيئات تصدر عنها فان كانت للامور الطبيعية مباد واسباب وعلل لم يتحقق
العلم الطبيعي الا بها فقد عرفتم في تعليم علم البرهان انه لا سبيل الى تحقيق معرفة الامور ذوات المبادي
الا بعد الوقوف على مباديها والوقوف من مباديها عليها فان هذا هو النحو من التعليم والتعلم الذي
يتوصل منه الى تحقيق المعرفة بالامور ذوات المبادي والان ان كانت الامور الطبيعية ذوات مباد
فلا يخلو اما ان يكون لكلها المبادي الاولى فيكون منها وان شركة فيها والمبادي التي لا مبدا لها فيجب ان يفيد
العلم الطبيعي اثبات انية هذه المبادي وتحقيق ماهيتها معا وان كانت الامور الطبيعية تشترك
في مباد اول يعم جميعها وهي التي تكون مبادي لموضوعها المشترك الذي هو الجسم فلا يكون
اثبات هذه المبادي ان كانت تحتاج الى الاثبات على صناعة الطبيعيين لما علمته في الفن المكتوب
في علم البرهان بل على صاحب صناعة اخرى واما قبول وجودها وضعا وتصور ماهيتها تحقيقا فيكون على الطبيعي
والا ان كانت الامور الطبيعية ذوات مباد عامة لجميعها وذوات مباد اخص منها يكون مثلا
لجنس من اجناسها مثل مباد للنامية وذوات مباد اخص من الاخص يكون مثلا لنوع من انواعها مثل

مبادي النوع الأخص منها وكانت أيضا ذوات عوارض ذاتية خاصة بجنسها أو نوعها لجنس ونوع
للنوع فإن وجه التعليم والتعلم الطبيعي بنا أن نبتدئ مما هو أعم ونسلك فيه إلى ما هو أخص لأنك
تعلم أن الجنس جزء حد النوع فيعرف الجنس يجب أن يكون أقدم من معرفة النوع لأن معرفة
جزء الحد قبل معرفة الحد وتصوره قبل الوقوف على المحدود وإذا كان تعرف المبدأ كتعرف ماهية
المحدود فإذا كان كذلك فالمبادي التي للأمور العامة يجب أن يعرف أولا من حيث يعرف الأمور
العامة والأمور العامة يجب أن يعرف أولا لأن الأمور التي هي أعم يجب أن نبتدئ في التعليم
منها والمبادي التي للأمور العامة أولى لأن الأمور العامة أعرف عند عقولنا وإن لم يكن أعرف عند الطبيعة
أي لم يكن هي الأمور المقصودة في الطبائع لتتميم الوجود بذاتها فإن ليس المقصود في الطبيعة أن يوجد
حيوان مطلقا وجسم مطلقا بل أن يوجد طبائع النوعيات والطبيعة النوعية إذا وجدت
في الأعيان كان كمالها ما المقصود ولذا أن توجد طبائع النوعيات أشخاصا في الأعيان
وليس المقصود هو الشخص المعين لأن الطبيعة الجزئية الخاصة بذلك الشخص ولو كان المقصود هو الشخص
المعين لكان يتحقق نظام بفساده وعدمه كما لو كان المقصود هو الطبيعة العامة والجنسية
لكان الوجود والنظام يتم بوجود الجسم ووجود الحيوان كيف كان وجسم كيف كان فإذا ثبت بالطبائع
أن المقصود هو طبيعة النوع ليوجد شخصا وإن لم يتعين وهو الكمال وإليه الغاية الكلية
فالأعرف عند الطبيعة هو النوع والجنس هو أقدم بالطبع إن عنينا بالأقدم ما قدمه في طبيعة
ولم نعن بالأقدم الغاية والكمال وهم كالمشتركين في معرفة الطبائع العامة والجنسية
وإنما يتميزون بأن بعضهم يعرف النوعيات وينتهي إليها ويمعن في التفصيل وبعضهم يقف
عند الجنسيات فبعضهم مثلا يعرف الحيوانية ويعرف الإنسانية أيضا والفرسية وإذا بلغت
المعرفة إلى الطبائع النوعية وما يعرض لها وقف البحث ولم يتبع ما يليها من معرفة الشخصيات
ولا مالت إليه النفس البتة فيتبين أنا إذا قايسنا ما بين الأمور العامة والخاصة ثم قايسنا
بينهما وبين العقل وجدنا الأمور العامة أعرف عند العقل وإذا قايسناهما معا وبين
نظام الوجود والأمر المقصود في الطبيعة الكلية وجدنا الأمور النوعية أعرف عند الطبيعة وإذا قايسنا

وإذا قايسنا بين الشخصيات المعينة وبين الأمور النوعية ونسبناهما إلى العقل لم نجد الشخصيات المعينة
عند العقل بمكان ولا كانتا متقدمتين بشيء من القوة الحاكمة التي هي الباطن في كون الشخصيات أعرف
عندنا من الكليات فإن الشخصيات ترتسم في القوة التي في الباطن ثم تقتبس منها العقل المشتركات
والمباينات فيستخرج طبائع العاميات النوعية وإذا نسبناهما إلى الطبيعة وجدنا العاميات أعرف
وإن كان أيضا اتقاؤها من الشخصيات المعينة فإن الطبيعة إنما تقصد من وجه جسم أن يتوصل به إلى
الإنسان وإلى أشخاصه وتقصد من وجود الشخص المعين الكائن الفاسد أن يكون تحفظ طبيعة النوع به
وإذا أمكن حصول هذا النوع في شخص واحد وهو الذي يكون مادته غير قابلة للتغير والفساد
ولم يحتج إلى أن يوجد للنوع شخص آخر كالشمس والقمر وغيرهما على أن الحس والتخيل وإذا أدركا الجزئيات
المعينة فبيان بأول شيء من نحو شخص هو أكثر مناسبة للمعنى العام حتى يبلغ نحو الشخص الذي
هو شخص صرف جزئي كل واحد واحد بأن كيفية هذا العنوان الجسم معنى عام وربما هو جسم أن يتخصص فيكون
هذا الجسم والحيوان أيضا معنى عام وأخص من الجسم وربما هو حيوان أن يتخصص فيكون هذا الحيوان
والإنسان أيضا معنى عام وأخص من الحيوان وربما هو إنسان أن يتخصص فيكون هذا الإنسان
فإذا نسبنا هذه المراتب إلى القوة المدركة ووجدنا في ذلك نوعين من الترتيب وجدنا الأعم
بالعام هو أقرب مناسبة بها أعرف فإنه ليس يمكن أن يدرك بالحس والتخيل أن هذا هو هذا الإنسان
إلا وأدرك أنه هذا الجسم وأن يدرك أنه هو هذا الإنسان إلا وأدرك أنه هذا الحيوان وهذا الجسم
وقد يدرك أنه هذا الجسم ولم يتحصل بعد ولا يدرك أنه هذا الإنسان بعينه كمن يرى من بعيد وضحك بحال شبح
الشيء من جهة المحسة كأن المعقل فإن ما يناسب العام أعرف عنده ولا يتم عند الحس والتخيل أيضا
فإن التخيل إنما يتشبث بما يحسه شخصا فإن النوع غير محدود كالحقيقة فأول ما يرتسم في الخيال الطفل
من الصورة التي يحسها شبح شيء يتبين ثم يميز تلك الصورة في الخيال هي صورة شخص رجل أو صورة
شخص امرأة غير مفرقة بين رجل ورجل ثم يتميز عنده رجل هو أبوه عن رجل ليس هو أباه وامرأة هي أمه عن
امرأة ليست هي أمه ثم يتميز عنده رجل هو أبوه ورجل ليس هو أباه ثم لا يزال ينفصل له
الأشخاص عنده بحسب التمييز وهذا الخيال الذي يرتسم فيه مثلا هو الشخص الأول في

مطلقا غير مخصص بهو مثال بعض الذي يحتمل منتشرا او اذا قيل شخص منتشر لهذا وقيل شخص منتشر
لا يخطر بالبال غير شخص ما يحس من بعيد فاذا ارتسم انه جسم بعيد او ادرك حيوانية او انسانية
فانما يقع عليه اسم الشخص المنتشر بشرط الاحساس وذلك ان المفهوم من لفظ الشخص
المنتشر بالمعنى الاول هو انه شخص ما من اشخاص النوع الذي نسب اليه غير معين كيف كان
واي شخص كان وذلك رجل ما وامراة ما فيكون كان معنى الشخص هو كونه غير منسوب الى عدة
من يشبه كذلك الحد فقد انضم الى معنى الطبيعة الموضوعة النوعية او الصنفية وحصل منهما معنى واحد
كبر بحسبها منتشر غير معين كانه ما يدل عليه قولنا حيوان ناطق بانه هو واحد لا بعينه كثيرة
اليه سبيلا لذلك فيكون هذه الشخصية معنى قائما مع هذه الطبيعة النوعية والمحمول هو شخص غير معين
واما الذي في هذا الشخص المحسوس المعين ولا يصلح ان يكون غير واحد الا ان يصلح عند الذهن
ان يضاف اليه معنى الحيوانية او معنى الجمادية بالشك الذهني لا لان الامر في نفسه صالح
ان يكون كذلك اي يكون بحيث يصلح لان يضاف له ذلك الجسمية التي المعنى بينهما كان
فالشخص المنتشر بالمعنى الاول يصلح عند الذهن ان يكون في الوجود اي شخص كان من ذلك الجنس
او النوع الواحد بالمعنى الثاني ليس يصلح عند الذهن ان يكون اي شخص كان من ذلك الجنس او النوع
بل لا يكون غير هذا الواحد المعين لكنه يصلح عند الذهن بطريق الشك والتجوز ان يتعين
بحيوانية معينة مثلا او ان جمادية او جمادية معينة دون حيوانية تعيينا بالمحسوس الذي هو
حكا بحاله في نفسه لا يجوز ان يكون صالحا للامرين بل بواحد منهما متعينا بهذا وههنا مقارنة اخرى
بين العلل والمعلولات ومقايسة بين اجزاء البسائط والمركبات فاذا كانت العلل داخلة
في قوام المعلولات فكالاجزاء الداخلة مثل الخشب والشكل بالقياس الى السرير فان نسبتها
الى المعلولات كنسبة البسائط الى المركبات واما اذا كانت العلل مباينة كمعطي الوجود مثل النجار
للسرير فهناك نظر اخر والكلي الفلسفيتين بنسبة الى الحس والى العقل والى الطبيعة واما
مقايسة ما بين الحس وبين العلل والمعلولات محسوسة فالاكثر تقدم وتاخر لا عند الحس
حسا وان كانت غير محسوسة فالنسبة لا عند الحس وكل حكم الخيال واما عند العقل

على ان العلل مباينة فان كانت العلل والمعلولات صح

العقل فان العقل ربما وصلت اليه العلة قبل المعلول فذلك من العلة الى المعلول كما اذا راى ان
القمر مقارن الكوكب عند الجوزهر وكانت الشمس في الطرف الاخر من الفلك فحكم العقل بالكسوف
وكما اذا علم ان المادة ستحرك الى العفن فيعلم ان الحمى كائنة وربما وصل اليه المعلول قبل العلة فسلك
من المعلول الى العلة وقد يعرف المعلول قبل العلة تارة من طريق الاستدلال وتارة من طريق الحس
وربما عرف اولا معلولا فسلك منه الى العلة ثم من العلة الى معلول اخر وكل ذلك قد اوضحنا في
الكتب المنطقية في صناعة البرهان واما مناسبة هذه العلل الخارجة للمعلولات بحسب القياس الى
الطبيعة فان كان منها علة هي علة انه غاية فهو اعرف عند الطبيعة وما كان منها علة هي لانه
فاعل وكان فاعلا على ان وجوده لكي يكون فاعلا للفعل فانه اعرف عند الطبيعة من المعلول
وما كان وجوده عند الطبيعة ليس لذاته بل لفعل في المعلول حتى يحصل المعلول غاية
لا لذاته فهو فقط لاجل وجوده ذاته ان كان في الطبيعة صفة فليس هو اعرف
من المعلول بل المعلول اعرف في الطبيعة منه لذلك اما المركب اعرف عند الحس في
الحس يتناول الجملة ثم يفصل الاجزاء بالمعنى الاعم اي انه جسم او حيوان ثم
تفصيلها واما عند العقل فان البسيط اقدم من المركب فانه لا يعرف طبيعة المركب
الا بعد ان يعرف بسائطه فان لم يعرف بسائطه فقد عرفه بالعرض من اعراضه او جنس
من اجناسه او فصل من فصوله كانه عرف مثلا انه مستدير او ثقيل او ما اشبه ذلك
ولم يعرف حقيقة جوهره واما عند الطبيعة فان المركب هو المقصود منها فهو الغاية
والاجزاء تقصد لتحصيل منها قوام المركب فلا يعرف عند العقل من الامور العامة
والخاصة ومن الامور البسيطة والمركبة هو العامة والبسيطة وعند الطبيعة هو
الخاصة النوعية والمركبة لكنه كما ان الطبيعة تبتدئ في الايجاد من العموم والبسائط
ومنها ما يوجد ذوات المفصلات النوعية وذوات المركبات فكذلك التعليم يبتدئ
من العموم والبسائط ومنها يوجد العلم بالنوعيات والمركبات وكلاهما يقف
قصده الاول عند حصول النوعيات والمركبات **الفصل الثاني** في تحديد المبادي

للطبيعيات على سبيل المصادرة في الوضع ثم ان للامور الطباعية مبادئ مستعدة لها وتصفها
وصفا علميا هو الواجب فيها ونظر في هيأتها فنقول ان الجسم الطبيعي هو الجوهر الذي يمكن ان
يفرض فيه امتداد آخر مقاطع له على قوايم وامتداد ثالث مقاطع لهما جميعا على قوايم وكونه بهذه [illegible]
الصفة هو الصورة التي بها صار الجسم جسما وليس الجسم جسما بانه ذو امتدادات ثلثة
مفروضة فان الجسم يكون موجودا جسما ثابتا وان تغيرت الابعاد والامتدادات الموجودة
فيه بالفعل فان الشمعة او قطعة من الماء قد يحصل فيها ابعاد بالفعل طول وعرض وعمق محدودة
باطرافه ثم اذا تبدل شكلها بطل كل واحد من اعيان تلك الابعاد المحدودة وحصلت له
ابعاد وامتدادات اخرى والجسم باق بجسميته لم يفسد ولم يتبدل الصورة التي اوجبنا له
وهي انه بحيث يمكن ان يفرض فيه تلك الامتدادات ثابتة لا يبطل وقد يشير الى
ذلك … عن هذا الموضع وعلى ان هذه الامتدادات المتغيرة من كمية اتصاله وهي تلحقه
وتتبدل في صورته جوهرية … لا يتبدل … الكمية ربما تبعت تبدل الاعراض
او صور كالماء يسخن فيزداد حجما لكن هذا الجسم الطبيعي من حيث هو جسم طبيعي
له مبادئ ومن حيث هو كاين وفاسد بل متغير الى كون زيادة في المبادئ فالمبادئ التي
يحصل بها جسميته منها ما هي اجزاء من وجوده وحاصلة في ذاته وهي اولا عند من
يستحسن … وهي اثنان احدهما قايم منه مقام الخشب من السرير والاخر قايم منه مقام
صورة السرير وشكله من السرير فالقايم منه مقام الخشب من السرير يسمى هيولى
وموضوعا ومادة وعنصرا واسطقسا باعتبارات مختلفة والقايم منه مقام صورة
السرير يسمى صورة والصورة الجسمية اما متقدمة على ساير الصور التي للطبيعيات واجناسها
وانواعها واما مقارنة لها لا ينفك عنها فيكون هذا الذي هو بمنزلة الخشب من السرير
هو ايضا لساير ذوات تلك الصور بهذه المنزلة اذ كلها مستورة الوجود مع الجسمية
فيكون ذلك جوهرا اذا نظر الى ذاته غير مضاف … وجدته خاليا في نفسه عن هذه الصورة
بالفعل ويكون من شأنه ان يقبل هذه الصور او تقترن بها اما من شأن طبيعة المطلقة

المطلقة كأنها جنس لنوعين المتقدمة والمقارنة وكل واحد منها تخصيص بقبول بعض الصورة او بعض
بعد الجسمية اما من شأن طبيعته بعينها مشترك الجميع فيكون لكن … ان نقبل
كل جزء من الصور بعضها مجتمعة ومتعاقبة وبعضها متعاقبة فقط فيكون … طبيعتها ما …
مع الصور … انه قابل لها ولا يكون جزء المناسبة كأنها … فيها … من القوة
ويكون … الصورة هي التي … هذا الجوهر بالفعل فالموضوع الطبيعي ان الجسم من حيث هو جسم مبادئه هو هيولى
ومبادئه هو صورة ان … صورة جسمية مطلقة وان … صورة نوعية من صور الجسم
وان … صورة عرضية اذا اخذت الجسم من حيث هو كالابيض او القوي او الصحيح والموضوع
ان هذا الذي هو هيولى لا تجرد عن الصورة فانه … ولا يكون موجودا بالفعل
الا بان يحصل الصورة فيوجد بها بالفعل … الصورة التي يزول عنها ولولا ان زوالها
انما هو مع حصول صورة اخرى … عنها ويقوم مقامها لعدم … الهيولى بالفعل …
الهيولى من جهة انها بالقوة قابلة للصورة او للصور … تسمى هيولى لها ومن جهة انها بالفعل
حاملة للصورة تسمى في هذا الموضع موضوعا لها وليس معنى الموضوع ههنا معنى الموضوع الذي
اخذناه في المنطق جزء رسم الجوهر فان الهيولى لا يكون موضوعا بذلك المعنى البتة ومن
جهة انها مشتركة للصور كلها تسمى مادة وطينة ولانها تنحل اليها بالتحليل فتكون هي الجزء
البسيط القابل للصورة من جملة المركب تسمى اسطقسا وكذلك كل ما يجري في ذلك مجراها
ولانها تبتدي منها التركيب في هذا المعنى بعينه تسمى عنصرا وكذلك كل ما يجري في ذلك مجراها
فكأنها اذا ابتدي منها تسمى عنصرا واذا ابتدي من المركب وانتهي اليها تسمى اسطقسا اذ
هو البسيط اجزاء المركب فهذه هي المبادئ الداخلة في قوام الجسم وللجسم مبادئ اخرى
فاعلية وغائية والفاعلية هي التي طبعت الصورة التي للجسم في مادتها فقومت
المادة بالصورة وقومت منهما المركب والمركب يفعل بصورته وينفعل بمادته والغاية
هي التي لاجلها ما طبعت هذه الصور في المواد ولما كان كلامنا ههنا في المبادئ المشتركة
فيكون الفاعل المأخوذ ههنا هو المشترك والغاية المعتبرة ههنا هي المشتركة فيها

الاسطقس

والمشترك فيه منها يقال على نحوين أحدهما أن يكون الفاعل مشتركا فيه بأن يفعل الفعل الأول الذي
يترتب عليه سائر الأفاعيل كالذي يفيد المادة الأولى والصورة الجسمية الأولى إن كان
شيء كذلك على ما تعلم في موضعه فيكون مفيدا للأصل الأول ثم من ذلك يتم كون ما بعده ويكون
الغاية مشتركا فيها بأنها الغاية التي يتوجه إليها جميع الأمور الطبيعية إن كانت غاية كذلك
على ما تعلم في موضعه وبهذا النحو الثاني أن يكون المشترك فيه مشتركا فيه بنحو العموم كالفاعل الكلي
المقول على كل واحد من الفاعلات الجزئية للأمور الجزئية والغاية الكلية المقولة على كل واحد من الغايات
الجزئية للأمور الجزئية والفرق بين الأمرين أن المشترك بحسب المعنى الأول يكون بجهة الوحدة
ذاتا واحدة بالعدد يشير العقل إليها بأنها هي هي غير أن يجوز فيها قولا على كثيرين والمشترك
بحسب المعنى الثاني لا يكون في الوجود ذاتا واحدة بل هو أمر معقول يتناول ذوات كثيرة تشترك في المعنى
في أنها فاعلة أو غاية فيكون هذا المشترك مقولا على كثيرين فالمبدأ الفاعلي المشترك للجميع بالنحو الأول
إن كان للطبيعيات مبدأ فاعلي من هذا النحو فلا يكون طبيعيا إذ كان كل طبيعي فهو بعد هذا المبدأ وهو
منسوب إلى جميعها بأنه مبدأ ولا يكون طبيعيا فلو كان ذلك المبدأ طبيعيا لكان مبدأ لنفسه
وهذا محال أو يكون المبدأ الأول الفاعلي غيره حقا وإذا كان كذلك لم يكن للطبيعي نظر
بوجه إذ كان لا تعلق له بالطبيعيات بوجه وعساه أن يكون مبدأ للطبيعيات والموجودات غير الطبيعيات
فيكون علة أعم وجودا من علة ما هو علة للأمور الطبيعية خاصة ومن الأمور التي لها نسبة خاصة
إلى الطبيعيات إن كان شيء كذلك نعم قد يجوز أن يكون في جملة الأمور الطبيعية ما هو مبدأ
فاعلي لجميع الطبيعيات غير نفسه لا مبدأ فاعلي لجميع الطبيعيات مطلقات فالمبدأ الفاعلي
المشترك بالنحو الأول فالعجب أن لو بحث الطبيعي عنه أوجه ذلك البحث أن يعرف حال كل
مبدأ فاعلي لأمر من الأمور الطبيعية إذ كيف يجب أن يكون فيه قوة وكيف يكون نسبته إلى معلوله
في القرب والبعد والموازاة والملاقاة وغير ذلك أن يبرهن عليه فإذا فعل ذلك فقد عرف طبيعة
الفاعل العام المشترك للطبيعيات بهذا النحو أو عرف شيئا الذي يخص بما هو فاعل للطبيعيات
من الطبيعيات وعلى هذا القياس فاعرف حال المبدأ الغائي وأما أن المبادئ هي عدة الأربعة

الأربعة فستعقل الكلام فيما بعد فهو موضع للطبيعي بين عليه في الفلسفة الأولى وأما الجسم
من جهته ما هو متغير أو مستكمل أو حادث أو كائن فإن له زيادة في مبدأ وكونه متغيرا هو غير كونه
مستكملا والمفهوم من كونه حادثا وكائنا هو غير المفهوم منهما جميعا فإن المفهوم من كونه متغيرا
هو أنه كان له صفة حاصلة فبطلت وحدثت له صفة أخرى فيكون هناك شيء ثابت هو المتغير و
حالة كانت موجودة فعدمت وحالة كانت معدومة فوجدت فيبين أنه لا بد له من حيث هو متغير
من أن يكون له أمر قابل لا يتغير عنه ولا يتغير إليه وصورة حاصلة وعدم لما كان مع الصورة الزائلة
كالثوب الذي هو مسود وقد ابيض والسواد والبياض فيكون السواد معدوما إذ كان البياض موجودا
والمفهوم من كونه مستكملا هو أن يحدث له أمر لم يكن فيه من غير أن يزول عنه شيء مثل الساكن يتحرك فإنه
حين ما كان ساكنا لم يكن له إلا عدم الحركة التي هو موجود له بالإمكان والقوة فلما تحرك لم يزل
منه شيء إلا العدم فقط ومثل اللوح الساذج يكتب فيه والمستكمل لا بد أن يكون له ذات وجوهر
ناقصة ثم كملت فيما حصل فيه وعدم تقدمه فإن العدم شرطه أن يكون الشيء متغيرا أو
مستكملا فإنه لو لم يكن هناك عدم لاستحال أن يكون مستكملا أو متغيرا بل كان يكون الكمال
والصورة حاصلة له دائما فإذن التغير والمستكمل يحتاج إلى أن يكون قبله عدم حتى يكون
متغيرا أو مستكملا والعدم ليس يحتاج إلى أن يكون عدما إلى أن يحصل تغيرا واستكمالا ورفع
العدم يوجب رفع التغير والمستكمل من حيث هو متغير ومستكمل ورفع التغير والمستكمل لا يوجب
رفع العدم فالعدم من هذا الوجه أقدم فهو مبدأ إن كان كل ما لا بد من وجوده للشيء حتى يكون
له وجود نوع من غير انعكاس مبدأ وإن كان لا يكفي في كون الشيء مبدأ ولا يكون المبدأ كل
ما لا بد من وجوده فلا مرتب وجود كان بل ما لا بد من وجوده مع الأمر الذي هو له مبدأ من غير تقدم
ولا تأخر فليس العدم مبدأ ولا فائدة لنا في أن نناقش في التسمية فلنستعمل بدل المبدأ المحتاج إليه
من غير انعكاس فيجد القابل للتغير والاستكمال يحتاج إلى العدم والصورة كلتاهما أنه إلى أن يكون
الجسم متغيرا أو مستكملا وهذا ينفتح لنا بأدنى تأمل المفهوم من كون الجسم كائنا وحادثا وشاهدنا أنه
أمر حدث وله عدم سبق وأما أن هذا الحادث وهذا الكائن هل يحتاج إلى أن يتقدم كونه وحدوثه

وجود جوهري بل مقارنا للعدم الصورة الكائنة ثم فارقه وبطل عنها العدم فهو أمر يتحقق ... قريب
بيان ذلك بل يجب أن نقنع المتعلم منها ونقنعه بالاستقراء ونبرهن عليه في الفلسفة الأولى
وربما أقامت صناعة الجدل إفادة نفس المتعلم طرفا ساكنا من السكون إليه إلى أن الصنائع
البرهانية كما يعطيها الجدل فالجملة من المبادي التي حيث تنافق رد المغفية بالقوام ...
المبادي العامة من حيث هو جسم مطلقا فالهيولى والصورة الجسمية المذكورة التي تلزمها الكمالات
الموضعية او الصورة النوعية التي تكمله وأما من حيث أنه متغير او مستكمل او كائن فقد يزيد له
سبب العدم المقارن للهيولى قبل كونه ويكون مبدأ على ما قيل فإن أخذنا ما يعم التغير و
المستكمل والكائن كانت المبادي هيولى وهيئة وعدمها وإن خصصنا المتغير كانت المبادي
هيولى ومضادة فإن المتوسط إنما يتغير عنه وإليه من حيث فيه ضدية ما بالنسبة إلى كل طرف
بين المضادة والهيئة والعدم حاصرة فنقول بحيل كل فيما فعلته والجوهر من حيث هو جوهر
فهيئته صورة وقد عرفناك الفرق بين الصورة والعرض وأما المتغيرات والمستكملات
لا في الجوهرية فهيئاتها عرض وقد جرت العادة أن يسمى كل هيئة في هذا الموضع صورة
فلنسم كل هيئة صورة ولنعرف كل أمر كيف تكون فالعنصر موصوف بصفة مخصوصة
والهيولى تفارق كل واحد منهما بأنها توجد مع واحد منهما كلها والصورة تفارق العدم
بأن الصورة هيئة بنفسها زائدة الوجود على الوجود الذي للهيولى والعدم لا يزيد وجودا
على الوجود الذي للهيولى بل يعني حال مقابلة لهذه الصورة إذا لم تكن موجودة وكانت
القوة على قبولها موجودة وهذا العدم ليس العدم المطلق بل عدم له نحو من الوجود فإنه عدم شيء مع تهيؤ واستعداد في
مادة معينة فإنه ليس للإنسان أن يكون من كل لا إنسانية بل عن لا إنسانية فالكون بالصورة
لا بالعدم والفساد بالعدم لا بالصورة وقد يقال إن الشيء كان من الهيولى ومن العدم ولا
يقال إنه كان من الصورة فيقال إن السرير كان من الخشب ولا ... من الخشب بل كان من الأسود
وفي كثير من المواضع يصح أن يقال إنه كان من الهيولى وفي كثير منها لا يصح وإنما يقال إنه كان من العدم
فإنه لا يقال كان من الإنسان الكاتب بل يقال إن الإنسان كان كاتبا بل يقال عن النطفة

بل عن كل لا انسانية

النطفة كان إنسانا وبقي عن الخشب كان السرير والسبب في ذلك أن النطفة فلا بد خلعت صورة
النطفية فيكون هاهنا اللفظ عن يدل على معنى بعد كما أنه يلزم قولهم كان من العدم كما أنه
كان عن اللاإنسان الإنسان أي بعد اللاإنسانية والمأخوذ الخشب فليس كان الخشب عدم الخشب
كان سريرا فكان الخشب وإن لم يخل عن صورة الخشب فقد خلا عن صورة ما لأن الخشب
ما لم يتغير في صفة من الصفات ويتغير من الأشكال إلى التخت والتنجر لا يكون منه السرير ولا
يتشكل بشكله فيشبه النطفة من وجه إذ كل واحد منهما قد تغير عن حاله فيستعمل فيه أيضا
لفظة عن فهذان الصنفان من الموضوعات الهيولانية التي فيها من يتغير وصنف
من الموضوعات يستعمل فيه لفظة عن ولفظة من على معنى آخر وبيان ذلك أنه إذا كانت
موضوعات ما الصورة من الصور إنما توضع لها بالمزاج والتركيب فقد يقال إن الكائن
تكون عنها ومنها لفظة من على أن الكائن يتقوم منها كقولنا عن المزاج والعفص كان المداد
ويشبه أيضا أن يكون الصنف الأول يقال فيه لفظة من بمعنى مركب من البعدية ومن هذا
المعنى فإن النطفة والخشب كان منهما ما كان بعد أن كانت على حال ثم استحال
منها شيء وقوم منها الكائن الذي قيل إنه كان عنهما فما كان مثل النطفة والأجزاء فقد يقال
فيه أنه كان الشيء الكائن فلا يقال إن النطفة كانت إنسانا والأجزاء كان حيزا كما يقال
الإنسان كان كاتبا إلا بنوع من المجاز ومعنى صار أي تغير وما كان مثل الخشب فقد يقال
فيه كلا الوجهين فيقال عن الخشب كان سرير وإن الخشب كان سريرا وذلك لأن الخشب
من حيث هو خشب لا يفقد فيه والنطفة فتحت الإنسان من حيث يقبل الكتابة ولكنه
ما لم يكن متشكلا لا يقبل شكل السرير فيشبه النطفة من حيث يستحيل إلى الإنسانية من حيث
لا يصح منه ذلك إلا أن يتغير عن فإذا أضيف إليه العدم صح كما يقال عن اللاإنسان يكون الكاتب
كان كاتبا العدم نفسه لا يصح فيه البتة أن يقال الإسم لفظة عن فإنه لا يقال إن عن الكاتب
كان كاتبا وإلا فيكون كاتبا غير كاتب نعم إن لم يعن بغير الكاتب نفس عدم الكاتب بل
الموضوع الموصوف بأنه غير الكاتب فربما قيل ذلك وأما لفظة من فيصح استعمالها

فيه دواعي الألسنة وقد يجد ما يشبهه في بعض اللغات تكلفة في إباحة هذه الاستعمالات حتى يجوز
بل القول إذا عني بلفظة غير المعنيين اللذين ذكرناهما جاز حيث يجوز ولم يجز حيث لم يجز
وقد يذكر في مثل هذا الموضع حال شوق الهيولى إلى الصورة وتشبيهها بالأنثى وتشبيه الصورة
بالذكر وهذا شيء لست أفهمه أما الشوق النفساني فلا يختلف في سلبه عن الهيولى وأما الشوق
التسخيري الطبيعي الذي يكون انبعاثه على سبيل الانسياق كما للحجر إلى السفل ليستكمل بعد نقص
في أينيته الطبيعية فهذا الشوق أيضا بعيد عنه ولقد كان يجوز أن يكون للهيولى اشتياق
إلى الصورة لو كان هناك خلو عن الصورة كلها أو ملال عن صورة قارنتها أو فقدان القناعة
بما يحصل من الصور المكملة إياها نوعا وكان لها أن تتحرك بنفسها إلى اكتساب الصورة
كما للنفس في الكمالات المعين إن كان فيها قوة محركة وليست خالية عن الصور كلها ولا يليق بها
الملال للصورة التي حصلت فتعمل في نقضها ورفضها فإن حصول هذه الصورة إن كان موجبا
للملال لنفس حصولها وجب ألا تشتاق إليها وإن كانت لمدة طالت فيكون الشوق
عارضا لها بعد حين لا لأمر في جوهرها ويكون هناك سبب يوجبه ولا يجوز أيضا أن يكون
غير قانعة بما يحصل لها شيء فيه إلى اجتماع الأضداد فيها فإن هذا محال والمحال ربما لم
يشتاق إليه اشتياق النفس والاشتياق التسخيري فإنما يكون إلى غاية في الطبيعة الكمالية
والغايات الطبيعية غير محالة ومع هذا فكيف يجوز أن يكون الهيولى تتحرك إلى الصورة
وإنما فاتتها الصورة الكائنة من سبب يبطل صورتها الموجودة لا أنها تتحرك بها
ولو لم يجعلوا هذا الشوق إلى الصورة للصورة التي هي كمالات أولى بل إلى الكمالات الثانية
اللاحقة لكان يتصور هذا الشوق من المتعة فكيف قد جعلوا ذلك شوقا لها إلى الصورة
المقومة فمن هذه الأشياء تعسر علي فهم هذا الكلام الذي هو أشبه بكلام الصوفية
منه بكلام الفلاسفة وعسى أن يكون غيري يفهم هذا الكلام حق الفهم فليرجع إليه فيه
ولو كان بدل الهيولى بالإطلاق هيولى ما متشكلة بالصورة الطبيعية حتى تحدث من القوة
الطبيعية التي فيها لها انبعاث نحو كمالات تلك الصور مثل الأرض في التسفل

حق الفهم

والنار في التصعد لكان لهذا الكلام وجه وإن كان يرجع ذلك الشوق إلى الصورة
الفاعلة وأما في الإطلاق فلست أفهمه. **فصل** في كيفية كون هذه المبادئ مشتركة
كان نظرنا هذا إنما هو في المبادئ المشتركة فيجب علينا أن ننظر في هذه المبادئ أنها كيف هي مشتركة
أنها على التشكيك لأن الشيئين المذكورين يكونان مشتركة على ما نفصله لأن الأجسام منها
ما هو قابل للكون والفساد ومنها ما هيولياتها تستحق صورة ونحن صورة ومنها ما ليست قابلة
للكون والفساد بل وجودها بالإبداع فإذا كان كذلك لم يمكن أن الهيولى مشتركة على النحو
من النحوين المذكورين فإنه لا يكون هيولى واحدة تارة تقبل صورة الكائنات الفاسدات
وتارة تقبل صورة الأثيرية فطباعها لا يكون هيولاها فإن ذلك مستحيل بل يجوز
أن تكون الهيولى المشتركة لمثل الأجسام الكائنة الفاسدة التي يقبل بعضها عن بعض
ويكون بعضها من بعض كما ستبين من حال الأركان التي هي أسطقسات ثم إلا أن يجعل
طبيعة الموضوع الذي للصورة الأثيرية والموضوع للصورة العنصرية طبيعة واحدة في نفسها
صالحة لقبول كل صورة إلا أن الأثيرية قد عرض لها أن قارنتها الصورة التي لا ضد لها فلم يكن
بسببه أن تلك الهيولى التي للأثيرية تخرج عن صورتها إلا أن كمالها وتمامها وطباعها تمنع خروجها في
الطباع فإن كان كذلك فبعيد أن يجب ذلك بل مستنفع بعد فيكون مع هيولى مشتركة
بهذا الوجه والهيولى المشتركة بهذا الوجه هو أن كانت مشتركة للطبيعيات كلها أولى كانت الكائنات
كانت متعلقة الحصول بالإبداع ووجب أن يكون من شرطه ويقف لا شرطه وإلا كانت تحتاج
إلى هيولى أخرى فيكون ذلك تتقدمه عليها مشتركة وأما أهل الطبيعيات فقد أشار إليه تشبيه
بالمحال ولست أرى أن عند المحققين من العصور يتوهم أنه ذلك إلا المجسمة فإن كان لا تعرف لها
في الكون والفساد وإنما يحوز فيها وراء الصورة الجسمية في الماء أو استحالة الهواء فيه
إلى الماء فيكون الأجسام بسبب الصورة الجسمية مشتركة إلا أن العدد والعدد مما هو
تختص بكل واحد منها وإن كان الأمر ليس كذلك بل إذا فسدت المائية فسدت الجسمية
التي كانت للهواء في المائية وحدثت جسمية أخرى بالعدد وهي واحدة
في النوع فلا يكون للأجسام مثل هذه الهيولى للصورة المشتركة كما عرفت

يعني الهيولى والصورة والعدم

تحريكه مثل صورة الجرم

في موضوع ولو كان للاجسام مبدأ صوري يحفظ الصفة او الطائفة من الاجسام او الجسم الواحد صورة
لا تفارق لكان ذلك المبدأ الصوري مداوم الاقتران بالهيولى ولم يكن مما يكون ويفسد
بل متعلق انيته بالابداع واما العدم فواضح من حاله انه لا يجوز ان يكون من جملة مبادئ مشتركة
لهذا النحو الاول لان هذا العدم هو عدم الشيء من شأنه ان يكون فاذا كان من شأنه ان يكون
لم يجد ان يكون فيما لا يعتبر هذا العدم فيه يكون مشتركا واما المشترك على النحو الآخر من المعنيين
فان المبادئ الثلاثة توجد مشتركة في الكائنات والمتغيرات اذ يشترك كلها في ان لكل
منها هيولى وصورة وعدما وهذا المشترك يحق انه لا يكون ولا يفسد على نحو ما يحق للكليات
انها لا يكون ولا يفسد وقد يحق للكليات انها لا تكون ولا تفسد على وجهين فمعنى احدهما
ان الكلي لا يكون ولا يفسد اي انه لا يكون وقت في العالم هو اول وقت وجد فيه اول شخص
او عدة او اول اشخاص يحمل عليها ذلك الكلي وكان قبله وقت ليس ولا واحد منها
موجودا فيه وكذلك في الفساد ويقابل بهذا الوجه من الناس من يقول ان هذه المبادئ المشتركة
لا يكون ولا يفسد وهم القوم الذين يوجبون في العالم ابتداء كون او فساد [illegible] ما دام العالم
موجودا والوجه الثاني فان ينظر الكلي [illegible] الآن ان ينظر من حيث هو هو من حيث هو ان
يكون ولا يفسد فهو [illegible] يكون [illegible] ليس [illegible]
الا [illegible] من حيث هو [illegible] فذلك يحق في هذه المبادئ
المشتركة بالنحو الثاني من نحوي الاشتراك المذكور ونظرنا ههنا في المبادئ انما هو من جهة
وليس [illegible] الجهة الاولى واما اذا قصدنا الى الاعيان الموجودة منها فمنها ما يحصل
يكون ولا يفسد كالخشب للسرير [illegible] والمزاج [illegible] والهيولى الاولى التي اشير اليها انها
لا يكون ولا يفسد انما هو متعلقة الحصول بالابداع واما الصور فبعضها يكون ويفسد [illegible]
في الكائنة الفاسدة وبعضها لا يكون ولا يفسد وهي المبدعات [illegible] انها لا يكون
ولا يفسد [illegible] فانه يقابل المتصورة التي في الكائنات الفاسدة انها لا تكون [illegible]
بمعنى انها جزء مركب من هيولى وصورة حين يكون [illegible] اذ [illegible] يكون مع حصول صورة
لموضوع ويكون الكائن مجموعهما وبالفساد ما يقابله واما العدم فاذا كان كونه ان كان

كان لكونه هو حصوله بعدما لم يكن وكان حصوله وجوده ليس وجوده ذات حاصلة
بل كان وجوده بالعرض لانه عدم شيء معين في شيء معين هو الذي فيه قوة فيكونه لكونه
الكون اليه بالعرض [illegible] وبالعرض فكونه هو ان يفيد الصورة عن المادة فيحصل
عدم هذه الصفة وفساده ان يحصل الصورة فلا يحصل العدم الذي هذه الصفة
موجودا ولهذا العدم عدم بالعرض كما ان له وجود بالعرض وعدمه هو الصورة لكن ليس
قوام الصورة ووجودها هو بالقياس اليه بل انما يعرض له باعتبارنا وقوام هذا العدم و
وجوده هو نفس القياس الى هذه الصورة فكان عدم العدم اعتبارنا يعرض للصورة
من الاعتبارات الاضافية التي ربما عرضت للشيء في حد النهاية والقوة في العدم
وهي من المنزلة لان القوة الحقيقية هي بالقياس الى الفعل والاستكمال لا كاستكمال
بالعدم ولا نفعل حقيقيا انما يجب ان يعلم ايضا ان هذه المبادئ الثلاثة المشتركة على نحو
يكون مشتركة فيها بالقياس الى ما يحت كل واحد منها فيكون المشترك فانه يعظم
علينا ما يقولون من ان اسم كل واحد منها مشترك فانه ان كان كذلك فيكون [illegible]
مقصورا على ان لا يوجد المبادئ الكثيرة تشترك اسماء يعم كل اسم منها طائفة من المبادئ
ويكون الاسماء الثلاثة على الجميع فان هذا قد كان يمكن ان يكون المهم فيه بان يصطلح نحن
فيها بينا على اسماء فيتواطأ عليها ولو فعلنا ذلك او لم نفعل او قبلنا ما فعلوه لم يكن
قد ابدينا الاسماء الثلاثة وما كان يحصل لنا من ان المبادئ شركة الثلاثة [illegible]
من رضي بهذا لنفسه وليس يمكننا ايضا ان نقول ان كل واحد منها يدل على [illegible]
وكيف وقد وقع تحت كل واحد منها اصناف شتى من مقولات شتى تختلف [illegible]
بالتقديم والتأخير والاولى والآخر مع كل ما [illegible] ولا ينادي الا [illegible] الا المشكك [illegible]
والمبدأ والوحدة وقد عرفنا الفرق بين المشكك وبين المتفق وبين المتواطئ في المنطق
بالجميع [illegible] الهيولى طبيعة مشتركة ومعنى انها امر من شأنه ان يحصل له امر آخر في ذاته
بعد ان ليس له وهو الذي يكون منه الشيء وهو فيه بالعرض لا بما كان هو بسيطا
[illegible] البسيط كالخشب للسرير وربما كان الحاصل له صورة جوهرية او عرضية

وجميع ما هو له صورة فهو الغاية له على أن هذا الامر المذكور الذي يحصل منهما امر من الامور
بهذا النحو من التركيب جميع ما هو له عدم فهو له وجود ومثل هذا الشي الذي يستتبعه صورة
فمما من شانه ان يحصل له جميع نظائر هذه الصورة ههنا واعتبار المبدء فيها معروف
لكونه مبدء لجنس الكائن لانه فاعل وان جاز ان يكون صورة فاعلا وقد كان تبينا
ان الطبيعي لا يشتغل بالمبدء الفاعلي والغائي المشتركين بالنحو الاول للامور الطبيعية
كلها فحري بنا ان نشتغل بالمبدء الفاعلي المشترك للطبيعيات التي بعده اذ فرغ من الامور
التي هي احرى بان تقدم مبادي الكون للكائن والجسم الطبيعي فيجب ان نشتغل بالمبادي
التي هي اولى بان نبتدي بها ونتعرف منها المبدء الفاعلي المشترك للطبيعيات وهو الطبيعة

الفصل الرابع

في تعقب ما قاله برمانيدس ومالسس في امر مبادي الوجود اذ
قد بلغنا هذا المبلغ فقد سال بعض اصحابنا ان نتكلم على المذاهب المستنكرة التي اعتقدت
في مبادي الطبيعيات وان نوردها قبل الكلام في الطبيعة وتلك المذاهب مثل المذهب المنسوب
الى ماليسس وبرمانيدس ان الوجود واحد غير متحرك ثم يقول ماليسس انه غير متناه ويقول
برمانيدس انه متناه ومثل مذهب من قال انه واحد غير متناه قابل للحركة اما ماء او هواء
او غير ذلك ومذهب من جعل المبادي غير متناهية العدد اما اجزاء لا تتجزى متشابهة
في الجوهر واما اجساما صغارا متشابهة لا يكون عنها مائية ودموية ولحمية وغير ذلك كالخلط
كما قيل وسائر المذاهب المذكورة في كتب المتقدمين وان نتكلم على النحو الذي نقضوا به
مذاهبهم فنقول ان مذهب ماليسس وبرمانيدس فانا غير مشتغلين به ولا ممكنا
ان ننقض على غرضهما فيه ولا لفظهما يلفظان من السفسطة والغباوة وهذا الحكم الذي يدل عليه
ظاهر كلامهما ولعل كلام اليونانيين في الطبيعيات وعلى كثرة المبادي الا مثل قول برمانيدس ان الارض
والنار مبدء تركيب الكائنات فيشبه كما ان يكون اشار بهذا الى ان الموجود
الذي هو بالحقيقة موجود كما تقوله هو متحرك وانه غير متناه ولا متحرك وانه متناه بالقوة
او انه متناه على معنى انه غاية ينتهي اليه كل شي والذي ينتهي اليه كل شي يجب انه متناه
انه ينتهي اليه او يشبه ان يكون غرضهما شيئا اخر وهو ان يكون طبيعة الموجود بما

بما هو طبيعة الموجود معنى واحدا بالحد او بالرسم وان سائر المهيات هي غير نفس طبيعة الموجود
لانها اشياء يعرض لها الوجود ودل بذلك على الانسانية فان الانسانية مهية وليست نفس الوجود
ولا الوجود جزء لها بل الوجود خارج عن حدها لاحق لها كما بيناه في مواضع اخرى عارض لها
ان يكون من قال انه متناه عنى انه محدود ونفس طبائع ذوات الكثرة ومن قال
انه غير متناه عنى انه يعرض لاشياء غير متناهية وليس يخفى عليك ما تقوله في مواضع اخر
ان الانسان بما هو انسان ليس هو الموجود بما هو موجود بل معناه خارج عن ذلك
حال كل واحد واحد من الامور الداخلة في المقولات بل كل شي منها موضوع للوجود ولو انه
الوجود فان لم يذهبا الى هذا وكان بارمنيدس يعني ان اناقضهما وذلك لان القياس الذي
نا قضى به مذهبهما يكون لا محالة من مقدمات ويجب ان يكون تلك المقدمات المأخوذ فيه
اظهر من النتيجة ولا اقل ما يكون اظهر من هذه النتيجة او يكون مسلمة عند الخصم وليس يمكن
ان اوقف على عقيدة تسلمانها وان كان يمكنهما ان يجوزا ارتكاب هذا المحال فيجوز ان يقدما
على انكار كل مقدمة من المقدمات المستعملة في القياس عليهما بل على اذا احد كثيرا من المقدمات
التي يناقضان بها اخص من النتيجة التي يراد منها مثل ما يقال انه ان كان الموجود جوهرا فقط
فلا يكون متناهيا وغير متناه لان هذا عارض للكم والكم عارض للجوهر فيكون ثم جوهر موجود
وكم موجود فيكون الموجود فوق اثنين كم وجوهر وانت اذا تاملت وجدت المتناهي وغير
المتناهي يحقق وجوده ان يجب ان يوجد كما متصلا وهو المقدار المتناهي ما هو بينه
لا ان نبين ان المقدار المتناهي يحتاج الى مادة وموضوع وليس موجودا لا في موضوع فان
هذا ليس بين ولعل يحتاج فيه الى انه لم يكلف عقيدة فكيف يوقف هذا مقدمة متوقعة
في انتاج ما هو ابين منه وكذلك ما قالوا من ان الموجود يتجزا باجزاء حده وغير ذلك اللهم
اللهم فليشر اشارة خفيفة في هذا الموضع لا في ومذاهبهم من شانه مستقبل ما كنت
تقف منه على جلية الحال في تزييفهم وقوفا شافيا ونقول الان اما القائلون منهم بان المبدء
واحد فيتوجه اليهم النقض من وجهين احدهما من جهة انهم قالوا ان المبدء واحد والثاني من جهة

منهم قالوا ان ذلك المبدأ هو ماء او هواء واما المتفق عليهم من جهة ان ذلك المبدأ هو ماء
او هواء فالاخلق به الموضع الذي يتكلم فيه على مبادي الكائنات الفاسدات لا على المبادي
العامة فانهم وضعوا ذلك المبدأ مبدأ للكائنات والفاسدات ايضا واما الدلالة على
فساد قولهم ان المبدأ واحد فهو ان مذهبهم يجعل الامور كلها متفقة في الجوهر مختلفة
في الاعراض وسيبطلون مخالفة الاجسام بالفصول المنوعة وسنصحح ان الاجسام تختلف
بالفصول المنوعة واما القائلون بان المبادي التي تكون عنها هذه الكائنات غير متناهية
فقد اعترفوا انهم لا علم لهم بالكائنات اذ مباديها غير متناهية فلا يحاط بها علما
فلا يحاط بما يكون عنها فاذن لا سبيل الى معرفة الكائنات فكيف علموا انهم ان
مباديها غير متناهية واما مناقضتهم من جهة تخصيصهم تلك الامور الغير المتناهية
بانها اجزاء لا تتجزى مبثوثة في الخلاء او موجودة في الخليط فالاولى ان نشتغل به حتى ننظر
في مبادي الكائنات الفاسدة ايضا او في المخالطة المبلغ فلنتمم هذا الفصل وهذا الفصل
الفصل [illegible]
في اخلق في كتابنا بالوجهين فمن شاء ان ينسبه انتسبه ومن شاء ان لا ينسبه فلا ينسبه
في تعريف الطبيعة فنقول انه قد يصدر عن الاجسام التي قبلنا افعال وحركات فنجد
بعضها صادرة عن اسباب خارجة عنها توجب فيها تلك الافعال والحركات
مثل تسخن الماء وصعود الحجر ونجد بعضها يصدر عنها افعال وحركات صدورا عن انفسها
من غير ان نسند صدورها عنها الى سبب غريب كالماء فانا اذا سخناه ثم خليناه عنه
برد بطباعه والحجر اذا صعدناه ثم خليناه عنه هبط بطباعه وغير ان يكون ذلك بالقسر
وفي استحالتنا نحن والنطفة في تكونها حيوانا قريبا من هذا المعنى وكذا انه الحيوانات
تتصرف في انواع حركاتها بارادتها ولا نشك ان تلك ليس انما هي من خارج تعتبر في تلك
التصاريف فيرتسم في انفسنا تخيل ان تلك الحركات وما يجري مجراها الافعال والانفعالات
الصادرة عن الاجسام قد يكون بسبب خارج غريب وقد يكون يكون عن ذواتها لا
خارج فيتحقق في اول النظر يجوز ان يكون بعضها لازما بطريقة واحدة لا ينحرف عنها فيكون

عن بعضها متفننة مختلفة الوجوه ومع ذلك فيجوز ان يكون كل واحد من الوجهين صادرا بارادة
وصادرا لا عن ارادة بل كصدور الهبوط عن الحجر الهابط والاحراق عن النار المشتعلة فهذا
ما يرتسم في انفسنا ثم يتدرج بنا الى ان نجد الاجسام التي لا نجد لها حركات من خارج انما تتحرك
وتنفعل عن محرك من خارج لا يدرك ولا يحس الا ان يكون مقارنا فاعلا وقريبا
او ماسا وان يكون محسوس الالات غير محسوس التاثير اي غير محسوس النسبة التي
بين المنفعل عنه الذي يعلم انها موجبة لكن لم يرا المغناطيس يجذب الحديد حالما
يعرف عقلا انه جاذب للحديد او ذلك كالمتعذر ادراكه بطلب العقل فاذا راى
الحديد يتحرك اليه بعد ان يظن انه يتحرك اليه عن ذاته علم ان من الاشياء المتحركة ما لا يتبع ان يكون
ما هو خسيس انما هو تحرك بقوة فيه لكنا نضع وضعا نسبة الطبيعة وبرهن عليه الاخر ان
الاجسام المتحركة بهذه الحركات انما تتحرك عن قوى فيها هي مبادي حركاتها وافعالها التي
تحرك وتعين ان يصدر عنه الفعل على نهج واحد من غير ارادة وقوة كذلك مع الارادة وقوة
متفننة التحريك والفعل من غير ارادة وقوة متفننة التحريك والفعل مع ارادة وكذلك
في جانب السكون فالاول من الاقسام كما للحجر في هبوطه ووقوفه في الوسط ويسمى طبيعة
والثاني كما للشمس في دورانها عند محصلي الفلاسفة ويسمى نفسا فلكية والثالث كما للنبات في تكونه
ونشوه ووقوفه وذبوله اذ يتحرك لا بالارادة حركات الى جهات شتى تورقا وتشعبا للاصول
وتعريشا وتطولا ويسمى نفسا نباتية والرابع كما للحيوان ويسمى نفسا حيوانية وربما قيل اسم
الطبيعة لكل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة حتى قيل النفس النباتية طبيعة وربما قيل الطبيعة لكل
ما يصدر عنه فعله من غير روية واختيار حتى يكون الفلك ايضا يتحرك بالطباع وكذلك
ما يشبهها من الحيوانات لكن الطبيعة التي بها الاجسام الطبيعية طبيعة والتي نريد ان نحقق
ههنا من الطبيعة بالمعنى الاول اما الجسم فلان الباحث عنها انما يهتم بتحقيقها
واظن ان المراد به كذلك ان الباحث عنها انما يهتم ويفحص عن العلم الطبيعي لتسهيل ما
يلحقه من الصناعة نفسها على مباديها واما ان لم يرد بذلك وبلى اخر فاذا يكون المراد ان

وجود هذه القوة بين بنفسه فهو مما لا يصغى اليه والا فنقول فكيف وقد بيّنا كلامه شتات
في ان ليس لكل متحرك محركا وقد تجشم ذلك بعضهم بما هو والارادة نجحا فيغنيه
فكيف يستغنى عن بديهة حركة ونحن نحتج على اثبات محرك لا ينفصل عن ان يستقيم
لما محركا وجد خارجا الا ان الحق هو ان القول بوجود الطبيعة مبدا للفعل الطبيعي على
عند الطبيعيين يتكلم من ينكرها وانما اثباتها على صاحب الفلسفة الاولى وعلى الطبيعي ان
يتكلم بتحقيق ماهيتها وقد حدث الطبيعة بانها مبدا اول الحركة ما تكون فيه وسكونه بالذات
لا بالعرض ليس هذا انما يجب في كل شيء ان يكون مبدا الحركة والسكون معا بل على انها مبدا
لكل امر ذاتي يجب له من الحركة ان كانت والسكون ان كان ثم هذا … ورد
من بعد ان يستقصى هذا الرسم وتوهم ان يزيد عليه زيادة فقال ان هذا انما يدل
على فعل الطبيعة لا على جوهرها فانا انما يدل على نسبتها الى ما يصدر عنها ويجب ان يزاد
في حدها فيقال ان الطبيعة قوة سارية في الاجسام تفيد الصور والخلق ثم هي مبدا كذا اكذ
ونحن منه يون بانه معنى الرسم انما خوذ عن الامام الاول ثم نقل عنه كفاية هذا الكشف
لزيادة كلمة موضع … فعلا … فاسد غير محتاج اليه ولا يبدأ فنقول ان معنى قولنا
مبدا الحركة اي مبدا فاعل يصدر عنه التحريك في غيره وهو الجسم المتحرك ومعنى قولنا اول كذا
لا واسطة بينه وبين التحريك فيعتبر ان يكون النفس مبدا لبعض حركات الاجسام التي
هي فيها ولكن بواسطة وقد ظن قوم ان النفس بفعل حركة الانتقال بتوسط الطبيعة
ولا ارى ان الطبيعة يستحيل بحركة للاعضا اخلاف ما يوجبه ذاتها طاعة للنفس
ولو استحالت الطبيعة كذلك لما احدث الاعيا عند تكليف النفس اياها غير مقتضاها
ولا تجاذب مقتضى النفس ومقتضى الطبيعة ان عنى بذلك ان النفس تحدث ميلا وبالجملة
تحريكا في الطبيعة بفعل ذلك … يستحيل … وكان حمل هذا المحمل يسبق التحريك
بالارادة حركة لحركة فان كان في النفس بتوسطه التحريك فذلك في غير التحريكات
المكانية مثل في تحريك الكون ولا نماء ولو اريد ان لا يكون هذا الحد عاما لكل تحريك

يكون تزيد فيه الاول فان النفس قد يكون في المتحرك تحركات ما هي فيه تحريكها الانماء والاعمال لكن
لا اولا بل باستخدام الطبايع والكيفيات وسيتبين هذا لك بعد وقولنا هو فيه ليفرق
بين الطبيعة والصناعة والقاسرات واما قولنا بالذات فقد يحمل على وجهين احدهما
بالقياس الى المحرك واما قولنا بالقياس الى المتحرك ووجه حمله على الوجه الاول ان
الطبيعة تحرك لذاتها حين ما يحوزه كما ان محركها عن شي قاسر فيستحيل ان لا يحرك ان
لم يكن مانع وحركة مباينة للحركة القاسرة وحمله على الوجه الثاني فان الطبيعة تحرك لا لجز
من ذاته لا لشي خارج وقولنا لا بالعرض فقد حمل ايضا على وجهين احدهما بالقياس الى
الطبيعة والاخرى بالقياس الى المتحرك ووجه حمله بالقياس الى الطبيعة ان الطبيعة
سبب لما كانت حركته بالحقيقة لا بالعرض فالحركة بالعرض مثل حركة ان كرسي السفينة
بحركة السفينة والالواح الا قولنا اذا حركت الطبيعة صنما من نحاس فهي تحركه بالعرض
لان تحركها بالذات للنحاس لا للصنم فليس الصنم من حيث هو صنم متحركا بالطبع
كما ان لا يكون الطبيب طبيبا اذا عالج الطبيب نفسه وحمل الطب بما هو فيه لانه فيه
… من حيث هو مريض لا من حيث هو طبيب فان الطبيب انما عالج نفسه
لم يكن … لانه طبيب ولكن لانه متعالج فانه من حيث هو متعالج … ومن حيث هو
معالج غيره فانه من حيث هو معالج صانع للعلاج وعالم به ومن حيث هو متعالج
قابل للعلاج مريض فاما الزيادة التي راى بعض اللاحقين بالاوائل ان يزيدها فقد
فعل باطلا لان القوة التي جعلها كالجنس لرسم الطبيعة هي القوة الفاعلة واذا اخذ
حدث بانها مبدا الحركة من آن في آن بانه آن … وليس معنى القوة الا مبدا التحريك
يكون في الشي وليس معنى السريان الا ان يكون في الشي وليس معنى التخليق والتشكيل الا
افعال … معنى التحريك ليس معنى حفظ الخلق والاشكال الا افعال في السكين … دون
هذا الرجل … ان الطبيعة هي مبدا موجود في الاجسام لتحركها … وتسكينها عليها
هو مبدا اول الحركة ما هو فيه وسكونه بالذات لا بالعرض لم يعن الا تكثير الالفاظ كثيرا من غير
حاجة اليها … وجعل طائفة من كلامه لفظا مفردا اسقطها … الطائفة …

قد ذهب اليها كثيرة وهو الحق ومع ذلك فان هذا القدر كاف لحل هذا الرسم عن عجب
انه اذا قال قوة فقد دل على ذات غير مضافة لا شيء ولا يفعل فان المفهوم من القوة هو مبدأ
التحريك والتسكين لا غيره والقوة لا ترسم الا من جهة النسبة الاضافية فلا يمكن بالقوة ان يحتج
من انه ذهب من ذلك بارادة القوة فما عمله هذا الرجل بالحرف سده ثم معنى قولنا الاول
انه مبدأ للحركة والسكون ليس يعني المبدأ الذي للحركة المكانية دون المبدأ الذي في الكيف
بل كل مبدأ لاي حركة كانت بالذات فهو طبيعة التي في الكم والتي في الكيف والتي في
المكان وفي الوضع فلنكن كانت حركة مستقيمة بل نتنبه في الحركات فاما كونه مبدأ
للحركة في الكم فهو حال الطبيعة الموجبة لزيادة تخلخل او انبساط في الحجم والمقدار او تكاثف
وانقباض في الحجم فان هذا التحرك عن كمية الى كمية فان شئت ان تجعل النمو بالطبيعة لحق
به الطبيعة على ذلك وانما الطبيعة على اصل المذكورة فافعل فاما كونه مبدأ
للحركة في الكيف فمثل حال الطبيعة الماء اذا وجب لها ان استحالت كيفية غريبة لم يكن مقتضى الطبيعة
طبيعته لكون البرودة مقتضى طبيعته فان العائق اذا زال ردته الطبيعة الى كيفيته واحالة
البدن حفظت عليها وكذلك الابدان اذا ساءت امزجتها وقويت طبيعتها ردتها الى المزاج
الموافق واما في المكان فظاهر وهو مثل حال طبيعة الحجر اذا حركته الى اسفل وحال طبيعة النار
اذ حركتها الى فوق واما كونه مبدأ للحركة في الجوهر فمثل حال الطبيعة التي تحرك الى الصورة
مقتضية لاصلاح الكم والكيف على ما نعلم واما حصول الصورة فنعلم ان لا يجوز الطبيعة
مقتضية اياها بل هي صورة مقتضية لها واستعدادها من مواضع اخرى والاولى ان نعلم هذا
صناعة اخرى وهذا هو حد الطبيعة التي هي كالجنس ونعطي كل واحد من الطبائع التي
تحتها معانيها

الفصل السادس في نسبة الطبيعة الى المادة والصورة والحركات

لكل جسم طبيعي مادة وصورة واعراض فطبيعته هي القوة التي يصدر عنها تحريكه وتغيره
الذي يكون عن ذاته وكذلك سكونه وثباته وصورته هي ماهيته التي بها هو ما هو ومادته هي
الحامل لماهيته والاعراض هي الامور التي اذا تصورت مادته بصورته وتمت نوعيته
لزمته او عرضت له من خارج وربما كانت طبيعة الشيء هي بعينها صورته وربما لم تكن اما

اما في البسائط فان الطبيعة هي الصورة بعينها فان طبيعة الماء ليست غير الهيئة التي بها الماء هو
ما هو ولكنها انما تكون طبيعة باعتبار وصورة باعتبار فاذا قيست الى الحركات والافعال
الصادرة عنها سميت طبيعة واذا قيست الى تقويمها النوع الماء وان لم تعتبر الى ما يصدر عنها
من الآثار والحركات سميت صورة فالماء مثلا قوة اقامت هيولاه ماء نوعا
هو الماء وذلك غير محسوسة وعنها تصدر الآثار المحسوسة والثقل الذي هو الميل بالفعل الذي
لا يكون للجسم وهو في حيزه الطبيعي ويكون فعلها مثلا في جوهر الماء اما بالقياس الى التأثير
فالبرودة واما بالقياس الى التأثر فيه والتشكل له فالرطوبة واما بالقياس الى مكانه الحركة
فالتحريك واما بالقياس الى مكانه المناسب فالتسكين وهذه البرودة والرطوبة اعراض تلزم هذه
الطبيعة اذا لم يكن هناك عائق وليس كل الاعراض يتبع الصورة في الجسم بل ما كان تابع
الصورة معدة للمادة ثم ان ينفعل عن سبب خارج يعرض كما يعرض للطبيعة الاعراض الغريبة
والكثير من الاعراض الطبيعية واما في الاجسام المركبة فالطبيعة غير هي الصورة ولا يكون هي
الصورة فان الاجسام المركبة لا تتحرك بحسب ما هو الغالب القوة الحركية فيها بالذات الى جهة واحدة
وان كانت لا بد لها من ان يكون بحسب ما هو من تلك القوة فكان تلك القوة غير صورتها
فكان صورتها تجتمع من عدة معان فتتحد كالانسانية فانها تضمن قوى الطبيعة وقوى
النفس النباتية والحيوانية والنطق فاذا اجتمعت هذه كلها نوعا من الاجتماع اعطت الماهية
الانسانية وانما كيفية نحو هذا الاجتماع فالاولى ان يتبين في الفلسفة الاولى لكنها لا بد
نعتبرها الطبيعة بهذا الذي حددناه بل كل ما يصدر عنه فاعيل التي هي عن حركات على النمط
المذكور في الطبيعة او لم يكن بحسب ان يكون طبيعة كل شيء صورته ولكن جوهره ينضم الى
جسم الطبيعة الواحد هي ذاته ومن هذه الاعراض ما يعرض من خارج ومنها ما يعرض من جهة المادة
وقد يتبع بعضها المادة كالسواد في الزنجي وآثار القروح وانتصاب القامة وقد يتبع بعضها
الصورة كالذكاء والفرح ونحو ذلك في الانسان وقوة الضحك فان هذه وان كان يحتاج
من وجودها الى ان تكون مادة موجودة فان منبعثها من الصورة ومبدأها منها و

او انما يلزم الصورة وتنبعث منها او يعرض لها بوجه آخر فلا يحتاج الى خارج كالمادة وذلك كالادراك
لك علم النفس وقد يكون اعراض مشتركة تنبعث من الجهتين جميعا كالنوم واليقظة وان كان
قد يكون بعضها اقرب الى الصورة مثل اليقظة وبعضها اقرب الى المادة مثل النوم والاعراض
اللاحقة من جهة المادة قد تبقى بعد الصورة كاغبرار الزنوج وسواد الحبر اذا مات فالطبيعة
الخفيفة هي التي او مانها اليها والفرق بين الصورة وبينها ما مر الى ان الفرق بين الحركة وما
الطبع منكثير لكن لفظ الطبيعة قد يستعمل بمعان كثيرة واحق ما ذكرنا منها هو ان تسمى طبيعة
المبدأ الذي ذكرناه وهي طبيعة لا تتقوم به جوهر كل شيء وهي طبيعة ذات كل شيء واذا
اريد بالطبيعة ما يتقوم به جوهر كل شيء كان من حق ان يختلف فيها بحسب اختلاف المذاهب
والآراء فمن راى ان يجعل الجزء الاحق من كل جوهر بان يقوم به عنصره وهيولاه
قال ان طبيعة كل شيء عنصره ومن راى ان يجعل الصورة اولى بذلك جعل الطبيعة
للشيء وعسى ان يكون من اهل البحث قوم ظنوا ان الحركة هي المبدأ الاول للافعال والحوادث
فوامها بها فجعلوا الطبيعة كل شيء ومن جعل طبيعة كل شيء صورته جعلها في البسائط هي بعينها صورة
وفي المركبات المزاج ويستعمل بعد ان المزاج ما هو وزن ذلك الان الى يسير
فنقول ان المزاج هو كيفية تحصل من تفاعل كيفيات متضادة في اجسام متجاورة
وقد كان الاقدمون من الاوائل شديد الشغف بتفضيل المادة والقول بها و
تصيير الطبيعة منهم الطبيعيون الذين يذكرهم المعلم الاول ويحكي عنهم انه اعتقد ان المادة
هي الطبيعة وانها هي القوة الجوهرية ويقول لو كانت الصورة هي الطبيعة لكان
السرير اذا عفن وصار بحيث ينبت غصنا ينبت فرع سرير ولنبت السرير لكن لم يخرج
الا طبيعة الخشبية فثبت حسنا كان هذا الرجل وكان هذا الرجل يرى ان الطبيعة
هي المادة ولا لكل مادة بل المفردة اذ شاهد كل تغير فكانه لم يفرق بين القصد الغائية
وبين الطبيعة بل لم يفرق بين العارض وبين الصورة ولم يعرف ان مقوم الشيء يجب
ان يكون مقارنة بقدمه عند وجود الشيء اليسير الذي لا بد منه عند عدم الشيء او يكون ثابتا عند

معلوم هو جسم بسيط مستتبع لما لحق كما انما يكون الدليل اليسرى دار

عند عدم الشيء وما يقتضيان يكون الشيء ثابتا والاحوال مع وجوده لا يكفي في ان يجعل
بالفعل مثل خ الذي هو الهيولى التي لا يفيد وجود الشيء بالفعل بل انما يفيد قوة وجوده
بل الصورة هي التي تجعله بالفعل الا ترى ان الخشب والطين اذا وجدا كان البيت كائنا
بالقوة ولكن كونه بالفعل مستفاد من صورته حتى لو جاز ان يقوم صورته لا بالمادة لاستغنى
عنها وهذا الرجل ذهب عليه ان الخشبة صورة وانها عند الاثبات محفوظة فان كان
الذي يحفظها مراعاة شرائط كون الشيء طبيعة هو ان يحفظه مقيدة للشيء جوهريته فالصورة بينهما
اولى بذلك ولما كانت الاجسام البسيطة هي ما هي بالفعل بصورها ولم يكن هي ما هي بموادها
والا لما اختلفت فتبين ان الطبيعة ليست هي المادة وانما هي الصورة في البسائط
وانها في انفسها صورة من الصور ليست مادة من المواد واما المركبات فغير خاف
عليك ان الطبيعة المحدودة وحدها لا يعطيها شيئا مما يتم زوايد الا ان يتم صورتها
الكاملة طبيعة على سبيل الترادف فتكون الطبيعة يقال على هذه وعلى الاولى بالاشتراك
واما الحركة فهو ابعد من ان يكون طبيعة فانها كما يتضح طارية في حال النقص غريبة

الفصل السابع في الفاظ مشتقة من الطبيعة وبيان احكامها وههنا الفاظ
يستعمل مثل الطبيعة والطبع وما له الطبيعة وما بالطبيعة وما بالطبع وما يجري مجرى الطبيعي
فالطبيعة فقد عرفتها واما الطبع فهو كل ما ينسب الى الطبيعة والمنسوب الى الطبيعة
الطبيعة اما من الطبيعة والذي فيه الطبيعة فالمنسوب الى الطبيعة والذي الطبيعة كالجزء
من صورته واما ما عن الطبيعة فالآثار والحركات وما يجانس ذلك من الاشكال والالوان
وغيرها واما ما له الطبيعة فهو الذي له في نفسه مثل هذا المبدأ وهو الجسم المتحرك بطباعه
والساكن بطباعه واما ما بالطبيعة فهو كل ما وجوده بالفعل عن الطبيعة او قوامه عن الطبيعة
بالوجود الاول كالشخص من الطبيعة او بالوجود الثاني كالانواع الطبيعية واما ما بالطبع
فهو كل ما يلزم الطبيعة كيف كان عن حيث كانت القصد كالاشخاص والانواع الجوهرية
او لازمانا لها كالاعراض اللازمة والتي دونه واما ما يجري مجرى الطبيعي فمثل الحركات

والسكونات التي توجب الطبيعة نفسها لذاتها لا خارجة عن مقتضاها والخارج عن مقتضاها
ربما كان بسبب غريب وربما كان عن نفسها بسبب قابل فعلها وهو المادة فان
الرأس المستقيمة والاصبع الزائدة ليس جاريا بالمجرى الطبيعي ولكنه بالطبيعة
لسبب الطبيعة ولكن ليس لنفسها بل لعارض وهو كون المادة بحال [illegible] بعينها او كتبها
يقبل ذلك والطبيعة تقال على وجه جزئي وكلي على وجه كلي كما كانت كلية بحسب نوع وربما
كانت كلية على الاطلاق وكلاهما لا وجود لهما في الاعيان ذوات قائمة الا في النفوس بل
لا وجود الا للجزئي اما احدهما فهو ما نعقله من مبدأ مقتضي التدبير الواجب في استحفاظ نوع
والثاني ما نعقله من مبدأ مقتضي التدبير الواجب في استحفاظ الكل على نظامه وقد ظن بعضهم
ان لكل واحد منها قوة موجودة اما الاولى فسارية في اشخاص النوع واما الاخرى فسارية
في الكل وظن بعضهم ان لكل واحدة منهما جوهر ذاته وقضاياه عن المبدأ الاول واحدة ثم
بانضمام الكل يختلف في القوابل وليس يلزم من هذا شيء يجب ان يفضي اليه فانه لا وجود
الا للقوى المختلفة التي في القوابل ولم يكن النسبة متحدة ثم انقسمت نعم لها نسبة الى شيء
واحد النسبة الى الشيء الواحد الذي هو المبدأ لا يرفع الاختلاف الواقع في الاشياء التي تقوم
الشيئية محدودة بانفسها بل لا وجود للطبيعة بهذا المعنى في ذات المبدأ الاول فان من الحق
ان يكون في ذاته شيء غريب عن ذاته غير ذاته كما يعلم بعده لانه طريق السلوك الى الاشياء
كانه فائض عنه لكنه بعد لم يحصل ولا له وجود في الاشياء متحدا بلا اختلاف بل طبيعة كل شيء
اما بالنوع او بالعدد ولا ايضا ما يقوله من شروق الشمس الكلي منفصل عنها شيء يقوم واحدا
لا جسم ولا عرض بل انما يحدث شعاع في هذه القوابل ويحدث في كل قابل آخر بالعدد وليس
لذلك الشعاع وجود غير القابل ولا يكون شيء من هذا شعاع جوهر الشمس قد انحدر الى المولود
فيقتضيها نعم لو لم يختلف القابل وكان واحدا لكان الاثر واحدا الجسم وبين ذلك
تحقيق الكلام في غير هذه الصناعة حكمنا ان كانت طبيعة كلية من هذا الجنس فلا يكون بحال انها
بل على انها امر معقول عند الاول [illegible] الى المبادي التي منها تفيض تدبير الكل وعلى انها طبيعة بوجه

من الشمس

بوجه اول من الوجوه هي السارية التي تتوسط استحفاظ النظام والا يكون التشبه بطبيعة واحدة كلية
سارية في الاجسام الاولى فكلا يجب ان تتصور الطبيعة الكلية والجزئية ثم يعلم ان كثيرا مما هو
خارج عن مجرى الطبيعة الجزئية ليس خارجا عن مجرى الطبيعة الكلية فان الموت وان كان غير مقتضى
الطبيعة الجزئية التي في زيد فهو مقتضى الطبيعة الكلية من وجهين احدهما لتخلص النفس عن البدن
للسعادة في السعادة او هو المقصود لا لخلق البدن وذاته [illegible] بسبب من الطباع
بل بسبب الاختيار وليكون لغيرهم خروج الى عالم الوجود استحقاق الوجود فكان تخلص النفس وجود فانه
ان فقد هو لا لم يسع لا وجود من مكان ولا قوة ولا في قوة المادة فضل للاولين ثم تجود
مثل هذا الوجود ولم يبق اولا بالعدم الدائم من هؤلاء بالخلود فهذه وغيرها مقاصد في الطبيعة
الكلية وكذا الاصبع الزائدة غير مقصود في الطبيعة الكلية التي تقتضي ان يكسى كل مادة
ما يستعد له من الصور ولا يعطلها واذا فضلت مادة تستحق الصورة الاصبعية لم تحرم
ولم تضيع

الفصل الثاني

في كيفية بحث العلم الطبيعي ومشاركته لعلم آخر وان كانت
لها مشاركة واذ قد عرفت الطبيعة وعرفت الامور الطبيعية فقد اتضح لك فضل
اتضاح ان العلم الطبيعي عن اي الاشياء يبحث ولما كان المقدار المحدود من لوازم
الجسم الطبيعي وعوارضه الذاتية اعني الطول والعرض والعمق المتناسبة وكان الشكل
من لوازم المقدار كان الشكل ايضا من عوارض الجسم الطبيعي وكان المهندس
موضوعه المقدار فموضوعه عارض من عوارض الجسم الطبيعي والعوارض التي تبحث
عنها هي من عوارض هذا العارض فمن هذه الجهة يصير الهندسة جزئية بوجه ما من العلم
الطبيعي لكن الهندسة لا تعرف الا ما يدرك العلم الطبيعي في المسائل مع اما علم الحساب
فهو ابعد من هذه المشاركة واشد مباينة بل ههنا علوم اخرى تحتها كعلم الاثقال
وعلم الموسيقى وعلم الاكر المتحركة وعلم المناظر وعلم الهيئة وهذه العلوم اقرب مشاركة
في العلم الطبيعي وعلم الاكر المتحركة البسائط موضوعه اكرة متحركة والحركة [illegible]
للمقادير لا تقتضيها وان كانت تقتضيها لا لذاتها بل بسبب مسافة او زمان كما

ولوازم

بحيث يمكن ان يرتب بعد تمام البراهين الموردة في علم الاكر المتحركة لاستعمالها في المقدمات الطبيعية
البينة واما علم الموسيقى فموضوعه النغم والازمنة وله مبادٍ من علم الطبيعي ومبادٍ من علم
الحساب وكذلك علم الانفعال وعلم المناظر والمرايا موضوعه المقادير منسوبة الى وضع
ما من البصر وله مبادٍ من الطبيعيات ومن الهندسة وهذه العلوم كلها لا تنتفع في العلم
الطبيعي في المسائل البتة وكلها ينظر في الاشياء التي لها من حيث هي ذوات كم وحيث
لها عوارض من الكم التي لا توجب تقويمها ومنها ما يمكن ان يجعلها كالاخذ في علم الطبيعي في
مبدأ الحركة والسكون فلا يحتاج الى ذلك واما علم الهيئة فموضوعه اعظم اجزاء موضوع
علم الطبيعي ومباديه طبيعية وهندسية واما الطبيعية فمثل ان حركة الاجرام السماوية
يجب ان يكون محفوظة على نظام واحد وما اشبه ذلك مما استعمل كثير منه في
اول المجسطي واما الهندسية فاكثر وكان الفضل في تلك العلوم فانه يشارك الطبيعي
في المسائل ايضا فيكون موضوع مسائله منتسبا الى موضوعات مسائل العلم الطبيعي في
المحمول فيها ايضا عارض من عوارض الاجسام الطبيعية ومحمول ايضا مسائل العلم الطبيعي مثل
ان الارض كرية والسماء كرية وما اشبه ذلك فهذا العلم كانه ممتزج من طبيعي وتعليمي
وكان التعليمي محض في المادة البينة وكان هذا الموضع اذ كله ومادة
معينة لكن المقدمات المبرهن بها على المسائل المشتركة لصاحب الهيئة والطبيعي مختلفة
اما مقدمات التعليمي فمقدمات منتظمة من الهندسية واما مقدمات الطبيعي فماخوذة
مما يوجب طبيعة الجسم الطبيعي وربما خلط الطبيعي فادخل المقدمات التعليمية في براهينه
وخلط التعليمي فادخل المقدمات الطبيعية في براهينه فاذا سمعت الطبيعي يقول لو لم
يكن الارض كرية لم يحصل الكسوف القمري هلاليا فاعلم انه قد غلط واذا سمعت
التعليمي يقول ان الشرف في الاجرام له شرف الاشكال وهو المستدير وان الافلاك والارض
يتحرك اليه على الاستقامات فاعلم انه قد غلط وانظر كيف يختلف الطبيعي والتعليمي
في البرهان على ان ... ما من الباب الذكر ... التعليمي فيستعمل في بيان ذلك انه لا يجد

الخفاظ در

...حال الكواكب في شروقها وغروبها وارتفاعها عن الافق وانحطاطها وان ذلك
...لا ان يكون الارض كرية والطبيعي يقول ان الارض جرم بسيط فشكله الطبيعي
...لا يجب من طبيعة متشابهة يستحيل ان يكون مختلفا فيه فيكون بعضه زاوية
...خط مستقيم او يكون بعضه على ضرب من الانحناء والاخر على ضرب اخر
...في بدائل ماخوذة من مناسبات المقابلات والاوضاع والنهايات من غير ان يكون
...ان يكون فيها التعرض للقوة الطبيعية موجبة فيها لمعنى وكذلك الثاني في فرايض
...ماخوذة من اقتضاء طبيعة الجسم الطبيعي بما هو طبيعي فالاول يكون قد اعطى الانية
والثاني اعطى العلية م
...العلة الاولية والثاني والاعداد ما هي اعداد وقد يوجد في الموجودات الطبيعية وفي
...واحد وواحد او يكون كل واحد منها واحدا ليس كونه في ذاته من انه ... او ارض
...وغير ذلك مثل الوحدة امر لازم له خارج عن ماهيته واعتبار ذلك الواحد من حيث
... من الا لحاظ الوجود ومعها هو صورة الاثنينية وذلك الثاني من الوجود وكذلك في
غير ذلك من الاعداد فقد يوجد في الموجودات الغير الطبيعية التي يستحيل ان لها
انية وقوام فليس العدد اذا في العلم الطبيعي لانه لا هو جزء ولا هو نوع من موضوعه
ولا هو عارض خاص به فهو شيء لا يفتقر تعلقه الا بالطبيعيات ولا بغير الطبيعيات دون غير
التعلق ان يكون وجوده خاصا بما قيل انه متعلق به فقضاياه بل هو مباين لكل
واحد منها بالقوام وبالحد ومتعلق ان كان ولا بد بالموجب العام فيكون من الامور
اللازمة له وطبيعة العدد بحيث يصلح ان يعقل مجردة عن المادة اصلا والنظر فيها من
حيث هي طبيعة العدد وما يعرض لها من هذه الجهة نظر مجرد عن المادة ثم قد يعرض لها احوال
ينظر فيها الحساب وتلك الاحوال لا يعرض لها الا وقد وجب تعلقها بالقوام بالمادة ولم
يتعلقها بها بالحد ولم يمكن ما يخصصها بمادة معينة فيكون النظر في طبيعة العدد من حيث
هو كذلك نظرا رياضيا واما المقادير فانها اسم مشترك للمتعلقات بالمادة ومباينها فاما
للمتعلقات بالمادة فلان المقادير هي معنى من المعاني القائمة في المادة لا محالة والمتابع

يثبت كل منها بعد تمام البراهين المورَدة في علم الاكر المتحركة ليستعمل فيها المقدمات الطبيعية
البيّنة واما علم الموسيقى فموضوعه النغم والازمنة وله مبادٍ من علم الطبيعي ومبادٍ من علم
الحساب وكذلك علم الانعكاس علم المناظر ايضا موضوعه المقادير منسوبة الى موضع
ما من البصر وله مبادٍ من الطبيعيات ومن الهندسة وهذه العلوم كلها الا الاول من العلم
الطبيعي في المسائل البيّنة وكلها تنظر في الاشياء التي لها من حيث هي ذوات كم ومن حيث
لها عوارض الكم التي لا يوجب تصورها وضعها للكم ان تجعلها كما في جسم الطبيعي في
مبدأ الحركة والسكون فلا تحتاج الى ذلك واما علم الهيئة فموضوعه اعظم اجزاء موضوع
علم الطبيعي ومباديه طبيعية وهندسية واما الطبيعية فمثل ان حركات الاجرام السماوية
يجب ان يكون محفوظة على نظام واحد وما اشبه ذلك مما يستعمل كثير منه في
اول المجسطي واما الهندسية فما لا يحصى وتخالف بعض تلك العلوم فانه يشارك الطبيعي
في المسائل ايضا فيكون موضوع مسائل منها من موضوعات مسائل العلم الطبيعي و
المحمول فيها ايضا عارض من عوارض الجسم الطبيعي ومحمولا ايضا في مسائل العلم الطبيعي مثل
ان الارض كرية والسماء كرية وما اشبه ذلك فهذا العلم كأنه ممتزج من الطبيعي والتعليمي
وكان التعليمي المحض مجردا الا في مادة الهيئة وكان هذا الموضوع لكل الاجرام ذو مادة
معينة لكن المقدمات المبرهن بها على المسائل المشتركة لصاحب الهيئة والطبيعي مختلفة
اما مقدمات التعليمي ففي هيئة مناظرة هندسية واما مقدمات الطبيعي فمأخوذة
مما يوجب طبيعة الجسم الطبيعي وربما خلط الطبيعي فادخل المقدمات التعليمية في براهينه
وخلط التعليمي فادخل المقدمات الطبيعية في براهينه فاذا سمعت الطبيعي يقول لو لم
يكن الارض كرية لم يكن يحدث الكسوف القمري هلاليا فاعلم انه قد غلط واذا سمعت
التعليمي يقول انه اشرف الاجرام له اشرف الاشكال اعني المستدير وان الفوقانية الارض
يتحرك اليه على الاستقامات فاعلم انه قد غلط وانظر كيف تخلف الطبيعي والتعليمي
في البرهان على امر واحد وما من الباب نذكر ان التعليمي فيستعمل في بيان ذلك انه يجد

يحكم عليه حال الكواكب في شروقها وغروبها وارتفاعها عن الافق وانحطاطها وان ذلك
لا يمكن الا ان يكون الارض كرية والطبيعي يقول ان الارض جرم بسيط فشكلها الطبيعي
الذي يجب عن طبيعة متشابهة يستحيل ان يكون مختلفا فيكون في بعضه زاوية
وفي بعضه خط مستقيم او يكون بعضه على ضرب من الانحناء والآخر على خلافه فيجد الاول
قد ادّى الى دلائل مأخوذة من مناسبات المقابلات والاوضاع والمحاذاات من غير ان يكون
محتاجا الى ان يكون فيها التعرض لقوة طبيعية موجبة فيها المعنى ويجد الثاني قد ادى
مقدمات مأخوذة من اقتضاء طبيعة الجسم الطبيعي بما هو طبيعي فالاول يكون قد اعطى الانية
ولم يعط العلة اللمية والاعداد بما هي اعداد قد يوجد في الموجودات الطبيعية ذو كم — والثاني قد اعطى العلة م
فيها واحد وواحد آخر ويكون كل واحد منها واحدا ليس كون ذاته من انه ماء او نار او ارض
او غير ذلك بل الوحدة امر لازم له خارج عن ماهيته واعتبار ذلك الواحد من حيث
هو غير كل من الآخر الوجود وهي صورة الاثنينية في ذلك النحو من الوجود وكذلك في
غير ذلك من الاعداد وقد يوجد في الموجودات الغير الطبيعية التي يستحيل ان لها
انية وقوام فليس العدد داخلا في العلم الطبيعي لانه لا هو جزء ولا هو نوع من موضوعه
ولا هو عارض خاص به فهو شيء لا يقتضي تعلقا لا بالطبيعيات ولا بغير الطبيعيات ومعنى
التعلق ان يكون وجوده خاصا بما قيل انه متعلق به مقتضيا اياه بل هو مباين لكل
واحد منها بالقوام وبالحد ومتعلق ان كان ولا بد بالموجود العام فيكون عن الامور
اللازمة له وطبيعة العدد بحيث يصلح ان تعقل مجردة عن المادة اصلا والنظر فيها من
حيث هي طبيعة العدد وما يعرض لها من هذه الجهة نظر مجرد عن المادة ثم قد يعرض لها احوال
ينظر فيها الحساب وتلك الاحوال لا يعرض لها الا وقد وجب تعلقها بالقوام بالمادة ولم
تعلقها بها بالحد ولم يكن ما يخصصها بمادة معينة فيكون هذا النظر في طبيعة العدد من حيث
هو كذلك نظرا رياضيا واما المقادير فانها تشارك المتعلقات بالمادة ويباينها المباينة
للمتعلقات بالمادة فلان المقادير هي معنى من المعاني القائمة في المادة لا محالة ولا يتجلى

في جهات عن ذلك ان من الصور الطبيعية ما يظهر من امرها اول الامر انه لا يصلح الا ان يكون عارضا
لكل مادة اتفقت مثل الصورة التي للماء من حيث هو ماء فانها يستحيل ان توجد في المادة
الحجرية من حيث هي مزاجها كالنار والتي يجب ان يكون لها جميعا اي مادة كانت
والصورة الانسانية وطبيعتها فانها يستحيل ان يوجد في المادة الخشبية وهذا امر لا يحتاج الى
تحقيقه كثير تكلف بل اقرب تناوله ومنها ما يستحيل في بادي النظر ان يعرض لاي مادة
اتفقت مثل البياض والسواد والاشياء من هذا الجنس فان الذهن لا يستحيل
لها اية مادة اتفقت لكن العقل والنظر توجبان من بعد ان طبيعة البياض او السواد
غير عارضة الا لمزاج واستعداد مخصوص وان المستعد للسواد غير المستعد للتلون من
التصبغ ليس الا البياض الذي بذلك المعنى لا مزاجه ومن بين الكيفيات وان كانا
لك فلا يتصور ولا واحد منهما في الذهن الا مقارنا لامر ليس هو هو وذلك الامر هو السطح
او المقدار المباين للتلون في العقول ثم قد تبين لك ايضا بهذان القسمان المذكوران
في امر وهو ان الذهن لا يقبل واحدا منها الا وقد لحقه خاصية نسبة الى امر يقارن
ذاته كالموضوع فان الذهن اذا احضر صورة الانسانية لزم ان يحضر معها نسبة
لها الى مادة مخصوصة لا يحتمل الا تلك والبياض ايضا اذا احضره التصور احضر معه
ما هو فيه ضرورة ولا ان يتصور بياضا الا ان يتصور قدرا ونعلم ان البياضية
غير القدرية ويجعل نسبة البياضية الى القدرية نسبة شيء الى امر
موضوع له ثم ان المقدار يفارق هذين الصنفين فيما اشرنا ... الذهن
يقبل المقدار ... وكيف لا يقبله وهو محتاج الى ... تحت ...
ينكشف لان المقدار لا يوجد الا في المادة ويفارق القسم الاول بشيء يخصه وهو ان
الذهن اذا تكلف نسبة المقدار الى المادة لم يضطر الى ان يقول مادة مخصوصة
يفارق القسم الثاني بان الذهن وان لم يضطر في تصور المقدار الى ان يجعل له
مادة مخصوصة فالقياس والعقل لا يضطر اليها ايضا او الذهن يستغني في

في نفس تصور المقدار عن تصوره في المادة والقياس لا يوجب فيه ان يكون للمقدار
اختصاص بمادة نوعية معينة لان المقدار لا يفارق شيئا من المواد فليس مما يكون
خاصا بمادة ومع ذلك فهو مستغن في التوهم والتحديد عن المادة وقد ظن ان البياض
والسواد حكمهما ايضا هذا وليس كذلك فانه لا التصور الخيالي ولا الرسوم ولا الحدود المعطاة لهما تغني
عن ذلك ما اذا حقق واستقصي ... وهو ان المادة ليس هي من قوامها
بجزء من قوام المركب كجزء حد بها واكثر من الاشياء ما يكون جزء حد الشيء ولا يكون جزء
قوامه اذا كان حده يتضمن نسبة الى شيء خارج عن وجود الشيء وقد شرح هذا المعنى
في كتاب البرهان فصناعة الهندسة والحساب صناعتان لا يحتاجان في اقامتهما البراهين الى ان
تتعرض للمادة الطبيعية او يأخذ المقدمات تتعرض للمادة ... ولكن صناعة الموسيقى
منها الصناعة التي تأخذ المادة او اشياء من عوارض المادة وذلك لانها تبحث عن احوال
في الضرورة انما تأخذها ... وذلك لان هذه الصناعات انما تبحث عن عدد ... او
الشكل في شيء والعدد والمقدار والشكل عوارض لجميع الامور الطبيعية ويعرض مع
العدد والمقدار اللواحق الذاتية ايضا بالعدد والمقدار فاذا اريد ان يبحث عما يعرض
من احوال العدد والمقدار في امر من الامور الطبيعية صناعة لزم ضرورة ان يلتفت
الى ذلك الامر الطبيعي فكانت الصناعة الطبيعية صناعة بسيطة والصناعة التعليمية
حساب صرف وهندسة صرفة وصناعة بسيطة وتتولد بينهما صنائع موضوعاتها
من صناعة ومحمولات المسائل فيها من صناعة واذا كان بعض العلوم المنسوبة الى الرياضية
يحوج الذهن الى التفات نحو المادة لمناسبة بينه وبين الطبيعيات فكيف حال العلم
الطبيعي نفسه وما اشد ظن من يظن ان الواجب ان يستغني في العلم الطبيعي بالصورة و
نحلي عن المادة اصلا **الفصل الرابع** في تتبع ما شنعوا العلل اهتماما بالطبيعي ...
فقد رفض بعض الطبيعيين ومنهم المتطبعون مراعاة امر الصورة رفضا كليا واعتقد
ان المادة هي التي يجب ان تحصل وتعرف فاذا حصلت حصل كليا فما بعد ذلك اعراض ولواحق
غير متناهية لا تنضبط ... ان يكون هذه المادة التي قصر عليها هؤلاء نظرهم هي المادة الجسمية

صناعة الكرة المتحركة واشباهها

الى المستنبط الحديد ذكره تحصيل الحديد وما عليه من صورة والغرض ذكره تحصيل المدة وما عليه ...

دون الجسمية الاولى فكانهم عن الاولى غافلون وربما احتج بعض هولاء ببعض الصنايع وقايس
بين الصناعة الطبيعية وبين الصناعة المهنية فقال صور ... لنا انسان وهذا الراي
افضى الى انا لم نوقف في بعض الامور الطبيعية ونوعياتها التي هي صورها دون انفسها فهذا
المذهب نفسه فان اقصى الوقوف على المبادي الخفية المصورة فليقنع من العلم بهوية
ما وجد بالفعل الى ان كان امرا بالقوة ثم من اي الطرق سلك الى ان ادرك هذا او نقص عن القوة
والاعراض معا والصور والاعراض التي تجردها ... الى انا ليس فان لم يقنعوا بالوقوف على
المبادي الغير المصورة ورام الهيولى صورة مثل صورة المائية او الهوائية هيولى او غير ذلك
فانه يخرج عن النظر في الصورة وظنوا ان المستنبط للحديد غير مضطر الى مراعاة امر القوة
ظن فاسد فان مستنبط الحديد ليس موضوع صناعته هو الحديد بل هو غاية في صناعته
ثم تحصيل الحديد غاية صناعته وهو موضوع لصنايع اخرى ارباب ... يعنيهم ...
عن التصرف فيه باعطائه صورة او عن ... جاز لهولاء طائفة من المناطقة
في علم الطبيعة فاستخفوا بالمادة اصلا وقالوا انا انما قصدت في الوجود والنظر فيها الصورة
بالذات وان المقصد الاول هو الصورة وان من احاط بالصورة علما فقد استغنى عن الالتفات
الى المادة الا على سبيل التزويج فيما لا يعنيه وهولاء ايضا مسرفون في جنبة اطراح المادة
كما ان اولئك كانوا مسرفين في جنبة الصورة وبعد فقد نسبوا يغفلون في العلوم الطبيعية عن ...
اليه قبل هذا الفصل فقد قنعوا بان جهلوا المناسبة التي بين الصورة وبين المواد فليس كل صورة
مساعدة لكل مادة ولا كل مادة ممهدة لكل صورة بل تحتاج الصور النوعية الطبيعية الى ان
تحصل موجودة في الطبايع الى مواد نوعية مختصة بصور لاجلها ما ... استعدادا لها ... الصورة
وكم من جزء مما نحصل عن الصورة تجب ... ادا كان العلم التام الحقيقي هو الاحاطة
بالشيء كما هو وما يلزمه وكانت ماهية الصورة النوعية ... مفتقرة الى مادة معينة ولازم الوجود في
وجود مادة معينة فكيف يستكمل علمنا بالصورة اذا لم يعرف حالها متحققا عندنا او
كيف يكون هذا من حالها متحققا عندنا ونحن لا نلتفت الى المادة ولا المادة اعم اشتراكا
فيها والبعد عن الصورة من المادة الاولى وهو من علمنا بالطبيعة اذ انها بالقوة ... شر كتب

يجب علما بان الصورة في مثل هذه المادة اما واجب ... او تكون غير ما او يمكن غير
موقوف ... فوزن نعرف من هذه المقالة التي من حقنا ان نعلم من معنى حال الشيء وجود
نفسه وهي العقول الى العقل الطبيعي مفتقر الى ... ويحتاج ... مناسبة لها ان يكون
تحصل الاحاطة بالصورة والمادة جميعا لكن الصورة تكتسب علم هويته الشيء بالفعل اكثر
من المادة والمادة تكتسب العلم بقوة وجوده فاكثر الاحوال فيهما جميعا يستتم العلم الكثير

الفصل ...
في تعريف اصناف علل كل من الاربع قد استبان لنا مما سلف انه
دلت علينا ان للامر الطبيعي علة مادية وعلة فاعلية وعلة غائية وعلة صورية فبالحري
بنا الآن ان نعرف احوال هذه العلل فنقيد منها سهولة سلوك السبيل الى المعرفة
المطلوبة الطبيعية التي لكل كائن فاسد او لكل واقع في الحركة او لكل ما هو
مؤلف من مادة وصورة علل موجودة فانها هي الاربع لا غير فامر ... نظر الطبيعي
وهو ... الطبيعية انما تختص ... الدالة على احوالها وضعا ... مراتب
عنه الطبيعي فنقول ان العلل الذاتية للامور الطبيعية هي الفاعل والمادة والغاية والصورة
والفاعل في الامور الطبيعية قد يقال لمبدأ الحركة في غيره من جهة ما هو آخر ونعني
بالحركة ههنا كل خروج من القوة الى الفعل في مادة وهذا المبدأ هو الذي يكون سببا
لاحالة غيره وتحريكه من قوة الى فعل والطبيب اذا عالج نفسه فانه مبدأ حركة فيه وانه
آخر لان المتحرك هو العليل والعليل غير الطبيب من جهة ما هو عليل وانما هو يعالج من جهة
ما هو هو آخر من جهة ما هو طبيب ... قبوله العلاج ويتحرك بالعلاج فمن جهة
ما هو هو غيره من جهة ما هو طبيب بل من جهة ما هو عليل ومبدأ الحركة اما ممهد واما متمم
والممهد هو الذي يهيئ المادة كمحرك النطفة بالاحالات المعدة والمتمم هو الذي يعطي الصورة
والحيوان بكون الذي يعطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية فانه خارج عن الطبيعيات ليس
على الطبيعي تحقيق ذلك بل يجب ان يضع ان ههنا ممهدا وههنا معطيا للصورة ولا شك
ان الممهد مبدأ الحركة والمتمم ايضا هو مبدأ الحركة لانه المخرج الحقيقي من القوة الى الفعل

وقد يقال للمعين والمشير في الصناعات للحركة انه المعين فيشبه ان يكون جزء من مبدأ الحركة كان مبدأ الحركة
جملة الاصل والمعين الا ان الفرق بين المعين والاصل ان الاصل يحرك لغاية فانه المعين
يحرك لغاية ليست له بل للاصل والغاية ليس نفس غاية الاصل الى اصله بالتحريك بل
غاية اخرى كشكر او اجر او نحوه واما المشير فهو مبدأ الحركة بتوسطه اذ سبب الصورة الغائية
التي هي مبدأ الحركة التي هي الاولى للامر الارادي فهو مبدأ المبدأ فهذا هو المبدأ الفاعل
بحسب الامور الطبيعية واما اذا اخذ المبدأ الفاعل لا بحسب الامور الطبيعية بل بحسب
الوجود نفسه كان معنى اعم من هذا وكان كل ما هو سبب لوجود مفيد مباين لذاته
من حيث هو مباين ومن حيث ليس ذلك الوجود لاجله علة فاعلية ولنقل
الآن في المبدأ المادي فنقول ان المبادئ المادية يشترك في معنى وهو انها قابلة
حاملة لامور غريبة عنها وانما نسبتها الى المركب منها ومن تلك الهيئات وانما
نسبته الى تلك الهيئات نفسها فمثال الجسم بنسبته الى المركب اي الجالس الابيض
ولنسبته الى البسيط اي الى البياض في النسبة الى المركب نسبته على انه الجزء من قوام الكل
والجزء في ذاته اقدم من الكل ومتقوم بذاته وما نسبته الى تلك الامور فلا يخلو الا ان يكون
اما ان يكون لا متقدما بذاته في الوجود ولا متأخرا عنها بل يكون من حاجة الى جزء التقويم
ولا ذلك الامر محتاج اليها في التقويم والقسم الثاني بان يكون المادة محتاجة لا مثل ذلك
في التقويم بالفعل والامر يكون متقدما عليها في الوجود اذ كان وجوده ليس متعلقا بالمادة
بل بمبادئ اخرى ولكنه يلزم مبادئ ويعد ان يقيم مادته ويحفظها بالفعل كما ان كثيرا من الاشياء
يكون تقومه لشيء ويلزم بعد تقومه ان يقوم شيئا آخر ولكنه ربما كان ما يقيمه مفارقه
لذاته وربما لم يكن تقويمه الا بمعونة ذاته مثل هذا الامر بصورة ودفعته تقوم المادة
مفارقته ذاته او هو كل المقوم القريب وبيان ذلك في الصناعة الاولى والقسم الثالث
هو ان يكون المادة متقومة في ذاتها وحاصلة بالفعل واقدم منه ذلك الشيء وتقوم بعد
ذلك الشيء وهذا الشيء هو الذي يكتسبه عرضا بالتخصيص وان كنا ربما سمينا جميع هذه

بيانا

هذه الصورة او عرضا فيكون القسم الاول يوجب اضافة الغرض والقسمان الآخران اضافة تقدم
ذاتي لكن في الاول منها التقدم للامر على المادة وفي الثاني منها التقدم للمادة والقسم الاول ليس
يظاهر الوجه وذلك ان كان له مثال فهو النفس والمادة الاولى اذا اجتمعا في تقويم البدن
واما القسمان الآخران فقد اخذ منهما المادة الصالحة التي يكون عنها الكون جزء من وجوده
نوع آخر من اعتبار الاكتساب الى الصورة فان المادة قد يكفي وحدها في ان يكون يحصل بها كون ذي
ماهية هو مادة وذلك في صنف من الاشياء وقد لا يكفي ما لم ينضم اليها مادة اخرى فيجتمع منهما
اخرى كالمادة الواحدة لقبول صورة الشر وذلك في صنف من الاشياء كالعقاقير للمعجون
والكيلوسات للبدن واذا كانت المادة انما يحصل منها الشيء بان يكون معها غيرها فذلك
يكون بحسب الاجتماع فقط كاشخاص الناس للعسكر والمنازل للمدينة واما بحسب الاجتماع
والتركيب جميعا كالاسطقسات للكائنات فان الاسطقسات لا يكفي نفس اجتماعها وماده نفس
تركيبها بالمماسة والملاقاة وقبول الشكل بان يكون منها الكائنات بل ان يفعل بعضها في بعض وينفعل
بعضها عن بعض ويستقر للجملة كيفية متشابهة تتميز بها للمستعد الصورة النوعية ولهذا فان
الترياق وما يشبهه اذا خلطت اخلاطه واجتمعت وركبت ولم يكن ترياقا بعد ولا صورة
الترياقية الى ان يأتي عليها مدة في مثلها يفعل بعضها في بعض ويكون لها استقرار كيفية واحدة
كالمتشابهة في جميعها ليفيد عنها فعل ما كل الترياق فان صورته الذاتية يكون ناشئة بحفظ هذه الاش
التي بها يتفاعل التفاعل الاستحالي ويتغير ويستحيل استحالة بان ينتقض كل من افرادها من كل
سورته ما لها وتستقر فيها كيفية الغالب انتقص بكل ما الغالب فقد جرت العادة بان
يقال ان المقدمات نسبتها الى النتيجة نسبة كل السبب المادي الصوري الى الشيء بان يكون صورة القطع
شكلها ويكون المقدمات شكلها نسبة كل السبب الفاعل فانها سبب فاعل للنتيجة والنتيجة من
حيث هي نتيجة شيء خارج عنها لكنهم لا يوجد فيها الا صورة الحد الاكبر الا انما حصلت النتيجة وقد
كما قيل ذلك في القياس وقع الظن بان في القياس موضوع النتيجة فجعل من ذلك كان
ان القياس نفسه موضوع النتيجة لكن الحد الاصغر والحد الاكبر يحصل فيهما موضوعان

والصحيح ان ننقل هذه الكتابة ثم

معافى فقط كاللبن والخبز
واما بحسب الاجتماع والتركيب

لصغرى فانهما موضوعان لصورة النتيجة ويستتاج الحد الاصغر والاكبر وموضوعان الا ان يكون
حد الاصغر وحد الاكبر ويستتاج موضوعين للنتيجة لان كل واحد منهما اذا كان في قطعة
من النسبة لما لو كان حد الاصغر وحد الاكبر وذلك الخط هو ان ينسبا بالفعل نسبة
لا الاوسط وان يكون لهما الى النتيجة نسبة لا الى القوة واذا كانا في خط آخر كانا موضوعين
للنتيجة بالفعل وذلك الخط هو ان ينسب كل واحد منهما الى الاوسط نسبة الحمل والوضع والتلو
والتقدم وبالنسبة كانت لهما ومع ذلك فليس النتيجة عينها بوقوع القياس حد الحد او صغرى
هو بالقوة موضوع للنتيجة بل آخر من نوعه فليس يمكن ان تحصل الا شيئا واحدا بالعدد ولو كان
له ان يكون موضوعا للكون حد الاكبر وحد الاصغر وموضوعا للكون جزء النتيجة فلهذا كيف
يتعين ان يجعل المقدمات موضوعة للنتيجة فاذا حصلت المادة على ما هي عليه حدث ففيه يكون
المادة مادة لقبول الكون وقد يكون لقبول الاستحالة وقد يكون لقبول الاجتماع والتركيب
وقد يكون لقبول التركيب والاستحالة معا وهذا ما نقوله في العلة المادية واما الصورة
فنقول هي التي اذا حصلت في المادة قومها نوعا ويقال صورة لنفس النوع وتقال صورة للمقومة
للشكل والتخطيط خاصة وتقال صورة لهيئة الاجتماع كصورة العسكر وصورة المقدمات المنتجة
وتقال صورة للنظام المستحفظ كالشريعة وتقال صورة لكل هيئة كيف كانت ويقال
صورة لحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا ويفارق النوع فان هذا قد يقال للجنس الاعلى وربما
قيل صورة للمعقولات المفارقة للمادة والصورة المأخوذة احدى المبادي من حيث تقاس
الى المركب منها وهي المادة انها هي التي توجب بالفعل في مثل هذه المادة وهذه لا توجب بالفعل
فان وجود المادة لا يكفي في كون الشيء بالفعل بل في كون الشيء بالقوة فليس الشيء هو ما هو
بمادته بل بوجود الصورة يصير الشيء ما هو بالفعل وانما تقوم الصورة للمادة في نوع الكل والصورة
الصورة قد يكون بالقياس الى جنس او نوع وهي الصورة التي تقوم المادة وقد يكون بالقياس
الى الصنف وهي الصورة التي قامت المادة دونها نوعا وهو طارئ عليها كصورة الشكل
للسرير والبياض بالقياس الى جسم الانسان واما الغاية فهو المعنى الذي لاجله تحصل الصورة

في المادة بحسب ... او نحو المظنون فان كل ذلك يصدر عن فاعل لاجل الوهم او الملكات
فانه يروم به ما هو خير بالقياس اليه ربما كان بالحقيقة وربما كان بالظن فانه اما ان
يكون كذلك او يظن به ذلك ظنا

الفصل الحادي عشر

في الفاعل من جهة هو سبب — في مناسبات العلل
للغاية وكيف لا يكون كذلك الفاعل هو الذي يجعل الغاية موجودة والغاية من جهة هي سبب
للفاعل وكيف لا يكون كذلك وانما يفعل الفاعل لاجلها وان لم تكن تفعل في الغاية
تحرك الفاعل لما ان يكون فاعلا ولهذا اذا قيل لم يرتاض فيقول ليصح فيكون
هذا جوابا كما اذا قيل لم صح فيقول لانه ارتاض ويكون جوابا والرياضة سبب
فاعلي للصحة والصحة سبب غائي للرياضة ثم ان قيل لم تطلب الصحة فقال الارتياض
لم يكن جوابا صحيحا على صادق الاختيار ثم ان قيل لم تطلب الرياضة فقال لانه اصح كان — فقبز
جوابا صحيحا والفاعل ليس علة لصيرورة الغاية غاية ولا لماهية الغاية في نفسها ولكن
علة لوجود ماهية الغاية في الاعيان وفرق بين الماهية والوجود كما علمته والغاية
علة لكون الفاعل فاعلا فهي علة له في كونه علة وليس الفاعل علة للغاية في كونها علة وهذا سينفتح
في الفلسفة الاولى ثم الفاعل والغاية كانهما مبدآن غير قريبين من المركب المعلول فان
الفاعل اما ان يكون مهيئا للمادة فيكون سببا لايجاد المادة القريبة من المعلول سببا
قريبا من المعلول او يكون معطيا للصورة فيكون سببا لايجاد الصورة القريبة والغاية
سبب للفاعل في انه فاعل وسبب للصورة والمادة بتوسط تحريكها الفاعل الى
المبادي القريبة من الشيء هي الهيولى والصورة ولا توسط بينها وبين الشيء بل هما علتان لانهما
جزءان يقومانه بلا واسطة وان اختلفا تقويم كل واحدة منهما فكان هذا هو الغير العلة التي
هي ذلك لكنه ربما عرض ان كانت المادة علة بواسطة وبغير واسطة معا من وجهين
والصورة علة بواسطة وبغير واسطة معا من وجهين والمادة فاذا كان المركب ليس نوعا بل صنفا
كانت الصورة التي هي على سبيل الصورة بل هيئة عرضية فيكون المادة متقومة لذات
النوع الذي يقوم ذلك الصنف من حيث هو صنف فيكون علة للعلة لكن ان كان

لكن من حيث المادة جزء من المركب وعلة مادية فلا واسطة بينهما واما الصورة فاذا كانت الصورة
صورة حقيقية من مقولة الجوهر كانت متقوم المادة بالفعل والمادة علة للمركب فيكون تلك الصورة
علة لعلة المركب لكنه ان كان لكنه من حيث الصورة جزء المركب علة صورية فلا واسطة بينهما فانها
اذا كانت علة علة المركب فليس من حيث هي علة مادية للمركب والصورة اذا كانت علة لعلة
المركب فليس من حيث هي علة صورية للمركب وقد يتفق ان يكون ماهية الفاعل والصورة
والغاية ماهية واحدة فيكون هو الذي يعرض لها ان يكون فاعلا وصورة وغاية فان الاب مبدأ
لتكون الصورة الانسانية من النطفة وليس ذلك كل شخص الاب بل صورة انسانية
وليس الكامن في النطفة الا الصورة الانسانية وليست الغاية التي تتحرك اليها النطفة الا
الصورة الانسانية لكنها من حيث تتقوم مع المادة نوع الانسان فهي صورة ومن حيث
ينتهي اليها حركة النطفة فهي غاية ومن حيث يبتدئ تركيبها منه فهي فاعلة فلو قيست الى المادة
كانت صورة واذا قيست الى الحركة كانت غاية مرة وفاعلة مرة اما غاية فباعتبار انتهاء الحركة وهي الصورة
التي في الابن واما فاعلة فباعتبار ابتداء الحركة وهي الصورة التي في الاب

الفصل الثاني عشر في اقسام

احوال العلل ان لكل واحد من العلل قد يكون بالذات وقد يكون بالعرض وقد يكون قريبا وقد يكون
بعيدا وقد يكون خاصا وقد يكون عاما وقد يكون جزئيا وقد يكون كليا وقد يكون بسيطا وقد يكون
مركبا وقد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل وقد يتركب بعض ذلك مع بعض ولنبين هذه الاحوال اولا
في العلة الفاعلية فنقول ان العلة الفاعلية علة بالذات هي مثل الطبيب للعلاج والنار
اذا سخنت وهو ان يكون العلة مبدأ لذات ذلك الفعل واحد من حيث هي مبدأ له والعلة
الفاعلية بالعرض ما خالف ذلك وهو على اصناف منها ان يكون الفاعل يفعل فعلا يتبع
ذلك الفعل مزيلا لضد مانع عنه فيفعل الضد الآخر وينسب اليه فعل الضد الآخر مثل السقمونيا
اذا برد باسهال الصفراء او يكون الفاعل مزيلا لمانع شيئا من فعل الطبيعة وان لم يكن بسبب
مع المنع هذا مثل من يزيل الدعامة عن جدار فانه يقع انهدام الهدف ومنها ان يكون الشيء
الواحد معتبرا باعتبارات لانه ذو صفات ويكون من حيث له واحدة منها مبدأ بالذات

بالذات لفعل فاعب السبب الى بعض العارضة لها كما يتفق ان الطبيب يبني اي الموضوع الذي
هو بناء فيبني لانه بناء لا لانه طبيب او يوخذ الموضوع وحده وهو منفرد عن تلك الصفة فيتفق ان
الانسان يبني ومن ذلك ان يكون الفاعل بالطبع او بالارادة متوجها الى غاية ما فيلحقها او
لا يلحقها لكن يعرض معه غاية اخرى مثل الحجر يشج وانما عرض له ذلك لانه بذاته يهبط فاتفق
ان وقعت هيئة ومرة فيقتلها بثقله فيشجها وقد يقال للشر انه فاعل بالعرض وان كان
ذلك الشيء لم يفعل اصلا الا اذا يتفق ان يكون فيه الضرر الامر منتج معتود لامر محمود او محذور
فيوصف بذلك فيسمى بسبب [illegible] ان كان يتبعه امر محمود [illegible] بعده وان كان يتبعه
امر مذموم فيتطير منه وظن انه [illegible] بسبب لذلك الخير او لذلك الشر فاما الفاعل القريب
فهو الذي بينه وبين المفعول لا يكون واسطة مثل تعفن الوتر لتحريك الاعضاء والبعيد هو الذي
بينه وبين المفعول واسطة مثل النفس لتحريك الاعضاء اما الفاعل الخاص فهو الذي انما ينفعل
عن الواحد منه وحده شيء بعينه مثل الدواء الذي [illegible] والذي يفعل به والفاعل العام هو الذي
يشترك في الانفعال عنه اشياء كثيرة مثل الهواء المغير لاشياء كثيرة وان كان بالاواسطة
واما الجزئي فهو اما العلة الشخصية لمعلول شخصي كهذا الطبيب لهذا العلاج او العلة
النوعية لمعلول نوعي مساو له في مرتبة العموم والخصوص مثل الطبيب للعلاج واما الكلي فان
يكون تلك الطبيعة غير موازية بازائه من المعلول بل اعم مثل الطبيب لهذا العلاج
او الصانع للعلاج واما البسيط فان يكون صدور الفعل عن قوة فاعلية واحدة
مثل الدفع والجذب في القوى البدنية واما المركب فان يكون صدور الفعل عن عدة
قوى اما متفقة النوع كعدة يحركون سفينة او مختلفة النوع كالجوع الكائن عن الجاذبة
والحاسة واما الذي بالفعل فمثل النار بالقياس الى ما اشتعلت فيه واما الذي بالقوة
فمثل النار بالقياس الى ما لا يشتعل فيه ويصح اشتعالها فيه والقوة قد يكون قريبة
وقد يكون بعيدة والبعيدة كقوة الصبي على الكتابة والقريبة كقوة الكاتب المتهيئ
لملكة الكتابة على الكتابة وقد يمكنك ان تركب بعض هذه مع بعض وقد [illegible]

ولنورد هذه الاعتبارات ايضاً في المبدأ المادي فاما المادة بالذات فهي التي لاجل نفسها تقبل الشيء
مثل الدهن للاشتعال اما التي بالعرض فهي اصناف منها ذلك ان يؤخذ المادة مع صورة
مضادة للصورة وتزول لحلولها فيه مثل الصورة الاولى مادة للصورة الحاصلة كما قيل ان
الماء موضوع للهواء والنطفة موضوعة للانسان والنطفة ليست موضوعة بما هي نطفة لان
النطفة تبطل عند كون الانسان او يوجد الموضوع مع صورة ليست داخلة في كون
الموضوع موضوعاً وان لم يكن ضداً للصورة الاولى المقصودة فيجعل موضوعاً مثل
قولنا ان الطبيب يعالج فانه ليس انما يعالج من حيث هو طبيب ولكن من حيث
هو عليل فالموضوع للعلاج هو العليل لا الطبيب واما الموضوع القريب فمثل الاعضاء
للبدن والبعيد مثل الاخلاط بل الاركان والموضوع الخاص مثل جسم الانسان
بمزاجه لصورته والعام مثل الخشب للسرير بل الكرسي وغيره ودون بين القريب والعام
فقد يكون السبب المادي قريباً وعاماً مثل الخشب للسرير والموضوع الجزئي مثل
هذا الخشب لهذا الكرسي او هذا الجوهر لهذا الكرسي والكلي مثل الجوهر او الخشب لهذا الكرسي
والكلي مثل الجوهر او الخشب لهذه الاشياء والموضوع البسيط مثل الهيولى للاشياء كالخشب
عند الحس للخشبيات والمركب مثل الاخلاط للبدن ومثل العقاقير للترياق والموضوع
بالفعل مثل بدن الانسان لصورته وبالقوة مثل النطفة له او الخشب الغير المنحوت
بالمضافة لهذا الكرسي وهذا ايضاً قد يكون بالقوة قريبة وقد يكون بعيدة واما هذه الاعتبارات
من جهة الصورة فالصورة التي بالذات مثل شكل الكرسي للكرسي والذي بالعرض مثل
البياض والسواد له وربما كان بالعرض الذي بالذات مثل صلابة الخشب لقبوله شكل
الكرسي وربما كانت الصورة بالعرض بسبب المجاورة كحركة الساكن في السفينة فانه
يقال للساكن في السفينة منتقل ومتحرك بالوضع القريب مثل التربيع لهذا المربع والبعيد
مثل ذي الزاوية او الصورة الخاصة لا كالخاصة الجزئية بل مثل حد الشيء او فصل الشيء الخاصة
الشيء والعامة لا يفارق الكلية مثل جنس الخاصة والصورة البسيطة مثل صورة النار

النار واما التي هي صورة لما يقوم من عدة مجتمعة هو المركب مثل صورة الانسان الكامل
من عدة قوى وصور تجتمع فالصورة بالفعل معروفة والصورة بالقوة مثل ما في الغير مع
العدم واما اعتبار هذه الاصناف من جهة الغاية فالغاية بالذات هي التي تتجه اليها الحركة الطبيعية
او الارادية لاجل نفسها لا لغيرها مثل الصحة للدواء والغاية بالعرض فهي اصناف فمن ذلك
بالقصد لكن لا لاجل الصحة مثل دق الدواء لا لاجل شرب الدواء لاجل الصحة وهذا هو الشيء
او المظنون فالاول هو الخير او المظنون خيراً ومن ذلك ما يلزم الغاية او يعرض لها
واما ما يلزم الغاية فمثل الاكل غاية التغوط وذلك لازم للغاية لا غاية بل الغاية هو دفع الجوع
واما ما يعرض الغاية فمثل الجمال للرياضة فان الغرض الصحة فقد يعرض له الجمال وليس الجمال هو الغرض
بالرياضة ومن ذلك ما يكون الحركة متوجهة لا اليه فيعارضها مثل الشجة للحجر الهابط ومثل من رمى
طيراً فيصيب انساناً وربما كانت الغاية الذاتية موجودة معها وربما لم توجد واما الغاية القريبة
فكالصحة للدواء والبعيدة فكالسعادة للدواء واما الغاية الخاصة فمثل لقاء زيد صديقاً له
واما العامة فكاسهال الصفراء لشرب السكنجبين فانه غاية لمن شرب البنفسج ايضاً واما
الغاية الجزئية فكقبض زيد فلان الغريم المقصود كان في سفره واما الكلية فكالتقاط كانتقاد
الظالم مطلقاً واما الغاية البسيطة فمثل الاكل للشبع والمركبة مثل لبس الحرير للجمال و
لقتل القمل وهذا بالحقيقة غايتان واما الغاية بالفعل والغاية بالقوة فمثل الصورة بالفعل مع
الصورة بالقوة واعلم ان العلة بالقوة بازاء المعلول بالقوة فما دام العلة بالقوة فالمعلول
بالقوة معلول ويجوز ان يكون كل واحد منهما بالفعل ذاتاً اخرى مثل ان يكون العلة انساناً
والمعلول خشباً فيكون الانسان نجاراً بالقوة والخشب منجوراً بالقوة ولا يجوز ان يكون
ذات المعلول موجودة والعلة معدومة من النسبة التي تكون بها علة له الا البناء وبقاء البناء بعد
الباني فيجب ان تعلم ان البناء ليس يبقى بعد الباني لان البناء معلول الباني فان معلول الباني
هو تحريك اجزاء البناء الى الاجتماع وهو لا يبقى بعده واما ثبات الاجتماع فحصول الشكل فحصلت
من علل موجودة اذا فقدت فسد البناء ويتحقق هذا وما يجري مجراه مما سلف من كون العلل
الاوائل فليس بعض ما يظن كذلك

الفصل الثالث في ذكر البخت والاتفاق وكان الـ

فبهذا اتضح حقيقة حالهما واذ قد تكلمنا على الاسباب وكان البخت والاتفاق يظن انهما
من تلقاء نفسه فقد ظن بهما انهما من الاسباب فحق بنا ان لا نغفل امر النظر في هذا
وانهما هل هي من الاسباب او ليست من الاسباب وان كانت فكيف هي من الاسباب
واما القدماء الاقدمون فقد كانوا اختلفوا في امر البخت والاتفاق فمن فرقة انكرت ان
يكون للبخت والاتفاق مدخل في الكائنات ليكون لهما معنى في الوجود البتة وقالت انه
من المحال ان نجد للاشياء اسبابا موجبة ونشاهدها فنعدل عنها ونقول انه يمكن ان يكون
وتاركا لها عللا موهومة من البخت والاتفاق فان الحافر بئرا اذا عثر على كنز توهم اهل العادة
القول ان البخت قد اسعده وان ذلك فيه فانكروا ذلك وجزموا القول بان البخت
الشقي قد لحقه ولم يحقق ذلك البتة بل كل من يحفر الدفين ينال ومن [illegible]
زلق [illegible] بغير [illegible] فيه ويقولون ان فلانا خرج الى السوق لشغل [illegible] وكان ولم
[illegible] فظفر بغريمه فقد [illegible] البخت وليس كذلك بل ذلك [illegible] قد توجه اليه
بغريمه [illegible] ولما كان غاية في وجه غير هذه الغاية يجب ان
لا يكون الخروج سببا [illegible] فانه يجوز ان يكون لفعل واحد غايات
شتى بل اكثر الافعال كذلك [illegible] ان الفعل المستعمل لذلك الفعل احد تلك
الغايات غاية فيتعطل الاولى [illegible] الامر [illegible] الامر غاية يصلح
ان يصيبها غاية [illegible] بما سواها [illegible] بذلك الانسان [illegible] الوهم
هناك فوجد يرومه فظفر [illegible] ان ذلك [illegible] بالبخت والاتفاق [illegible] ان
حد احد الامور التي [illegible] غاية [illegible] عن ان يكون في [illegible]
سببا لما هو سبب وكيف يظن ان ذلك [illegible] جاهل [illegible] وقد قام بازائهم
طائفة افرطوا في تعظيم امر البخت [illegible] فقال قائل منهم ان البخت سبب
الهي مستور [illegible] عن ان يدركه العقول حتى ان بعضهم [illegible] القائل اجل
البخت [illegible] الذي يتقرب اليه او الى الله تعالى بعبادته فامر [illegible] واتخذ
باسمه صنم يعبد [illegible] كما يعبد [illegible] الاصنام [illegible] وقد مضت البخت [illegible] وجه [illegible] سب

ب الطبيعة فجعلت كون العالم بالبخت وهذا هو ذيمقراطيس وشيعته فانهم يرون ان مبادي
الكل اجرام صغار لا تتجزى لصلابتها ولعدم [illegible] الخلاء وانها غير متناهية بالعدد مبثوثة في
خلاء غير متناهي القدر وان جواهرها في طباعها جوهر متشاكل وباشكالها تختلف وانها دائمة الحركة
في الخلاء فيتفق ان يتصادم منها جملة فتجتمع على هيئة فيكون منه عالم وان في الوجود عوالم
مثل هذا العالم غير متناهية بالعدد مرتبة في خلاء غير متناه ومع ذلك فيرى ان الامور الجزئية
مثل الحيوانات والنباتات كائنة لا بحسب الاتفاق وفرقة اخرى لم تقدم على ان تجعل
العالم بالجملة كائنا بالاتفاق ولكنها جعلت الكائنات كائنة عن المبادي الاسطقسية بالاتفاق
فما اتفق ان كان هيئة اجتماعية على نمط يصلح للبقاء والنسل بقي ونسل وما اتفق ان لم يكن
كذلك لم ينسل وانه كان في ابتداء النشوء ربما تولد حيوانات مختلفة الاعضاء من انواع مختلفة وكان
يكون حيوان نصفه ايل ونصفه [illegible] وان اعضاء الحيوان ليست هي على ما هي عليه من المقدار
والخلق والكيف [illegible] لاغراض بل اتفقت كذلك مثلا قالوا ليست الثنايا حادة ليقطع
ولا الاضراس عريضة لتطحن بل اتفق ان كانت المادة تجتمع على هذه الصورة واتفق
ان كانت هذه الصورة نافعة في البقاء فاستفاد الشخص بذلك بقاء وربما اتفق له
آلات النسل فيستحفظ بالنوع [illegible] الاتفاق فنقول ان الامور منها ما هي دائمة ومنها
ما هي في الاكثر مثل ان النار في الاكثر [illegible] تحرق [illegible] وان الخارج [illegible]
في الاكثر [illegible] ومنها ما ليس [illegible] دائما ولا في الاكثر والامور التي تكون في الاكثر هي
التي لا تكون في اقل الامر فكونها اذا كانت لا [illegible] اما ان يكون عن اطراد وجود السبب الموجب
وحده او لا يكون كذلك فان لم يكن كذلك فاما ان يحتاج السبب الى قرين من سبب
او شريك او زوال العائق او لا يحتاج فان لم يكن كذلك ولم يحتج السبب الى قرين فليس
كونها عن السبب اولى من لا كونها [illegible] الامر فيه وحده ولا [illegible] ان لم يترجح الكون
على اللاكون فيكون كون هذا الشيء عن [illegible] الاكثر فاذن ان
لم يحتج الى الشريك المذكور فيجب ان يكون مطردا ينسب اليه الا ان يعوق عائق [illegible]

معارض ولعارضه ما تخلف في الاقل وكيف لا وذلك اذا لم يعق عائق ولم يعارض معارض
وسلمت طبيعة [illegible] فلم يكون الفرق بين الدائم والاكثري ان الدائم لا يعارضه
معارض البتة وان الاكثري يعارضه معارض ويتبع ذلك ان الاكثري بشرط دفع
الموانع واماطة العوائق واجب فهذا في الامور الطبيعية واما في الامور الارادية
ايضا فان الارادة اذا صحت وتمت ووافت الاعضاء الحركة والطاعة ولم يقع
سبب مانع او سبب فسخ للعزيمة وكان المقصود من شانه ان يوصل اليه فمن المستحيل
ان لا يوصل اليه واذا كان الدائم من حيث هو دائم لا يقال انه كائن بالبخت فالاكثري
ايضا لا يقال انه كائن بالبخت فانه من جنسه وفي مثل حكمه نعم اذا عورض وصرف فيجوز
ان الصارف من جهة كائن بالبخت او بالاتفاق وانت تعلم ان الناس لا يقولون لما كان
كثيرا عن سبب واحد بعينه او دائما انه كائن اتفاقا او بالبخت فقد بقي لنا ما يكون بالتساوي
وما يكون على الاقل والامر مشتبه في الكائن بالتساوي اذ يقال فيه انه اتفق اتفاقا وكان
بالبخت او لا يقال وقد استظهرنا في ذلك ان ما يكون بالاتفاق والبخت فانما يكون
في الامور الاقلية الكون عن اسبابها والذي سن لهم هذا المنهج لم يشترط ذلك
بل اشترط ان لا يكون دائما ولا اكثريا وانما دعا المتاخرين الى ان جعلوا الاتفاق متعلقا
بالامور الاقلية دون المتساوية صورة الحال في الامور الارادية فان هؤلاء الناس كانوا
يقولون ان الاكل ولا الاكل والمشي ولا المشي وما يشبه ذلك من الامور المتساوية الصدور
عن مباديها ثم اذا مشى انسان او اكل بارادة لم يقل انه اتفق ذلك واما نحن فلا نستحق
زيادة [illegible] من بطلان قولهم [illegible] وهو ان الشيء الواحد قد
يكون بالقياس الى اعتبار اكثريا او واجبا وبالقياس الى اعتبار آخر متساويا او اقليا اذا
اشترطت فيه شرائط او عزلت احوال [illegible] فتشترط ان الولادة في كون [illegible]
الجنين فضلة عن المعروف [illegible] الاصابع [illegible] في الاجسام [illegible]
[illegible]
[illegible] فيكون [illegible] الباب وان كان هو اقلي الامكان

ن وانه بالقياس الى الطبيعة الكلية فليس اقليا وهو نادر بالقياس الى الاسباب التي
ذكرناها [illegible] في النحت حتى لان [illegible] ما لم يجب [illegible] من
اسبابه ولم يخرج عن طبيعة الامكان لم يوجد عنها ولكن بيان هذا وامثاله [illegible] في التعليم
الاول فاذا كان الامر على هذا فغير بعيد ان يكون طبيعة واحدة بالقياس الى شيء اكثرية
وبالقياس الى شيء آخر متساوية فكان البعد ما بين الاكثري والمساوي اقرب
من البعد ما بين الواجب والاقلي [illegible] الارادة وقوة
الارادة حاصلة [illegible] الامكان المتساوي الى الاكثري [illegible] ذلك
لم يصح ان يقال انها اتفاقا او كانا بالبخت واما اذا لم يضاف الى الارادة [illegible]
البتة [illegible] وقت [illegible] كون الاكل ولا كونه صحيح ان يقال [illegible] عليه [illegible]
ان كان بالاكل وذلك بالقياس الى الدخول لا الى الارادة وكذلك قول القائل [illegible]
واتفق ان كان [illegible] ولقيه واتفق ان كان [illegible] قاصدا فان هذا كلام متعارف مقبول
ومع ذلك صحيح وبالجملة اذا كان الامر الكائن في نفسه غير منطبع ولا متوقع
او ليس [illegible] ولا اكثريا [illegible] ان يقال السبب المؤدي اليه وليس [illegible] دائما
ولا اكثريا واما اذا لم يكن مؤديا البتة ولا موجبا مثل قعود فلان عند كسوف
القمر فلا يقال ان قعود فلان اتفق ان كان سببا لكسوف القمر بل يصلح ان يقال
اتفق ان كان معه فيكون القعود لا سبب للكسوف بل سببا بالعرض للكون مع
الكسوف وليس الكون مع الكسوف هو الكسوف وبالجملة اذا كان الشيء ليس من شانه
ان يؤدي الى الشيء فليس سببا اتفاقيا له وانما يكون سببا اتفاقيا له اذا كان
من شانه ان يؤدي اليه فليس دائما ولا في اكثر الامر حتى لو فعل الفاعل [illegible]
وكان الكل [illegible] ان يريد [illegible] يصح ان يجعل غاية كما لو فعل الخارج الى السوق
ان الوثيم في الطريق يصح ان يجعل غاية وكان [illegible] خارجا عن حد التساوي والاقلي
لان الخروج [illegible] المعارف كحصول الوثيم في طريق جهة مخرجه يؤدي في اكثر الامر

انه اتفاقي او بخت وذلك اذا كان من شانه
ان يؤدي اليه [illegible]

لا معاوقة وانما خروج الحجر العارف من حيث هو كذلك في مطالعة ابدا وانما يكون اتفاقا
بالقياس الى الخروج لا الى الشرط الزايد ويكون غير اتفاقية بالاضافة الى خروج الشرط الزايد
فتبين من هذا ان الاسباب الاتفاقية تكون بحيث يكون من اجل شيء الا انه اسباب
فاعلية اما بالعرض والغايات غايات بالعرض وبهذا علمت جملة الاسباب الذاتية بالعرض
فالاتفاق سبب من الامور الطبيعية والارادية بالعرض ليس في الدائم الايجاب ولا الاكثري
الايجاب وهو فيما يكون من اجل شيء ليس له سبب اوجبه بالذات وقد يوصف
امور بالقصد وليست بالاتفاق مثل تحطيط القدم على الارض عند الخروج الى الحمام
فان ذلك وان لم يقصد فهو في القصد ولكن لقايل ان يقول انا ربما قلنا ان كذا
بالاتفاق وان كان الامر اكثريا كقول القايل ان فلانا قصد بيتا ما فاتفق ان وجد
في البيت ولا نتبعه عن هذا القول كون زيد في اكثر الامر في البيت والجواب ان
هذا القايل انما يقول ذلك لا بحسب الامر في نفسه بل بحسب الفائدة فيه فانه اذا كان بحسب
ظنه ان زيدا يجوز ان يكون في البيت فلا يقول ان ذلك اتفق بل ان لم يجده يقول ان
ذلك اتفق ولكنه انما يقول هذا اذا كان يتمادى عنده في ظنه في ذلك الوقت في
تلك الحال كاين في البيت او غير كاين في ظنه في ذلك الوقت بحكم متساو دون الاكثر
والواجب وان كان بالقياس الى الوقت المطلق اكثريا وقد يظن في كثير من
الطبيعيات ان ندرة الوجود مثل الذهب الثابت على وزن من الاوزان او الياقوتة
المجاوزة للمقدار المعهود انه موجود بالاتفاق لانه اقلي وليس كذلك فان كون الشيء في الاقل
انما يجعل الشيء في الاتفاق لا اذا قيس الى الوجود لا الى الوجود المطلق بل اذا قيس الى السبب الفاعل
وكان وجوده عنه اقليا والسبب الفاعل لهذا الذهب او الياقوت انما صدر عنه ذلك لنضج
ولوجدان المادة الوافرة فاذا كان كذلك مقدر مثل هذا الفضل عن النضج انما هو في الاكثر
صدر والطبيعيات نقول ان السبب الاتفاقي قد يجوز ان يتادى الى غايته الذاتية وقد يجوز ان
لا يتادى مثل ان رجلا خرج مسوقا الى مقصده فلقيه غريمه اتفاقا فربما انقطع

ص ٢٠٧

عن غايته الذاتية وربما لم ينقطع بل توجه نحوها ووصل اليه والحبل الرابطة المشتجر ساقه اياه
وربما يهبط الى مهبط وان وصل الى غايته الطبيعية فيكون بالقياس الى الغاية العرضية سببا (الى الاسباب الذاتية وبالقياس)
اتفاقيا واما ان لم يصل اليها فانه يكون بالقياس الى الغاية العرضية سببا اتفاقيا وبالقياس
الى الغاية الذاتية باطلا كقولهم شرب الدواء للاسهال فلم يسهل فكان شربه باطلا والغاية الاولية
بالقياس اليه يكون اتفاقيا وقد يظن انه قد يكون ويحدث امور لا لغاية بل على سبيل
العبث فلا يكون اتفاقيا كالولوع باللحية وما اشبه ذلك وليس كذلك فان بين المقام في
حقيقة الامر فيما تم اتفاق الحجر المتحرك الى اسفل هذه فان كل ذلك اتفاق وليس عبثا
محضا فكانهم لا يقولون ذلك الا لكي يؤدي الى غرض يعتقد به ومبدأه ارادة عن ذي اختيار من
الناطقين الى العقلين فان قالوا بعينه كما يوجد لحور العود الذي يتشوق نفسه
لكشفه ان نفسانيا منبعثة بنفسانيته بتعيين غرض مما ازداد مبدأه طبيعيا فلا نسلم انه كان
بالبخت بل غير ان يجري باسم الكاين من الطبيعة الا اذا قيس الى مبدا اخر وانا نقول
فان الامور الاتفاقية تجري على مصادمات كحصول حجر بين شيئين او اشياء وكل مصادمة
مصادمة فاما ان يكون فيها كلا المتصادمين متحركين اليها ان يتصادما او يكون احدهما
ساكنا والاخر متحركا اليه فانه اذا سكن كلاهما مع حال غير التصادم الذي كانا عليه لم يتصادما (لم يسنح)
فاذا كان كذلك فجايز ان يتفق وكان من مبدأ بين احدهما طبيعيا والاخر اراديا
متفقا وبان عند غاية واحدة لكونه بالقياس الى الارادي خيرا لغيته او شرا لغيته
فيكون بختا لما كان دون القياس الى الحركة الطبيعية بختا ذوقي بين رداءة البخت
وسوء التدبير فان سوء التدبير هو اختيار سبب في اكثر الامر يؤدي الى غاية مذمومة
هي ان يكون السبب في اكثر الامر غير مؤد الى غاية مذمومة ولكن يكون عنده متوليها
النحس البخت بل ادى اليها والبخت السعيد هو الذي قد يكثر حصول الاسباب الخيرية
عند حصوله والبخت المشؤوم هو الذي يكثر حصول اسباب شقاوة البخت عند حضوره شر

من حقوقها الاول عودها عنه بكثرة عن الخير ومن حقوق الثاني عودها عنه بكثرة من الشر وقد
يكون للسبب الواحد الاتفاقي غايات اتفاقية غير محدودة ولذلك لا يجوز ان يعرف الاتفاقي
التحرز عن الاسباب الذاتية ويستعاذ بالله تعالى من الشقاوة

الفصل الرابع عشر

في نقض حجج من اخطأ في باب البخت والاتفاق ونقض مذهبهم واذ قد بينا ماهية
الاتفاق ووجوده فحري بنا ان نشير الى نقض حجج المذاهب الفاسدة في
الاتفاق وان كان الاولى ان نؤخر هذا البيان الى ما بعد الطبيعة الى العلم الكلي
فان المقدمات التي اخذناها في هذا البيان اكثرها مصادرات لكنها ساعدنا في هذا الواحد و
في بعض الاشياء الاخر مجرى العادة ونقول اما المذهب المبطل للاتفاق اصلا الحجة بان
لكل شيء يوجد له سبب معلوم ولا نضطر الى اختلاق سبب هو الاتفاق فان الحجة
ليس ينتج المطلوب اذ ليس اذا وجد لكل شيء سبب لم يكن للاتفاق وجود بل كان السبب
الموجب للشيء الذي لا يوجب على الدوام او الاكثر هو السبب الاتفاقي نفسه من حيث
هو كذلك واما قوله انه قد يكون لشيء واحد غايات كثيرة معا فان المغالطة فيه باشتراك
الاسم في الغاية فان الغاية التي لا ينتهي اليها الشيء كيف كان وتتوخى كالقصد بالفعل
والمقصود بالحركة الطبيعية محدود والمقصود بالارادة ايضا محدود ونحن نعني بالغاية الان
بهذا المعنى واما قوله انه ليس يجب ان تصير الغاية غير غاية بالجعل حتى اذا المطلوب بالنوم غاية صار
الامر غير نجز وان جعل الحصول الى الدكان غاية صار الامر نجزا فان الجواب عنه ان قوله
ان الجعل لا يغير الحال في هذا الباب هو غير مسلم الا ترى ان الجعل كجعل الامرين احدهما
اكثريا وفي الاخر اقليا فان ان يقام النوم الخارج الى المطلوب من حيث هو كذلك فانه
في اكثر الاحوال يظفر به وغير ان الخارج الى الدكان من حيث هو كذلك فانه ليس في
اكثر الامر يظفر بغريمه فان كان الجعل المختلف يختلف له حكم الامر في الاكثرية فكذلك يختلف
له حكم الامر في كونه اتفاقيا وغير اتفاقي ولا ندري ما الحس الاخر كجعل تكون العالم

وغير اكثرية

لها بالاتفاق وبين الكائنات بالطبيعة فما كشف فساد رأيه هو ان شيئين لهما ماهية
الاتفاق وانه غاية عرضية لامر طبيعي او ارادي بل او قسري والقسر ينتهي الى طبيعة او ارادة
فانه سيظهر انه لا يستمر قسر على قسر الى غير النهاية فيكون الطبيعة والارادة في ذاتهما اقدم
من الاتفاق فيكون السبب الاول للعالم طبيعة او ارادة على ان الاجرام التي يقولون بها اجزاء لا تتجزى
صلبة ويرى انها متفقة الجواهر مختلفة بالاشكال ويراها متحركة بذاتها في الخلاء واذا اجتمعت كانت
ولا قوة فيها ولا صورة الا الشكل فقط فان اجتماعها وتفرقها لها لا يلتصق بعضها ببعض
بل يكون لها الانفصال باستمرار ولكنها التي لها بذاتها ان تتجزى فتنفصل
ولا يجوز لها اتصال فلو كان كذلك لما وجدت الاشياء مستمرة الوجود على هيئة واحدة
في ارصاد متطاولة بين طرفي زمان طويل ولو كان يقول ان في هذه الاجرام قوى مختلفة
وجواهر تتفق لها ان تبقى مدة وتحفظ ما ينضاف اليها من الضعيف منها بين الفاعل
انتكاه في سبيل الفاعل على حسب القوتين فيبقى كذلك لكان ربما اوهم انه يقول شيئا لكن
يبين ان هذا لا يكون ولا يتفق وسنشير اليه بعد والعجب انه جعل الاجرام القديمة الذي يقع
فيه وقوع عن نظام واحد ولا امر حادث كائنا بحسب الاتفاق فيه الشيء اتفاقيا
وجعل الامور الجزئية لغاية وفيها ما يجري بالاتفاق واما انباذقلس ومن جرى مجراه فانهم
جعلوا الجزئيات تكون بالاتفاق بل خلطوا الاتفاق بالضرورة فجعلوا حصول الكائن بالضرورة
بالاتفاق والضرورة وتقرير بقصود بها الغاية مثلا قالوا ان الثنايا لم تستحد لتقطع بل اتفق ان
حصلت هناك مادة لا تقبل الا هذه الصورة فاستحدت بالضرورة وقد احتجوا في هذا
الباب بحجج واهية وقالوا كيف يكون الطبيعة تفعل لاجل شيء وليس لها روية ولو كانت
الطبيعة تفعل لاجل شيء لما كانت التشويهات والزوائد والموت في الطبيعة لان
هذه الاحوال ليست بقصد ولكن تتفق ان تكون المادة بحالة يتبعها هذه الاحوال
فكذلك الحكم في سائر الامور الطبيعية التي اتفقت ان كانت على وجه ينتفع المعطى فبقيت

بسبب الاتفاق ولا ضرورة المادة بل ظن انها لاجل قصد فعلى بفعل لاجل شيء فلو كان لكان
الا ابدا او اكثريا فالحكم في هذا كالمطر الذي يعلم يقينا انه كان من ضرورة المادة لان الشمس اذا حركت
فحللت البخار الى الجو البارد وبرد وصار ماء ثقيلا فنزل ضرورة فاتفق ان يقع في مصالح
فظن ان الامطار مقصودة في الطبيعة لتلك المصالح وقالوا ولم تتفق الى افساد البيادر
وقالوا فقد عرض في هذا الباب امر آخر وهو النظام الموجود في كون الامور الطبيعية وسلوكها
الى ما يوجبها الضرورة التي في المواد وليس في ذلك مما يجب ان يتعجب فانه ليس ان للنشو والتكون
نظاما فان للرجوع والسلوك الى الفساد نظاما ليس دون ذلك وهو نظام الذبول من اوله
الى آخره بعكس نظام النشو فكان يجب ايضا ان يظن ان الذبول لاجل شيء وهو الموت
ثم ان كانت الطبيعة تفعل لاجل شيء فالسؤال ثابت في ذلك الشيء نفسه انه لم فعل
في الطبيعة هذا هو عليه استمر المطالبة الى غير النهاية قالوا وكيف يكون للطبيعة فعل لاجل
فالطبيعة الواحدة كيف تفعل افعالا لاختلاف المواد كالحرارة تحل شيئا كالشمع وتعقد شيئا
كالبيض والملح ومن العجائب ان يكون الحرارة تفعل الافعال لاجل شيء لا بل انما يلزمها ذلك
بالضرورة لان المادة كالا يجب فيها عند مماسة الحار الاحتراق وكذلك حكم سائر القوى
الطبيعية الذي يجب علينا ان نقوله في هذا الباب ونعتقده هو انا لا ننكر ... الان
في ان للاتفاق مدخلا في تكون الامور الطبيعية وذلك بالقياس الى افرادها فانه ليس
حصول هذه المدرة عند هذا الجزء من الارض ولا حصول هذه الحبة من البر في هذه البقعة
من الارض ولا حصول هذه النطفة في هذه الرحم امرا دائما ولا اكثريا بل يشبه ان يكون هذا
يجري مجرى الاتفاق ولنعد النظر في مثل تكون السنبلة عن البرة باستعداد المادة من
الارض والجنين عن النطفة باستعداد المادة من الرحم فنجد ذلك لا بالاتفاق فنجد ليس
يجري بالاتفاق بل امرا يوجبه الطبيعة ويستند الى قوة وذلك ... ابدا او ... على قولهم ان
المادة التي للنطفة لا تقبل الا هذه الصورة لكنا نعلم انها لم تحصل لهذه المادة هذه الصورة لانها

فانها لا تقبل الا هذه الصورة بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لانها لا تقبل الا هذه الصورة
فانه ليست البتة انما يقبل ... الجو ... الحب لا ان الجو ... الحب اختص بل جمعتها
منفعة هذا النوع الصالح الان يكون السبب مواد ما ينفعل عن النسبة فارها جمع هذه
النسبة والتامل الصادق بنظر صدق ما قلناه وهو ان البقعة الواحدة اذا سقط
فيها حبة برة انبتت سنبلة برة او حبة شعير انبتت سنبلة شعيرة ويستحيل ان
يقع ان الاجزاء الارضية والمائية تتحرك بذاتها وتنفذ في جوهر البرة وترتيبه فانه يستحيل
ان تتحرك من مواضعها بانفسها والحركات التي لها انها معلولة فيجب ان يكون
تحركها انما يجذب قوى متمكنة في الحبة جاذبة باذن الله تعالى ثم لا يخلو اما ان يكون في
تلك البقعة اجزاء تصلح لتكون البرة واخرى صالحة لتكون الشعير او تكون الصالح لتكون
البرة صالحة لتكون الشعير فان كان الصالح لها اجزاء واحدة فقط فقد سقطت الضرورة
المنسوبة الى المادة ورجع الامر الى ان الصورة طارئة على المادة من معتبر يخصها بتلك
الصورة ويحركها الى تلك الصورة فانه دائما او اكثر الامر يفعل ذلك فقد بان ان
ما كان كذلك فهو فعل بقصد ... الا مر متوجه اليه دائما او اكثريا فلا يعاق واما الاكثر
فيعاق وهذا هو المراد بالغاية في الامور الطبيعية وان كانت الاجزاء مختلفة ...
ايضا القوة التي في البرة وبين تلك المادة بعينها وتحركها الى غير ... في الدوام والاكثر
فيها ... صورة فيكون ... القوة التي في البرة تحرك بذاتها هذه المادة الى
الصورة من الجوهر والكيف والشكل والاين ولا يكون ذلك لضرورة المادة وان كان
لا بد من ان يكون المادة على تلك الصفة لتنتقل الى تلك الصورة فلنفرض ان طبع
المادة صالح لهذه الصورة او غيرها قابل لغيرها مثلا فهل بد من ان تكون تنقلها
الى حيث تكتسب هذه الصورة بعد ما لم تكن لها ليس لضرورة فيها بل من سبب
آخر تحركها اليه فيفصل لها ما هو صالح لقبوله ولا يصلح لقبول غيره فتبين من هذا ان
تحريكات الطبيعة المواد هي على سبيل قصد طبيعي منها الى حد محدود ... تلك ...

على الدوام او على الاكثر وذلك بالنسبة يحفظ الغاية ثم من الظاهر ان الغايات الصادرة عن الطبيعة
في حال ما تكون الطبيعة غير معارضة ولا معوقة كلها خيرات وكمالات فانها اذا ادت الى غاية
ضارة كان ذلك النادر ليس عنها دائما او الاكثر بل في حال تعوق النفس منها كسبب
عارض فاتفق ما اذا اصاب هذا الغصن حتى ذوى وما اصاب هذه المراة حتى سقطت
واذا كان ذلك في الطبيعة تحرك لا عن الغرض ولا عن ... في نشو الحيوان والنبات فقط
بل في حركات الاجرام البسيطة وافعالها التي تصدر عنها بالطبع فانها تنحو الى غايات
تتوجه اليها دائما ما لم تعق توجها على نظام محدود ولا تكون على ... والا لما ثبتت الكليات التي
لا تنفسخ انواعها النباتية والحيوانية فانا نسبنا الامور الطبيعية الى الغايات والاتفاق
تجويز الاتفاق فلم لا تنبت البر حنطة كثيرة ولم لا يتولد شعيرة من بذر ... زيتون كما يتولد
عندهم بالاتفاق عن ابل ولم يتكرر هذا النادر بل تنحفظ الانواع محفوظة على الاكثر وما يدل
على ان الامور الطبيعية لغاية انا اذا احسسنا بعارض او بقصور من الطبيعة اعنا الطبيعة
بالصناعة كما يفعل الطبيب بتقليل ... واذا زال العارض او اشتدت القوة توجهت الطبيعة
الى الصحة والخير وليس اذا عدمت الطبيعة الروية وجب ان نحكم بان الفعل الصادر
عنها غير متوجه الى غاية فان الروية ليست لتجعل الفعل ذا غاية بل لتعين الفعل الذي يختاره
من بين سائر افعال جايز اختيارها ولكل واحد منها غاية تخصه فالروية لاجل تخصيص الفعل
لا لاجل جعله ذا غاية ولو كانت النفس سليمة عن النوازع المختلفة والمعارضات المختلفة
لكان يصدر عنها فعل متشابه على نهج واحد من غير روية ولا تثبت ان لم يستنظر في هذا
الباب فتامل حال الصناعة فان الصناعة لا شك في انها لغاية والصناعة اذا صارت
ملكة لم يحتج في استعمالها الى الروية وصارت بحيث اذا احضرت الروية تبلدت و
تبلد الماهر فيها كالعواد فيما ... بل كالكاتب والضارب بالعود فانه اذا اخذ يروي في
اختيار حرف حرف ونغمة نغمة واراد ان يقف عنده تبلد وتعطل واما يستمر
على نهج واحد فيما يفعل بلا روية في كل واحد مما يستمر فيه وان كان ابتداء ذلك الفعل

وقصده انما وقع بالروية واما المستمر فلا ولذلك الابتداء الى الروية وكذلك حال المعتصم
الزالق بما يعصمه ومبادرة اليد الى حك العضو المستحك من غير فكرة ولا روية ولا استحضار
لصورة ما تفعله بخيال واوضح من هذا القوة النفسانية اذا حكت عضوا فانما
تحركه وتنبعث تحركها بالالات وبلا واسطة بل انما تحركها بالحقيقة العضلة والوتر فتحرك
العضو والنفس لا تشعر بتحريكها العضلة مع ان ذلك الفعل اختياري اولا واما حدوث
التشويهات وما يجري مجراها فان بعضها هو نقص وقبح وقصور عن مجرى الطبع وبعضها
زيادة كان نقصا وقبحا فهو عدم فعل لعصيان المادة ولكن لم يقتض ان الطبيعة تحركها
الى الحركة نحو ما هو لها الغاية ولم يقتض ان لا عدام افعالها غايات بل يقتضي ان افعالها في
المواد الطبيعية [illegible] من الغايات وهذا الذي زاعم ذلك في الموت والذبول فيقصر الطبع
البدني عن الزام المادة صورتها وحفظها اياها عليها وكانه يقول بل انما يحلل في نظام الذبول
ليس لغاية غير حادثة [illegible] غاية البتة فان النظام الذبولي سببا غير الطبيعة الموكلة بالبدن وذلك
السبب هو الحرارة وسببها هو الطبيعة ولكن بالعرض ولكل واحد منهما غاية فالحرارة غايتها
تحليل الرطوبات واحالتها فتسوق المادة اليها على النظام وذلك غاية والطبيعة التي في البدن
غايتها حفظ البدن ما امكن بالامداد بعد امداد ولكن كل بعد ثان يأتي فان الاستعداد فيه
انقص واقل من الاستعداد ... كما في العلوم الجزئية فيكون ذلك ...
سبب النظام الذبولي فاذن الذبول من حيث هو بالنظام متوجه الى غاية فهو
فعل الطبيعة وان لم يكن فعل طبيعة البدن ولكن لم نقتض ان كل حال للامور الطبيعية
يجب ان يكون غاية للطبيعة التي فيها بل قلنا ان كل طبيعة تفعل فعلها فانما تفعله لغاية
واما فعل غيرها فقد لا يكون لغاية لها والموت والتحليل والذبول نحو ذلك وان لم يكن غاية
بالقياس الى بدن زيد فهو غاية واجبة في نظام الكل وقد اومانا الى الحكمة فيما سلف في
ذلك كان النفس ... غاية في الموت واجبة وغايات في اسباب الضعف والجنون واما
الزيادات فهي ايضا كائنة لغاية ما فان المادة اذا فضلت حركت الطبيعة فعلها الى الصورة

التي تستحفظها بالاستعداد التي فيها ولا تحفظها فيكون فعل الطبيعة فيها الغاية وان كان المستقر
لا لتلك الغاية اتفاقا بسبب غير طبيعي واما امر المطر وما قيل فيه فنقول ان قرب الشمس وبعدها
وحدوث السخونة بقربها والبرودة لبعدها شيء ما نعلم انه سبب ذو نظام لامور كثيرة
لامور كثيرة ومنها الغايات الجزئية في الطبيعة ومن الشمس تتغير في حركاتها المائلة سبب لتصعد
عن ذاته البخار المتصاعد حيث برد فيهبط للضرورة وليس كيف ذلك ضرورة المادة بل
هذا الفعل الكلي المستعمل للمادة لاجل ان تنتج لها ضرورة يتبعها الغاية فان كل غاية او جل الغايات
يلزم ضرورة في مادة ولكن العلة المحركة تزيد الى المادة وتجعلها بحيث تنفعل بالضرورة الى الصورة
التي فيها ان كانت بها هو الغاية المقصودة تامل ذلك في الصناعات كلها ونقول
لهم ايضا وليس اذا كان للحركة غاية وللفعل غاية وجب ان تكون لكل غاية غاية وان اتفق
المستدعى لم فان الغاية في الحقيقة تكون مقصودة وقد انتهى وسائر الاشياء تقصد ولما تقصد
لاجل شيء اخر ففي ان يسئل عنها باللم المقتضي للجواب بالغاية واما المقصود لذاته فانه لا يلحق
به السؤال عن انه لم قصد ولهذا لا يقال لم طلب الصحة ولم طلب الخير اولم هربت عن
المرض ولم نفرت عن الشر ولو كانت الحركة والاحالة تقتضي الغاية لانها موجودة او لانها غاية
لكان وجب ان تكون لكل غاية غاية لكنها تقتضي ذلك من حيث هناك زوال في كيفية وصادر عن
سبب طبيعي او ارادي وليس يجب ان تجمع الحرارة تفعل الاحراق حتى يلزم ان الحرارة
تفعل الحرق وتقتضي الحق وكيف لا ينشأ كلها او شاكلة الجوهر الذي فيه والذي منه الاتفاق الغاية
العرضية فمثل ان تحرق ثوب فقير ولان النار من القوة المحرقة بل بالتبع الى كل
ما يلاقيه بجوهره وكذا تحمل الجوهر بحالها وتفسده ويكون بحال وقد اتفق الان ان لابسها
هذا الثوب فلفعل النار في الطبيعة غاية وان لم يكن مقصدها ووقعتها هذا المنفعل الا بالعرض
ووجود الغاية بالعرض لا يمنع وجود الغاية التي للغاية بالذات متقدمة على الغاية بالعرض
فتبين من هذا كله ان المادة من اجل الصورة وفيها غنا عنها من حيث الجنس فيحصل فيها الصورة و
ليست الصورة لاجل المادة وان كان لا بد من المادة حتى توجد فيها الصورة وكثير تامل سائغ

فلا يعجز ان نسلم ما قيل فيه

وذلك ليس بغاية ذاتية فانه ليس لاجل انه ثوب فقير

في اعضاء الحيوان واجزاء النبات لم يبق شك ان الامور الطبيعية لغاية وقد تشكك ثم
شيئا في ان الامور الكلية الطبيعية ومع هذا فلا تنكر ان يكون من الامور الطبيعية امور ضرورية
بعضها يحتاج اليها الغاية وبعضها يلزم الغاية

الفصل الخامس عشر في كيفية دخول
العلل في المباحث وطلب اللم والجواب عنه وقد بان لنا عدة الاسباب واحوالها
فنقول انه يجب ان يكون الطبيعي منقبا بالاحاطة بعللها وخصوصا بالصورة حتى تمام ما
بالجسم واما الامور التعليمية فلا يدخل في تحديدها مبدا حركة اذ لا حركة لها وكذلك لا يدخل فيها غاية
وكذا لا مادة النهية بل يتامل فيها العلل الصورية فقط واعلم ان السؤال عن الامور كلها
باللم ربما يقتضي علة من العلل فان يقتضي الفاعل كقولهم لم قاتل فلان فلانا فيجوز ان
يكون جوابها الغاية كقولهم لانه ظلمه ويجوز ان يكون جوابه المبدا او الفاعل المتقدم للفاعل
وهو الداعي الى الفعل مثل لانه كان ظلمه او لانه غضب حقه وهذا هو الفاعل للصورة
او الاختيار الذي ينبعث منه الفعل الاخير واما انه بل يجيب بالصورة او بل يجيب بالمادة فيقتضي
اما الصورة فانها صورة الفعل وهو الفاعل واصل السؤال الا تحتاج وما عن الغاية
فلا يصح ان يجاب بها فانها سبب علة لوجودها نفسها عن الفاعل الا ان يكون تلك الصورة
هي غاية الغايات كالخير مثلا فيكون لذاتها السبب ما هي حركة للفاعل الى ان يكون فاعلا فيجوز
الذي اوصلها اليه يقال بسببها من الفاعل والغاية ومع ذلك فلا يكون علة قريبة لوجود فعل الفاعل
من الفاعل بل علة لوجود الفاعل فاعلا فلا يكون من حيث هي موجودة في المادة علة للفاعل بل
من حيث لها بحسب الذهن فاذا كان السؤال عن كونها موجودة لم يصلح ان يجاب بها من حيث هي موجودة
بل من حيث هي في النفس وربما كانت الصورة المسؤول عنها ذات معنى داخل فيها او عارض
لها فانه سبب لها فيكون يصلح ان يكون ذلك المعنى جوابا كما لو قيل لم عدل فلان فقيل لان العدل
حسن فيكون الحسن معنى في العدل خارجا عن الصورة ولا يكون الصورة المسؤول عنها جوابا بل
صورة غيرها فان الحسن موجود عدلا وعارض له فان الحسن معنى اعم من العدل او عارض لازم

تأمل

من حيث هي موجودة بل

وانا فيه فقد يقوم وانا اعلى الصورة ان يجاب بها ههنا فقد دخلت من حيث هي علة
في ماهية الداعي المحرك للاختيار ونظم المادة بعينه فانه اذا قيل لم تحرك فلان بهذه الحركة مرارا
فقيل لانه كان عنده خشب لكن ينفعنا الا ان يزاد فيه كان عنده خشب صلب
صالح لان يتخذ منه سرير وكان يحتاج الى سرير لكن الامور الارادية يصعب ان يؤدي
العلة تمام ما فيها فان الارادة تنبعث بعد تواتر امور لا يسهل احصاؤها وتعاقبها لا نشعر
بكثير منها فنعجز عنها واما الامور الطبيعية فيكفي فيها من المادة الاستعداد وعلاقة القوة الفاعلة
فيكون حصول نسبة المادة فيها جوابا واسعة واذا ذكر في السؤال حضور الفاعل واما اذا تضمن
السؤال الغاية كما يقال لم صح فلان فيصلح ان يجاب بالمبدأ الفاعل فيقال لانه شرب الدواء
او يصلح ان يجاب بالمادة فيقال لان الفاعل لا يجب ان يخرج به قوة الطبيعة الا كذا وكذا
واما الصورة فقال انه ينضج ويقطع السوء الخروج وقد يبين ان من ابدا اعتدل لم يكن جالبا
او يؤدي الى المادة واما اذا كان السؤال عن المادة والاستعداد بان يقال لم صار البدن قابلا
قابل الموت فيصلح ان يجاب بالعلة الغائية فيقال حصل لتخلص النفس عند الانتقال
عن البدن وقد يمكن ان يجاب بالعلة المادية فيقال لانه مركب من الاضداد ولا يجوز ان يجاب
بالفاعل في الاستعداد الذي يبرز القوة لان الفاعل لا يجوز ان يعطي المادة الاستعداد كان لم
يعطها لكن بحسب القوة الا ان يعني بالاستعداد التهيؤ التام فقد يعطيه الفاعل كما يقال مرآة
او سيل ابهام لم يقبل الشبح فيقال لان الصاقل صقله واما الاستعداد الاول فلازم للمادة وقد
يجوز ان يجاب بعينها بالصورة اذا كانت من النوع لكن الاستعداد الحقيقي في المرآة مثلا لانها مجلاة
صقيلة واما الحق ان السؤال لا يتوجه الى المادة الا وقد اقترنت معها صورة فتسأل عن عروض القوة
في المادة واما اذا تضمن السؤال الصورة فالمادة وحدها لا يمكن ان يجاب بها بل يجب ان تضاف
الى الاستعداد ويضاف الفاعل والغاية فيجاب بهما والفاعل يجاب به فاذا انتسبت الى الغاية ثم
المسائل الجائز ذكرها الى المعقول فان الجواب الحقيقي ان يذكر جميع العلل التي لم تتغير بها المسئلة

المسئلة فاذا ذكرت وختمت بالغاية الحقيقية انقطع السؤال

المقالة الثانية في الحركة وما يجري مجراها وهي ثلاثة عشر فصلا

أ في الحركة ب في نسبة الحركة الى المقولات ج في بيان المقولات التي تقع الحركة فيها وهي اربعة د في تحقيق تقابل الحركة والسكون ه في ابتداء القول في المكان وايراد حجج مثبتيه ونافيه و في ذكر مذاهب الناس في المكان وابطال حججهم ز في نقض مذهب من ظن ان المكان هيولى او صورة او السطح الملاقي كان او البعد ح في مناقضة القائلين بالخلاء ط في تحقيق القول في المكان ونقض حجج مبطليه ومثبتيه ي في ابتداء القول في الزمان واختلاف الناس فيه ومناقضة المخطئين فيه يا في تحقيق ماهية الزمان واثباتها يب في بيان ابداعه يج في تمام القول في الزمان
في حل الشكوك المقولة في الزمان وتمام القول في المباحث الزمانية مثل الكون في الزمان وفي الدهر والسرمد ونعته وحدوثه وقبيليته والمعية والقدم لقد ختمنا الكلام في المبادي العامة للامور الطبيعية فحري بنا ان ننقل الكلام في العوارض العامة لها ولا اعم لها من الحركة والسكون والسكون لما كان عبارة عن عدم الحركة فحري بنا ان نقدم الكلام على الحركة فنقول ان الموجودات بعضها بالفعل من كل وجه وبعضها من جهة بالفعل ومن جهة بالقوة ويستحيل ان يكون شيء من الاشياء بالقوة من كل جهة لا ذات له بالفعل لتشخص هذا الموضع وصفاته وتناول الوقوف عليه ثم من شان كل ذي قوة ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها وما يخرج اليه بالفعل فلا قوة عليه والخروج الى الفعل عن القوة قد يكون دفعة وقد يكون لا دفعة وهو اعم من الامرين جميعا وهو اعم مما هو اعم من جميع المقولات فانه لا مقولة الا وفيها خروج عن قوة الى فعل اما في الجواهر فكخروج الانسان الى الفعل بعد كونه بالقوة وفي الكم فكخروج النامي الى الفعل من القوة وفي الكيف فكخروج السواد الى الفعل عن القوة وفي المضاف فكخروج الاب الى الفعل عن القوة وفي الاين فكالمصير الى الفوق بالفعل عن القوة وفي متى فكخروج الغد الى الفعل عن القوة وفي الوضع فكخروج المنتصب الى الفعل عن القوة

في الزمان والكون ثم

الفاعل

في الحد كره وجه لان يكون مشتملا ومنسلبا وذلك في الفعل والانفعال لكن المتعارف عليه
عند القدماء في استعمال لفظ الحركة ليس كذلك فيه جميع اصناف هذه الخروجات عن
القوة الى الفعل بل ما كان خروجا في غير دفعة بل شيئا بعد شيء وهذا السير يسيرا عالا في المقولات جوهر وقد
مثلا كالكيف فان ذا الكيف بالقوة يجوز ان يتوجه الى الفعل يسيرا يسيرا الى ان يتم اليه
وكذلك في الكم بالقوة ولكن سيتبين من بعد ان اي المقولات يجوز ان يقع فيه هذا الخروج
من القوة الى الفعل وايها لا يجوز ان يقع فيه ذلك ولولا ان الزمان مما تفطر له لكنا حددنا
له ان نوجد الحركة في حده وان الاتصال والتدريج قد يوجد الزمان في حدهما والدفعة ايضا
قد يوجد الآن في حدها فيق هو ما يكون في آن والآن يوجد الزمان في حده لانه طرفه و
الحركة يوجد الزمان في حده فسهل علينا ان نقول ان الحركة هي خروج من القوة الى الفعل في الزمان
او على الاتصال لا دفعة لكن جميع هذه الرسوم تتضمن بيانا دوريا وربما اخفاها عقد منعقد
من الصناعة لان سلكت ذلك منها آخر فيظن الحال التي عندها يكون متحركا بنفسه وننظر
في المتوسط الوجود الذي يختص الحركة في نفسها فوجدنا الحركة في نفسها كمالا وفعلا ان كونها بالفعل
اذ كان بازائها قوة اذ الشيء قد يكون متحركا بالقوة وقد يكون متحركا بالفعل وبالكمال وفعله و
كماله هو الحركة فالحركة تشارك سائر الكمالات من هذه الجهة وتفارق سائر الكمالات من جهة ان
سائر الكمالات اذا حصلت صار الشيء بها بالفعل ولم يكن بعد فيه مما يتعلق بذلك الفعل
شيء بالقوة فان الاسود اذا صار بالفعل اسود لم يبق بالقوة اسود من جهة الاسود الذي له
والمربع اذا صار بالفعل مربعا لم يبق بالقوة مربعا من جهة المربع الذي له والمتحرك ان صار
بالفعل متحركا فبطل ان يكون بعد بالقوة متحركا من جهة الحركة المتصلة التي هو بها متحرك وقد
بقي حاله بالقوة شيء آخر غير انه متحرك فان ذات المتحرك انما تحرك بالقوة شيئا ما تحرك اليه
وانما الحركة تعطيل اليه فانه لا يجري حاله وقياسه عند الحركة الا وذلك الشيء الذي يحرج به بالقوة
كما كان قبل الحركة فانه في حال السكون قبل الحركة يجوز ذلك الشيء بالقوة المطلقة بل يكونه قوتين

نوعين احدهما هي الامر والآخر هو التوجه اليه فيكون له في ذلك الوقت كمالان وله عليهما قوتان
ثم يحصل له كمال احدى القوتين ويكون قد بقي بعد بالقوة في ذلك الشيء الذي هو المقصود بالقوة
لا في كليهما وان كان في احدهما حصل بالفعل الذي هو احد الكمالين فهو بعد لم يتم التوجه وهو
بالقوة في الامرين جميعا احدهما المتوجه اليه والآخر في الحركة فان الحركة ظاهر الامر لا تحصل له
بحيث لا يبقى فيه قوة البتة فيكون الحركة هي الكمال الاول لما بالقوة لا من كل جهة فانه يمكن
ان يكون لما بالقوة كمال آخر كالكمال انسانية او فرسية مما لا يتعلق ذلك بكونه بالقوة بكماله
ما هو بالقوة وكيف يتعلق به هو لا شيء في القوة ما دامت موجودة الكمال الذي حصل فالحركة
كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد حدت بحدود مختلفة مشتبهة وذلك لاشتباه
الامر في طبيعتها اذ كانت طبيعة لا توجد احوالها ثابتة بالفعل ووجودها فيما يرى ان يكون قبلها
شيء قد بطل وشيء مستانف الوجود فبعضهم حدها بالغيرية اذ كانت توجب تغيير
الحال وافادة غيرية ما كان ولم يعلم انه ليس يجب ان يكون ما يوجب افادة الغيرية فهو في نفسه
غيرية فانه ليس كل ما يفيد شيئا يكون هو ذلك الشيء ولو كانت الغيرية حركة لكان كل غير متحركا
ولكن ليس كذلك وقال قوم انها طبيعة غير محدودة والاولى ان يكون هذا ان كان صفة
لها صفة غير خاصة فغير الحركة ما هو كذلك كاللانهاية والزمان وقيل انها خروج عن المساواة
كان الثبات على صفة واحدة مساواة للامر بالقياس الى كل وقت يمر عليه وان الحركة
لا تبقى ذات نسبة اجزائها واحوالها الى شيء في ازمنة مختلفة فان المتحرك في كل آن له اين
آخر وهذه رسوم انما دعا اليها الاضطرار وضيق المجال ولا حاجة بنا الى التطويل في ابطالها ونقضها فان
الذهن السليم يكفيه في تزييفها ما قلناه واما ما قيل في حد الحركة انها زوال من حال او سلوك من قوة
الى فعل فذلك غلط لان نسبة الزوال والسلوك الى الحركة كنسبة الجنس بل
كنسبة الالفاظ المترادفة الى ان اللفظان ولفظ الحركة وضعت اولا لاستبدال المكان
ثم نقلت الى الاحوال ومما يجب ان تعرفه في هذا الموضع ان الحركة اذا حقق لا يريد ما يجب ان
يفهم كان مفهومها لامرين احدهما لا يجوز ان يحصل بالفعل قائما في الاعيان والآخر يجوز ان
يحصل في الاعيان فان الحركة ان عني بها الامر المتصل المعقول للمتحرك بين المبدأ والمنتهى فذلك لا يحصل

الى نهاية المتحرك وهو ما بين المبدأ والمنتهى بل انما يتحقق انه قد حصل نحو من الحصول اذا كان المتحرك عند المنتهى
وهناك يكون هذا النحو المعقول قد بطل من جهة الوجود فكيف يكون له حصول حقيقي في الوجود
بل هذا الامر بالحقيقة مما لا ذات له قائمة في الاعيان وانما يرتسم في الخيال لان صورته
قائمة في الذهن بسبب نسبة المتحرك الى مكانين مكان تركه ومكان ادركه وارتسم في الخيال لان
صورة المتحرك وحصوله في مكان وقرب وبعد من الاجسام يكون قد انطبع فيه ثم يلحقه من جهة
الحس صورة اخرى لحصول له في مكان آخر وقرب وبعد آخرين فيشعر بالصورتين معا
على انها صورة واحدة لحركة ولا يكون لها في الوجود حصول قائم كما في الذهن اذ الطرفان لا يحصل
فيهما المتحرك في الوجود معا ولا الحالة التي بينهما لها وجود قائم واما المعنى الموجود بالفعل الذي لا يجوز
ان يكون لما سم اسم الحركة عليه فان الحركة التي يوجد في المتحرك هي حالة التوسط حين يكون ليس
في الطرف الاول من المسافة ولم يحصل عند الغاية بل هو في حد متوسط بحيث ليس يوجد في اي
آن من الآنات التي يفرض فيه هو وحده الا الفعل حاصلا في ذلك الحد فيكون حصوله في اي وقت
فرضت فالمعال فيه هو بعينه القطع وهذا هو صورة الحركة الموجودة في المتحرك وهو توسطه بين
المبدأ المفروض والنهاية بحيث اي حد يفرض فيه لا يوجد قبله ولا بعده فيه لا كما في الطرفين فهذا
التوسط هو صورة الحركة وهو صفة واحدة يلزم المتحرك ولا تتغير البتة ما دام متحركا نعم قد تتغير
حدود التوسط بالفرض وليس المتحرك متوسطا لانه في حد دون حد بل هو متوسط لانه بالصفة
المذكورة وهو انه بحيث اي حد يفرض فيه لا يكون قبله ولا بعده فيه وكونه بهذه الصفة امر واحد يلزمه
دائما في اي حد كان ليس يوصف بذلك في حد دون حد وهذا بالحقيقة هو الكمال الاول
واما اذا قطع فذلك الحصول هو الكمال الثاني ومع الصورة يوجد في المتحرك وهو في آن لا يمتنع
ان يقال له في كل آن يفرض انه في حد وسط لم يكن قبله فيه ولا بعده يكون فيه الذي في كونه
ان كل حركة ففي زمان فاما ان يعني بالحركة الحالة التي تقتضي بين مبدأ ومنتهى وصل اليه فيقف
عنده او لا يقف عنده فذلك الحالة الممتدة في زمان ومع الحالة في وجودها على سبيل
وجوه الا صورة الماضي وما بينها يوجد آن فلان الامور الموجودة في الماضي قد كان لها وجود في

في آن من الماضي كان حاضرا ولا كذلك الحركة فيكون هذه الحركة متغيرا بالقطع واما ان يعتبر بالحركة الكمال
الاول الذي ذكرناه فيكون كونه في زمان لا على معنى انه يلزمه مطابقة الزمان بل على انه لا يخلو ان
حصول القطع ذلك القطع مطابق للزمان فلا يخلو ان حدوث زمان لانه كان في كل
كل آن من ذلك الزمان مستمرا فيه فيكون ثابتا في هذا الزمان بتوسط فان قال قائل ان
الكون في المكان ولم يكن قبله ولا بعده فيه وكذلك الاضافة اليه والامر الذي يعلق الكمال
الموجود انما هو امر كلي معقول ليس يوجد بالفعل لما الموجود بالفعل الكون في هذا المكان
لم يكن قبله ولا بعده فيه وكذلك الاضافة الى هذا الكون والامر الكلي انما يثبت بحسب ما هو ولا
يكون شيئا واحدا بالعدد واحدا بعينه كما اتفق عليه اهل الصناعة فنقول اما الكون في المكان من
حيث يقال على متمكنات كثيرة فلا شك انه كالحال فيه على ما قد وصف واما من حيث
هي في متمكن واحد لكن بالمعنى فالامر فيه مشكل فانا لا نبعد ان يكون معنى جنسي [illegible]
واحدة وفيه قد يكون له جنس واحد بعينه مثل الجسم الاسود اذا ابيض كان الجسم
اسود فقد كان فيه سواد وكان السواد لونا وكان اللون كالجزء من السواد لتخصيص ما فاذا كان
سوادا فلما ابيض فلا يمكننا ان نقول ان ذات الشيء الذي كان عرض له مقارنا للتخصيص
باقية وفارقه تخصيص آخر مثل الخشبة موجودة في البيت على تخصيص انها في حائط منها ثم
هي بعينها في سقف لا انها في الاول وتخصيص آخر انها في سقف فان ذلك ليس كذلك بل
مثله مثل ان يعدم الحائط والخشبة التي فيه ثم يحدث في البيت حائط وخشبة اخرى
مثل تلك الخشبة وذلك لان السواد لا يبطل فصله ويبقى حصة من طبيعة الجنس التي كانت مقارنة له
بعينها او الطبيعة بفصل متنوع بل هو عارض لا متنوع قد علم في موضع آخر فاذا كان الامر
على هذا فلنظر بل حكم الكون في المكان الموجود في المتمكن تارة مقارنا للتخصيص انه في هذا المكان
وتارة مقارنا للتخصيص آخر فحكمه حكم اللون وليس كذلك بل حكمه حكم الاضافة تارة يعقل في هذا
في هذا او ربطه تارة فينفصل عن هذا وتارة فينفصل عن ذلك وهو واحد بعينها او عرض
من الاعراض هو واحد بعينه ويلحقه تخصيص بعد تخصيص فنقول اولا ان هذا التخصيص
بهذا او بذاك في امر المكان ليس امرا موجودا بالفعل نفسه كما نظر ذلك بعد اذا المتصل

القسمة

لا وجود بالفعل لها بعرض ان تنجزى بسبب تقسم المسافة وفرضها بالفعل مسافات على احد انواع
وما بين حدود ذلك القسم لقيام مسافات المنتقل عليها آن وحركة على النحو الذى قلنا انها تكون
آن بل الحركة التى على كثر القطع ويكون الزمان مطابقا لها ولا يكون للمعنى الذى سميناه آنا
هو متكثر فيها بالفعل لان ذلك لا تتكثر بالفعل الا بتكثر المسافة بالفعل واذا لم يكن متكثرا بالفعل
وكانت الحركة على الموضوع الواحد اعنى المسافة حقا موجودة ولم يكن كثيرة بالعدد كانت بالقوة
واحدة بالعدد ولم يكن هو النمط الذى يكون عليه الحال فى اللون ووجوده فى الموضوع وحال وحدته
وفى حال بانضمه وحال النسبة التى تخصيصها الا الموضوع بالفعل لان الحركة لا توجب فى الفعل
انفصالا بل تستبقى الاتصال مستمرا لا كما يقع تغير هذه الحال بالقياس الى الموضوع حتى
يعدم منه امر ثابت بالشخص فانه انما تختلف النسبة بالفعل لو تختلف بالفعل وانما تتكثر
الواحد بالفعل تتكثر من قبل النسبة اذا كانت النسبة متكثرة بالفعل فاذا كانت المسافة
واحدة بالاتصال لا اختلاف فيها لم تختلف البتة النسبة فلم تختلف بسبب الحركة عددا شيئ
واحد ثم بعد ذلك اذا عرض للمسافة قسمة ما واختلاف ما لم يكن ذلك مما يتعلق بالحركة ولا بالحركة
تتعلق به ولا الاحد منهما موجب لذلك ولا موجبه كانت الاجنبية التى تعرض غير متكثرة بالذات
بل بالعرض عن طريق نسبة الواحد الى كثير ويكون النسبة خارجة غير داخلة فى ذات الشيء
وبالجملة لا يكون هذه الحال حال اللون الذى هو بالحقيقة لا بالقياس الى امر خارج يختلف
تخالفه فصلى السواد والبياض ولا كون المتحرك فى مكان مطلقا يصير كثيرا لكون اجزاء فى
هذا المكان وذلك المكان لانه ليس فى مسافة الحركة انفصال بالفعل ومكان معين
دون مكان حتى يجوز ان يكون هناك كون فى المكان مطلقا جنسا او نوعا متنوعا او
متشخصا بسبب نسبة الى امكنة كثيرة بالفعل واعلم ان الحركة قد تتعلق بامور ستة
وهى المتحرك والمحرك وما فيه وما منه وما اليه والزمان اما تعلقها بالمتحرك فلانها صفة فيه
واما تعلقها بالمحرك فلان الحركة اما ان يكون للمتحرك عن ذاته من حيث هو جسم او
يكون صادرا عن سبب لو كان الحركة لذاته لما كانت بسبب اصلا لكانت الحركة لا تعدم البتة
ما دام ذات الجسم الطبيعى المتحرك بها موجودة لكن الحركة تعدم عن كثير من الاجسام وذاته

الطبيعة

ذاته موجودة ولو كانت ذات المتحرك سببا للحركة حتى يكون متحركا لا كانت الحركة تجب عن ذاته
لكن لا يجب عن ذاته لانه موجود ذات الجسم الطبيعى وهو غير متحرك فان وجد جسم طبيعى متحرك
دائما فهو لعلة زائدة على جسمية اما فيه ان كانت الحركة ليست من خارج او لا فعل خارج عنه
ان كانت من خارج وبالجملة لا يجوز ان يكون ذات الشيء سببا للحركة فانه لا يكون شيء
واحد محركا ومتحركا الا ان يكون محركا بصورته ومتحركا بالموضوع او محركا وهو ماخوذ مع شيء ومتحركا
وهو ماخوذ مع شيء آخر وحاصل ذلك ان الشيء لا يحرك ذاته لان المحرك اذا حرك لم يكن
اما ان يكون محركا لانه متحرك واما ان يحرك لا بان يتحرك فان كان المحرك لا بان يتحرك
فمحال ان يكون المحرك هو المتحرك لم يكون غيره فان كان يحرك بان يتحرك وبالحركة التى فيه بالفعل
يحرك ومعنى يحرك انه يوجد فى شيء متحرك بالقوة حركة بالفعل فيكون انما يخرج شيئا من القوة
الى الفعل بشيء فيه بالفعل وهو الحركة ومحال ان يكون ذلك الشيء فيه بالفعل وهو بعينه فيه بالقوة
فيحتاج ان يكون فيه مثلا ان كان حارا فليس يسخن نفسه بحرارته اى ان كان حارا
بالفعل فليس يكون حارا بالقوة حتى يسخن منه وحتى يقبل الحرارة عن نفسه فيكون بالفعل
وبالقوة معا وبالجملة فالجسمية طبيعة جوهرية لها طول وعرض وعمق وهذا القدر مشترك
فيه لا يوجب حركة والا لما اشتركت فيها بعينها فان زيد على هذا القدر معنى آخر حتى يلزم
الحركة حتى يكون جوهرا ذا طول وعرض وعمق وخاصية اخرى مع المذكور يتحرك بسبب
ذلك فيكون فيه مبدأ حركة زائد على الشرط الذى اذا وجد كان جسما وان كان من خارج
فذلك قسمة وقد قيل فى اثبات ان الكل متحرك لحركة قول جملة وجنس العارض عنه ان قوله
ان الكل متحرك كما تبين من بعد منقسم ولم اقره الا فيخ جزء فيه بسبب طبيعة الجسمية التى لها
بل ان ينتج مع امر زائد عليها وكل ما هو جزء لا ينبغى طبيعته فهو من التوالى من حيث تلك
الطبيعة فهو هو والمتحرك بما هو من حيث هو جسم يتوهم السبب مع الشرط فهو لجزء ليس
هو ذلك الكل وكل ما هو متحرك لذاته فهو فرض ليس جزء بل هو جزء وسكن اخص ما لذاته كان غير محرك
فى نفسه لا يوجب فى الوهم سكونه وكل جسم فانه فرض سكون الجزء منه يوجب سكون الكل

[illegible]

ايجاب العلة للمعلول لان سكون الذي للكل هو كما تبين كل مجموع سكونات الاجزاء اذ جعلت
الاجزاء بالفرض او غير ذلك فاذن ليس ولا شيء من الاجسام متحركا لذاته فان قال قايل ان قولكم ان
المتحرك لذاته لا يسكن اذا فرض غيره ساكنا انما يصح اذا فرض سكون ذلك الغير ممكنا غير مستحيل
فيدل ذلك على ان سكونه يلزم ان يسكن معه جائز غير مستحيل واما اذا كان سكونه مستحيلا
فيجوز ان يكون فرضه ساكنا يلزم عنه سكون المتحرك لذاته مع انه متحرك كما ان كثيرا من المحالات
يلزم منها محالات فيجوز ان سكون المتحرك لذاته متحركا اذا فرض محال آخر جاز ان يلزم سكونه
مع كونه انما يستحيل سكونه في الوجود واما لزوم القول بسكونه عند فرض محال لا يمكن بل عند فرض
ما يسقط عنه كونه متحركا لذاته فامر غير مناقض لذلك الحق ان ذلك حق وذلك حاصل في جزء
لما فرضنا الجملة في العشرة اليست العشرة هي تكون ما فيه شيئا وذلك مما لا يكون دس
يلزم لذلك السكون قولنا ان العشرة ليست اكثر من ما به باطلا وكذلك فقس ان المتحرك لذاته
وان لم يمكن توهم سكون جزء من حيث هو جسم فليس يطلب ذلك من حيث هو جزء المتحرك لذاته
دعه طبيعتان اي ان كان يمكن ذلك له من حيث طبيعة جنسه فليس يمكن له ذلك من حيث طبيعة
انها صارت مستحيل فرضه كما ان الان ممتنع من حيث هو حيوان لا يمتنع ان يكون طائرا ويمتنع
من حيث هو انسان فاذا كان ذلك ممتنعا فقد لزم فرض امر محال آخر [illegible]
ان ما هو متحرك لذاته فلا يسكن لا يكون جزؤه اذا حصل سكون جزء في الوجود او توهم توهم المتوهم
الا المحال وايضا على وجه آخر فانه يقول انه قد يلزم المتحرك بذاته اذا فرض سكون محال في جزء فنقول ان لا يسكن ح
في جواب ذلك ان الجزء من حيث هو جسم لا يمتنع عليه السكون فان امتنع سكونه
يكون لمعنى عارض عليه غير الجسمية فاذا كان كذلك فيكون علة الحركة في الجسم امرا زائدا بجزء
على الجسمية وهذا المسئلة يمكن بالحري ان يقول فيها قايل فيما اضطركم اليه ان استقللتم باجزاء
وان كان ماخذ الاحتجاج هو هذا ولم تتعرضوا اول الامر على الكل انه اذا توهم ساكنا من حيث زائدا در
هو جسم لم يستحل فقد عرض له معنى زائد من الجسمية صار به متحركا للذات في ماهيته
او كونه مستحيلا فرض السكون وان كان ذلك الاحتجاج بكليته فهذا الكلام وان كان

ان الوضع في هذا الاحتجاج غير هذا الوضع كان فلم يذهب اليه القايل الاول ولا اراده بوجه وانما هو
تحسين منكم لكلامه وهو نفسه لم يذهب اليه كان هذا الوضع في جزء من حيث هو جسم
ولا اعتبار الامكان بل قال ان كل ما توهم جزؤه ساكنا يوجب كونه ساكنا فليس متحركا لذاته فليس
هذا استقبال الامر عليما اوضحناه في التقرير الاول المشكك فانه يجوز ان يكون الشيء متحركا لذاته
ثم يتوهم محالا فيعرض من توهمه ان يصير هو غير متحرك لذاته ولا يلزم ذلك الحكم ان يتغير حكمه في كونه
يلزم ذلك الحكم بل يجوز ان لا يكون المتحرك لذاته بحيث اذا توهم جزؤه ساكنا سكن الكل حتى يجب
عنه فان قيل ان هذا حكم قيل نعم وقد لزم محالا ومن قبله فهذا القول مما ليس بصحيح
في جواب الشيخ [illegible] ولا يبعد ان يكون عنده غير الجواب الحق ان ماخذ الاحتجاج ليس ان هذا
كل الا ان هو ذلك الشكل نفس هذه المقدمة مسلمة كان الشكين محالا او غير محال ثم الاحتجاج
بغيره الذي بالمقدمة قولنا كل ما يمتنع حركته لو فرض يكون في غيره فليس متحركا لذاته وهذا صحيح لانما
كل ما يمتنع حركته لو فرض يكون في غيره [illegible] لو فرض كل ما يمتنع ان يتحرك لو فرض تحركه
ليصح در يمكنه في غيره لم يكن متحركا لذاته فسلم ذلك ليصح قوله ان القول في الكبائر فيحصل البيان في صحة هذه المقدمة
في تصحيح هذه المقدمة فليجتهد غيرنا في تصحيح هذه المقدمة فان التعصب لهذا الاحتجاج وتمام [illegible] هذه
المتعسرة علينا وعلى هذا الاحتجاج شك آخر وهو ان المتصل ان كان يمكن ان يفرض
له اجزاء فلا يمكن ان يتوهم تلك الاجزاء ساكنة او متحركة الا بالوضع لانها غير ذوات اين ما
في جزء المتصل الا بالوضع لا ذوات وضع وهذا شيء مستبين بعيد فاذا كان توهم السكون
في الجزء مما لا يتحقق توهمه الا في منفصل الفعل لكن لهذا الاحتجاج ماخذ سديد او يشبه ان يكون
فيصح [illegible] لو توهمت في الجزء بالفرض سكونا وهو متصل فقد توهمت معنى شاملا
للسكون في الجسم واما السكون نفسه فلا يمكن ان يتوهم في ذلك الجزء كما لا يمكن ان يتوهم
الامور المحالة في العقل والخيال جميعا فليكن هذا الماخذ مما [illegible] يسهل غيرنا ممن يتعقب
تحقيقه ان ينوب عنا فيه واما تعلق الحركة بما منه وما اليه فيستنبط من حدها لانها
اول كمال يحصل للشيء لكمال ثان [illegible] اليه وله حالة القوة التي قبل الكمالين وهي الحالة
التي للكمال الاول [illegible] والتوجه الى الكمال الثاني فربما كان ما منه وما اليه متضادين وربما كانا

الكمال الاول [illegible] در

[illegible]

بين الضدين لكن الواحد اقرب من ضده الآخر واقرب من ضده الآخر وربما لم يكونا ضدين وقد تاب
القصدين بل يكون كالامور الحاصلة المنسوبة الى الاضداد والامور المتقابلة بوجه ما فلا يجتمع
معا كالاحوال التي للافلاك فانه لا يفارق مبدأ حركة منها لما انتهى اليه لكنها لا تجتمع معا وربما كان
ما منه وما اليه مما يثبت الحصول فيهما زمانا حتى يكون عند الطرفين سكون وربما لم يكن
الحصول فيه اذا فرض له حد بالفعل الا آنا كما للافلاك فان في حركتها ترك مبدأ او توجها
الى غاية لكن لا وقوف له عند احدهما ثم القائل ان يقول ان الحد في المتصل على مذهبكم ليست
موجودة بالفعل بل بالقوة وانما يصير بالفعل بالقطع او اختلاف في محدودة كما ستنا او بالموازاة
او بفرض كما ستذكره فيكون اذا لم يكن احد هذه الاسباب بالفعل لا يكون مبدأ ولا منتهى الا بين
مبدأ ولا نهاية متعينين على حد الحركة والتي تنتهي لا يكون الحركة في الافلاك لم يكن لها مبدأ و
او فرض لا يكون متحركة ومنها الحركة والجواب نقول في جوابه ان النهاية والمبدأ يكون للحركة بعضهن بالفعل
وبعضهن بالقوة والقوة يكون على وجهين وجه قريب من الفعل ووجه بعيد من الفعل مثال ذلك
ان المتحرك يتحرك الى القوة القريبة حده لمكان ان فرضه فقد وصل اليه ان فرضه فيكون ذلك
ذو نفس بالحقيقة بالقوة وانما يصير بالفعل عند الحصول الفرض الفعل والقطع بالفعل ومع ذلك
فلا يختلف الى سيره وقد يستعمل الا يمكن ان يتنبه وقد حركه ان يحصل بالفعل يفرض او يحسب
محدود بالفعل لم يحتج لان يستوفي الى ما الى الحد يصير بين الصفة ان يكون هناك
بالفلك لا منتهى منه منتهى بالحركة بقطع لا يوجد من الحركة فكل جزء من حركات الفلك
يشير المبدأ في معين فيحصلها فانها يعرض لها ذلك تارة بعرض المبدأ والمنتهى فيما بين
اي نقطتين مختلفتين بما هذا وكما العرض من الحركة وذلك كعرف القوس الذي يحسبه
وتارة يكون نقطة واحدة بعينها مبدأ ومنتهى لما جملة فان الحركة التامة ويكون ذلك لحاجة
زمانا معين فالحركة المكانية والوضعية تتعلق بالمبدأ والمنتهى هو المكان وان حركة ومسافة
معين مع ذلك مبدأ ومنتهى قائم بنفسه فالحركة الكلية تتعلق بالمبدأ والمنتهى هو ان يكون ذلك
بالفعل او بالقوة القريبة من الفعل في كل حال اي وجه كان منها جاز فاما لم يشترط الوجه المعين فيه
منهما وبالجملة فانها تتعلق بالمبدأ والمنتهى على هذه الصورة والشرط المذكور من حيث انهما بالفعل

ما يمكنك ان تفرضه مبدأ
حد قائم
ما وانما يشترط ان الحركة

بالفعل ثم من المشهور ان الحركة والتحريك والتحرك ذات واحدة فاذا اخذت باعتبار نفسها
فحسب كانت حركة واذا اخذت بالقياس الى ما فيه سميت تحركا وان اخذت بالقياس
الى ما عنه سميت تحريكا ويجب ان يحقق هذا الموضع ويتأمل تأملا ادق من المشهور فنقول
الحال بخلاف هذه الصورة وذلك لان التحريك حال للمحرك وكون الحركة منسوبة
الى المتحرك بما فيه حال للحركة لا للمتحرك لان نسبة الحركة الى المادة وان كان في الوجود
كذلك التحريك حال للمحرك لا للحركة ونسبة الحركة الى المحرك حال للحركة لا للمحرك فاذا كان كذلك
كان التحرك نسبة المادة الى الحركة لا الحركة منسوبة الى المادة ولم يكن التحرك هو الحركة بالـ
موضوع وكذلك لم يكن التحريك هو الحركة بالموضوع ولا بالنسبة فيمتنع ان يكون كون الحركة منسوبة
الى المادة موضوعا للحركة لكن بين المعنيين لا بد للعلم بهما من بين الاثنين واما
تعلق الحركة بما فيه الحركة من المقولات فليس بعينه الموضوع لها بل الامر الذي هو المقصود في
الحركة فان المتحرك عند ما يتحرك موصوف بالتوسط بين امرين امر متروك وامر مقصود
اما اين او كيف او غير ذلك اذ كانت الحركة تغير الشيء لا دفعة فاذن يكون متوسطا بين
حدين واما مقولة اما اين واما كيف واما غيره فالمشهور ان الحركة في تلك المقولة وقد نورد
هاهنا ما بعد ان نعرف نسبة الحركة الى المقولات

في نسبة الحركة
الى المقولات انه قد اختلف في نسبة الحركة الى المقولات فقال بعضهم ان الحركة هي مقولة
ان ينفعل وقال بعضهم ان لفظ الحركة يقع على الاصناف التي تحتها بالاشتراك المحض
وقال بعضهم بل لفظ الحركة يقع بالتشكيك مثل لفظ الوجود والوجود يتناول اشياء كثيرة لا بالتواطؤ
ولا بالاشتراك المحض بل بالتشكيك لكن الاصناف الداخلة تحت لفظ الوجود والوجود
وجودا اوليا او اولى من غيره واما المقولات الداخلة تحت لفظ الحركة فهي انواع او اصناف
من المقولات فالاين منه قار ومنه سيال وهو الحركة في المكان والكيف منه قار ومنه
سيال وهو الحركة في الكيف اي الاستحالة والكم منه قار ومنه سيال وهو الحركة
في الكم اي النمو والذبول وربما غلا بعضهم في مذهبه حتى قال فالجوهر منه قار ومنه
سيال وهو الحركة في الجوهر اي الكون والفساد وقال ان الكم السيال نوع من

في الجمع غير نسبة المادة الى الحركة
الاثنين
بالتوسط
او يحسبهم

انواع الكم المتصل لامكان وجود الحد المشترك فيه الا انها قارة بازلا وضع له والمتصل ضيع
والاشتداد قال والتسود والسواد من جنس احد الا ان السواد قار والتسود غير قار و
بالجملة فان السيال في كل جنس مع الحركة فقال بعض هؤلاء لكنها اعنى المذهب لا يع العلة التي
هي فيها كانت مقولة ان ينفعل وقوم جعلوا هذا الاعتبار بالكيف السيال اخرجوا منها
مقولتي ان يفعل وان ينفعل واختلف اصحاب هذا المذهب عن القول بالسيال فمنهم من جعل
الافتراق الذي بين السواد والتسود افتراقا فصليا متنوعا ومنهم من جعل افتراقا غير فصلي
اذ هو زيادة يعرض بخط فيصير خطا اكبر ولا يخرج به عن نوعه وقال الاولون ان كل التسود
ما التسود هو سواد سيال ليس هذا الامر افتراقا عن هويته بما هو تسود فهو اذا مغاير
السواد والثابت بفصل ويمكن ان يبين بطلان المذهبين جميعا اما الاول فينتقض
بالعدد واما الثانية فبالبياض ولو نامر الحمرة خارج عن هويته الابيض بما هو ابيض
عن ان يجوز فصلا وههنا مذهب ثالث هو مذهب من يقول ان لفظ الحركة واقع
بالتشكيك كما قيل فان الاصناف الواقعة تحتها ليست انواعا من المقولات على السبيل
المذكور فان التسود نوع من الكيف والتنقل نوع من الاين فانه وقوع الحركة في الكيف
ليس على ان الكيف جنس لها ولا انه موضوع لها فان جميع الحركات انما هي في الجوهر
من حيث هي في موضوع لا غير ولا تمايز بينها في هذا المعنى ولكن اذا تبدلت جوهريته لتغير
ذلك التبدل ما دام في السلوك حركة في الجوهر وان كان في الاين فحركة في الاين
وبالجملة لان كان ما عنه وما اليه كيفا فالحركة في الكيف وان كان كما فالحركة في الكم
ووقوع الحركة على هذه لا بالتواطؤ فان الكمال المأخوذ في رسمها اخذ الجنس هو من الالفاظ
المتناولة للوجود والوحدة وانت تعلم ان الكم والكيف والاين ليست واقعة
تحت جنس واحد واذا لم يكن هذه المقولات داخلة تحت جنس واحد ولنسبة الكمال
الاول اليها انها امرا عاما ايا ما حصر الجنس لم يكن لها سبيل الى ان يجعل الحركة معنى
جنسيا بل هذا الاسم تناول معنى متشابها مثل لفظ ثابت لا غير والمذاهب المختلفة
اليها في هذا المطلوب هي هذه الثلثة وليس بعض المذاهب الاوسط او لا بل اشتداد

اشتداد ما في وجه من ان التسود كيفية وان الحركة وبالجملة ان لا يكون التسود سوادا سيالا
بل اشتداد هو اول اشتداد الموضوع في سواده وذلك لانه لا يخلو اذا فرضنا سوادا اشتد اما
ان يكون ذلك السواد بعينه موجودا وقد عرضت له عند الاشتداد زيادة او لا يكون
موجودا فان لم يكن موجودا فان لم يكن موجودا فهو ان بقي ثابتا فقد بطل وعدم هو اذا
اشتد فان الموصوف بصفة موجودة يجب ان يكون اما موجودا ثابت الذات وان
كان السواد ثابت الذات فليس بما زعموا من انها كيفية سيالة بل هو ثابت
على الدوام يعرض عليه زيادة لا يجب مبلغها بل يكون في كل ان مبلغ آخر فيكون
نوع الزيادة المتصلة هي الحركة لا التسود كاشتداد السواد وسيلانه او اشتداد
الموضوع في السواد وسيلانه فيه هو الحركة لا السواد المشتد ويظهر من هذا ان اشتداد
السواد يخرجه عن نوعه الاول اذ يستحيل ان ليس بموجود منه وزيادة عليه مضافة
اليه بل كل ما يبلغه من الحد فكيفية بسيطة واحدة لكن الناس يسمون جميع الحدود
المتشابهة للحد الواحد سوادا وجميع المتشابهة للبياض اي المقارنة له بياضا والسواد
المطلق هو واحد وهو طرف خفي والبياض كذلك وما سوى ذلك كالممتزج والممتزج
ليس احد الطرفين ولا ثابتا في حقيقة العرض في الاسم وانما يكون الانواع المختلفة
في الوسط لكنه يعرض بالتقريب من احد الطرفين ان ينسب اليه فالحس لا يميز
بينها فظنها نوعا واحدا وليس لك تحقيق ذلك في العلوم الكلية ولما المذهب
الاخير فهو اضعف من هذا المذهب ولا يلزم الا امر مشترك يلزم المذهبين
ومبناه على ان لو اضعين لحد المقولات بهذا العدد لزمهم احدا من الامرين اما ان
يجوزوا ان يكون الحركة جنسا من الاجناس العالية واما ان يزيدوا في عدد المقولات
زيادة ضرورية اذ كانت اصناف الحركة لا تدخل في جنس منها ولا في مقولة ان ينفعل
وهي معان كلية مقولة على كثيرين في قول الاجناس فان ثبتت وانها عرضية للمقولات
فواجب ان يمحوا وجعلوا مقولة ان ينفعل هي الحركة وان لا يطلبوا في مقولة
ان ينفعل من صريح التواطؤ بما رامهم يتعصبون فيه ولا يحفظونه فانهم قد عقلوا في مقولة
الجدة من اجتماعهم ما يجعلهم على اكثر من ذلك في الحركة على انه لا يبعد ان يكون لفظ الكمال

او لو العلة التي هي عنها كانت مقولة ان ينفعل

والفصل وان كان وقوعه على الجوهر والنسخة الباقية وقوعا بالتشكيك فان وقوعها على اصناف
الحركة لا يكون بالتشكيك الصريح وذلك لان التشكيك هو ان يكون اللفظ واحدا
والمفهوم لكن الامور التي تحته ولها ذلك المفهوم تختلف بالتقدم والتأخر فيه كالوجود
فانه للجوهر اولا وللاعراض ثانيا واما مفهوم الحركة وهو الكمال الاول لما هو بالقوة من حيث
هو بالقوة فليس مما يستفيده بعض ما يقع عليه اسم الحركة من بعض فليس كون النقلة بنحو
الصفة علة لكون الاستحالة بنحو الصفة بل يجوز ان يكون وجود النقلة سببا
لوجود الاستحالة فيكون التقدم والتأخر في المفهوم من لفظ الوجود لا في المفهوم من لفظ
الحركة كما ان الاثنينية قبل الثلاثية في مفهوم الوجود وليس قبلها في مفهوم العددية
فان العددية لها ليست العددية للثلاثية من جهة العددية للثنائية كما ان الوجود
للثلاثية بالوجود للثنائية ومفهوم الوجود غير المفهوم من العدد وانت قد عرفت متعلق به
هذا المعنى في مواضع اخرى فلا يبعد ان يكون الكلي وان كان مشككا بالقياس الى
هو منوط الى القياس لجهة كما انه لا يبعد ان يكون مشتركا بالقياس الى اشياء ومتواطئا
بالقياس الى ما تحت بعضها ونرجع لما كنا فيه فنقول للطائفتين جميعا ما قولكم في مقولة ان
ينفعل اهي نفس الحركة التي في الموضوع كما يقولون فان كانت نفس الحركة اي نفس الحركة المطلقة ام نسبة الحركة
ام نفس حركة ما فان كان نفس الحركة المطلقة فالحركة احد الاجناس وان كانت نفس حركة ما مثلا
كنفس النقلة او نفس الاستحالة فيجب ان يزاد في عدد الاجناس فانه ان كانت النقلة
جنسا والاستحالة ايضا جنسا والحركة في الكم جنس فان كل واحدة من هذه يستحق ان تكون
وان كانت النقلة ليست جنسا بل شيئا مشككا فيوجد تحته معنى هو جنس وان كان
اخص من عمومه وان لم تكن مقولة ان ينفعل هي نفس الحركة مطلقا بل كانت نسبة
الحركة المطلقة او الحركة ما فان كانت الحركة المطلقة فلا يخلو اما ان تكون الحركة المطلقة مقولة او الحركة ما وهو [illegible] اما ان يكون
على اصنافها بالتواطؤ او بالتشكيك فان كانت مقولة بالتواطؤ فالحركة باعتبار ذاتها جنس
فصارت الاجناس اكثر من عشرة ولان يكون بذاتها جنسا اولى من ان يكون نسبتها
الى موضوعها جنسا وان لم يكن اولى فليس دونه في الاستحقاق وان كانت مقولة بالتشكيك
فكذلك مقولة ان ينفعل التي هي نسبة هذا المشكك الى موضوعه مقولة بالتشكيك فليس بجنس

همه آسمان درست [illegible]

(الى الموضوع)
جنس وان كانت المقولة هي النسبة بل نفس من الحركة فيستحق مثله سائر الاضافات ومع ذلك
فيكون نفسه جنسا وبالقياس الى موضوعه جنسا آخر ويتزايد الاجناس تزايدا كثيرا
وذلك يلزم ان يطالبوا بالسبب الذي جعلوا نفس الكيفية جنسا آخر ولم يجعلوا نسبتها الى
الموضوع جنسا وهنالك اخذوا نسبة الحركة المطلقة او حركة ما فجعلوها جنسا ولم يجعلوا نفس الحركة نفسها
جنسا ان كان ماخوذا [illegible] طبايع الامور ووجدوانها مجردة لا باعتبار الامر عوارض لها نسبة
[illegible] غير ذلك فيجب من ذلك ان يجعلوا المقولة ان ينفعل هو نفس حال الانفعال لا ما هو نسبة
لها [illegible] وهذا الكلام انما يحقق كلامه بعد ان يعرف ما قلناه وقد يأمن حال الفعل والانفعال
بالتحريك والتحرك [illegible] ان يجعلوا مقولة ان ينفعل والحركة بالذات واحدة واما نحن فانا لا
كل التشدد في حفظ القانون المشهور من ان الاجناس عشرة وان كل واحد منها يحقق
الجنسية ولا شيء خارج منها ويمكنك ان تبين هذا البيان بعينه في جعل الحركة اسما مشتركا
على الاطلاق فاذا انفسخت المذاهب التي اثبتناها ولم نعقلها نقرر الحق واحدا وهو المذهب الاول
واخذنا حدا وحد نسبة الحركة الى المقولات واوضحنا من قولنا ان الحركة في المقولة كذا
فنبين الآن ان الحركة في كم مقولة تقع وبيان المقولات التي تقع فيها الحركة وحدها لا غيرها
انا انقسم اصلا وان كان ربما يشتمل على تكرار بعض ما قيل فنقول ان قولنا ان مقولة
كذا فيها حركة قد يمكن ان يفهم منه اربعة معان احدها ان المقولة موضوع حقيقي لها قائم بذاتها
والثاني ان المقولة وان لم تكن هي الموضوع الجوهري لها فهو بتوسطها يحصل للجوهر اذ هي موجودة
فيها اولا كما ان الملاسة انما هي للجوهر بتوسط السطح والثالث ان المقولة جنس لها
وهي نوع لها والرابع ان الجوهر يتحرك من نوع لتلك المقولة الى نوع آخر ومن صنف له الى
صنف والمعنى الذي نذهب اليه هو هذا الاخير فنقول اما الجوهر فان قولنا ان فيه حركة هو
قول مجازي فان هذه المقولة لا يعرض فيها الحركة وذلك لان طبيعة الجوهرية اذا فسدت
تفسد دفعة واذا حدثت حدثت دفعة فلا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف كمال
متوسط وذلك لان الصورة الجوهرية لا تقبل الاشتداد والتنقص وذلك لانها اذا قبلت
الاشتداد والتنقص لم يخل اما ان يكون الجوهر وهو في وسط الاشتداد والتنقص يبقى

نوعا او لا يبقى فان كان يبقى نوعه فما تغيرت الصورة الجوهرية البتة بل انما تغير عارض للصورة فقط
فيكون الذي كان ناقصا فاشتد في عدم الجوهر لم يعدم فيكون هذا استحالة وغيرها
لا كونا وان كان الجوهر لا يبقى مع الاشتداد فيكون الاشتداد قد جلب جوهرا آخر وكذلك
كل آن يفرض للاشتداد يحدث جوهرا آخر ويكون الاول قد بطل ويكون بين جوهر وجوهر
امكان انواع جوهرية غير متناهية بالقوة كما في الكيفيات وقد علمت ان الامر كذلك فليس (بالقوة)
في الصورة الجوهرية اذن تبطل وتحدث دفعة وما كان هذا وصفه فلا يكون بين قوته
وفعله واسطة هي الحركة ونقول ايضا ان موضوع الصور الجوهرية لا يقوم بالفعل الا
بقبول الصورة كما علمت وهي في نفسها لا يوجد الشيء بالقوة والذات الغير
المحصلة بالفعل يستحيل ان يتحرك من شيء الى شيء فان كانت الحركة الجوهرية موجودة
فلها متحرك موجود وذلك المتحرك يجب ان صورة جوهرية بالفعل ويجب جوهرا قائما بالفعل
وان كان هو الجوهر الذي كان قبل فهو حاصل موجود الى وقت حصول الجوهر الثاني
لم يفسد ولم يتغير في جوهريته بل في احواله وان كان جوهرا غير الجوهر الذي عنه
والذي اليه فيكون قد فسد الجوهر الاول الى الجوهر الاوسط وبينهما اذن جوهران بالفعل
والكلام فيه كالكلام في الجوهر الذي فرضت الحركة منه فانه اما ان يكون في تلك المدة
كلها على طبيعة الجوهر المتغير اليه او لا فيكون التغير الى الثاني دفعة واما ان يكون في بعض تلك
المدة حافظا للنوع الاول وفي بعضها الآخر فيكون النوع الاخير بلا توسط فيلزم فيه ما قيل
من الانتقال من نوع الى نوع دفعة فيكون تلك المدة مشتملة على حركات غير حركات نوعية
اذ كانت الانتقالات في الجوهرية لا في مدة وزمان ولا يمكن ان يحقق ان هذا القول
يلزم ايضا على حركة الاستحالة وذلك لان الهيولى فيما يكون فيه مما تحتاج في قوامها الى وجود
صورة بالفعل والصورة اذا وجدت بالفعل حصلت نوعا بالفعل فوجب ان يكون
الجوهر الذي بين الجوهرين امرا محصلا بالفعل ليس الموضوع لا كذلك في الاعراض التي تتوهم
بين كيفيتين مثلا فانها تستغني عنها في قوام الموضوع بالفعل وقد يقولون ان الجوهر
لا حركة فيه لان طبيعته لا ضد لها واذا لم يكن للطبيعة ضد يستحال ان ينتقل عن طبيعته

طبيعته الى طبيعة اقوى على سبيل النقص والاشتداد حتى يكون الحالة التي هو فيها عند الحركة
حالة متوسطة بين طرفين لا يجتمعان وبينهما غاية البعد وهما الضدان ويجب ان نتامل (غاية البعد)
كون هذه القضية فنقول انه لا بد من ان نفهم المادة او الموضوع في حد التضاد فان
عني بالموضوع الموضوع الحقيقي القائم بنفسه بالفعل نوعا القابل للاعراض التي لو تلك
النوع فلا يكون الصور الجوهرية متضادة لانها ليست في موضوع وان عني بذلك
الموضوع اي محل كان فيشبه ان يكون الصورة النارية مضادة للصورة المائية
لا لكيفيتهما فقط فانك لا شك فيه ان الصور التي عنها تصدر الكيفيات التي لها
وذلك لان الصورتين مشتركتان في محل ومتعاقبتان عليه وبينهما غاية الخلاف
وهذا من الشأن ان ما يشتغل من يتبين ان الفلك لا يتكون فانه لا ضد لصورته
كانه وضع ان كل متكون فلصورته ضد واليه يكون انتقاله فجعل النار والهواء و
الماء والارض متضادة الصور فلم انكر ان يكون للصورة الجوهرية ضد البتة فيشبه
ان يكون الضد الذي يذكره ههنا هو الذي بينه وبين شيء آخر غاية خلاف وانما (نكرة)
يكون بينه وبين ذلك الشيء الغاية في الخلاف اذا كان لا يفرض ثالث بعده خلاف فوقه وهو كونه
بحيث يحتمل استمرار فيه كالاستمرار في البعد بين شيئين وليس بين الصور الجوهرية
التي فيها الاستحالة الاولية واسطة بهذه الصفة كما ليس بين النار والهواء واسطة
ولشبه ان يرى ان التعاقب المأخوذ في حد الضد هو تعاقب بين شيئين بينهما (يكون)
غاية الخلاف وهذا على ما قيل يصح ان يكون بلا واسطة فيصح ان يرتفع هذا الضد
ويعقبه الآخر من غير ان يتخلل بينهما عاقب آخر وان كان قد يصح ايضا ان يكون
يعقب المتوسط ان كان هناك متوسط فيكون الانتقال مستمرا بين الطرفين على
الاتصال ثم لا يرى ان المحل يقبل الصورة النارية عقيب المائية من غير ان يقبل
اولا صورة الهواء المتوسط لا على استمرار متصل بل وجب ان يسكن لا محالة على الصورة
الهوائية فلا يكون الصورة المائية مضادة للنارية ولا الصورة النارية مضادة للصورة
الهوائية اذ ليس الاستمرار الانتقال من احدهما الى الاخرى الاعني النارية الى الهوائية اذ ليس

بينهما غاية الخلاف فان كان القصد بهذا القصد كان التغير عنه بعيدا لما البيان الاول
الذي حاول لكن وهو ان الطبيعة الجوهرية لا تنسلخ يسيرا يسيرا اذ لا يقبل الشدة
والضعف قبولا يكون له اشتداد وتضعف طرفان كما ان في هذا النظر بحسب القصد
وسنبين لك الحجة الفاصلة الا وان الصورة الجوهرية لا يقبل الاشتداد والضعف
بيان اشرح لك لما رأى ان المني يكون حيوانا يسيرا يسيرا او البذر يكون نباتا
يسيرا يسيرا توهم من ذلك ان هناك حركة والتدريج ان يعلم هو ان المني الى ان يكون
حيوانا يعرض له تكونات اخرى يتقبل ما بينها استحالات في الكيف والكم فيكون المني
لا يزال يستحيل يسيرا يسيرا وهو بعد مني الى ان يخلع عنه صورة المنوية ويلبس صورة العلقة
وكذلك حالها الى ان يستحيل مضغة وبعد في عظاما وعصبا وعروقا او امورا اخر لا ندركها وكذلك الى ان
يقبل صورة الحيوة ثم كذلك يستحيل ويتغير الى ان يشتد فيفصل لكن ظاهر الحال توهم ان
هذا سلوك واحد من صورة جوهرية الى صورة جوهرية اخرى ويظن لذلك ان في الجوهر حركة
فليس كذلك بل هناك حركات وسكونات كثيرة واما كون الحركة في الكيف فذلك ظاهر لكن
في الناس من لم ير الحركة في انواع الكيف كلها الا في الضعف المنسوب الى الحواس فقال
اما نوع الحال والملكة فهو متعلق بالنفس وليس من موضوع الجسم الصغير واما القوة واللاقوة
والصلابة واللين وما يشبهه فانه يتبع اعراضا بالحقيقة تعرض للموضوع ويغير الموضوع
مع بعض تلك الاعراض موضوعا لها فلا يكون في الموضوع للقوة يوجب عدم القوة الموضوع
وكذلك حال الصلابة واللين واما الاشكال وما يشبهها فانها انما يوجد انها دفعة التي يفعلها
دفعة اذ لا يقبل الشدة والضعف ولا ادري ما في [illegible] يقولون في الاشكال والاستقامة
وغير ذلك وعندي ان الامر ليس على ما يقولون وان موضوع الحال والملكة كان فيهما
او بدنا او هما معا في حال الشركة فانه يوجد فيه كما قد ثبت ما بالقوة للجوهر وما الذي كان له ان مرجحه ما في القوة
الموضوع ليس بواحد للصلابة واللين والقوة والضعف فينقض عليه في القوة والذبول
وكما انه يحفظ قواه ان لا يكونا حركتين بل ما تغير بالموضوع في هذه الاشياء يحفظ النوع كب
لحافظه للاعراض فما دامت تلك الطبيعة باقية لم يتغير النوع ولم تفسد الصورة

[illegible]

الصورة فان الموضوع ثابت من غير ان يتبدل لعارض يعرض له او زيادة منضاف اليه
يصير متوسعا وما بحاله التي فيها الحركة اولا انه نعم الاشكال يشبه ان لا يكون حكمها حكم
سائر الكيفيات في وقوع الاستحالة فيها لانها يكون دفعة والكم فيقع ايضا فيه الحركة وذلك
على وجهين احدهما بزيادة مضافة فيتبدل الموضوع او نقصان يقع بالتحلل فينقص
له الموضوع وصورته الامرين باقية وهذا يسمى نموا او ذبولا او قد يكون لا بزيادة تزاد
بعينه عليه ونقصان ينقص منه بل بتخلل الموضوع نفسه مقدارا اكبر او اصغر بتخلخل او
تكاثف من غير انفصال في اجزائه وهذا ان كان يتم استحالة تتم وهي من الكيف
فكذلك غير الزيادة في الكم او نقصانه فيه ولان في الحالة سلوك من قوة الى فعل يسيرا
يسيرا فهو كمال ما بالقوة فهو حركة لكنه قد يشكك فيقال ان الصغير والكبير ليس متضادين
والحركات كلها بين المتضادات فنقول اما اولا فلسنا نحكم بهذا في الشدة والضعف بل
كون الحركات كلها بين المتضادات فنجوز اذا كانت اشياء متقابلة لا يجتمع معا وسلك
الشيء من احدهما الى الاخر يسيرا يسيرا استحق التغير حركة وان كان لا تضاد وهناك حد
الصغير والكبير الا متضادين اللذين يتحرك فيما بينهما النامي والذابل ليس الصغير والكبير المطلق
حدود لهم المطلق بل كان الطبيعة جعلت لانواع الحيوانية والنباتية حدودا في الصغر والكبر وجعلهم
لا يتعدا بهما ويتحرك فيما بينهما فيكون العظيم هناك عظيما على الاطلاق ولا يصير صغيرا بالقياس
الى عظيم اخر في ذلك النوع وذلك الصغير يكون صغيرا بالاطلاق واذا كان كذلك لم يجز ان
ثبت كل المتضادات بل يكون متضادة فان قال قائل ان النمو حركة في المكان لان المكان
يتبدل فيه فالجواب انه ليس اذا قلنا ان النمو حركة في الكم فان ذلك يمنع في ان
يكون معه حركة في المكان فانه لا يمتنع ان يكون في موضوع النمو تبدلا ان تبدل كم وتبدل
اين فيكون فيه حركتان معا واما مقولة المضاف فيشبه ان يكون جميع الانتقال
فيها انما هو من حال الى حال دفعة وان اختلف في بعض المواضع فيكون التغير بالحقيقة
وقتها اولا في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة اذ الاضافة من شأنها ان يلحق مقولات
اخرى ولا يتحقق بذاتها فاذا كانت المقولة مما يقبل الاشد والاضعف عرض

بعد عمری دریافت زهر گوش اهل حق گفت بر بیماری مرا بهر او در شکایت بشنید

لا اضافة مثل ذلك فانه لما كانت السخونة يقبل الاشد والاضعف كانت الاسخن يقبل الاشد والاضعف فيكون موضوع الاضافة يقبل في نفسه ذلك فيقع لا اوليا فيكون الحركة في الامر الاول لا في الاضافة بالذات واولا والاضافة بالعرض وثانيا واما مقولة الاين فان دخول الحركة فيها بين واضح واما مقولة متى فيشبه ان يكون وجود الانتقال من متى الى متى امرا واقعا دفعة كالانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر ويشبه ان يكون حال متى كحال الاضافة في ان نفس متى لا ينتقل فيه عن شيء الى شيء بل يكون الانتقال الاول في كيف او كم ويكون الزمان لازما لذلك التغير فيعرض بسببه فيه التبدل في اما لا تغير فيه فمستعلم انه التبدل في الزمان فكيف يكون له حركة فيه واما مقولة الوضع فقد قيل انها لا حركة فيها لان الشيء اذا انتقل عن وضع الى وضع فانه اذا انتقل الشيء من قيام الى قعود فانه لا يزال في حكم القيام الى ان يصير قاعدا دفعة او اذا انتقل من قعود الى قيام فانه لا يزال في القعود حتى يصير قائما دفعة والحق يوجب ان يوجد في الوضع حركة وان لم تكن حاجة الى التضاد الحقيقي في طرفي الحركة ثم ذلك كما في حركة الفلك فان الوضع لا يبعد ان يكون فيه تضاد حتى يكون المستلقي مضادا للمنبطح والذي قيل من ان الانتقال من القيام الى القعود دفعة يكون دفعة ان عني به ان القعود الذي هو الطرف يحصل دفعة فهو صادق وذلك السواد الذي هو طرف والاين الذي هو الطرف يحصل دفعة وان عني ان كل وضع ينتقل عنه الى القعود يكون ذلك الانتقال دفعة فهو كذب لان الانتقال من القيام الى القعود كالانتقال من السفل الى العلو بعينه واما كيفية وجود الحركة في الوضع فهو ان كل جسم تبدل وضعه من غير ان يفارق بالجملة المكان بل ان تبدل نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه والى جهاته فهو متحرك في الوضع لا محالة ان مكانه لم يتبدل بل تبدل وضعه في مكانه هو الاول بعينه واذا كان التبدل في الوضع وكان مع ذلك متدرجا يسيرا يسيرا كان ذلك التبدل حركة في الوضع اذ كانت كل حركة تبدل حال تلك الصفة وبالعكس فيكون منسوبا الى الحالة التي تبدلت لا الى شيء آخر لم يتبدل ولست اعني بهذا ان كل متحرك في وضع فهو ثابت في مكانه فليس يجب ذلك بل اني كل ثابت في مكانه ليتبدل وضعه بالتدريج فهو متحرك في الوضع ان كل متحرك في الوضع كذلك بل لا امتنع ان يكون الشيء

بكون فعلا قليلا قليلا حتى يؤدي النهاية التي هي القعود

وجود

با دوستی گمان فتم از غمزه اشک شفقت دمادم از ادب مهر خبر بری دماغم رد

الشيء لا يتغير وضعه الا وقد تغير مكانه كما لا امتنع ان يكون شيء لا يتغير مكانه الا وقد تغير وضعه بل الوضع ان يشترط في الحركة في الوضع بانه ثابت متحرك في الوضع اما انه هل يمكن ان يكون الشيء متبدل وضعه وحده ولا متبدل مكانه فليعلم الحاضر من حركة الفلك فانه اما ان يكون في الفلك الاعلى الذي ليس في مكان بمعنى نهاية الحاوي الشامل المساوي الذي له لا يتغير بالمكان واما ان يكون في مكان لكنه لا يفارق كلية مكانه بل انما تغير عليه نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه التي يلقاه واذا لم يكن هناك الا هذا التغير والمكان ثابت وهذا التغير تغير في النسبة وهذه النسبة هي الوضع فهذا التغير هو تغير في الوضع وليس هناك غير هذا التغير فليس هناك غير هذه الحركة التي في الوضع واما كون الحركة الفلك الاعلى عن مكانه نحو وضع عندهم بين من انه ليس تحرك في كيفية ولا كمية ولا في جوهر ولا في مقولة غير الوضع فانك اذا عقلت مقولة مقولة لم تجد من الحركة يليق بها ما عدا الوضع او الاين ولا اين فبقي الوضع فان قال قائل ان الفلك كل جزء منه متحرك في المكان فهل كل جزء منه متحرك في المكان فالفلك متحرك في المكان فالجواب عن هذا ان الامر بخلاف ذلك لانا ما الفلك فلا جزء له بالفعل حتى يتحرك في المكان ولو فرضنا له اجزاء فليست تفارق المكنة بل تفارق كل جزء منها جزءا من مكان الكل ان كان كله في مكان وليس مكان الجزء من مكان الكل بل عسى ان يكون جزء مكان الكل جزء مكان الجزء وذلك لان جزء مكان الكل لا يحيط بالجزء والمكان كما تعلم محيط بل عسى ان المتصل ليست اجزاؤه في مكان الا بالقوة بل قد صرح الامام بهذا في تبيين وتعقيب هذا الفصل اذا كان كل جزء يفارق مكان نفسه فالكل يفارق مكان نفسه لانه فرق بين قولنا كل جزء وبين قولنا كل الاجزاء وذلك لان كل جزء قد يكون له صفة والكل لا يكون بتلك الصفة لان الكلية حقيقة فاصة مباينة لحقيقة كل واحد من الاجزاء الا ترى ان اول جزء كل جزء هو جزء الكل والكل ليس بجزء وكل جزء من العشرة واحد والعشرة ليست بواحد بل جميع [illegible] فنقول انه يجوز ان يكون مكان كل شيء عن شيء ذي اجزاء بالفعل كالرمل وغيره ذلك ثم كل جزء منه يفارق مكانه والكل لا يفارق مكانه بل ما كنا ليس كذلك لانا او ان سلمنا ان كل جزء منه يفارق مكانه الخاص فالكل لا يفارق مكانه الخاص فلم يقع التشكيك ان الكل غير متحرك في المكان وان كان كل جزء متحركا وعندي ان كل من تأمل فيما

ای عشق زاجلین فیدالسنم نه نام زمن گذاشته و نه نشان سر جان دل عین فیدالسنم منم باده آتشین مرد السنم بیخانه ابرابخانه مگر

ثم نبحث عن تحقيقنا ان الوضع فيه حركة لنقل فانا لا نقول ان معنى الحركة في الكان ليس هو ان يكون المتحرك يفارق المكان بل ان يكون متحركا وهو في مكان وان لم يفارقه فيتحرك حركة يجب ان يكون لكونه متحركا ومتغيرا بمغير بعض فان كان كونه متحركا ومتغيرا انما يتحقق بامر يفارقه وهو يوجد له فلا حركة في الحقيقة ولا تغير بل الحركة والتغير المذكوران بحسب الاسم وان كان يتعلق بامر يتغير وهو غير المكان فهناك حالة نسبة لها فيها الحركة وان كان الشيء في مكان ان يكون الشيء مستحيلا وهو في مكان فذلك لا يوجب لنا ان نسميها استحالة مكانية وان كانت في مكان ولا نخصها في ان الحركة في كذا معناها ان المتحرك في كذا الى على ما علمت واما مقولة متى فانها لا يتم الغاية ما لم يحققها والذي نرى ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يشتمله ويلزم في الانفعال فيكون تبدل لاجل النسبة على الوجه الاول انما هو في السطح اي وفي المكان فلا يكون فيها على ما اظن لذا نهاية ولا حركة واما مقولة ان يفعل و ان ينفعل فربما ظن ان فيها حركة من وجوه منها ان الشيء الذي يكون لا ينفعل او لا ينفعل ثم يتدرج يسيرا يسيرا الى ان يصير يفعل او ينفعل فيكون ان يفعل وان ينفعل غاية لذلك التدرج مثل السواد كانه غاية التسود فيظن ان في بين المقولتين حركة والثاني فانه قد يتغير الشيء من ان لا يكون ينفعل بالحرارة او ينفعل الى ان ينفعل بالحرارة او ينفعل ويكون ذلك قليلا قليلا فيظن ان ذلك حركة والثالث فان الانفعال قد يكون بطيئا فيتدرج يسيرا يسيرا الى ان يسرع والشدة بالعكس فيظن ان في ذلك حركة الى السرعة فاقول اما الوجه الاول فلا يكون الحركة في الفعل و الانفعال بل في اكتساب الهيئة العقرة التي بها يصح ان يصدر الفعل و الانفعال اما الوجه الثاني فيتحرك منه بين سببين لا حركة له مثل تحصيل السبيل من تبرد الى تسخن او تبرد لا تسخن الا بانقطاع و كلام وقفة واما الوجه الثالث فلا يعتمد في تحصيل الاستحالة من تسرعه بالقوة لا تسرعه بالفعل يسيرا يسيرا الحركة هو بسبب كمال القوة من حيث هو بالقوة لكن في السرعة والبطوء في الحاكين وما فعلين وما انفعالين بل غايتين وكيفيتين هيئتين لما الفعل والانفعال بالجملة تجوز ان يكون في طبيعة ان ينفعل او يفعل وكذا على سبيل ما تغا في الحركة في المقولة فانه ان جاز ان يكون انفعال عن التبرد الى التسخن يسيرا يسيرا فلا يخ اما ان يكون ذلك بعد التبرد او عند ما انتهى التبرد فان كان عند ما التبرد وبعد تبرد

تبرد ومعلوم ان الانفعال الى التسخن اخذ من طبيعة التسخن في طبيعة التسخن اخذ من طبيعة السخونة فيكون عند ما القصد الى تقصد البرد معا وهذا مح وان كان عند منتهى التبرد فهو بعد الوقوف في البرد وبعد الانتهاء كما ستعلم ومع ذلك فح لا يخ اما ان يكون ذلك الانفعال من نفس التسخن او لا انفعال الى التسخن فان كان نفس التسخن فليس بين التبرد والتسخن الا زمان سكون او آن لا حركة فيه ولا سكون كما ستعلمه وان كان المصير الى التسخن فلا يخ اما ان يكون في المصير الى التسخن اخذا من طبيعة التسخن او لا يكون فان لم يكن فليس ذلك استحالة البتة وان كان فهناك اخذ لا محالة في طبيعة السخونة والا فذمن طبيعة السخونة هو تسخن فيكون عند الانفعال الى التسخن و التوجه الى التسخن بوجود اللهم الا ان يعوض التسخن بما هو في الغاية في التسخن ويكون الانفعال اليه مما هو اضعف منه ثم التسخن بنفسه كل حركة فانه ينقسم بالزمان على ما ستعرف في كل السخونة وان فلا يكون الا تسخن وان كان تسخنا فهو منقسم الى اجزاء ويكون كل جزء من التسخن يعرض تسخنا ويكون الجزء المتقدم منه اضعف فلا يكون بالغاية فلا يكون تسخنا بهذا المعنى وعن نسخنا هو قف فاما ان يكون التسخن غير منقسم البتة فلا يكون حركة بل يكون مستحيلة واما ان يكون غير منقسم فلا يكون غير التسخن ما هو غاية فليس اذ ان من شرط التسخن ان يكون في الغاية بل يكون اضافة السخونة وهو التسخن في الغاية و اذ وقف الكلام في التسخن وجب ان يكون هذا القدر كافيا في رفض جميع ما ينسب به هذا الموضع فقد ظهر لك من جملة ان الحركة انما تقع في المقولات الاربع التي هي الكيف والكم والاين والوضع فقد عرفت نسبة الحركة الى المقولات واذ قد عرفنا طبيعة الحركة فحري بنا ان نعرف السكون

في تحقيق تقابل الحركة والسكون ان الامر السكون فيما اختلفت لان المشهور من مذهب الطبيعيين ان السكون مقابلة الحركة مقابلة العدم للقنية لا مقابلة الضد من من البين انه لا يصلح ان يفرض بينهما مقابلة الا احدى ما بين المقابلتين اعني العدمية والضدية وقد جعلنا لفظ الحركة واقعا على معنى صورى ليس بعدمي في قلنا انها كمال اول فان كانت المقابلة مقابلة العدم للملكة يجب ان يكون الحركة منها هو العدم بل نقول ان السكون اذا كان عادما للحركة وكان من شانه ان يتحرك قيل له ساكن ومعنى قولنا من شانه ان يتحرك

بالوجود

والتبدل

آخذا

وما

ان هو

وفي نسخة التسخن وقف

ان يكون ما يتعلق بالحركة موجودا وهو ان يكون مثلا في مكان في زمان وايضا اذا كان
وحصول في مكان واحد زمانا فنقول ان الساكن فيهما معنيان موجودان في الساكن
احدهما عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك والاخر انه موجود زمانا فان كان السكون
بمعنى عدميا وان كان السكون هو الاخير منهما والاول لازم له لم يكن السكون امرا عدميا
فليتضح ان السكون المقابل للحركة هو المعنى الصوري منهما وان هذه هو الدال عليه
صوريا منهما فاذا اردنا ان نقابس بين هذا الحد وحد الحركة وجب ان يكون انا نقتضب
اما حد الحركة من هذا الحد او نقتضب هذا الحد من حد الحركة على ما يوجبه القانون الاستعمالي
في انتضاب حد الضد من حد ضده لست اقول ان سبيل التحديد للضدان تقتضب
من حد ضده فهذا شيء منعنا عنه تعليم البرهان ورخصنا فيه بوجه ما تعليم الجدل بل اقول
ان ذلك وان لم يكن واجبا ولم يكن طريقا لاقتناص الحد فهو ممكن اعني ان يكون
حد الضد يوازي به حد ضده ويكون للامتحان الحسن فان كان الحدان
متضادين ومتقابلين فلازم ان يكون السكون قنية وان كان الحدان لا يتقابلان
لم يكن هذا المعنى هو السكون لان السكون يقابل الحركة بل يكون معنى يلزم معنى السكون والسكون
هو الذي يدل عليه الحد العدمي فنقول اما اولا فان هذا الرسم لا يقابل به رسم المقول
الحركة الذي هو باصطلاحنا مفهوم لفظ الحركة فان قولنا كمال اول لما بالقوة من حيث
هو بالقوة اذا اردنا ان نخصصه بالحركة المكانية صار هكذا وهو انه كمال اول في الاين لما
هو بالقوة ذو اين من حيث هو بالقوة وهذا الحد ليس يقابل حد السكون الذي حددناه
بل يشترك ... المقابل لذلك هو هذا ... فانا لا نسلم ان ... واحد من الحدين
المفروضين للسكون يلزم الاخر وليس هو هو فان شئنا ان نقتضب من حد الحركة حد
السكون على ان السكون معنى صوري لم نجد الا ان نقول انه كمال اول لما هو بالفعل
ذو اين من حيث هو بالفعل ذو اين او نقول كمال لما هو بالقوة ذو اين من حيث
هو بالقوة فيكون الاول من حدين ليس حدا الا لزمان ... فان السكون من حيث
هو سكون ليس يحتاج الى ان يكون كمالا اول ... يكون للشيء كمال ... فانه يجوز ان يحصل السكون
سكونا والشيء لا كمال فيه غيره ... وانما ... فانه يحصل ... كون ما يثبت السكون

منهما هو الاول وهذا لازم له كان السكون صوريا

السكون لكونها ان يكون قد تقدمه الحركة وهذا ليس بواجب فان لفظة الاول ان في
لم يكن قد حفظنا شرط التقابل في الحد لم يكن تغيرا تغيرا او لم يكن له مفهوم صار ذا وصلا
وان اردنا ان ناخذ نقابل الكمال كان القوة فالتحق السكون ح بالعدميات
فقد بان انه ليس يمكن ان يقتضب من حد الحركة حد يطابق حد السكون ويكون السكون
مع ذلك قنية فان جعلنا الاصل حد السكون الذي ذكرناه ودخل فيه اول جزء الزمان
او ما يتعلق بالزمان والزمان تحدده الحركة فيكون السكون تحدد بالحركة والاضداد ليس بعضها
جزء لبعض ويكون الزمان يدخل فيه لانه داخل فيما يدخل في حدها والحركة تقبل الزمان في
التصور ولا يجوز ان يكون الحركة ح عدميا ان كان السكون قنية لان العدم لا بد فيه
مفهوم القنية بل الامر بالعكس فان الحركة داخلة فيه لان الزمان الداخل في حد السكون
المذكور بالمعنى الصوري قنيتنا ذا انه لا يجوز ان يقول في هذا الاقتضاب ان الحركة
حد ان الحركة هي كون لا يكون للجسم اين واحد زمانا فننظر هل يمكن ان يكون هذا الاقتضاب
على وجه آخر فنقول ان حسن ما يمكن ان نقول هو ان السكون كون في اين واحد
وقتا والشيء قبله وبعده فيه والحركة كون في اين واحد من غير ان يكون قبله او بعده فيه
فيكون قد استعملنا في تفهيمها القبل والبعد الزمانيين وهما متحددان بالزمان المتحدد بالحركة
فيكون قد صارت الحركة ماخوذة في مفهوم نفسها وظاهر ان الحركة لا تفهم من ضمن الحجة
هيهنا ... واضعف من هذا ان يوخذ ... فيه ان السكون هو كون في اين
واحد زمانا والحركة كون في اين لا زمانا فان هذا يلزمه ما قيل ... حال
في ابتداء الحركة وانتهائها فذلك كون في مكان واحد لا زمانا وليس بحركة ولا سكون
فقد تبين واتضح انه لا وجه لتصحيح تقابل حد الحركة لحد السكون والسكون قد يعني
الفعل ... ان يكون السكون حده المعنى العدمي واعلم ان كل صنف من اصناف
الحركة سكونا يقابله فالنمو يكون يقابله ... وكذلك ان السكون المقابل للحركة في الكيف
ليس هو الكيف الموجود زمانا بل هو سكون في الكيف وكذلك السكون المقابل للنقلة ليس هو الاين
الواحد الموجود زمانا بل هو سكون في ذلك الاين فالسكون عدم الحركة فاذ قد تكلمنا في الحركة
والسكون فحري بنا ان نتوقف ... اذ ... الكتابة الحركة

رسم
في حد الحركة
والزمان
تفهيمها

في ابتداء القول في المكان وايراد جمع مطلبه ومشتبه اوله

ان نفحص عن امر المكان وجوده وانه هل ههنا مكان ام لا مكان الشيء فانا
نحن انما نعلم وجود اسم المكان لا ذاته بل نسبة للجسم بها يسكن فيه وينتقل عنه
واليه بالحركة فان الفحص عن وجود الشيء قد يكون بعد تحقق ماهيته وقد يكون قبل تحقق ماهيته
اذا كان قد وقف منه على عارض له مثلا فقد وقف ههنا على انه ههنا نسبة الى الشيء المذكورة
ولم يعلم ما ذلك الشيء حتى يحتاج اذا عرفت تلك الماهية ان يبين وجودها ثم ان لم يكن
وجود تلك النسبة بينا لما احتيج اليه من ان الماهية التي تخصها تلك النسبة
بهذا الشيء قد بان لك في موضع آخر فنقول ان من الناس من نفى ان يكون للمكان
وجود واصلا ومنهم من اوجب وجوده فاما النفاة منهم فلهم ان يحتجوا بحجج منها ما يجب
منها عبارتها بحجة وهو ان المكان اذا كان موجودا فلا يخلو اما ان يكون جوهرا او عرضا
فان كان جوهرا فاما ان يكون جوهرا محسوسا او جوهرا معقولا فان كان جوهرا محسوسا
وكل جوهر محسوس فله مكان فللمكان مكان الى غير النهاية وان كان جوهرا معقولا
فيستحيل ذلك لان الجوهر المحسوس يفارقه ويقارنه لان المعقولات لا اشارة
اليها ولا وضع لها وكل ما يقارنه الجوهر المحسوس او يفارقه فهو ذو وضع وان كان
عرضا فالذي يحله هذا العرض هو كالذي يحله البياض فيشتق له منه الاسم فيقال
ابيض وابيض في الجوهر الذي يحله المكان يجب ان يشتق له منه الاسم فيكون هو
المتمكن فيكون مكان المتمكن عرضا فيه فيلزم ان يلزمه في النقلة ويصير معه حيث
صار فاذا كان كذلك كان منتقلا معه المكان فما زعموا انه ليس هو المنتقل عنه
المنتقل فيه وايضا فان المكان لا يخلو اما ان يكون جسما او ان يكون غير جسم فان كان جسما و
المتمكن يكون فيه فالمتمكن تداخل به ويتداخل الاجسام بعضها ببعض ثم كيف يكون جسما
وليس بجسم من الاجسام ولا مركب منها وان كان غير جسم فكيف يقولون انه مطابق
الجسم ومساويه ومساو للجسم وايضا فان الانتقال ليس الا انتقال بقرب وبعد وكان
هذا الانتقال قد يقع نحو ذلك قد يقع للسطح والنقطة والخط فان كان الانتقال الى
المنتقل مكانا فيجب ان يكون للسطح مكان وللخط مكان بل وللنقطة مكان ومعلوم

منه بدل

والذي يحله البياض ح

كالجسم

معلوم ان مكان النقطة يجب ان يكون مساويا لها اذ جعلتم المكان مساويا للمتمكن غير زائد
عليه ولا ناقص فما يساوي النقطة نقطة فمكان النقطة نقطة فكان النقطة منقط فلم صارت احدى
النقطتين مكانا واولى بمتمكنة بل ليس ان يكون كل واحد منهما مكانا ومتمكنا ويكون
بالقياس الى الاخر منهما اولى بمتمكنة وبالقياس الى الاخر من الاخرى اولى بان يكون مكانا وهذا
ما ظهر تقوم حجتهم ان يكون المكان متمكنا في المتمكن فيه لزوما وقالوا ان كان للنقطة
مكان فيجاور ان يجعلوا لها نقلا او حركة فان ذلك خصوصا القوم الذين نفوا الحركة فقالوا
ما عن يوجب للجسم مكانا وحركة الا ومثله يوجب للنقطة مكانا وحركة فان جوز تمت في النقطة
حركة فقد اعطيتموها سببا جعلتم لها خفة وثقلا وبها شنعوا البطلان على ان النقطة قبل الانفراد
الخط عن عدمي فكيف يكون المعنى العدمي مكان او حركة فاما ان النقطة في الخط نهاية
والنهاية عدم ان ينفذ الشيء فلا يعقل منه شيء واذا لم يكن للنقطة مكان لم يكن للجسم مكان اذ كان
ما يوجب للجسم مكانا يوجب للنقطة مكانا وايضا فان المكان عندكم امر لا بد منه للحركة اذ يجعلون
الحركة محتاجة اليه لانه حد على الحركة فليس بفاعل للحركة وكيف ولكل حركة يجعلونه في المكان
مبدأ فاعلا غير المكان ولا هو ايضا مبدأ الصوري لان المكان ليس هو صورة الحركة ولا ايضا
مبدأ صوريا لان المكان ليس هو صورة الحركة ولا ايضا مبدأ غائيا لها وذلك لانه انما يحتاج
عندكم اليه قبل الوصول الى الغاية والتمام كما يحتاج اليه عند الوصول فان كان المكان
غاية فليس لانه مكان بل لانه مكان لحال الحركة كحال في كلاسه في المكان من حيث
هو مكان مطلقا ولو كان المكان كمالا لانه تشتاق اليه المتحرك اما طبعا واما ارادة
لكان من كمالات الانسان ايضا ان يحصل في الامكنة تشتاق اليها وان التمام
منه خاص ومنه مشترك فالخاص هو صورة الشيء والمكان ليس هو صورة المتحرك ولا
صورة الحركة واما المشترك فانه يكون للشيء ولغيره والمكان عندكم خاص ولو كان الجسم
في مكان لكانت الاجسام الثابتة في مكان ولو كانت الاجسام الثابتة في مكان لكان
مكانها يتحرك معها والمكان يكون لها تحرك معها والمكان لها مكان وانتم تمنعون هذا كله
واما مثبتوا المكان فقد احتجوا بوجود النقلة وذكروا ان النقلة لا تخلو من مفارقة من شيء الى شيء
فليس في تلك مفارقة جوهر ولا كيف ولا كم في ذاته ولا غير ذلك من المقولات

فقدا

مبدأ غير ... لها اذ الحركة انما قوامها في المتحرك لا في المكان ولا ايضا مبدأ لها

هذه منتقلة مع المتقل بل انما كان ذلك مفارقة شيء كان الجسم فيه ثم استدل وبهذا
هو الذي نسميه مكانا واحتجوا ايضا بوجود التعاقب فانا نشاهد الجسم يكون حاضرا
ثم نراه غاب وترى لا جسما آخر حضر حيث هو شاغلا قد كانت بوة فيها ما يخص حصر
بعده فيها هواء او دهن والبديهة توجب ان هذا المتعاقب عليه شيء وقف
ذا ان كان لذلك الشيء اولا وكان للاول مفارقا والان فقد فارقه وذلك لا كيف
ولا كم ولا ذات امر مما ولا جوهر بل الحيز الذي كان الاول فيه ثم صار الآخر فيه ولان
الناس يعقلون كلهم ان ههنا فوق وان ههنا اسفل فليس يصير الشيء فوق و
اسفل بجوهره او كيفه او كمه فيه او غير ذلك بل الحيز الذي يسمى مكانا واحتجوا ان الا
شكال التعليمية لا يتوهم الا ان تختص بوضع وحيز ولولا ان المكان موجود
ومع وجوده له تنوع وفصول خاصة لما كان يتخصص الاجسام تتحرك لطبعها الى فوق وبعضها
الى اسفل قالوا وقد بلغ من قوة امر المكان ان التخيل العامي يمنع وجود الشيء لا في مكان
ويوجب ان المكان امر قائم بنفسه يحتاج ان يكون موجودا حتى يوجد فيه الاجسام ولما
اراد اسنودس الشاعر ان يقول شيئا في ترتيب الخلق لم ير
ان يقدم على وجود المكان شيئا فقال ان اول ما خلق الله تعالى المكان ثم الارض
فاما من شكك التي اوردها نفاة المكان فنحن فلا نقف ما علقنا بماهية
المكان فلنتعرف الآن ماهية المكان

وذكر مذهب الناس في المكان وايراد حججهم

ان لفظ المكان قد يستعمل العامة على وجهين على ما عند ابا المكان
ما يكون الشيء مستقرا عليه ثم لا يتميز لهم انه هو جسم الاسفل او السطح الاعلى من الجسم الاسفل
الا ان يترعرعوا الى شيء عن العامية فيتخيل بعضهم انه هو السطح الاعلى من الجسم الاسفل دون
سائره وربما عنوا بالمكان الشيء الحاوي للشيء كالدن للشراب والبيت للناس وبالجملة ما يكون
فيه الشيء وان لم يستقر عليه وهذا هو الاغلب عندهم وان لم يشعروا به اذ الجمهور منهم يجعلون
السهم نفسه في مكان وان السماء والارض عند من يفهم صورة العالم منهم مستقرة في مكان
وان لم يعتمد على شيء لكن الحكماء وجدوا للشيء الذي يقع عليه اسم المكان بالمعنى الثاني احوالا
مثل ان يوجد فيه الشيء ويفارقه بالحركة ولا يسعه معه غيره وتنقل المنتقلات اليه ثم نذر قليلا

لما كان

قليلا لكان ثم هوا له ما وراء كان المتمكن موصوفا بانه فيه فلما ارادوا ان يعرفوا ماهية
هذا الشيء وجوهره وكانهم نسوا نفسهم فقالوا ان كل ما يوصف بالشيء ولا يكون
لغيره فلا يخلو اما ان يكون داخلا في ذاته او يكون خارجا عن ذاته فان كان داخلا في ذاته
فاما ان يكون هيولاه واما ان يكون صورته وان كان خارجا عن ذاته وجب ان يكون مع
ذلك مساويا له ومطابقا فهو اما نهاية سطح بلا فرق يشتغل مجانسة ولا مماس غير
الا المحيط واما ابعاد تستوي عليها بنهايات الطرف وان يكون ابعاد الاوى اقطاره
بالاندماس فيه فمنهم من زعم ان المكان هو الهيولى وكيف لا والهيولى قابل للتعاقب
ومنهم من زعم ان المكان هو الصورة وكيف لا وهو اول حاو ومحدد ومنهم من قال
ان المكان هو الابعاد فقال ان بين نهايات الاناء الحاوي للماء ابعادا مفطورة
ثابتة والماء تعاقب عليها الاجسام المحصورة في الاناء وبلغ بهم الامر الى ان قالوا ان
مشهور بل مفطور عليه البديهة فان الناس كلهم يحكمون ان الماء فيما بين اطراف
الاناء وان الماء انما يزول ويفارق ويحصل الهواء في ذلك البعد بعينه واحتجوا ايضا بتقرير
من الحجج فقالوا وهم يبطلون خاصة اصحاب السطوح انه ان كان سطحا يحيط بسطح الشيء
فيكون للحركة هي المفارقة حد سطح آخر فالطائر الواقف في الهواء والحجر الواقف
في الماء لان وهو يفارق سطحا الى سطح يجب ان لا يكون متحركا وذلك لان
ما جعلوه مكانا يتبدل عليه فكان ساكنا فيكون في اي مكان
ان يلزم مكانه زمانا او لا يكون قد صدق عليه القول فالجسم البعد
الذي شغله الذي لا ينزع ولا يتبدل بل يكون ايضا بعينه وقالوا ايضا ان الامور
البسيطة انما يوقف عليها التحليل وتوهم نزع شيء عن شيء من الاشياء المجتمعة معلومها فالذي يجر
بعد رفع غيره في الوهم هو البسيط الموجود في نفسه وان كان لا يفرد بالقوام
عرفنا الهيولى والصورة والبسائط التي مع من اشياء مجتمعة ثم طلبنا فاذا توهمنا الماء
وغيره من الاجسام مرفوعا غير موجود في الاناء لزم من ذلك ان يكون البعد الثابت
بين اطرافه موجودا فاذن لذلك انه موجود وعندنا يكون هذه موجودة معه وقالوا ايضا ان
يكون الجسم في مكان ليس سطحا للحجم ولكنه يجب ان يكون في جهته مساويا له

فيكون بعداً ولان المكان مساوٍ للمتمكن والمتمكن جسم ذو ثلثة اقطار فالمكان ايضاً
ذو ثلثة اقطار وقالوا ايضاً ان المكان يجب ان يكون شيئاً لا يتحرك بوجه ولا يتبدل
ونهايات المحيط قد تتحرك بوجه او تتبدل وقالوا ايضاً ان الناس قد يقولون ان
المكان قد يكون فارغاً وقد يكون ممتلياً ولا يقولون في السطح يكون فارغاً ويكون ممتلياً
قالوا والقول بالابعاد يجعل كل جسم في مكان وفي مذهب اصحاب البسيط الحاوي
يجب ان يكون بعض من الاجسام لا مكان له وقالوا ان النار في حركتها تطلب فوق والارض (يلزمهم من)
في حركتها الى اسفل يطلبان مكاناً بكليتهما ولا يصح ان يطلبا نهاية الجسم الذي فوق
او تحت فان النهاية لا يصح ان يلاقيها كلية جسم فاذن يطلب الترتيب في البعد وهذه
حجج اصحاب البعد مطلقا لكن اصحاب البعد على مذهبين منهم من يحيل ان يكون
هذا البعد بغير فارغاً الا مال الرجل بوجب انه يخلو عن مال الا عند لموقه مادة ومنهم من
لا يحيل بل يجوز ان يكون هذا البعد خالياً تارة ومملوءاً تارة وهم اصحاب
الخلاء وبعض من يحتج للخلا ان الخلا الحس هو بعد ابل هو لا شيء كان الذي ملو جسم (القائلين به)
واول شيء خيل اعتقاد الخلاء هو الهواء وذلك لان الظن العامي الاول هو ان
ما ليس بجسم محسوس فليس بموجود ثم ظنهم الاول في امر الاجسام الموجودة هو ان
يكون محسوساً بالبصر وما لا يحس بالبصر يظن انه ليس بجسم ثم يوجب انه ليس بشيء فلذلك
يتخيل من امر الهواء انه ليس بشيء بل هو لا شيء فكان الاناء الذي هو فيه هو اول ما يخيل
عندهم من امر مدلول الامر ان فيه شيئاً بل يخيل ان هناك ابعاداً خالية او من
نبههم بان اراهم ان الازقاق المنفوخة تقاوم الكبس فاظهر لهم بان الهواء (نبههم من)
جسم كسائر الاجسام فانه جسم فمن الذين اراهم ذلك من رجع ولم ير ان ههنا خلاءً
موجوداً او صار الى ان يظن خلاءً هو الهواء ملاءً ومنهم من سلم ان الهواء ليس كله
صرف بل ملاء يخالطه خلاء ولم يخل عن الخلاء اذ قد يحتجوا وقياسات انحت علمه ان
الخلا موجود فمن الحجج ذلك قولهم انا نرى ان الاجسام يتخلخل ويتكاثف من غير
دخول شيء او خروجه كالتخلخل اذا تباعد الاجزاء تباعداً يترك ما بينها خالياً والتكاثف
رجوع من الاجزاء الى ملء الخلاء المتخلل قالوا ولكن نرى اناء مملوءاً من رماد ويسع ملاءه

ملاءه فلولا ان هناك خلاء لاستحال ان يسع ملاءه ماءً او قالوا ايضاً والدن مملوءاً شراباً فيجعل
ذلك الشراب بعينه في زق ثم يجعل في ذلك الدن بعينه فيسع الدن الزق والشراب معاً
فلولا ان في الشراب خلاء اخذ الحجم فيه مقدار مساحة الزق لاستحال ان يسع الزق والشراب معاً
ما كان يملأه الشراب وحده وقالوا ان النامي انما ينمو لنفوذ شيء فيه فلا يخلو ان ذلك
الشيء ينفذ في ملاء او في خلاء وبعضهم جعل هذا الاحتجاج كلياً فقالوا ان المتحرك لا يخلو اما ان يتحرك
في خلاء او يتحرك في ملاء فان تحرك في ملاء دخل ملاء في ملاء فبقي ان يتحرك في الخلاء ومن ذلك احتجاجهم (فيتحرك)
بالقارورة التي تمص ثم تكب على الماء فيدخلها الماء ولو كانت مملوءة لما وسعت شيئاً
يدخل فيها وقالوا ان المتحرك اذا تحرك فلا يخلو اما ان يدفع الملاء فيتحرك واما ان يداخله لكن
المداخلة محال لا تعتبر فيدفعه فيتحرك وكذلك حال احد فوج فيما يتحرك فيه فيلزم اذا تحرك متحرك
ان يتحرك العالم وان يكون اذا تحرك المتحرك تموج العالم تموجاً بعنف ومضادها التموج
واما القائلون بان المكان ما يتحوى الشيء عليه فقد دون ذلك من العادة اذ يسمون جميع
المستقر لهم ولكن لا بالاولى سمى بعضهم هذا مكاناً كانه لا يستقل تحقيق هذا المكان الذي هو (الذي)
المتمكن عليه بل الذي قيل انه حاو مساو ولا بد من شكل مستقل حيث كان فان لم يكن
شيء اعلى منه استند اما القائلون بان المكان هو البسيط كيف كان فهم يقولون
ان مكان سطح الجرة مكان الماء لكن سطح الماء مكان الجرة لانه سطح مماس لجرم مسطح (بسيط)
متصل به ويقولون ان الفلك الاعلى متحرك وكل متحرك فله مكان والفلك الاعلى لا مكان
لكن ليس له نهاية حاوية من محيط فليس كل مكان هو النهاية الحاوية بل مكانه هو الظاهر (من المحيط)
من الفلك الذي تحته واما القائلون بان المكان هو السطح الحاوي فقد ذكرنا مذهبهم و
حققناه فيجب لنا الان ان نبتدئ بابطال مذاهب من خالفنا ثم نتبعها بكشف المغالطات في قياساتهم
في نقض مذهب من ظن ان المكان هيولى او صورة او سطح ملاق كان ايّاً (كلاهما)
او بعداً اما بيان فساد قول من يرى ان الهيولى والصورة مكان فبان يعلم ان المكان
يفارق عند الحركة والهيولى والصورة لا يفارقان والمكان يكون الحركة فيه والهيولى والصورة
لا يكون الحركة فيهما بل معها والمكان يكون اليه الحركة والهيولى والصورة لا يكون اليهما الحركة
النسبة والمتكون اذا تكون يستبدل مكانه الطبيعي كالماء اذا صار هواءً ولا يستبدل هيولاه

الطبيعية وفي ابتداء الكون يكون في المكان الاول ولا يجوز في صورته وبقي ان الخف كان برا
وبقي ان الماء كان بخارا او من النطفة انسانا ولا يبقى ان المكان كان جسم كذا او لم يكن
المكان كان جسم كذا والقائلون بان المكان كل بسيط ملاق لبسيط تام كان محيطا
او كان محاطا فيلزمهم ان يجعلوا الجسم الواحد مكانين وانه يلزم على مذهبهم ان يكون جسم الحركة
مكانان مكان هو سطح الماء الذي فيها ومكان هو سطح الهواء المحيط بها وقد علم
ان الجسم الواحد لا يكون في مكانين وان للمتمكن الواحد مكانا واحدا وانما اخطأ والى هذا
القول بسبب جهلهم بحركة الفلك وظنهم انها مكانية ووجودهم الجرم الاقصى لانه في مكان خارج
عن خارج وهو متحرك حركة مكانية واذا علم مذهبنا في الحركة الوضعية استغنى عن هذه
الكلفة وتخلص عن هذه الضرورة واما القائلون بان المكان هو البعد الثابت بين
اطراف الحاوي فيحقق الذين يخيلون فيهم فنقول هذا البعد عن المتمكن لم يخل البعد لا يخلو اما ان يكون
موجودا مع البعد الذي يتحيز الجسم الحاوي او لا يكون موجودا وان لم يكن موجودا فليس الخلا
مكانا لان المتمكن هو هذا الجسم المحوي والمكان هو هذا البعد الذي لا يوجد مع الجسم
فان كان موجودا معه فلا يخلو اما ان يكون له وجود هو غير وجود بعد الجسم المحوي بل البعد هو
حائز له ويقبل خواصا واعراضا هي لبعد واعراض لجانب دون التي بعد الجسم المحوي
واما الذي لا يخلو غيره ولا يجد به فيصير جوهرا وان كان غيره فهناك بعد بين اطراف الحاوي
غير ذلك بالعدد ولكن نعني بقولنا البعد الشيء الذي بين هذين الشيئين هو انه هذا الامر المتصل
الذي يقبل منهما القسمة الواحدة المشار اليها فكل ما بين هذا البعد الذي بين الطرفين فكل ما هو
المحدود بين فهو لا محالة واحد مشخص غير غيره فيكون كل ما بين هذا الطرف وهذا الطرف بعدا
شخصيا واحدا ليس بعدا وبعدا واذا كان كذلك لم يكن بين هذا الطرف وهذا الطرف بعد
للجسم بعد آخر مع البعد الذي بين الطرفين موجود فالبعد الآخر ليس بموجود هذا واما ان
كان هو هو فليس هناك بعد الا هذا ولذلك اذا تعقب جسم آخر لم يكن هناك بعد الا الذي
للجسم الآخر فلا يوجد الخلا بين اطراف الحاوي بعد هو غير بعد المحوي ولا يجوز عندهم خلو
المتمكن عن المتمكن فان لا يوجد البعد المفرد الذي توهم محالات مثل انه يتوهم ان ينحو
ذلك الحيز الحاوي غير منطبق النهايات الداخل بعضها على بعض وما جسم فيه بعدا

وهو كان انسانا

مع وجود المتمكن

وهو مكان وبعد آخر في المتمكن هو بين الاطراف اي هذا الطرف وهذا الطرف هو

هذا المحدود الذي بين الطرفين

زمانه داشت زمن كينه كمين در دل چو شتابان زدم ديد مهربان كرديد

وهذا لكن نقول اذا توهمنا الخمسة منفصلة بينها وبين فيكون بحيث ان خلا النور يعني ان الجسم
في ودخلها فليس كيف اذا لزم هذا من توهم محال هنا كان ان يكون له حقيقة في الوجود
كيف يمكن ان يكون بعدان معا وفي البين اذ كل بعدين اثنين اكبر من بعد واحد منهما
اذا كانا في مجموع الا ان يجعل شيء آخر وكل مجموع بعد اكبر من بعد فهو اعظم منه لان العظيم هو الذي
يزيد على القدر بقدر خارج عن شيء فالعظيم في المقادير كالكثير في الاعداد فكلما هو اكبر في المقادير
قدرا فهو اعظم فاذا كان بعد يدخل في بعد فاما ان يعدم الدخول فيه فيكون قد دخل بعد
موجود في معدوم واما ان يبقى هو الداخل فيه مجموعين اعظم من واحد منهما فيكون البعدان
اعظم من الواحد وليس الامر كذلك لان مجموعهما الذي بين النهايات وذلك بعينه قد كان واحد
منهما فليس المجموع اعظم من الواحد وليس لي ان يقال ههنا كما لو خطان اذ انعطف خط على
نصفه بنصفه فيكون الخطان ومجموعهما الطول بعينه طول واحد منهما لكن هذا محال لانه
لا يخلو اما ان يتميز كل نصف عن الآخر في الوضع فيكون مجموع الخطين نفس بعد اكثر من بعد
واحد منهما واكبر منه وان كان ليس هنالك تميز لم يجز الانعطاف ولا يجوز البعد
الواحد فيها ولا المجموع بل يتميز بعد وبعد واما ان يتحد الخطان واحد الذي لكن ذلك يجب
ان لا يكون خطان بل يكون خط واحد الاجسام التي تمتنع عن هذا التداخل ليس الذي يمنع ذلك
منها هذا الحيز ان يدخل في ذلك الجسم مع ما يشتمل عليه الجسم من الصورة والكيفيات
وغير ذلك فان الصورة والكيفيات ربما وضعت لو لم يمنع دخول الجسم موجودا
كان التداخل ممتنعا فيه وليس الهيولى التي تمتنع عن مداخلة هيولى اخرى في البعد ولا
انا وقفنا ان الهيولى تمتنع عن مداخلة هيولى اخرى اما ان يكون على سبيل التحيز والتمكن
ان الصورة لا يرى انا نقول ان النفس لا يداخل الحركة اذ ليس من شان كل واحد منهما
ان يكون مع الآخر بحيث يتوهم عليها المداخلة واما الذي لا يوجد فيه الا المقادير فالذي يقابل
المداخلة مقابلة خاصة فانه كما ان التي المداخلة هو الذي يكون باي شيء افترضت متساويين
الامرين بحيث في الوضع شيئا منه الآخر اذ لا يوجد احدهما عن الآخر في وضع فذلك
تقابله هو الذي يكون ذات هذا متميزا في الوضع عن ذات ذلك فتوجد او اتحد ذلك

بل على المغرز

مباينة لا فراغ

بعلاى بهاى سرمولوى عليان سحكون ارسانم بهادر بيشم

فان قيل ان الهيولى تمتنع عليها التداخل من السبب الذي هو بالمعنى الاول قيل كلامنا
في ذلك وذلك مسلم اذ الهيولى في نفسها بمعزل عن الصفة والكمية كلامنا في القسم الثاني
وذلك القسم الثاني لا يتصور في الهيولى الا ان تجعل ذات وضع ولا يصير كذلك الا بالعرض
بسبب البعد الذي يعرض لها فيتعرض للتجزي والانقسام فيكون استعداد التجزي
لا ان تحمل عليها هذه المقابلة وهي التداخل وعدم التداخل المقابل له اذا لحقها لحوق
البعد والبعد هو السبب الذي يلحقها هذه المقابلة ويتصور فيها وهو السبب في
انه يصير الهيولى لا تداخل الهيولى لاجل البعد فان كان البعد جائزا له ذلك ولم يلحق
الهيولى وحدها منع تداخل المداخلة فلا يمتنع على الهيولى المداخلة وكيف يمكن ان يمتنع
من الهيولى ذات البعد لنفسها لا امتناع البعد الجسماني فانه يلحق ذات البعد الجسماني
الا ان ثبتت الهيولى مما لا يقبل لطبعها البعد وتلاقيه ولا الكم مما لا يقبل بعدا او زيادة
وتكثف فيه لها التخلخل وذلك حين تحققه وتكمم فان كان البعد لا يمتنع من مداخلة بعد
آخر في نفسه والهيولى تستترع لان لحاق البعد وتسرع طلبها بما هي هيولى لا يتوقف
تجزيها فعامل المداخلة فواجب ان يكون التداخل في الجسمين [illegible] فان كل جاء مؤلف من شيئين
فليس الا ان نفس [illegible] عن ان حدث هناك استحالة وانفعال من صورة ثالثة عن
ثالث عنهما فان الحكم اذا كان جائزا على كل واحد كان جائزا على الجملة واذا لم يمتنع واحد
منهما لم يمتنع الجملة لكن جملة الجسم يمتنع مداخلة [illegible] اذ لم يمتنع ذلك واذ ليس كل جزء منه جزء
مانع لذلك اذ ليس الهيولى سببا لمنع ذلك والسبب فعل خاص وانفعال خاص فبقي ان يكون
لطبع البعد لا يحتمل التداخل فان كان مع ذلك يجب [illegible] المتصورة بالبعد [illegible] لم البعد
يجز ان يعرض للجسم في البعد الذي [illegible] اذا كان التكلم في الاثار [illegible]
ذلك البعد المفطور اولا [illegible] فان [illegible] فلا يكون الجسم ذا الهيولى قد ملا الاثار [illegible]
دخل عليه او [illegible] ذلك البعد المفطور [illegible] ليس [illegible] الجسم الداخل [illegible] الجسم
الداخل لا يكون ذاته خالية عن مادة وان سرى ذلك البعد في ذات المادة مع البعد الذي [illegible] مادة
فيكون المادة قد سرى فيها بعدان [illegible] ان ينتفيا الطبيعة وقد علم ان الامور المتفقة بالطبع

ولو لم [illegible]

ومره

بل الذي لا يتنوع [illegible] في جوهرها لا تتكثر في هويتها بذاتها وانما تتكثر بتكثر المادة التي تحملها ولو
كانت المادة لها واحدة فلم تتكثر الذي فلا يكون البعدان ولو انا فرضنا البعد قد تكثر
في المادة وصار فيها بعدان فانه خاصية بعدية تكون للمادة بسبب سريان احد
البعدين فيها وذاته خاصية اخرى يكون لها بسريان البعد الآخر فيها فلا يكون في المادة
الا خواص الاتصال لاحدهما وخواص الانقسام واحدا واحدا على ما لو كان فيها بعد واحد
فقط لكانت الصورة تلك الصورة وهذا ما يخالف الخلاء وجود هذا البعد المفطور
وقد قيل في ابطال في ذلك شيء [illegible] مع استحالة وجود الابعاد في البعد بما هو
لكن لا يحصل له هذه الغاية فهم ذلك على حقيقة يوجب الركون اليه وسنتم الكلام
او [illegible] كما عرفنا
في مناقضة القائلين بالخلاء واما القائلون
بالخلاء فاول ما يجب علينا هو ان نعرف ان الخلاء ليس هو شيئا مطلقا كما يظن منهم
قوم كثير وانه وان كان الخلاء [illegible] فليس هاهنا منازعة بيننا وبينهم فليكن الخلاء
شيئا حاصلا ولنسلم هذا [illegible] الصفات التي يصفون بها الخلاء يوجب ان
يكون الخلاء شيئا موجودا وان يكون كما وان يكون جوهرا وان يكون له قوة فعالة [illegible]
فان اللاشيء لا يجوز ان يكون بين شيئين اقل او اكثر والخلاء قد يكون بين جسمين اقل
او اكثر فان الخلاء المقدر بين السماء والارض اكثر من المنفصل بين [illegible] عن الارض
الى [illegible] بالنسبة [illegible] وكل واحد منهما يوجد [illegible] مقدار [illegible] فيكون خلاء الف ذراع
وخلاء او عشرة اذرع وخلاء [illegible] وخلاء [illegible] عن النهاية وهذه آثار
لا يحمل الشيء على اللاشيء الصرف ولا تقبل هذه الخواص [illegible] هذه الخواص بذاتها الكم
ومتوسطه الكم بالكمية لغيره [illegible] الخلاء [illegible] اولا وبالذات او قبلها
بالعرض فان كان قبلها بالذات فهو كم وان كان قبلها بالعرض فهو [illegible] كم اما
عرض [illegible] واما جوهر [illegible] والعرض لا يكون [illegible] الا موجود في جوهر [illegible] فيلزم ان
يكون الخلاء [illegible] مقارنة لجوهر كم وليس ذلك الكم الا الكم المتصل القابل للتقدير في
الاقطار الثلاثة وان كان كل واحد منه يحوي [illegible] الكم [illegible] وكل جوهر [illegible] العمق

فهو جسم فالحق جسم وان كانا متقارنين لكن خارج عن مفهومين له فاقل احواله ان يكون
عرضا في جسم والوضع في الجسم لا يعرض لجسم فالحق انه لا يعرض لجسم وان كان قبل ذلك
بالذات فهو لا محالة كم بالذات ومن طبائع الكم بالذات الذي له ذهاب في الابعاد الثلثة
ان ينطبع بالمادة الجامدة ولا يكون يحوز او جنبه للجسم المحسوس فان لم ينطبع بالمادة
فلا يكون لانه لم يكن الامر عاما في ذلك العارض لا يصح اما الذي يكون من شانه ان يكون [illegible] بعوم لا في موضوع او م
ذلك فان كان من شانه ان يقوم لا في موضوع فقد قارن البعد فهذا البعد لا يخرج
عن ان يقوم مقارنا القائم لا في موضوع غيره فان يقارنه البعد ويقوم به وهو قائم في نفسه
فهو موضوع يقوم به البعد الا فان الموضوع للبعد ليس الا شيئا يجب في نفسه لا في موضوع
ويقارنه بعد [illegible] وان كان ليس من شان ذلك الغير ان يقوم لا في موضوع فيكون
لا وجود له الا ما هو موجود لا في موضوع فكيف يصير البعد قائما لا في موضوع وهو يحتاج
الى موضوع فان قيل ان موضوعه هو البعد وانه اذا حصل في موضوعه جعل موضوعه
لا في موضوع كان معنى هذا الكلام ان ما لا قوام له بعينه يعرض له الا قوام له في نفسه
الا في موضوع فيجعله قائما بنفسه لا في موضوع ويكون بعض الاشياء هو في طبيعته
عرض فيعرض له ان يكون جوهرا فيكون الجوهرية مما يعرض لبعض الطبائع وهذا
بين الاستحالة وحضور ما في الفطرة الاولى وبالجملة فان البعد ان كان القابل له الذي
هو طبيعة واحدة بالعدد ولا يتغير بعينها الا في جنس واحد فيكون تلك الطبيعة تحت
ما وجوده في موضوع او تحت ما وجوده لا في موضوع وايضا ان كانت تارة يعرض بعينها جوهرا
وتارة يعرض بعينها لا جوهرا او اذا صارت لا جوهرا [illegible] منها ذات [illegible]
زال عنها احد جنسيها وهو الجوهرية فلا يكون باقية لا محالة فانه لو كان بقيت بعينها [illegible]
لكان جوهرا لا جوهرا فكيف اذا فسد جنسها الاعلى [illegible] نوعيتها التي هي [illegible] بها
جوهر واما ان كان هذا المعنى الموضوع للبعد مما عرض له فلا يصح اما الذي يكون يلزم
انحلال لا اجل انه بعد ذو ابعاد في الاقطار فيلزم كل بعد فيكون كل بعد مفارقا للمادة او
يلزم بعض الجهة بعد كونه بعدا ذاهبا في الاقطار ويعود الكلام في ذلك المعنى هو ذلك الكلام

بعينه وبه ذهب عن البداية وليس هذا اللحوق كلحوق معنى الفصل للمعنى الجنسي الطبيعة
البعد اذا كانت بحيث يفرض فيه الابعاد الثلثة فهي طبيعة نوعية للمقدار وكذلك
طبيعة الخط وكذلك طبيعة السطح لان التميز بين الطبيعة النوعية على ما حققناه من
العوارض في الجنسية على ما حققناه في الفصول ان الطبيعة الجنسية تتحصل بفصول تلحق — بين الطبيعة م
الطبيعة بما هو هو واذا لم يلحق يكون العقل مقتضيا لحوقها حتى يتحصل في العقل تحصلها
ولا يجوز عنده تحصيل وجوده وبالجملة قد بين تحصيله لانه لو قام اذا قيل بعد مطلقا اي امر
يقبل الانقسام المتصل بالتحصيل كان الفصل الذي يلحق هذا انه في جهة او جهتين او
جميع الجهات فصلا يكيف المعنى المعقول من البعد يحصل مقوما في الوجود وفي العقل
ويتقوم اليه العقل في تحصيله موجودا او معقولا متنوعا عنه واما لحوق البعد بعضه قبل
للبياض او السواد وكون بعضه ملازما للمادة وبعضه قائما بلا مادة فليس يكيف
البعد حتى ولا يحتاج اليه في تحصيل البعد وتقويمه بل هي امور يلحقه من حيث هو فلا هو هو
او من حيث وجوده وكيف وجوده من خارج والفصول هي التي يكيف بها المعنى
سواء فرض موجودا في الاعيان او لم يفرض وكذلك في هذا العلم يفرض منا في اولى
بل طبيعة البعد يتم بعدا في الحقيقة بان يكون له في جهة او ثلث الانقسام والامتداد يحصل
ويكون ما سواه لواحق يلحقه ولا يحتاج اليه في تقويم كونه بعدا كما يحتاج ان يفرض موجودا
ولا يفتقر العقل في فرض شيء من الاخر به يحصل البعدية كما يفتقر اجل اللون موجودا
او الحيوان موجودا ان يكون حارا كان او صفة غير ما حر [illegible] لذلك لا يجوز العقل
ان يكون الفصل الحقيقي [illegible] عن النوع [illegible] ومن هذا الوضع في موضع — والبعد لا في مادة م
اخر واذا كان كذلك فلا يجب الانفصال بين بعضه [illegible] الانفصال لا يحصل [illegible]
بل انفصالا بالعرض [illegible] خارج عن تقويم طبيعة البعد نوعا والاشياء المنفعلة بالطبع — مر باجزائه
لا يستحيل ان يتوهم الكل واحد منها العارض الذي للاخر لكنه ربما [illegible] لذلك [illegible] او كان
ولبعض خارج وكانا انفعالا الا انه غير النظر الذي هو غرضنا ان نتكلم فيه وهو
النمط الاشبه بالكلام الطبيعي فنقول ان كانت [illegible] متفارق فلا يصح اما ان يكون

بوجب

متناهية لها اما ان يكون غير متناه لكن يطبقه الخلاء عنده جميع من جوّزوه من حيث انه لا يتميز الا بالبعد
مقدار فانه وان كان الملاء متناهيا فينتهي اليه كما في الخلاء فيلزم ان يكون عندهم بعد غير متناه
اما خلاء وحده او ملاء وحده او متجدد به الخلاء او تأليف خلاء وملاء ومحال ان يكون بعد
غير متناه على هذه الصفة كما وضح بعد فمحال ان يكون خلاء كما يقولون والحق ان لا يكون
الخلاء فلا يخلو اما ان يدخل الخلاء او لا يدخل وان دخل الملاء فلا يخلو اما ان يتميز بعد الخلاء
مع الماخذ موجودا او معدوما وان كان معدوما فلا يكون ان يستوي مكانا بل يكون
المكان هو ما يحيط بالجسم من الخلاء المقدار له وذلك لا ينفذ ذلك لانه غيره او وقع
عدم ما بين ذلك غير بعد الخلاء ولا يكون انتهاء جميع ذلك بل نهاياته التي يليها المتمكن ان
جميع ذلك لو توهم معدوما الا هذا الطرف لكان المتمكن من غير ان يتحرك عارة
عنها العاقب بكليته والتهم ماوراه وذلك فقد يكتنفه حجم الكثرة ومكان الشيء الذي
معه حجم آخر ومع ذلك فان كان هذا البعد تارة يعدم وتارة يوجد فيكون تارة بالقوة
وتارة بالفعل ويكون بالقوة فان كونه بالقوة معنى موجود قبل وجوده طبيعة قابلة
لجسم الطبيعيين هذا على سبيل الاصل الموضوع فيكون الخلاء هو القابل بعد مادة
بذلك البعد فيصير ذو وضع ويكون اليه اشارة وهذا هو الجسم فيكون الخلاء جسما وان كان
بعض مع الماخذ فيكون بعد من في بعد وهذا قد ابطلنا امكانه ونقول انه لا يجوز ان يكون
في الخلاء حركة ولا سكون ... لكن فيه حركة وسكون فانه ليس له مكان ولا انه لا حركة
فلان كل حركة اما قسرية واما طبيعية وقد بطل ان الخلاء لا يكون فيه حركة طبيعية وذلك لان ما ان
يكون مستديرة واما ان يكون مستقيمة ولا يجوز ان يكون في الخلاء حركة مستديرة ومحال ان
ليس شانه ان لا يقف ولا يفنى الا ان يكون وراءه جسم غير متناه فذلك الجسم ينقسم ان
له غير النهاية فلنفرض جسما يتحرك على الاستدارة على دائرة آ ب ج د ولتجعل الدائرة
نفسها التي يتحرك ولكن مركز ط ولنفرض خارجا عنها استدادة من المستقيم بلا نهاية
موازيا لا د آ مار فلا او فطاما او فيها جميعا وليكن خط ط ح متصل بين المركز وبين نقطة
ج التي كيف كانت الاستدارة فلان خط ط ح عمودا لا البعد على اتجه جهة ...



در شب ... واله بقول آن ... در گوشه ... عجز ... نوشته اند ... شدم ...

د ز ... فاذا ا فرج جميع له غير النهاية لم يلاق ة ز او لا شك ان لط جهة لا يلي البعد ة ز و ما
ينفذ فيها الا يصل اليه والا فنجرة متناه ولنفرض بدائرة آ ب ج د فمن كل جهة لم
يوجد الا فليكن خط ط ح ... او خطا لا يلاقه ز مادام في تلك الجهة لم ان ينطبق
على خط ط ز ... ونفرضنا ان لا ح نقاطع ز ة فانه اذا صار في جهة ة ز وكان عمودا
على آ آ او غير عمود فاذا فرج له غير النهاية تقاطع ة ز لا ح ولا فيقطع من ذلك
نقطة واحدة بعينها فانك يمكنك ان تفرض في خط ة ز نقطا كثيرة وتصلها بمركز ط
بخطوط كثيرة كلما انطبق خط ط ح على خط منها ... تحت مقاطع النقط التي ... عليها
ذلك الخط ولما كان ... لا مسافة متناهية فيجب ان يكون اول آن من زمان المسامتة التي
هو فصل بين الزمانين في ... نقطة ولكن نقطة ح ولنا خذ نقطة قبل نقطة ح ولنا
ان نصل بين ط و ك على خط ط ك فيكون خط ط ح اذا بلغ في الدور حتى يلقى ح نقطة
ك كان مسامتا لنقطة ك من خط ة ز قبل نقطة ح وقبل ان ح اول نقطة سامت
من خط ة ز هذا خلف بل يلزم ان يكون دائما مسامتا ودائما لا مسامتا وهذا محال فاذن

مبائنا

لا حركة مستديرة في الخلاء الذي فرضوه فنقول ولا حركة طبيعية مستقيمة في الخلاء ايضا ذلك
لان الحركة الطبيعية تترك جهة وتنحو جهة ويجب ان يكون ما يترك بالطبع مخالفا لما يقصد
بالطبع فانه ان كان ما يترك في جميع احواله من حال القصد فلا معنى لان يكون
الطبيعة تتركه طبعا اليا فقد مثله طبعا فان الحركة الطبيعية تقصد طبعه من الحال
ان يكون المنفور عنه بالطبع مقصودا بالطبع بل نقول من راس انه لا يخلو اما ان
يكون الحركة الطبيعية تنحو بالطبع جهة او لا تنحو جهة ومن المحال ان تكون الحركة لا تنحو جهة
خاصة فان كانت تنحو جهة خاصة فلا يخلو اما ان يكون الجهة شيئا موجودا او
شيئا غير موجود فان كان شيئا غير موجود فمحال ان يكون متروكا او منحوا نحوه بالجسم
وان كان شيئا موجودا فاما ان يكون موجودا عقليا لا وضع له لذاته فلا يكون اليه
او يكون له وضع فيشار اليه ومحال ان يكون عقليا لا وضع له لان ذلك لا حركة اليه فيفرض
لئن يكون له وضع وح لا يخلو اما ان يكون شيئا لا يتجزى من حيث يصار اليه القطع

ما اقتضا جبلّی عشاق دوزخت آگاه در سیه مستی وفارغ ز بهشت   دیوانه عشق را چه هجران چه وصال   از خویش گذشته را چه دوزخ چه بهشت

للبعد او يكون يتجزى فان كان متجزيا فالبعض منه يكون اقرب من المتحرك اليه فاذا وصل
اليه المتحرك فاما ان يكون قد حصل في الجهة فالبعض هو الجهة المقصودة والباقي خارج
عن الجهة لا البعض الجهة المقصودة وحكمه حكم ساير ما يليه ان كان غير متجز من حيث
يصار اليه فلا يخلوا اما ان يكون مقداره التجزى الا انه في نفسه لا يحتمل فرض القسمة
بل لانه ليس في طباعه الانفكاك كما يقولون في الفلك او يكون مما لا يتجزى اصلا فان كان
لا يتجزى بالتفكيك ويتجزى بالفرض فهو جسم غير خلاء فيما لم يكن في الخلاء جسم موجود
لا يكون هناك جهة فيكون متحيزا لا تحيز في الخلاء المطلق وحده وذلك الجسم الذي لا يتجزى اما ان يكون
مختصا بالطبع بالجزء من الخلاء الذي هو فيه او لا يكون مختصا به فان كان مختصا به فبعض الخلاء
كالمخالف لبعضه في الطبع حتى يختص ببعض الاجسام طبعا دون بعض وان كان غير مختص
جاز فيه مفارقته له واذا فارق ذلك الجزء من الخلاء لم يكن ان يتحرك الجسم المفروض
متحركا اليه بحركة طبيعية لا الجزء الاول الذي كان فيه ذلك الجسم من الخلاء او يتحرك اليه
نحو الجزء الآخر الذي صار اليه ولا يجوز ان يتحرك له الجزء الاول و الآخر لان ذلك الجزء
الحركة الطبيعية والتي بالذات واما الى ذلك الجسم الذي كان فيه فقد كانت بالعرض
ولا يجوز له ان يتحرك بالطبع لا الى الخلاء ولا نحو الجسم المتحرك لان الشيء هو جزء الوجود بانتقال ذلك
الجسم عن حيزه فكيف يتاتى ان يتحرك جهة كانت مقصودة بحركة لان ذلك الجسم
فيها والقصد جهة اولى من مفارقة طباعه الا ان يجوز ذلك الجسم منبعث فيها اثر او قوة وذلك
الاثر وتلك القوة يكون مبدأ ما لانبعاث وكل جسم المتحرك بالطبع اليه كالمنافس
المغناطيس والحديد فحينئذ يكون الحركة قسرية لا طبيعية وان يشوق فقد حصل هناك ادراك
وحصلت الحركة ارادية لا طبيعية وهذا كله باطل على ما سنعلمه من الكلام في امثال ذلك الجسم
بالطبع وبغير الطبع يرجع له مما يمكن ان يعتقده ونقول وان كان المتوجه اليه غير متجز
من حيث يصار اليه بوجه من الوجوه وله وضع فهو اما النقطة والخط والسطح
فلا يخلوا حينئذ اما ان يكون الجهات كلها نقطا او انها نقطا وخطوطا او سطوحا
او يكون جهة خطا وجهة سطحا فان كانت الجهات كلها نقطا او سطوحا او خطوطا

اما ان لا يكون حصل في الجهة بل يتعداه ان تعداه فان كان بحيث يتعداه فهو سبيله

نقطا م
وجهة م

الخلاء والنقطة والخطوط والسطوح لا تختلف الا بعوارض يعرض لها اما بان يختص بها من
حيث هي كذلك واما غريبة عنها وجميع ذلك بريء مما من جهة الاشياء المختلفة
المختلفة الاشكال والطبايع التي هي زيادات لها والخلاء ليس كذلك فاذن لا يجوز ان يكون
في اختلاف جهات غير من العضة بالنوع وان كان ليس كذلك بل جهة نقطة و
اخرى سطح او خط او على وجه آخر مما يحتمله القسمة فكيف يمكن ان يكون في الخلاء في موضع
نقطة بالفعل فنقطة او سطح وفي موضع خط بالفعل فخط او سطح بالفعل في وجه آخر و
والخلاء واحد متصل لا انقطاع فيه لانه لا مادة له فيقبل باختلاف الاحوال والصفات
ان ذلك ليس بجسم لا ان من البيان فالخلاء ليس فيه اختلاف جهات واذا لم
هناك اختلاف جهات واماكن يمكن ان يكون مكان متروكا بالطبع ومكان
مقصودا بالطبع فليس اذن في الخلاء سكون طبيعي اذ ليس في الخلاء ان يكون فيه بالطبع من موضع   موضع هو اولى م
وايضا فانا نشاهد الاجسام تتحرك بالطبع الى جهات ما تختلف مع ذلك في السرعة
والبطؤ فلا يخلوا اختلافها في السرعة والبطؤ ان يكون ما الامر في المتحرك منها او لامر في
المسافة واما الامر الذي في المتحرك فقد يكون لاختلاف قوة ميله فان الارض في الثقل
النار والخفة الصاعدة لقوتها او لزيادة عظمه يسرع والانقص يبطؤ وقد يكون لاجل
شكله والشكل مثلا اذا كان مربعا وقطع المسافة بسطحه لم يمكن ان يقطع المسافة
براسه كالمربع اذا قطع المسافة بزاويته وذلك يحتاج له ان يحرك شيئا
اكبر وهو الذي يلاقيه اولا وهذا لا يحتاج له ذلك فهكذا سبب السرعة يكون حال الاجسام
مع شدة فيما يمانع الشيء ويقاومه مقاومة فلا يبعد شدة الخرق فان الارض وهو
الالطف اسرع والاعجز عنها الطا وهذا الامر في الخلاء بل يترك هذا الجسم بلا كثرة قطع
لنا فيما كان منه واما الذي يكون من قبل المسافة فهو انها كلما كانت ارق كان قطعها
اسرع وكلما كان اغلظ كان قطعها ابطأ وذلك بسبب المتحرك الحادث بالطبع يلحقه
السبب فيه الافتقار على مقاومة الدافع الخارق والغليظ كنفوذ فيها ذلك
ليس نفوذ المتحرك في الهواء كنفوذه في الارض الحجارة ونفوذه في الماء ليس الدهن والرقة

[illegible]

والغلظ تختلف في الزيادة والنقصان ولكن يتفق ان السبب في ذلك المنافذ فكلما قلت
المقاومة زادة السرعة وكلما زادت المقاومة زاد البطؤ فيكون المتحرك يختلف سرعته
وبطؤه بحسب اختلاف المقاومة فكلما فرضنا قلة مقاومة وجب ان يكون الحركة اسرع
وكلما فرضنا كثرة مقاومة وجب ان تكون الحركة ابطأ فاذا تحرك جسم في الخلاء
لم يكن الا ان يقطع المسافة الخالية بالحركة في زمان او لا في زمان ومحال ان يكون ذلك
لا في زمان لانه يقطع البعض من المسافة قبل قطعه الكل فيجب ان يكون ذلك في زمان
ويكون لذلك الزمان نسبة لا محالة الى زمان الحركة في الملأ المتقدم ويكون مثل زمان
المقاومة لو كانت ليست بها المقاومة الا نسبة الزمانين والبطأ من زمان مقاومة
هو اصغر النسبة الى المقاومة الموضوعة لنسبة الزمان الى الزمان فيجب ان يكون نسبة
زمان الحركة حيث لا مقاومة الى نسبة زمان الحركة في مقاومة ما لو صح الماوجود فضلا
عن ان يكون البطأ من زمان مقاومة اولى لو توهمت اقل من المقاومة القليلة
الاولى بل يجب ان لا يكون لها بوجه اي مقاومة توهمت موجودة في الزمان نسبة
الى زمان لا مقاومة اصلا فيجب ان لا يكون الحركة الا في زمان لا ليست في زمان
وهذا محال ولا يحتاج في بيان خلف هذا الى ان يجعل لهذه المقاومة التي على النسبة المذكورة
وجودا او عدم لانا نقول ان زمان هذه الحركة في الخلاء يكون مساوية لزمان الحركة في مقاومة ما
لو كانت موجودة وهذه المقدمة صادقة او نعني صدقها وكل حركة في الخلاء فهي حركة في عدم
مقاومة وهذه المقدمة الثانية صادقة وكل حركة في عدم مقاومة فليست مساوية النسبة الى
في مقاومة لها نسبة ما لو كانت موجودة ويلزم من هذه المقدمات ان لا حركة في الخلاء
الزمان لزمان الحركة في مقاومة ما لو كانت موجودة ويلزم منها ومن الاولى ان تكون
الحركات في الخلاء [illegible] وهذا خلف ومما يمكن ان يقول القائل على هذا القول ان كل قوة محركة يكون
فانها تتعين بمقدار الجسم في عظمه ومقداره في شدتها وضعفها زمانا ما لو لم يكن مقاومة
اصلا ثم الكل كذلك فقد يزداد الا زمنه بحسب زيادة مقاومة ما وليس يلزم ان يكون كل مقاومة
ما يؤثر في ذلك فانه ليس يلزم اذا كانت مقاومة ما يؤثر ان يكون نصفها يؤثر في النصف

[illegible]

ونصف نصفها يؤثر فانه ليس يلزم اذا كانت عدة يحركون ثقلا وينقلونه ان يكون نصف
العدة يحرك شيئا او كانت قطرات كثيرة يثقب لقطورها عليه ثقبا ان يكون قطرة واحدة
تؤثر اثرا فيجوز ان يكون المقاومة التي زمانها على نسبة زمان مقاومة الخلاء
لا يؤثر شيئا وانما يؤثر مقاومة اولى لو كانت موجهة فالجواب عن هذا انا
اخذنا المقاومة المقاومة على انها لو كانت موجودة لمقاومة مؤثرة لكانت زمنها
زمان حركة في لا مقاومة وانما لم يحتج ان نقول مقاومة مؤثرة لان المقاومة اذا لم يكن
التاثير انما هي مؤثرة كان ما كان كما يقال مقاومة غير مقاومة فمعنى المقاومة هو التاثير
وجه اخر وجهين احدهما الكرهي الجسمية من قوة الميل وان في ما يطلع من اصوات المقاومة
سكونا فلا يزال يحدث سكونات عن مقاومات تتصل فهو لا يحس في ادائه كما في الخلاء
كالبطؤ واخر يستعمل فيما بعد انه بما هو نزع احد الوجهين لا ذو طباع التحرك
ان يقبل اقل منه لو كان مؤثرا فمنع ذلك ان يكون بعض تلك المقامات التي
تحتملها الطبيعة الجسم ساويا في زمانه لغير المقاومة بذلك فقد ظهر انه لا يكون في الخلاء
حركة طبيعية البتة ولا يكون ايضا حركة قسرية وذلك لان الحركة القسرية اما ان يكون بمفارقة
المحرك او بمفارقته فان كان بمفارقة المحرك فالمحرك متحرك فهو ايضا متحرك عن قاسر
او عن نفس او عن طبيعة وان كان عن قاسر لزم الكلام الى ان ينتهي الى نفس او طبيعة
وان كان عن نفس فالنفس تحرك باحداث ميل يختلف الى الشدة والضعف
حتى ان في ذلك يحس بيد التسكين المقاوم للحركة كما يحس في المتحرك طبعا اذا قوم
فمنعت الحركة وذلك الميل يختلف بالقوة والشدة ويلزم ما يلزم الميل الطبيعي وان
كان طبعا لزم ما قيل فاذا كان النفس والطبع لا يصح في الخلاء لم يصح ان يكون تحريك الخلاء
تحريك قاسر يلزم المحرك في المتحرك وان كان المحرك يفارق عند ايجاد الحركة فقد ذكرنا
الاختلاف من جهة ما يحرك فيه ويلزمه ما ظنا في الحركة الطبيعية بعينه والثاني فان
الحركة القسرية المفارقة للمحرك قد يكون موجودة وتحريك المحرك قد زال وصح كثيرا يكون
ما كيد مع الانفصال من الحركة موجودة وسبب غير موجود فيجب ان يكون هناك

زآتشی که در سوزد گذارم چنی جبادر سینهای درادم بجی نه غلط کرد آرزوی تو را که زنده گذارم هم باز چنی

سبب يستقر الحركة وهو ان يكون ذلك السبب موجودا في المتحرك يؤثر فيه وذلك اما قوة حركة
ان كانت في المتحرك عن الحركة كالحرارة في الماء عن النار واما اثر حاصل في المتحرك مما ينفذ فيه
فهذا الثاني غير معقول على احد وجهين اما ان يكون الجزء الاول من الشيء الذي فيه الحركة
لما دفعه المحرك بالمتحرك وهو طالب دفع ذلك مما يليه وهكذا الى آخر الاجزاء وكان
هذا الرمي المقذوف موضوعا وذلك المتوسط يقتضي ان يتحرك في زمان يمكن الا ان
المتدافعة المتحركة اسرع من حركة المرمي الذي دفعه المحرك لان ذلك سبيل انه فالحاصل هذا
المرمي واما ان يكون قوة الدافع لذلك الجسم المتوسط بالمدفوع على الشيء الطالع عليه ثم
فينعطف من ورائه مجتمعا ويلزم ذلك الاجتماع دفع الجسم الى قدام وهذا كله لا يتصور
في الخلاء وانما كانت الاقسام هذه اذ كانت هذه الحركة اما ان يكون عن قوة او عن
جسم محرك بالملاقاة والمحرك بالملاقاة اما ان يكون محركا بالدفع واما بان يدفع بالملاقاة
واما الذي يجذب بالملاقاة فهو حكم الحامل فان كانت الحركة القسرية في الارض
الجسم قوة في المحمول فيجب ان تبقى فلا تعرف البتة ولا ينقطع البتة وذلك لان القوة اذا وجدت
في الجسم فلا يخلو اما ان يبقى واما ان يعدم فان بقيت فالحركة تبقى دائما وان عدمت
او ان ضعفت فلا يخلو اما ان يكون يعدم او يضعف من سبب او لنفسها فان عدمت او ضعفت
لذاتها والكلام في العدم هو كالكلام في الضعف فنقول فيستحيل ان تعدم
لذاتها فان الشيء العدم لذاته يمتنع وجوده زمانا وان عدمت لسبب فاما ان يكون
ذلك السبب في الجسم المتحرك او يكون في غيره فان كان في الجسم المتحرك وقد كان غير
سبب لذلك بالفعل عند اول الحركة بل كان معدوما ثم صار سببا وغالبا فلكونه
لكل سبب آخر والامر في ذلك متسلسل الى غير النهاية فان كان السبب خارجا عن الجسم
او كان المعين للسبب الذي في الجسم خارجا فيجب ان يكون الفاعل او المعين مما يفعل
بملاقاة او يكون يفعل بغير ملاقاة فان كان يفعل بملاقاة فهو جسم يلاقي المتحرك فلا يكون
في الخلاء المحض هذا السبب فالحركة القسرية لا تعرض في الخلاء المحض ولا تنقطع وان كانت
لا تفعل بملاقاة بل يكون بشيء من الاشياء يؤثر على المباينة كما بالرحم يؤثر في اول

في اول الامر ونحو الكلام عليه كالكلام في السبب لو كانت في الجسم بل الاولى ان يكون
تواترا المقلوبات على الاتصال هو الذي يسقط هذه القوة قليلا قليلا وهذا لا يمكن الا
لمن يمنع الحركة في الخلاء الصرف هذا اذا كان سبب الحركة قوة فان كان السبب
جسمانيا فيا تحرك على سبيل حمل او دفع فرجع الكلام الى السبب المقارن وقد قيل فيه
ما قيل فتبين ان الحركة تنقطع فيه بقسرية مما من مفارقة للمتحرك او مقارنة اياه في خلاء
صرف فقد صح بما قلناه ان الخلاء لا حركة فيه لا طبيعية ولا قسرية فنقول ولا سكون
فيه وذلك لانه لما ان الذي يسكن هو عادم الحركة ومن شأنه ان يتحرك كذلك الذي
يسكن فيه هو الذي يعدم فيه الحركة ومن شأنه ان يتحرك فيه والخلاء ليس من شأنه ان
يتحرك فيه وقد بلغ من غلو القائلين بالخلاء في امره ان جعلوا له قوة جاذبة او محركة
ولو بوجه آخر حتى قالوا ان سبب احتباس الماء في الالات التي تسمى سراقات الماء
والجذابات الالات التي تسمى زراقات الماء انما هو جذب الخلاء وانه يجذب الاكثر
الاكثف ثم الالطف وقال الاقدمون بل الخلاء محرك للاجسام الى فوق وانه اذا
تخلخل تخلل الجسم بكثرة خلاء يداخله صار اخف واسرع حركة الى العلو ونقول لو كان
في الخلاء قوة جاذبة لما جاز ان يختلف في اجزاء الخلاء بل لا اشد ولا اضعف بل
كل جزء جذاب من الخلاء على سبيل الاجزاء فما كان يجب ان يكون الانجذاب الا نحو جزء منه
اولى من الانجذاب الى جزء آخر وان الاحتباس في جزء منه اولى بالاحتباس في جزء
آخر وسراقات الماء ان كان حابس الماء فيها هو الخلاء الذي امتلاء به فكيف اذا اخلى
يترك عن الالة بل لو كان لكان الاحتباس الماء في نفسه ثقيلا ولا يترك مفارقة ولا يدع
الاناء الذي فيه ان ينزل ايضا لان ذلك الماء احبس هناك فيجب الاناء ايضا فيكون
في الاناء تجذبا اخف من الماء وكذلك الاناء قوام في دفع الخلاء للاجسام فانه لا يخلو
اما ان يكون الخلاء المتخلل هو الذي يوجب حركة الى فوق او هو يوجب الشيء الملازم فيكون
لا بوفور الجسم المتخلخل م
ذلك الخلاء ملازم المتخلخل في الحركة فيكون منتقلا معه ويحتاج الى مكان ايضا ان كان منتقلا
في البعد متميز في الوضع او لا يكون ملازما بل يزال ويستبدل بالحركة خلاء بعد خلاء فان كان

فاى خلاء توهمته يكون ملاقاة له في آن وفي الآن لا يكون شيئا وبعد الآن لا يكون ملاقيا له
بل عسى ان يعطيه قوة من شان تلك القوة ان يبقى فيه وتحركه مثلا ان يسخنه او يؤثر فيه
اثرا آخر يبقى فيه ويكون المحرك ذلك الاثر ويكون كل خلاء وحده يؤثر فيه مثل ذلك الاثر
فلا يزال ذلك الاثر يشتد والحركة تسرع الا ان الكلام في جهة من الخلاء لذلك الاثر
الى جهة دون جهة والخلاء متشابه الاجزاء مستحيل ومن العجائب ان يعتبر اثبات
الخلاء بين اجزاء الملاء بوجها كحال الجذب على الاجزاء دون ان يوجد بين كل
واحد من الاجزاء فانه يجب ان يكون اذا انفصل لا يتحرك واحد واحد منها على [illegible]
ولكن الجذب يحرك الكل من الاجسام لخلو الجملة المركبة عن اجزاء متباينة ومتماسة
انما يتنقل بوجود انفعال يحدث في واحد واحد منها بل الاجزاء فيكون التخلخل المتباين
الاجزاء بالخلاء انما يتحرك عن الخلاء فينبغي اولا لانه فوق جزء جزء منه وكل جزء من تلك الاجزاء
لا خلاء فيه واذا كان اخذنا البسائط الاجزاء المتباينة فيه فيكون ليس صعوده لانجذاب
الخلاء بل لامر خالط الخلاء او يجب ان يكون اذا اجتمع وكثر لم ينفصل عن الخلاء
واذا توقى وصوت الاناء انفعلت افواه الصغار من الخلاء ويعرض منه ان يتحرك
الكل له فوق ويكون مع ذلك ليس كل الاجسام تنفصل بهذا الانفصال الاجسام مالها
طبائع مخصوصة وطبائعها يوجب ان تتخلخل هذا التخلخل الكائن بالخلاء فيكون
حقيقة هذا ان [illegible] الاجسام تتغير طبيعة ان تتباعد اجزاؤه بعضها عن بعض
تباعد [illegible] يحصل ذلك التخلخل اجسام او تتغير [illegible] ذلك [illegible] الى جانب
مقصود [illegible] هذه الاجزاء [illegible] عن بعض [illegible] العاد محدودة وكون ذلك
الجذب له جهات غير محدودة كيف كانت [illegible] بالطبع له فوق ودونه اسفل
ودونه [illegible] حتى يحدث التخلخل [illegible] من هذه الاجزاء [illegible]
اولى [illegible] واحد [illegible] والبولقة [illegible] ومن العجائب ان يكون [illegible]
منها الا يهرب والبولقة [illegible] والخلاء الذي [illegible] فيه [illegible]
والخلاء الذي من العجائب [illegible] لانه يكون [illegible] واحد [illegible] ودونه آخر [illegible]

[illegible] في الطبيعة واحدة وما فيه الحركة غير مختلفة [illegible] الاشياء يتبين
ان الخلاء لا تحرز او ان هذه الالات السراقة [illegible] فانما يكون فيها امور خارجة عن الامور الطبيعية
لاجل امتناع وجود الخلاء وجوب تلازم صفائح الاجسام الا عند افتراق فيما يكون
مع [illegible] عنها عن المفارق بلا زمان [illegible] سطح عن سطح بلا [illegible] فاذا كان
صفحتها ما الذي في السراقة يلزم بالطبع [illegible] سطح الا [illegible] فيلزم [illegible]
عن الزوال عند [illegible] ذلك السطح [illegible] عن الزوال [illegible] فيلزم [illegible]
ضرورة ولو جاز [illegible] خلاء وافتراق سطح [illegible] ولم [illegible]
الجذاب [illegible] الازم [illegible] لازم [illegible] الطرف الثاني وامتناع الا [illegible]
[illegible] البين المؤدي الى وجود الخلاء وطائفة [illegible] [illegible] ما [illegible]
نقل كبير [illegible] منهدم عليه الاشياء او من الحيل العجيبة التي [illegible] امتناع
وجود الخلاء

في ماهية المكان

[illegible] تحقيق القول في المكان ونقض حجج مبطليه
والمخطئين فيه اذا كان المكان هو الذي فيه الجسم وحده ولا يجوز ان يكون فيه
مع جسم غيره اذ [illegible] وكان [illegible] ويفارق والواحد من متعاقب عليه
[illegible] وكانت هذه الصفات كلها او بعضها لا توجد الا [illegible] او [illegible] او
[illegible] او سطح [illegible] كيف كان وجميعها الا [illegible] الصورة والبعد [illegible] وجود الخلاء
ولا [illegible] والسطح [illegible] الاول الذي هو نهاية الجسم
الشامل فالحاوي هو السطح الذي هو نهاية الجسم الحاوي الذي لا [illegible]
[illegible] وثابت [illegible] المتنقل [illegible] في المتنقل [illegible]
عنه [illegible] بالانتقال اليه [illegible] لا يوجد فيه جسمان معا فقد [illegible]
وماهيته وقد يتفق ان يكون [illegible] واحدا وقد يتفق ان يكون عدة سطوح [illegible]
منها مكان واحد [illegible] وقد يتفق ان يكون بعض السطوح متحركة [illegible]
وبعضها ساكنة وقد يتفق ان يكون كلها متحركة [illegible] المتحرك عليه [illegible]
وربما كان [illegible] حتى [illegible] المفارق [illegible] السماويات [illegible] ان
[illegible] اذا كان [illegible] وسط [illegible] محيط به [illegible] ان [illegible]

والسطح المحدب الظاهر من الماء الموجود في الماء محدد معين بمكان لما كان لو كان لما ما م م

هو السطح المقعر من الجرة فهل هو وحده مكان الماء او هو مع كل ما يحيط به من سطح مقعب وسطح مقعر وسطحان آخران على هذه الصورة التي لم يكن السطح المقعر المحيط به وحده مكانه بل جملة السطوح التي يلاقي جميع جهاته فيجب ان يكون جملة السطوح التي تلاقي الماء من جميع جهاته مقعر الجرة ومحدب الجسم الذي يوجد داخل الجسم المكان لكن ههنا شيء واحد ليس هناك عنوان المقعر الشكل الذي صورناه ليس يحيط به وحده بل انما يحيط به السطوح هو المجموع سطح واحد وههنا ليس الا ذلك بل بالمقعر كفاية في الاحاطة بمكان السطح المحدب ولم يكن وههنا سطحان متباينان ليس يتلف منهما شيء واحد يكون مكانا والمقعر والشكل فانه يتلف من جملة السطوح الملاقية سطح واحد بالنسبة سطح واحد فيما يحيط به حيث حصل من الجملة سطح واحد فان الجملة يكون مكانا واحدا ويكون الاجزاء اجزاء المكان ولا يكون شيء منها مكانا الكل وحيث لا يحصل لا يكون واما نحو نفاذه المكان فانه لا ولا ينطق عليها لان المكان عرض ويجوز لان يشتق منه الاسم للمعروض فيه كما في السبق لانه لا يوقف عليه بالتعارف ومثل هذا كثير واكثر المشتق فلا يجب ان يجعل ذلك الاسم هو لفظ المتمكن فان المتمكن مشتق من التمكن وليس التمكن هو كون الشيء ذا عرض هو مكان لشيء ويجوز لان يكون للشيء عرض ويشتق منه الاسم لغيره كالولادة فهي في الوالد وليس منه للمولود الاسم ويشتق من الولادة فيه والعلم فهو العالم ويشتق منه للمعلوم الاسم وليس العلم فيه فيجوز ان يشتق من المكان اسم المتمكن ولا يكون المكان فيه بل هو في المكان ولكن كون الجسم محيطا بالجسم آخر حتى يكون سطحه الباطن مكانا له وهو معنى معقول يجوز ان يشتق منه اسم لذلك المحيط لو كان يشتق منه له مصدر والمكان ليس بمصدر ولم يتفق ان يشتق منه على هذه الجهة مصدر فليس يجب ان يكون المكان عرضا واما الشك الثالث فالجواب عنه ان المكان ليس بجسم ولا مطابق للجسم بكليته بمعنى انه منطبق على نهايته انطباق اوليا وقولنا ان المكان مساو للمتمكن قول مجازي اريد به كون المكان مخصوصا بالمتمكن فيخيل انه مساو له بالحقيقة ويسمى

بالحقيقة

كمكم بل هو مساو لنهايته بالحقيقة فهو مخصوص به لا لانه يجوز ان يكون في باطن النهاية جسم غير الجسم الذي يباين نهايته الظاهرة تلك النهاية واذا لم يكن ما قيل من مطابقة المكان ومساواته للمتمكن يوجب ما قيل وههنا لو قلنا ان كل انتقال كيف كان بالذات او بالعرض يوجب جنبة المكان ولكن لا نقول ذلك بل نقول ان انتقال الشيء بالذات وهو ان يفارق كل ما يحويه ويحيط به مفارقة عن ذاته لا بسبب لازم هو مفارق بذاته وهو الذي يجب ان يكون مناسبا للمكان واما السطح والخط والنقطة فانه يلزم ما هي عليه من الجسم ولا يفارق الا لانه لكن الجسم قد يفارق كل ما هو عنده وكل ما يلطف به فيلزم ان يكون الخط قد فارق خطا والسطح سطحا فلو كان الخط والسطح والنقطة مما يجوز ان يفارق بذاته ويتحرك بنفسه لكان المكان كما قيل واما قولهم ان النقطة عدم ففيه نظر وموضعه الخاص به غير هذا الموضع ولكنه ان كان الشك فقد تحلل وحده واما الشك الرابع فانما كان يلزم لو كان يجب ان كل ما لا بد منه فهو علة وليس كذلك فانه لا بد للعلة من المعلول من لوازم المعلول وليس كما لا بد للمعلول من العلة ومن لوازم العلة التي ليست بعلة وليس شيء منها بعلة للمعلول بل العلة هي التي لا بد منها وهي لذاتها الا تعرف انها اقدم فالمكان من الامور التي لا بد منها للحركة وليس اقدم من الحركة بالعلية بل عساه ان يكون اقدم بالطبع حتى لو كانت حركة فلو كان مكان وليس اذا كان مكان يكون حركة لكن هذا التقدم غير التقدم بالعلية بل يجب ان يكون الشيء مع وجوب هذا مفيدا لوجود المعلول حتى يكون علة وهذا انما يتحقق لكنه صناعة اخرى فيجوز ان يكون المكان امرا اعم من الحركة لازما للحركة والجسم والنفس فان كون الحركة موجودة في المتحرك مما لا يمنع ان يكون المكان الذي هو علة للحركة فكثير من الامور تتعلق بموضوعين عند كثير من الناس والحركة مفارقة فلا يجب ان تتعلق بالمفارق في المفارق مع انها كلها موضوعان فيكون الحركة موجودة في المتحرك وفي المكان فان بطل هذا بطل ببيان آخر والنفس صحة وجود الحركة في المتحرك وبالجملة المكان امر لازم لموضوع الحركة فان موضوع الحركة من حيث هو بالفعل متحرك الحركة بالفعل لا من حيث هو بالفعل جائز عليه التحرك لا من حيث هو بالفعل

ولا اوليا بنيا بنفسه ولا كحاج لكان ان حمل عليه لم يكن التشكيك لازما واما الثالث فانما كان تازما م م م م

موجود فيه الحركة فقط هو في مكان لا محالة وان كان كونه في مكان ليس بعلة له فالمكان لازم
لهذه الحركة العنصرية واما الشك الخامس فانما يصح لو كان ان من الذي في المكان يجب ان يتجسم
مكانا او احدا واما اذا كان دائما يستبدل كالجسم فليس ما قيل بواجب فليبطل ان
حجج المخطئين في ماهيته فاما قياس من قال ان المكان يتعاقب عليه الاجسام يتعاقب
عليها فقد علم انه غير منتج اللهم الا ان يقال وكل ما يتعاقب عليه مكان فلا تم حجة كان
المكان هو بعض ما يتعاقب عليه وهو الذي يتعاقب فيه الاجسام بالحصول فيه وكذلك
ما قيل ان المكان اول حاو او محدد فهو الصورة ونحوه انه ليس المكان كل اول حاو
الذي يكون شيئا مفارقا وايضا فان الصورة لا تحوي شيئا الا ان الحاوي ينفصل عن المحوي
والهيولى لا تنفصل عن الصورة وايضا فان المحدد ان عنى به الطرف الذي به يتحدد ولكن
فليس يشهد ان المكان يبين الصفة واما انه غير حق فقد بان فاما المحدد الذي يراد به
الحاوي فهو مرادف للحاوي ومعناه معناه ايضا المكان حاو للمتمكن ومحدده
والمتمكن جسم والصورة تحوي المادة لا جسما فيها واما الحجة التي لاصحاب البعد المبنية على وجه
البسيط [illegible] لان المكان ليس هو الطرف المحدود بل
السطح الحاوي الا انه ليس بمتحرك ولا ساكن واما انه ليس بساكن فلانه ليس عندنا
في مكان واحد زمانا اللهم الا ان نعني بالساكن لا هذا بل الذي لا يتبدل نسبته
الى امور ثابتة فيكون ساكنا بهذا المعنى او الذي لو فاته حاو له تحرك على مكانه
حفظ ذلك المكان ولم يستبدل من نفسه كان حافظا لمكان واحد ولكن
لا نريد الآن بالساكن لا الاول ولا هذا فان اردنا احد المعنيين كان ساكنا
واما انه ليس بمتحرك فلانه ليس مبدأ الاستبدال منه والمتحرك بالحقيقة هو الذي
مبدأ الاستبدال منه وهو الذي الكمال الاول لما بالقوة فيه من نفس جوهره لو كان
سائر الاشياء عنده بحالها لما كان بحاله متغيرا عنه لو كانت الامور المحيطة به و
المقارنة اياه ثابتة كما هي لا يعرض لها عارض كان الذي عرض له تبدل نسبته
فيها واما هذا فليس كذلك فليس بواجب ان يكون للجسم لا محالة ساكنا او متحركا
فان للجسم احوالا لا يكون فيها ساكنا ولا متحركا في المكان من ذلك ان لا يكون له

مكانا ومتمكنا كما يستبدل المكان بعد كم [illegible]

فان هو

والمتمكن غير مستبدل لمكانه حتى يبقى فيه الا البعد فيقولون انا لا نسلم ان المتمكن غير مستبدل لمكانه بل هو مستبدل بمكانه

لا يكون في مكان ومن ذلك ان يكون في مكان ولكن ليس له ذلك المكان بعينه في زمان
ولا هو المبدأ الذي مفارق فمن ذلك ان يكون له مكان وهو له بعينه زمانا ولكن
اخذناه فيه لا في زمان بل من حيث هو في الآن فيكون الجسم حينئذ لا ساكنا ولا متحركا
من حيث التخليل هو اقرار واحد اجزاء الشيء الموجود فيه فان التخليل يدل على
الهيولى بانه يحصل هناك صورة فانها لا يقوم بذاتها بل لها مادة فبين ان
في هذا الشيء الآن صورة ومادة واما البعد الذي يدعونه فهو شيء ليس يتوهم على هذا
القبيل وذلك لان البعد انما يثبت في الوهم عند رفع المتمكن واعدامه فعند اعدام
المتمكن وعدمه وجب ان يثبت في الوهم بعد واما المادة فانما يوجبها اثبات الشيء لا توهم
رفعها اللهم الا ان نعني بالرفع معنى اخر فيكون المغالطة واقعة باشتراك الاسم
وذلك لان الرفع معنيين توهم الشيء معدوما وهذا التوهم في الصورة يوجب الحفظ لا ابطال
المادة فلا اثباتها وفي المتمكن لا يوجب ابطال البعد ولا اثباته اما انه لا يوجب ابطال البعد
[illegible] عنه اذ الخصم لا يقول به واما اثباته فلان [illegible] ابطال المتمكن
وعدمه لو وجب ذلك ما لم يضف اليه حفظ الاجسام المطيفة به موجودة على احوالها
واما ان كان جسم واحد فقط وتوهم معدوما فليس يجب ان توهم عدمه القول بعد
لا انه توهم عدمها فقط بل التوهم يتبع التخيل في الاثبات فقد يوهم [illegible] وان كان
جسم ونفيه او لم يوهم وانما وجوب بعد ما [illegible] المعتقد فانما يجوز في الوهم [illegible]
لعدم جسم بشرط حفظ اجسام المطيفة به التي كانت محيطة البعد الموجود ولولا التحدد
لما انتج له اعدام جسم في تخيل البعد ومع هذا كله فليعلم ان هذا البعد نوع
عند التوهم اذا اعدم جسم او اجسام فما يدريان هذا التوهم ليس فاسدا حتى
لا يكون [illegible] ان هذا الفرض ممكن حتى يكون ما يتبعه غير محال [illegible]
بهذا القائل بان [illegible] كل وهم ما يجب الوهم واجب [illegible] ليس الامر كذلك في
الاحوال الموجودة مخالفة للموهوم وبالجملة يجب [illegible] ابتداء الكلام فنقول
ان التخليل ليس شيئا يصح وجوده في الجسم ولكنها مختلط عند الفعل فيفصل بعضها
عن بعض بقوته وكذا او يكون [illegible] على وجود الا [illegible] فاذا [illegible] حال [illegible] بعضها
انتقل منه الى الاخر فيكون [illegible] عن الراكد والاعراض عنه [illegible]

ولا متحركا

فان التخليل ليس على الوجه الذي ذكره بل التخليل [illegible]

واما الحجة التي تعهد فيها فجوابها ان قول القائل ان الجسم يفتقر الى المكان السطحي بل بجسمه
ان عنى به ان الجسم بسطحه وحده لا يكون في مكان بل انما يكون في المكان بجسميته
او عنى انه لانه جسم يصلح ان يكون في مكان فالقول حق وليس يلزم منه ان
يكون المكان جسما فانه ليس يجب اذا كان امر يفتقر حكما ما او حالة ما الى شيء ما — مكانه
بسبب وصف له ان يكون المفتقر اليه بذلك الوصف فليس اذا كان الجسم
يحتاج الى مباد لكونه جسما او لكونه موجودا يجب ان يكون مباديه ايضا اجساما
او كان العرض يحتاج الى موضوع لكونه عرضا ان يكون موضوعه عرضا واما ان عنى
به ان كل بعد جسمية يفتقر بعد الكون فيه فهو مصادرة على المطلوب الاول والحجة
انه ليس اذا كان بجسميته يفتقر الى المكان يلزم ان يكون في جميع جسمية المكان كما انه
لو كان بجسميته يفتقر الى الحاوي فليس يلزم ان يكون بجميع جسميته ملاقية للحاوي وجملة
فانه غير مسلم ان الجسم يفتقر بجسميته مكانا الا بمعنى انه يشمل انه بجسميته يفتقر حاويا
بمعنى القولين جميعا ان جملة الجسم انما هو ذو كثرة وانه يوصف بانه في مكان
او في حاو وليس كون الشيء بكليته في شيء هو كونه ملاقيا له بكليته فانا نقول ان
هذا الماء وجملته في هذه الجرة ولا نعني ان جملته ملاقية للجرة واما الحجة التي تعهد
البينة على مساواة المكان والمتمكن فقد فرغ عن جوابها واما الحجة التي تعهد تلك من
مبنية على ان المكان لا يتحرك والمسلم ان المكان لا يتحرك بذاته واما انه لا يتحرك بذاته ولا
بالعرض فذلك غير مسلم ولا مشهور فان الجمهور لا يأبون ان يتحرك مكان الشيء
يمعون ثم — فانهم يقولون الجرة مكان الماء ويجوزون له الحركة واما الحجة التي تعهد فيه فمن اولا من بينة
على عادات الجمهور وذلك ليس بحجة في الامور العقلية وثانيا انه كما لا يمنع العامة
ان يقول ان البعد المفطور في الجرة مملوء وفارغ كذلك لا يمنع ان يقول ان البسيط
المقعر الذي في الجرة فارغ ومملوء مع ان يفهم العامة المعنيين جميعا فانهم يجوز — في الفضل لم يكن لهم
لهم العادة ان يفهم معناه محصلا ولكن ان يطلقوا ذلك في البسيط المقعر
استيعا منهم له غير ذلك وذلك المملوء [illegible] هو الذي يحيط بشيء مصمت في
صفته حين ملاقيته من كل جهة الا ترى انهم يقولون فيما بينهم ان الجرة مملوءة ولا يعرفون — وذو مملوء
حال البعد الذي يدعون في داخل الجرة بل يعتقدون الحاوي بهذه الصفة والحاوي

والحاوي شيء بالبسيط منه بالبعد فان البعد لا يحيط بشيء بل ربما احاط به ما يملؤه
ان كان موجودا ولذلك كذا العامة لا يتحاشون ان يقولوا ان الجرة مملوءة وفارغة
توقفوا عن ان يقولوا ان البعد الباطن مملوء والجرة اسم لهم [illegible] المحمول على
البسيط الباطن المحيط ولو كان البسيط يقوم بنفسه لكان مقام هذه الجرة ولكانوا
يقولون في البسيط ما يقولون في الجرة بعينه بان انهم اذا قالوا ان الجرة فارغة
ومملوءة وجعلوا ذلك كقولهم انه مكان ما فارغ ومملوء ذهبوا الى المحيط نعم انما
يتنفون ان يقولوا في البسيط المطلق انه فارغ ومملوء لان البسيط المطلق ليس
هو المكان بل المكان بسيط بشرط الاحاطة واذا جعل مثل البسيط المطلق بسيطا
بهذه الصفة لم يتحاشوا عن ذلك والحجة التي تعهد فيها ايضا على ان الفقر الى المكان
واجب — بعد الجعل لكل جسم مكانا او هو امر صواب [illegible] هذا الضرب شهوة من المشهورات
فاذا ان لم يمكن [illegible] ان يكون كل جسم في مكان وجهان في نفسه كان شيئا
في الحكم شيئا باطلا [illegible] ان يكون الا [illegible] لبعض الاجسام ان لا يكون في
مكان وان كان [illegible] لم يحتج الى تدبير [illegible] ولو كانت هذه المقدمة [illegible]
بوقيد — جسم في مكان [illegible] ان يكون الجسم [illegible] من الاشياء المتوهمة
مكانا غير البعد المفطور ولكان بعد المفطور موجودا لكانت [illegible]
بان البعد مكان واما ليس يمكن شيء من ذلك [illegible]
جملة ليكون [illegible] يجعل كل جسم في مكان [illegible] ايضا ان كل جسم في مكان
فليس يجب ان يكون ذلك المكان هو البعد فانه يجوز ان يكون هذا المعنى ليس
بمكان لكنه لازم للمكان وعام لكل جسم عموم المكان فان عنى بهذا القول
[illegible] الجمهور ان كل جسم في مكان فليس ذلك بحجة فان [illegible] هذا الاقرار
للجمهور والذين هم العامة حيث لا يعتقدون [illegible] يذهبون اليه بل يعولون
ويقولون على [illegible] المشهور او الوهم [illegible] ان كل موجود في مكان
فان [illegible] في ان العامة [illegible]
ويتوقف [illegible] البعد المفطور في العقلية والوهمية وقد عرفنا احوال هذه المقدمات
حيث تكلمنا في المنطق وبينا انها وهميات دون عقليات ولا يجب ان [illegible]

الباقيا لانه حكم بانه لكل جسم مكان ليس كذلك حكمهم فانه يكون موجود البياض زيادة
ولا جزء ولا بهم يبعنون من التمكين ما يعم من الوضع ثم لو كان هذا الفرق حقا
لما وجب على ما بينا ان يكون بما قالوه حقا وكان يجوز ان يكون المكان امرا غير البعد
ولكل واحد منهما ما يوجب لكل جسم فلا يكون وجود البعد ملاقيا لكل جسم ولا يلزم ان
مكان له اذ كان يجوز ان يكون شيئا من موجودين لكل جسم واحد منهما ولما اراد
مكان والاخر ... فليعلم ان طلب النهاية على وجهين طلب حكمي وطلب طبيعي
فاما الطلب الحكمي فهو ان يكون ذو الحجم يطلب ان يحيط بكل الحجم سطح ونهاية جسم
والطلب الطبيعي ان يطلب ان يكون فيه ملاقاة محاط بمحيط وهذا المعنى يحقق
مع وضع النهاية مكانا ثم ليس اذا لم يطلب النهاية وجب ان يطلب شيئا
في ابعاد مرتبة بل ربما طلب شيئا في الوضع فقط من غير حاجة ان يكون كل
وضع في بعد فيصح ان يكون كل وضع هو نسبة ما بين جسم وجسم اخر في
جهة ولا ابعاد ولا ابعاد والحجم المتناهية فاما حجج اصحاب الخلاء فالجواب عن الحجة التي
مبناها على التخلخل والتكاثف على وجهين للتكاثف باجتماع الاجزاء المتفرقة بهواء
تخللها بان يخرج الهواء عن التخلل فتقوم الاجزاء مقام من غير ان يكون هناك
خلاء معدود يقابله تخلخل وتكاثف يكون لا بان الاجزاء المتفرقة اجتمعت بل
بان المادة نفسها تقبل حجما اصغر تارة وحجما اكبر اخرى اذ كانا لها امرين
عارضين لا سبيل الى ... حدهما اولى بها من الاخر فاذا قبلت حجما اصغر فهو التكاثف
المقابل للتخلخل ... في صناعة اخرى وان لم يتبين في هذا الموضع لم يضر اذ يكفي
غاية ذلك ان هذا القسم مبطل ويبقى ذلك القسم الذي اجيب عنه واما حديث
اثار الرماد ... صرف ولو كان ذلك صحيحا كان الاناء كله خاليا لا رماد ... ولا
واما حديث الزق والزراق فيعصر فيخرج منه بخار او هواء منبسطا صغيرا ويجوز ان
يضغط بتكاثف طبيعي او قسري على ما علمت واما حديث النمو فان الغذاء ينفذ
بقوة بين متماسين من اجزاء ... الاعضاء ويحركهما بالتبعيد فيسكن بينهما فينتفخ الحجم
ولو كان الغذاء انما ينفذ في الخلاء لكان الحجم حال دخوله وبعده حجما واحدا لا يزيد
واما حديث القارورة فان الجواب عنه ذلك مبني على المذكور في التخلخل و

حجم ...
ان التكاثف ...

فيجوز ان يكون المقدار الذي لا يزيد ... تفاوت في الحجم ... ويجوز ان يكون ...

والتكاثف وهو انه من الجائز ان يكون الجسم لا يستغني حجما اصغر وحجما اكبر وان يكون هو ذلك
ما هو طبيعي وما هو قسري فكما انه يجوز ان يستحيل بنحو ويكون ما هو طبيعي ومنه
ما هو قسري فكذلك الحال في العظم والصغر واذا كان هذا جائزا لم يبعد ان تعاص
في من جسم يوجب ان يصغر البالغ في حجمه الاول حتى يكون اذا اخذ في من الهواء ما في القارورة
بحيث يصغر البالغ في حجمه الاول فيكون ما وراءه خلاء واذا لم يجب هذا لم يجب
تلك الحجة فاذا كان خلافه جائزا جاز ان يكون الهواء يقتضي بطبيعته حجما ما
انه يضغط في حال ما كان يصير اعظم بان ينقبض منه جزء بالقسر من غير ان يحصل
له ... حجم بل لا يحتمل منه في حجم سبيل فاذا كان انقطاع ذلك
منه لا يمكن الا ويبسط انبساطا يصير البالغ في حجمه الاول لا تساع ووقوع الخلاء
ووجوب الملاء وكان هذا الانبساط ممكنا وكان القاسر قويا يخرج ... في
هذا الممكن له الفعل يجذبه اياه في جهة ولزوم سطح لا بيته في جهة وذلك ...
وتعظيم اياه بالقسر الجاذب الذي هو انبساط عظيما وصار بعض ...
واما فارغ القارورة وهو المخصوص ... القارورة وقد علا ...
القارورة يجذب الماء ... وهو ان ... شغل المكان الذي تجرك عنه متقبلا ... قوامه ...
اذا تفرغ القارورة ثم كبها على الماء وجدت منها نايج كثيرة تتفقع منها الماء ...
الماء وقد دخل فيها فتعلم انا قد اخذنا فيها بالقسر شيئا لا ... الا ان القمع وذلك ...
اما ان يكون دخول ما ادخلناه بالقسر ... في الذي ... او يكون على سبيل التكاثف
من الوجه الذي كان فيه حتى حصل الذي دخل بالقسر مكان ويكون ذلك التكاثف
على سبيل التكاثف الذي يمكن ... ان للقسر منه ان يعود الى الطبع عند
زوال القاسر فان كان على سبيل نفوذه في الخلاء حتى حصل في ذلك المكان منه و
ليس في ذلك المكان ... ولا ... الطبع هو الذي يحلوه فينبغي عنه وبه فوق ...
طبيعة الهواء ان ينزل ... خلاء ... نزول منه فيما في الماء فينبغي ان ...
الهواء لا ان ... وتخليص عنه فان كان الخلاء هو الذي ... فلم لا ... الهواء
الا ... وان كان الماء ... فلم اذا حكم المص ثم ترك حتى يخرج عنه ... شانه
... ان يخرج ... فان كان الخلاء ... ان يشغله الهواء ... فهو

يقتطع

المصوص

... القارورة ... ان ... في ...

منقطعا

الينا عليهم حكمهم لان لكل جسم مكانا ليس تابعا لحكمهم في ان لكل موجود مكانا ذرة
ولا جزء ولانهم يعرفون من المتكلمين عن ما ينبههم من الوضع ثم لو كان هذا الحكم حقا
لما وجب علينا ما بينا ان يكون ما قالوه حقا وكان يجوز ان يكون المكان امرا غير البعد
ولكل واحد منهما ما يوجد لكل جسم فلا يكون وجه البعد ملاقيا لكل جسم ولا يجعل له
مكانا له اذ كان يجوز ان يكون شيئان موجودين لكل جسم واحد منهما دون الاخر
مكان والاخر ... بعده فليعلم ان طلب النهاية على وجهين طلب مكمود وطلب
فاما الطلب الكلي فهو ان يطلب ذو الحجم بطبعه ان يدخل الحجم سطحا ونهاية جسم
والطلب الكلي ان يطلب ان يكون فيه ملاقاة محاط محيط وهذا المعنى يتحقق
مع وضع النهاية مكانا تاما ليس لازم الطلب للنهاية وجب ان يطلب تقبا
في ابعاد مرتبة بل ربما طلب ترتيبا في الوضع فقط من غير حاجة لان يكون كل
وضع في بعد يمكن ان يكون كل وضع هو نسبة ما بين جسم وجسم اخر في احتجاج اهل
جهة ولا ابعاد والابعاد والحجم المتناسبة فاما حجج اصحاب الخلاء فالجواب عن الحجة
المبنية على التخلخل والتكاثف على وجهين التكاثف باجتماع الاجزاء المتفرقة هواء ان التكاثف هم
تخللها بان يخرج الهواء عن الخلل فيقوم الاجزاء مقامه من غير ان يكون هناك
خلاء ممدود يقابله تخلخل وتكاثف يكون لا بان الاجزاء المتفرقة اجتمعت بل
بان المادة نفسها تقبل حجما اصغر تارة وحجما اكبر اخرى اذ كان كلاهما امرين
عارضين لا سبيل حدهما اولى به من الاخر فاذا قبل حجما اصغر فهل انه تكاثف في
مقابلة التخلخل امرتين في صناعة اخرى وان لم يبين في هذا الموضع لم يضر اذ يكون
غاية ذلك ان هذا القسم يبطل ويبقى ذلك القسم الذي اجيب عنه واما حديث
اناء الرماد فكذب صرف ولو كان ذلك صحيحا كان الاناء كان خاليا الا رمادا وفيه ما لا
واما حديث الزق والتراب فمعتصر فيخرج منه بخار او هواء فينقبض اصغر ويجوز ان
يصير به متكاثفا بطبعه او قسرا على ما علمت واما حديث النامي فان الغذاء ينفذ فيجوز ان يكون المقدار الذي لا يزيد بالنظر
بقوة بين متماسين من اجزاء الاجزاء الاعضاء ويحركها بالتبعيد فيسكن بينها فينتفخ الحجم تفاوته في الحجم ويجوز ان يكون من الزيادة
ولو كان الغذاء انما ينفذ في الخلاء لكان الحجم بحاله في دخوله فيه حجما واحدا ابدا
واما حديث القارورة فان الجواب عنه ذلك مبني على المذكور في التخلخل

والتكاثف وهو انه من الجائز ان يكون الجسم لستيفيا حجما اصغر وحجما اكبر وان يكون عن ذلك
ما هو طبيعي وما هو قسري فكما انه يجوز ان يستحيل يبرد ويكون ما هو طبيعي ومنه
ما هو قسري فكذلك الحال في العظم والصغر واذا كان هذا جائزا لم يبعد ان يكون عن قاسر
ومن جسم يوجب ان يبقى الباقي على حجمه الاول حتى يكون اذا اخذ ومن هواء مال القارورة
يحاله بتري الباقي على حجمه الاول فيكون ما وراءه خلاء واذا لم يجب بذلك
تلك الحجة فاذا كان خلاء جائزا جاز ان يكون الهواء تقتضي بطبيعته حجما ما
ان يضطر في حال انه كان يصير اعظم بان يتخلخل منه جزء بالقسر من غير ان يتحلل
له في ذلك جسم بل يتخلخل منه في حجمه سيلان فاذا كان انقطاع ذلك عن يقتطع
منه لا يمكن الا وتخيط انبساطا بصير الباقي في حجمه الاول لا يتناع وقوع الخلاء
ووجوب الملاء وكان هذا الانبساط ممكنا وكان القاسر قويا يخرج في ذلك
هذا الممكن له الفعل بجذبه اياه في جهة ولزوم سطح لا يجنبه جهة في ذلك
وتعظيم اياه بالقسر الجاري الاسهل ابسط انبساطا عظيما وصار بعض ذلك
وافقا خارج القارورة وهو المخصوص وبقي الباقي في القارورة وقد عظم انبساطا
لضرورة الجذب لا لقوة وهو لا يشغل المكان الذي يتحرك عنه متقلصا عادة الى قوامه ولكن يقود
اذا نفخ في القارورة ثم كب على الماء وجدت منافذ كثيرة فينبعث منها الماء الى
الماء فيدخل فيها فيعلم انا قد اخلفنا فيها بالقسر شيئا لا هو كما ازال النفخ وذلك لا يخلو
اما ان يكون في قول انا دخلنا بالقسر هو شيء نفوذه في الذي اراد يكون على سبيل التكاثف
من الوجه الذي كان فيه حتى حصل له في الخلاء مكان ويكون في ذلك التكاثف
على سبيل التكاثف الذي نحن نقوله وبين ان للقسر منه ان يجود الى الطبع عند
زوال القاسر فان كان على سبيل نفوذه في الخلاء حتى حصل في ذلك المكان منه
ليس في ذلك المكان لا يقر ولا يستنفد المحل لان يحلوه فيستغنيه عنه وبه فوق في
طبيعة الهواء ان يزل التخلخل خلاء يحصل فيه ونزول منه فيها في الماء فينبغي ان يجمع
الهواء لان نقارة وتخلص عنه فان كان الخلاء هو الذي يا باه فلم لا يا باه الهواء
الاول وان كان الماء يا باه فلم اذا احكم المص ثم ترك حتى يخرج عنه الهواء اخبرنا
لم يخرج وكب على الماء فان كان الخلاء يا بى ان يشغله الهواء وبه فهو

يحو الفارورة فاذا زال المص وجاز ان يرجع الى حجمه الاول ان نقبله بعد ما نفخ منقطعا

فلان يا بد حذب لها او لثقل لما ينقبض الهواء بطبعه يجذب الماء فلم يترك الماء
المغموس في الهواء الا عن تخلل الهواء الخالية ان ينزل وان كان ثقله
يغلب جذب الماء وكما لكان فلم يقل الماء المكبوب على القارورة ولا يغلب
الخلا بل يجذب الهواء ما كان الثقيل المشتمل عليه اضعف من ان يجذب الثقيل المباين
فاذا استبان استحالة بهذا القسم بقي ان السبب التي لاجلها لا يقع الهواء المنحصر
للانضغاط فاذا زال انبسط الى حجمه ولاجل ان مثال شيا او نفخ محا الزق او
التسخين والتلطف بحركة النفخ كان ثمة مانع يقتضيه بالضغط الذي
تكلفه انه من تلطيف بذاته فقد زال العائق فانتقض السخونة العارضة ان ينحصر الهواء
في عظم حجمه الحجم الذي كان قبل النفخ ومن اجل تلك السخونة عرض تكاثفه او نزول
وينقبض الهواء الى الحجم الذي اقتضاه طبيعته ولو لم يكن تلك السخونة ليعود الماء الى
لاستحالة وقوع الخلا ولهذا ما لا بد من ان المنفوخ بالقوة اولا ينفتق منه هواء
يخرج ثم يأخذ في جذب الماء الى نفسه كما لو شلت القارورة باصبع وسخنت بنار
حارة لانكسر الم يجذب الماء عرضا اولا تنفتق ثم امتصاص منها للماء واما الجواب
عن الجرة التي بعد هذه فقد يأتي لهذا الجواب وذلك لان المتحرك يدفع ما بين
قدامه الهواء وينقذ ذلك الى حين لا يطيع فيه الهواء الفاصل للدفع فيتلاطم الموج
بين المندفع وغير المندفع ويضطرب قبول حجم اصعد ما خلفه يكون بالعكس فيكون
بعضه ينجذب نحوه وبعضه يعصر ولا يجد فيعلى ما بينهما الى حجم اكبر ويحدث من ذلك
وقوف معتدل عنه قوام معتدل فليكفينا بهذا القدر عن الكلام في المكان والتنظيم
الآن في الزمان

في ابتداء القول في الزمان

ومناقضة المخطئين فيه ان النظر في امر الزمان مناسب للنظر في امر المكان وقد احس الناس — لا من الامور التي يلزم كل جوهر حركة فهو اولى بالتقديم في اختلاف الناس في وجوده وماهيته كالحال في المكان
منهم نفى ان يكون للزمان وجود البتة ومنهم من جعل له وجودا لا على انه في الاعيان الخارجية
البتة بوجه من الوجوه بل على انه امر متوهم ومنهم من جعل له وجودا على انه امر واحد في
نفسه بل على انه نسبة ما على جهة ما للامور ايها كانت — لها امور ايها كانت فقال ان الزمان هو مجموع
اوقات والوقت عرض حادث يفرض وجود عرض آخر مع وجوده كطلوع زيد
مع طلوع الشمس وقت للاخر عرض حادث كان ومنهم من جعل للزمان وجود

وجود وحقيقة فاثره ومنهم من جعله جوهرا قائما بذاته واما من نفى وجود الزمان فقد
تعلق بشكوك منها ذلك ان الزمان ان كان موجودا فاما ان يكون منقسما
او يكون شيئا غير منقسم فان كان غير منقسم فيستحيل ان يكون فيه سنون
وشهور وساعات وماض ومستقبل وان كان منقسما فاما ان يكون موجودا
بجميع اقسامه او جب ان يكون الماضي والمستقبل منه موجودين معا وهذا محال وان كان — او بعضها فان كان موجودا بجميع اقسامه لزم
بعض اقسامه معدوما وبعض اقسامه موجودا فلا يخلو اما ان يكون القسم الذي هو الان
يعتبر واقعا على سبيل الحاضر والمستقبل والحاضر او واقعا على سبيل الساعات
والايام وما اشبه ذلك فاما الماضي والمستقبل فكل واحد منهما بالاتفاق من مثبتيه
معدوم واما الحاضر فان كان منقسما وجب المسئلة بعينها وان كان غير منقسم
كان الامر الذي سمونه الآن وليس بزمان ومع ذلك فانه لا يجوز ان يوجد
بالفعل ولو وجب بالفعل لم يخل اما ان يبقى واما ان يعدم فان بقي كان شيئا
منفردا وشيئا واولم يكن كلاما وكان الماضي والمستقبل معا في آن واحد وهذا
محال وان عدم لم يخل اما ان يعدم في آن يليه لا زمان بينهما واما ان يعدم في آن
بينه وبينه زمان فان عدم في آن بينه وبينه زمان لزم ان يبقى زمانا وقد ابطلنا
ذلك وان عدم في آن يليه كان الآن يلي الآن على الاتصال من غير تخلل زمان
بينهما وهذا ما ينفيه مثبتو الزمان ثم بالجملة كيف كان للزمان وجود وكل زمان فرض
فيه قد عدم فان فرض ان ماض وان بالقياس الى الماضي مستقبل وعلى كل حال لا يصح
ان يوجد معا بل يكون احدهما معدوما واذا كان معدوما فكيف يصح وجود ما يجب
في طرفيه هو معدوم فكيف يكون الشيء المركب من معدوم وبالجملة كيف يكون شيء واصلا بين
معدوم وموجود فهذه هي الشبهة القوية التي تتعلق بها من نفى الزمان ويقولون ايضا
انه ان كان لا بد للحركة في ان يكون وكل حركة من ان يكون لها زمان وليس تحتاج هذه
الحركة في ان يكون حركة الى ان يكون جسم آخر متحرك اليه غير جسمها بل كما احتيج اليه في ذلك
في بعض الامور لا ان يكون حركة بل لان موجودا ما يحتاج فان كل ما يمكن ان يتحرك
وهذا البين من شرط الحركة بما هي حركة ولا من لوازمها واذا كان كذلك فاية حركة فرضناها
موجودة فلا يلزم من حيث هي حركة ان يكون لها زمان ولا يلزمها من حيث هي حركة

ان يكون لها زمان ولا بزمانها من حيث هي كذا فوق كما يمتنع ان يكون لها مكان
ولا يكون لها زمان واحد الا مع كونها يكون لها مكان واحد اي الواحد باليوم وكذا
كما مثلنا في ذلك فاذا كانت الحركات معا كانت ازمنتها لا محالة معا ولا يجب
اما ان يكون معتبرا في المكان او في الموضوع او في الظرف او في الطبع او في شيء آخر
غير المعية في الزمان لكن جميع وجوه معا لا يمتنع ان يكون بعضها قبل وبعضها
بعد اي بعضها يكون موجودا وبعضها معدوما فيمتنع ان يكون معيتها المعية
التي بالزمان هو ان يكون اشياء كثيرة في زمان واحد وفي آن واحد هو طرف
زمان واحد فيجب مع ذلك ان يكون للازمنة الكثيرة زمان واحد ويكون
الكلام في جميع ذلك الزمان معها في هذا المعنى كالكلام في التي هي محيطة فيلزم ان يكون
ازمنة بلا نهاية معا وعندكم ان الازمنة تتبع الحركات فيلزم ان يكون الحركات
لا نهاية لها معا فيلزم ان يكون متحركات لا نهاية لها معا فيلزم ان يكون اجسام
لا نهاية لها معا وهذا هو المستحيل الذي يدفعونه ويثبتون وجوده فمن جهة
وجوه هذه الشكوك وجب ان يكون للزمان وجود اضطر كثير من الناس
الى ان جعل الزمان كواحد الوجود آخر وهو الذي يكون في التوهم من الامور التي
من شانها ان يوجد في التوهم من الامور التي يلحق بالمعاني اذا فقدت وكذب بينها
(هناك ام) فيحدث صورة نسب انما وجوده في الوهم فقط فجعلوا الزمان شيئا ينطبع
في الذهن من النسبة المتوكية له طرفة مسافة الذهن هو يقرب احدهما بالفعل وحسب
(يوجد) يقرب الآخر بالفعل اذ حصوله هناك لا يصح مع حصولهما في الاعيان وذلك
يصح في النفس فانه يوجد في النفس تصورهما وتصور الواسطة بينهما معا ولا يجب
في الاعيان امر موجود يتصل بينهما ويكون في التوهم امر [illegible] ينطبع في الذهن
الذي بين وجوده هاهنا وبين وجوده هناك شيئا غير منقسم ينطبع هذه المسافة بين
الشر او النقطة الذي [illegible] الحركات ولهذا العدد [illegible] والسكنات
المركبة فيكون هذا تقديرا لتلك الحركة لا وجود له لكن الذهن يوجد بقرب طرف
اطراف الحركة فيه بالفعل [illegible] والمقدمة وما يجري مجراه
المجرى شيئا [illegible] الذهن على الامور المعتدة ومناسبة بينها الا يكون

لا يكون في الامور الموجودة شيء منها وقالت الطائفة التي ذكرناها ان الزمان
ليس الا مجموع اوقات فانك اذا رتبناه وفانا متتالية وجمعناها لم يشك ان مجموعها
الزمان واذا كان كذلك فاذا عرفنا الزمان فليس الوقت الا ما توجه الوقت (بوقتا الاوقات صح)
وهو ان يعين مبدأ عارضا لعرض فنقول مثلا يكون كذا بعد يومين يعني
ان يكون مع طلوع الشمس بعد طلوعين فيكون الوقت طلوع الشمس ولو جعل
له قدوم زيد فيصلح في ذلك صلوح طلوع الشمس فاذا انما صار طلوع الشمس وقتا (الشمس صح)
بتعيين القايل اياه وكونه لا يجعل غيره وقتا الا ان طلوع الشمس قد كان
اعم واعرف واشهر ولذلك اختير ذلك وما يجري مجراه للتوقيت فان الزمان
هو جملة امور هي اوقات موقتة اذ من شانها ان يجعل اوقاتا موقتة وقالوا
ان الزمان على هذا الوجه لا وجود له ويعرف ذلك من الشكوك المذكورة وقالت
طائفة ان الزمان جوهر ازلي وكيف لا يكون جوهرا وهو واجب الوجود فان
وجوب وجوده بحيث لا يحتاج فيه الى اثبات بدليل كلما حاولت ان ترفع
الزمان وجب ان يثبت الزمان لانك ترفعه قبل شيء او بعد شيء او معهما فعلت
ذلك فقد اوجدت مع رفع قبلية او بعدية فيكون قد اثبت الزمان مع رفعه
اذ القبلية والبعدية التي تكون على هذه الصورة لا تكون الا الزمان او بزمان
فالزمان واجب الوجود وما كان واجب الوجود فلا يجوز ان ترفع وجوده
ولا يجوز ان ترفع وجوده فليس بعرض وما كان موجودا وليس بعرض
فهو جوهر فهو لو اذا كان جوهرا واجب الوجود فهو جوهر ازلي [illegible] واذا
كان واجب الوجود استحال ان يتعلق وجوده بالحركة فان الزمان يوجد الزمان
بدون الحركة فالزمان عندهم تارة يوجد مع الحركة فيقدرها وتارة يوجد
بدونها فيسمى دهرا فهذه هي الشكوك المذكورة في امر الزمان والاولى بنا ان ندل
اولا على وجود الزمان وعلى ماهيته بان نجعل الطريق الى وجوده من ماهيته ثم نذكر
على حل الشبهة وحلها ونقول ان الذين اثبتوا وجود الزمان معنى واحدا
فقد اختلفوا ايضا ومنهم من جعل الحركة زمانا ومنهم من جعل حركة الفلك زمانا دون
سائر الحركات ومنهم من جعل عود الفلك زمانا اي دورة واحدة منهم

فاما الذي جعلوا الحركة نفسها زمانا م

من جعل نفس الفلك زمانا فقالوا ان الحركة تشبه ما نشاهده من الموجودات
هي التي تشتمل على شيء ماض وشيء مستقبل وفي طبيعة الشيء الذي يكون بها دائما وان
يكون الصفة وما كان بهذه الصفة فهو الزمان قالوا ولكن انما نظن انه
كان زمان اذا احسسنا بحركة حتى ان المريض والمغموم يستطيلان زمانا لانه
يستشعره المتمادي في البطء لسرعة الحركات لقلة ما في ذكر هذه المتحاسنات
على ذكر المشتغل بالبطر والغبطة ومن لا يشعر بالحركة لا يشعر بالزمان كاصحاب الكهف
فانهم لم يشعروا بالحركات التي بين آن ابتداء القائهم انفسهم للاستراحة
بالنوم وان انتباههم لم يعلموا انهم زادوا على يوم واحد وقد حكى المعلم الاول
ايضا ان قوما من المتالهين عرض لهم شبيه بذلك ويدل التاريخ على انهم
كانوا قبل اصحاب الكهف فهذه هي الاقوال السابقة قبل تفتيش الحكمة في امر
الزمان وكلها غير صحيح اما ان الحركة ليست زمانا فلانه يكون حركة اسرع و
حركة ابطأ ولا يكون زمان اسرع من زمان ولا ابطأ بل
اقصر واطول وقد يكون حركتان معا ولا يكون زمانان معا وانت تعلم انه قد
يحصل حركتان مختلفتان معا في زمان واحد وزمانهما لا يختلف والحركة
فصولها غير فصول الزمان والامور المنسوبة الى الزمان مثل سرعة وبطء في
الفصل الحركة لا يصلح ان تؤخذ كذلك بل يؤخذ على انها جزء للمتقدم فانه
يصلح ان يؤخذ ان السريع هو الذي يقطع مسافة اطول في زمان اقصر
ولا يصلح ان يؤخذ ان الزمان هو الحركة الفلكية فهذا الحكم بعينه فانها
يصلح ان يؤخذ فيها انها اسرع الحركات لانها تقطع مع قطع الحركة الاخرى
اعظم مسافة هذا ما نتكلم فيه بعد وهذه المعية تدل على امر غير الحركتين بل يدل
على معنى ينسبان كلتاهما اليه وتتساويان فيه وتختلفان في المسافة وذلك
المعنى ليس ذات احدهما لان الثاني لا يشاركه في ذاته ويشاركه في الامر
الذي هما فيه معا وسيتضح هذا الموضع لمن نظر فيما نقوله وجعل الآن اوقاتا انما
يوقت لاعراض توجد وذلك لانهم لا يجعلون نفس ذلك العرض الحادث
من حيث هو حركة او سكون او سواد او بياض او غير ذلك وقتا ولكنهم يصطلحون

البطر [illegible] شدة الفرح [illegible]

والآن لا يدرك انها ليست من ذوات الحركة ... يصلح ان يؤخذ حد الحركة الزمان ... ح م

يصطلحون على ان يقولوا انه يصير وقتا بالتوقيت ويصطلحون على ان يكون التوقيت
تعيين وجود شيء آخر مع وجوده وهذا الاقتران وهذه المعية يفهم منها ضرورة معنى
غير معنى كل واحد من الموضعين ولكل مقترنين يوجدان في شيء واحد كل معنيين متلازمين
معا فاذا كان وجودهما معا او وجود واحد منهما موقتا بان مع وجود الآخر فالمفهوم من المعية
هو امر لا محالة ليس بمفهوم احدهما وهذه المعية مقابلة لمعنى ان لو تقدم احدهما او تاخر
وهذا الشيء الذي فيه المعية هو الوقت الذي يجمع الامرين فكل واحد منهما يمكن ان يجمع وان
عليهما كما لو كان غير ذلك الامر مما يقع في ذلك الوقت ولو كان ذلك الوقت
الامر في نفسه وقتا لكان اذا بقي مدة وهو واحد بعينه وجب ان يكون مدة البقاء
وابتداؤه وقتا واحدا بعينه ونحن نعلم ان الوقت الموقت هو معنى بين متقدم
ومتاخر وان في المتقدم والمتاخر بما هو متقدم ومتاخر لا يختلف في انه حركة او سكون
او غير ذلك يختلف فليس كونه وقتا لكونه حركة او سكونا بل هو كونه متقدما او متاخرا
او مقابل حقيقة التقدم والتاخر والمعية هو امر آخر هو حال الزمان واما الحجة التي
اعتمدها جاعلوا الزمان حركة بينة على مقدمة غير مسلمة وذلك قولهم ان كل شيء
لا يكون في طبيعته شيء ماض وشيء مستقبل فهو زمان فان هذا غير مسلم فان كثيرا مما
ليس بزمان وهو معنى في مستقبل كالطوفان والقيامة بل يجب ان يكون مع هذا
شرط تقدمه وهو ان يكون مع هذا شرط آخر وهو ان يكون لذاته لطبعه يجب منه
الشيء الذي هو نفس الماضي والمستقبل حتى يكون طبيعة الامر الذي اذا قيس الى امر آخر
كان لذاته في ماضيا ومستقبلا والحركة اذا مضت لم يكن نفس وجودها وحركة هي انها
ماضية بل يكون قد قارنت الماضي ولذلك يصح ان يقال حركة في الماضي ولا يجوز
ان يقال حركة في حركة ماضية اللهم الا ان يقال يعني به جملة الحركات الماضية ولسنا في
هذا بل ان يكون الشيء مطابقا لوجود ذلك الذي هو فيه واما القائلون ان الزمان هو
دورة واحدة من الفلك فيستبين استحالة قولهم بان كل جزء زمان زمان وجزء الدور
ليس بدورة والعجب ان كل ظن من ظن ان الزمان هو الفلك بقياس هو شيء

يجعل [illegible]

زمان ماض

والشكل الثالث عدم ان المقدمتين فيه كاذبة وصرفته ولكل جسم في فلك فانه
ليس الكل بل الحق ان كل جسم ليس بفلك هو في فلك واما الذي في الزمان فلعله
هو كل جسم مطلقا فان الفلك نفسه ايضا في شيء يحيط به الذي يحوي الاجسام في
علية واذ قد اشرنا الى المباحث الباطلة في ماهية الزمان فحقيق بنا ان نشير الى ماهية
الزمان فيشتمل لنا من هنالك تصحيح حل الشبهة المذكورة في وجوده

في تحقيق ماهية الزمان واثباتها فنقول ان من البين الواضح
انه قد يجوز ان يبتدى متحركان بالحركة ويتنهيان معا واحدهما يقطع مسافة
اقل والاخر مسافة اكثر اما لاختلاف السرعة والبطوء واما لاختلاف عدد السكنات
المتخللة لهما يا قوم ويجوز ان يبتدى اثنان ويقطعا مسافتين متساويتين لكن
احدهما يتبدى الاخر المسافة والاخر يبتدى لم ينته وذلك لاختلاف المذكور ويحصل
من الاحوال ان من مبتداء كل حركة الى منتهاها امكان قطع تلك المسافة بعينها بتلك الحركة
المعينة السرعة والبطوء المعينة التركيب مع السكون وامكان قطع اعظم من تلك
المسافة بالاسرع منها او الاقل مخالطة للسكونات وامكان قطع اقل منها بالابطاء
من تلك او الاكثر مخالطة للسكونات وان ذلك لا يجوز ان يختلف الشيء فقد ثبت
بين المبدأ والمنتهى امكان محدود بالقياس الى الحركات ولا الى السرعة فاذا فرضنا النصف
تلك المسافة وفرضنا السرعة بعينها والبطوء بعينه كان امكان اخر من ابتداء تلك
المسافة الى منتصفها انما يكون فيه قطع النصف بتلك السرعة والبطوء وكذلك بين
هذا المنتصف المفروض الآن وبين المنتهى الاول من المسافة امكان قطع
النصف من المسافة والنصف يكون الامكان الى النصف ومن النصف متساويان
وكل واحد منهما نصف الامكان المفروض اولا فيكون الامكان المفروض ضرورة
منقسما ولا عليك الآن ان تجعل هذا المتحرك شيئا متحركا بالحقيقة في المكان
او في وضع يعرض للمتحرك بالوضع كشيئية المتحركة في المكان فانه يفارق مماسة
الى مماسة بمماسات متصلة وان يسير بالقطع مسافة كيف كان فليس يختلف

او موازاة الى موازات بموازنات متصلة

او

الا من مقدار

يختلف لذلك حكم هذا الحكم فنقول ان هذا الامكان قد صح انه منقسم وكل
منقسم فهو مقدار او ذو مقدار فهذا الامكان لا يتعرى عن مقدار فلا يخلو اما ان يكون
مقداره مقدار المسافة او مقدارا اخر ولو كان مقدار المسافة لكانت متساوية في هذا الامكان
لكن ليس كذلك فهو اذن مقدار اخر واما ان يكون مقدار المتحرك او لا يكون لكنه
ليس مقدار المتحرك والا لكان المتحرك الاعظم الاعظم في هذا المقدار وليس كذلك فهو اذن مقدار
غير مقدار المسافة والمتحرك ومن المعلوم ان الحركة ليست نفسها ذات هذا المقدار
ولا السرعة والبطوء وذلك اذ الحركات في انها حركات تتفق في الحركية وتتفق في السرعة و
البطوء وتختلف في هذا المقدار وربما اختلفت الحركة في السرعة والبطوء واتفقت
في هذا المقدار فقد ثبت وجود مقدار الامكان في نوع الحركات بين المتقدم والمتأخر
وتوجد المتقدر مسافات محدودة ليس بمقدار المتحرك ولا المسافة ولا نفس الحركة وهذا
المقدار ليس يجوز ان يكون قائما بنفسه وكيف يكون قائما بنفسه وهو متقضٍ متجدد
وكل متقض فاسد فهو في موضوع او ذو موضوع فهذا المقدار هو متعلق بموضوع لكن
لم يكن موضوعه الاول مادة المتحرك لانه لو كان ذلك فانه ان كان مقدار مادة بلا واسطة
لكانت المادة بكبره اعظم واصغر فاذن هو في الموضوع بواسطة هيئة اخرى ولا يجوز
ان يكون بواسطة هيئة قارة كالبياض والسواد والا لكان مقدارا لتلك الحركة
في المادة تحصيل في المادة مقدارا ثانيا قارا فبقي ان يكون مقدار هيئة غير قارة وهي الحركة
من مكان الى مكان او من وضع الى وضع بينهما مسافة تجرى عليها الحركة الوضعية وهذا
هو الذي نسميه الزمان وانت تعلم ان الحركة يلحقها ان تنقسم الى متقدم ومتأخر
وانما يوجد فيها المتقدم بما يوجد فيه المتقدم من المسافة والمتأخر بما يوجد فيه المتأخر
من المسافة لكنه يتبع ذلك ان المتقدم للحركة لا يوجد مع المتأخر منها كما يوجد المتقدم
والمتأخر من المسافة معا ولا يجوز ان يصير ما هو منها مطابق المتقدم من الحركة
في المسافة متأخرا ولا الذي هو المطابق للمتأخر منها فيها متقدما كما يجوز في المسافة
فيكون للمتقدم والمتأخر في الحركة خاصية تلحقها من جهة ما هي الحركة ليست من جهة ما هي المسافة

المتساويات في الحاجات

الهيئة

ويجوزان معدودين بالحركة فان الحركة باجزائها تعد المتقدم والمتاخر فيكون الحركة لها عدد
من حيث لها في المسافة تقدم وتاخر ولها مقدار ايضا بازاء مقدار المسافة والزمان هو
هذا العدد او المقدار فالزمان عدد الحركة اذا انفصلت الى متقدم ومتاخر لا بالزمان
بل بالمسافة والا لكان البيان محدودا بالدور الذي ظن بعض المتفلسفين انه وقع منطبق
في هذا البيان دورا اذ لم يفهم هذا فقد ظن غلطا وهذا الزمان هو الشيء الذي هو لذاته مقدار
لما هو في ذاته تقدم وتاخر لا يوجد المتقدم منهما مع المتاخر كما يوجد في سائر انحاء التقدم
والتاخر وهذا هو الذي يكون شيء منه قبل شيء منه بعد شيء وكون سائر الاشياء
لاجله بعضها قبل وبعضها بعد وذلك لان الاشياء التي يجري فيها قبل وبعد بعض
ان القبل منها والبعد منها موجود مع القبل فما يكون كذلك لا لذواتها بل لوجودها في قسم
من اقسام هذا المقدار فما طابق منها جزءا هو قبل قيل انه قبل وما طابق جزءا هو بعد قيل
انه بعد ومعلوم ان هذه الاشياء من ذوات التغير لان ما لا تغير فيه فلا فايت فيه ولا
لاحق وهذا الشيء لا يكون قبل وبعد لاجل شيء آخر لانه لو كان كذلك لكان القبل
منه انما صار قبلا لوجوده في قبل شيء آخر فيكون ذلك الشيء الآخر او ما ينتهي اليه الشيء
الآخر الامر هو لذاته ذو قبل وبعد ومعنى لذاته يقبل الاضافة التي بها يكون قبل وبعد
ومعلوم ان ذلك الشيء هو الذي يقع فيه امكان التغيرات على النحو المذكور وقوعا اوليا
ويقع في غيره لاجله فيكون ذلك الشيء هو المقدار للامكان المذكور تقديرا اوليا ويكون
هو ما يكون فيه لا في غيره ونحن انما جعلنا الزمان اسما للمعنى الذي هو لذاته مقدار
للامكان المذكور ويقع فيه الامكان المذكور وقوعا اوليا فتبين ان هذا المقدار المذكور
هو بعينه الشيء الذي هو لذاته يقبل اضافة قبل وبعد بل نفسه هو قبل وبعد ثبت عن هذا
ان الزمان يكون قبل لا بالاضافة بل على ان الزمان لذاته يلزم عنه الاضافة ويلزم سائر
الاشياء بسبب الزمان فان الشيء اذا قيل له قبل وكان ذلك الشيء غير الزمان وكان مثل
مثل الحركة والانسان في غيره لكان معناه انه موجود مع شيء هو كان مع تلك الحال مع ما هو اذا
قيست له حال الآخر كان الشيء بها قبل لذاته اي يكون هذا اللزوم له لذاته فالمتقدم

و فقر او

غايت م

هذا الآن م

وتلك الحال لا تثبت لها بعده م

فالمتقدم تقدمه بما انه لا وجود مع عدم شيء آخر فلم يكن موجودا او هو موجود او في متقدم عليه
اذا اعتبر عدمه وهو معه اذا اعتبر وجوده فقط ووقع حال ما هو معه فليس متقدما عليه وانه
ما حصل في الحالين وليس على ما هو متقدم هو حال ما هو معه فقد بطل هذا لانه لو
كان لاجل المتقدم عنده ما هو شيء فالتقدم والقبلية معنى لهذه الذات ليس لذاته
ولانا نتابع مع ثبات ذاته وذلك المعنى يستحيل فيه ان يتجه مع الحالة الاولى التي
استحالت لذاته ويستحيل فيه ان يصير معه ومعلوم ان هذا الوجه لا يثبت له
عند وجود الآخر وقبله واما الشيء الذي له هذا المعنى والامر فلا يستحيل في ذلك بنفسه فانه تارة
يوجد هو قبل وتارة يوجد وهو معا وتارة يوجد وهو بعد هو واحد بعينه واما نفس الشيء
الذي هو قبل وبعد لذاته وان كان بالقياس لا بالوجود فلا يجوز ان يبقى هو بعينه فيكون بعد
بعدما كان قبل فانه بما يجامعه المعنى الذي به الشيء بعد الا بطل ما هو به قبل والشيء هو هذا
هو باق مع بطلان الامر القبل وهذا الامر لا يجوز ان يكون نسبة الى عدم فقط او
الى وجود فقط فان نسبة وجود الشيء الى عدم الشيء قد يكون متاخرا كما يكون متقدما كذلك
من جانب الوجود بل هو نسبة الى عدم يقارن امرا آخر اذا قارنه كان متقدما فان
قارن غيره كان متاخرا والعدم في الحالين عدم وكذلك الوجود وكذلك نظيره يقارن
المنسوب لان المنسوب ايضا منسوب اليه وبالعكس ولهذا ذلك الحكم وهذا الامر
هو زمان او نسبة الى زمان فان كان زمانا فقد ثبت الزمان ما نقصده وان كان نسبة كان م
الى زمان فكيفية قبليتها لاجل الزمان ورجع الامر الى ان هذه القبلية والبعدية اولا
اول هو موضوعها الزمان فالزمان لذاته يعرض له قبل وبعد بل الذي يعرض له قبل
وبعد لذاته هو الذي نسميه الزمان اذ قد بينا انه لذاته هو مقدار الامكان المذكور
ولا يصح ان الزمان ليس مما يقوم بذاته فكيف يكون مما يقوم بذاته وليس له ذات
حاصلة وهو حادث وفاسد وكل ما يكون مثل هذا فوجوده متعلق بالمادة فيكون
الزمان ماديا ومع انه مادي موجود في المادة بتوسط الحركة فان لم يكن حركة ولا تغير
لم يكن زمان فانه كيف يكون زمان ولا يكون قبل وبعد وكيف يكون قبل وبعد اذا لم يجد
امر فامر فانه لا يكون بعد وقبل معا بل يبطل الشيء الذي هو قبل من حيث هو قبل لانه

لانه يحدث الشيء الذي هو بعد فان لم يكن اختلاف وتغير بان يبطل شيء ويحدث شيء
لا يكون امر هو بعد اذ لم يكن قبل او امر هو قبل اذ ليس بعد فاذن الزمان لا يوجد الا مع
وجود تجدد حال ويجب ان يستمر ذلك التجدد والا لم يكن زمان ايضا لانه اذا كان
امر وفقد ثم لم يكن الشيء البتة ثم كان شيء آخر ووقع فلم يخل اما ان يكون بينهما امكان
تجدد امور او لا يكون فان كان بينهما امكان تجدد امور فيكون فيما بينهما قبل وبعد
والقبل والبعد انما يتحقق بتجدد امور وفرضنا انه ليس كذلك تجدد امور هذا خلف
وان لم يكن بينهما هذا الامكان فهما متصلان فلا يخلو اما ان يكون ذلك الا التقاء
مستمرا او لا يكون فان كان مستمرا فقد حصل ما فرضناه على انه [illegible] تستتبع
استحالته بعد وان كان منقطعا عاد الكلام من راس فيجب ضرورة ان كان
زمان ان يكون تجددا احوال اما على التلاصق واما على الاتصال فان لم يكن حركة
لم يكن زمان والآن الزمان كما قلنا مقدار وهو متصل يحاذي لاتصال الحركات و
المسافات فلا لا جزء فصل متوهم وهو الذي يسمى الآن

فبيان امر الآن نقول ان الآن يعلم من جهة العلم بالزمان فان الزمان لما كان
متصلا فله لا محالة فصل متوهم وهو الذي يسمى الآن ليس موجودا البتة بالفعل بالقياس
الى نفس الزمان والا لقطع اتصال الزمان بل انما وجوده على ان يتوهمه المتوهم فاصلا في
مستقيم الامتداد والفاصل لا يكون موجودا بالفعل في مستقيم الامتداد من حيث هو
فاصل والا لكانت كما بينا بعد فاصلات بلا نهاية بل انما يكون بالفعل لو قطع الآن
وذلك لانه اذا جعل للزمان قطع لم يخل اما ان يكون ذلك القطع في ابتداء الزمان او في
انتهائه فان كان في ابتداء الزمان وجب من ذلك ان يكون ذلك الزمان لا قبل له
فان كان لا قبل له فيجب ان لا يكون معدوما ثم وجد فانه اذا كان معدوما ثم وجد يكون
وجوده بعد عدمه فيكون مع عدمه قبل وجوده فيكون له قبل ضرورة فيكون ذلك القبل
متعين بهذا العدم الموصوف على النحو الذي قلناه غير هذا الموضع فيكون الشيء يبقى هذا النوع
من القبلية حاصلا ولا هو الزمان فيكون هذا الزمان قبله زمان فيكون متصلا به له
قبل وهو ابعد وهذا الفصل يجمعهما وقد فرض فاصلا [illegible] ذلك ان فرض فاصلا

فاصلا على انه نهاية فلم يخل اما ان يكون بعده امكان وجود شيء او لا يكون فان كان لا يمكن
بعده ان يوجد شيء ولا واجب الوجود حتى يستحيل ان يوجد شيء مع عدم ما يتم
اليه من النهاية فقد ارتفع ان يكون وجود شيء واجب وارتفع الامكان المطلق الذي هو
الواجب الامكان المطلق لا يرتفع وان كان بعده ذلك فله بعد فهو قبل فالآن
واصل لا فاصل فالزمان لا يكون له آن بالفعل موجودا بالقياس الى نفسه بل بالقوة
اعني القوة القريبة من الفعل وهو ان الزمان يتهيأ ان يفرض فيه الآن وذلك اما
بعرض العارض او بموافاة الحركة حدا مشتركا غير منقسم كما لطلوع او غروب او غير
ذلك بالحقيقة ليس احداث فصل في ذات الزمان نفسه بل في اضافته الى الحركات كما
يحدث من الفصول الاضافية كما ينفصل جزء من جسم من جزء آخر بموازاة او مماسة او بعرض
قارض من غير ان يكون قد حصل فيه بالفعل فصل في نفسه بل حصل فيه فصل مقيسا الى
غيره [illegible] فلا ان اذا حصل بسبق الشيء فليس يكون عدمه الا في جميع الزمان بعده
وقول القائل انه اما ان يعدم في آن يليه او في آن لا يليه هو بعد ان يسلم ان له
فسادا مبتدئا في آن بل ابتداء فساده هو طرف الزمان الذي هو في جميعه يعدم فانه
لا يعدم من الفساد عن ان يكون الشيء معدوما بعد وجوده ووجوده في هذا الموضع هو الآن
طرف الزمان الذي هو معدوم فيه كانك قلت انه في طرف الزمان الذي هو
معدوم فيه موجود وليس لفساده مبدأ فساد هو اول آن فيه بل بين
وجوده وعدمه فصل هو وجوده لا غير وان يستعمل انه ليس للمتحرك والساكن والمتكون
والفاسد اول آن هو فيه متحرك او ساكن او متكون او فاسد او ان الزمان منقسم بالقوة
الى غير النهاية والذي يظن من انه يمكن ان يتوهم ان الآن انما يعدم قليلا
قليلا فيتعذر الى العدم مدة او يعدم دفعة فيكون عدمه في آن هو قول يحتاج الى
ان يبين فساده فنقول ان المعدوم دفعة او الموجود دفعة يعني الذي يحصل في
آن واحد [illegible] المقابل الذي يعدم قليلا قليلا او الذي يوجد قليلا قليلا بل يحصل
في [illegible] وذلك المقابل هو الذي ليس يذهب الى الوجود او الى العدم
او الاستحالة او غير ذلك قليلا قليلا وهذا يصدق على ما يقع دفعة ويصدق على الآن

الذي يكون في جميع زمان ما بعد وما في طرفه الذي ليس بزمان موجودا او للامر الذي
يكون في جميع زمان ما موجودا وفي طرفه الذي ليس بزمان معدوما فان فرض انه ليس بموجود الان
او بعد الان قليلا قليلا فانما يصدق على ما يصح والاول الذي لك هو الذي يكون في وجوده
او عدمه في آن لكن هذا الوجه يباين ذلك الوجه الوجه الاول لان الوجه الاول يفرض
فيه الحكم في آن لان الزمان الذي هو نهاية بالذات لا بالكلية في جميع الزمان وهذا الوجه
يفرض الحكم في الآن مخالفا للحكم في الزمان من غير ان يوضع آن بعد الان الى الف والالف
متتالية بين آنات ولكن ذلك الآن هو الطرف للثبات وليس للانتقال وان هذا الوجه
الذي يصح وجوده او لا يصح فانا انما نتكلم فيه من حيث يصدق بوجوده بل نتكلم فيه من حيث
هو محمول عليه سلبا او ذلك السلب هو انه ليس يوجد او يعدم قليلا قليلا وفي ذلك تركيب
فذلك التركيب اخص من هذا السلب والاخص لا يلزم الاعم وليس يجب ان يكون الشيء
من حيث متصور موضوعا او محمولا يجب ان يصدق بوجوده او لا يصدق فقد علم هذا في صناعة
المنطق فاذا كان قولنا ليس يوجد او يعدم قليلا قليلا هو اعم من قولنا يوجد دفعة بغير
انه يكون حالة ذلك في آن ابتداء فليس في [illegible] القائل انه اما ان يكون قليلا قليلا او
دفعة بهذا الوجه صادقا صدق المنفصل المحيط بطرفي النقيض او المحيط بالنقيض وما يلزم
نقيضه واليه كان مقابلا لما هو دفعة هو ما لا يوجد دفعة اي لا يوجد ان صدقنا فليس
بل [illegible] انه يوجد او يعدم قليلا قليلا بل قد يصدق معه الذي يجب الوجه الاول [illegible]
الامر بغير بالوجود دفعة الذي لا يوجد الا وهو فيه حاصل الوجود ولا يوجد آن هو فيه
بعد في السلوك وكذلك في المعدوم دفعة يجب فالذي كان عن هذا لازم المقابل وصحت القضية
ولكن لم يجب ان يكون وجوده المبتدأ دفعة او عدمه وههنا شيء آخر وان كان لا يليق
بهذا الموضع فينبغي ان نذكره ليكون سبيلا الى تحقيق ما قلناه وهو انه لا يجوز ان يتوقف
ليوقف هل الآن المشترك بين الزمانين في احدهما الامر على حال وفي الآخر على حال اخرى
فيكون الامر فيه على الحالين جميعا او يكون فيه على احد الحالين دون الآخر فان كان [illegible]
الامرين وقوة المتناقضين كالمماس وغير المماس والموجود والمعدوم وغير ذلك فيجب
ان يخلو الشيء في الآن المفروض عنهما جميعا فيجب ان يكون [illegible] على احدهما فلنبين [illegible]

نحوي على انتهائهما فنقول ان الامر الموجب لا محالة يرد عليه امر فيعدمه فلا يخلو اما ان يكون
ذلك الشيء الوارد مما يصح وجوده في آن وهو الشيء الذي له ثبات حالة في آن اي آن
اخذت في زمان وجوده ولا يحتاج في ان يكون له ان يطابق مدة وما كان كذا
فالشيء في الفصل المشترك موصوف به كالمماسة وكالتربيع وغير ذلك من الهيئات
القارة التي تثبت بوجودها في كل آن من زمان وجودها واما الذي يكون الشيء كما في
نحو الصفة فيمتنع وجوده في زمان فلا يصح في آن ان يكون وجوده في زمان الاتصال
وصح وان الآن الفاصل بينهما لا يحتمله فيكون فيه مقابله مثل مفارقة وترك المماسة
والحركة وغير ذلك مما يجوز ان يثبت حالة في آنات الوقوع انتهى ومنه ما لا يجوز
ان يثبت حالة الشيء اما الذي يجوز فمثل اللامماسة التي هي المباينة فانها لا تثبت
الا بحيز واختلاف ولكنها تثبت لا مماسة بل مباينة زمانا تثبت فيه وان
اختلفت احوال المتحركات او فيما ليس ذلك من جهة انها مباينة واما الذي
لا يجوز ذلك فيه فكالحركة فانها لا تثبت بحالها في آن من الآنات بل يكون في كل حين
تجدد وتقرب وبعد جديد بحسب احوال الحركة فان الشيء المتحرك اذا تحرك والمماس اذا لم
يماس فالآن الفاصل بين ما فيه اذ لا تبتدأ مفارقة فيه ولا حركة فيه فهو مماس
وعدم حركة وهذا وان كان خارجا عن غرضنا فانه نافع فيه وفي مسائل اخرى فهذا
الذي تكلمنا فيه هو الآن المحفوف بالماضي والمستقبل كانه حدث زمان ثم
بعد حصوله بهذا الآن وقد يتوهم آن آخر على صفة اخرى مثل ان طرف المتحرك يكون
نقطة ما يفرض بحركته وسيلانه مسافة ما بل خطا ما كانه آخر ذلك الطرف هو المستقبل
في ذلك الخط يفرض فيه نقطة لا الفاعل للخط بل المتوهمة وكذلك الآن يتوهم في
الزمان وفي الحركة من القطع غير ذلك وغير كالنقطة الداخلة في الخط لم تفعل بل المتوهمة
بعد حدوث الخط وذلك انه قد يتوهم متنقل في جهة المسافة وزمان فالمتنقل يفعل
نقل المتنقل على مسافة متصلة يطابقه زمان متصل فكان المتنقل على حالة التي
يلزمه في الحركة هو طرف غير منقسم فعال السيلان في الاتصال ويطابقه من المسافة

نقطة من الزمان آن فانه لا يكون معه لا خط المسافة فقط ولا الحركة بل القطع
فقد انقطعت ولا الزمان فقد سلف انما يكون بين ... وان طرف ... منقسم
الغاية فيكون معدوداً بانه من الزمان الآن ومن القطع الشيء الذي حيال ... الجملة
هو الحركة ما دام الشيء يتحرك في المسافة الحد انما نقطة واما غير ذلك وكل واحد من
هذه نهاية المتنقل اليه نهاية للنقطة من حيث انتقل كانه شيء ممتد من المبدأ الى المسافة
لا حيث وصل فانه من حيث هو منتقل شيء ممتد من المبدأ لا الى الشيء وذاته الموجودة
المتصلة الآن حد ونهاية لذاته من حيث قد انتقل بعد الحد المفروض فان نظر الى
كما ان المتنقل ذاته واحدة وليست انه فعل ما هو مقدر ونهاية وفعل المسافة فانقسم
كذلك الزمان شيء هو الآن ليس فيكون هو ذاته غير منقسم من حيث هو موجود هو نفسه
باق من حيث ذلك وليس باقياً من حيث هو آن لانه انما يكون آناً اذا اخذ حداً
للزمان كما ان ذلك يكون متنقلاً اذا كان محدداً الا كحدود وبحركة نقطة او شيئاً
آخر وكما ان المتنقل يوجد من حيث هو متنقل انه لا يمكن ان يوجد مرتين بل يفوت
بفوات انتقاله كذلك الآن من حيث هو آن لا يوجد مرتين لكن الشيء الذي لا مرتين
صار آناً ليس يوجد مراراً كما ان المتنقل من حيث هو امر عارض له الانتقال يوجد
مراراً فان كان شيء مثل هذا موجوداً فيكون حقاً ان الآن يفصل بسيلانه الزمان
ولا يكون هذا هو الآن الذي يفرض بين زمانين يفصل بينهما كما ان النقطة المتوهمة
فاعلة بحركتها مسافة غير نقط المسافة المتوهمة فيه فان كان لهذا الشيء وجود
فوجود الشيء مقروناً بالمعنى الذي حققناه فيما سلف انه لو كان من جزء احد متقدم ولا سائرا
متأخر ولا تطبيق به وكما النقطة كونه ذا اين اذا استمر سائلاً في المسافة احدث الحركة
كذلك كونه ذا ان ذلك المعنى الذي سميناه الآن اذا استمر في مستقيم الحركة وما فوقها من
الزمان فنسبة هذا الشيء الى المتقدم والمتأخر كونه آناً وهو في نفسه شيء يعطي الزمان
ويعد الزمان بالحدوث فانا اذا اخذنا آناً من حدود فيه فحدث نقدر تلك الحركات
معدودة كالنقط تعد الخط بان تكون كل نقطة مشتركة بين خطين باضافتين الى الخط

والعاد الحقيقي هو الذي هو اول معطٍ للكثرة وعدد هو معطٍ للكثرة والعدد بالتكرير
فالآن الذي هو بهذه الصفة يعد الزمان فانه ما لم يكن آن لم يتعدد الزمان
والمتقدم والمتأخر يعد الزمان على الوجه الثاني بانه جزءه ويحصل فيه بوجود
الآن ولولا المتقدم والمتأخر في اجزاء الزمان فكل جزء منه من شأنه الانقسام كاجزاء
الخط فالآن ... بالوحدة والوحدة اولاً بالتعدد فالآن يعد على الجهة التي تعد النقطة
ولا ينقسم والحركة تعد الزمان بان توجد المتقدم والمتأخر بسبب المسافة فمقدار
الحركة يكون عدد المتقدم والمتأخر فالحركة تعد الزمان على انها توجد عدد الزمان
وهو المتقدم والمتأخر والزمان يعد الحركة بانه عدد لها نفسها مثال هذا ان الناس
بوجودهم هم سبب وجود عددهم الذي هو مثلاً عشرة فلوجودهم وجدت عشرتهم وجدت
والعشرة جعلت الناس لا موجودين والاشياء بل معدودين اي ذوي عدد
والنفس اذا عدت الناس كان العدد ليس هو طبيعة الناس بل العشرة
التي حصلها افتراق طبيعة الانسان مثلاً فالنفس بالانسان تعد العشرة فكذلك
بالحركة تعد الزمان على المعنى المذكور ولولا الحركة بما تفعل في المسافة من عدد المتقدم بها
والمتأخر لما وجد للزمان عدد لكن الزمان يقدر الحركة والحركة تقدر الزمان والزمان يقدر الحركة
على وجهين احدهما انه يجعلها ذات قدر والثاني انه يدل على كمية قدرها والحركة تقدر الزمان
على انها تدل على قدره بما يوجد فيه من المتقدم والمتأخر وبين الامرين فرق اما الدلالة على من المتقدم والمتأخر
القدر فتارة يكون مثل ما يدل المكيال على الكيل وتارة مثل ما يدل الكيل على المكيال
فكذلك تارة تدل المسافة على قدر الحركة وتارة تدل الحركة على قدر المسافة فيقال مسافة
مسيرة فرسخين وتارة مسافة زمنية لكن الذي يعطي المقدار للآخر هو احدهما هو الذي
بذاته تقدره لان الزمان متصل في جوهره صح ان يكون طويلاً وقصيراً فلانه عدد بالقياس
الى المتقدم والمتأخر وعددهما صح ان يكون قليلاً وكثيراً وكذلك الحركة فانه يعرض
لها اتصال وانفصال فيصدق عليها خواص المتصل وخواص المنفصل لكن يعرض
ذلك لها من جزئها الذي هو خاص بها السريع والبطيء فقد دللنا على كون وجود الآن
بالفعل ان كان له وجود بالفعل وعلى كون وجوده بالقوة

في حل الشكوك المعقودة في الزمان وفي اتمام القول في المباحث الزمانية مثل الكون في الزمان
والكون لا في الزمان وفي الدهر والسرمد ونفيه وبعده وقبله وبعده وقبله والقديم فاما ان الزمان
فان جميع ما قيل في امر اعدامه من انه لا وجود له من حيث ليس في الآن فانه لا وجود له في الآن وفرق بين ان يقال
لا وجود له مطلقا وبين ان يقال لا وجود له في الآن حاصلا ونحن نسلم ونقول ان الوجود
المحصل على هذا النحو لا يكون للزمان الا في النفس والتوهم واما الوجود المطلق المقابل للعدم
المطلق فذلك صحيح له فانه ان لم يكن ذلك صحيحا صح سلبه فصدق ان يقول انه ليس
بين طرفي المسافة مقدار امكان للحركة على حد من السرعة والبطوء يقطعها وان كان
هذا السلب كاذبا بل كان للحركة على ذلك الحد من السرعة مقدار فيه يمكن قطع تلك
المسافة ويمكن قطع بعضها ابطأ واسرع على ما قد بينا قبل فالاثبات الذي يقابله صادق
وهو ان هناك مقدارا لهذا الامكان والاثبات دلالة على وجود الامر مطلقا وان
لم يكن دلالة على كونه وجوده محصلا في الآن او من جهة ما له حصل الوجود بسبب التوهم
فانه وان لم يكن كان هذا النحو من الوجود وهذا النحو من الصدق حاصلا ومع هذا يجب
ان تعلم ان الموجودات منها ما هي محققة الوجود محصلة ومنها ما هي ضعيفة
في الوجود والزمان لسبب انه لا يمكن ان يكون ضعيف الوجود من الحركة وهي من الوجود من امور بالقياس
الى امور فان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزمه الاضافة من حيث
كونه مقدارا للتي وكونه زمانا غير كونه مقدارا ولما كانت الحركة في موجودة وجودا في
موجودة بالقوة صار الامر الذي من شأنه ان يكون عليها مطابقا لها او قطعا لما يقدر
قطع لها كون من الوجود حتى ان قيل انه ليس الزمان موجودا كذب فان اريد ان يجعل للزمان
وجود لا على هذا السبيل بل على سبيل التحصيل لم يكن الا في التوهم فاذن المقدمة
المستعملة في امر الزمان انه لا وجود له ان عني بها انه لا وجود له في آن مسلمة وهي لا تمنع ان يكون
له وجود مطلقا ان بل في جملة على سبيل التكون بان يكون ماضيا او آتيا وضمنهما كان منهما
الذي هو الآن فانه ليس من الآن واحد الآتية وبالجملة فعندهم ان الزمان ان كان موجودا
فهو موجود في الآن او في زمان وطلبهم ما هو موجود مما لا يجب له يستقل بين فان
الزمان موجود لا في آن ولا في زمان ولا في آن ولا في زمان بل هو موجود مطلقا ونحن الزمان

ن فكيف يكون له وجود في زمان فليس اذن قولهم ان الزمان اما ان يكون موجودا او يكون
وجوده في آن او يكون وجوده باقيا في زمان قولا صحيحا بل ليس مقابل قولنا انه ليس بموجود
بهذه انه موجود في آن او موجود باقيا في زمان بل الزمان موجود ذو ما واحد من الوجود في
فاما لا في آن ولا باقيا في زمان وما هذا الامر الا كقول القائل ان المكان غير موجود او يكون موجودا
في مكان او في حد مكان وذلك لانه ليس يجب ان يكون اما موجودا في مكان او في حد
مكان والا فهو غير موجود بل من الاشياء ما ليس البتة موجودا في مكان ومن الاشياء
ما ليس البتة موجودا في الزمان والمكان من جملة القسم الاول والزمان من جملة
القسم الثاني ويستعمل هذا بعينه الذي قيل انه ان كان للزمان وجود وجب ان
يتبع كل حركة زمان فيكون لكل حركة زمان يتبع زمانا فالجواب عن ذلك انه فرق بين قولنا ان
الزمان مقدار لكل حركة وبين ان يقال ان انيته متعلقة بكل حركة وانه فرق بين
ان يقال ان ذات الزمان تابعة لحركة على سبيل الوجود مطلقا وبين ان يقال ان ذات
الحركة متعلق بها الزمان على سبيل الزمان يعرض لها لان الاول معناه ان شيئا
يعرض لشيء والثاني ان شيئا يتبع شيئا اما الاول فلانه يجري مجرى ما يقدر
الشيء الذي يكون هو غير مضاد وقائما بل ربما قدر المباين بالموافاة والموازاة فلا يوجب بين
واما الثاني فلانه ليس اذا تعلقت في ذات شيء الطبيعة شيء يجب ان لا يجيء طبيعة الشيء عنه
ولكن انما يبرهن لنا من امر الزمان انه متعلق بالحركة وانه لا وجود من الامر الحركة ان كل حركة
تقدر بزمان فليس يلزم من هذين ان يكون كل حركة يتعلق بها زمان يخصها ولا ان
كل ما قدر شيئا فهو عارض له حتى يكون لكل حركة زمان عارض لذاتها يعينها بل الحركة
التي لها ابتداء وانتهاء لا يتعلق بها الزمان ولو كان لها زمان لكان منفصلا يخص
وقد منعنا ذلك نعم ذو وجود الزمان بحركة صفة يصح ان يتعلق بها وجود الزمان
يقدر بها سائر الحركات وهي الحركة التي يصح عليها الاستمرار ولا تحدد لها بالفعل
اطراف فان قال قائل ارايت ان لم يوجد تلك الحركة المستقيمة حتى يكون وكانت
امور غير دائمة القدم والبقاء او قبل ما ذكرناه من الفلك ان الجسم في آن يوجد متحركا غير منقطع

في ذلك جسم او فيجوز لغير متحرك او لا يجوز لمن لا يكون زمان فالجواب عنه ذلك اذ سبق
لك ان ان لم يكن وكان مستديرة بل هو مستدير لم يعرض للمستقيم جهات فلم يكن وكانت
مستقيمة طبيعية فلم يكن قسرية فيجوز ان يكون ولكن جسم من الاجسام صحة الاجسام
او في مستقيمه وان لم يكن بين الاستحالة فليس كل محال يعرض كل غير بين ودون
الاستحالة بل الاكثر من المحالات لا يظهر دليل بين استحالتها الا ببيان وبرهان
واما اذا اعتمدنا التوهم فاذا رفعنا المستدير بالتوهم واثبتنا المستقيم الغير المتناهية
في التوهم امكن ان يثبت في التوهم زمان محدود ولا يستنكره التوهم وليس نظرنا في
هذا بل فيما يصح في الوجود فالزمان اذن في وجوده متعلق بحركة واحدة تقدرها و
يقدر ايضا سائر الحركات التي يستحيل ان يوجد دون الحركة التي هي الفاعل للحركة
للزمان الا في التوهم وذلك كالمقدار الموجود في الجسم يقدره ويقدر ما يحاذيه و
يوازيه وليس يجب ان يقتضي وهو واحد بعينه للجسمين ان يكون متعلقا بالجسمين
بل يجوز ان يتعلق باحدهما ويقدره ويقدر ايضا الآخر والذي لم يتعلق به والحركة
اتصالها ليس الا لان المسافة متصلة وذلك لان اتصال المسافة يصير علة لوجود
عدد لما هو الزمان فيكون الحركة متصلة يتحقق من جهة ومن جهة الزمان واما في ذاتها
فليست الا كمالا ما بالقوة وليس يدخل في ماهيتها هذا المعنى اتصال او انقسام
فانه لا يفهم من كمال ما بالقوة او انفعال من شيء الى شيء ووجود جزء جزء لا يقضى ان
هناك بعدا ما بين المبدأ والمنتهى متصلا قابلا للقسمة التي تقبلها المتصل بل هذا
يعلم بنوع من النظر بعد ان هذا المعنى يكون مع المقدار المتصل لا غير فلو انا توهمنا
نفسه الحركة لا يتجزى وكان المتحرك جزء يتجزى الا وسط عنها لكان فيه عدد وكثرة من الاول الى الآخر
كمال ما بالقوة ولم يكن هناك متصل فنفس كونها حركة كمال ما بالقوة لا يوجب ان تكون
منقسمة ولذلك ما لم يعرف شيء آخر لم يعرف وجود ذلك وانما لا تكون الا
متصلا قابلا للقسمة لانه يتعلق الاتصال امر عارض يلزم الحركة من جهة المسافة او
من جهة الزمان فلا يدخل في ماهيتها والجملة فانا لم يلتفت لمسافة او الى زمان لم

فتقدم هو ما [illegible] الحركة وتكون الحركة بها علة لوجوده

ذلك
لم يجد للحركة اتصالا وذلك من اجتماع القدر به الحركة اجتماع ذكر مسافة هو زمان واما انه
الزمان فعلة الوحدة اتصال الحركة بالمسافة لا اتصال المسافة وحدها فان اتصال الحركة
وحدها فلم يكن حركة موجودة لا يوجب اتصال الزمان كما يكون مسافة يتحرك فيها الحركة
ويقف ثم يبتدئ من هناك ويتحرك حتى يفنيها فيكون هناك اتصال المسافة موجودا
ولا يجوز الزمان متصلا بل يحصل ان الا يكون عدد الزمان اتصال المسافة متوسط
الحركة ولان اتصال الزمان باتصال المسافة بشرط ان لا يكون فيها سكون فعلة الزمان اتصال
احد اتصالي الحركة من جهة ما هو اتصال الحركة وليس هذا الا اتصال المسافة مضافة
الى الحركة فهذا الا يكون هناك سكون وليس هذا الاتصال علة صورية الزمان بل علة
بل لايجاد الزمان فانه ليس الزمان شيئا يعرض له الاتصال الخاص به بل هو نفس
ذلك الاتصال فلو كان شيء يجعل الزمان اتصالا لا علة معدا لايجاد ذات الزمان
المتصل لكان الاتصال عارضا للزمان لا جوهر الزمان وكما انا نقول ان تلونا
كان بسبب لون او حرارة كانت بسبب حرارة وتغير ان كانت سببا للتغير
اللون والحرارة والكون الكيف بحرارة كذلك نقول الآن اتصالا هو سبب لوجود الاتصال
لا انه سبب لعينيته ذلك الشيء اتصالا فانه اتصال بذاته كما ان ذلك حرارة لذاتها
وليس لقائل ان يقول انا لا نفهم للحركة اتصالا الا بسبب المسافة او الزمان ثم
انتم لم يجعلوا اتصال المسافة سببا للزمان ولا يجوز ان يقولوا ان الاتصال الزماني
هو سبب للزمان ثم تقولون ان اتصال الحركة سبب للزمان وليس هناك اتصال
غير هذين فانا نجيب ونقول انا نجعل اتصال المسافة سببا للزمان ولكن
لا مطلقا بل من حيث ما تحرك فصارت الحركة بها متصلة واعتبار اتصال المسافة
بنفسه شيء واعتباره مقارنا للحركة شيء فافهم الآن ان اتصال المسافة من حيث هو
للحركة علة لوجود ذات الزمان الذي هو بذاته متصل لا اتصال لانه علة لكون
ذات الزمان متصلا فذلك امر لا علة له فهذا العقل ان الزمان امر عارض للحركة
وليس بجنس ولا فصل لها ولا سبب عنها سببا بل امر لازم لها تقدم جميع ما من
المباحث في امر الزمان ان يعرف كون الشيء في الزمان فنقول انا نحكم الشيء في الزمان

على الأصول التي سلف بأن يكون له معنى المتقدم والمتأخر وكل ما له معنى المتقدم والمتأخر
فهو إما حركة وإما ذو حركة أما الحركة فذلك لها من تلقاء جوهرها وأما المتحرك فذلك له
من تلقاء الحركة ولأنه قد يتبع لا لأنواع الشيء ولا أجزائه ولنهاياته إنما شرف الشيء
فالمتقدم والمتأخر والآن أيضاً والساعات والسنون تقع أنها في الزمان والآن
في الزمان كالوحدة في العدد والمتقدم والمتأخر كالزوج والفرد في العدد والساعات
والأيام كالاثنين والثلاثة والأربعة والعشرة في العدد والحركة في الزمان كالعشرة
الأعراض في العشرية والمتحرك في الزمان مثل الموضوع للأعراض العرضية في العشرية
ولأن السكون إما أن تتوهم استمراره أبداً وإما أن تتوهم بحيث قد يعرض له
تقدم وتأخر بالعرض وذلك بسبب الحركتين اللتين يكتنفانه إذ السكون عدم حركة
فيما من شأنه أن يتحرك لا عدم الحركة مطلقاً فلا يبعد أن يكون بين حركتين فيتقدر السكون
زوج ما تقدم وتأخر فهو إذن في حيز السكون في الزمان لا بالعرض والتقديرات التي
تشبه الحركات المكانية فإنما تبتدئ من طرف إلى طرف كما يأخذ الشمس من
طرف [illegible] في الزمان لا كل أن إنما تقدر ما [illegible] إذا كان تعينها بأخذ المتغير
كله جملة تعين له الاشتداد والتنقص فإن بين الاتصال الاتصال الزماني
فقط فإن له تقدماً وتأخراً في الزمان فقط ولذلك ليس فاصل الزمان الذي
هو اتصال الحركة في مسافة أو شبه مسافة وهو مع ذلك ذو متقدم ومتأخر فهو متعلق
بالزمان فوجوده بوجود علة الزمان وهو الحركة التي فيها انفعال فهذه التغيرات
تشارك الحركات المسافية في أنها تقدر بالزمان ولا تشاركها في أن الزمان متعلق
الوجود بها معلول لها فإن هذا للمسافيات وحدها وقد علمت [illegible] قولنا
الحركات المسافية [illegible] وأما الأمور التي لا تقدم فيها ولا تأخر بوجه فإنها ليست
في الزمان وإن كانت مع الزمان كالعالم فإنه مع الخردلة وليس في الخردلة والآن
[illegible] من جهة متقدم ومتأخر مثلاً من جهة ما هو متحرك له جهة أخرى لا يقبل التقدم والتأخر
مثلاً من جهة ما هو ذات وجوهر فهو من جهة ما لا يقبل تقدماً وتأخراً ليس في الزمان
وهو من الجهة الأولى في الزمان والشيء الموجود مع الزمان وليس في الزمان فوجوده

فوجوده مع استمرار الزمان كله هو الدهر وكل استمرار وجود واحد فهو في الدهر وأعني بالاستمرار
وجوده بعينه كما هو مع كل وقت بعد وقت على الاتصال فكأن الدهر هو قياس
ثبات إلى غير ثبات ونسبة هذه المعية إلى الدهر كنسبة تلك المعية إلى الزمان ونسبة الأمور
الثابتة بعضها إلى بعض والمعية التي لها من هذه الجهة هو معنى فوق الدهر ويشبه أن يكون
أحق ما يسمى السرمد وكل استمرار وجود بعد سبب الشيء مطلقاً من غير قياس إلى وقت
وقت فهو السرمد ومن العجب قول من يقول إن الدهر مدة السكون أو زمان غير معدود
بالحركة ولا تعقل مدة ولا زمان ليس فيه قبل وبعد وإذا كان فيه قبل وبعد
يكون فيه حال على ما قلنا فيخرج من الحركة ولا السكون يوجد فيه المتقدم والمتأخر إلا كما قلنا
سالفاً [illegible] والزمان ليس بعلة لشيء من الأشياء لكنه إذا كان الشيء مع استمرار
الزمان يوجد ويعدم ولم تر له علة ظاهرة نسب الناس ذلك إلى الزمان إذ لم يجد
هناك مقارناً غير الزمان [illegible] فإن كان المحمود إليه هو الزمان وإن كان
مذموماً ذموه لكن الأمور الوجودية في أكثر الأمر ظاهرة العلل والعدمية والفاسدة خفية العلل
فإن سبب البناء معقول [illegible] سبب الانتقاص والاندراس مجهول في الأكثر ولكن إذا عرضت
السنون [illegible] كثيرة [illegible] لذلك لم يكن أكثر ما يجب إلى الزمان هو من الأمور
العدمية الفاسدة كالنسيان والهرم والعدم والانتقاص وفناء المادة وغير ذلك
فلذلك صار الناس يذمون الزمان ويحمدونه والزمان له عوارض وأمور
[illegible] ألفاظ [illegible] أن نذكرها ونعددها في ذلك الآن فقد يفهم منه الحد المشترك
بين الماضي والمستقبل الذي فيه الحدث [illegible] وقد يفهم منه كل فصل مشترك ولو في الوهم بين الماضي
والقسم المستقبل وقد يفهم منه طرف الزمان وإن لم يدل على مشترك بل كان حدها
لأن يجعل طرفاً فاصلاً [illegible] لو لم يكن غيره أصلاً وإن كان يعلم من خارج المفهوم
أنه لا بد من أن يكون مشتركاً ولا يمكن أن يكون فصلاً وذلك يجوز في النظر عن
[illegible] معنى اللفظ وقد يقولون آن الزمان قريب جداً من الآن الحاضر [illegible]
[illegible] هذا القول فهو آن كل زمان [illegible]

في الذهن لو ان الشيء وجد ان الآنان يكونان في الذهن حاضرين معاً لكنه
قد يشعر الذهن بمعنى تعاقب الآنات متقدم آن في الوجود متأخر آن وذلك ليعطى السابق
شبيهاً كما لك بالآن المتقدم من آن الساعة واليوم وفي بعضها يكون الآنان
من القرب بحيث لا يشعر الذهن بما بينهما اول وهلة ما لم يستند الى استعمال تحقيق
الذهن يشعر بهما كانهما واقعان معاً وكانهما آن واحد وان كان التعقيب الى التفصيل
يمنع الذهن عن ذلك في اول تأمل ولكن اذا لم يراجع الذهن نفسه يكون الآنان
كانهما وقعا معاً ومن الالفاظ الزمانية قولهم بغتة والبغتة هو نسبة الامر الواقع في
زمان غير محسوس مقداره لصغره الى زمانه بعد ان لم يكن الامر منتظراً متوقعاً ومن
الالفاظ قولهم فورة وهو يدل على حصول شيء في آن وقد يدل على مقابل في زمان قليل قليلاً
وقد يتسامح في ذلك ومن هذه الالفاظ قولهم … وهو يدل على آن قريب من
المستقبل من الآن الحاضر للشيء مقدار البعد بينهما صغراً غير محسوس … ذلك
قولهم قبيل وهو يدل على شيء في آن في الماضي قريب من الآن الحاضر الا ان المدة
بينهما مستشعر بها وبعيد والمستقبل نظير قبيل في الماضي والمتقدم اما في الماضي
فيدل على ما هو ابعد من الحاضر والمتأخر على مقابله واما في المستقبل فيدل على ما هو
اقرب من الحاضر والمتأخر على مقابله واذا اخذ مطلقاً فالمتقدم هو الماضي والمتأخر فهو
المستقبل والقديم زمان … بالقياس الى الحد
المتقابل للزمان والقديم في الزمان مطلقاً بالحقيقة هو الذي ليس له في الزمان
ابتداء **المقالة الثالثة** في الامور التي للطبيعيات من جهة ما لها كم وهي
اربع عشر فصلاً **الاول** في كيفية البحث الذي يختص بهذه المقالة **الثاني** في التتالي
والتماس والتشافع والتداخل والتلاصق والاتصال والوسط والطرف
ومعا وفرادى **الثالث** في حال الاجسام في انقسامها وذكر ما اختلف فيه وما
تعلق به المبطلون من الحجج **الرابع** في اثبات الجزء الذي لا يتجزأ والحركات والازمنة
في هذا الشأن وبين ان … منها اول حجج **الخامس** في ابتداء الكلام في تناهي

الآن م

المتقابل لحد علامة

الى الحق منها وابطال الباطل **السادس** في حل شكوك المبطلين في جزء **والسابع** في مناسبات صح

الاجسام ولا تناهيها وذكر ظنون الناس في ذلك **الثامن** في انه لا يمكن ان يكون
جسم او مقدار او عدد ذو ترتيب غير متناه وانه لا يمكن ان يكون جسم
متحرك بكليته **التاسع** في تبيين كيفية دخول ما لا نهاية في الوجود وعن دخوله
ونقض حجج من قال بوجود ما لا نهاية له بالفعل **العاشر** في ان الاجسام المتناهية من حيث
التناهي والتأثر **الحادي عشر** في انه ليس للحركة والزمان شيء الا ذات الباري تعالى
وانه لا اول لهما … **الثاني عشر** في تعقب ما يقال ان الاجسام الطبيعية
تنتهي عند التقسيم الى حد وان لكل واحد منها حداً لا يحفظ صورته في اقل
منه وكذلك نعقب ما قيل من ان للحركات ما لا اصغر منه **الثالث عشر** في جهات
الاجسام **الرابع عشر** في الطرف في جهات الحركات الطبيعية وهي المستقيمة

الفصل في كيفية البحث الذي يختص بهذه المقالة ان الطبيعيات
هي الاجسام والاحوال الاجسام والمتكلمين مخالطة ما للمصنفين في كميته الا ان الكلام
من الاقطار واما التي هي احوال الاجسام فمثل الزمان ومثل … او في
يلحقها بالذات او بالعرض واحوال الاجسام يلحقها الكم اما من جهة كمية الاجسام
التي لها او كميتها واما من جهة الزمان كما يلحق الحركة واما من جهة القياس الى عدد ما
يصدر عنها او مقداره وهذا البعد كما يلحق … قوة متناهية وغير متناهية
والاحوال التي تعتبر للاجسام من كميتها اما احوال يلحقها ان يكون بانفراد جسم
مثل حال التناهي واللاتناهي في التعاظم وحال التناهي واللاتناهي في الانقسام والصغر
واما احوال تكون بقياس بعضها الى بعض مثل التتالي والتماس والتشافع والالتصاق
وما يجري مجرى ذلك واما امر الاجسام فالحركة والزمان منها يعتبر من احوال كميتهما
هل لهما ابتداء زماني وهل ينقطعان ام ليس كذلك بل لا نهاية لهما واما القوى منها
فيعتبر من احوال الكميات فيها انها كيف تكون ذات امور ذوات نهاية وكيف يمكن
ذلك فيها **الفصل** في التتالي والتماس والتشافع والتداخل والتلاصق
والاتصال والوسط والطرف ومعا وفرادى وقبل ان نتكلم في امر تناهي الاجسام

واحد المدة الاعظام فحقيق بنا ان نتكلم في ماهية الصفو والانقسام وقبل ذلك فحقيق
بنا ان نعرف المتتالي والمماس والمتداخل والمتشافع والملاصق والاتصال
وان نعرف معانيها فالكائن موادي فنقول المتتاليين هما اللذان ليس بين
الاول والثاني منهما شيء من جنسهما مثل البيوت المتتالية فان الثاني منها
للاول هو الذي ليس بينه وبين الاول شيء من جنسهما وقد يكون متفق النوع
مثل بيت وبيت وقد يكون مختلف النوع مثل صف من انسان وفرس
وجبل وشجرة فيما لا يوجد بينها اليه من حيث هي مختلفة النوع بل من حيث
يجمعها امر عام ذاتي كالجسمية او عرضي كالبياض والقيام صفا او الشخوص مثلا
فان لم يكن بينهما من المقول عليه الامر المعتبر بها شيء قيل للماخوذ منهما ثانيا
ان هذا يتلو صاحبه مثلا اذا اخذت هذه الاشياء من حيث هي شخوص
منتصبة كان الفرس يتلو الانسان والجبل والشجرة وان اخذت من حيث
هي حيوانات كان الفرس يتلو الانسان ولم يكن الجبل والشجرة يتلوان ولا ان
اخذت من حيث هي اجسام لم يكن هناك شيء يتلو شيئا غير الانسان
الا الانسان واما المماس فهو الشيء الذي ليس بين طرفه وطرف ما قيل
انه مماس له شيء في وضع والمتماسان هما اللذان طرفاهما معا الا في مكان
بل في الوضع الواقع عليه للاشارة فان الاطراف ليست في مكان الشيء
وانما وضع ما والنقطة ايضا لها وضع والوضع هو ان يكون الشيء بحيث يمكن
ان يشار اليه انه في جهة مخصوصة والمتماسان يقع هذه الاشارة على طرفيهما
معا واذا كان شيئان تتعدى لقاء كل منهما طرف الاخر حتى يلقى ذات
الاخر باسره لم يكن ذلك مماسة بل كان مداخلة فانه ليست المداخلة الا ان
يدخل بكليته ذات في الاخر وليس في كمال الدخول الا ان يلقى احدهما كل الاخر قيل
انه متداخل فيه فان ساواه كان لا شيء من هذا الا وهو ملاق للاخر وان فضل
احدهما لم يكن داخلا كله بل داخلا ما يادّى منه فحقيقة المداخل ان يكون

يكون لا شيء من ذات جزء الا ويلقى ذات الاخر فلا يبقى شيء لا يلقى الاخر والمكونان المتداخلان
في مكان واحد فهو امر يلزم المداخلة وليس هو مفهومها فان مفهومها الملاقاة بالكل
واذا كان شيء يلاقي الاخر بالاسر ولا يفضل عليه فالتقى الاخر فقد دخل فيه والاخر موجود (الا في تقيم)
فيها الملاقات شيء فارغا لا يلاقي الاول وقيل ان الاول لاقاه كله ولم يفضل عن
الثاني عليه شيء فالمتلاقيان بالاسر شيء لاقى احدهما لا في الاخر وجب
واحد منهما عن مماسة الاخر ولا يزداد حجم باجتماع الف منها وبهذا يكون سبيل
الف نقطة لو اجتمعت واذا كان شيء يلاقي شيئا ولما لاقى الملاقاة الثانية فارغا
شيء لا يلاقيه الاول فهناك فضل في ذاته عما لاقى الاول وذلك الفضل بنا به الملاقي (و فيه)
الثاني فارغا عن الملاقات الاولى وهي الاشياء كلها ثابتة في العقل وكذلك اذا كان
الشيء مشغولا بالملاقاة يكون الملاقي يمنعه عن ملاقاة شيء اخر فاما ان يكون مشغولا كله
او بعضه فان كان كله لم يماس ثالثا وان كان بعضه فلا يكون الشغل (النقض) (وهو باعتبار)
ولا المماسة شغلا بالاسر وهذه مقدمات بينة بانفسها وما يورد من اجلها فهو
نقض مقدمات اعم منها وهو ما يحق من ان الشيء قد يكون كله معلوما بالاكثر
من شيء وعند شيء ومجهولا بالقياس الى اخر وعند اخر من جزء القسم فيكون
الشيء بعض شيء وليس بعض شيء من جزء القسم فلك ان يكون مشغولا
بالاسر بالقياس الى شيء فارغا بالقياس الى شيء اخر من جزء القسم
فاول ما يغلطوا فيه هذا ان ينقض قول قائل في جهة او في زمان لا يجوز ان يكون
الشيء باسره ذا امرين متقابلين بالعكس الى شيئين وهذا مسلم وانما
المنكر بالنسبة الى نفس المقدمة نسبة النوع مثلا وبيانه اذا استعمل عليه
من لمن يماس في جهة من جهة مماسة كلية وان فرغ من جهة واشتغل (لم يماس ه)
في جهة فهو ذاته فضل عن الاشتغال وهذه المقدمة لم يناقض ولم تبطل بل
دل على ان هناك لبس او انتباه واما الاشتباه ليست بوجهة وهذه المقدمة
لم تجب في العقل الا من حيث المعنى الجنسي لا من حيث هي مخصوصة

ان اول العقل

بالملاقات فان الملاقاة هذا هو جهة لا لكان بدل الملاقاة معنى آخر ولكان يجوز ان يكون
كل شى بالقياس الى جهة كالى و بالقياس الى جهة اخرى كالى محالفة الملاقات كالى لو
كانت تلك الكل لا يوجب شغلا ومنعا اصلا او كانت لا يوجب شغلا يخص بالاخر
بحال الكل و بحال البعض او كان الشغل للكل مع القياس ليس الى نفسه فان المشغول
الممنوع عن مماسة شى آخر يكون مشغولا من شى دون شى آخر او لا يكون مشغولا
عن شى دون شى فانه من حيث هو مشغول لا يماس شى الشى من حيث هو فارغ
مماسه كل شى واما الجهول فكونه مجهولا ليس من الشى فيه بل هو مضاف الى شى
ولذلك لا يمنع ان يعلم اى عالم كان من العالم كالجزء الذى لم فانهم قصروا المكان
مماسة شى على اشياء معدودة وبالجملة لا يوجب ذلك فى العلم منعا الشى ولو وجب
تشاغلا ولا الامر غير متجزو بوجه من الوجوه لا علة غير شى ولا حاجة بنا الى الجهة الوقف
فان الذى يقولونه من امر الملاقاة بالاسرانه اذا شغل الجميع وان لم يشغل شيئا
هو شى لتحة غير بين فلا في امر العلم وما اوردوه من الامثلة لما فهمنا نقض عن الملاقاة
ويوجب تجويز ما هو امر من المطلوب فيجعل تجويزه فى المطلوب وبالجملة ان كون
الملاقاة بالاسر شغل المنع عن المماسة فان الوارد المماس اذا شغل المتقدم
السابق له المماسة امتنع عن مماسة المشغول ولم يمتنع عن مماسة ان غل
فاصاب ذات الشاغل بالمماسة ممن المشغول وكان ذات المشغول غير ملاق
بجميع ذاته الشاغل فاما كانت بينهما ملاقات بالاسر والمداخلة كانت الملاقاة
ملاقات بالاسر كانت مداخلة فالمتداخلان لا يشغل احدهما الآخر عن مماسه
فالملاقات بالاسر كك حكمها اذا كانت المماسة غير المداخلة وكان كل واحد من
المتماسين منفردا بوضع مخصوص هناك فى ذاته دون ذات الآخر فيكون المماسة
ملاقاة باطراف الذاتين وهو ان يكون بين طرفيهما بعد ويكون المداخلة ملاقاة بالاسر
فيلزم من ذلك ان يصير وضعهما ومكانهما واحدا اذا تأملت او اذا تأمل
علمت ان الشى اذا كان مماسا فلو تحقق مداخلا فلا احتاج ان يتحرك الى الملاقاة

الملاقاة الكل ذات الحد الغير المنقسم فيما لم يكن الملاقاة حتى اذا استوفت الملاقاة صار
مداخلا وليس كلامنا الآن فى هذه الحدود اهى موجودة او معدومة بل على تصور معنى
لفظها او المقصود منها كيف يكون كالمقصود من المماسة ولا انها لو كانت موجودة
كيف كانت تفارق المماسة واما التتالى فهو حال ما يسمى بالحس من حيث
هو تال فظن بعضهم ان من شرط ذلك ان يتشارك فى النوع والظن ان
مفهوم اللفظ لا يقتضى ذلك اللهم الا ان يصطلح على ذلك مصطلح وبعد ذلك
فيحتاج الى تكرير لفظ المعنى الذى هو اعم منه لفظ يخصه واما المتشافع فهو تال
اللازم المتشرع و الانتقال حتى يصعب التفصيل بينهما واما الانطباق السطحين
حتى لا يمكن ان يفارق احدهما الآخر الا مع وقوع خلاء بينهما متنع الوجود وذلك
يكون اذا كان ليس طرف احد سطحى الجسمين او لما يسبق الى الانفتاح اذا كونه انفتاح
نزوال الصورة السطحية عن كيفية باستحالات تغيب او تقعر او غير ذلك وهو
غير محجوب اليه الا بحيث واما الالتزاق فان الجزاء هو خلاف الاجزاء من ذلك وقد يكون
الالتصاق بين جسمين يتوسطهما جسم من شانه ان ينطبق جيدا على كل واحد من السطحين
لسيلانه وان يجوز عن كل واحد منهما القالب ثم من شانه ان يجف ويصلب فيلزم
كل واحد من الجسمين ويعرض لذلك التزام الجسمين بوساطته وهذا كالنورة او شبهه
واما المتصل فانه لفظ مشترك يقع على معان ثلثة ذكرناها فى مواضع اتفاق بينها ايضا
للشى بالقياس الى غيره و واحد منها للشى فى نفسه لا بالقياس الى غيره فاما احد الاولين
فانه يقال المقدار انه متصل بغيره اذا كان طرفه وطرف غيره واحدا فيجب ان يكون
كل واحد من المتصل والمتصل به متصلا بالفعل اما مطلقا واما بالوضع فان كان مطلقا
وفى الوضع نفسه كان له طرف مطلقا وفى الوجود نفسه كاحد خطى الزاوية فانه
متصل بالاخر لانه خط موجود بالفعل غير الاخر وله طرف بالفعل يشبه طرف الخط الاخر
واما الذى بالوضع فهو ما يكون بالوضع فكما يعرض اذا توهمنا الخط الواحد بالفعل
ذا جزئين وميزنا احدهما عن الاخر بالوضع فيتميز له بذلك طرف هو بعينه طرف القسم الاخر

الا ان فرض لكل واحد منهما انه متصل بالآخر وانما يكون كل واحد منهما متصلا بعينه
ما دام الفرض فاذا زال الفرض لم يكن ذلك ولا هذا بل كان الواحد الكل واحدا بعينه
بالفعل ولو كان مما يقع بالفرض حقيقة او نفس الامر وان لم يفرض لم يتبع وجود
اجزاء بالفعل لا نهاية لها في الجسم على ما بينا وهذا محال وبالجملة انما يكون
في اجزاء المتصل شيء هو هذا باتجاه الاشارة بعد الفرض اليه على نحو وكذلك ذلك
انما يكون ذاك لا تجاه الاشارة على نحو آخر من الفرض فهذا هو هذا وذاك ذاك من حيث
الاشارتان متجهتان اليه فان بطلتا فحيث لم يبق هذا وذاك باقيان من حيث هما هذا
وذاك اللهم الا ان يعرض بسبب آخر تميز او انما كان يعرض بالعرض فيبطل
بزوال العرض والمتصل لا اجزاء له بالفعل كما نظهر من بعد فيكون حدوث هذا وذاك او
وجود ذاك من حيث ان كان قبل موجودا بالفعل هو انما تبع الاشارة واذا زالت الاشارة
لم يبق معلول الاشارة فحيث لم يبق بعد ذلك انه وان بطلت الاشارة فلا يمتنع تميز ذلك
عن هذا فان كون هذا او ذاك غيرهما انما هو بالاشارة فيكون كانه قيل انه بطلت الاشارة فلا يمتنع
[illegible] ان [illegible] وليس [illegible] اجزاء المتصل كالحال في اجزاء الاشياء الاولى
المنفصل بعضها عن بعض موجودا بالفعل فان الاشارة هناك تدل ولا تفعل وهنا تفعل
فقد [illegible] الجزء الذي يتميز بالعرض اختصاص العرض [illegible] بعضه [illegible] جزءا فاذا زال
ذلك العرض زال ذلك التخصيص مثل جسم [illegible] او [illegible] لا [illegible]
بالبياض فاذا زال البياض زال افتراضه واما الوجه الآخر فهو ان المتصل الذي اذا
نقل باقبال انه متصل [illegible] تنفصل عن [illegible] الآخر فيكون هذا امرا اعم من المتصل
الذي قلناه قبل [illegible] المتصل [illegible] والنهايات اثنين بالفعل [illegible]
[illegible] بالفصل [illegible]
والمنفصل به واحدة [illegible] المتصل [illegible]
حيث نهايته ونهاية الآخر واحدة [illegible]
[illegible]

الاول اي بينهما حد مشترك وهو طرف لهذا ولذاك فهذا هو حد المتصل والذي يقع
اسم المتصل عليه انه يقبل القسمة واياه نعني [illegible] ولكن ان كان [illegible] مفهوم [illegible] لان المتصل
يفهم بالمعنى الاول فيما حقيقته [illegible] لا يدري ان هذا المعنى يلحقه او لا يلحقه الا ببرهان فهو من الامور
اللازمة للمتصل الحقيقي حده انه يوجد للمتصل له حد اوسط [illegible]
فانما تقع الاشياء الكل واحد منها مكان خاص ليس في جزء منه مكان عام [illegible]
[illegible] معنى المكان ليس كما في الزمان بان يكون لكل واحد منها هو بعينه مكان الآخر [illegible]
زمان الآخر فان هذا [illegible] في المكان وهو [illegible] في الزمان بل انما تقع [illegible]
في المكان لاشياء مختلفة كثيرة [illegible] بالمكان ويكون لكل واحد منها مكان
خاص [illegible] ذلك المكان الخاص جزء من المكان العام والوسط والبين هو الذي
يقع التغير اليه قبل التغير الى غيره في الزمان الذي [illegible] كان في هذه الاشياء [illegible]
[illegible] ومع ذلك فانها من الاحوال التي [illegible] الطبيعيات من حيث [illegible] لم

في حال الاجسام في انقسامها وذكر ما اختلف فيه وما يتعلق به
المبطلون من الحجج فنقول قد اختلف الناس في امر هذه الاجسام المحسوسة فمنهم من جعل
لها انقسام الى اجزاء لا تتجزأ البتة وجعل كل جسم متضمنا العدة منها متناهية ومنهم
من جعل الجسم [illegible] ما لا نهاية له ومنهم من جعل الجسم اما [illegible] الاجزاء الموجودة
فيه بالفعل والمتميزة [illegible] اجزاء اصلا بالفعل واذا كان ذا اجزاء بالفعل كان
كل واحد من اجزائه المفروضة جسما [illegible] لا جزء له بالفعل [illegible] حتى يكون جسما
لا جزء له بالفعل واما ان يكون مؤلفا من اجسام لا جزء لها [illegible]
[illegible] بل هو واحد بالاتصال وليس [illegible] قبول
الانقسام بل عنده انه يقبل القسمة ابدا وكل قسم فالخارج بالقسمة جسم [illegible]
ان ينقسم [illegible] فسببه عدم ما [illegible] او فوات تقدير
القاسم او الصلابة [illegible] وهو في نفسه [illegible] يعرض فيه وسط
وكل جسم فانه يقبل القسمة لا الى نهاية بل الفاصل [illegible] والقسمة اما بتفريق الاتصال

واما العرض فيميز بكلوا جزاء وواما عرض غير مضاف كالبياض او عرض مضاف كالمحاذاة
والموازاة واما بالتوهم والفرض واما الذين يقولون ان الاجسام تنتهي
الى اجزاء لا تتجزى فمنهم من يجعل تلك الاجزاء اجساما في انفسها ومنهم من يجعلها
خطوطا غير منقسمة ومنهم من يجعلها غير اجسام ولا خطوط ولكنها اشياء لها في
انفسها اقطار وابعاد ونفارق اصحاب المذهب الاول من قال بها
ومنهم شيعة ديمقراطيس وابيقورس ولوقيبس رئيس المذهب لكن [illegible] بان
هولاء يقولون ان التركيب من جنس الاجسام هو بالتماس فقط وانها لا يكون
منها متصل البتة فان الاجسام الحسية ليست بحقيقة الاتصال فان تلك
الاجسام الاول موجودة بالفعل في الاجسام الحسية متميز بعضها عن بعض وانها
لا تقبل القسمة الفكية بل القسمة المتوهمة ومن جمع ذلك بعضها اصغر وبعضها
اكبر واما اصحاب الحق فانهم يجوزون ان يكون جسم من الجسيمات لا يتجزى بالفعل
ويجوز ذلك ان يكون الاجزاء اذا حصلت بالفعل متصلة تنفصل مرة اخرى فيحصل منها
شيء واحد فيبطل خاصية كل واحد منها فلا يبقى ثانيا بعينه ويتعود ليما كان فيه فيقول
لكن اصحاب ديمقراطيس يفارقون الاولين من اصحاب الجزء بان الاولين يجعلون
الجزء غير جسم والكل واحد منهم لا يحج بحجة اما القائلون بجزء لا يتجزى وهو جسم
فحجتهم ان كل جسم فانه قابل للتفريق واذا تفرق فاجزاؤه قابل كما كانت
فاذا كانت الكل جسم فيه قبل التفريق تاليف ولولا ان فيه تاليفا لكان
لا يختلف حال الجسم في صعوبة التفكيك وسهولته وقالوا وليس ذلك الا لان جسما
يخالف ويخلطون بالجنس الطبيعي النوعية قالوا ان اختلاف الفاعل ولا تقدم شي
ولا انقسام بين [illegible] فاذا ذلك هو التاليف فاذا كان فيه تاليف فهو متناه والا
لم يكن [illegible] فاذا زال بالكلية بقي ما لا تاليف فيه فليس كل جسم ان كل جسم منقسم
وما لا ينقسم وبهذا الاحتجاج مبداه للذين تقرا اصحاب الاجزاء [illegible] عنه بشيء يسير
نعم ذلك اذا اوردنا حجته وقالوا ايضا انه لو لم يكن اجزاء الجسم متناهية لكان

متفق

للتاليف م

وما لا تاليف فيه و

تاليف فيه م

الاقسام والانصاف

فكان المجموع اقسام والانصاف غير متناهية فكان المتحرك اذا اراد ان يقطع مسافة احتاج
الى ان يقطع نصفها وقبل ذلك نصف النصف واحتاج في زمان متناه ان يقطع
نصفها وقبل ذلك نصف نصفها واحتاج في زمان متناه ان يقطع انصافا
غير متناهية فكان يجب ان لا يقطع المسافة ابدا وكان لا يلحق السريع البطي الذي يسبقه
السلحفاة [illegible] وكان الذرة لا يفرغ من قطع [illegible] عليها والمثل الاول
المقدمة والثانية المحدثين يلحق الحركة موجودة فاقسام الجسم متناهية وقالوا انه لو جاز
انقسام الجسم الى غير نهاية لوجب من ذلك ان يكون الخردلة ينقسم الى اقسام ما يقع
الى ان ينقسم وجه الارض بكله وقالوا لو كان الجسم ينقسم الى غير نهاية لكانت الخردلة
في اقسامها مساوية لاقسام الجبل العظيم وهذا محال وقالوا ايضا ان النقطة لا يخلو
اما ان يكون جوهرا قائما بنفسه او لا يكون فان كانت قائمة بنفسها فهو حاصل
الجزء الذي لا يتجزى ويكون الذي يلقانا انه نقطة هو في لا النقطة فاعلم الجسم
او الخط فاصل السطح فاعل لذلك الجسم وان كانت [illegible] فهي تحل فيما [illegible] فيلزم
فيكون النقطة تحل جوهرا لا يتجزى وقالوا ايضا ان جاز ان ينقسم الجسم الى اجزاء
غير متناهية جاز ان يتركب منه غيره تركيبا بلا نهاية والمرام ان يقولوا [illegible] انا
اذا وضعنا خطا مستقيما على خط حتى تكون النقط متحاذية للنقط او [illegible] فيه او
[illegible] ففقد صارت النقط
المماسة غير مماسة [illegible] صارت غير مماسة
[illegible] النقط متتالية
و[illegible] عنها [illegible] من زوال مماسة النقط [illegible]
النقط الاولى وكذلك [illegible] الجسم [illegible] غير منقسم [illegible] حملها
[illegible] وقالوا ايضا ما يقولون في حركة الكرة على سطح
المستوى [illegible] تكون مماسة [illegible] نقطة بعد نقطة فيولف الخط الذي يسمى الكرة

منقسم

كان جوهرا قائما بنفسه

محلا وكل حال في محل فهو محل م

جاز ان يتركب منها اجزاء غير متناهية م

من نقطة واما الذين جعلوا الجزء المنتهي الى الاجسام شيئا ويعنوا الجسم فقالوا ان الجسم
لا يخلو اما ان ينقسم كل جزء حتى لا يكون منه ما لا ينقسم او لا ينقسم كل فان كان فيه ما
لا ينقسم فغير ممتنع ان ينقطع ويصير الممتنع اذا فرض موجودا لم يوجد منه محال
بل ربما يعرض منه غير محال في الكذب لكن غير المحال لا يلزم منه المحال فليفرض ان
كل قسم يمكن في الجسم فقد خرجت بالفعل فح لا يخلو اما ان يحصل انقضاء تحصل
اجسام لا تنقسم لكن ح لا يكون منتهي لما لا ينقسم فالبعض منها لا ينقسم فهذا خلف وان كان
انقضاء ليس النقطة فالبعض من النقطة وهذا ايضا محال فقد اجمع العقلاء على ان النقطة
كلما اجتمعت لا يزيد على نقطة واحدة وانها لا تفعل في ... والكلام لا يحصل
من الملاقات ولا تتحرك الى ... فغير ... ولا يحصل منها متصل
فبقي ان يكون انقسامه الى اجسام ... التي تنفصل وتنقسم الى الاجسام
والفرض واما الذين قالوا بوجود اجزاء غير متناهية في الجسم فقد وقعوا الى ذلك
امتناع ... الاجسام من الاجزاء الغير المتجزية ومن الاجسام الغير المتجزية
قالوا فان الاجسام ... انفسها ذوات اقسام فان لم تنفصل بالفعل
وهي اذا خرجت بالتعيين والفرض كان كل جزء منها ... في الجسم
وان لم تنفصل ... قالوا فيجوز ان يكون في الجسم اجزاء لا نهاية لها ...
الجسم ... ما لا نهاية له ... الفرض والتوهم ... اجزاء موجودة
متجاورة فيكون في اجزاء الجسم اجتماعات لا نهاية فان احتمل انقسام ما
غير متناه كان ذا اجزاء غير متناهية ولما ... صاحب الجزء على ... اما
في مسئلة النملة والذرة والسلحفاة والاخيلوس وبالجملة فان ... في
انصاف لا تتناهى ولا يبلغ الغاية ... ان يكون ... فقالوا
بالطفرة وجوزوا ان الجسم قد يقطع مسافة ... يحصل في حد منها مفقود ...
ولم يلاق ولم يحاذ ما في الوسط واوردوا اول ... من الخارجين ادرك

لا تنتهى

او لاجل السقوط فانه ان كان انتهائه لا يلا تنتهى

لك منا بعض ورأن الدائرة الذي جزء من طرف الرحى والدائرة التي هي الاقرب من المركز
وذكروا انه لو كان الجزء الذي عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط
بالسوية لقطعا مسافة واحدة فيجب ان يسكن الذي في الوسط لانه متصل فيلزم تفكك بعضه
بعضا فتعين ان الذي في الوسط تحرك ويقل طفراته مع ان الذي عند الطرف
تحرك ويطفر اكثر حتى يحصل في بعد اكثر من البعد الذي في الوسط ولما استشنع
الاولون من الخارجين ادرك ... ولزمهم هذا الكلام ولم يجوزوا ان
يكون في حركة مقطعة اسرع من حركة بما توسط سكون اضطروا الى ان جعلوا الاقرب
الى الوسط بحسب ... سكونات الذي على الطرف واضطروا الى تمكين المتوسط من
السكون ... حكموا بان الرحى تتفكك اجزاؤه عند حركته بعضها من بعض تفككا
لا يلزم احدهما ان يتحرك مع الاخر بل يسكن احدهما ويتحرك الاخر فلم يزل احدهما
في شناعة الطفرة والاخر في شناعة التفكك في اثبات
الا ... ابطال الباطل او قد دل على انتفاء المذاهب ... هذه
فلنبين الدلالة على صحة المذهب الحق ثم لنتحلل على الشكوك التي اوردنا في الجزء
فنحلها حلا فنقول اما المذهب القائل ان الجسم ... اجزاء بالفعل غير متناهية
فيظهر بطلانه من جهة استحالة قطع اشياء بلا نهاية في زمان متناه ولان ابطال
الطفرة بين البطلان في نفسه وبان كل كثرة فانما هو من احاد واذا لم يكن في
موجودا بالفعل لم يكن كثيرة فاذا لم يكن واحد لم يكن اجزاء بلا نهاية والجزء الواحد
لا ينقسم من حيث هو واحد فاذا اضيف اليه احاد اخر لم تخل اما ان يكون
الاضافة على سبيل المماسة او على سبيل المداخلة او على سبيل الاتصال
فان كان على سبيل الاتصال حدث المتصل من مقادير منها محدودة ...
الرأي وان كان على سبيل المداخلة لم يزد منها قدر وان كثرت اضعافا فلا نهاية لها
في الوجود وان كان على سبيل الملاقاة فكل واحد من الجزئين يتعين بنفسه ...
... في نفسه قدر حجمه ... فيكون حجمه ... الجسم اذا فرض

التفكك

الطفرة باطل

الزم ... سكونات مم

باجسام امثالها متناهية العدة كان من التركيب ذلك جسم لا محالة ولنسبة الجسم
العظيم المتناهي من الاجزاء النسبة محدودة ولعله محدودة عظيم فاذا كان زيد فى الاجزاء حتى ينتهى
على ذلك النسق بلغ المؤلف من اجزاء الثانية مبلغه فكان جسما مساويا له من اجزاء
متناهية العدد فذلك الجسم الاول هو من اجزاء متناهية بالعدد واما مذهب الفلاسفة
بان القسمة ينتهى الى اجسام لا تنقسم بالفعل لا لانفصال فانا نوجد الكلام فى النظر فى هذه الاجسام
فانهم ليسوا ممنوعين كون الاجزاء التى اليها ينتهى القسمة ذات احتمال لان يكون
لها اجزاء انما ممنوعون فى وقوع ذلك بالفعل وعندنا لا يجوز ذلك اولا يجوزه فتتعلق نوع
آخر من النظر انما الموضع الاخص بالنظر فى المنطقيات واما مذهب القائلين باجسام
من غير الاجسام فيجب ان يتضح بطلانه فنقول ان هذه الاجزاء اذا اجتمعت وكان منها
جسم فلم يجتمع الا على سبيل تتال فقط او على سبيل تماس او على سبيل تداخل او على سبيل
اتصال لان الاشياء المجتمعة اما ان يكون بينها بعد او لا يكون فان لم يكن بينها بعد فلا يكون محجوبا
فاما ان يكون تلاقيها بالكل او لا بالكل فان كان بالكل كانت متداخلة على
ما اوضحناه وان كان لا بالكل فاما ان يختص كل بشي يلقاه الاجزاء او يكون ذلك
الشي مشتركا فان اختص فهو مماسة وان كان مشتركا فهو اتصال ولكن
هذه الاجزاء اذا كانت اجتمعت لم يخل اجتماعها من هذه الوجوه فان اجتمعت على
التتالي فقط لم يحدث منها الاجسام المتصلة والجسم ولا فيها وان اجتمعت
على اتصال او تماس فكل واحد منها متخصص بشي مشغول وفارغ محسوس فحال
على كونها في الفصول التالية ويجب ان نعلم ان هذا اصل ليس يجب اذا التقى منها واحد
في ثالث ملاقيا لاحدهما ان يكون اذا التقى منها واحدا في ثالث ملاقيا ولا حدهما
لم يكن محجوبا عن ملاقاة الآخر فتوسط هذا الثالث فيكون كل قد نال بالملاقاة من
الملاقي الاخر وهذا بين بنفسه فيكون المتوسط منقسما وان كانت ملاقاة
بالاسر كانت متداخلة فلا تزداد باجتماعها قدرا فيكون كلها اجتمعت كالواحد
الذي لا طول له ولا عرض ولا عمق فاذا كانت هذه الاجزاء التي لا تتجزى لا يجتمع

الاجسام
يجتمع اجسام عاما بالف منها جسم فاذن الجسم غير منتقض اليها فاذن ليس ينتهى قسمته
الى اجزاء لا يمكن ان تنقسم نوعا من القسمة وكيف يا ترى القادر بر اعين السطوح
والخطوط واى عاقل يرخص فى ان يقول ان صفحة من افراد الاجزاء التى لا تتجزى اذا قابلت
عين الشمس او عرض لها حال من جهة يعنى ان يكون الجهة الاخرى كذلك كال او يقول
ان الضوء ليس لها فى نفسها وحيال بل الضوء على كلا هو وجه للصفحة والوجه الذي
لا يلي الشمس هو هذا الوجه بعينه وانه اذا ابصر بهذا الوجه فقد ابصر ذلك اذ هذا وذلك
واحد اذ ليس ههنا هذا وذلك فيكون لو التقى من جهة الصفحتين الصفحة
المغنية عن ان … وقد وجب من وجود الاجزاء التى لا تتجزى ان لا يكون دائرة
ولا مثلث قائم الزاوية ولا كثير من المشكلات اذ الدائرة توجب ان يكون الطوق
الخارج اكبر من طوق داخل يماسه والمماس مساو للمماس والمساوي لا يكون
اكبر والمثلث القائم الزاوية اذا كان ضلعاه كل واحد عشرة عشرة كان وتر القائمة
جذر مائتين وهو اما محال عندهم لا يوجد واما صحاح وكذا فانهم لا يتكبرون لكنهم
يقولون ان البصر يخطي فى امر الدائرة والمثلث وانما اشكلت عليهم ضرورة ومنع ذلك
فانهم لا يدفعون وجود المربع القائم الزوايا مثلا على هذه الصفة لتركب من اربعة
اجزاء لا تتجزى خطا على الاستقامة وليركب مثله خطوطا ثلثة غيره وليوجد منها خط مثل
خط اب ويلتصق به على خط حز ومن لا يكون بينها مسافة … وذلك في … بعده …
… يحدث سطح … على مذهبهم فمعلوم انه ليس بين هذه الاجزاء
… فاجزاء الاربعة التي هي الاول من خط اب والثاني من خط
… والثالث من خط … والرابع من خط … وهو القطر لا يخلو ان يكون هذه
الاجزاء يماس بعضها بعضا … بين جزء ا وجزء ط فيكون خط … منها
وهو القطر مساويا للضلعين المتساويين وهذا بعيد عن الجواز ومعلوم بالهندسة
ان القطر فى مثل هذا اطول من الضلع واما ان يكون هذه الاجزاء متباينة فح اما ان يكون
بينها فرج او لا يكون فان كان بينها فرج فلم ينطبق الخطوط تطبقا لا فرج فيه وقد فعل ذلك

جهة وان لم يكن بينهما فرجة فيكون فيما بينهما شي لا محالة اما جزء او فوقه او بعض جزء فان كان

بعض جزء فقد قسم الجزء وان كان جزء تمام او جزء آن لزم دائما ان يكون طول القطر

اما ان لا ينقص عن الضلعين معا او ينقص عن ضعف الضلعين بجزء واحد غير محسوس

ونقصان القطر عن ضعف الضلعين دائما بقدر غير محسوس وقدر كسر واما ما يقولون

ان هذا الخط لا يكون مستقيما بل مضرسا على صورة هكذا الدرجة اعني ان يكون جزء وجزء

منحرف عنه الى جهة اخرى ثم جزء آخر في سمت الاول ثم جزء منحرف عنه كان كل منحرف

موضوعا على الفصل المشترك بين المرتبتين في سمت واحد فانه لظهور فساده وبطلانه

غير قريب من ذلك لانه اما ان يكون المرتبان في سمت واحد متماسين او غير متماسين

فان كانا متماسين وكل جزء من مرتبة في سمت واحد متلاقية بحيث يحصل منها خط مستقيم

فيكون من المرتبتين خطان مستقيمان موضوع احدهما بجنب الآخر ولا تضريس فان كانا

غير متماسين فلا محالة ان يكون بينهما جزء فلا يكون مضرسا بل منطبقا على الاستقامة لا يكون

مضرسا ولو كان بعض الجزء واقعا فيما بينهما وبعضه خارجا عن الجزء لانقسم بل اما ان يكون كل

منهما او لا شي منهما واذا كان كل منهما فليس هناك زوال وتضريس البتة بل يكون

وضع على الاستقامة كما هو معقول عندهم وان من شان الاجزاء ان ينتظم منها

خط مستقيم فان جعلوا فيما بين المرتبتين على سمت واحد فرجة بين انه ولا يلزم التركيب

الى عرضهما حتى يتضرس فقد جعلوا ثم كل جزء شيئا فيما بين الجزئين شيئا ما حتى يكون

تضريس فجعلوا لكل جزء منتصفا وما يقولون في خط مستقيم يقبل من نقطة في الاول

على نقطة آ او يطبق على السطح حتى تبلغ الخط نقطة ط ومعلوم ان هذا ممكن فيتعين ان

انه يلزم ان ينتظم بين الجزئين خط مستقيم فيلزم من ذلك وجود جهة للجزء غير الجهات

التي لهم فاذا صح انه يمكن ان يوصل بين الجزئين خط مستقيم على اي وضع كان

الجزآن فيمكننا ان نضع على جزء آ او ط جزئين ولا يكون بينهما خط وانطبق على خط

النقطة فكيف يكون حال النقطة الثانية من القطر الذي النقطة الثانية من خط ق ر

او تقع في الفصل المشترك حتى تماس كليهما مماسا بالفصل المشترك بينهما لا بما ان

شرا ويلتئم منهما

التركيبو النقط الاولى الموسومة

على نقطة آ ايقع على النقطة

صـ ٢٠٩

على ان يكون تلك الوجوه اصوب من ان السبع فيكون شي اصوب من جزء لا يتجزى او يكون بوجه

فيكون بما قد مضى من الخلف لان وقع عليه جزء فقد انحط الخط المستقيم على القطر

وما طابق المستقيم فهو مستقيم ساء او اوضح التحقيق بما يصطرون الى هذا الموضع

من الكلام وقوع جزء على فصل مشترك بين جزئين وهو بعينه يكذبه ان يتحرك قليلا

حتى يلقى احدهما وحده فان كان الذي يلقاه وهو مماس الاول والثاني بعد الذي

كان يلقاه بعينه وهو مماس الثاني وحده فيكون عند التحقيق مماسا للفصل فقط دون الكل

في حينه غير الذي يلقاه او لا يكون قد انقسم بوضع الملاقاة ولا يصرحون بانه يصرحون به

من امر زيادات الجهات على الست الذي يقولون انه واجب ان يكون ست ولا تدل

واجبا الست انما ذلك لاتتصور في الستة جهات الحيوان فظن ان ذلك المتعارف

بحسب الستة حكم بعينه كل شي بل الحق ان بين كل جهتين متقابلتين جهة [illegible]

وذلك غير الجهة بالقوة وهذا الحكم شكل بانطباق بعضهم الى الجسم طولا عرضا عمقا

معينا وان ذلك الفصل فيكون لكل واحد منها طرفا فيكون الجهات بحسب الست غيرها

ولكن ستعرف في هذا الموضع بل يكسب ان يعلم ان العقول يكون لها جهات ستا او يكون

متعارف ليس كذلك ولا عليه برهان ولكنهم يتناقضون ما قلنا من غيرها فيكون عليها

بان الاجزاء الاربع مؤلف منها مربع فيكون المربعات التي على القطر متصلة فيه باطرافها

التي هي الخطوط وبينها فرجة وقد جعلوا ذلك خلا لا محالة او ذلك لانها متلاقية

بالنقط وطرف الطرف طرف بمطابقة الالتقاء وغير متلاقية بالخطوط وبين تلك الخطوط

انفتاح مربعات اخرى طولى اذ المربعات منفتحة حيث الفرج ولا كذلك الاجزاء بل يتلاقى

تلقيا ولا فرجة فيه ولا اختلاف ان بين كل شيئين ذوي وضع متماس ابدا او اذا امكن

خطا متصلا مستقيما بينهما فانه يلاقي ذلك السمت فيقع في ذلك السمت فاذا كان

جسم كالشمس متحرك حركات كثيرة وقد جعل جسم بازائه كالارض الى وانتصب هناك

شخص فانا وجميع ذلك صحيح جائز الوجود في العقول ثم كانت الشمس منفصلة

للارض وكان الشخص ليستر عنه قدر سمت الشمس فاذا ازالت جزءا فلا تخلو اما ان

يزول السمت الذي بين الشمس ومن جهة الطرف المنتصب من طرف الظل او يتغير فان زال

بفقده

ويعرضا معينا

مربع

انضاف

فتحة

نصبا

بقوا في حسنا والسمت على حكم خط مستقيم فيكون ذلك الآن في المخروج على الاستقامة
من الشمس الى طرف المنتصب الى الارض اليه خطا مستقيما كالخط الذي عليه على الاستقامة ب
من خط اب فيكون خطان مستقيمان متباينان مجتمعان عند نقطة ونجد ان تلك
خطا مستقيما حتى يكون ذلك الخط مستقيما مع كل واحد منها فيكون الخط المشترك
وهو الذي بين طرف المنتصب في نقطة على الارض هو مع كل واحد من الخطين المستقيمين
بين الشمس وبين طرف المقياس خطا واحدا مستقيما فيجوز الحكم الكسي لزم وانتفعه
خطوا جزءا او اجزاء وهو طرف المقياس يوازي بالشمس جزءا من جهتين احدهما خارجة
عن السمت التي انتهيا لم تنخب السمت بل زال فان زوال جزء او اكثر من جزء
او اقل من جزء فان زال الجزء او الاكثر فيكون في كل النهر في النهار ساعة بين الحركة عن طرف
السمت وما فات ما فيها وبيان ادى طرفا السمت ينقطع الجزء وجميع هذا خلاف
الاستحالة وان كان اقل من جزء فقد انقسم الجزء وكذلك اذا اوقعنا خطا
مستقيما كالوتر على الزاوية قائمة احد ضلعيها افقي وفي طرف ذلك الخط وليكن
حبل عالي احد طرفيه على حائط والآخر على الارض وارتفاع الحائط اقصر من البعد
بين الارض في الزاوية فاذا جرينا هذا الخط عن الطرف الذي هو الارض جزءا او كان
نحو الطرف الذي فوق جزءا وجب في ذلك نحو جزء الا ينقطع من الجانبين سواء وليس كذلك بل
يكون القطع في الجانب الاقرب اكثر وليس في ذلك مما يمتنع فيكون او يتوقى الانفصال البتة
والا لا تختلف في العمود عن الحديد والالماس والمعمول من الخشب بل يتوهم الحقيقة
في الجميع والا لو استأنف خط مستقيم على الطرف الذي يزول اليه العمود وتقدير وضع في
طول العمود كان لا يقع الا حيث يقع عليه العمود وكل الاجزاء التي من طرف الآخر
ومن مهيا ما حكينا من قوم اخرجوا هو لا في القول بالتفكيك في التفكيك اما ان يكون
نقلة بان يتزايل اجزاؤه فوجب يقع عليها فيجب ان يزداد مساحة الرحى عند
الحركة او بان يتزايل الاجزاء على نحو يتناول الانكسار حين الحركة ومعها فيكون الكلام الرحى
تزول ولا يبقى الاجزاء التي في الرحى على الاوضاع كانت لبعضها عند البعض هذا
جواب من يحتج بالتفكيك وتخلل السكونات في الحركات وما ذا يقول في فرس شديد

ولم
في العدو بكيف ان الحركات الى زمن السكنات ولو كانت السكنات اكثر لكان البطء اظهر
والفتور اوضح وان الكثرة بجانب الوسط لم يعلمها ان يذكر وهو السهم المرمي
ومع ذلك فان نسبة حركة الذي هو على الوتر وارتفاع السهم يكون الى الشمس الحركة نسبة
يقتضيها نفضيها زيادة حركات العدو والارتفاع على السكنات وكانت الشمس ليس لها الا
الحركات فقط لكان ان كل الوتر وارتفاع السهم بنصف الشمس ليس الا حركة
بل لا قياس لهذا الى ذلك لما ان كل الوتر معدوم الى ابدا واما ارتفاع السهم فقد
وسل في حيث خفيف ثم يعتقون عليها رامي السهم وكل واحد يسبق بسهم مع سقوط
سهم صاحبه بالتوبة فوق التفاوت في ذلك لو انتقص مستقصى عن
النسبة لوجب اقل من نسبة جزء من الخف ابوا منه في هذا كله الا ان يكون الفرس
او السهم يشكل الوقف سكنات وتحرك واحدة وكان يجب ان لا يكون حركة الا كما
الغلبة السكون عليها وكلما ظهر منها حركان قليلا بسبب او الوجه بخلاف ذلك فان
الحركة في الظاهرة والسكون لا تظهر في البتة ومما يوضح هذا انا نعلم من الثقيل
كلما ازداد ثقلا كانت حركته في السفل اسرع فاذا كان ثقيل ما تحرك الى اسفل
في الهواء وفيها ثقلا ونا مقدار الحجم وانما نطلب زيادة الثقل بلغنا ذلك
وفي الحركة هذا في كلها سكون فاذ ضممنا اليها ضعف ذلك الحجم لزم ان تحرك
اسرع من غير تخلل سكون يكون فيها الا ان الثقل الوقف جزءا او اجزاء تحرك
الحركة التي لا وقوف لها وحتى انفصل فيه ومن العجائب انه اذا تحرك المتحرك في هواء
او الدوفيه يتوقون به وهو مما لا يحكم منه يجوز سيرا ولكنه ميل فيه والاعتماد
بعينها في جهته ان يجد ذلك الاعتماد وذلك الميل في تلك المدة بعينها ولا يبقى الحركة الى
حيث يسكن ويقع في البطء كانه بعرض كسل متعب فيميل بالاختيار الى السكون
النشاط ثم يعرض النشاط وكيف يحدث بسبب يبتني ويبطل في هواء الدوفيه وكيف
الى ان الميل والاعتماد يبطلان ويتجددان ومن الساعات التي يلزم الحركة
انا نعلم يقينا لا نشك فيه انه اذا تحرك من اليمين الى اليسار ومتحرك آخر من اليسار
انهما الى اليمين على خطين متوازيين مستقيمين او غير ذلك لا بد ان يتحاذيا حين يتقابلا

ثم ينفصل فان فاذا وضعنا اربعة اجزاء لا تتجزأ اربعة فوق ركبه من كل اربعة خطا
بحيث احد الخطوط موضوعا على جنب الاخر وضعنا خامسا على الذي التساوى من اجزاء لا تتجزأ
وفرضنا على طرفي احدهما الطرف الذي على اليمين جزءا وعلى الطرف الاخر من الطرف
الذي على اليسار جزءا وحركنا الجزئين حتى صار الجزء الذي على احد الخطين وعلى
طرفه الايمن فلا بد ان طرفه الاخر والذي على طرف الخط الاخر وعلى طرفه الايسر فلا بد
على طرفه الاخر وتوهمنا انهما متساويان فهما اذا يتحاذيان فلا بد اذا
تحاذيهما على المنتصف او بعد المنتصف فان كان التحاذي انما يقع اذا كان هذا
على الثالث من الطرف الذي تحرك عنه وذلك على الثاني من الطرف الذي يتحرك فلم يتحاذيا
لان كما ذي الثاني من كل واحد منهما هو الثالث من الاخر وما يوضع عليه فان
تحاذيا بان يكون كل واحد منهما على الثالث فهما قد جازا التحاذي فقد تجاوزا وان
تحاذيا واحدهما على الثاني من خط والاخر على الثالث من خط فليس كذلك
على السواء ومما يلزمهم ويظهر لكل ذي عقل بادنى تأمل انا اذا فرضنا ان
لكل واحد منهما ان يتحرك الى الاخر ملاقاة ولا مانع من ملاقاتهما ان ذلك فارجالها
ان يتحركا حتى يلتقيا فاذا التقيا امكن ان تماسا وقيل ذلك لا بد ان نفرض بينهما
حتى ينفذ فاذا توسطا نفذ على منتصف على الطرفين لكل واحد منهما
ان يتحرك حتى يلتقي الاخر ولا مانع فان لهما جميعا ان يتحركا الى ان يلتقيا بعد
المتنصفين فلا يكون التقاؤهما الا ان يكون كل واحد منهما مستوليا على كمال
الوسط وقد انتقل اليه بكماله فيكون قد انتقل كل واحد قطع الى ان يلتقيا
فان كان كذلك فقد انقسم الجزء الوسط والجزآن المتحركان والتوقف — والجزآن الطرفان
ان هذا السبيل ان يتحركا معا الانقسام احدهما اذا تحرك والاخر ساكن
تقدرت حركته فان كان الاخر لم يتحرك ذلك او
وارد من الاجزاء
...
في نفسه ...

يحس بسبب ان الاخر يمنعه ان يتحرك وكيف يكون ذلك سببا مع اوقا القوة الدافعة
من المحسن حتى يقطعا ولا يقطعاه وليسا بمتماستين ولا متنصفين بل يكونان متباعدين — متنصفين
فاحدهما ما يمر حابس من الاخر ولا من خارج حابس للحركة ولا يجب ان يحدث عنهما
عند الاستمرار حال يمنع التمادي حتى تماسا وتحاذيا كما لا يجب عند التعادل
فقط بان يقول ان امتناع العقل يحسبهما بجعلها غير مطاوعين لا للحركة
والدفع ولو كان لا احد جهاد ادفع ولم يكن الا وقوع لا بد بدفع واحد بسبب
لما انفق حصوله ادفع الا وصار لا هذا يجب ولا ذلك فليقنع اما العاقل
فانه يجعل ظهور استحالة هذا الاحتباس سببا لبطلان منع الانقسام لا يجعل
منع الانقسام سببا لهذا الاحتباس وانت اذا انبسطت ما ذكرنا القول
فيه وما ملته انفقت بطلان هذا المذهب ومضادة معه حسب ليضح لك الحق
مقابلة النقيض وهو انه ليس للجزء الواحد جزء بالفعل ولا ينقسم الى غير النهاية
بالقوة   في حل شكوك المبطلين للجزء فلنشرح الان حل
شكوكهم ونتميم بما يلتق بهذا الكلام من مناسبات المتحركات والحركات
والازمنة الانقسام الى غير النهاية بالقوة وما يتبع ذلك فاما قولهم ان كل قابل
للتفريق فقبله التأليف فهو الذي لما ظنوه حقا بنوا عليه وليس هذا بمسلم فان الجسم
بالتأليف لم يكن فيه جزآن متميزان بالفعل وفيها مماسة وان التفريق يوجد
احدهما عن الاخر وابطال المماسة فهذا غير مسلم ولو سلم لكان لا يحتاج الى ان
يلتجأ الى التفريق حتى يتم حجتهم بل كانت تكون صحيحة مع ثبات التأليف بالبقاء
واذا كان كيف لم يكن الاجزاء حاصلة لا ان التأليف فيها لاستحالة وجود ما لا يتناهى — تقسيما من
من الاجزاء بالفعل ووجب الواحد بالفعل حيث يكون كثيرا وان عنوا بالتأليف
الاستعداد لان يحدث كثرة فيما هو واحد لا كثرة فيه فهذا مسلم وهذا لا يجوز ازالته
عن الجسم او يبطل الجسم اذ لا سبيل الى ابطال وحدة الواحد بالفعل الا باعدامه
اصلا او تكثيره فاذا لم يعدم بل كثر بقي واحدا ان حالها حاله الواحدة لا يرتفع
عنه التثنية الا بابطاله فقد حسب بعضهم ان وجود الاجسام مختلفة في سرعة قبول التفريق

شرح

وعن قوله يجب اثبات التأليف فان ذلك ليس لاختلاف جنس الجسم اي نوعها
ولا لاختلاف الفاعل ولا للحدوث ولا للعدم حتى كان عندهم ليست الاقسام الاجزاء
وعندهم ان الاجسام لا تختلف نوعيتها فليسلم ذلك له انهم فلم يجب لمن يكون التأليف
لا يخرج من ان يكون بذات المعنيان وهو عدم القبول وسرعة القبول عرضين يعرضان
للاجسام تختلف بهما بعد الاتفاق المذكور كالسواد والبياض وغير ذلك
من العوارض فمن ان الجسم اذا اختلف بالسواد والبياض احتاج ذلك
الى ان يكون اختلافهما بعرض غير السواد والبياض هو التأليف اذ ليس للجنس
والفاعل والحدوث وعدم الشيء واما في الجزء التي لا تتجزى الاتصاف فانما كان يجوز
من ذلك لو لزم ان الجسم واما لم يجز ان تصنيفا وتثليثا وربعا وغير ذلك فكان
يكون له اجزاء لا نهاية ونحن لا نوجب التجسيم في الثلث الا ان يجزى ولا يمكن
ان يكون جسم قد جزى بالاتصاف لا نهاية لها فكلامهم ما قالوا واكثر ما يقولون
هنا ترى لك اذا لم تنسب ولم تتعين في جزء وجزء لا يكون ذلك مفردا وهذا مفرد
ولا يدرون ان ذلك انما صار ذلك وجدنا بالاشارة فاذا لم يكن ذلك وهمه
واذا لم يكن ذلك [illegible] ذلك مفردا وهذا مفردا وعلى ان المسافة المقطوعة
يقطع بزمان مثلها متناهي الاطراف منقسم بلا نهاية في الاتصاف لو نهاد
رفعا ولا فعلا وجودا وفعلا واما حديث الجزء في الحبل والجبل فانه لا
اقسام لاحدهما لم ينقسم واذا انقسما حصلت عدة اقسامهما متساوية في العدد
ولكل واحد من الاقسام التي للجزء ما صنعوا به تحت ذلك الى غير النهاية و
انما كان الشناعة لو كان الجزء من باب الاقسام الى غير النهاية فيهما تعادي
متساوية ومثال ذلك ان تنصف الحبل في التوهم وفي قدرة الله تعالى الى غير النهاية
والخردلة ايضا فلا يكون في ذلك اضعاف الحبل متساوية في المقدار لا ضعاف الخردلة بل يجب
ان التضعيف متساوية بل يكونان مختلفين في المقدار وان تساويا من جهة في
العدد وما الذي يمنع ان يكون اشياء متساوية في العدد وليست متساوية في المقدار
افرادا وجملة بل يجوز ان يكون في الاحتمال اشياء يذهب الى غير النهاية اكثر من

من اشياء كتضعيف العشرات مع تضعيف الماءين واما تقسيمه ايهم الارض
من اقسام الخردلة فسلم انهم وجعل الحجة مع ذلك فنحن نسلم ان الخردلة تنقسم
اجزاء التي لا تتجزى ونصفها بحيث يكون بعدد الموجب منها للخردلة تغشى الارض
كلها لو بسطت عليها واحدة فواحدة فما كان يدريها ان هذا حق [illegible]
فسرين يكون في الخردلة من الاجزاء التي لا تتجزى ما يبلغ كثرته ان تغشى بها
صفحة الارض فرضت لتقدير التي لا تتجزى حتى يعرف بذلك الحجم
الذي هو او جسم مركب منها يشتمل على العدد المحتاج اليه في تغشية
الارض بل لا يكفيه ايديهم اذا سلم ان اجزاء الخردلة تغشى الارض [illegible]
واما هذا القول بان هذا ممتنع فامر غير موثق به فالذي لا يمكن [illegible] الا استحالة
معنى وجود متناهي الانقسام فليكشف تبين باستحالته استحالة الا متناهي الانقسام
لكنا نقول ان الحكم من ذلك قد تخرج الى الفعل وانا لا نجد موجودا هو
الجوهر والعرض فليعلموا انه لا يتم لهم ان العرض من حقه ان يكون لذات
مساوية لذات المحل فاسخنه [illegible] الدليل العرض ليس [illegible]
يكون الشيء ليس يقوم ذاته بانه جزء منه وعلى ما قلنا في مواضع اخرى فيما
لم يكن بحيث ينشأ ان ذاته فانه في ذات الشيء الذي هو له عرض كالاضافات
كالابعاد كالحركات والسكون الذي يقولون فان ذلك ليس كالبياض المنفشي
في محله فان عنى بالعرض ما يقولون ان ذات مساو لذات ما هو فيه
فاسخنه فليست النقطة بعرض ولا جوهر اذ ليس يجب ان يكون كل موجود
اما حالا بالذات مساويا فيها واما موجودا لا في موضوع لانه ليس احدهما
نقيض الآخر ولا بين اللزوم للنقيضين ان عنى بالعرض معنى الشيء بعينه
بالشيء ذا صفة وليس جزءا فهو اما في النقطة عرض لانه نهاية ما وجودها لما
هو نهاية ما وليس جزءا اخر وجوده وكونه عرضا للجوهر هو انه صفة بعض الصفة
لانه نهاية له وليس غير هذا واما حديث تشبيه الانقسام بالتركيب وان كان
الجسم في نفسه او تركيبه مع غيره فليس بصحيح لان الانقسام يحدثه [illegible]

والتركيب يحتاج الى اجزاء حاصلة حادثة ويستحيل ان يوجد اجزاء حاصلة بلا نهاية
حتى يتركب منها واما حدوث المماسة وزوالها فقد مضى اصل جوابه
الزمان اذا تذكرته كان الجواب بعضها منه وبالجملة الملامسة كالجبل
دفعة في آن واما حدوث الزاوية المذكورة فانها ليست بغير منقسم بل
هي منقسمة وهناك زوايا اصغر منها بالقوة بلا نهاية وانما قام البرهان على انه
لا يكون زاوية من خطين مستقيمين حادة اصغر من تلك لجسيل فقبل الاكثر ليس
بعضها اصغر من كذا دل على انه ليس شى البتة اصغر منه وكل من حصل
علما باصول الهندسة علم ان تلك الزاوية ينقسم بالقسى قسمة لا الى نهاية
واما حديث ما اورد من امر السطح والكرة فانا لا ندرى هل يمكن ان يوجد
كرة على سطح بهذه الصفة في الوجود او في التوهم فقط على نحو ما يكون عليه
التعليميات ولا ندرى انه ان كان في الوجود هل يصح تدحرجه عليه او لا يجوز
فيما يستحال تدحرجه عليه وبعد هذا كله فليس يلزم ان يكون الكرة مماسة للسطح
والخطف اى حال فاذا كان بالنقط لا بغير بل يكون في حال الثبات والسكون
لكنه فاذا تحركت ماست بالخط في زمان الحركة ولم يكن البتة وقت بالفعل
يماس فيه بالنقط الا في الوهم اذ ذلك لا يتوهم الا مع توهم الآن والآنات
لا موجودة بالفعل وبالجملة فان هذه المسئلة لا يتحقق مسلمة لان المسلم
هو ان الكرة لا يلقى السطح في آن واحد الا بنقطة وليس يلزم من هذا ان الحركة
ينفصل من نقط الى نقط مجاورة لها في آن الى آن مجاور لها فانه
ان سلم هذا لم ينتج لا في الكرة والسطح بل يصح ان هاهنا نقط متلاقية
ولا منها الى الخط آنات متجاورة ولا منها الى الزمان فاذا كان
المسلم هو ان الكرة تلاقى السطح في آن وكان الخلاف في ان الحركات في الآن
غير مركبة من امور غير متجزية ومن آنات كالخلاف في المسافة وكان انما يلزم
تجاور النقط لو صح تجاور الآنات كان استعمال ذلك في اثبات تتالى النقط كالمصادرة
على المطلوب الاول فانه لا يتم هذا البيان الا بان يقال انه في كل آن

بالقسى

بنقطة

تلاقى بنقطة وفي الثانية ان تلاقى بنقط والملاقات متجاورة فان لم تقبل هذا
لم يتم الاحتجاج وانت ستحقق هذا اذ علمت انه ليس في اجزاء الحركة والسكون
والمسافة ما هو اول جزء حركة او جزء سكون او جزء مسافة واما احتجاج جالينوس
فقد حصل فيه تسليم مقدمة واحدة لنفسه وهو ان الجسم ينقسم وكان هذا
يدل على مذهبين احدهما انه ينقسم بكليته معا والآخر انه ينقسم قسمة الى ان يرد
الى اجزاء صغار لا تقبل القسمة ولا تنقسم فاما الاول فليس في ذلك يسلم ولا نقيضه
الصادق هو ان الجسم ينتهي في القسمة الى ما لا ينقسم بل نقيضه ولا ان لا ينقسم
كله بالفعل وهو ان لا يمتنع ان يكون ينقسم انقسامات تؤدى انقسام بلا نهاية
وليس ايضا اذا كان كل واحد من الانفصالات انفصالا ممكنا فالكل
ممكن الوقوع كما انه كل تضعيف عددى جائز على العدد وليس كل تضعيف
عددى جائز ان يقع معا بل الحق ان كل قسمة اردتها وكل واحد واحد
من اصناف قسمة هي بلا نهاية بالقوة يجوز ان يقع في الجسم المسلم
ان الكل يقع البتة لانه يحتاج اول شى الى ان يكون بالآلات يقول القسمة لا الى نهاية
بالفعل وهذا مستحيل وبالجملة فان هذا من جهة الخطاء الواقع بين لفظ الكل
وكل واحد وستطلع على بطلان وجود هذه الاجسام الغير المتجزية كونها عند الكلام
الذى هو اشد تخصيصا من هذا الكلام ولما تحقق من ان الاجزاء بلا نهاية فانت
تقدر ما وقعت على حلها في مناسبات المسافات
والحركات والازمنة في هذا الشأن وتبين انه ليس شى منها اول في مقدار
الآن انه اذا كان المسافة ينقسم الى غير النهاية بالقوة فكذلك يجب ان
ينقسم الحركة معها الى غير النهاية بالقوة ولو كانت حركة لا يتجزأ الى غير القطع
لكانت مسافتها اما غير متجزية وهذا حكم او متجزية ولو كانت متجزية لكانت
الحركة عند بلوغها الى موقع القسمة اقل من الحركة من مبداها الى انتهائها
من غير المتجزى ومع ذلك لكانت تلك الحركة جزءا من الحركة التي استوفت
بها المسافة واذا انقسمت الحركة انقسم بازائها الزمان بل انما انقسم

فالنقط متجاورة في

تنتهي بحدود لا تحوكتر كرار تنتهي الا جزو سطوات الكسر واجزاء تنتهي الا جزو

الحركة بسبب انقسام المسافة والزمان من الموجود في الحركة سريعة وبطيئة ونسبتها
انه تبين ان كل واحد من هذه اي المسافة والزمان والحركة ينقسم فان المسافة
التي تقطعها السريعة في زمان ما يلزم ان يكون البطيئة تقطع في ذلك الزمان
المفروض اقل منها فينقسم المسافة والحركة السريعة تقطع ذلك الاقل من المسافة
في زمان اقل فينقسم الزمان والحركة تتبع الزمان في الانقسام كما علمت
لكن الحركة تعرض لها ضرب من الانقسام لا يطابقها فيه الزمان وذلك
هو انقسامها بانقسام المتحرك وتبيينه ان يكون هذا التغير الحركة المكانية
اوله فان اجزاء المتحرك بالحركة المكانية لا يخلو اما ان يكون اجزاءه حاصلة
بالفعل او اجزاءه بالقوة فان كانت اجزاءه حاصلة بالفعل فلا يخلو اما ان يكون
اجتماعها على سبيل تماس او اتصال وكيف كانت فان كل واحد منها لا يفارق
مكانه لانها ان كانت متصلة فلا مكان لها بالفعل وان كانت متماسة فلها
مكان لكنها تفارق من مكانها سطح هو مكان الكل ولا تفارق كما ل
المحيط بها فلا تفارق مكانها فلا يتحرك وان كانت الاجزاء بالقوة فبعد الحركة
عنها اظهر فكيف تنسب اليها اجزاء بالفعل بتأخر الحركات فان كان لها
اجزاء بالفعل صح ان يقال ان في التغير تغير الجزء وان كان لها اجزاء بالقوة
فالحركة التي اجزاؤها بالقوة لو فصلت لكان بازاء كل جزء من التغير تغير
بجملته هو في تغير الكل فان من هذا التغير الذي في هذا الجزء ومن ذلك التغير
الذي … يحصل مجموع تغير الكل اذ تلك الجملة التي جملة تغير وجملة التغير تغير
وكل تغير فهو … بحلول هذه التغيرات عليه الا الكل والاجزاء ليس
لاجزاء … فهو للكل … الا كان لكل واحد وكل تغير فهو في زمان منقسم في
غير النهاية فمع ان يكون لحركة شيء هو اول ما تحرك المتحرك وذلك لانه ان كان
حركة هي اول حركة فلها لا محالة مسافة وتلك المسافة منقسمة بالقوة واذا
قسمت كان احد جزئيها متقدما والآخر متأخرا فكان الحركة في الاول جزء اول
حركة وقد جعل هذا اول حركة هذا خلف بل الاول في الحركة وفي التغيرات انما يفهم على احد

في ذلك الجزء من

احد وجهين احدهما الاول بمعنى الطرف وهو الذي يسمى الآن والمسافة طرفها وكذلك اول الزمان
الطرف الذي للحركة وطرفه فهذا اول والاول بمعنى آخر وهو انه اذا عرض للحركة ان تنقسم
بالفعل او بالوهم كان الجزء المتقدم اول اجزاء الحركة حاصلة بالفعل وقد يظن ان الحركة
اول على وجه آخر وهو انه قد قال بعضهم ان هذه الاجسام وان كانت تنقسم الى ما لا نهاية له
في القوة فليست تنقسم حافظة لصورتها وهياتها عن حد الى ما لا نهاية فان الجسم يبلغ
حدا لا يبقى لو انقسم من حيث هي مسافة حدا عندهم لا تبعد في الصغر كان
كان للحركة حد هو في الوجه اصغر الحركات فلا يوجد حركة مفردة اصغر منه وان
كان قد يجوز ان يتوهم ما هو اصغر من ذلك وهو نصفها او جزء منها اذ كان ذلك
تجري في نفسه الى غير النهاية لكن ذلك التجري لا يخرج الى الفعل البتة نحو ما على راي اصحاب الاجزاء
والفصل وسنتكلم في هذا بعد فان كان كذلك فالمتحرك يحرك ثم يحرك اول حركة وذلك
في القوة وهو بالسوية الحركة التي هي اصغر الحركات فاول الحركة بمعنى الطرف
ليس بحركة فلا يكون للسريع معنى ذلك الاول اول ما تحرك واما الوجه الثاني فيكون له اول
ما تحرك لكن اوليته وضعية عرضية لا حقيقية واما الوجه الثالث فهو وان صح ان الحركة شيئا
هو اصغر حركة يمكن ان يوجد فانما يصح على انها حركة منفصلة مفردة بابتداء بالفعل
وانتهاء بالفعل الا ان يكون هو اول جملة حركة ذلك الاول بعضها وقد استمرت الحركة
بعده فان جزء التبعيض الذي كلامنا فيه هو بالفرض في تلك الوحدة الغير المنفصلة للحركة
ليست يجب الفرض بل يجب الى حد الاقصر الا ان يقول قائل ان قدر تلك الحركة
في جملة كل حركة ان يفرض اولا اذ كان لا حركة اصغر منها … جمالا بالفرض فنقف
الكلام له الا ان نوضح غير امر هذا المذهب فالاول في الحركة التي يكون منفصلة ذاتا هو
موازيا للغير التي ذوات التي لا تنقسم عند حد في القسمة فلا يكون مقدارا ذوا ابتداء
وانتهاء غير منقسمة لها لما يصح ان يفرض اولا وذلك ما يحاذي المقدار في ذلك غير القسم
لا ينقسم عند حد يكون له ابتداء وانتهاء او لا ينقسم هذا النوع من الانقسام فاذا كان كذلك
كانت الحركة المتصلة لا يجوز ان يوجد فيها اصغر حركة على النحو الذي يوجد جزء في المنفصل
وذلك ان الجزء في المتصل انما يفرض بالفعل بتعين الحدود على احد الوجوه المذكورة

فائدة

والجسم لتعين الحدود ووقوف النسبة في الاحتمال انما الوقوف عسر لان يكون للتوقف
والتقطيع بالفعل وح لا يكون متصل النسبة ولشبه ان يكون هذا التفريق في التقطيع
متناهي الحدود ولا يمكن تفريقها وتقطيعها واين وان امكن فرض قسمة فيها تتعين
الحدود فتجزية المتصل الذي يقع لا على وجه التفريق والتقطيع غير متناه والنسبة و
اصناف هذه التجزية فيه متساوية ليس بعضها اولى من بعض واصغر الحركات لا يعدم
هذا النحو من التجزية عسر انه لعدم التجزية مشحوا فرانه لا يكون حركة خارجة في الفعل
عن حد اول منتهاها ثم عنده بالفعل اصغر منها واذا كانت الصورة هذه
فلا يكون للحركة اول جزء يعطا لا بعد الطرف الا ان يكون حركات متتالية
غير متصلة ومنفذ منها بين الصفحة واما في المتصل فلا يوجد جزء اول بين النقطة
لانه لا يوجد فيه حركة منفردة منقطعة بنفسها بل يكون جزوا لتلك الحركة متصلا بعضها
ببعض فلو كانت في جملة تلك الحركة حركة هي اول لم يكن لها الشيء وكانت بعض اجزاء
جزء من المتصل لا جزء في المتصل اصغر منه لم يكن يعرض له الا كل الجزء من الحركة الا القسم
الذي لا يبطل الاتصال الذي كلامنا فيه اذ وضعنا ان انقسام الحركة لا منتهى
لهذا الانقسام لم يبطل الاتصال ولو كان هذا الجزء من الحركة لا يقبل هذا النوع
من الانقسام لكان اولا الحركة ليس فيه امتداد ولا النسبة فلم يكن على مسافة النسبة فلم يكن
وكذا اذا كانت الحركة تنقسم الانقسام الحافظ للاتصال الى غير النهاية فكل
ما جعلته اولا يعتريه لا يبقى الطرف الا اول الا بالقوة وكذلك السكون وكذلك
الشيء الذي يسمى توقفا وهو تربة الحركة في السرعة وان كانت طبيعية او الى المطلوب
رح غير طبيعية بل قسرية متجهة بالوجهين له السكون الاولية منها هو سلب المطلق وسنوضح
القول في ذلك وكذلك الامور العارضة مع الحركة كالمفارقة والمقارنة والمحاورة
والانكسار الذي هو افتراق الحركة واما الموافاة والمماسة وما اشبه ذلك
فلا زمان له وفي الاولية عنها هو على سلب المطلق وسنوضح القول في ذلك
بعد واما هل يجوز ان يتحرك ما لا يتجزى ان كان له وجود فالموجود في كتب انه بين
ان ذلك محال فان ما لا يتجزى لا يصح ان يتحرك والمعقول لهم في ايضاح ذلك هو ان
الرابعة

هر انگشت مغز از نور وجدانه هر نالد جز خود دست نايد

ان كل متحرك فانه يتحرك اولا نصف ثم يعد ذلك لابعد من قبل نفسه ولكن سلم جزاء حسن
نقطع المسافة فلان كان ما لا يتجزى يتحرك لكان تركيب الجسم من اجزاء لا تتجزى
والكان النقطة مسافة لانها اول ما يفارق في هذا الكلام ليس يقتضي نوعه وذلك لان
هذا الحكم ليس هو اولا للمتحرك بالذات دون المتحرك بالعرض بل هو عام الكل ما يكون
موضوعا اي وضع كان يقتضيه غير نفا قسمة اولا شبه منا فيه فان كان المستبدل
للملاقات لا يعرض له هذا فلا يعرض للمستبدل المكان وان عرض للمستبدل المكان
عرض للمستبدل للملاقات فان كانت النقطة الموجودة بالفعل في طرف جسم
من الاجسام المتحرك يرسم لكنها انما بالعرض خطا يكون قد تحركت عليه بملاقاة
دون لا يكون تلك النقطة مولفا من نقطة ولا يقال ان تلك النقطة اولا ما فارقت لاقت
منزل في انتهاء او اول ما فارقت بارقت مثل في انتهاء والمنتهي كلا فاه اولى مثل ولكن لا بد
من ان يشهد الخط كذلك لا يفي لو كانت موجودة تتحرك بذاتها والمماس لمكان بذاتها
فانها يجب ان يكون جسم بالفعل مثل في انتهاء شيء على التالي ليس هذا الموجود
ولا الحركة اول حركة حتى يكون ذلك المحو فطعا ما لا يتجزى مثل في انتهاء بل يكون ملاقاتها في كل
بعض منها مثل في انتهاء والايات لا نفتا نفع وبينها زمان في انتهاء ما او صحا في
جوانب حركة الكرة على السطح وكل ما فرضت ملاقية مثل في انتهاء يكون قطعت ما لا يطابق
ذاتها وهو الخط فهذه الحجة ليست واجبة تقنع فيشبه ان يكون الحجة التي تقنعنا هي
ان كل متحرك بذاته وكل متحيز الجهات الجسمانية بذاته لا لاجل انه متحيز فله وضع بذاته يخصه
في الحيز اما ان يكون بحيث ينفصل بين نهايات ما يحيط به ويكون لو لقيه نقطة غير متجزئة
مثل ما استوى في ذاته الفضل اصابت منه جانبا او لا يكون كذلك فان كانت من
الصفة فظاهر ان في ذاته منقسمة وان لم يكن على هذه الصفة كان بحيث لو لاقته نقطة قاتت
ذاتها سائر ذاته لما وضع متميز وما طابق في وضع متميز صار له وضع متميز ينفصل
عن وضع الخط فيكون الخط منتهيا دون تلك النقطة سقط الكلام فيها هذا الكلام
وبالجملة يصير كل نقطة ذات وضع متميزة ولكل نقطة انفصال عن الخط والخط منتهى
دون تلك النقطة اخرى وهذا محال فواضح بين من هذا ان ما لا يتجزى لا ينفصل وضعه منفردا

التحيزات

تكون النقطة وضع متميز

ولما لم يكن الكلام في تحول الحركات التي في نهايتها في المكان وكذلك حال الحركات الجسمانية في ... لزم
ان يكون كل تغير تغيرات الاستحالة الجسمانية والنمو منقسما اما النمو فذلك ظاهر فيه لانه زوائد
على اصل موجود واما الاستحالة فلان ما يخرج الى الجهة التي يطلبها المستحيل اقدم مما يخرج
في الجهة التي لا يطلبه فان كان مشتملا عليه فما يخرج فيما يليه ظاهره اقدم مما يخرج فيما يليه
غوره اذ كان كل متغير منقسما واما الكون والفساد وهو الذي يكون غير منقسم واما الذي
يظن في بعض الاستحالات بانها تكون دفعة فذلك لفوات الامر الحس لقصر زمانه و
اما الاضاءة دفعة فليس ذلك استحالة اولية في الاجسام بل امر يلحق السطوح بان يظهر
واما الاستشفاف في الهواء فيتبين ان الهواء ليس يعرض له في الاشفاف شيء البتة بل
العارض انما هو في المرئي فان صار المرئي بحيث يجوز رؤيته باشراق عليه الكون
الهواء اداة له يحس فيرى مشفا ولهذا لو كان الانسان في كهف بعيد وكان بينه
وبين المرئي هواء مظلم جدا وكان المرئي نيرا او اشرق عليه الضوء لم يمنع ظلمة الهواء
ادراكه

في ابتداء الكلام في تناهي الاجسام ولا تناهيها وذكر
ظنون الناس في ذلك فلننظر الآن ان معنى غير المتناهي كيف وجوده في الاجسام الطبيعية
واحوالها واما النظر في الامور الغير الطبيعية وانها هل يجوز غير متناهية في العدد او في
القوة او غير ذلك فليس الكلام فيها لائقا بهذا الموضع ولا شيء من [illegible]
متناول تلك كتب ان يكون كلا متناهيا في الكميات ذوات الوضع وفي الاعداد التي
هي ذوات ترتيب في الوضع او في الطبع [illegible] فيها ما لا نهاية له [illegible]
فاول ما يجب ان نبحث عنه هو المفهوم من قولنا لا نهاية له وبعد ذلك في [illegible] الاسباب
الداعية لاثبات ما لا نهاية على وجوه ونذكر اختلاف القدماء في امره ثم نذكر الحق ثم يجب
ان نعقبه بنقض [illegible] الشكوك فنقول ان ما لا نهاية له يقال على الحقيقة و
قد يقال على المجاز فالذي يقع على الحقيقة فقد يقع على جهة السلب المطلق وقد يقع لا على جهة
السلب المطلق والذي على جهة السلب المطلق فهو ان يكون الشيء مسلوبا عنه المعنى
الذي يلحقه النهاية بان يكون لا كم له مثل ما يقع ان النقطة لا نهاية لها وهو الكم كقولك
ان الصوت لا يرى لانه مسلوب عنه المعنى الذي يلحقه ان يرى وهو اللون اذ ليس
اللون

ليس الصوت بلون ولا ذا لون واما الذي يقع لا على جهة السلب فقد يقال لمقابل
المتناهي بالحقيقة وهو ان يكون الشيء من شانه بطبعه ومن جنسه ان يكون له نهاية
ثم ليست وهذا يقع على وجهين احدهما على ان من شانه ان نوعه وطبيعته ان يكون
له نهاية لكنه ليس من شانه بعينه ان يكون له ذلك مثل الخط الغير المتناهي لو كان
فانه ليس من شانه ان يكون خط ما واحد بالعدد هو موضوع المتناهي ولغير المتناهي لكن طبيعة
الخط قابلة لان يكون متناهية عند من يصحح خطا غير متناه واما ان يكون الشيء [illegible]
كان هذا الخط الغير المتناهي ليس من شانه ان يكون هو بعينه وفي [illegible]
وهذا القسم من معنى غير المتناهي هو الذي نريد ان نبحث عنه وهو الذي
اخذت منه واي مثال اخذت لذلك الشيء منه وجدت شيئا خارجا عنه و
الثاني ان يكون من شانه ان يعرض له نهاية لكنه يعرض موجودة بالفعل مثل الدائرة
فانها لا نهاية لها ليست اعني ان سطح الدائرة غير محدودة بحد هو المحيط بل انما
اعني المحيط فانه ليس فيه نقطة بالفعل ينتهي عندها الخط بل هو متصل لا فصل فيه
لكن من شانه ان يفرض فيه نقطة تكون تلك النقطة حدا له فان في الدائرة نقطا
بالقوة على هذه الصفة لم تخرج الى الفعل بقطع او بفرض او لا نقطة الا وهي
بهذه الصفة اعني طرف خط لم يحصل هناك بالفعل الا المحيط فهذان هما الوجهان اللذان
يقع لا نهاية لهما بالحقيقة واما الذي يقع بالمجاز فانه يقع لما لا يقدر على ان ينتهي وكيد
بالحركة كالطريق بين الارض والسماء لا نهاية له وان كان له نهاية وقد يقال لما [illegible] كثر
ذلك فيه وان كان ممكنا التشبيه بالمعدوم فهذه وجوه معنى ما لا نهاية وخفي
ان بحثنا ما لا نهاية له من جهة انه هل يمكن في الاجسام اجسام هي بمقدار ما او في
بحيث اي شيء اخذت منه او اي ما وجدت شيئا خارجا عنه في نفسه او حيث [illegible] وجد ذلك
والسبب في ذلك امور منها الصدق قول القائل ان الاعداد [illegible] الازدياد و
التضعيف لا الى نهاية وانها لا تتناهى في ذلك واذا كان كذلك فقد وجد لها
معنى انها لا تتناهى وكذلك المقادير في الانفصال [illegible] الزمان انه
لم يمض انه لا يتناهى فيما مضى ولا فيما يستقبل [illegible] تضعيفا فقط [illegible]

وقسمة فقط فلو لانه كلما اخذ من الزمان لم يكن اول ما منه وآخر مستقبل وجب ان يكون
للماضي قبل وللمستقبل بعد على ما اشرنا اليه قبل قالوا وذلك كل زمان يجري ذلك
امر الكون والفساد الذي نظن به انه امر غير منقطع من هناك نظن انه يجب
ان يكون له مادة غير متناهية تنقض فيجعلها جسما من الاجسام البسيطة ماء او
هواء او نارا او بعض يجعلها جسما متوسطا بين جسمين منها كمن يجعلها بخارا
المتوسط بين الماء والهواء وبالجملة يجعلها الجسم الذي يعتقد انه تتكون منه كل شيء
ومنهم من يجعلها اجساما كثيرة بلا نهاية في العدد ويجعل منها جسما واحدا يشبه خلقه
ومنهم من يجعلها اجساما كثيرة بلا نهاية في العدد ولكنها ليست متصلة بل
منفصلة منثورة في خلاء غير متناه فمن هؤلاء من يجعل صورها التي هي عنده مختلفة
بلا نهاية في النوع ومنهم من يجعل الانواع صورا محدودة متناهية وانما الى هم
لهذا الظن انه لابد من ذلك فانه يجب ان يكون للتكوين العنصر المتناهي انقطع او
لا ينقطع امتدادا او ما دون هؤلاء من يجعل العنصر المتناهي متبدلا لانه طبيعة غير المتناهي
لانه نسج عن ظن ان لا تناهي من الوجوه التي نحن نصفها ما لا توهم اثبات ما لا نهاية
له ما يجعل الكل غير متناه فيلحق ان يكون [illegible] على ان [illegible] فيلحق من
ذلك ان يكون كل جسم متناه يحيطه [illegible] ان [illegible] بتناهي الاجسام [illegible] وتتناهى
لا عن النهاية ولكنه لا الوجود بل مقتضى التوهم وذلك فان التوهم لا يقنع [illegible] الاجسام
[illegible] هذا [illegible] عليه [illegible] بالتوهم ان [illegible] فهذه الوجوه الداعية الى اثبات يتعشر
ما لا يتناهى
في اكثر ان يكون جسما او مقدارا او عددا
او ترتيب غير متناه وانه لا يمكن ان يكون جسم محسوس بالفعل او جزء غير متناه فنقول ولا
انه من المستحيل ان يكون مقدار او عدد في معدودات لها ترتيب في الطبع
او في الوضع حاصلا موجودا بالفعل غير ذي نهاية وذلك لان كل مقدار
غير متناه وكل معدودات ذوات ترتيب لا نهاية لها اما ان يكون ذا [illegible] ما لا
ما لا نهاية له بالفعل في جهاتها او في جهة واحدة فان كانت في جهاتها كلها فلنا
ان نفرض فيها كنقطة في خط او خطا في سطح او سطح في جسم او واحد في جملة عدد وليجعل او سطح م

ويجعله حدا او منتهى من حيث كونه حدا او نأخذ منه جزءا محدودا ولنا كأنه جزء من آب الى غير النهاية
[illegible] من جهة ب فلا يخلو اما ان يكون لو اطبق عليه ما يقابله من آب او خوذي به او اعتبرنا ما
بينهما ان يكون ذا [illegible] فيهما الى لانهاية مذهب اب او تقصر عن اب [illegible] فان تنقص عن
كان اب يمتد مطابقا له الى غير النهاية حتى ج ب في [illegible] او بعض من اب في الكل والبعض
مطابقان متساويان كان تفريج ب من [illegible] جهة [illegible] وتقصر عنه ج ب متناه
وآب تنقص عليه [illegible] المتناهي فاب متناه [illegible] وقد كان غير متناه فتبين من هذا
بيانا واضحا ان وجود ما لا يتناهى بالفعل في المقادير والاعداد المترتبة مستحيل والمنثور
فقط آخر ونقول انه لا يجوز ان يكون جسم لا نهاية له متحركا وذلك ان الحركة لا تعقل
الا على احد وجهين حركة يكون فيها استبدال مكان وذلك مما يستحيل على الجرم
الغير المتناهي اما ان كان غير متناه في جميع الجهات فلانه لا يخرج عنه مكان حتى يستبدله
واما ان كان غير متناه في جهة دون جهة فربما امكن ان يتصور عنه فراغ لكن
[illegible] ينتقل اليه لم يخرج اما ان [illegible] عن الجهة المقابلة لها او لا [illegible] فان لم يخل ففي [illegible]
[illegible] ان ينتقل [illegible] فالجهة الغير المتناهية متناهية [illegible] وايضا هذه الحركة لا يجوز
ان يكون طبيعية ولا قسرية اما انها لا تكون طبيعية فان الطبع هو الذي يطلب اينا
طبيعيا وكل اين كما قد فرغنا عنه قبل فهو محدود وكل جهة فهو محدود [illegible] ولا ينتقل اليه الا
ولا يجاوز اليه [illegible] القسر فانا [illegible] ان ما لا نهاية له لا ينقسر [illegible]
يكون له خلاف الاين الطبيعي فاذا لم يكن طبيعي [illegible] فانه كيف يكون الجسم البسيط
[illegible] متناهيا من جهة وغير متناه من جهة [illegible] فلا يخلو اما ان يكون
الحد القاطع له امر تقتضيه طبيعته او يكون انما يعرض له قسرا وامر خارج عن الطبع
[illegible] فان كان مقتضى طبيعته وطبيعته متشابهة بسيطة [illegible] تختلف
[illegible] طبيعته حتى يتحدد منه جانب ولا يتحدد منه جانب آخر وان كان القسر فيكون
[illegible] الجسم يوجب ان يكون غير متناه فاما ان يكون قد عرض ان [illegible]
فطول [illegible] متناهيا فيكون العنصر المتناهي منه موجودا [illegible] قد [illegible] وقطع عنه فلا يكون
متناهية له قضاء او خلاء ولكن متناهية له مقطوع من جسمه وطبيعته فلا يكون
[illegible] مكان يتحرك اليه بهذا النوع من الحركة واما ان يكون [illegible] غير ان [illegible]

وحركة يكون فيها استبدال مكان
فاما الحركة التي ليس فيها استبدال المكان

ما لا يتناهى

فان لم يكن [illegible] حصول [illegible]

تحوي م

منه انقسام بل يجب ان يحصل لكل واحد منه جهة دون جهة كما لو فرض ان يحصل لكل الجسم
المتناهي فعل عند التكاثف واكثر عند التخلخل فيكون حجم من شأن هذا الجسم ان يقبل متناهيا
وغير متناه وذلك متناهي متوتر وذلك مما يستوضح ذلك بطلانه بعد حيث تبين ان الجسم
لا ينفعل هذا النحو من التوتر متناه او غير متناه واما المركب فلا يجوز ان يكون غير متناه
من جهة ومتناهيا من جهة فانا لو فرضنا ان يتحرك كل واحد من اجزائه قد يتحرك في جهة
التناهي لم يخل اما ان يحصل للكل انفصال من اجل جانب غير المتناهي وذلك محال واما ان لا يكون
انفصال من هناك فيكون بعض الاجزاء تحركت دون بعض وهذا خلاف ما فرضناه
اذا حصلنا الحركة باستبدال المكان واما الحركة الاولى التي لا تستبدل بها المكان
فهي المستديرة فلا يخلو اما ان يتم الدورة اولا يتم الدورة البتة فان تمم الدورة
عرض ما قلناه في باب الخلاء من استحالة الاستدارة في امر غير متناه وان لم يتمم الدورة
فلا يخلو اما ان يكون تتميم الدورة مستحيلا او لا يكون فان لم يكن كان الا من جرم
فلا يلزم منه محال لكنه كما قلنا محال وان كان تتميم الدورة مستحيلا فيكون
الجزء منه مفروض ان يتحرك قوسا ولا يكون له ان يتحرك قوسا آخر والمتحرك والى في
ان كان والقوس في الاحوال كلها متشابهة وهذا مستحيل ان يكون في المستحيل
ان يكون امران متفقان في الصورة لامر واحد احدهما جايز والآخر مستحيلا
فتبين من هذا ان الحركة المستديرة مما لا يكون في جسم غير متناه وانه لا يوجد
جسم متناه في جسم غير متناه على ما ... وضحناه في باب الخلاء واما الذي يحقق انه
لو كان يتحرك على الاستدارة لكان له شكل مستديرا وكان في نصف قطره بعد لا
لا نهاية له فيقطعا بعضا ما لا نهاية له او كان البعد بين الخط المتحرك المفروض خارجا
عن المركز والخط الساكن المنتقل اليه بعد يصير غير متناه ثم يلزم ان يقطع
في زمان متناه وذلك محال بجميع ذلك مما لم اجد حق التفهم حتى ... وذلك انه لم
يبين ... في تعليمهم ان كل متحرك على الاستدارة يجب ان يكون في شكل مستدير
ولم يبرهن له بحجج في تعليمهم ان ما لا نهاية له من جهة لا نصف له فان لم يجدوا
... بابانة ان ما لا نهاية له لا تقبل الزيادة وتبينوا انه لم يقبل الزيادة ثم اشتغلوا
بتحديث الدايرة فقد تكلفوا اشططا لا يلزمهم تكلفه فان ابانتهم ان

ان ذلك لا يقبل الزيادة يكفيهم وعن تحوج ابانتهم الى ان يتوسطوا امر الضعف والنصف
فيه من جهة تضعيف القطر وغرابته ان لا يكون النصف الآخر ... وكذلك الضعف
واما حديث البعد فانه ليس يجب عندي ان ذلك البعد بين الخطين يصير البتة بلا نهاية
وكيف وكل خط من الخطان الخارجان ولو صح ذلك لا استغنيت عن ذكر قطع الحركة في
زمان متناه بل كنت اقيم خلفا عن قرب وهو انه غير متناه ويحده خطان محيطان
واما انه ليس يجب ذلك فانه ليس اذا كان البعد انما يزيد يجب ان يحصل
هناك بعد غير متناه بل يكون التزايد ابدا الى غير النهاية وكل زيادة فهي متناهية
فكل بعد يكون متناهيا وهذا كما يعرف في امر العدد انه يقبل الزيادة الى غير النهاية
ويكون كل عدد يحصل متناهيا ولا يحصل عدد لا نهاية له لانه لا يزيد عدد في
النظام الغير المتناهي عدد فبطل الا متناهيا فهذا ما عندي وعسى ان يكون عند غيري
تحقيق البيان ذلك فان استغير احدا ان يحقق انه لا بد من بعد غير متناه يقع
فليس طريق ما يقولون انه لم يحصل فيه على وجه ولا يقدر ان يعنوا تحصيله بل يجب
ان يقولوا ان الخط المفروض بعد ما بين نقطتين من الخطين الذاهبين الى غير النهاية متقاربين
وهما المنفصل منهما الخط يكون وتر الزاوية التي تقاطعها فلان ذهاب الخطين في زيادة
البعد هو الى غير النهاية فان الزيادات على ذلك البعد موجودة بغير النهاية
ويمكن ان يوجد متساوية لان الزيادات التي توجد على ما يجب يوجد بالفعل
فيما هو فوق مثلا ان الزيادة الثانية على الاول موجودة للثالث مع زيادة ...
فيجب ان يكون الزيادات الغير المتناهية موجودة بالفعل في بعد من الابعاد وذلك
لان الزيادات بالفعل موجودة وكل زيادة بالفعل موجودة فهي توجد لو ... لزم
ان يكون بعد موجود فيه زيادات غير متناهية بالفعل متساوية فيكون ذلك البعد
زايدا على المتناهي الاول بما لا نهاية له فيكون بعدا غير متناه لكنه اذا اخص على هذا
الوجه كان الخلف ظاهرا ليس يحتاج فيه الى الحركة وذلك لان هذا البعد المتناهي لا يمكن
ان يوجد الا بين الخطين فيكون متناهيا وغير متناه هذا محال ونقول ان الجسم
الغير المتناهي يجب ان يسكن في كل موضع ويتحرك الى كل موضع الطبيعي فهذا
ايضا مما لم اجد التحقيق ولم اتم فانه ليس يجب اذا كان لشيء واحد موضع كل واحد

يجتمع في

ان يلحق م

لان كل موضع م

منها فان امثال هذه المواضع انما تتفق للجسم الحصول فيه من جهة المواضع الكلية
وقف بطبعه ولم يهرب كالجزء من اجزاء الهواء في جملة حيز الهواء سواء فرض من اجزاء الارض
في جملة حيز الارض طولا لابدا لما كان يسكن وله حركة بالطبع فان الجزء دائما منفصل
على ما يشغل الاجزاء فعسى ان يحيط لهذا وجه بيان لم يتحدد اما انه لا يحيط لا اجزاء ذلك
الجسم حركة طبيعية فذلك صحيح لانه لا يخلو اما ان يكون الجسم غير متناه في جميع الجهات
فلا يكون له موضع مطلوب بالاحرى بالحركة فما الفائدة في الحركة وان كان في جهة دون جهة
حتى يكون الجزء يتحرك اذا كان خارجا عن الحد الذي في الجسم وحده فلا يمكن ان الجزء يتحرك
الى مكان يطلبه بالطبع ولكن الذي يطلبه الجزء بعينه هو الذي يطلبه
الكل والكل لا يطلب مكانا بالطبع اذ لا مكان له الا مجانس والا غير مجانس اعني بالمجانس
ان يكون السطح مشابها لسطحه وغير المجانس ان يكون السطح غير مشابه لسطحه في
طبيعته كما للهواء عند نهاية سطح النار فاذا كانت الكل لا تطلب مكانا ولا
تختص به ولا تتعلق فطبيعة الجزء ايضا لا تطلب مكانا الا حيز الكل الذي لو نشأ به
سكن في اي موضع اتفق ولا حيز خارج عن حيز الكل اللهم الا ان يجعل الكل متناهيا
في جهة فيصح ان يكون حيز الكل هو الذي يسكن فيه الكل فيرى ان هذا الجزء هواه يطلب الجزء وهو الاول
محيط والقول بالبعد باطل ولا محيط لغير المتناهي فحصل ليس يكون الجزء يطلب الكل بحركة
الطبيعة حتى يتصل به واولاه على اقرب السطوح وليس كذلك في الاجسام الطبيعية
بهذا وقد يتضح لك مما تعلم اياك فان الجزء لا تطلب مكانا بالطبع وما لا يطلب
مكانا بالطبع فيما يتحرك بالطبع فان الذي يظن ان الحركة بالطبع هو في غير المكان
الطبيعي بل له الكلية او غير ذلك امر تبين لك بطلانه فعلم من هذا ان الاجسام التي فيها
حركات طبيعية لها الجهات المحدودة العدد الثابت اليها كلها متناهية فالجسم الذي
ذلك للكلية احد فنقول ايضا انه لا يجوز ان يكون الاجسام محدودة المقادير غير محدودة
العدد فانها لا تخلو اما ان يكون متماسة او تكون متباينة متبرئة في المكان فان كانت
متباينة فلو توهمنا ماسمت مثلا فقد صار حجم كلها في جميع الجهات اصغر واوسطه
الوسط مركز ما يحوي بها فيكون غير متناهي الحجم وقد فرض على الحجم الاول بعدا ما قطعت من
مقاسها الا انه ليس فيكون الحجم الاول ايضا متناهيا فيكون عدد الموجود منها وحجم متناه منها

متناه لان الاجزاء الموجودة بالفعل في كل محدودة محدودة العدد ومن هذا نعلم انه لا يجوز ان يكون
حركة ذات جهة لها غير النهاية الا مقامة او قد علمت تناهي الابعاد وسلف لك تناهي
الجهات انه يستحيل ان يكون حركة لها اسفل مثلا والسفل غير متحدد وكذلك حال العلو
واذا كان السفل متحددا فقابله لا يتحدد وكذلك اذا كان العلو متحددا فقابله لا يتحدد وان لم يكن موجودا لم يكن
مقابلا فلم يكن السفل مقابلا فلم يكن السفل سفلا لان السفل سفل بالقياس الى العلو
ومن الكلام المستحيل قول من جعل الغير المتناهي من حيث هو غير متناه سفلا وسبيله
ليس ذلك من حيث هو طبيعة قوى كمائية او هوائية تلك الطبيعة يعرض لها ان لا تتناهى
والدليل على استحالة هذا القول ان هذا الذي هو غير متناه فاما ان يكون منقسما او يكون
غير منقسم فان كان غير منقسم فليس هو غير متناه في الجهة التي يذهب اليها بل
السلب كما يقال للنقطة انها غير متناهية وليس لهذا يذهبون بل يريدون انه غير متناه
لكون لنا ان نأخذ فيه بعدا ما غير متناه وان كان منقسما وليس منقسما طبيعة قوى او كسب
هناك طبيعة غير طبيعة الانهاية من حيث هو لا نهاية كما يكون كل جزء في طبع الكل وان يكون
الجزء الاكثر المحدود بالفرض متناهيا ايضا غير متناه وهذا محال وقد وضح مما قلنا انه لا يوجد جسم
غير متناه ولا جسم متحرك بالطبع غير متناه ولا جسم مستقيم غير متناه غير متناه وكذلك لا يجد
لانه يجب في الطبع غير متناه بالفعل فيجب ان يتأمل نحوا وغير ووجود مالا نهاية له الاجسام
او هل هو مما يصح ام لا وذلك حال قوته فنقول انه قد علم بعض الحقد بين انه محال
للجسم ان يمتد في ابعاد الاقسام الى غير ان تفعل حد لا الصغر لا يصير لك ان ذلك حال
العظم فانه كما ان هذه الاقسام ليس يحصل بالفعل معا ولكن يحصل شيئا بعد شيء فلا ينتهي
الى حد لا اصغر منه كذلك في العظم فان لا بد من ان يستحيل وجود عظم للجسم غير متناه بالفعل
فليس يجب ان يستحيل كالحال في تزايد الاعداد فلننظر في هذا المذهب ونتأمل كيف يصح
وكيف لا يصح فنقول انه يصح من وجه ولا يصح من وجه اما الوجه الذي يصح به هذا المذهب
فذلك لان لك في التوهم ان تعين جسما متناهيا فتنقص لا يقف وذلك في التوهم ان لا تزال
تأخذ جزءا من المقسوم وتضيفه الى جزء آخر او جسم آخر وتضعف الجزء كما كان ثم كلما فعلت ذلك
من التضعيف اصغر من السابق ونضيف الى زيادة ولا فلا يزال الجسم يزداد ذلك المقدار منها فلا يكون
اصغر من الاول ولا يبلغ الجسم المزيد عليه تلك الزيادات ان نسبا وفي جملة الزيادات

الذي يحصل في الجسم المقسوم وبهذا القرب من الزيادة لا يبلغ الجسم كل عظيم اتفق الى حد لا يتجاوز اليه البتة فضلا عن ان يزيد عليه واما القرب من الزيادات التي من شانها ان يبلغ الجسم حيز بوا في كل حد في العظم او يزيد عليه فذلك متعذر وليس على قياس النقص فان القسمة لا يحتاج الى شيء خارج عن الجسم في النمو والتزيد يكون اما بمادة تنضم الى الاصل وهذا يوجب ان يكون مواد الاجسام بلا نهاية ولا تتخلخل وانبساط لا لا يتقف عند مستحيل لانه يحتاج كل متخلخل الى ان يتخلخل في فضاء او ملاء وكل ذلك متناه كما وضعناه من الخلاء خاصة لا وجود له لانه لا يجوز ان يكون حركة تقتضي جهة الا واليه

فقد تبين كيفية دخول ما لا يتناهي في الوجود وعدم دخوله فيه وقد تقضى بحث من قال انه ما لا يتناهي بالفعل واذ قد تبين هذا فلا فائدة الى ان نعلم انه كيف يجب ان يكون ما لا يتناهي في الانقسام الجزوية تزيد العدد دفوقا لجرى ذلك وجه فنقول ان قول القائل تارة يتناول الامور التي يوصف بذلك وتارة يعني به النفس حقيقة غير المتناهي كما قلنا هو عشرون في لها فتارة يعني به الشيء الذي هو عشرون في ذراعا وتارة يعني طبيعة هذه الكمية والمنكر يقول لنفس هذه الطبيعة انها لا تتناهي ومعنى ذلك انها بحيث اي جزء منها اخذت وجدت شيئا موجودا من خارج من غير تكرير وتقول ذلك ومعنى انها لم يحصل عند حد يقف عليه فتناهي عنده فاذن هي غير متناهية بعدا اي غير واصلة الى نهاية الموقف فاما الامور التي يقال لها انها غير متناهية في الطبايع التي ذكرنا فيصح ان يقال انها موجودة بالقوة لا الجميع بل كل واحد فيكون الامور التي لا نهاية لها للعدد كل واحد منها موجود في القوة والكل بالجملة هو كل غير موجود لا بالقوة ولا بالفعل الا بالقوة من جهة اجزائه ان كان يصدق مثل ذلك ولا طبيعة لا نهاية له تقتضيها فالمعنى الاول منه غير موجود لهذه الاشياء لا بالقوة ولا بالفعل وذلك لانه ان كان موجودا فاما ان يكون عارضا لشيء اخر وقد بينا انه لا يجوز ان يكون لشيء عرض له ان يكون غير متناهية واما ان يكون طبيعة قائمة من حيث هو لا نهاية هو موجود بالفعل والمبدا المنكر على ما يراه قوم وقد ابطلناه والعدد الذي موجود بالفعل واما فان الانقسام دائما يجدد فعل لم يتناه الى حد لا قد تعديه في حدوث الوجود بالقوة فقد علمت ان ما لا نهاية له كيف هو في القوة وكيف هو بالفعل وكيف هو لا بالقوة ولا بالفعل فالذي منه

منه بالفعل فغير فال عن طبيعته بالقوة فان معنى ذلك انه لم يتناه لبين زوال طبيعة القوة بل طبيعة القوة محفوظة فيه دائما فيكون ما لا نهاية له متناه وحقيقته متعلقة بوجوده بالقوة انما يتعلق بطبيعة المادة دون طبيعة الصورة التي هي الفعل والكل صورة او ذو صورة فما لا نهاية له ليس بكل ويعلم من هذه الاشياء التي قلناها ان ما لا نهاية له طبيعة عدمية وليس هو محيطا بكل شيء كما ظن بعضهم بل هو محاط بالقوة لانه قوة الهيولى فان قال قائل ان الانقسام الغير المتناهي حادث لحق الكمية وهي صورة فالجواب ان الانقسام في على وجهين احدهما الافتراق والانقطاع وهذا يلحق الكم لاجل استعداد المادة و الاخر الانقسام بمعنى ان في طبيعته ان يفرض فيه شيء غير شيء ولا يزال كذلك وهذا يلحق المقدار لذاته والاول لا بد فيه من حركة والثاني لا يحتاج الى حركة والاول هو الانقسام الحقيقي وهو الذي يعرض من حال الشيء واما هذا الثاني فهو امر موهوم والاول لا يلحق المقدار لذاته البتة لان القابل يجب ان يبقى مع المقبول وذلك اذا عرض ابطل وجود المقدار الاول فان المقدار الاول لم يكن الا ذلك الاتصال المعين ليس شيئا فيه ذلك الاتصال فان المقدار كما علمت مرارا هو نفس الاتصال ليس شيئا المتصل بالاتصال فيه فاذن اذا عرض الانفصال انفك ابطل المقدار الاول وحدث مقداران اخران وانما حدث متصلين محدودين بالفعل بعد ما كانا بالقوة ولو كانا بالفعل لكان في متصل واحد متصلات بالفعل بلا نهاية ولا ينكر ان الانقسام الذي يقبله المادة انما يقبله بسبب وجود الكم لها وسببه ان يكون الكمية وان كان هو صورة تهيئها للانقسام الدائم الموقوف وهو الصورة الجسمية وصورة اقوى يمنع من ذلك او لا ينبت عليه اذا انطلق وقع كما يقولون ان الجسم اذا انقسم دائما فانه لا يبقى حافظا بل يبطل الجسمية وتبقى الجسمية وهذا يحتاج ان ننظر فيه ثم ليس اذا قلنا ان الصورة الكمية تهيئ المادة للانقسام الذي يخص المادة وجب ان يكون الاستعداد للصورة فليس بالفعل فعلا فلا يجب ان يكون في نفسه منفعلا ولا الانقسام يجب ان يكون تلك الصورة باقية مع وجوده ما هي له لم يل الفعل فان الحركة هي التي تقرب الجسم من السكون الطبيعي وتهيئه ولا يبقى مع ذلك لا فعلها هو التهيئة فتجب ان لا توجد مع التهيئة كذلك

فعل الكمية المتصلة واما القسم فمن شرح آ و والثاني يقبله المقدار لذاته فقد علم انه وجود
ما لا يتناهى فالعدد يعرض له ذلك في جهة التضعيف ويتناهى من جهة الوحدة والمقدار
يعرض له ذلك في جهة التنصيف والنقصان ويتناهى من قبل التضعيف اذ كان
تضعيفه من حيث هو مقدار تضعيفا له من حيث هو عدد اذ هو واحد والواحد
مبدا العدد فانه يتعدد من واحد ويصير اثنين والحركة يعرض لها انقسام العدد لا
بسبب المقدار الذي هي عليه واما الزمان فان استعداد الموهوم من القسمة فيه انما
يعرض له من حيث هو مقدار لذاته واما المعتبر بالفعل فيعرض له بسبب الحركة وفي
بين الواقع بالفعل وبين الموهوم والاستعداد فان القدر بما هو قدر له ان يكون ما لات
يعرض لها القسمة الوهمية الى غير النهاية ومستعدة لها واما خروج ذلك الى الفعل فيكون
بسبب شرح آ و وحيث بين ان الزمان يعرض له ذلك بسبب الحركة فيعرض العارض
الذي يوقع بالفعل سببا لوجه شرح نهايته واما الحقيقة الاستعداد فهو الزمان من حيث
هو مقدار والحركة لا يفيد ذلك بل لو جعلنا الزمان بما هو كذا لكون الوجه يلزمه
ذلك الاستعداد كما ان العارض مثلا اذا وجد بالتعديد او بعلة آ و غيره فليس هو الشيء
الذي يجعله زوجا بل يوجده ويلزم وجوده ان يكون هو زوجا واما الحركة من حيث
هي قطع فانها كما يعرض لها ان لا تتناهى في القسمة كذلك يعرض لها ان لا تتناهى
في التضعيف والزيادة واذ خاصية التناهي وعدم التناهي ليس انما تلحق الحركة بسبب
كمية لذاتها فليلحقها بسبب كمية اخرى وليس يلحقها بسبب كمية المسافة ذات [illegible]
فليلحقها اذن بسبب الكمية الاخرى التي هي الزمان فالحركة علة لوجود الزمان والزمان علة
لكون الحركة متناهية المقدار او غير متناهية والحركة علة لوجود الحركة [illegible] لوجود الزمان
فهو علة اولا لوجود الزمان وعلة لثبات الحركة التي هي كمال اول فتتبع ثباتها ازدياد
استمداد الكمية التي هي الزمان وليس علة موجبة لكون الزمان [illegible] من غير
الحركة متناهية فان ذلك للزمان لذاته كما كان في الانقسام [illegible] لكن يوجبه هذا
المعنى بالفعل للزمان فهو بسبب [illegible] بتوسط الحركة كما كان يوجبه الانقسام
بالفعل بسبب من خارج في الجسم فالحركة سبب لوجود هذا العارض للزمان
والزمان سبب لوجود هذا العارض للحركة لكن بهذا الوجه وذلك بوجه [illegible]

يتوهم

يوجبه

الحركة

في نفسها بعد العقد الجزئي لوجود هذا العارض للزمان بالحقيقة اذ كان الحركة لا ينقطع الحركة بل
يصلها واما الزمان فهو علة لكون الحركة ذا مقدار غير متناه فان الزمان علة لعدم تناهي الحركة
الى الا نهاية عرضا وعرضنا اوليا لا بحسب الحركة وذلك واكاده للزمان على ذلك عرض بواسطة
ان قيل على الحركة ليس عرضا اوليا بل لاجل ان عارضه الذي هو الزمان كذلك فالحركة
حلت نفسها بالعرض كذلك اي جعلت عارضها كذلك ولاجل العارض يلحق [illegible] ذلك وذلك
ما يكون كثير من الاشياء يوجد لها ذلك الامر صفة اولية ويكون من جهة ذلك الصفة
صفة ثانية بالقصد الثاني وليست اولية فهذا ما نقوله في تحقيق كيفية وجوب [illegible] فاما
الحجج المعقولة [illegible] فقيل فيها من امر التضعيف او القسمة او امر الكون والفساد و
الزمان وغير ذلك معلوم انه لا يوجب [illegible] المتناهي وجود [illegible] غير [illegible] الذي نقوله واما
ما قالوه من امر ان كل متناه فانما يتناهى لا [illegible] شرح آ و فانه ليس مسلما اذا اتفق ايضا
ان كان [illegible] واحد متناهيا ونهايته عند شرح آ و فهو متناه و ملاق فنهايته عند
آ و فلو نهايته عند شرح آ و امر انتقصت الملاقاة وليس هو حقيقة متناهيه فان
ومتقض متناهيه هو انه ذو نهاية فقط واما [illegible] نهايته عند شرح آ و فهو معنى آخر ازيد
معناه فلو كان كل متناه ملزم ان يكون ملاقيا لشيء من جنسه او غير جنسه كان [illegible]
يصح قولهم وكان كل جسم متناهيا لجسم ولكن ليس يجب ان يكون كل متناه
ملاقيا لشيء من جنسه [illegible] الجسم [illegible] فانت تعلم ان الحركة تنتهي الى السكون وهو عدم فقط او
ضده واما حديث [illegible] فليكن ذلك مسلما لكن لا يلزم من ذلك ان الموجودات لا تتناهى
في الوجود بل ان الموهومات لا تتناهى في التوهم
المتناهية من حيث التأثير [illegible] والقول [illegible] لا يجوز ان يكون جسم فاعل في جسم
فلان ذلك الجسم المنفعل لا يخلو اما ان يكون متناهيا او يكون غير متناه فان كان
متناهيا ولا شك ان الفعل والانفعال يجري بينهما بالطبيعة كل واحد منهما لا الى
غير متناه فان كان الانفعال للمنفعل [illegible] الفاعل بالطبيعة [illegible] ان جزء [illegible]
الذي هو المنفعل ان ينفعل [illegible] من الكل فاذا [illegible] جزء [illegible] المتناهي
او في [illegible] زمان [illegible] نسبة ذلك الزمان الى الزمان الذي ينفعل فيه بعينه غير
المتناهي كنسبة قوة الجزء المتناهي الى قوة المتناهي فان الجسم كلما كانت اعظم [illegible]

عرض له

ان كثيرا ما

ومن حيث هو متناه فله نهاية فقط
ومعنى انه متناه هو ذلك واما
من حيث هو ملاق [illegible]

او منفعل عن جسم فعلا وانفعالا زمانيا وهو غير متناه
اما انه لا يجوز ان يكون جسم فاعل في جسم

قوتها اشد وكانت افعل في زمانها اقصر فيجب من ذلك ان يكون فعل غير المتناهي
لا في زمان وقد فرض في زمان وان كان ذلك المنفعل غير متناه فان نسبة
انفعال جزء منه الى انفعال ذلك الكل كنسبة الزمانين فيجب ان يقع انفعال الكل او جزء
منه لا في زمان ويكون انفعال الجزء الصغير من ذلك اسرع من انفعال الجزء الاكبر اذ كان
الصغر مقتضيا للسرعة فيكون تحرك الصغير في المكان لا في زمان اذ ابتدأ او فرض المنفعل
جزء انفعل لا في زمان فلا يخلو اما ان يقع انفعال ما يليه مع انفعاله فيكون انفعال
الجميع واقعا لا في زمان واما ان يقع بعده فليفرض جزء آخر بعده فلا يخلو اما ان يكون
ذلك الجزء انفعل معه فيعرض ما قلناه او انفعل بعده الى ما لا في زمان فيكون الآنات
متتالية وهذا ممتنع واذ قد عرفت هذا من جهة الفعل فكذلك ان تعرف مقابل ذلك من جهة
الانفعال فتعلم من هذا ان الاسطقسات التي ينفعل بعضها عن بعض فعلا زمانيا يكون
كلها غير ذات قوة كلها متناهية وليس لقائل ان يقول ان قوة الاجسام
صورها والصور لا تشتد ولا تضعف وذلك لانها لا تشتد في جوهرها فتشتد
تأثيراتها في الزيادة اعني انه وان كان لا يجوز ان يكون الصورة التي هي صورة النار
تشتد وتضعف لا في صورة النار ولا في شيئها فانها في ضعف النار يكون اثرها في
ضعفها المدة يكون انقص فليس يمتنع زيادة ما لشدة في الجوهر في زيادة الاثر على
ان الصور تفعل بتوسط الشدة والضعف مع تكثير الصور وتضعيفها تبعا للمقدار
وبزيادة من الزيادة في الصور غير الزائد الكائن بالاشتداد وانت تعلم هذا بعد وجميع
هذه الاشياء تعلم انه لا يكون في جسم من الاجسام قوة على التحريك القسري او الطبيعي غير متناهية
الشدة كالمثل الثقيل او الخفيف فان ذلك يوجب وقوع حركة لا في زمان وانما يجب
ويستحيل ان يكون حركة لا في زمان وانما يجب ان يقع لا في زمان لانه كلما اشتدت
القوة قصرت المدة فاذا لم تتناه في الاشتداد بلغت من الصغر ما لا نهاية له
فيجب ان ننظر في حال القوة وتناهيها ولا تناهيها وقبل ذلك نقول ان القوة
يقع بينها وبين قوة اخرى تفاوت في امور منها سرعة ما يفعل بطوله ومنها
طول مدة استبقاء ما يفعل وقصرها ومنها كثرة عدة ما يفعل وقلتها مثال الاول
ان اشد الراميين بالقوة هو اسرع ايصالا لمرميه في مسافة معينة قطعا ومثال الثاني ان

اشد الراميين قوة هو اطولهما زمان نفوذ في الرمية في حركة مساوية
ومثال الثالث ان اشد الراميين قوة هو اكثرهما قدرة على رمي بعد رمي واذا كان
التفاوت يقع على هذه الوجوه فالذي يقع من هذه الوجوه فالذاهب في الزيادة
الى غير النهاية يقع على هذه الوجوه ولان القوة في نفسها لا كمية لها وانما كميتها بالعرض
بالقياس الى الشيء الذي فيه القوة واما بالقياس الى الشيء الذي عليه القوة فالذي
فيه القوة يكون ابدا متناهيا لان الاجسام متناهية ولو كانت غير متناهية لكانت
القوة تكون بسببها غير متناهية فيجوز ان يكون القوة انما هي متناهية بالقياس الى
كمية ما عليه القوة فاذا كان ذلك الشيء جائزا فيه ان يكون غير متناه على النحو
الذي لغير المتناهي كانت القوة بالقياس اليه غير متناهية فلتنظر انه هل
يجب لو كان جسم يقوى على الامور الثلاثة وكان غير متناه ان يكون قوة
الجسم غير متناهية بالقياس الى ذلك الامر الثالث فنقول انه ان كان يجب ان يكون
الجسم الاعظم او في الكثرة في الامر المقيس اليه من الامور الثلاثة فيجب ان كان
غير متناهية وانت تعلم ان قوة جسمين كجسمين في فاعلين اثنين في فعل كان
الذي من قوة احدهما فان الجملة يقوى على ما يقوى عليه الواحد وعلى امر خارج
عن ذلك لا محالة اذ لها قوة خارجة عن قوة الواحد فلذلك قوة الاعظم اكثر واشد
متصلا كان او منفصلا كلما صار اعظم صارت القوة اكثر او ازيد فالذي يذهب الى غير النهاية
في العظم ولذلك قوته يزداد الى غير النهاية في الامر المقيس اليه القوة فمتناهيا
لكان قوة جزء منه بحسب ... بالامر الذي عليه القوة غير متناهية اذا
فرضت غير متناهية من الفاعل جزءا الى ان يفني المنفعل المتناهي ويحصل بازائه من
الجسم غير المتناهي جزء او اجزاء متناهية فكانت نسبة قوة الجزء الواحد من
ذي القوة الى قوى جميع تلك الاجزاء المتناهية كنسبة الجزء من المنفعل الى جميع
المنفعل في الكيفية جزء من الجرم المفروض غير متناه الى قوة جميع الجسم المتناهي
فيكون قوة غير متناه من هذا الجسم المتناهي الى غير المتناهي مساوية للقوة الكلية
الذي يفضل عليه بقوة الموجودة في الاجزاء الغير المتناهية الخارجة عن ذلك
فالواجب ان يكون ازيد منه بحسب النسبة بل ربما اوجب الاجتماع اشتدادا وقوة

وغير متناهية

ان يكون قوة غير متناهية

ولو كانت المقيس اليه القوة

المنفعل

فوق الذي يوجد الستة فبين انه لو كان جسم غير متناه في العظم لكان غير متناهي القوة بالقياس الى المقصود وبقية العلم كان يكون قوة غير متناهية من هذا القبيل فلننظر هل يجوز ان يوجد قوة غير متناهية للاجسام متناهية بالقياس الى سرعة الفعل فنقول ان هذا لا يوجد الا لكان فعلها في السرعة واقعا في زمان لان كل سرعة هي في قطع المسافة في زمان فلو كانت حركة لا نهاية لها في السرعة لكان زمان لا نهاية له في القصر وهذا محال كما تعلم وبالجملة انما يعتبر السرعة في الامور التي لها وجود في زمان واما الامور الواقعة في الآن فلا يتفاوت فيها سرعة ولا بطوء فان قال قائل ان القوة الغير المتناهية تفعل في آن وسائر القوى تفعل في زمان فلنضع القوة الغير المتناهية على ان يكون فعلها لا سرعة فيه فالجواب عن ذلك انما نعتبر في هذا الباب امثال الحركات الكائنة التي يوجب قطع مسافة وتختلف فيها في السرعة والبطوء ولا يكون التي في زمان اذ لا يكن قطع مسافة في آن والآن لا ينقسم الا عن اجزاء انقسام المسافة وكذلك ما يجري مجرى الحركات الكائنة مما يقع فيه سرعة وبطوء بالضرورة حاجة وقوع ذلك في زمان فان كان شيء يحتمل ان يقع في آن يقع ولا في زمان فليس كلامنا الآن فيه بل كلامنا في الامور التي تختلف في السرعة والبطوء وفي وقوعها في زمان فانها كلما اشتدت قوتها قصر زمانها فان كانت قوتها اشد واشد حتى غير متناهية وكان فعلها في الآن ولكنه كان المسافة وامثالها لا تقطع في آن او في زمان فيكون لا نسبة لها الى زمان فعل وقع من قوة متناهية فيجوز ان يصير نسبة الى شيء الى نسبة القوة الى القوة فيصير للقوة الى القوة نسبة ما يقوى عليه الى ما هي التي لا تناهي الى ما يقوى عليه فاذن ان كانت قوة غير متناهية فيكون ما يقوى عليه الامر الاول من عدد المدة والكثرة فلننظر هل يمكن ان يكون في الجسم القوة التي لا تناهي بما يقوى عليه كثرة او عدة وجود في جسم حتى يعرض لها انقسام بانقسام الجسم الكثرة المتوالية من مبدأ محدود على ترتيب محدود كما في المدة واما الكثرة المختلطة من اشياء مختلفة في مراتب مختلفة فنحن نترك الآن النظر في القوة على الكثرة من اشياء مختلفة غير متناهية فلا كلام لنا فيها ولنبحث قوة على كثرة متصلة وترتيب واحد محاذية للمدة فلننظر هل يجوز ان يكون في الاجسام قوة على الكثرة بمعنى

بمعنى الكثرة والمدة غير متناهية فنقول ان ذلك لا يمكن لان الجسم لا محالة يتجزى ويتجزى معه القوة وفيه بعض القوة لا يخلو اما ان يقوى على ما يقوى عليه الكل في الكثرة والمدة من آن معين فيكون المقوى عليه فيهما جميعا في القوة شيئا واحدا فيكون لا فضل للكل على الجزء في القوة وهذا محال واما ان يكون لا يقوى عليه بل اما ان يكون يقوى على شيء من جنس الستة ومماثل الذي لا يقوى عليه الكل فان القوة تكون سارية في الجسم ذي القوة فيكون للجزء قوة من جنس قوة الكل ويقوى على ذلك الجنس الذي للكل فلا يخلو اما ان يكون مثل المقوى عليه الاول للكل شيئا واحدا او يكون ما يقوى عليه الجزء اصغر فان كان شيئا واحدا او كان جميع ما في القوة محالا لا نهاية له في الكثرة والمدة من الحد معين يقوى الجزء على عدد كالاصغر والكل ايضا يقوى على ذلك الاصغر فاما ان يكون المقوى عليه في الكثرة والمدة في آن معين فيهما سواء وذلك محال او يكون الجزء اقل والنقص واذا كان ما يقوى عليه الجزء انقص لم يكن نقصانه في الجانب الآن الذي فرضنا في الاعتبار فيه بل من الطرف الآخر فاذن ينقص عن غير المتناهي في جهة كونه غير المتناهي عليه في تلك الجهة وما زاد عليه شيء في جهة فهو متناه في تلك الجهة فيكون اذن الجزء المفروض متناهي القوة بالقياس الى مدة الفعل لكن جملة الجسم المتناهي نسبته الى الجزء المفروض نسبة محدودة والقوى كالتي في الجملة تناسب القوى التي في الجزء نسبة محدودة وهذه المناسبة بالقياس الى المقوى عليه فالمقوى عليه الذي للجملة يناسب المقوى عليه الذي للجزء نسبة محدودة فزمان الجملة اذن محدود وكذلك عدده والكلام في هذه التقديرات التي فرضناها في قوام الخلاء واحتمالها ودلك لانا لا نحتاج الى اعتبار وجود هذه الاشياء بالفعل بل نقول ان التقدير مناسبة يوجب الحكم ونوضح معنا التقديرات التي يفعلها المهندسون وبالجملة ليس العائق في ذلك من طبيعة القوى ولكن من طبيعة الامور المستحيلة ونحن نقول ان هذه القوة بحيث لو كانت الامور توجد على كونها لكان طباعها يوجب كذا وكذا ولو كانت قوة غير متناهية في جسم متناه لما كانت يكون بحيث لو كانت الامور يوجد كذا لكان طباعها يوجب كذا وكذا وذلك احد طرفي ما يكون من هذا تبين انه لا يجوز ان يكون في جسم متناه قوة غير متناهية بالقياس الى المدة والعدة المنتظمة المذكورة واما بالقياس الى القوة المختلطة فهو الامر الذي يشكل فيه ولا يمكن ان يستوفى في هذا الباب البحث فيها فكلامنا

فلا يلزم ان يكون القوة الموهومة قوة في المستقبل اذا كانت انقص من عدد اخرى لا نهاية
متناهية فيجوز ان يكون في المستقبل امور لا نهاية لها ولكن بعضها انقص من بعض كحركة
بلا نهاية هي اسرع وحركات بلا نهاية هي ابطأ فان دورات الاسرع لا محالة اكثر من
دورات الابطأ وكذلك العشرات الغير المتناهية اكثر من الوحدات الغير المتناهية
واما في الزمان المتصل الى الان فلا يجوز ان يكون زمان يعتبر من الآن الى اقل من غير
المتناهي المبتدئ من الآن الى [illegible] فلا يقوى على كثرات مختلطة متناهية
كل ترتيب منها فقد يقوى على ترتيب واحد منها متناه من وحدة معينة الى الان بعين
فاذا كان الجسم لا يقوى على ترتيب غير متناه فكذلك لا يقوى على مختلط من تراتيب
مختلفة واما انه لا يقوى على ترتيب غير متناه فذلك تبين مما قلناه واما اذا كان لكل
كثرة فيها غير متناهية ترتيب يكون الكثرة بحسبها واحد الا ترتيب فيه فلا جرم لما
من هذا العلم امتناعه فقد بان انه يستحيل ان يكون لجسم قوة بلا نهاية في الشدة وفي المدة
وفي العدد فان قال قائل ان القوة المحركة للفلك الاقصى ان تقوى على تحريك الى ما لا نهاية
على الدوام فهو امر غير انقطاع ومن جهة انه [illegible] لولا ان تلك الحركة [illegible]
في موضعه وكذا [illegible] المتوسط بها [illegible] السبب المحرك للفلك انما
يتوسط حركة الفلك ونحن لا نمنع ان يكون قوة غير متناهية تحرك جسما وتحرك
بتوسط جسما آخر حركات غير متناهية ولا تحتمل القوة الغير المتناهية في جسم من الجسمين
انما نمنع ان يكون قوة غير متناهية في جسم تحرك ذلك الجسم او جسما آخر فاما ان
لا في جسم تحرك جسما يتحرك عنها جسما آخر حركة غير متناهية فذلك مما نبه عليه وليس على
كلامه فانه لا مانع ان يكون قوة غير متناهية غير جسمانية في طرف الاجسام تحرك جسما فيتحرك
لاجسام كثيرة [illegible] ويتولد عنها نظام في اعداد حركاته لا ينقطع انما كلامنا
في القوة الغير المتناهية التي هي اصل ومبدأ لنظام الترتيب الغير المتناهي عدة
كان او عدة في [illegible] حركة منفصلة وكان بواسطة او بغير واسطة فاما حكم
ان ذلك المبدأ لا يكون جسمانيا فان قال قائل ان [illegible] المستقبل ان يكون
للجسم قوة على ما يلزم وجود ذلك الجسم [illegible] انما
التوهم او ذلك فيتصدر عنه ذلك العدد وانما فالجواب عنه ان ذلك في المستقبل لا نهاية

[margin: الكرة وانتزم من الان والى الان لو فرض [illegible]]
[margin: ونزيد ذلك السبب الحركة]
[margin: على الكون الذي يكون [illegible] الدور يوم]

بحياته بل يلزم مما بيناه ان لا يكون لجسم من الاجسام قوة ينفعل بها دائما فيما بينهما وايضا فلا قوة كل
قوة ينفعل بها فيما يتحرك من المنقطعات من بعيد وقريب وكل جسم من الاجسام يمكن ان يكون
فيه قوة يتحرك بها مع بقائه بحيث يكون فعلها واحدا [illegible] اشتباها فانه [illegible] يجوز قوة
لجسم فقوة انما يعبد عنها الفعل بقسر [illegible] ان يبقى الجسم دائما [illegible] مثلا دافعا او
جاذبا او محيلا او حسيا مما يحرك الجوهر فان قال قائل انا نشاهد الارض لم تنفك
دائما ولم يعرض لها [illegible] لكان ان يوجد فيه قوة السكون منفعل في مكانها الطبيعي
فنقول اما السكون فهو عدم فعل لا فعل ومع ذلك فبقاء الارض وفي الاجرام الفاسدة
للكون والفساد دائما وبقاء [illegible] ثم لقائل ان يقول انه
يجوز ان يكون مجموع القوة الغير المتناهية انما يوجد [illegible] طلبت فلم
يوجد من تلك القوة [illegible] فلم يقو الجزء على ما يقوى عليه الكل لان كل جزء من القوة
للكل [illegible] الاجسام المركبة بعد المزاج ولا يكون موجودة لشيء من اجزائها
الغير [illegible] ان المركبين للسفينة فان الواحد منهم لا يحركها البتة فنقول
ان الامر ليس على ما قدرت فان القوة وان كانت للجسم بحال اجتماع اجزائه وكمال
مزاجه فانما يعود ذلك [illegible] البسائط
في حال المزاج [illegible] بعد المزاج السارية في الكل [illegible] حال
الانفراد وليس [illegible] من الجسم [illegible] والكسر
وايا ما كان [illegible] فللقائل ان يقول ان البعض [illegible] من القوة شيئا
ان فرضنا [illegible] فيكون حاله [illegible] البعض من القوة التي
فيه [illegible] التوهم [illegible] على سبيل التعذر والمحركون للسفينة فان الواحد
منهم وان لم يمكنه ان يحرك السفينة فيمكنه ان يحرك اصغر منها [illegible] ويلزم ما قلنا
وللقائل ان يقول ان الجزء [illegible] القوة الغير المتناهية [illegible] الذي يحرك جسما [illegible] الى ان
[illegible] وانا ان نفيد قوة [illegible] فان [illegible] فقوة غير متناهية
للجسم [illegible]
[illegible] عندكم ان القسر لا يدوم فالجواب انه ان افاده [illegible] فان
كان مبدأ قريبا للحركة فليس مبدأ قريبا لها بحسب غير متناهية بل من حيث هي

[margin: والا لكانت قوة للبعض بالجملة دون الكل م]
[margin: البعض م]
[margin: تناسبا]
[margin: ويوش]

تلك الحركة فالميل وحده ليس بحيث هو بصدد رفع الانفعال الجزئي المنفعل عنه زمانا بزمن مستمر
على الدوام بدوام به وهو في ذاته متناهي المقوى عليه ان كان له مقوى عليه الا لم يعقه
ميلا فليس الحركة بقسرية ايضا كما حسبوا اذ القسرية هي التي تخالف الميل الطبيعي في الشيء و
ما كان فاذا لم يكن ميل لما فيه من الحركة لم يكن لتجري قصد القضية انه من المستحيل ان يكون
قوة في جسم هي التي تقتضي لذاتها امورا لا نهاية لها وقائل ان يقول ان البرهان الذي
ادعيتم انما قام على قوة غير متناهية تحرك جسما غير بافراد جاعلنا ولم يقم على قوة غير متناهية
تحرك الجسم الذي هي فيه فانه ليس لكم ان تقولوا ان جميع القوة تحرك الشيء الاصغر
الذي فرضنا ان بعض القوة تحركه لان بعض القوة تحرك ما هو فيه وجميع القوة تحرك
ما هو فيه وليس جميع القوة تحرك كله دفعة في الاوقات لما يحركه الجزء الا انه ليس فيها و
اذا كان كذلك لم يتم الكلام لم انحطف فيكون الجواب عنه ان يتبين انا اشترطنا
من حيث اعتبار هذا البحث وفيه شرط منفصلة تقدر بها الا بحث الجسم واحد
قد تناهى هذا البحث عن التفتيش وبناه على غير الوجه السخيف الذي يذكره
من يخوض في العلوم وبان هذه القوة الغير المتناهية كان نهاية نفسها مثل غير متناه
ويخرج فعلها بانها يلزم ان تتضعف او تتضعف او تجزئ الى النسبة او نقول لا نعلم
ان القوة في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية بل بعض قوة غير متناهية ان فعالها
من المقوى عليه غير متناه في القوة لا بالفعل فان غير المتناهي في القوة قد يجوز ان
يصير اكثر واقل وان يكون بحسب اكثره كل واحد منهما في طبيعة غير متناهية
فيكون غير المتناهي مرتين ونصفه ودرجة والاكثر ذلك ويكون ذلك في جنس واحد في
الجنس محلقة فلا يستحيل تضعيف الغير المتناهي في القوة فلا يستحيل تضعيف
القوة التي هي قوة عليها لا يستحيل بل يحتمل [illegible] وبينا ذلك
فلننظر هل من الممكن ان يكون حركات والحوادث منفصلة لا بداية لها وهل ان كانت
بلا نهاية فلها بداية زمانية بعد طرف لم يكن قبله قبل

فصل

في انه ليس للحركة والزمان تقدم عليهما الا ذات الباري سبحانه وتعالى وانه
لا اول لهما في ذاتهما فلننظر هل يمكن ان يتقدم الحركة في وقت ما من الزمان
لم يكن قبله حركة ابتداها وكل طرف من الزمان فله قبل وان ذات الباري

الباري هو فعال لم يزل فنقول ان كل معدوم قبل وجوده فانه هو جائز الوجود فجواز وجوده موجود
قبل وجوده فانه لو لم يكن موجودا انه جائز الوجود لكان ممتنع الوجود فجواز الوجود موجود قبل
الوجود وجواز الوجود الوجود امر محصل لانه ليس هو نفس العدم فكم من معدوم غير جائز
الوجود وهو اما جوهر قائم بنفسه واما هو موجود في شيء ولو كان امرا قائما بنفسه لا في محل ولا في موضوع
لكان من حيث هو كذلك هو غير مضاف لكنه من حيث هو جواز وجود هو مضاف لغيره ومعقول
بالقياس اليه فليس هو اذا قائما بذاته بل يعرض له ان يكون اضافة ما وعرضا ما لموجود ولا يجوز ان يكون
جواز الوجود هو الاضافة وكان تلك الاضافة عرضا له نسبة الى الشيء المعقول لوجود ما ولا علم به غير
تلك الاضافة فانه مطلقة فكيف تعقل بل النسبة متعينة ولا تتعين تلك النسبة الا بانها
جواز فقط فيكون اذن الجواز نفس المضاف ولا هو ما يلزمها فضلا عن الجواز ذو محمول عنها
هو الجواز وليس وجوده بالحقيقة فيما يجوز وجوده هو معدوم بعد فان الصفة الموجودة
لا يوجد لمعدوم ولا هو صفة للنسبة الى الفاعل حتى يكون هي القدرة فان القدرة على الايجاد
او جواز الايجاد ليس هو جواز الوجود ولذلك يصح ان يقول القائل ان القدرة على
الممتنع محال وعلى ما ليس في نفسه جائز الوجود محال وليس يكون ذلك هو قولنا ان القدرة
على ما ليس جائز الايجاد هي محال او جواز الجواز ما ليس بجائز الايجاد فان الاول من
القولين يفيد معنى غير هذا وقائل القول الثاني يفيد به ان الى اذا قال ان ما
يجوز وجوده لا يجوز ايجاده فان قوله قول يقول الكون من يقول ان ما لا يجوز وجوده
في نفسه لا يجوز ايجاده من غيره فان هذا قول صحيح مستعمل في الناس يعقلون فان
الناظرين ينظرون في الامور هل هي جائزة الوجود وحين يحكموا انها جائزة ايجادها او
انها هل هي ممتنعة جائزة الوجود ايجادها او غير جائزة ايجادها ثم يتبعوه عن ذلك على سبيل الانتاج
انها جائزة ايجادها او غير جائزة ايجادها فنقول ليس يكون جواز الوجود وهو القوة على الوجود
قائما في جوهر غير الحركة غير قدرته والجوهر الذي فيه جواز وجود الحركة هو الذي من شانه
ان يتحرك فظاهر هذا ان الذي لم يتحرك ومن شانه ان يتحرك ليس ابتداء الحركة
فاذا كان ذلك الشيء موجودا ولا يتحرك وجب ان يكون العدم الحركة هو الاحوال والشرائط
التي لا جلها العدم الوقوع بالحركة موجودات ثم الحدث وجبت فيكون قد تغير حال
قبل الحركة فان الحركة وكل ما لم يكن ثم كان فله علة توجب وجوده بعد عدمه ولولاها

معدوما انه جائز الوجود وكل ما ليس بجائز الوجود فالممتنع

يوجد في مضمونها غير المعنى القول الثاني
فان القائل القول الاول [illegible]

ويستعملون ان يطرحوا انها هل
هي جائزة ايجادها ام

عدم ليس باولى من وجوده

ولو انه لم يكن وجوده اولى من عدمه ولا بغير احد الامرين لانه فيجب ان يتميز الامر وذلك الامر
ان كان يميز ذلك الوجود عن العدم ولا يميزه سواء كان الامر بحاله بل يجب ان يكون الامر
ترجح فيه تميز الوجود عن العدم والترجح اما ان يكون ترجحا بوجوب او ترجحا لا يبلغ ان يوجب
فيكون الكلام بحاله بل يجب ان يكون موجبا حتى يكون حال ممتنعا ان يكون سبب مرجح او
موجب هو حدث والكلام في حدوثه وذلك الكلام بعينه فاما ان يكون لحدوثه اسباب
ذات ترتيب بالطبع لا نهاية لها موجودة معا او موجودة على التتالي فان كانت موجودة معا
فقد وجد المحال وان كانت موجودة على التتالي فلا ان يكون كل واحد منها يبقى زمانا او في آن
الآنات فان بقي زمانا كانت حركة بعد حركة على التتالي ولا ينقطع وكان قبل الحركة
الاولى حركة وكانت الحركات قديمة وقد جعلنا لها مبدأ هذا خلف وان بقيت آنات
فتتالت الآنات بلا توسط زمان وذلك انه محال فتبين انه اذا احدث في جسم من جهة
حصل لعلة ذلك الامر لاجل الجسم لم يكن وتلك النسبة نسبة وجود بعد عدم لذات او لحال
اما حركة توجب قربا او بعدا او موازاة او خلافها او ما حدوث قوة محركة لم يكن ولا ارادة
حادثة وكل ذلك فلحدوثه يجب في الاتصال شيئا بعد شيء وذلك لا يمكن الا بحركة
ينتظم الزمان شيئا بعد شيء ويحفظ الاتصال لامتناع تتالي الآنات ولانه اذا لم يكن
حركة ينتقل امرا الى امر وجب ان يقع العلل والمعلولات معا فان السبب اي حادث يكون
او المرجح ان كان قار الوجود فانه اما ان يكون بطبيعة يوجب مرجح او لا يكون ويعرض له
فان كان ذلك المبتدع [illegible] موجودا هو علته وان كان لعارض يعرض فليس هو
لذاته علة بل مع ذلك العارض فيجب ان كانت قار الوجود ان يجب بهما المعلول المرجح
واذا كانت حادثة غير متجددة فالكلام الكلام الاول فاذا كانت العلل والاحوال التي
بها العلل علل قارة الوجود وحادثة او غير حادثة لم يتم الحادث بها وجودها وجود فان كانت
القار ان كان دائما كان موجبا لثبات فيصير حادثا كان لكونه علة علة غير فيجب اذن ان يكون
التي يكونه العلل واحوال العلل علة غير قار الوجود بل وجوده على التبدل والتنقل
من امور الى امور وليس في غير الحركة والزمان في نفسه لا يفعل فعلا فالحركة توجب
وجوده فيكون سببا وعلة يوجب اذ لو بالطل فقد بان انه لو كان فرضنا للحركة
مبدأ زمني الصفة كان قبلها حركة فلا يكون للحركة المطلقة مبدأ الا الابداع ولا قبلية

معنى ان ذات المبدع قبلية بالذات لا بالزمان فكيف يكون قبل الحركة الا ذات المبدع وقد وضعنا
ان يكون للزمان في نفسه آن اول يتقدم عليه وشيء او ان الآن ذات المبدع فاذن ذلك لا يكون
للحركة ابتداء زماني الا على جهة الابداع ولا شيء يتقدم عليها الا ذات المبدع وليس لقائل ان يقول
انكم قد جعلتم الحركة واجبة الوجود وواجب الوجود لا يحتاج الى موجد فالجواب ان واجب الوجود
على كونين احدهما واجب الوجود مطلقا ولذاته والآخر واجب الوجود بشرط وبغيره مثل كون
الزوايا متساوية لقائمتين وذلك ليس واجبا مطلقا بل واجبا اذا كان الشكل مثلثا وكذلك
وجوب النهار مع طلوع الشمس فهو واجب لعلة وليس وجوب النهار ولا طلوع الشمس واجبا
بذاته وكون اوجبنا وجود قدم الحركة ان فرض للحركة ابتداء الا على نحو الابداع وذلك محال فهذا
بشرط ولم يوجب لها وجوب الوجود ولذاته وليس ان اصل الشيء وجوب وجوده بلا علة بشرط
فقد جعل والحالة اتي وقولنا انه يجب ان يتقدم حركة لا ينتظم ان يكون في تلك الوجوب بمبدء
ولا قولنا وان ذهب الى ان يكون الحركة ابتداء العقيضات عن حركة لو قلنا يجب ان يتقدم الحركة
واجبة الوجود لذاتها بل اذ قلنا لا يمكن ان لا يكون حركة يكون كما قلنا لا يمكن ان لا يكون
حرك حركة فانا او قلنا لا يمكن ان يتقدم حركة متحدثة في الزمان الا وقد كان في القبل لها زمان
حركة يكون كما قلنا لا يمكن ان يكون حركة في الزمان الا ويكون قد تقدم قبله محرك هو
او غيره فان قال قائل ان كنتم في قدرة الله تعالى ان يخلق كان يخلق قبل كل
خلق خلقا وقبل كل حركة حركة ثم شاء تجوز ذلك فتجوز ان يكون هذا جائزا عليه ان كان
يخلق خلقا قبل كل خلق على وجه جعلكم للحركة لا ابتداء لها وهذا يوجب ان يقولوا بوجود
حركات بلا نهاية في الماضي فيكون الحركة التي لها الطرف فان قيل في التي لها زمانا اكثر ولا
في كون الاقل مما لا نهاية له فيهما فيكون ما ليس له نهاية متناهيا وايضا فان الحركة
الاخيرة يكون وجودها موقوفا على وجود حركات بلا نهاية وما توقف وجوده على ما لا ينتهي
لا يوجد ابدا وايضا فانكم تجوزون قدرا وجد ثم بالفعل مما لا نهاية له في الحركات اذ
كل حركة منها فقد وجد بالفعل لا محالة وايضا فانه اذا كانت كل حركة حادثة فكل
الحركات وجملتها حادثة فالجواب عن التشكيك الاول ان تلك الحركات
اذا فرضناها قد خلقها الله تعالى فانها اذا اعتبر بعضها الآن كان لا وجود لها
البتة بل هي معدومة فاذا قيل لها انها غير متناهية فليس يعني ان لها كما

حاصلا غير متناه بل يحصل انها اى عدد فرض متناه للحركات وجدنا قبله عدة كانت واوجدت معدومة فلا نحتج اما الذي يجوز ان يقال في المعدومات انها اكثر او اقل ومتناهية وغير متناهية او لا يجوز فان لم يجز فقد زال الاعتراض فان جوز فيجوز ضرورة ان المعدومات بما هي معدومة في انفسها اقل من بعض كالمعدومات في المستقبل التي هي كسوفات القمر فانها اكثر من دورات القمر ودورات عدة افلاك منها اقل من دورات فلك واحد التي من الزمان الطوفان اكثر من التي من زماننا ومع ذلك فهي غير متناهية وههنا قوم يرون المعدومات ذوات حاصلة متميزة بعضها عن بعض والصنف الواحد منها كالسواد والبياض غير متناهي العدد وان لم يقل فهذه المعدومات التي في المستقبل ان كل واحد منها كذا السبب انها معدومة فلا يلزم في المعدومات التي في الماضي ان كل واحد منها كذا وان قيل في المستقبل كل واحد لم يوجد كلا و لا جملة فكذلك يمكن ان يقال في الماضي ولا يجب حمله فيقال ان الذي جملة مستقبلة او جملة ماضية فان الجملة لا وجود لها البتة لا في الماضي ولا فيما يستقبل فالامر الذي لا هي اقل ولا هي متناهية ولا هي غير متناهية لان الذي يمنع السلب يعم الحكم ليس بالنهاية نعم الجملة الماضية والمستقبلة غير متناهية بمعنى السلب المطلق كما يسلب عما لا وجود له الجملة وكما يسلب الوجود ولا عذر يقبل لمعتذر يقول ان الماضي دخل في الوجود لا كذلك المستقبل ان لا شك ان المستقبل لم يدخل فانه لا يسلم لنا ان الماضي دخل في الوجود بل كل واحد من الماضي قد دخل في الوجود وليس الحكم على كل واحد حكما على كلية الماضي كما انه قد يسلم فيه ان كل واحد من المستقبل يجوز ان يدخل في الوجود وليس الحكم على كل واحد حكما على كلية يكون للمستقبل حتى يكون كلية المستقبل يدخل في الوجود ويكون في كلية الجزئيات والمذهبيات التي دخل في الوجود كل واحد منها ولو يدخل على الذي يعقب عدم الاول ولا يوجد لها جملة لان الجملة يعلم منها الاجتماع وهذه لم تجتمع في الوجود البتة وان كان كل واحد موجودا بانفراده وقتا ما لا وجود للاخر فيه نعم قد اجتمعت في وصف العقل لها بانها كانت موجودة والاجتماع في الحكم وفي وصف العقل غير الاجتماع في الوجود مثل اجتماع كل انسان في انه حيوان ولا جملة لهم البتة واما الاعتراض الثالث فلا يخلو اما ان يعتبر بالتوقف

ان كل واحد منها كذلك بسبب انها معدومة فلا يلزم في المعدومات التي في الماضي انتهى

في المستقبل

بالتوقف المذكور فيه لم يجز اذ ان معدوما ما في وقت الخبر شرطا هو احد اجزاء المستقبل ان يوجد المعدوم الثاني فيلزم حين يكون موقوف الوجود عليه فان كان الامر هذا وكان امر الماضي معدوما وهو شرط وجوده لم يوجد امور بغير نهاية في ترتيبها وكلها معدومة ينتهي في الوجود من وقت بالشرط يستحيل ان يوجد امر موقوف الوجود على امور غير متناهية لا موجود فيها اما ان يعتبر جواز ان يوجد الاول وجد قبله امر واحد قبل ذلك الى لا نهاية لها فهي غير لم يجز وقت كلها فيه معدومة فان ارادوا بهذا نفس اللفظ فلا يجوز الذي يليه معدوم فليس على البطالة واما ما يعد هذا الاعتراض فانما يجعلوا فيه التوقف بين كل واحد وبين الكل فانه ليس اذا كان كل واحد من الاشياء بصفة يجب ان يكون الكل بتلك الصفة لما يجب ان يكون له كل حاصل ولو كان كذلك لكان الكل جزءا اذ كل واحد جزء او لا يرون ان الامور التي في المستقبل كل واحد منها جائز الوجود والكل غير جائز الوجود فليس حقا ما قالوه انه اذا خرج كل واحد الى الوجود بالفعل حاصلا فالكل قد خرج ليس غير الحجج بل الامر فيها قلناه انه لو كانت عشرة متناهية تتوالى في الوجود واحدا بعد واحد بطل الاخر فلا شك ان هذه العشرة يكون كل واحد منها موجودا بالفعل البتة فانه لا يجوز لمثل هذا الكل من حيث هو كل وجودا البتة وقد يلزم هؤلاء الذين يمنعون ان الذات الخالق بلا اقتدار على غير المتناهي ما قالوه وهو انهم يجوزون لا محالة قبل الحركات الاولى عدة حركات متناهية يوجد في الوجود لكل واحد منها حال من البقاء وغير البقاء فيحصل بتوالي عليه من غير انقطاع وعددها عشرة مثلا فلا يخلو اما الذي يكون عندهم جائزا مع جواز ايجاد الحركات الموجودة الآن ان يوجد عشرون حركة على التوالي المذكور على ان يبقى كل واحد منها ولا بقاء على ما فرضناه لهذه العشرة او لا يكون ذلك عندهم جائزا فان جوزوه لم يمتنع ان يوجد تلك العشرة في جسم ويوجد العشرون في جسم آخر فيكون في مدة تلك العشرة وجدت بهذه العشرون فوجدت عشرون حركة تجتمع مع عشر حركات وحالها في السرعة والبطوء وطبعها واحد وحال كل في البقاء وغير البقاء كحال الاخر وهذا محال وان لم يجوزوا لزم ان يكون في حالة العدم عدد الجواز ووقوع الحركات وايجادها مرتب ويلزم لا محالة ان يكون

وقتا ما والكل غير موجود بالفعل ح

ذلك مما تبين اذ لا حال فهو حال او لا وجود اذ فيكون موجودا بالفعل على طريقتهم
ليس لها نهاية في الماضي وقد منعوا هذا ويلزم امور اخرى محال الزمنا منه بابا ان
لم يكن هناك تغيرات متتالية والا لما كان وجوده بعد وجود والذي يكون للموضوع
اما موجود اذ لا تغير الا الموضوع ذات الاحدية الحق عندهم اذ لا شيء غيره
وبعد الحال سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا
في تعقب ما قيل ان الاجسام الطبيعية تحلل عند التصغير الى صورة على
والكل منها حد لا يحفظ صورة في اقل منه وكذلك تعقب ما قيل ان من الحركة
ما لا اصغر منه ومما يليق الحاقه بهذين الفصول النظر في حفظ الاجسام الصورة
حال الاتصال وانها هل تبقى لها مع انقسامها الى غير النهاية ام لا فمع ان
الاجسام لا تتناهى في التصغر انقساما وحفظ صورة الجسمية كذلك حفظ سائر
الصور التي لها مثل المائية والهوائية ونحو ذلك اما الصور التي تحصل الى الاجسام
لم يكن حد ترد اليه البسائط العناصر للصور المستفادة عن الامزاج وذلك
كان قد يتوهم ضرب الا انه لا يخفى ان الرجوع الى البسائط دون ما لم يكن لها
تناول البسائط اليها لان تحلل البسائط الاول لم يحصل كما ان في الصور
الصور البسيطة فنقول ان الظاهر المذهب المنسوب الى صدور المشائين
ان هذه الاجسام تنتهي في التجزي اذا انحلت بعد ذلك لم يكن الصورة فيها موجودة
حتى يكون عندهم ان للماء شيئا هو اصغر صغير للماء وكذلك للهواء وكذا سائر العناصر
واذا كان هذا في البسائط فكذلك يقولون في المركبات التي تتركب منها الاجزاء
كاللحم والعظم وغير ذلك وقد قالت جماعة منهم انه ان لم يكن الا من ذلك
في تركيب لم يكن من كل صغير منها ما هو اصغر منه واذا كان يجوز ذلك في الماء
والهواء والنار والارض وفي اللحم والعظم وغير ذلك فيجوز ان تاخذ اجزاء
البسائط باصغر حد كان فيكون منها ما يكون بالمزاج كالاشياء التي تكون
عن الهواء والماء والنار والارض وما يكون بالتركيب كالمكونات التي تتكون
عن تركيب اللحم والعظم في تركيب المكونات الحيوانية والنباتية على
اي قدر شئنا فيكون من الممكن ان يحصل فيل في قدر البعوضة ولهم ان يقولوا

لو اولا بل ذلك منهم مقابل بان يكون بعوضة في قدر الفيل ان لا امتزاج تقتضي صغر الاجزاء او كبرها
فان الاجزاء اذا كبرت وتلاقت وهي كبيرة لم يتفق من الامتزاج ما يتفق للصغيرة ولهذا كانت
المعاجين التي تمتزج على تعيين على كونها صغيرة الذي وكان كبر الاجزاء فيها يمنع
ان تتفق قوى بعضها في بعض ولهم ان يقولوا او عسى قائل منهم قال ان هذا الامكان
لو كان صحيحا لكون الحيوانات على سطح التامه كان ممكنا مطلقا بل كان يجب
ان يكون بالقياس في الموجها مكان الزيادة كذلك لان امتزاج الاقل قبل امتزاج
الاكثر فان الاكثر يحصل عن الاقل وكذلك القول في التركيب في وجه ما هو قبل الامر وجد
ما هو بعده فيكون الامتزاجات من اصغر الاجزاء اولا بالوجود وكان يجب ان يكون
وجود فيل في قدر السنور فضلا عن قدر البعوض امرا لا نشد دورا المجرى المشبع
وطالما كيف يتمسر ما يكون في قدر البعوض قيل الا باشتراك الاسم فان الافعال
الفيلية لا تصدر عن هذا القدر هذا ما يقولونه واما الكلام على هذا القول فيجب ان
يكون مبنيا على هذه الصفة الذي ما قصة انكساغورس في قوله بالخليط وانه مركب
من الاجرام المتشابهة الاجزاء وان تميزها على نحو ما يقتضي ضربا من الاختلاط دون
ضرب يكون بتميز دون تميز فهذا القول المخصص لانكساغورس عن فان هذا
المكون كان الاختلاط والتميز واما على الاصول التي بين فان هذا غير لازم وذلك
لانه لا يجوز على اصولهم ان امتزاج الاقل قبل امتزاج الاكثر وذلك لان الكل على
الاقل في العدد صحيح ولم ينفعهم لان كلامهم في الاقل في المقدار وليس يجب اذا كان الاكثر
في العدد ممتزجا قبل امتزاج الاكثر في العدد ان يكون الاقل في المقدار امتزاجه قبل
امتزاج الكثير في المقدار فان وجود الاقل مقدارا الوجود بالقوة المطلقة ووجود الاقل
عددا في الاكثر عددا الوجود بالفعل واذا كان الاقل في المقدار معدوما بالفعل
لم يحب ان امتزاجه قبل الاول في المقدار لم يكن الاكثر في المقدار امتزاجه قبل امتزاج
الاقل اذ الاكثر محصور في المقدار محصل واما الاقل فغير محصور ولا محصل فان كل اقل
من المقدار اقل بالقوة وليس واجبا على اصول التي بين ان يكون الامتزاج لما كان
غير مدى او صغار ان حصل كائنا في حصول الصورة النوعية فلم يكن العظم شرطا
مع المزاج وذلك لان النفس الفاعلة يحصل لا مقارنة لجسم بالنوع انما سبيله

الجسم تمام الاستعداد بعد ان يكون بحيث يصلح لسيما لا بد آلة لا فاعلها دون كونها
مثلا فان الانسان لن يكون الا بحيث يكون بنية بحيث يليق بالافعال الانسانية ولا اقل
من ان يحتمل لقوة واكثر تمكين بها ان لم تكن عائق من اتخاذه الكون وبعد انه وتكمل بها
اعداد المحسوس وسائر ما لا بد للانسان عن وجوده وعدمه وان يكون بحيث تشتد الدولة
وتجدد انما الكيفيات التي تغلب عليه فيشبه لم يكن تجمع النفس الانسانية لا تكمل صورة
الالبدن من شأن مثله ان لم يقع عائق ان تنبعث الحركات الانسانية اذ كان
لك فالمزاج منفعة غير كان حصوله فلم يكمل النوع الا انه يجب ان لحصول المزاج
المستعد لنوع بالكمال ومعدنيا مثله يحصل ويتولد وماده غير مثلها يتولد وقوة
نفسانية تفعل بالآت قوتها على التحريك والتسكين ولو كانت هذه المادة مع استعداداتها
المزاجي نزرة يسيرة لا تفعلت عن الكيفيات الحاضرة وفوتها ولم تحفظ صورتها المزاجية
ريثما تبلغها الحركات الطبيعية الى صورتها الكمالية بل مثل هذه المادة لا يتعلق بها
قوة نفسانية مازجة فتبين ان هذا القياس انما ينتقض بنوادر عن الكمال
لا غير واما نحن فنقول ان الجسم يعني في الانقسام على وجهين احدهما على سبيل
الانفصال وقد علمت كلا الوجهين والذي يكون انقسامه لا على سبيل الانفصال
والانفكاك وتباين الاجزاء بل يعرض بحيث بعضها وابعاضها ما يختص به مثل
مماسة او موازاة او غير ذلك فليس كبيره وذلك لم يكن الجسم البسيط يلحقه
الانقسام الى حد يكون ذلك الحد فاقدا للصورة لان تلك الصورة كثيفة في جميع
مطابقة ولو كان من اجزاء الجسم ما يستعد عن صورته لصغره لكان يوجد امثال
في حكم جزء الجسم الصغير الصورة منه والبعد من احتمال تلك الصورة وكان حج بكل الجسم منطبقا من اجزاء
ليس ولا واحد منها على هذه الصورة وانما يحصل هذه الصورة باجتماعها والاجتماع
بما هو اجتماع لا يفيد الا العدد وخواصه وبما هو اجتماع جسم لا يفيد زيادة
على ما يفيده الاجتماع مطلقا الا المقدار ولواحقه من الشكل والوضع وليس شيء
من ذلك نارية ولا ارضية حتى يكون غير موجودة في الافراد وموجودة في الجملة الا اجتماع
ولا هو ايضا كالمزاج فان ذلك عن مختلفات الطبائع ومع ذلك فالمزاج يعني
فانه عنده ما يستوفيها فيه لشيء وحكم حكم الصورة البسيطة وهذا مما لا يحتاج

لا يمكن

ح في العناصر لم يكن ليسهل واذا كان الامر على هذه الصفة فواضح بين ان كل جزء منها
ففيه مائية وان الانقسام على هذا الوجه لا يحيل الى الصغير الغائي للكل واما الانقسام على الوجه
الآخر وهو على سبيل الانفصال والتباين فيشبه ان لا يكون الا وان يطرأ في التصغير يصير
بسبب الى ان لا يحفظ الجسم صورته فان الاجسام كلما صغرت ازدادت استعدادا
لان تنفعل عن غيرها بسرعة وهذا الذي يستحيل لكن فيشبه ان لا يكون من الاجزاء
صغيره وتباين [illegible] استحال ان يبقى على صورته بل يستحيل من الاجسام المحيطة
به اليها ويتصل بها فلا يكون بحيث يثبت على صورتها الا ان يمتزج فان كان
على هذا الغيب الذي لا يحتمل الى الحد انا اصغر جسم هو حافظ للصورة الارضية
هو اكبر من اصغر جسم هو حافظ للصورة النارية وذلك لانا اصغرها يمكن ان
يوجد نارا الا ان الحد هو قابل لعين التوسع والفساد بل يفسد طبيعة النار وعن ان يكون هو ولا
بذلك واذا كان كذلك فيشبه ان لا يستحيل ارضا واذا كان من شأنه ان يستحيل الفضا
كانت الارض التي استحال اليها اصغر حجما من حجم النار المستحيلة اذ النار اذا صارت
ارضا صارت اصغر وهذا هو اصل التشابه وهو الحق اللهم الا ان تحقق ان تلك
النار الصغيرة ليس من شأنها ان تستحيل ارضا منفردة بل يجب ان الاتصال بان يصير
جزء الارض لا منفصلا عنها بالعدد موجودا بالفعل دون ما يتصل كما تتصل قطرة من
الماء بالماء الغمر بحيث يذهب وجودها بالفعل قطرة منفردة فلا يكون لها
الانفصال والانفراد فان قال بهذا قائل فعند الجفنة في التحكم وليس يجب الاجمال ان
يقع [illegible] فان كثيرا من اجزاء الغبار غير
[illegible] الذي يحتفظ به وهو جزء كبير محسوس القدر فكيف
الصغير السريع الاستعداد ومع ذلك فلا ينفصل الا [illegible] قد يجوز ان يستحيل
الى تلك الكيفية [illegible] فلنظر الآن فيما يلزم عن الحركات [illegible] الى الابعاد
فيكون فيها مسافة ايضا لا اقل منها وزمان كذلك وابطئ متحرك لا اصغر منه [illegible]
اما امتناع وجود [illegible] متصلة فامر ظاهر مما سبق
ولكن في المسافة والزمان واما على سبيل الانفصال والانفراد فغير بعيد ان نظن
بهذه الاشياء انما يسبق الى [illegible] الاول [illegible] ان لا يكون [illegible]

لا يكون حفظها

واما يكون منها زيادة [illegible]
ويكون هي بحيث لنا ان نفرض [illegible]

حكم الهواء وان الصعود الى جهة المحيط الطبيعة القاذفة لا كما يوجد عندهم مثل هذا طبعه الثانية
فانا اذا فرضنا صعودا مسافة فنحن نعلم انه لا يتوقف كمثل يمكن ان يوصل الى نهايته
بغير جهة الفلك فانه يوصل فيها فلك مشترك لجهاتها في المتحرك اذا ابتداء به تحرك
من ابتدائه فانه لا يتحرك في ذلك الحد المشترك واذا لا يمتنع ان يوصل لمانع
فيسكن عند موافاته ذلك الحد اذ من شان السكون فيكون هناك صعود من
اصعد الحركات وهذا انه امكان من تلك القاذفة فان القاذف لا يبعد ان يبلغ
هذا الحد الفلكي عن نقليه بعشرة قوته لان بعينه الفاصل وان كانت في نفسه (تعبير الفاصلة)
منقسما لكنه لا يمتنع اذا كان مسافة ان يلحظه القسمة المذكورة وان لحق عند (القسمة)
هذا التقسيم سكنة فليس يمتنع فيه ذلك كجزء من آن وقد يقع علينا عن هذا
الحسن بحث وهو انه هل يمكنها الحركات الطبيعية حركة لا اسرع منها كما هنا
حركة لا ابطاء منها الوجه وان كان يمكن ان يمنع في الشيء هو ابطاء منها
فنقول انه ان كان في هذه الحركات الطبيعية مثل هذا فهو حركة اسرع
ما يمكن ان يحفظ صورة من ابطاء الاجرام المستقيمة الحركة فصل
في جهات الاجسام واذ قد عرفنا حال ما يعرض للاجسام الطبيعية ومواضع من التناهي
وغير التناهي في الزيادة وفي النقصان فحري بنا ان نتكلم في جهات الاجسام و
جهات وكانها اذ كان الجهات من جملة اللواحق بسبب الكمية فنقول انا اذا فرضنا
بعدا فاما ان يفرض على الاستقامة او على جهة اخرى فان فرضنا على الاستقامة و
استحال فيما يليه لا غير النهاية افترضت له نهايتان واذ وضع له بهما جهتان الى (بينهما)
كل نهاية جهة وان كان مستديرا او منحنيا فرض ان قطع كان الحد المشترك في كل
واحد من القسمين جهة على هيئة وعبر بالبعد كل امتداد سواء كان يمكن ان يفرض
فيه امتداد اخر او لا يمكن اما الذي لا يمكن فهو الخط واما الذي يمكن فهو السطح والجسم
فان السطح له بحسب ما ظهر امتداد واحد والجسم له ثلاثة امتدادات واحدها الطول هو امتداد
واحد بالقوة بالفعل واما السطح فانه يجوز ان يوجد هو بعينه ويعتبر له امتدادات (الى مقابله الممتد او)
مثلا ان كان مربعا كان له امتداد من الضلع الثالث الى مقابله والموضوع واحد (الضلع)
بعينه لكنه بحسب الاضافة الى مبدأ عنه يبتدى الى منتهى هو غيره بحسب الاضافة الى مبدأ

(بعد ذلك) مبدأ غيره كما المبدأ اذا اخذ عنه الى منتهى غيره ذلك المنتهى وبالجملة كلما فرض امتداد عرض له طرفان به
من حيث هو كذلك جهتان لا غير ولكنه هو عند الجمهور او عند اهل الظاهر من اهل
النظر ان للخط جهتين لا غير وللسطح اربع جهات وللجسم ست جهات اما الراي
في الخط فصحيح مطابق للموجود وفي سائر ذلك نظر واما الذي للسطح بما هو سطح من الجهات
فانه ان كان السطح مربعا واعتبرت نهاياته الاولى التي هي الخطوط دون النقط فله
على ما ظن فان لم يكن مربعا او كان مربعا ولم يعتبر ذلك فان جهاته اكثر من ذلك فانه ان كان
مثلا مسدسا فلا هذا اولى من غيره بان يكون جهة فيعرض للسطح الا على من حيث
هو كذلك ان يكون له ست جهات وان كان ذلك اكثر من ذلك عرض اكثر من ذلك
وان كانت الجسم مربعا ولم يعتبر نواحيه الى الخط المستقيم فقط بل اعتبر جميع
النواحي الشاخصة حتى الى الزاوية كانت له جهات ثمان اربع الى الخطوط واربع
الى الزاوية واما الدائرة فلا جهة لها بالفعل الا واحدة واما بالقوة فلا يخرج عن المحيط
ولا نقطة فيه من حيث هو دائرة فقط هو اولى بان يكون جهة دون غيرها واذ قد عرفت
في السطح فقد عرفت في الجسم وعلمت ان الجهات الست انما تجب في المكعب
والمستطيل الشبيه بالمكعب اذا اعتبرت محاذاتها وعرفت كيف للمخروط واذا كيف تختص
جهات المخروط الذي يحيط به اربع سطوح مثلثات من جهة المكعب وكيف الحال في
الكرة واما السبب في اشتهار هذه المقدمة وهو ان لكل جسم ست جهات فهو ان
احدهما راي عامي والاخر اعتبار خاصي فالذي بحسب الراي العامي فهو انهم سبق
الى اوهامهم العامة ان الحيوان وخصوصا الانسان يحيط به جنبان عليهما اليدان
وظهر وبطن ورأس وقدم فكان له يمين ويسار واما اليمين فهو التي القوة في
ابتداء الحركة واليسار ما يقابله وكان له فوق واسفل واما الفوق للانسان فهو الجهة
التي تلي رأسه والسفل منه فالتي تلي قدمه واما في سائر الحيوانات ذوات الاربع
فالفوق منه الجهة التي تلي ظهره والسفل منه الجهة التي تلي بطنه وقد سموا كان له قدام
وخلف فالقدام هو الجهة التي اليها يتحرك بالطبع وهناك حاسة الابصار والخلف
ما يقابله ولم يكن عندهم في جهة غير هذه جعلوا طوله من رأسه الى قدمه وعرضه من يمينه
الى يساره وعمقه من قدامه الى خلفه فكانما افترضت هنا جهة النهايات او

الارض بعيدة في كل جزء منها الا بعد او الابعاد بالحقيقة ثم تفرض الابعاد فرض المهندس بالة عنها
والمهندس عنده فلما كان هكذا اوقع في الاوهام ان الجهات ست ولم تتم بحرية
او لم يكن في الاسماء والا لهذه في وقعت الاوهام على مسلح هذه العدد واعان على ذلك
نوع لا اعتبار خاص وهو ان الاجسام يوجد فيها امكان وقوع مقاطعات ثلث على
قوايم ولا يجوز غير ذلك فان كل مقاطعين لهما طرفا الخط الذي عليه المقاطع فيكون ستة اطراف
فيكون ست جهات للجسم لا يجوز هذه المقاطعات ثلث لا غير اذا فرض امتداد واحد اولا
ووضع وضعا ما غير لتحريك الطبع يوجب رتبا عليه المقاطعات بقوايم ولو فرض
مكان ذلك الامتداد الاول الواحد غيره ما يلبس سواء زيادة لوقعت ثلث مقاطعات
او في على قوايم غير تلك بالعدد ثم مع ذلك فلا يكتب لئلا تختلف نوعية الجهات وكل
جسم حتى يكون جسم بحيث هو جسم جهة من بعضها يمين وجهة هي بعينها يسار انما كيف
وذلك في الحيوان اعني بذلك غير الجهات الست بعضها عن بعض متميزا بالقوة وفي الطبع
والنوع بحسبه لئن يكون الكل جسم من الذي يليها علو وسفل اما عارض واما بالطبع اما
العارض فعلى ما يتفق من وضعه فيكون ما يلي الارض منه هو الجهة السافلة وما يلي الفلك
او ما تقابل ما يلي الارض ان لم يكن فوق ذلك كما يتفق هو الفوق لكن غير لئن نزل به
في الارض وهو في موضعها الطبيعي فيتبين لئلا يكون له جهات الا الفوق ان عني
بالجهة ما يلي نهاية الشيء ونهاية الارض سطح ووسط ما يلي السماء فيعرض ان يجب الاعتبار
الجهات بعض الست لا السطح بل لا كل طرف لبعد يفرض في الجسم واذا كان
كذلك كان للبعد المفروض في الارض جهة عند المركز الذي هو مركز الكل وعليه الاخر
وجهة عند سطح وهي نهايتا البعد النافذ فيه فيكون للارض الى جهة السفل للارض
وليس وجوده لها كما ليس لها كونها جهة العلو ان جهة العلو سطح موجود
بالفعل وجهة السفل نقطة موهومة ولا يكون الا كذلك بل يكون جهة الفوق ايضا
طرفا للبعد المنتهي الى المركز في السطح وهو نقطة فان كان كذلك فليس يكون لها
جهتان بالفعل بل يكونان بالقوة لكنا قد جعلنا احد اسباب انفصالات
المتصل المماسات والموازيات وهو انقسام بالفعل او بعين المماسة والموازاة
والمحاذي بالمماسة والمماسة في الموازاة كما بالاشارة فيكون اون المركز

المماسات

المركز والطرف الاخر معاً غير معين التوجه لسا من البعد المفروض لكن البيان في هذا البعد
المفروض ان كيف يفرض فيقول انه لا يعدم الارض جهتان لها الوجه قايم عليها وجميع
ما يناسبها وهي ان ابعاد والزاهية فيه فكان الارض لها فوق ايضا ولم يكن لها جهة
في احسام خارجة لم يكن لها بالفعل فوق واسفل بهذا الوجه بل فوق فقط من جهة انتهاية
ليس بطل هذا حق فانه لولا السماء لم يكن لها علو الشيء بوجه من الوجوه فبقي الان ان
نخيل ما ذلك بسبب هذا فنقال انه توهمنا ان الارض لها الا السماء المحيط لكن لها
والعلو لا يكون علوا الا بالقياس الى السفل او لو كان يكون لها سفل وحد وضعه
ان السفل ليس بتعين بوجه السماء وحده بل باعتبار قايم يحصل للارض فيها ان
يجرى مجراه فلزم من هذا ان يتعين العلو بوجه السماء ولا يتعين وهذا خلف فالجواب
ان العلو يعني به شيئان احدهما المقابل للسفل والاخر الجهة التي تلي السماء كما ان الخفيف
يعني به امران احدهما الذي في القياس الى الثقيل والاخر الذي يرتفع ملاقاة
سطح الفلك فاحد العلوين معقول بالقياس الى السفل وكذلك احد الخفيفين معقول بالقياس
الى الثقيل والثاني معقول بنفسه لا يحوج في تعقله الى اعتبار وجه مقابل له فانه ليس الا من جهة
في جهة تلي السماء ان يكون تعقل ذلك الا من جهة الا تلي السماء وكذلك لا يلزم من فرض
شيئا يتحرك الى ملاقاة سطح الفلك ان يعلم ان شيئا آخر يتحرك الى المركز فللارض
بالقياس الى السماء وحده من غير اعتبار آخر جهة تلي السماء فان بحسب هذا المعنى علوا
فلها علو وان لم تسم علوا او عنيت بالعلو ما يقابل بالقياس الى السفل فليس للارض
من حيث هي متصلة بالسماء الا باعتبار آخر علو ونسبة من ونقول ان الفوق
والسفل بالطبع قد يوجدان للنبات والحيوان فان للنبات جهة اغصان
وجهة اصول واحدهما بالطبع فوق والآخر بالطبع يكون اسفل لكن يعرض ان
يصير الفوق سفلا والسفل فوقا او يكون الفوق مع ذلك حافظا معنى انه بالطبع
فوق وكذا السفل حافظا معنى انه بالطبع سفل كما ان الماء والهواء اذا سخن فهو حافظ
معنى انه بارد بالطبع واما القدام والخلف فليس الا للحيوان كان ساكنا او متحركا او
للاجسام الاخر غير الحيوان حين يكون متحركة فان الجهة التي اليها تتحرك هي
قدامها والجهة المتروكة هي خلفها لكنها ان تغيرت قدامها وخلفها ولا كذلك

للحيوان لان القدام الذي للحيوان ليس بحسب شكل وكن بل بحسب الحركة الارادية التي في جهة
اعضاء مخصوصة له ما دام على النهج الطبيعي لا كالقهقرى فان ذلك غير طبيعي بل متكلف
فالاجسام الغير الحية تارة يوافق فوقها فوق قدامها او خلفها و ذلك اذا حركت له فوق
او الى اسفل وتارة لا يخالف فوقها واسفلها قدامها وخلفها وذلك اذا لم تكن حركاتها الى
فوق اي نحو جهة الفلك او اسفل اعني نحو جهة الارض وان حركت على طلب وضع جهة
في جهة فحري بنا الآن ان نبحث عن احوال هذه الجهات في الحركات المتحركة على انفسها
في الفلك وهو ما قيل ان للفلك فوقا واسفل ويمينا وشمالا وقداما وخلفا وهو بالحري
للقول بالحيوانات الاولى او بالاشتراك الاسم فان هذه الجهات كيف يمكن هناك وقبل
ذلك ننظر في الجهات الطبيعية للمتحركات الطبيعية على الاستقامة وانها كيف يكون
حركات الطبيعية هي المستقيمة ومما يجب علينا ان نحقق القول في
امر الجهات والحركات الطبيعية وانها كيف تتحدد ونبدأ بجهات الحركات المستقيمة فنقول
قد سلف منا ان الجهة لا محالة متحددة في البعد محدودة لا تخلو اما ان تحدد عند جسم او عند عدم
وفي ... وقد بينا ان يكون خلاء يتحدد الجهة فيكون التحدد عند جسم ولان المتحرك على الاستقامة
تخلف جهة وتقصد جهة فلا يخلو اما ان يتحدد كل واحد من الجهتين بتحدد بجسم واحد والتحدد انما
يكون تحددا بطرفا بالجسم الواحد واذا كان احد الحدين في غاية القرب منه والآخر في غاية
البعد منه ولا يتحدد غاية البعد من الجسم كما يتحدد غاية القرب منه الا ان يكون في جهة
احاطة ومن اخرى وجب الجسم الواحد يوجب الحدين جميعا وجب ان يكون الجسم المحدد محيطا
لا جسما موضوعا كالمركز وذلك لانه ان كان موضوعا كالمركز يتحدد القرب منه ولا يتحدد البعد
بل المحيط هو الذي يحدد القرب منه والبعد عنه فاما اذا كان التحدد بجسمين فلا يخلو اما ان يكون
احدهما كالمحيط والآخر كالمركز واما ان لا يكون كذلك فان كان احدهما كالمحيط والآخر كالمركز
كان المحيط كافيا في ان يجعل للبعد حدين وان لم يكن الذي في المركز فيكون التحدد بالذي
في المركز بالعرض فاذا كان التحدد بجسمين فنقول اولا انه لا يخرج لكن يكون بعض سطح
الجسم الواحد البسيط يستحق بالطبع ان يكون المتوجه اليه في القرب منه وبعضه الآخر يستحق
وهو ان سطح واحد متشابه من جسم واحد متشابه ليس له الى ما هو خارج عنه نسبة واحدة
متشابهة بل يجب ان لا يكون حاله الى ما هو خارج عنه من جميع الجهات سواء فيجب ان يكون

يكون له بالطبع خارج من كل الجهات وذلك السطح في جهة بعينها دون جهة حتى يكون جهة منبسط
الملاء واجبا ما يتحرك منه اليه وجهة نهاية ليس لها خارج لا خلاء ولا ملاء بل يجب
ان لا يكون الا خارج اليه البتة او يكون الخارج الملاء او الخلاء الا ان كان محيطا باي كان
بحيث يجوز ان يتوهم في كل مكان من الخارج الذي له جسم يتحرك اليه بالطبع حركة الى جهة
منه وهذا يوجب احاطة متشابهة فاذا كانت الحركة تميل كل واحد من هذين الجسمين على الجهة
التي هي فيه وجب ان يكون لو توهمنا المتحرك واقفا من احد الجسمين الى الجهة التي يليها الجسم
الآخر فيتحرك الى قرب الجسم الاول ان يكون انما يتحرك الى تلك الجهة بعينها الا من مقابلها لانها
يؤدي الى الجسم الآخر وهو محدد الجهة المقابلة للجسم الاول ويستحيل ان يكون الحركة الى جهة الآخر
مقابلها فقد بان ان تحددها بتحدد الجهتين بجسمين محال وليس يجوز ان يتبانه موجبا
يتحدد من جانب يحدد اقرى من الجهتين متضادتين بالطبع فان كلا منها في التحدد
من حيث هو حد الجهة واحدة بالنوع ومتعدد فان كان الحد يحدد الجهة الواحدة بالطبع
فيجب ان يكون ضده في كل بعد ... وليس ان يكون ضده محيطا الا ان البعد المقدر من
سطح الجسم الاول اما ان يقتضي تحدد الطبيعة لذلك الجسم الآخر او لا يقتضي فان اقتضى
تحدد الطبيعي ذلك الجسم فليس ان يقتضيه قطرا من سطح اولى من ان يقتضيه قطر
اخرى منه بل يجب ان يقتضيه من كل جهة فيكون البعد متحددا من كل جانب الجسم
عنه ذلك الطبيعي وان لم يكن كذلك وكان التحدد يقع باجسام كثيرة كيف اتفقت
يكون التحدد ويكون كل واحد منها يقتضي حيزا في ... يكون القرب يحدد جهة واحدة والبعد
يحدد جهات ويكون المقابل الواحد بالعدد كثيرا بالنوع هذا كله محال فان كانت الاجسام
التي تتوهم حد الى ذلك البعد وتوضع جهات شتى مما كان بدل صاحبه يحدد الجهة
التي يحددها الآخر ولو كان كانت تحديده طرف البعد فاصل بينه وبين الجسم الاول
يكون متشابهة في انها بالطبع يحدد البعد لان لها وضعا ما هو غاية البعد ولم يكن جهتها
في هذه الجهة خلاف وكانت بينها الجهة يحدد البعد وكانت الجهات التي ...
من الجسم الاول جهات لا تختلف بالنوع بل بالعدد وكانت يجوز تلك الاجسام كجسم واحد
محيطا بالجسم الاول فيكون حدوث الجهتين على سبيل مركز ومحيط وقد قلنا انه اذا كان
على سبيل مركز ومحيط بالجسم الاول فيكون كون المحيط في تحديد الجهتين جميعا وكان

وكان الجسم الموضوع في المركز ذا اجزاء الامر بالعرض ونقول انه ليس يصح ان يكون كل
جسم محددا للجهة وذلك لان الجسم الذي من شانه ان يتحرك بالطبع على الاستقامة
لا يصلح ان يحدد الجهة لانه لا يخلو اما ان يقتضي طباعه الكون في الجهة او لا يقتضي فان اقتضى
فكيف يحدد هو الجهة جائز ان لا يكون هو عندها وان اقتضى طباعه الكون في تلك الجهة
وكان مع ذلك جائزا ان يعرض له ان لا يكون في تلك الجهة وهو بالطبع يطلبها وان كان في حيز
ذلك الجسم المكان ان يعرض طلبه تلك الجهة وكان لا يجوز ذلك الا وطبيعة المكان
طلب تلك الجهة لحيز المستحيل ان يوصف بانه غير مكان تلك الجهة الا وتلك
الجهة حاصلة فيكون لا يجوز انه لجسم الا ويمكن في طباعه ان يعرض له ان لا يكون
في تلك الجهة ويكون تلك الجهة حاصلة في نفسها يطلبها كل جزء فان لم يوجد هذا الجسم
فانه لا يوجد الا من ... جزء من الجسم ... للوجود ... تلك الجهة
بل بسبب من خارج وهو فقدان ... عن موضعه الطبيعي واذا كان تحدد الجهة غير متحدد
بهذا الجسم لذات هذا الجسم بل بحيز ... فقد ثبت
انه ليس يجوز ان يكون كل جسم ... محددا للجهة ... بل الجهة
بنوع متحدد ... بالطبع وليس من شانه الزوال على الاستقامة وان المحدد
بالاحاطة لا يصلح ان يكون متشابها ... فانه ليس يجب ... الابعاد
يستحيل ان يوجد فيها جسم ... بالطبع ...
ولا يجوز ان يكون ... الجسم المحيط ... اجسام مختلفة الانواع ...
ويلزم ... ان يقول ... اذا كان المحيط بالاحاطة جسما واحدا فان الجسم ...
لا اجزاء له بالفعل ... خارج عن ذاته واما ترتيب الاجسام ...
النوع ... البعد ... عن الجسم المحيط فليس ... ولا كانت تلك الجهة
الاجسام ... تلك الاحاطة ... حاصلا ... هذا ان
المحدد بالاحاطة ... جسما واحدا ... الا بالاستدارة واذا كان الجسم
في نفسه جهات بالطبع ... عن المركز والتي ... نحو المركز ...
فان ... بالطبع فانه ... اجسام واحدة باعتبارها ولا يجد
اطرافها ... بعضها غاية قرب وبعضها غاية بعد ... ان يقول

يقول هذا ونقول ان غاية القرب من الجسم المحيط ... يكون ... كل جزء منه فانه
يستحيل ان يكون المركز واحدا ... واحد ... كل جزء من القرب اليه واما غاية
البعد فيجوز ان يكون غاية بعده من جميع الاجزاء اذا حصل عند المركز واذا ... خط من المحيط
الى المركز ... فان الطرف الذي ... منه هو غاية القرب والطرف الاخر ... غاية البعد
... المحيط وان كان لا ... فقد قلنا انه ليس شرطه ... من المحيط ان يكون ...
من كل ... منه وان كان غاية البعد ... منه وان كان غاية البعد من جزء
اخر منه وذلك لا ... غاية القرب على غاية البعد من مقابلة بالوضع وليس بالطبع
فان الاجزاء المستديرة لا مقابل لها الا بالوضع ... في المسافة ...
من حيث القرب والبعد الذي في الطبع لغاية البعد بل البعد هناك من حيث انها ...
واحدة ... فقد ... اعلم صورة الجهات التي يتحرك اليها الاجسام الطبيعية ...
الان في جهة الاجسام المتحركة على الاستدارة واما التي ... الاستدارة فهي على قسمين
احدهما المتحرك ... مركز ... بل على ... خارج فهذا يمكن ان يتعين ... اليها يتحرك
... ان يكون احدهما ... واما جهة اليمين واليسار ... ان يكون
الجهة التي لو كان ... ذلك ... ان ... مقابلها ...
وان كان ... ذلك الجسم يوجب ان يختلف به الجهتان كما يوجب ... الحيوان
في الحيوان واما فوق هذا المتحرك المفروض ... ان ... الا
جهة السافلة ... الجهة العالية ... ذلك ... كما ... المتحركات
... المتحركات ... بالقياس الى اجسام ... واما المتحرك ...
على مركز ... فهو ... ان ... قد تحدد له جهات
ست كما للحيوان ... قيل ... على ذاته قطبان ... ولا
كتابة ... القطبين ... المنطقة ... التي هي على صفة المذكورة
وان كان ... الجسم ... ما يشتمل عليه ...
ليس ... ذلك ... كالحركة التي ... وان كان ساكنا كان له ذلك
لكن ... ما يشتمل عليه ... بين اجزائه ... فيه
وبين ... المشتمل عليه المتحرك حوله فقد تحدد له جهات ... ذلك ... اذا

من هذه الجهة بل هناك ...

ونفسه فالطول اكثر لا عرضها الذي هي بين قطبيك نقطة وكانت الكلى يحو احدهما
وتباعد عن الآخر فيكون الجهة التي كان فيها الوسط بالقياس الى الافق بهذه النقطة
الطالع عليه هي جهة عنها ابتدا الحركة بالطبع وتقابلها مقابلها هي جهة فتنتهي وهناك
جهة على خط الزوال وجهة على ما تحت الارض فيكون الجهة التي على خط الزوال هي التي
اليها الحركة الى فوق في الارتفاع وتلك غايتها لانها يكون هناك اقرب ما يكون
من المطلوع عليه ثم يا خذ في مفارقته قليلا قليلا والبعد عنه الى قرب عنه والغاية
التي اليها التحرك هو القدام وما يقابلها هو الخلف فخط الزوال بالقياس الى الحركة
الشارقة الطالعة قدام وما يقابلها خلف ولما كانت جهة المشرق الجهة التي منها تبتدئ
الحركة فاولى ما يشبه بها من جهات الحيوان اليمين فيكون المغرب هو اليسار وبقي
القطبان فيجب ان البعد الذي هو غير البعد المحدد بالقدام والخلف الذي هو الطول
بان يكون عمقا وغير البعد المحدد باليمين واليسار الذي هو العرض بان يكون عرضا فيكون
الا انه يكون بعد الطول واولى القطبين بان يكون جهة القامة علوا هو الجنوبي
في الحركة الفلكية الاولى والشمالي في الحركة الثانية فاما الوقوف ما يتحرك على نفسه مستديرا
وتنبعث حركته عن بينه لكان يكون قدامه ما يلي وجهه وهو ما بين يمينه ويساره وذلك
عند خط الزوال وخلفه ما يلي ظهره واذا انتصب بين جهة المشرق ليساره وجهة المغرب
وبين جهة خط الزوال انطبق راسه على القطب الجنوبي لا غير ولو دار على نفسه مثل دور
الشمال لكان الراس يلزم الجنوب والوجه يلزم وسط السماء وجانب اليمين يلزم المشرق
الا ان يكون في حد القطبين علوا او فوق وسفلا ليس لاختلاف النسبة الى القطبين
بل بالمقايسة المعروفة للحيوان بعد ان يحدد جهات لا مور اخرى لا تختلف حال القطبين
في القياس الى تلك الجهات واما كون المشرق يمينا فهو لان مبدا الحركة منه الى الافق ان لم يكن
حيوان يقاس به فان جهته التي عنها تنبعث الحركة وكذلك جهة وسط السماء بالقياس
الى الافق ثم ان تميز جهة احد الاثنين من القطبين ان لا يعرض لها تميز الا ان يتعلق
بالقطبين تعلقا اوليا بالنسبة الى الخط بسبب ما يعرض لغيرها من التميز بل واما ان فرضت
جزءا من الفلك متحركا واعتبرته بنفسه وجدت ما بين المشرق والمغرب طولا حصل لك
ما بين القطبين عرضا لذلك الطول فانظر الى حال هذه الجهات كيف تختلف واما القطبان

فيجد ان جهتين بذات الجسم وحركته ولا يجد ان نهايتيهما فوق واسفل ولا يكون فيها
تفضل ان لا تقضا ذو طباع ما هي فيه بل انما يجد ان فوقا وسفلا بمقايسة ونسبة الى
الحيوان واما المشرق والمغرب وكذلك وسط السماء فليس يجد ان جهتين بذات
الجسم وحده ولا لذاته ما خوذة مع حركته بل بمقايسة الى الافق ثم بعد المقايسة فان نفس
الحركة يوجب تميز بعضها عن بعض بالقياس الى الافق اذ يجب ان لا يكون ما اخذ
فيكون بعضها عنه وبعضها اليه وبعضها منحى مبتدأ الحركة وبعضها منحى الحركة لكل
واحد مقابل ولا يحتاج ذلك الى ان يراعي مقايسة ومحاذاة مع حيوان
البتة ومع ذلك فقد يقع منها نوع ما مضادة او شبه بالتوسع كالطرفان اليمين
واليسار يقع على جهات الحركة التي للفلك والتي للحيوان باشتراك او بتشابه
والفوق والسفل اولى بذلك واما القدام والخلف فيشبه ان يكون الجزء الطالع
من الفلك قد يوجد له قدام بغير نحو غيره وذلك لانا ان عنينا بالقدام نهاية ما
يتحرك اليه الجزء الطالع ما دام يعتبر الفلك قدامه فانه ليس لحركته نهاية اليها يقصد فان
عنينا نهاية ما يتحرك اليه الجزء الطالع وهو الطالع على شيء فتلك النهاية مناسبة الشيء
الذي هو على الافق في حد الطلوع تحديدا بالافق فانه اذا طلع عليه لا يزال يتحرك نحوه الى ان
يسامته في خط الزوال ثم يعرض عنه لا الى ان تغرب عنه في ذلك الافق بعينه فان لم يكن
محدودا بالافق لم يكن افق فلم يكن طلوع عليه خطا زوال فلما كان ان يحدد وتحدث بهذه الجهات
بالقياس اليه فكذا ينبغي ان يتصور من امر الجهات ويعلم هذه الجهات التي تتحدد
للفلك من حيث هو متحرك على الاستدارة واما الجهات التي تلي الارض التي تقابلها
فذلك من حيث هو جسم له شكل ووضع لا من حيث هو متحرك

المقالة الرابعة

في عوارض هذه الامور الطبيعية المذكورة ومناسبة بعضها من بعض والامور التي تلي
مناسباتها وهي خمسة عشر فصلا الاول في ما يشتمل عليها هذه المقالة **الاول** التي تشتمل
عليها هذه المقالة **الثاني** في وحدة الحركة وكثرتها **الثالث** في الحركة الواحدة بالجنس
والنوع **الرابع** في حل الشكوك الموردة على كون الحركة واحدة **الخامس** في مضادة الحركات
ولا مضادتها **السادس** في مضادة الحركات وتقابلها **السابع** في تقابل الحركة والسكون **الثامن**
في بيان حال الحركات في جواز ان يتصل بعضها ببعض او لا يتصل وجودا او امتناع ذلك فيها

حتى منها سكون لا حركة التاسع في الحركة المقدرة بالطبع في ايراد فصول الحركات على الجميع وكيفية كون الجزء طبيعيا للجسم وكيف كون الاشياء ذوي طبيعة العاشر في اثبات ان لكل جسم حيزا واحدا طبيعيا وكيفية وجود الحيز الطبيعي للجسم ولاجزائه وللبسيط وللمركب الحادي عشر في اثبات ان لكل جسم مبدأ لحركته وكيفيتها ومكانه الثاني عشر في الحركة القسرية وفي التي من تلقاء المتحرك الرابع عشر في احوال العلل المحركة والمناسبات بين العلل المحركة والمتحركة الفصل آ في الاعراض التي تشتمل عليها هذه المقالة يجب ان نحقق في هذه المقالة ان الحركة كيف تكون واحدة وكيف تكون كثيرة وان الحركة كيف تكون بقي فيها مطابقة للحركة اوليس في السرعة والبطء وكيف وكيف تكون الحركة مضادة للحركة اوفي وكيف ان الحركة هل يعرض لكل جسم او لبعض الاجسام وان الحركة كيف يكون طبيعيا وان المكان هل يكون طبيعيا وكيف يكون طبيعيا وان المكان هل يكون طبيعيا وكيف يكون طبيعيا وهل لكل جسم مكان طبيعي وان الحركات كيف تكون غير طبيعية وكم اقسام الغير الطبيعية الى جميع فصول الحركة وان يعرض مناسبات بين القوى المحركة والحركات الفصل ب في وحدة الحركة وكثرتها تكون واحدة على وجوه فمنها ما الذي تكون واحدة بالعدد واما الذي تكون واحدة بالعدد واما الذي تكون واحدة بالنوع واما الذي تكون واحدة بالجنس اما بالجنس الاقرب واما بالجنس الابعد فلنحقق الواحد بالعدد قبل غيره فنقول ان قوما من آل برامنيدس من نابعيهم من اصحاب افلاطن منعوا كل المنع ان تكون الحركة توصف بالوحدة بل بالهوية وقالوا كيف توصف الحركة بالهوية ولا تحصيل منها لشيء موجود حاصلا وقالوا السارق ما قد فرغنا عنه من الشكوك في باب الحركة والزمان فيما سلف مثل قولهم كيف توصف الحركة بالواحدة ولا حركة الا وقسم منها ماض وقسم مستقبل ولا حركة الا ولها زمان في منقسم وحدة الحركة يشترطون ان يكون زمانا واحدا وكيف تكون الحركة واحدة وكل واحد فانه تام فيما هو به واحد وكل تام في مقدار الوجه حاضرا الاجزاء وان كان مثله والحركة لا توجد قارة لما مع ان لها اجزاء ولكن فيما سلف قد بينا كيفية وجود الحركة بالاتصاف بها والان فنحقق على ان جميع الاشياء التي اوردها منحلة فنقول فنقول قد بينا لكن ان الحركة تعني الكمال الاول الذي هو صفاه

صفاه وبقي لقطع المسافة فالكمال الاول واحد بوحدة الموضوع له مع وحدة زمان وجوده الذي هو اتصال وكساير الصفات التي لا يكفي في كونها واحدا فقط كون الموضوع الواحد اذا عرض فيه بياض ثم عدم ثم عرض فيه بياض لم يكن هذا البياض بعينه هو الاول بالشخص فتكون الحركة بالحد الذي اشرنا اليه واحدة اذا كان الموضوع واحدا بعينه في زمان واحد بعينه ووحدة الزمان هو اتصاله فكل حركة بهذه الصفة فهي واحدة بالشخص فيكون لا محالة في متحرك فيه واحد مثل مسافة واحدة بالاتصال ومثل بياض متوجه اليه المتحرك بالاستحالة اتجاها لا تقف فيه عنده حدا ما ومثل كم واحد او غير ذلك ليس هذا الحد باولى من ان يدخل شرطا بوحدة الحركة من معنى الزمان وان كان لابد من ذكره مع ذكر معنى الزمان وان كان معنى الزمان يكفي ذكره لذلك ليس لانه يعم جميع الشروط التي بها تكون الحركة واحدة بل لانه يقتضي الشرط الباقي ويتصل الذهن منه اليه بلزومه وانت تعلم الفرق بين المتضمن والمقتضي واللازم واما الحركة بحسب القطع فهذا المعنى اولها ان يكون شرطا فيها فالامور التي يجب ان يكون المتحرك واحدا والمسافة او ما فيه الحركة واحدا والزمان واحدا اي واحدا بالعدد في جميعه فان كثرة الحركة تتبع كثرة الاشياء التي تقيد الحركة كما تاما وتعطيها انقساما وهذه الاشياء هي هذه الثلثة المتحرك والزمان وما فيه الحركة فان كثر المتحرك وكان الزمان واحدا بعينه او كثر المتحرك وكانت المسافة واحدا بعينها تكثرت الحركة واذا كثر المتحرك والزمان واحد بعينه تكثرت المسافات وما فيه الحركة بالعدد واذا تكثر المتحرك والمسافة واحدة لزم تكثر الزمان فانه لا تتكثر المتحرك والمسافة واحدة الا ويكون المتحركات تتعاقب على تلك المسافة اذ لا يقطع جسمان معا مسافة واحدة بعينها بالكمال لانه يكونان في مكان واحد معا ولا يجوز ان يتكثر المتحرك في الزمان بكثرة وما فيه واحد بالعدد اللهم الا المسافات فانها يجوز ان يقع لعدة القطع واحد فيقطعها واما الكم والكيف وغير ذلك فلا يكون كيف واحد بعينه او كم واحد بعينه بالعدد ويتحرك فيه المتحرك كون عدة في زمان او غير زمان لان الكيفية التي منها المتحرك من حيث هي واحدة بالعدد والى التي يتحرك عنها المتحرك الا في نحو لا كالمسافة ونظن انه يلزم بهذا كله ان يكون المتحرك واحدا بالعدد وان العدة اذا اجتمعت على تحريك شيء

واحدة بالشخص كون موضوعها

وانما يعتبر واحد بعينه لحكم ما كان واحدا اذ لا واحد منها لو كان وحده لكن ان امكن ان يكون
شيء يتحرك قبل ان ينقطع تحركه او مع انقطاع تحركه يقع هناك مناسبة للجسم المتحرك مع حركة
آ فيما تخلص حديد مثلا من تأثير مغناطيس لو جهناه الى غير طبيعته فهو حصل لحركة
حيث تجذب الى مغناطيس آ و ولم يكن بين تعطل الاول وابتداء تاثير الثاني في زمان
وانفصل الزمان والمسافة فبالحري ان يكون هذا الحركة واحدا لحركة واحدة وكذلك
لو سخن بالنار لجهة عقيب ما برد من غير وقوع فتور حتى يبلغ حدا من السخونة فبالحري
ان لا يكون بين الحركة حلكثرة بل يكون واحدة الا على جهة المقايسة فان الشيء المتحد
بالاتصال قد يعرض له الكثرة على ما قلنا واذا تارة من جهة التفكيك في القطع بالفعل
وتارة من جهة المقايسات وان الزمان ايضا ينقسم بالفعل عند تعين الحد و
ذلك اذا قيس على بادي امور كانت فيه او غاياتها فارتسم فيه بحسب ذلك آنات
فكونه في مسافة ايضا يعرض عنده وروده كل متحرك آنا اول اخر زمانه يعرض في الزمان
بالمقايسة فيعرض من ذلك ان تتكثر الحركة ولا تخرج الحركة واحدة الزمان
من هذه الجهة ومن حيث الزمان واحد فذاته تكون الحركة واحدة في ذاتها وهذا اصل يعرض
لحركات الفلك بالقياس الى الشروق والغروب فينقسم الزمان وتنقسم الحركة بحسب
ذلك انقساما لا ينقطع الاتصال وينبغي ان يكون الكيفية المسموعة عن الوتر المنفرد
بنقرة واحدة اذا اخذ زمانا الذي يحسب هو من هذا القبيل فان هذه الكيفية علم
في جزئيات الطبيعيات ومشاهدة احوالها انها ليست تحدث عن وقع المضراب
على الوتر بل انما تحدث من دفع الوتر المدفوع بالمضراب عن وضعه المنصرف
عند مفارقة المضراب الى وضعه انصرافا بالقوة وحيثية يقرع ما يجاوره من الهواء
فيصوت ثم لا يزال يهتز كذلك فيحدث قرع بعد قرع الا ان بعدها ويكون تلك
القروع مستحفظ لصوت مسموع على الاتصال الى ان يكون بالحقيقة متصلا كما يقع
ولم يكن القطوع من الصوت يحسب لا كحس واعلم ان نفس الاشتراك في الان الواحد لا يجوز
لمنع تكون الحركات متحدة فان آنا واحدا قد يكون منتهى نقلة ومبدأ استحالة كلاهما
لجسم واحد ولا يكون الحركتان واحدة وايضا فان اشتراك ما منه وما اليه وحده غير كاف
في وحدة الحركات فان ما منه قد يفارق لا الى الذي اليه بل لعله العدم من غير سلوك

نقرة نسخة ق

هذا تكيف سكن

الى وسط وما اليه يواصل في ... الية من غير سلوك وسط فلا يكون الحركات واحدة بالنوع
فضلا عن العدد والجنس فان اشتراطها معا غير كافية وذلك لان ما منه قد يفارق
الى ما اليه من متوسطات شتى اما في المسافة فقد يقصد ما اليه مما منه على الاستقامة
وقد يقصد على تقويس وتحنيه ولا يكون الحركات واحدة بالنوع فضلا عن العدد
وكذلك قد يوجد من السواد الى البياض من طريق الدكنة وقد يوجد من طريق الصفرة
ثم الحمرة ثم القتمة وقد يوجد من طريق الفستقية ثم الخضرة وان اشترط مع الشرائط
المذكورة كان اشتراطها فضلا فان الطريق اذا جعل واحدا لم يمكن الا ان يكون مبدأ واحد
ومنتهى واحد وبعض ذلك بعض فالحركة الواحدة بالعدد هي المتصلة في زمانها
ومسافتها واحدة وموضوعها واحد واولى ذلك المستقيمة التي لا اختلاف فيه
وقلما توجد في المكان فان الطبيعية تشتد اخيرا والقسرية تفتر اخيرا واولى
الحركات المتصلة بالوحدة هي التي على الاستقامة او الاستدارة ان توهم المتصل
على الزاوية وجود واولى ذلك ما تم ولم ينقص فان من صفات الواحد ان يكون
تاما والناقص بعض الواحد واولى ما يكون تاما ما ليس من شانه ان يزاد عليه ما
تكرر وهو الحركة المستديرة اذا تمت الدورة فلا مراد وما دخليها الا بتكرر ولا كذلك
المستقيم من حيث هو مستقيم فان المستقيم اذا تمت فليس تمامها لانها مستقيمة
بل لاجل ان المسافة لم يبق كقطر العالم وسقط من تحقيق هذا قول من قال ان الخط
المستقيم اولى بالتمام لان له ابتداء ووسطا وانتهاء ولا كذلك الدائرة
فانه وان كانت الدائرة تامة فليس يجب ان يكون الحركة عليها تامة لان الحركة على المستقيم
تنتهي وتتم وعلى المستديرة تتمادى ولا تتم فاما اولا فليس كل ما هو تام فهو ذو ابتداء
وانتهاء ووسط بل الواحد في الجملة اتم من الكثرة التي لا يوجد فيها التثليث الا فيها
بل هذا نوع من التمام ولا يعتبر هذا التمام الا في ذي عدد والدائرة وحدانية بالفرق
وانما لا يقبل الزيادة لا لشيء غير انها خط دائرة فالمستقيم ان لم يقبل فليس
لانه مستقيم بل لسبب آخر واما الحركة المستديرة فانها اذا تمت دورة واحدة وكانها
في دورة واحدة فهذا ما نقول في الحركة الواحدة بالعدد ولنتكلم الآن في الحركة الواحدة
بالجنس والنوع

الفصل ح في الحركة الواحدة بالجنس والنوع

ولما كانت الحركة

الدكنة لون بين الابيض والاسود ق

الفستقية لون فيه خضرة وحمرة ق

القتمة لون اغبر ق

مشاركة لسائر الاعراض في الاحكام التي تتبع الوضعية كان تكثرها و توحدها تبعا لتكثر الاعراض
الا في وتوحدها فكما ان البياض مثلا انما يكون متكثرا بالعدد اذا تكثر موضوعه او زمانه فكذلك
الحركة وكما ان البياض لا يكون متكثرا بالعدد اذا لم يتكثر موضوعه او زمانه فكذلك الحركة
وكما ان البياض لا يكون متكثرا بالنوع او متكثرا بالجنس لنفس تكثر الموضوع بالنوع او بالجنس
بل يكون بياض الثلج وبياض القفنس اذا لم يختلفا بحال الا كونهما واحدا بالنوع بل بياض
الثلج والحجارة فكذلك ليس نفس تكثر الموضوع بالنوع او بالجنس يوجب تكثر الحركة بالنوع
او بالجنس وذلك لان تكثر الشيء بالنوع يتبع الفصول واضافات الاعراض الى موضوعاتها
من جملة الاحكام العرضية للاعراض وقد علمت ان العرضية لهذه الاعراض انما هي من الجهات
العارضة اللازمة دون المقومة واضافات الذوات العرضية الى موضوعاتها تلحقها
امور عارضة لها لا مقومة اياها في تقويم الفصول واما تكثر الاشخاص فليس متعلقا
بالفصول الذاتية بل بالعوارض واما اللازمة فلا تختلف من حيث هي لازمة للنوع
الا بل ما يتخصص به ان لابد لها اقسام متصل واحد ومقارنتها تختلف بالتخصص دون
النوع لا يوجب البتة مخالفة فصلية منوعة فنقول الحركة تختلف نوعيتها باختلاف
الامور التي تتقوم ماهية الحركة وهي ما هي فيه وايضا ما منه وما اليه فاذا اختلف
نوع واحد من هذه اختلفت الحركة في النوع فانه اذا اختلف ما فيه والقوة ما منه وما اليه اختلف
نوع الحركة مثل ان يكون احد الحركتين من مبدأ الى منتهى على الاستقامة والاخرى منه اليه على الاستدارة
وكذلك القوة وما فيه او اذا اختلف ما منه وما اليه مثل الصاعدة والهابطة فيجب اذا اختلف
شيء من هذه النوع في نفسه او في شرائطه واحواله الداخلة في تعلق الحركة بها كانت الحركة غير واحدة
في النوع فان كانت كلها مكانية او كلها كيفية او كمية كانت واحدة في الجنس الاعلى وان
اتفقت في جنس اسفل كاللونية واحدة في الجنس الاسفل كذا وقد يشكل الحال فانه
هل الحركة المكانية المستديرة تخالف المستقيمة في النوع او تخالفها بعرض فانه ينبغي ان
يظن ان الاستقامة والانحناء من الامور التي تعرض للخط العرض لا من الامور التي هي فصول
ويسبق الى الظن ان الخط الواحد يصلح ان يوضع للاستقامة والانحناء واذا كان
كذلك فكيف يخالف نوع الخطوط المستقيمة في الفا النوع الخطوط المنحنية الا ان يجعل البسيط
مع الاستقامة نوعا ومع الانحناء نوعا اخر فيكون كل عرض من شأنه ان يقوم نوعا ليس

ليس الامر كذلك فلو كان الخط المستقيم لا يخالف المستدير في النوع فكيف تخالف الحركة على المستقيم
الحركة على المستدير بالنوع لاجل اختلافهما فيهما وهذا الاعتبار في المستقيمة والمستديرة التي
يكون مكانية لا المستديرة التي تكون وضعية على ما علمت ونقول وكذلك يشكل الحال في
امر الصاعدة والهابطة فليس ما ان يظن ان الصاعدة لا تخالف الهابطة بالنوع في المبدأ
والمنتهى من حيث هما طرفان البعد بل من حيث هما جهتان احدهما علوا والاخرى
سفلا والحركة لا تتعلق بالمبدأ الا من حيث هو طرف مسافة واما من حيث هو عرض
ان كان احدهما طرف المسافة في جهة والاخرى في اخرى فذلك ليس مما يتعلق
به الحركة ثم حركة او انتهت في هذا البعد من مبدأ الى منتهى ولو لم يكن المبدأ بحيث يكون
علوا او هو ان في السماء والمنتهى بحيث يكون سفلا وهو ان في الارض فاذا كان
الامر كذلك كان من العوارض اللازمة للحركة لا من الامور الداخلة في ماهيتها فلا يكون
الاختلاف اختلافا في نوعه وكذلك الاختلاف الذي بين الحركات في ان يكون طبيعية
او قسرية فانه ايضا اختلاف في امور خارجة عن ماهية الحركة وان كانت لازمة
فهذه هي الشكوك التي لعل منها ما يسبق الى الذهن اما نحن فنقول ان هذه الشكوك لا يوجب
في غير النقلة فانه لا يعرض في مثل الحركات التي في الكم وغير ذلك فان التسود معلوم من حاله
عند كل احد انه مخالف بالنوع للتبيض لاجل مخالفة ما اليه الحركة وما عنه وان كان الطريق
كانه واحد ومسلوك فيه بالعكس عن الاخر فكذلك التصغر الى التخم الى التسود مخالف
الى التبيض في التسود في النوع وان كان في حال المبدأ والمنتهى واحدا انما يشكل هذا في
امر النقلة ونقتصر ان لا نجوز النقلة حسب ان تكون نوعا فقط وتكون النزول مخالفا
للصعود باعتراض يكتب نوع واحد كما تخالف الكاتب الامي وانه كان الانسان ماخوذ
في الكاتب والامي محمول عليها ليس حيث الحمل بل موضوع كذلك النقلة محمولة على ذلك الجنس
من الصعود والنزول فكان اصل الموضوع في النزول وهو حركة مستقيمة من مبدأ الى منتهى
ويتم بذلك كونه حركة لكن يعرض لهذا المبدأ ان كان فوق فعرض للحركة ان صارت
نزولا وكذا الحال في الشكل الاول مثلا انه عرض ان كانت النقلة تارة في مستقيم وتارة
في مستديرة فان الحركة ثبت تحقق حركة بما يعرض لها من طول ما يتحرك فيه كالمستديرة
وقصره كالمستقيم حتى تختلف بذلك ماهيتها وتكون اختلافا منوعا فهذه هي الفصول الذاتية

النظر في ان الامر ليس على هذه الصورة فنقول م

يمكن ان نظن في هذا الباب فيجب ان نحللها ونلزمنا اولا ان نتيقن من ان الخط المستقيم بالحقيقة
والمستدير لا يصح ان يستحيل احدهما الى الآخر في الوجود وذلك ان هوية الخط في الوجود
ان يكون طرف السطح وهوية السطح ان يكون طرفا لجسم فالم يعرض للجسم زوال عن هيئة
لم يعرض للسطح فيعرض للخط التشنج والجسم اذا كان يابسا لم يقبل التشنج واذا كان
رطبا قبل التشنج بان يكون انفصال الحدبة يتوتر وانفصال الحدبة عتيد والتقعير بالعكس
فان تفرق انفصال الحدبة فقد انعدم الخط خطا وان امتد فقد بطل ايضا ذلك
الخط بعينه وحدث خط آخر فان الخط الواحد لا يصير اطول مما هو بالمد فاذا كان
هذان الخطان يستحيل انتقال طبيعة احدهما الى الآخر في الوهم ايضا فان الوهم ان
فعل ذلك منه وانما قطع عن السطح يجعل الخط ذا جهتين وجانبين لا ذا امتداد ووليا في
طرف سطح لان ذا الجهتين سطح لا الطرف الذي هو خط فيكون الوهم قد اخذ غير الخط بل
اخذ جسما وقطعا فيجعل خطا فالذي يمكن ان الخط هو امر بعينه موضوع للامرين فقد يمكن
باطلا واختصاص النوع الواحد من الاعراض يختلف بموضوعاتها او باعراض تقارنها وهذا
على قسمين وذلك انه اما ان لا يكون تلك العوارض يلحقها لحوقا اوليا مثل كتابة تجتمع مع موسيقى
واما ان يلحقها لحوقا اوليا كالبياض يجتمع مع السطح ومقارنة الخط المستقيم للمستدير
ليس لاجل كثرة الموضوع فقط فان هذه المقارنة موجودة بين مستقيمين وبين مستديرين
وليس بموضوعين آخرين كيف اتفق فان الاستقامة والاستدارة ميال للطبيعة
ميلا اوليا فلذلك انما يمكن ان يكونا اما فصولا واما عوارضا اولية والعوارض الاولية
ان كانت لازمة لطبيعة الموضوع يستحيل في الاشخاص النوع وان كانت يعرض
في حال من غير لزوم ويعرض لانفعال يلحق المادة فلا يبعد يوهم زوال عن الموضوع لو لا
وجوده له فلا يبعد يوهم زوال العارض التابع له فيجوز لذلك كون الموضوع له يوجد ولا
يخالف الآخر في هذا العارض الاول التابع للانفعال وليس كذلك الحال في الخط
المستقيم فانه ان لم يكن المادة في كل واحد منهما مع هذه الصورة التي صار خطا مستقيما
او مستديرا لم يكن نفس ذلك الخط موجودا فليس اذن الخلاف بينهما لعارض غير
اولي او لعارض اولي غير لازم او لازم فاذن الاستقامة والاستدارة تشبه ان
تعاير الفصول او لواحق الفصول اللازمة التي تعاند على اختلاف الاشياء بالنوع

ص ٢٦٧

ص ٢٦٩

في النوع ولان الحركة في نوع السواد غير الحركة في نوع البياض لاختلاف ما فيه الحركة فكذلك
المستقيمة والمستديرة ويسقط من نفس هذا القائلون قول من ظن ان في طباع
الامور السماوية تضاد الا انه فيها تقبيبا وتقعيرا فان كان الموضوع الاول للتقبيب
والتقعير هو الجسم نفسه واجتمعا في كرة واحدة فلنا متضادين وان كان موضوعهما
سطحين متفرقين يمتنع ان يقبل المقعر منهما التقبيب والمقبب التقعير على ما اوضحنا
فلنا متضادين وليس موضوعهما الذي يقبلان تعاقبهما ولا في موضوع آخر التي
على ما بيناه واما التشكيك المورد من حال الصاعدة والهابطة فستعرفه من بعد واما السرعة
والبطوء فلا يختلف بهما الحركات التي اختلافا بالنوع وكيف وهما يعرضان لكل صنف
من الحركات وهما يعرضان لكل صنف من الحركات وهما يقبلان الاشد والاضعف والنقص
لا يقبلها ما بل يكون الحركة الواحدة بالاتصال يتدرج من سرعة الى بطوء فهما من الامور التي
الحركة بالاضافة وكذلك الامور التي كالمقادير اذا تشاوطن ان السرعة اذا قيل على المستقيمة
المستديرة كانت باشتراك الاسم ولان كان النظر ربما اوجب انه لا يصح المقايسة بينهما
ولا المناسبة فيهما كما لا يصح بين الخط والسطح مع قول المقدار عليهما بالتواطؤ المارة
ليس هو باشتراك الاسم فلان حد السرعة والبطوء فيهما واحد وهو ان السريع في كل واحد
منهما هو الذي يقطع مقدارا اطول في الزمان الواحد وكما ان الاطول في المستقيم
ما فيه الميل بالقوة والزيادة فكذلك الاطول في المستديرة الزمان غير مخالف فليس اذن
هذا باشتراك الاسم بل اصحابنا اوليها سعاوا اذ قد تكلمنا في وحدة الحركات في بيان
ان نحل الشكوك المعترضة فيها

الفصل الثالث

في حل الشكوك الموردة على كون
الحركة واحدة اما قول اولئك ان لا حركة هي منقسمة الى ماض ومستقبل فهو غير صحيح فانك
تعلم ان الحركة على النحو الذي يحققها البحث مما ينقسم الى ماض ومستقبل بل هي ايضا
بين ماض ومستقبل واما الحركة التي هي بمعنى القطع فانها لا تحصل حركة قطعا الا في زمان
ماض ومع ذلك ان كانت الحركة تنقسم الى ماض ومستقبل فانها تنقسم بالقوة فانه
في الزمان التي تطابقها ان عرض لها ان تنقسم بالفعل يكون ما مضى بالفعل
وما يلحق فانها اذا انقسمت فانما تنقسم بالعرض ولاجل انقسام المسافة وانما النظر في
وحدة الحركة هو ان لا يكون زمانها ومسافتها منقسمين بالفعل لا ان يكونا كيف

والظل او ان في البد

النقطة وان الاول ليس عن هذه الصورة فنقول م

لا ينقسمان ولا بالقوة بل ولا بالفعل في ذا نقطة وحدة الكميات وكثير من الاشياء ولا قولهم
انها كيف يكون واحده ولا يكون تامة فاول ما يكون بعد ذلك ان الواحد يطلق
غير الواحد الذي بمعنى الاتصال فلا يجب ان لا يكون الشيء واحدا بمعنى اذا لم يكن واحدا
بمعنى آخر وايضا فان الحركة التي في زمان واحد لا تنقسم وهي محفوظة في المتحرك تامة باعيانها
لا ان ينبتر واما الحركة بمعنى القطع ان استوفت البعد المستقيم فهي تامة وان كانت
دايرة فهي تامة لا مزيد عليها اذا كان التمام ما ليس شيء منه خارجا عنه فكان جميع الحركة
بمعنى القطع هو على ان القطع فاذا كان ما ليس شيء منه الا وقد حصل ولم يبق خارجا منتظرا
فهو تام وهي واحده من جهتين وقد اجاب بعضهم عن هذا بان قال ان شرائطكم قوانينا
قد تقدم مناقضه ويجوز القصور مع عدم تلك الاشياء محفوظة هو مثل صورة بدن
الحي المستحفظة واحده بعينها مع نقص شيء منه وسد الخلل الواقع عند النقص لا تقوم
مقامها فيكون الصورة واحدة بالعدد وان استحفظت بمواد متعاقبة وكذلك صورة
كل شخص من النبات والحيوان وكذلك بعض الملكات النفسانية محفوظة واحدة بعينها
مع التحلل والاستبدال وتغير المزاج وانما يبطل الانفعال ويتجدد وكذا صورة النقل
بقي واحدا بعينه في النهر الجاري المتغير المادة قال ان مبدأ الفيض هو الباري تعالى
الصورة وهي الفيض المستفاد واحده بالقياس الى صدوره فما دامت المادة في حد [illegible]
ولو بالتعاقب كانت تلك الصورة هي بعينها مستحفظة وليس [illegible] اشتال هذه الاجوبة وما
عنده ان يكون للكاينات الفاسدة يكون صورة ثابتة لا يستحيل الكلام الا ان يعني [illegible]
اجزاء احدث في الكاينات من اول الكون محفوظة الى وقت الفساد ولا تفارق ولا تبطل
ويكون مقارنة لصورة واحدة او قوة واحدة تلك الصورة او القوة تستحفظ التحلل الواقع
في ساير تلك الاجزاء او ليس يسده ما يورده من البدل ويقول الى ليس يكفي في ثبات الفيض
واحدا كون مبدأ الفيض واحدا فان المبدأ المفيض الواحد اذا افاض على اشياء كثيرة
كان الفيض متكثرا بتكثرها سواء كانت متكثرة حاصلة في زمان واحد او كانت متعاقبة
التكثر فانه يعلم يقينا ان الصورة القايمة في اللبنة الناشية من التركيب والصورة الاضافية
التي لها بعينها الى اللبن الموجود ليست هي بعينها ما كان يقوم باللبنة الاولى المتقدم [illegible]
لها بعينها من الاضافة واذا كانت هذه الاحوال لا تنتقل من مواد الى [illegible]

ص ٢٦٩

ينفسد وانحاء منح الهيولى فاذا كان كذلك لم يكن صورة اللبنة الآن هي بعينها التي كانت
قبل بل يكون شبيهة بتلك لا يسد مسدها فكما انه لو لم يتبدل الا النزع بان انعدام جزء بعض
لكانت الصورة تبطل ثم ان اخذ في اعادة اللبنة لتبقى على ذلك النظم بعينه تكون الصورة
قد حدثت ويكون صورة اخرى بالنوع حتى لو لم تبن بهذا الانتقاص المتدرج زمانا الى ان
ردم العمارة لكان شاهد الصورة الحادثة يظن انها هي الصورة الاولى وان كانت
اخرى وكذلك ان لم يهمل العمارة الى الانتقاص بل لم يزل المسترم يرم ظن ان الثانية
هي الاولى لا من غير حدوث امر فهذا القول منهم غير صحيح النتيجة الا ان يكون في جملة الاحوال
عرض من شانه ان ينتقل من موضوع الى موضوع او ينتقل اليه موضوع بعد موضوع كما يظن
ان يظن من امر الضوء والظلمة فان المضيء والمظلم اذا انتقلا انتقلا في ظاهر الامر
معه واذا انتقل القابل وسكن المضيء والمظلم انتقلت في القابل لكن يشبه ان لا يكون
الضوء والظل والظل في الماء الى [illegible] واحدا بعينه بالشخص او كان الضوء الواقع هو صفة
او حال للقابل غير فاعل فاذا استحال القابل لم يبق صفته فان استحال القابل
مطلقا لم يبق الصفة هي الحال مطلقة واذا استحال في هذا القابل لم يبق بهذه الصفة وهذه
الحال واذا لم يبق بهذه الصفة وهذه الحال لم يكن الثاني ثابتا بالشخص بل يكون كل آن
شخصا آخر من جملة نوع مستحفظ على الاتصال وهذا كما يعرض للسيال مع ان الكمية
غامر الموازاة والمحاذاة فانه ليس اذا كان الانسان الواحد في الساحل يحرز موازاة بعد جزء
او محاذاة يلزم من ذلك ان الموازاة التي في الساحل تكون محفوظة بالشخص لك ما تجدد الموازاة
والمحاذاة من اضافة فقد [illegible] والظلام الا ان يحس اذا انا بعد في كل وقت ضوءا كالذي كان
حسب ذلك شيئا واحدا بعينه ذاهبا كالاول ثم [illegible] مظلم متحرك الهواء فانا نعلم
ان الهواء الذي فيه اذا تحرك يحرك فيه ظلمة فيكون الظلمة متحركة ومنتقلة بالعرض لكن
اذا كان تمام بعضها منتقلها كما تحس ونحن لو كنا [illegible] كان الظل محمرة وكان لا يحس [illegible]
من جهة اللمس [illegible] فان البصر لا يطلع على حركة [illegible] ويجب ان يحكم بانتفاء
من الحركة كل وقت فهي الاولى [illegible] لو [illegible] ان كان نهر غير مختلف
بارتفاع والانحدار واستقامته مشابه سطح او مقعر وفيه ما يسيل من غير ان كان
هناك تموج من ريح او اختلاف آخر او اوزار ونحو ذلك فانا نحسب ذلك الماء واحدا

كالظل الواقع في الماء النهر

الشط والماء

بعينه ما كان ساكنا ولو امكنك ان تحس بفصول من فرج بين عداك او فيه وصل بين تلك
تلك لو لم تحس بفصول الاستحالة في الظلمة والضوء لا الانفصال الا بسبب ان الظلمة
والضوء هو ذلك بعينه واما الشك الذي بقي في هذا وهو انه لم يكن واحدا
هو ذو كثرة ولا يجوز ان يكون كثيرا من شئ فيكون كثيرا منها اجبار ولا يخرج الامالة يكون كل
واحد من ذلك الكثير يتبقى الا آنا وقد كان يرى نحو ما عن الانفصال فيكون الآنات كثيرة
متتالية منها زمان متصل واحد وهذا يخرج او يكون كل واحد منها يتبقى زمانا ما يحس بالمكان
الموضوع وهذا مما يشكون فيه الناس من جملة الاصول التي كشفها بعد هذا فقد تشك
في امر الحركة السماوية مثل ذلك ثبات الكواكب التي تذكر انها وان صغر اعظمها يسيرا
فعليل منها لا يخرج الامالة ان يكون واحدة او كثيرة فان كانت واحدة فليف يكون واحدة يكون
وليست تامة فانا نجد منها شيئا خارجا عنها لم يحصل بعد وكل واحد تام وان كانت كثيرة
فليف يقول عددها و ما انا فنقول ان الحركة بالمعنى الذي يقول فهو واحدة باقية فيه
ابدا ما تحرك واما الذي بمعنى القطع فمن الذي يكون في كل دورة حركة واحدة الا ان الدورة
لا تتحدد الا بالوضع واذ قد فرغنا من الكلام في وحدة الحركة فبالحري ان نتكلم في التقابل
فصل الذي يجوز بين الحركات في سرعتها وبطئها وهو المعنى الذي يسمى مضادة الحركة
في مضادة الحركات ولا مضادتها عادة الناس ان يقولوا لمرة ذلك حركة
يتم في زمان اقصر انه اسرع فيقولون ان هذه الاستحالة كانت اسرع من هذه النقطة
فيكون معنى الاسرع في هذا الموضع هو الذي يتحصل له الغاية في زمان اقصر وان شغوا
مرة اخرى عن ان يقولوا ان حركة السلحفاة من مبدأ المشي الى منتهاه في ربع
ساعة هي اسرع من حركة الفرس في نحو ساعة بل يعدون حركة السلحفاة بطيئة
وان كانت تبلغ المقصد او تنتهي الى السكون في زمان اقصر ويعدون حركة الفرس
سريعة وان كانت طويلة الزمان لا تنتهي فيجب ان يكون لهذا السرعة وهذا البطء معنى
آخر غير الاول وهو من التسريع هو الذي يقطع من المسافة مايقطعه الاخر في زمان اطول
في زمان مثل او الذي يقطع المثل في زمان اقصر فيجب اذا اردنا ان نقايس بين
حركتين في السرعة والبطء ان يكون ما فيه الحركة مراعى فان الحس من الشيئين اللذين
فيهما الحركة مقايسة بالزيادة والنقصان والاشتداد والضعف الكمية القابلة
نسبة بين الحركتين في السرعة والبطء والمقايسة بين الشيئين في الزيادة والنقصان والمساواة
الكمي من جهة وجهين احدهما بالفعل والآخر بالقوة اما الذي بالفعل فان يكون الطباق احدهما
حكما بالآخر حتى ينطبق كله على كله وينطبق الطرفان ان كان لهما طرفان على الطرفين
بالفعل ويحصل احدهما على مطابق الآخر فيكون في الاول مساواة وفي الثاني تفاوت في زيادة
ونقصان والوجه الثاني الذي بالقوة وهو ان لا يكون المقداران بحيث يمكن الانطباق
بينهما مطابقة وفصل مثل مستدير ومستقيم مثل مربع ومثلث فظاهر انه لا ينطبق
المثلث على المربع هذا الانطباق ولا المستقيم على المستدير لكن قد يظن ان هذا الانطباق
فيهما بالقوة اما المثلث فهو بحيث يمكن ان يقطع قطوعا يؤدي الى نظام
يكون منه مربع آخر يمكن ان يركب فيكون المثلث على ذلك المربع فينطبق عليه فيساويه
بالفعل او ينقص عليه او يزيد عليه بالفعل وقبل ذلك السلم يكون ذلك مساويا وقد يكون
بالحقيقة وبالفعل الصريح في هذا القبيل يقال ان المثلث مساو للمربع وكذلك
المستدير لو امكن ان تعلق به بالفعل الى الاستقامة لكان يكون بحيث يزيد على المستقيم
او ينقص عنه او يساويه بالانطباق عليه فاما ان المستدير والقياس يمكن ان يجعل
هذا الانطباق بالفعل اللهم الا بالقوة ان تحكم في الكم الذي اذا لم يكن منطبقا على غيره
ونهايته لم يكن مساويا له بالفعل واذا لم يكن فيه ما يساويه على الوجه الذي قيل وبالقوة
عليها او به لم يكن زائدا عليه بالفعل ولا الآخر ناقصا عنه بالفعل فما يسعف بجواز
الحكم بان المستقيم ليس في قوته ان ينقلب الى ان ينطبق على المستدير وهو موجود
بعينه ليس حكمه في هذا اذا رجعت الى التحقيق حكم المثلث والمربع فان قال قائل
انا نعلم يقينا ان القوس اعظم من الوتر والوتر اصغر منه فاذا وجد تفاوت
في الصغر والكبر فبالحري ان يكون بينهما مساواة وقد اجاب عن هذا بعض المحصلين فقال
فقد يكون بين شيئين تناسب الزيادة والنقصان ويستحيل ان يقع بينهما تناسب
المساواة فانا نعلم يقينا ان زاوية المستقيم الخطين حادة هي اعظم من زاوية حادة
عن قوس ومستقيم واصغر من اخرى ويستحيل ان يكون من قبيل مستقيمة الخطين زاوية
مساوية لشئ من قبيل الآخر وانا قلنا ان الحادة المستقيمة اعظم من زاوية منهما
لان الزاوية القوسية يوجد بالفعل في عكسه زيادة او نقص وانما كان الآخر

اعلم من مستقيمة لخطين لان مستقيم الخطين يوجد فيها بالفعل زيادة فهذا جواب في منع
ذلك فكيف لو سلم ان القوس اعظم بالفعل من الوتر الذي ليس يمكن ان يوجد في القوس
ما ينطبق عليه المستقيم انطباقا مع انطباق النهايتين وكيف يكون بينهما مقايسة
النسبة بالفعل بل عسى ان يكون ذلك بالقوة او عسى ان يكون ذلك بالتوهم بحيث ان
المستقيم لو امكن مستقيما لكان حتى يوجد فيه مثل وزيادة فيكون اذا اعتبار التفاوت
والمساوات مرة بالفعل ومرة بالقوة المستندة الى الوجود كالمسبب عن الخلق في الخ
ومرة باعتبار بعيد وهو ان يكون بما التي بحيث لو كان يقبل التغير لصار بحيث يحتمل الزيادة
لاعتبر او النقصان لاعتبر او المساواة لاعتبر وهذا اعتبار بعيد والحركات المتقابلة
المكانية هي التي يكون ما يتحرك فيه متقابلا فانه كان الميل يقطع في زمان مثل فالحركة
متساوية وان كان الاطول يقطع في زمان مثل او المثل يقطع في زمان اطول
فالحركات غير متساوية بل متفاوتة بالزيادة والنقصان فان لم يمكن ما يتحرك فيه متقايسة
بالفعل ولا بالقوة فالحركات غير متقايسة بالفعل ولا بالقوة ويكون المستقيم والمستديرة
لا تقايس بينهما بالتحقيق الا المقايسة البعيدة جدا واما المقايسة المعتبرة في حركات
الكيفية فمنها وجه قريب ومنها وجه بعيد فالوجه القريب هو ان يكون ما يتحرك فيه قابلا للقياس
المشابهة الحقيقية مثل سواد وسواد وحرارة وحرارة فاذا كان متحرك قد ابتدأ
من كيفية شبيهة بكيفية اخرى ابتداء منها متحرك آخر ثم انتهى الى شبيه ما انتهى اليه
الآخر في زمان واحد وكان كل موقف متوهم يتوافقان فيه متشابهين لو وقفا عليه فهو
مساوله في السرعة وان كان لم ينته اليه بعد ولو وقفا جميعا في وسط الزمان كانت
كيفية اضعف وبقي زمان ليصير اليها منه فيكون الآخر اسرع منه ومعنى انه يكون المتحرك
فيه واحدا او المنتهى والمبدأ واحدا اي في النوع واما الوجه البعيد فان يكون الاعتبار
بالضد حتى اذا كان احد المنتهيين البياض والمبدأ منها طرفا في التضاد والآخر في ذلك الطرف
الآخر لنظيره او ان كان دون الطرف او قريبا الى الوسط كان الآخر من الجانب الآخر
وعلى مثل ذلك القرب من الوسط فيكون الاعتبار مثلا ان هذا وهو يبيض اسرع من هذا وهو
يسود او مساوله اذ تحركه نسبة ما منه ابتدأ وما اليه ينتهي ومال فيه الى البياض كنسبة
نظيرتها من ذلك الآخر في الى السواد وهذا وجه غير محقق بحسب الاصول وقد يعرض ان يكون

يكون شيئان متقابلين على الاطلاق ولا يكونان متقابلين بالنسبة كالنزر فان الكبير والصغير
في الماء من حيث هو ماء جزء الكبير والصغير والهواء من حيث هو هواء لان غاية الكبير في الماء
ليس غاية الكبير في الهواء وكذلك في الصغير واذا تخلخل الماء الى اكبر الهواء كان للحركة حد دون
حد تخلخل الهواء الى اكبر النار فاذا اخذت هذه الحركات في الكبر مطلقا وفي الصغر مطلقا
كان ذلك متقابلا واما مقايسة الكبر النارية في الكبر الهوائية فليس بجائز في التخلخل
الهوائي الى الكبر لا يقايس التخلخل المائي ولا تكاثفه بتكاثفه فان كبر هذا ليس من نوع
كبر ذلك ولا صغره من نوع صغره بل المقايسة بين تخلخل هوائي او تخلخل مائي بين
وكما الطيران والمشي من حيث الحركة في مسافة مستقيمة فقد يقع التقايس واما
من حيث هذا طيران النسر وهذا طيران العصفور فهو من النوع خلافا يقايس طيران
نسر بطيران عصفور بل الطيران النسري يقايس بالطيران النسري والعصفوري
بالعصفوري وكذلك المشي الفرسي بالمشي الفرسي والمشي العنزي بالمشي العنزي فيجب
ان يراعي في هذا الباب تغيرها فيه الحركة ويراعي اخذه مطلقا او بشرط ثم ينظر الا انه
فان لم يختلف في ذلك النوع صح التقايس فيهما وكانت المقايسة لا بطبيعة النوع
بل بطبيعة النوع بعد حرض فاما التحرك فلا يأخذه بشرط في هذا الباب اولا لانه اختلاف
اختلاف الحركات الآن يكون مأخوذا بشرط في هيئة الحركة وفيما فيه الحركة كالعصفوري
للطيران العصفوري فان مسافة حركات العصفور في طيرانه غير مسافة حركات
الفرس بعصفوره وقد يغلط في هذا الباب اشتراك الاسم والتشابه مثل ان يظن
ان هذا السكين يحد اسرع والبطء مما يحد في الصوت والمر بحدة فيهما يقع مختلف
وكما يظن ان هذا العين الرمدة قد صحت اسرع مما صحت هذه اليد المفلوجة
فانه كما ان مزاج العين وفعلها غير فعل اليد في النوع فكذلك سلامته وفعلها وفساد
فعلها غير الذي بازائها لليد في النوع فلا يكون الحركة فيهما من نوع واحد الا ان يعتبر
الصحة مطلقا فلا يكون الحركتان واحدتين في النوع بل في الجنس وقد علمنا ان تلك
التقايس يجب ليس في الجنس وههنا مسئلة ربما سأل عنها سائل وقال متحرك

قطع مسافة وكانت تلك المسافة منقسمة فيستحيل مع ابتداء الحركة حين انتهت الى
الحد الذي يقف عنده ويتم لديه وقوع القطعة معا فليس من الممكن ان تكون ان
بنسبة الاستحالة مساوية لنصف الحركة فالجواب في ذلك خطاء ولا يجوز ان يكون ذلك لان
المسافة مساوية للمستحيل واما الحركة فليست مساوية للاستحالة في الزمان فقط ولا انقطع
قطعت شيئا مما يقطعه الاستحالة وذلك لان الحركة قطعت مسافة اولا كان تغيرا
من مبدأ ما الى منتهى والاستحالة قطعت ما بين كيفيتين اذ كانت تغيرا الامر حيث
حد مسافة الى اخرى بل من كيفية الى اخرى والمستحيل من حيث هو لم يخرج من مسافة
لم يصدا (?) او يخرج من كيف الى كيف الا انه لم يزل يخرج ونشء كيف بعد كيف وعلى ان
تحدد النشء في محل — في تضاد الحركات وتقابلها واذ قلنا في تساوي
الحركات وتفاوتها فاولى ما نتكلم فيه هو حال تضاد الحركات فنقول اما اولا فان الحركات
المختلفة الاجناس مثل النقلة والاستحالة والنمو فقد تجتمع معا فان امتنع بعضها
عن الاجتماع مع بعض في وقت ما فليس ذلك لان طباعها من حيث هي نقلة
والاستحالة ونمو يوجب ذلك بل لامر زايد وسبب خارج واما الحركات الداخلة
تحت جنس واحد مثل التسود والتبيض او التعين في جنس الكيفية على نحو الوقوع الحركة
فانها قد تكون متضادة فان التسود موافق التبيض في الجنس وتشاركه في الموضوع وهو
مقابل له يستحيل اجتماعه معه وهو معنى وجودي كما ان التبيض معنى وجودي ليس
معقولا بالقياس اليه فقط وبينهما غاية الخلاف اكثر ما بين احدهما وبين التغبر وغيره
وهو غاية الخلاف وهذه هي الامور التي تصير الشيء ضد الشيء فالتبيض ضد التسود
كما ان البياض ضد السواد واكثر ما يتوهم في الكم ايضا فان النمو ضد الذبول فانه وان كان
قد قيل ان الصغير ليس مضادا للكبير بل هو مضايف له وكان يجوز ان يظن ان بين
الصغير والكبير الذي تحت النوع تقابلا على الاطلاق وليس بالقياس فان في النمو
والذبول اعتبارا آخر ومعنى ثانيا في الحركة الى الزيادة ليست بالقياس
الى الحركة الى النقصان كما ان الزيادة انما هي زيادة ما بالقياس الى النقصان وعلى

وعلى ان الزيادة والنقصان اللذين يتوجهان اليه محدود وان في الطبع لنباته اقصى
ونسبة هي الى النمو اقرب كما ان في التبيض والتسود وكذلك كان في التخلخل والتكاثف
واما الحركات التي في الوضع فيشبه ان يكون فيها تضاد على نحو التضاد في الحركات
المستديرة وسنعلم هذا عن قريب واما الحركات المكانية فان المستقيم منها يضاد
المستقيم بوجه من الوجوه وذلك فصول الحركات المتضادة مع الاتفاق في
الجنس يجب ان يكون متقابلة متعاندة لا محالة وتكون منسوبة الى امر الا انه
يتعلق بها الحركة والحركات ليس كونها متضادة هو لنفس متحركها فالمتضاد فان الاجساد
قد يعرض ان يتحرك حركات مختلفة النوع فان اي الارض (?) حركها القسر الى فوق
وشاكل الحجر ذلك كان نوعا الحركتين لا يختلفان في ذواتهما انما يختلفان بالطبع
والقسر والطبع والقسر لا يجعل الشيء مختلفا فان الحرارة التي تحدث في الجسم بالقسر
والتي يوجبها الطبع حرارة متفقة النوع والسواد الذي يحدث بالقسر والذي يحدث
بالطبع سواء وهو ان تأثيرا واحدا لا يختلف بان يكون عن قسر وعن طبع وكذلك الاختلاف الطبيعية
والقسرية وغير ذلك ولو كان تضاد الحركات ايضا انما هو للقسر والطبع لما كانت
ولكان قسريان متضادين ولا طبيعيان متضادين وغير ان الحركة
متضادة للحركة لنفس انها طبيعية للحركتين متضادان وقيل ذلك يعلم ان (?)
الحركة ليست بغير مضادة للحركة لاجل ان الحركتين متضادتين ولا ايضا لاجل
لان الزمان لا يتضاد طباعه ولو كان يتضاد لكان يكون التضاد في امر يعرض
للحركة من الخارج كان الزمان عارض للحركة والكل تكون الحركات متضادة لاجل
ان الذي فيه الحركة مضادة للذي فيه حركة اخرى فان الذي فيه الحركة يكون متضاد
الحركات متضادة فان الطريق من البياض الى السواد ومن الزيادة الى النقصان
هو بعينه الطريق من السواد الى البياض ومن النقصان الى الزيادة وانما يختلفان
باعتبارها كما ان المسافة في النزول هي المسافة في الصعود بالجهة فان هذه الاشياء
لا اضداد لها لانها متوسطات فكيف يكون بها التضاد لما يصير الحركات متضادة

فلم يبق الآن الا الامور التي اليها وعنها فانها اذا كانت متضادة كالسواد والبياض
كانت الحركات متضادة ولا كيف اتفق فان الحركة من السواد ليس بعينه حركة الى السواد
لا من انه حركة من السواد فقط بل يحصل بالعرض من حيث يكون مع ذلك حركة الى البياض كما
يلزم كونها حركة الى السواد حركة من البياض فان الانتقال من السواد لا ينتهي الا الى البياض
فالانتقال الى السواد لا يبتدي الا من البياض فاما من الاسعاف والى الاشفاف فذلك
ليس بحركة بل امر يقع دفعة وكانت الحركة من السواد فيتوجه لا الى البياض لم يكن فيه ان
الحركتان متضادتين كما انه يجوز ان يتحرك الشيء من البين لا الى السواد بل الى ما يوافق فا
الحركات المتضادة هي التي تتقابل اطرافها وهذا منصور على وجهين رجحان في وجه
تلك احدهما التي اطرافها متقابل بالتضاد الحقيقي في ذواتها مثل السواد والبياض
ومثل الحرارة في طبيعة الشيء وضوء في طبيعة ذلك الشيء والثاني ان يكون اطرافها لا تتقابل
في ذواتها وفي ماهياتها بل تقابل لامرين احدهما بالقياس الى الحركة والثاني
بالقياس الى امور خارجة عن الحركة مثل ان طرفي المسافة بين السماء والارض هما
مثلا نقطتان او مكانان وطبايع النقطتين والمكانين لا متضادة ولا متقابلة
بل متقابل لامر خارج وذلك الامر اما غير متعلق بالنسبة الى الحركة واما متعلق
بها اما الخارج بالنسبة الى الحركة فان يكون احد الطرفين في غاية القرب من الفلك
والطرف الثاني في غاية البعد فيكون طرف ... ان كان علوا والاخر ... ان يكون
سفلا واما المتعلق بالنسبة الى الحركة فمثل ان يكون احد الطرفين عرض له ان يكون
مبدأ الحركة الواحدة والاخر عرض له انه منتهى لتلك الحركة فيقاس كل احد متقابلي
الحركة مخالف ومقابل فيقاس كل واحد منهما الى الاخر فانه وان كان قد قيس
كل واحد منهما الى الحركة فقياس المتقابل بالاضافة فان المبدأ مبدأ للذي المبدأ
والمنتهى منتهى للذي المنتهى وكذلك بالعكس في الامرين فليس مقابلة ما بين المبدأ
والمنتهى هذه المقابلة فان المبدأ لا يقابل المنتهى بانه مقول بالقياس اليه فانه
ليس يلزم انه اذا كان للحركة مبدأ ما وجب ان يفهم من بعد بعينه ان له منتهى

يستدعي عسى ان كان ولابد فيعلم بدليل من خارج والامر في المنتهى كذلك فان
ايهما علم لزم العلم بالآخر وليس ابتداء المسافة منصور المهية بالقياس الى منتهيها ولا
منتهيها منصور المهية بالقياس الى مبدئها فليس بينهما تقابل التضايف وبينهما الا تقابل
تقابل اعتزاد اذا كان المستقيم اذ يستحيل ان يكون المبدأ والمنتهى مجتمعين في شيء
واحد بالقياس اليه مبدأ او منتهى اجتماعا في زمان واحد وليس احدهما عدما
للاخر حتى يكون المنتهى عدم المبدأ ولا وجه من وجوه التقابل الا التقابل التضاد وان في
غير المستقيم فلا يمتنعان يجتمع في شيء واحد مبدأ ومنتهى للحركة ليس على الاستقامة
فلا يكون في المبدأ والمنتهى هناك تضاد او تقابل وليس يقع الشك في ان القسم
الاول يحصل الحركات متضادة فاما القسمان الاخران فيشبه ان يكون فيه الشك
فيهما وذلك لان ذوات الاطراف لا تتقابل بذاتها بل تتقابل بعارض عرض
لها فاذا لم يكن متضادة حقيقة لم يحصل الحركات متضادة حقيقة فنقول ان هذه
المقدمة [illegible] فانه ليس اذا كان الشيء متعلقا بشيء ويكون ذلك الشيء ليس يوصف
بالتضاد في جوهره بل انما يوصف بالعرض وجب ان يكون المتضادة المتعلق به ذلك الشيء
تضادها بالعرض وذلك لانه يجوز ان يكون هذا الذي هو عارض للمتعلق به امرا داخلا
في جوهر المتعلق فان التحدد بالطرف امر عرضي للشيء وداخل للشكل الذي من الشيء
وهو مما يتعلق بالشيء يتقوم به وكذلك الجسم الحار والجسم البارد متضادان بصورتيهما
وفعليهما وهو الاسخان والتبريد الصادر عنهما لا متضادان بالعرض بل بالحقيقة
لا من ان الحار ان كان عارضا بالقياس الى الجسم فانه ذاتي او واجب الوجود
حتى يكون الاسخان والتبريد متضادين وعلى هذه فان الحركة ليست تتعلق بطرف المسافة
من حيث هو طرف فقط كيف كان حتى اذا عرض لطرفها عارض كان غير داخل في تقويم
الحركة اذ لا يجب [illegible] بل انما تتعلق الحركة بالطرف من حيث هو مبدأ ومنتهى فان
كل حركة فجوهرها يقتضي التقدم والتأخر ولان الحركة جوهرها مسافة وقصد فجوهرية
الحركة تقتضي المبدأ والمنتهى اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل التي اشرنا فالاطراف
التي للمسافة فانما تتعلق بالحركة بحيث هو مبدأ ومنتهى ومن حيث هي متقابلة فهي متقومة
للحركة وان كانت ليست متقومة بذلك فظاهر ان الحركة التي تسعى انما مبدأ

يقع

ومستدير متقابلين لا يجوز ان يؤدي احدهما الى الآخر بل يكون على النحو الذي وصفنا فيه
لذاتهما ضدا لا لضد والضدان ذاتيان او ليسا ذاتيين للموضوع الذي هو الكم
ولقائل ان يقول كيف يكون المبدأ لتضاد المنتهى ومبدأ الحركة ومنتهاه واحد يكون
في جسم واحد والاضداد لا تجتمع في جسم واحد فنقول ان الاضداد قد تجتمع في جسم
واحد اذا كان الجسم ليس موضوعها الاول القريب انما لا تجتمع الاضداد معا في
الموضوع الاول القريب وموضوع المبدائية والمنتهائية ليس هو الجسم بل هو الحركة
فلا تجتمع في طرف بالفعل ان يكون مبدأ حركة مستقيمة واحدة بالاتصال ومنتهاها
وهذا كما قد تجتمع في جسم واحد اشياء متقابلة كان بعض الفضاء كجسم محدب فيه خط
محدب وخط مقعر وما اشبه ذلك والذي ظن ان الحركات المستقيمة ليست اولى
بان تتضاد من ان تتضاد المستديرة في الطرفين والمسافة المتضادات المستقيم
واحدة فقد يستمر سهوا عظيما فكان يلزم ايضا ان يقول السواد والبياض ليسا
متضادين لان موضوعهما واحد ولو كان شرط التضاد ان لا يجتمع للضدين مادة مشتركة
لما اجتمع الضدان في جنس واحد ولما كان موضوعهما واحدا بالخصوص فان التضاد
هو اختلاف في طريق واحد على غاية البعد ولا شك ان السواد ضد البياض والطريق
بينهما هو الوسط وهو واحد لكن السلوكين المتقابلين فيه بما على غاية التقابل في
هذه الاصول فلنرجع الى غرضنا فنبين ان الحركة المستديرة لا تضاد المستقيم
فنقول ان كان بينهما التضاد فاما ان يكون التضاد لاجل الاستدارة والاستقامة
كانت الاستدارة والاستقامة متضادتين لان الشيء الذي به الاختلاف بين الاضداد
المتفقة في الجنس متضاد لكن الاستدارة والاستقامة كما قيل ليس موضوعهما الاول
واحدا ولا شيء من الموضوعات يجوز ان يستحيل من الاستدارة الى الاستقامة
الا بفساد على ما قلنا قبل والضدين فليس السبب في تضاد الحركات بل ليس في الحركة
هو السبب لتضاد الحركات فانه لم يمكن تضاد لما فيه بقي ان يكون للاطراف ولو كان فاذا هو
مضادة المستديرة لغيرها بسبب الاطراف لكانت الحركة الواحدة بعينها تضاد
حركات لا نهاية لها مختلفة الذي عليه الحركة المستقيمة والقسي غير متناهية لا نهاية
لها بالقوة ولكن ضد هذا الواحد واحد فقط وهو الذي في غاية البعد عنه ويمكن ان يتبين

يتبين بهذا ايضا ان صورة الاستقامة والاستدارة لا تتضاد تضادا آخر بانه ان كان
مطلق الاستقامة تضاد مطلق الاستدارة كان المقابل للمستقيم تضاد هذا المستدير
بعينه اذ لا يجوز ان يكون هذا الواحد مقابلا الا لواحد بعينه لا ما هو ابعد عن هذا الواحد في جهة
الخلاف فهو واحد فان الابعد فلا ضده هذا الشخص لا لم يكن متكثرا بالعدد ولم يجز ان يكون
ضده معنى عاما متكثرا فسقط بهذا قول من قال ان من الحركات القوسية الكثيرة
يجوز ان يكون متضادة للمستقيمة الواحدة قال فانه وان كان ضد الواحد واحدا
فهذه الكثرة من حيث هي مستديرة كثير واحد فهذا القول خطأ وذلك لان ضد الواحد بالعموم
واحد بالعموم متكثر بالشخص ليس ضد الواحد بالعموم واحدا بالشخص فليس ضد جميع تلك المستديرة
المتفقة في معنى الاستدارة هذا المستقيم الواحد بالشخص بل لا وطلا ان يجمع تلك المستديرات
ليست كاشخاص من نوع واحد بل كان كل واحد منها قوس من دائرة اوفى انعطافا
واكثر ابتعادا من الانعطاف والانحداب اوفى ولا يوجد ان يكون الدوائر المتفقة في النوع التي
تتكثر بالعدد في الاحديات فيكون لا يجوز مطابقة فيما بينهما بوجه من الوجوه ومثل هذا انما
المستقيمة والمستديرة وان اتفقا من حيث انهما خطان متحدان فلا يبعد ان يختلف
نوعا القوسين الذين لا ينطبق احدهما على الآخر وان اتفقا في انهما مستديران ومحدودان
فكيف يكون تلك القسي المختلفة كلها مضادة لشخص واحد ويسقط ايضا سؤال من قال
لكن بين المستقيم والمستدير مضادة جنسية وبين المستقيمين مضادة نوعية
بان نقول انا لا نمنع ان يكون للشيء الواحد اضداد من جهات كانت جنسية او كانت
نوعية وذلك لان الشيء يضاد الشيء في طبيعة ذاته وقد يضاده في اعراض واحوال ولكن
لا نمنع ان يعرض للحركات المستديرة ان يكون لها اضداد من المستديرات في المستقيمات
في معان تعرض لها وانما نمنع ان يكون لها ضد في ذاتها وفي ماهيتها وهذا كما انا لا نمنع
في الاخلاق تضاد النقص والافراط وقد يتضادان بما ايضا في انفسهما وليس تضاد الافراط
والنقص تضادا حقيقيا في الذات وهما التي هذان غاية التباعد واما تضاد التوسط والطرفين
فليس لطبيعة التوسط والطرفين بل لان التوسط فضيلة وذانك يجتمعان في الرذيلة
والفضيلة معنى لازم او عارض لتلك الطبيعة المتوسطة ايضا كون ذينك رذيلة معنى لازم
لها او عارض وليس للفضيلة والرذيلة دخول في ماهيته فلا يكون التضاد بين التوسط

والطرفين تضادا وانه عارض والطرف لتضاد الطرف بذاته وجوهره وتضاد المتوسط بعارض
واما انه بل يكون الشيء ضدا من جهة جنسه وضدا من جهة نوعه فقد علمت في مواضع اخر
وتحققت ان الضد بالحقيقة ما هو ضد ذات الشيء ونوعه فلا يجوز ان يكون المستديرة
تضاد المستقيمة تضادا نوعيا ولا يكون التضاد بين التضاد الحركة والسكون تضادا جنسيا
ثم تضاد الحركتين تضادا نوعيا فان السكون يعتبر عدم لا تضاد فقد اتضح ان الحركة
المستقيمة لا تضاد المستديرة وكذلك لما كان يعلم ان المستديرات التي على القسي لا تتضاد
لانه يجوز ان تتفق في اطراف مشتركة قسى بلا نهاية فاما الحركة على طرف قوس
الى طرف عنه او منه اليه بالعكس على القوس واحدة بعينها فلا يكون متضادة لما انه
تعلم ذلك اذا علمت ان الحركة المستديرة الوضعية التامة الدورية لا ضد لها لانه
لانه لا طرف لها بالفعل واذا فرض لها طرف فيكون بعينه فرض وضع معين لا بالفعل فذلك
الوضع اجتمع فيه ان كان مبدا ومنتهى اذ لم يكن المبدأ والمنتهى ضدين لاجل المبدئية
والمنتهائية بل لاجل انهما كما مر ليكن مبدا ومنتهى حركة ولا كيف اتفق بل لاجل انهما
مبدا او منتهى حركة معينة لا يكون مبدئها بعينها اي بعينها منتهيها في استمرار انها تحتج
بصحيح التعاند بين المبدأ والنهاية من جهة القياس الى الحركة وذلك انما يتفق حيث يكون
المبدأ والمنتهى في الحركة المستقيمة يكون الاستمرار فيها لا يجعل المبدأ منتهى ولا المنتهى مبدا ولكن
هو الذي لا يجتمع واذا كان كذلك فقد عرفت ان اللتين على القوس الواحدة لا تتضادان
لان الحركة على تلك القوس لا تعرض لها من حيث هي حركة قوسية ان يكون مبدا وغير
منتهاها مغايرة ذاتية بل يعرض ذلك لقطع يعرض ووقوف يتفق ولولا ذلك لصح
لها التوجه المستمر الى المبدأ بعينه وهي حركة متصلة واحدة لا رجوع فيها والحركات
المستديرة الوضعية وخصوصا ما يكون منها لجسم متساوية الاجزاء موضوع على
جسم متشابه الاجزاء او موضوع في جسم متشابه الاجزاء اعني المتشابه في الطبيعة والاجزاء نسخ
فانها حركات ان كثرت وتخالفت فانها تتكثر وتتخالف بالعدد ولان كل حركة منها تبتدئ
فانها تبتدئ من وضع اذا فرض بالفعل وتنتهي الى وضع اذا فرض بالفعل لا اختلاف
بينهما الا بالعدد وتكون لها اوسط او مقاطع اذا فرضت بالفعل لم يكن تتناهى الا لما
قبلها او كل حركة منها فان مبدئها المفروض ومنتهاها المفروض ووسطها المفروض لا يخالف

لا يخالف حركة اخرى الا بالعدد حتى لا يخالف الا بالعدد ولا شيء مما لا يخالف الا بالعدد بضاد ولان شيئا
المستحيل ان يجتمع واما الذي قيل من انه لما كان المستديرة يخالف المستقيمة في انها لا طرف
لها بالفعل فكذلك يخالفها في ان نوع تضادها لا يتعلق بالاطراف فسقط بما وضعناه انه
لا وجه لتضاد الحركات الا لان يكون بسبب النهايات والاطراف فاذا اسقطت الاطراف و
والنهايات سقط وجه التضاد فلم يصح ضده فقد علمت مما قلناه حال الحركة المستديرة
واما المستقيمة فقد عرفت انها تتضاد وكيف تتضاد وان النازل والصاعد تضادا و
التضاد المذكور الذي للحركة بما هو حركة مستقيمة وتضاد تضادا خارجا عن ذلك يكون
الطرفين فيه متضادان من طريق انهما علو وسفل اي تضاد الحركة ذات الضدين التي تاخذ
اقرب مسافة من طرف الى طرف بالفعل وضده هو الذي يبتدئ من نهايته
الحركة ذاهبا الى مبدئه ما لا ينتهي اليه **فصل** في تقابل الحركات والسكون اما تقابل
سكونا يقابله الحركة والسكون فامر قد حققته فيما سلف وعلمت ان لكل جنس حركة سكونا يقابله
لكنه قد يجب علينا ان نتوقف تقابل السكون الحركة من حيث هو سكون وسكون من حيث
هو طبيعي وقسري وغير ذلك من الفصول الخارجة عن جوهرهما فنقول ان السكون لا ضد له
اقتضاه ما يقع فيه مقابلة ومضادة في باب الامور التي تتعلق بها السكون واذا تاملت ما قدمناه
عليك في باب تضاد الحركات فقد عرفت تعلم ان المسكن والمنكن لا مدخل لهما في
ولا الزمان وقد علمت ان السكون لا يتعلق بمبدأ ومنتهى سكانه ولكن يتعلق بما فيه فيشبه ان
تضاد ما فيه يجعل السكون متضادا واما فيه متضاد على وجهين تضادا يتعلق بكونه حيزا
وجهة ومكانا واسما عما يحيط به الجهة تضادا لا يتعلق بجهته وتضادا يتعلق
بامور اخرى مثل ان يكون مكانا حارا او مكانا باردا وقد ما هو الجنس من التضاد دخوله
غريب عن السكون لا يتغير من امر السكون شيئا حتى انه لو كان جسم يسكن في الجسم
سكونا متصلا وكان يعرض الجسم ان يبرد ويسخن او يبسو ولم يجب ان يتغير السكون
فيتوقف ما ضد السكون فيه وقتا اخر بل يتصل السكون فيه واحدا بعينه لان
هذا التضاد ليس في ذات ما فيه الساكن اولا بل في شيء اخر واما اذا كان التضاد
في ذات ما فيه بان يكون كان مرة يسكن فوق فيكون الذي يسكن فيه فوق مرة فيكون
الذي يسكن فيه فوق مرة ويكون اسفل فيكون الذي يسكن فيه اسفل فالاولى

ان يكون هذا السكون مضادا لذلك السكون ويكون السكون في المكان الاعلى مضادا
للسكون في المكان الاسفل وقد ينبغي ان نعلم هل السكون الذي يقابل الحركة من فوق هو السكون
الذي فوق او السكون الذي اسفل وقد قيل ان السكون فوق ضد الحركة من فوق لا الحركة
الى فوق وذلك لان السكون فوق قد يكون كمالا للحركة الى فوق ويجب ان يكون الكمال الطبيعي
مقابلا لما يعرض عن ان يكون الشيء يؤدي الى مقابله وضده فهذا ما قيل ولانا فلم يتضح لي ان الحركة
لا تؤدي الى مقابلها بعد ان لا يعتقد مقابلة المكان كذلك ولا يجوز ان تؤدي وجود حركة
الى فقدانها ومن ينكر ان الحركة بالطبع الى فوق يحصل منه سكون بالطبع ولا شك
ان هذه الحركة مؤدية الى فقدان نفسها ولم يتضح لي ان السكون فوق كمال للحركة من اسفل الى فوق
بل يشكل بذلك بل انما هو كمال للمتحرك يحصل للمتحرك واما الحركة فانها تفسد وتبطل عند ذلك
ليس كمال الحركة بل فساد الحركة انما هو كمال للمتحرك يحصل للمتحرك بالحركة وعندي ان كل سكون
يعرض للمتحرك فهو مقابل لكل حركة تمنع عنه لو كانت الحركة بدل السكون لانه عدم الحركة
يكون فيه الى ذلك الموضع او عن ذلك الموضع فان السكون ليس هو عدم الحركة من حيث
هو الى جهة ما والا لكان المتحرك الى خلاف تلك الجهة ساكنا بل السكون عدم الحركة التي في ذلك
الجنس مطلقا وكذلك الساكن في نوع اين او كيف او كم اذا حفظ شيئا واحدا فهو ساكن في
ذلك الاين واذا حفظ كيفا واحدا فهو ساكن في ذلك الكيف واذا حفظ مقدارا
واحدا فهو ساكن في ذلك المقدار ويستحيل ان يكون الشيء يحفظ شيئا واحدا ثم ان يكون
عادما للنقلة دون نقلة وكذلك في الاستحالة وغيرها وان كان يجوز ان يكون عادما للنقلة
وغير عادم للحركة في الوضع مثل الفلك الذي يتحرك في مكانه فانه من حيث الاين ساكن
ومن حيث الوضع متحرك مطلقا وكذلك الساكن في الكيف فان الساكن يقابل التغير في الكيف
هو الذي لا يتغير في الكيف والساكن يقابل التغير في الكم هو الذي لا يتغير في الكم لكنه ان اشتط
واحد ان يجعل لكل حركة من حيث هي تخصص سكونا يقابلها يكون عدم تلك الحركة من حيث
هي تلك الحركة لزم ان يجعل المتحرك الى فوق ساكنا عن الحركة الى اسفل فان اشتط ان يجعل
السكون المقابل هو الذي يتوهم طاريا على الحركة فيعدمها فعليه ان يخص لنفسه هذا
الاشتراط من غير وجوب اذ ليس كل عدم تابعا بل قد يتقدم فيجوز ان يكون السكون

انما هي الحركة بالطبع الى فوق م

غير نخ

السكون في ناحية تحت هو الذي يطرأ على الحركة الى اسفل وان اشتط ان يجعل السكون المقابل
هو الذي يطرأ عليه الحركة بعد ما يكون كالاستعداد المتقدم والعدم المقارن للقوة كان
السكون فوق مقابل الحركة من فوق واما اعتبار التقابل بالطبيعة والقسرية فيشبه ان
يكون السكون فوق لا يقابل الحركة الى فوق لانهما طبيعيان بل التي الى اسفل على
هذا القياس نورد سائر الفصول التي بها تختلف الحركات **فصل** في بيان
حال الحركات في جواز ان يتصل بعضها ببعض اتصالا موجودا او تتتالى وذلك انا بينا ان حركتين
بينهما سكون لا محالة وقد عرفنا ان الحركة كيف تكون واحدة وكيف تنقسم الحركات وعرفنا
انها كيف تتقابل فحري بنا ان نعلم ان اي الحركات تتصل باي الحركات واي منها
لا يتصل بل يتتالى وتتتالى فنقول ان المختلفة الاجناس فلا شك انها اذا
تعاقبت على موضوع واحد لم يمكن ان يقال انها حركة واحدة بالاتصال واما المتفقة
الاجناس كالاستحالة واستحالة ونقلة ونقلة فخليق بنا ان نحقق الامر فيه
فانه مما يعظم فيه الشك انه هل يتصل حركة نحو القاعدة بحركة الى زاوية او حركة
على قوس بالحركة على وتر وبالجملة هل تتصل حركتان اثنتان يعرض لكل واحدة
منهما ان تنتهي عند الاخرى فتكون لاحداهما غاية وللاخرى مبدأ كنقطة هي طرف مسافة
او كيفية هي نهاية حركة اليها او مقدار او غير ذلك فان قوما جوزوه الا الانعطاف وقوما
لم يجوزوا واوجبوا ان يكون بين امثال هذه الحركات سكون والمجوزون احتجوا والمانعون
احتجوا ولنعد الى الكشف عما احتجوا به وما عندنا فمن حجج المجوزين قولهم ان الحجر الذي
يرمى الى فوق ثم ينزل الى اسفل ويعارضه في سبيله حصاة صغيرة حتى يماسه
البكر تلك الحصاة اولا ثم ياخذه عند حركتها او يتصل الحركتان معا فان سكن في
حين ذلك لزم ان يكون الرحى يحبسها حصاة صاعدة في الحركة النازلة التي لها وهذا محال وان
اتصلت الحركتان فقد بطل مذهب من يمنع ذلك وقالوا ايضا ان ذلك السكون
من الحجر ان كان يحصل من غير ان يكون بسبب يوجبه ثم ان كان له سبب
فاما ان يكون سببا عدميا او يكون سببا وجوديا فان كان سببه عدميا وهو
عدم سبب التحريك فيجب ان لا يكون في ذلك الحجر المرمي الى فوق مطالبة
حركة الى اسفل فيجب ان لا يتحرك الا ان يتغير جوهره وليس الامر كذلك وان كان

السبب وجوديا فهو شيء يمانع عن الحركة اما قسري من خارج واما طبيعي او ارادي نفساني من داخل
وجميع ذلك ليس و قالوا ايضا لا يمتنع ان يكون شيء مماسا شيئا معينا في آن ولا يفارقه
ولا يتحرك فيما بالزمان الذي يكون ساكنا فيه فالصحيح هو عمدة احتجاج مثبتي السكون فانهم يحتجون
بانه لا يجوز ان يقع في آن واحد مماسة ثم مفارقة فقالوا و هذا مثل كرة مركبة على سطح مستو
فانها اذا وضعت فوق سطح البسيط بحيث يلاقيه عند الصعود ثم يفارقه فانها تماس
ذلك السطح بنقطة ولا يتحرك مماسة زمانا بعد ذلك زمانا و اما الذين نفوا عن ذلك فحجتهم
ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مماسا بالفعل لغاية معينة ومباينا الا في آنين وبين كل
آنين زمان و ذلك الزمان لا حركة فيه ففيه سكون وقالوا ايضا لو جاز اتصال الصاعد
بالهابط شيئا واحدا لكانت الحركتان يحدث بينهما حركة واحدة بالاتصال لان
الحركة هي الاتصال وكان يجب ان يكون الحركتان المتضادتان حركة واحدة و هذا محال و
قالوا ايضا انه لو جاز اتصال الحركتين لكان يجب ان يكون غاية الصاعد الهابط هو ان
ينتهي و الا استمر الى ما عنه ابتداء فيكون مبدأ الحركة المستقيمة الطارئة عن حيز هو بعينه
المقصود بتلك الحركة وقالوا ايضا انه اذا كان الشيء ابيض فاسود و هو متسود من
حيث هو متسود ففيه سواد ما وحيث هو كذلك ففيه قوة على البياض فيكون معا ابيض
ففيه قوة على البياض و هذا حكم مع الاشياء والنسبة محققة بالاتفاق وليس الاولى
منهما حسن الاحتجاج وان كان المذهب الثاني هو الحق لكنهم لم يتركوا لنا برهانا قاطعا
عليه بحيث يتضح به او لم يفهموا فلعل القائلين بالسكون انما نقضوا ما احتج به هؤلاء
واما حدث الحصاة فان لنا ان يقول اما ان يجوز الهواء المندفع امام الرحى تصرف الحصاة
قبل ان يقع بينهما مماسة فيجوز ذلك السكون واقعا في الهواء قبل المماسة واما ان يكون
بحيث المقاومة تبلغ مجرى الرحى فهو مستحيل وان كان شيئا ان يتوقف الرحى
لاستحالة اتصال الحركتين كما يقع مثل ذلك لاستحالة الخلاء فان الاعلى لا يجب وجوده
لا يبعد ان يبطل ما من شانه ان يبطل او يمنع ما من شانه ان يمنع و يكون القدر من الزمان
الذي فيه الابطال و المنع يجب بمناسبة الفعل و الانفعال واما الحجة الاولى فيجوز
ان يقولوا عليها ان السبب فيه نسبة عدم و هو عدم حدوث الميل عن القوة المحركة
فان هذه القوة انما تحرك باحداث ميل فقد علم انها اذا كان في مكانها الطبيعي

لم يكن هناك ميل الى جهة البتة وتلك القوة موجودة فكذلك يجوز في الجهة الاخرى التي زالت اليها
بميل قاسر ان يكون تارة ممنوعة عن الميل الذي يحدثها بالطبع بمعارضة الميل القسري
ويلزم من ذلك ان لا يتحرك ذلك السكون اما القسرية اذا كانت قوية بعد فانها تمنع عن
ان يحدث عن طبيعته ما يريده الطبيعي فانا نعلم ان الميل القسري يستولي على الميل الطبيعي
ويعدمه و يمنع عن الحركة الطبيعية فيجوز ان يكون عند انتهاء الحركة بقية من الميل القسري
بعد ربما يمنع القوة الطبيعية عن احداث الميل الطبيعي و يكون اضعف من ان
يقوى مع ذلك على التحريك في تلك الجهة بل يضعف عن التحريك فلا يتحرك لانه يضعف
عن ممانعة الطبيعة من احداث الميل فلا الميل القسري يقوى على التحريك غالبا للقوة
الطبيعية ولا القوة الطبيعية تقوى على احداث الميل الطبيعي ان يبطل تلك البقية من الميل
القسري او يبطل نفسها او يبطلها بسبب ومثل هذا قد يتبادر بين المتقاومين الى ان يتوافق
تارة على معان اخرى فيكون الامتناع من الحركة تارة لهذا وتارة يكون الامتناع بسبب
وجوب السكون زمانا بعده حتى يبطل الميل الطبيعي اذ وجد التحريك فليس كل ميل كما حصل
مثلا حصلت معه حركة بل ربما كان اضعف من ذلك او مغلوبا بالمقابل مغلوبا متوقفا
الى ان يضعف او يزيد مثل الميل الذي يحصل في حمل ثقيل و لا يكون شدة فاذا انضم اليه
العاشر استقل فان الشدة قد اوجبت فيه ميلا ما و اعدمت ميلا الا ان الحاجة لا يتم به ذلك
الميل الاستقلال بل يحتاج الى زيادة و يجوز ان يتحقق ان السبب فيه معنى وجودي و هو
عدم القضاء و هو ان يكون الجسم يفيد قوة غريبة يحرك بها الجسم و توسطها يفيد قوة
سكونه و هو امر كالمضاد للميل صورة مضادة له او قريب به يحفظ الجسم مكانا ما هو
كما بالميل يترك مكانه فيكون من قسري و طبيعي كما يجوز من الميل قسري و طبيعي واما الحجة الثانية
فقد قيل عليها ان الكرة الطبيعية لا نقطة حقيقية لها وانها تماس سطحا و هذا الجواب ليس
الاصوب انه حيث يجوز كرة حقيقية فلا يكون ما يسمى كرة ولا محيط لها حقيقة في السموات
ولا يمكن معها هذا العمل و حيث يمكن هذا العمل فلا يكون كرة حقيقية ولو كانت فربما استحال
ان يماس شيء شيئا ولا بد في كرة لتقف فوقه لاستحالة ذلك فلا يخلو اما ان يكون هناك

البسيط

بين الكرة والصفحة خلاء او لا يكون فيستحيل ان يكون بين الكرة والصفحة خلاء فيجب ان يكون
بينهما ملاء فان كان بينهما ملاء كان سطح ذلك الملاء الملاقي لبسيط الصفحة وهو بسيط
سطح بسطح آخر يلاقي بسيط الكرة ولم يجز ان يكون في وجه نقطة غير جسم [illegible]
فان النقطة لا تتعين لحاد الاسطح وضح منه عن ان يكون من ذلك البسيط
واذا كان كذلك لم يقع مماسة بين الكرة وبين الصفحة بالنقطة وصحت مماسة وذلك
حكم علمان هذا التعليق لاحكام طبيعية باوهام رياضية وغير صواب فان ذلك يخرج
خروج عن الصناعة فليس يلزم منه المراد على ما بيناه والا ان يوجب انفصال الحركتين
المذكورتين في الوهم ولكن لا يمنع انفصال الحركتين المذكورتين في الوهم وانما يمنع
ذلك في الامور الطبيعية الخارجية عن الاوهام ثم لا وكذلك ان يعودوا وينقضوا حجج
هؤلاء اما الاولى فلانه يعرف مغالطة وذلك لانه اما ان يعنى بالآن الذي يكون فيه
مباينا طرف الزمان الذي يكون فيه مباينا فيكون طرف زمان المباينة الذي هي
الحركة فيكون ذلك بعينه الآن الذي كان فيه مماسا فلا يمتنع ان يكون طرف زمان الحركة
شيئا ليس فيه حركة بل فيه ادرك ما خالف الحركة وان يكون طرف زمان المباينة هو نفس
آن المماسة وليس فيه مباينة وان عنى به ان يصدق فيه القول بان الشيء مباين
فحق بينهما زمانا لكن الزمان الذي يكون فيه من المماسة الى ذلك الحد هو بالزمان
زمان السكون خصوصا وقد شعهم ان الحركة والمباينة [illegible] لا يكون
حركة ومباينة وكذلك ان يتركوا النقطة المباينة ويوردوا بدلها المماسة فانه يجوز ان يكون
في طرف الزمان الذي في كله مماسة مماسة وقد سلف مباينا ان تحقق [illegible]
فلنشتغل [illegible] وعلمان جميع ذلك منتقض اذا كان التحرك فيه اعني الحافة قد عرض
فيه فصول بالفعل بان صار بعضه اسود وبعضه ابيض او كان اجزاؤه متصلة على التماس
فكان هناك حدود بالفعل لكنه ليس يبعد ان في آن [illegible] ذلك [illegible] بان يقع
عند الفصول بالفعل وقفات ويكون الحركة ابطأ منها لو لم يكن [illegible] قال ابو الفرج
فلذلك اما ما يكون التباينات فيه بالوهم كما بين السواد والبياض فان الشيء لا يكون [illegible]

٣٨٧

بالمجانس في التحرك في احد ولي المحاسن له تلك الكيفيات وهو المجانس في ذلك متصل كانه
لا بياض فيه ولا سواد وهذا ليس بمعتبر فانه ان لم يكن الجامع الذي اورده اراد بالمجانس
لا غير بل كان الوجود امر بالفعل يوصل اليه وينفصل عنه ههنا ذلك الحكم موجود
ولا شك فيه ههنا حد بالفعل بين السواد والبياض وسلم انه لم يكن كما لم يكن حد بالفعل
البتة الا اطراف المسافة اما على الاطلاق فهو آنه وهو امر هو مسافة فهو آخره وطرفه
اليه الامر من حيث انقطاع التحرك ان لم ينته الى طرف المسافة من حيث هو بعد واما
الحجة الثانية فلا وكذلك ان تقولوا ان الحركة الواحدة ليست يكون واحدة على [illegible]
نقطة من الاتصال الحقيقي كما ان الخط الواحد ليس يكون واحدا على انه نقطة من الاتصال الحقيقي
بل الاتصال الموجود والموحد المقادير ولم يشبهها هو الاتصال المعدوم فيه الفصل المشترك بالفعل
واما الاتصال الذي يجوز بعد الاشتراك في طرف [illegible] كمثل الخطوط والحركات وغير ذلك
شيئا واحدا الوحدة التي لا كثرة فيها بالفعل بل غير بالقوة والا فان تلك كمثل
خط واحد بالحقيقة وقد وقعنا [illegible] الفاحص [illegible] وجوه ما يحمل عليه الاتصال [illegible]
ان الاتصال منه موجود ومنه [illegible] فلا يجوز اذن ان [illegible] الحركتان حركة واحدة بالاتصال
الموحد بل [illegible] انهما اثنتان بينهما الاتصال المفرق فان هذا الاتصال [illegible] مشترك
لطرف موجود بالفعل مشترك بينهما وما لم يكن [illegible] بالفعل [illegible] هذا الاتصال بالفعل
بل هذا الاتصال يكون مثل خطين ملتقين على زاوية ذات نقطة بالفعل فهذا الاتصال
اذن ليس هو الاتصال الموحد بل الاتصال المفرق وحكم هذا الاتصال حكم اتصال
السواد والبياض وبهذا يعلم ان الغلط في الحجة التي تليها واذا كان يكون الحركة
من بعضها المبدأ لو كان اتصال موحد لا مفرق والاشياء المتفرقة المتناهية قد
يجوز ان يكون بينها غايات بعد غايات والحجة الاخيرة [illegible] وذلك انه عند
ما صار ابيض [illegible] انه [illegible] في زمان تحرك فيه [illegible] الآن الذي هو فيه ابيض
ومع ذلك فلا [illegible] اذا قال قائل ان هذا ابيض بالفعل هو بالقوة ابيض
آخر [illegible] لانه في قوة ان يحل فيه بياض آخر فهذا البياض قد يحل لها زمان يفضل

بينهما فيكون بالقياس الى هذا البياض الموجود لا قوة عليه وبالقياس الى البياض المنتظر قوة
عليه واذ قد اوضحنا هولاء فبالحرى ان نتوقف نحو الجهات التى لا جهات يسكن بالقسر
فنقول ان كل حركة بالحقيقة فهى بعيدة عن سبيل حقيقة الدفاع الشىء القائم امام المتوكل
او احتكام له قوة بمانعه بها وهذا الميل فى نفسه بعض من الامور بها يحصل الى حد حد الحركات
وذلك بابعاد من بعض بلا بعد وافقه ما الى هذه جهة الحركة وتقرب من شىء وممال كل
يكون الواصل له حدا وواصلا بلا علة موجودة موصلة وممال ان يكون به النقطة
بمنزلة الذات على المستوى الاول وهذه يكون اما بالقياس الى ما يزيل او يدافع ويلجى
القياس يسير ميلا فان هذا الشىء من حيث هو موصل لا يسير ميلا وان كان الموجود
واحدا وهذا الشى الذى يسير ميلا قد يكون موجودا فى آن واحد وانما الحركة هى التى
عن بعض كيفيات وجود دالة الى انفصال زمان والميل ما لم يفتر ولم ينقطع او لم ينفد فان
الحركات التى تكون موجودة واذا فات الميل لم يكن فيه هو نقص وجود ميل اخر
وذلك معنى آخر يجامعه فاذا احدثت حركتان بعض ميلين واذا اوجد ميل اخر
لا جهة اخرى فليس يكون هو هذا الوصل نفسه ويكون هو بعينه علة للتحصيل والنفاذ
مقابل كيف لا وهو ميل حركة اول حدوث وهو فى ذلك الاول موجود وليس وجوده يتعلق
بزمان ليس كالحركة والسكون اللذين ليس لهما اول حدوث او لا يوجدان الا وجهانية
فى زمان والا لبعد بان اذ هى حقيقة لا بى لم يكن الجسم قبل فيه ولا يكون بعده فيه فيتحقق
تقدما وتاخرا زمانيا بل هو كالنقطة للحركة التى تكون منه كل آن فتلزم الحركة الذى قد يحدد
الحركة يجوز ان يكون هو بعينه حدا للاول حين يكون للحركة موجودا فى آن هو طرف حركة سبق
بعده فلا يحتاج بين الحركة والحركة لكل آن وآن بالحركة آن واحد ولا يوجد ممال لان ذلك
الآن لا يكون فيه الحركة والسكون معا بل واحد منهما واما الآن الذى فيه اول وجود
الميل الثانى فليس هو الآن الذى فيه آخر وجود الميل الاول وهو آخر وجود الميل الاول
الذى بينا انه يكون فيه موجودا عنده ما يكون موصلا فان كان ان يوجد موصلا زمانا فقد
صح السكون وان كان لا يوجد موصلا الا آنا فليس لك الآن آخر الا يكون ما هو له آخر وجودا

موجودا فيه اذا هو له آخر فهو موصل للموصل لا يكون موصلا انما لم يكن الا آن واحد الا ان الشيء
لا يكون له طبيعة بما يوجب الحصول وما يوجب الا الحصول معا فيكون طبيعة يقتضى ان يكون
اقتضاء بالفعل وان لا يكون فيه اقتضاء بالفعل فاذن آخر آن الميل الاول غير اول
آن الميل الثانى ولا يتضح لاحد ان يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شى فيه بالفعل
مدافعة جهة اولا وجهها وهذه بالفعل الشى عنها فلا يظن ان الحجارة المرمية فوق فيه ميل الى اسفل
الشى بل مبدا من شانه ان يحدث ذلك الميل اذا ازال العايق وقد يقلب كما انه
لا قوة ومبدا لحدث البرودة جوهر الماء اذا زال العايق وقد يقلب كما تعلم فقد بان
ان الآنين متباينان وبين كل آنين زمان والمتبان يكون الموصل سفر موصلا
زمانا لكنا احدثناه موصلا آنا يكون اقرب من الواجب لعدم السكون فقد تكلف الشبه
ونول انت نفسك مناهج المعلم على هذا الاصل فصل فى الحركة المتقدمة بالطبع
وذوا ايراد فصول الحركات على سبيل الجمع واذ قد بلغ الكلام بنا الى هذا المبلغ فبالحرى
ان نختم القول فى الحركات بان نتوقف اى الحركات اولى بالتقدم فنقول اما ولا
فان الحركة المكانية والوضعية اقدم الحركات وذلك لان النمو لا يخلو عن حركة مكانية
مع الحركة الكمية ولا يخلو من وارد على النامى متحرك اليه وفيه والمكانية والوضعية يخلوا
عنه والتخلخل والتكاثف لا يخلو عن استحالة سواء الاستحالة لا يوجد الا بعد وجود حركة
مكانية او وضعية او كانت الاستحالة الواحدة لا يوجد دائمة اذ هى بين الاضداد
ويكون لها لا محالة علة لم تكن من قبل علة بالفعل ثم صارت علة فلا يخلو اما ان يكون تلك
العلة واصلة الى المعلول ولا يكون فان لم يكن هو اصلة ثم وصلت حتى احدثت فقد
حصلت حركة نقلية او وضعية وان كانت واصلة ولكن لم تفعل ثم فعلت احتاج
الى استحالة فيها ادتنا هذه ذلك حتى يفعل والكلام فى تلك الاستحالة ثابت وان لا يحتاج
الى وصول ولا الى استحالة فهو موجود والموضوع موجود وليس يفعل فليس يحصل اصلا فالكلام
فى الاستحالة ثابت على ان كلا منها فى الاستحالات الجسمانية عن علل جسمانية وهى انما تفعل
بعد ما لم يفعل بالقرب بعد البعد والكلام فى الحركات النقلية المتناهية المستقيمة
هذا الكلام فانها لا يكون متصلة بغير نهاية فيحتاج ان يتعدد بها حركات حتى يوجد دائما

استبان

الوضع والنقطة المستديرة وان كانت موجودة فليس الامر فيها على هذه الصورة بل
يكفي لها فوكز واحد ثابت لبطلان ان يكون اضعاف ما يجد من المناسبات المختلفة
بين ذلك المتحرك وبين الاجسام الاخرى اسبابا لانبعاث حركات واستحالات
اخرى فتبين من هذا ان اقدم الحركات ما كان على الاستدارة فانها اقدم من سائر الحركات
الاخرى وبالشرف ايضا لانها لا يوجد الا لابعد مستكمل الجوهر جوهرا بالفعل فلا يخرج من
جوهريته بوجه من الوجوه ولا يزيل امرا له في ذاته بل يزيل نسبة له الى امر من خارج وفي
المستديرة انها تامة لا تقبل الزيادة ولا يجب فيها الاشتداد والضعف كما يجب
في الطبيعية من ان تشتد اولا في السرعة والقسرية ان تشتد كما تبتدئ وسطا والاخر
انها تضعف آخرا والوهم الذي للحركة المستديرة بالطبع هو اقدم الاجرام وتتجدد
الحركات الطبيعية للاجرام الاخرى واذ قد استوفينا تحقيق هذه المقالة فالاولى ان نجمع
الفصول التي للحركات ونقول اولا كل ما نسب اليه صفة فاما ان تكون تلك الصفة
لذاته بان يكون الصفة موجودة فيه كما مثل ما يقال ان الشيء ابيض واما ان لا يكون بالصفة
في جوهره مثل ما يقال ان الانسان يرى وان العين سودا واما ان يقال بالعرض على الاطلاق
بان لا يكون فيه بل في شيء يقارنه كما يقال ان البناء يكتب وكما يقال كيف من يتصل
عنده ما يتصل الابيض فالمتحرك والحركة اما ان يقال له ذلك لذاته مطلقا او بجزء كما يقال فلان
يكتب وانما يكتب منه او فلان يتحرك وانما يتحرك بجزء واما ان يقال بالعرض مطلقا كما يقال
للساكن في السفينة انه يتحرك فمنه ما ليس في شأنه ان يوصف بذلك كالبياض او قيل
انه يتحرك ومنها ما من شأنه ذلك كالمسمار المتحرك بالسفينة وكذلك الحركة قد يكون بالعرض مطلقا
او غير مطلق على ما قيل في ابواب سلفت والحركة اذا كانت لشيء فقد تنبعث عن طبيعة
لا من خارج ولا بارادة ولا قصد كنزول الحجر وقد تنبعث عنه بالارادة وقد يكون بسبب قسر
من خارج كصعود الحجر والطبيعي والارادي يشتركان وربما يطلق عليهما لفظ الحركة الذاتية
من تلقاء المتحرك وذلك لانهما ليست من خارج وربما قيل ذلك خاصة للذي يكون بارادة و
الحركة الطبيعية والقسرية فلا يكون في غير المكانية والوضعية فان ههنا استحالة طبيعية كما
من يصح بالبحران الطبيعي وتبرد الماء اذا استحال بطبعه الى البرد واستحالة الماء

نه ذاته م

اما ولد الولد وههنا كون طبيعي مثل الجنين والنبات من المني والبزور وكون قسري مثل
احداث النار بالقدح وفساد طبيعي مثل الموت الهرمي وفساد قسري كالموت عن القتل
والموت عن السم وههنا زيادة في مقدار الجسم طبيعية كنمو الشجر واخرى قسرية كنمو الذي
يستعمل بالادوية المسمنة وههنا ذبول طبيعي كما في الهرم وذبول قسري كما بالامراض فيجب
ان نعلم ان قولنا حركة طبيعية ليس يعني به ان الحركة تصدر البتة عن الطبيعة والطبيعة
كما لها التزامها فان الطبيعة ذات ثابتة قارة وما يصدر لذاتها فهو ايضا ثابت قار دائم
موجود مع وجود الطبيعة والحركة التي هي الحركة القطعية تعدم دائما وتتجدد دائما بلا استقرار
والحركة التي حققناها لا محالة فانها تقتضي ترك شيء والطبيعة اذا اقتضت لذاتها ترك شيء
فتقتضي لا محالة ترك شيء خارج عن الطبيعة فاذا كان كذلك فما لم يعرض امر خارج عن الطبيعة
لم يعرض من قصد ترك اياما بالطبع فاذن الحركة الطبيعية لا تصدر عن الطبيعة الا وقد عرض
حال غير طبيعية ولا يكون حال غير طبيعية الا وبازائها حال طبيعية اذا كانت هذه غير
تلك وتلك طبيعية فيكون غير الطبيعية تركا متوجها الى الطبيعية فكل حركة طبيعية اذا
لم تعق عن شيء تنتهي الى غاية طبيعية ويستحيل اذا حصلت تلك الغاية ان يتحرك الجسم
بالحركة الطبيعية لان الحركة ترك ما وهرب منه والغاية الطبيعية ليست متروكة ولا مهروب
عنها بالطبع فكل حركة طبيعية اذن فهي لاجل طلب سكون اما في اين او في كيف او في
كم او في وضع فكل حركة لا لسكون فليست بطبيعية فالحركة المستديرة المتصلة اذن
لا يكون طبيعية وكيف يكون وليس شيء من الاوضاع والاينات التي تعرض مهروبا عنها
بالطبع تلك الحركة الا وهو بعينه مقصود اليه بالطبع تلك الحركة ولا يصح ان يهرب
الطبيعة بالطبع عن امر تؤمه بالطبع فالحركات المستديرة يكون اما من اسباب قسرية خارجة
واما عن قوة غير الطبع بل عن قوة ارادية وقد يجوز ان لا تختلف ما يكون عن القوة الارادية
اذا لم تختلف الدواعي والموانع والغايات والاغراض فلم تتجدد الارادات فكانت
الواحدة منها مطبوعا بها المراد في الحركة ولا منع كون الحركة المستديرة للجسم البسيط
ان يكون ذلك الجسم في النفس على ما تشكك به بعضهم قائلا ان الناس يدعون

ان لا يكون النفس الا للجسم المركب ثم يقولون لو كان مستندا الى بسيط هو صادرة عن نفس
وانما لزم لبسيط وذلك لان المشائين لم يمنعوا ان يكون في البسائط كلها نفس بل
انما منعوا ان يكون ذلك الجسم من البسائط الاسطقسية الموضوعة للتركيب فان هذه
البسائط ما لم تتركب لم يعتدل ولم يسقط غلبات التضاد ولم يقبل الحيوة فان كان
بسيط لا ضد له في طبيعته فهو اقبل للحيوة ويجب ان يعرف ههنا ان الطبيعي يقال على وجه آخر
بحسب ما ينتفع به في الموضع الذي نحن فيه من الكلام في الحركة الطبيعية فنقول ان الطبيعي
قد يقال بالقياس الى الشيء الذي له الامر الطبيعي وحده وقد يقال لا بالقياس اليه وحده
بل بالقياس الى طباع الكل المشتركة مثال الاول هو ان كون الارض غير حقيقة
التدوير واشكالها عن الاشكال ليس طبيعيا بالقياس الى طبيعة الارض فان طبيعة كل بسيط
لا تقتضي اختلافا فيه بل تقتضي التشابه فيجب ان يكون الشكل الطبيعي للبسيط كريا ولكن الامر
الذي يقتضيه طبيعة الارض من استعدادها وفعلها معا اذا قرن به طبيعة الكل
كان وجود ذلك الشكل طبيعيا اي لما يجب عن طباعه وطباع الكل وما عليه يجري
الامر الجزئي في الكل بل استوضح بمثال موضوع وكذلك يعرف الغذاء يجب تدبير القوة
الغاذية هو للنفس الغذية غير طبيعي ولكن اذا قيس الى الطبيعة المشتركة للكل كان طبيعيا واما الطبيعي
الخاص الذي فهو ان يكون صادرا عن قوة طبيعية فيه وحده ونعني بالقوة الطبيعية ههنا كل قوة
ذات الشيء يحرك لا بالارادة كانت طبيعية صرفا او كانت نفس النبات فلنتكلم في قدر
هذا الباب على نحو حركة الحجر الى اسفل هو الذي يكون لا عن ارادة ولا الى جهة مختلفة
والنار على نحو حركة النامي الى نموه فان ذلك ليس بارادة ولكنه مختلف الجهة وهي طبيعية
الا انه ليس كالحجر كالحركة الاولى فالحركات الطبيعية يجب ان يوضع هي التي تكون عن قوة
في الجسم نفسه يتوجه الى الغاية التي للطبيعة ذلك الجسم وعلى الوجه الذي يقتضيه طبيعة ذلك
الجسم اذ لم يكن عائق مثل ان يكون هذا الانسان ذات خمس اصابع فقدة فانها تكون وهي نحو
التوجه غير زائغ عن الحد الواجب فانه قد يكون الحركة عن الطبيعة لكن لا الى الغاية المستوفية مثل كون
الاصبع الزائدة والشامخة وقد يكون حركة عن الطبيعة لكن الى غاية الطبيعية لكن

كمن يرمي حجرا الى اسفل بعد خط مستقيم بالصعد مثل الحركة التي فيه عن الطبيعة في الجو وحدها وقد يتفق
ان يكون من الميل الى الغاية ولكن سوقا مثل ان يكون حركة الطالع من الوهب اوذات كيفية
غير موافقة للاستقرار الى الغاية فيحدث فيتفق لها طبيعة ولكن الحرفي ههنا فلنا اولا وقد يكون
الحركة طبيعية لا بالقياس الى الطبيعة الخاصة بالشيء بل بالقياس الى امور من خارج فان الاحتراق
طبيعي للكبريت عند ملاقاة النار والانجذاب طبيعي للحديد عند مقارنة المغناطيس
فصل
في كيفية كون الحركة طبيعيا للجسم وكذلك كون اشياء اذي طبيعة فنقول ان كل جسم بسيط
انما يقتضي حيزا مخصوصا والمقتضي لذلك الصورة التي بها جوهره او صورة الغالب فيه وقد يقتضي كما كيفا
او وضعا او غير ذلك وان كون الحيز الذي يقتضيه موقوفا عليه لا يفارق فلم يكن له وكر طبيعية
ما فقلنا الى الحيز وكذلك ان كانت كيفية بهذه الصفة او كمية فان كان حيزه حيزا يمكن ان
يفارق بان يزال عنه قسرا فانه يحن اليه عودا بالطبع والشيء يمتنع قسرا او كان لم يزل عن حيزه
بل كان اول حدوثه في غير حيزه بالطبع فيتنقل اليه ان لم يمنع الحجر فان كانت كيفية مما يجوز
ان يستحيل عنه قسرا كسخونة الماء عن برودته فانه اذا زال القاسر توجه اليها فرجع بالطبع
فاستحال الماء المسخن مثلا باردا وان كانت كمية مما يجوز ان يستحيل قسرا
كما تخلخل الهواء بالقسر حتى يصير اعظم او يضغط بالقسر حتى يصير اصغر على ما اخبرنا عنه
في باب الخلاء فانه اذا زال القاسر انتقل الجوهر الى حجمه او كانت كمية مما لا يكمل له في اول
وجوده بل يكون اول وجوده وجودا غير مستكمل فانما يستكمل بالاستمداد فانه يتحرك
الى كماله الحجمي بالغذاء طبعا او كان وضع اجزائه وضعا مقسورا كما ينحني الخشب المستقيم رفع
فانه اذا خلي عنه سبيله من غير كسر او رض رجع بحركته الى الوضع الاول لكنه قد يشكل
على امر الحيز بالشكل في امر غيره فان الجسم المتحرك في جهة ما يعرض له امور من ذلك بانه يتحرك
الى تلك الجهة ومن ذلك انه يتحرك الى مكان ما ومن ذلك انه يتحرك الى حيث كليته وجملته
الا ما لا يشكل فقال بعضهم انه الى اي واحد من هذه الاشياء يتحرك ولو كان انما يطلب
الجهة والنهاية في فوق او الى اسفل لما وقف دون حدود فوق الارض ولما طفا على الارض
ولما رسب في الارض وكذلك حال الهواء لو توهم جزء منه منقولا الى حيز النار
فوجد ينتقل من حيز النار الى نفسه وسيعلم انه لا يكون لجزء واحد حيزان بالطبع حتى
يمكنك ان تقول ان الارض والماء يطلبان جهة واحدة وحيزا واحدا لكن الغبار

ما يطلب م

اعلب في سبق لو كان الهواء يطلب النار لكنه يعوض من مساوفتها اليه لكنها اذا وضعنا
ايدينا في سطح من الهواء احسسنا بانه قائم الى فوق كما اذا احسسناه في الماء تحت الماء
ولو كان يطلب المتحرك المكان فقط والمكان هو سطح الجسم الذي يحويه والطبيعي هو
هو سطح الجسم الطبيعي الذي يحويه بالطبع فكان الماء يقف في الهواء حيث كان لانه في
سطح الجسم الطبيعي الذي يحويه ولكانت النار المتصعدة في يطلب ان يشتمل عليها
مكان هو سطح فلك وهذا الطلب صحيح لانه انما يماس طائفة من سطح الفلك من جهة
ولكان يطلب الكلية لكان الحجر المرسل من راس البئر المنصوب يشتوفه والا يذهب عنها
فان الانفصال في الكل هناك اقرب مسافة ولكان الحجر ينصعد لو توهمنا ان كلية زال
عن وضعه فكان ان صح لا يخ اما ان يكون بالطبع منجذبة دون جهة وهذا محال او يكون
قد انفصل عن الكلية انفصالا لا الى جهة اخرى فيكون حركته الى الكلية ليس عن طباعه
ولكن بحيث الكلية اياه وقد فرضنا الحركة طبيعية ومع انه يستحيل بفصل الشيء في شيء فعلا
دائرا بالطبع من حيث هو شبه الا بالوهم ولكانت الارض الصغيرة كالمدرة اسرع انجذابا
من الكبيرة فالذي يجب ان نعتقد في هذا هو ان الحركات الطبيعية تطلب الحيز الطبيعي و
يهرب من غير الطبيعي لا مطلقا ولكن مع ترتيب من اجزاء الكل مخصوص ووضع مخصوص
من الجسم الفاعل الكلي وان الجهة عندنا غير مقصودة الا لاجل كون هذا المعنى فيها وان
الكلية التي للكل البسيط ليست مقصودة في الحركة الطبيعية التي للاجزاء بها بذاتها ولكنها
موضوعة بحيث المقصود بل المقصود ما ذكرناه فالطلب يتوجه الى هذه الغاية المخصوصة
فقط والا لصح الى غيرها واما الهرب فيصح عن مقابلها بما يبيها التفوق فانه اذا كان المكان
غير طبيعي وان كان الترتيب طبيعيا يهرب عنه مثل الهواء المنخسف المحصور في حيزه
موضوعة في الهواء فان يشغف اما من اسفل لشدة هرب الهواء عن محيط غريب او يستحق
وقوع الخلاء ووجوب تلازم الصفائح فيختلط اما ما في مسام الجرة متصعدا فيها الهرب
الهواء عنها وان كان الترتيب في البعد والقرب قريبا من الواجب والهرب الا من
الهواء وان كان طبيعيا اذ ليس الترتيب حاصلا وبالاولى ان يعرف هل ان الهرب
هو الذي يحرك او الطلب لكنه لو كان الامر ليس الا الهرب ولا طلب لم يتعين جهة اليها
الهرب دون الطلب وحال الماء مثلا في ان طبيعته يحدث ميلا في جوهره وذلك الميل

يجب

بحرتهم

الميل يحدث ميلا وانه فاعلا فيها بما فيه لولا انه يحجز في نفسه لم يحدث الميل عنه في غيره كما ان الماء
في انه انما يفعل بصورة الطبيعية التبريدية في غيره بما يفيض عنها من برودة جسمها الذي هي فيه
لو لم تفض ذلك اولا فيها لم يبرد غيره وان يفيض الصورة واذا استفاد حرارة غريبة
فعل منه فعلا فاعوق ولذلك اذا اشتدت سخونته عرض فيه الوص الذي يوجبه
صورة النارية فيفعل فعل النار من الاواق في الصعود ووق وصعد فلا يوجب
ذلك ان يكون في هذا الجسم قوتان تقتضيان بمقتضيهما احدهما تلك الصورة
والاولى هذا العارض وذلك لان تلك الصورة لا تقتضي الحركة في الاحتراق اقتضاء اوليا
بل بواسطة عارض وهو الذي يبطل ويحل ضده الذي يجد الفعل بعيد بعد ما صدود
اوليا فان الصورة ايضا انما هي مبدا الحركة الى فوق بواسطة عارض يشبه ان يكون
بالقياس اليها ملكة وقنية وهو طليل ولا يجب ان يظن ان ذلك يستحيل لاجل
العارض بل لا يخالط الماء مثلا من نارات تلك النارات تنفصل وتفارق ويصعد
فيبقى الماء بارد او لو كان كذلك لكان يجب اذا طبخنا الماء والدهن ان يتصعد الدهن
او لا لانه اقبل لطبخها الى المتنها والاستحالة اليها وعلى انه من المحال ان يجد بعض
الاجسام المتصعدة يتحرك الى خلاف الطبيعي لما في الطبيعي غالب وبعضها النفس بالكون هذه
الاستحالة كحالة النبي الى الاثر فانه لو كان للنارية للزم ما قلناه وانت تعلم انه
لا علة والسبب لامتناع النارية من التخلص عن الماء حتى يحتاج الى ان يستصحب
كما اللهم الا ان يكون الماء صار بحيث يتحرك بحركتها موافقا لها فكنا الاولى ان
نبرهن على ان لكل جسم حيزا الجهة في اثبات ان لكل جسم حيزا واحدا طبيعيا وكيفية
وجود الحيز لكنه جسم ولا اجزائه للبسيط والمركب فنقول ان الكل صنف الجسم لا يد ان
الجسم من ان يكون فان له مرتبتا طبيعيا وهذا مثل الحيز فانه لا جسم الا وليحفظ ان يكون له
حيزا مكان واما وضع وترتيب مثل الشكل فان كل جسم متناه وكل متناه فله شكل
ضرورة وان كل جسم فله كيفية ما وصورة غير الجسمية لانه لا يخ اما ان يسهل قبوله
للتاثير والتشكيل او يعسر او لا يقبل وكل هذا امر غير الجسمية وقد يمكن ان يمنع
ملازمة الجسم للكيفيات اخرى فنقول ان هذه الاشياء ما يجري مجراها لا بد من ان يكون
للجسم منها طبيعي ضروري وذلك لان الواقع بالقسر والقسر بسبب من خارج وجهة القسر

فصل

قد يمكن ان يعقل ولا يعرض له الاسباب التي لو وجدت منها لازما الطاعة وليس الجسم يعرض
ان يكون الجسم لا يعقل الا وجسمية تعرض قاسر فيه فاذا كان كذلك فطبيعة الجسم قد يمكن
ان يعرض موجودا وهو ما هو عليه في نفسه وليس فيه قاسر واذا فرض كذلك بقي وطبعه
واذا بقي كذلك لم يكن بد من ان يكون له اين وشكل وكل في ذلك لا يخلو الا ان يكون من طباعه او من
سبب من خارج لكنا فرضناه لا سبب من خارج فبقي ان يكون له من طباعه والذي من
طباعه حد له ما دامت طبيعته موجودة ولم يقسر فان كانت طبيعته بحيث يقبل القسر
امكن ان يزول عنه ذلك بالقسر وان كانت طبيعته بحيث لا يقبل القسر لم يزل ذلك
عنه بالقسر فان قال قائل انه يجوز ان يكون كل قاسر يرد فانه يعطي شكلا ومكانا من غير
ذلك فلا يزول الا بقاسر آخر يرد فلا يخلو دائما عن قاسر على التعاقب كما لا يخلو الهيولى عن الصور
بالتعاقب وليس يلزم من ذلك ان يكون واحد منها ذاتيا لا يفارق فنقول ان
الجسم يعرض له الاعراض التي ليس يلزم عنه وجه من اعراض الجهة فانه اعراض
تلزم عن مجاوراته مثل كونه فوق وتحت ومماسا ومحاذيا والاعراض التي تلزم لمجاورة
لا يكون ضرورية له باعتبار ذاته والاعراض الاخرى فانه لا يجب ان لا يخلو منها بل يجوز
ان يكون فيه عدمها فقط ولو كانت مما يستحيل خلو الجسم عنه بحيث لا يتقوم الا بوجود شيء
منها فيه لكانت صورا لا اعراضا فالاعراض هي التي يعرض بعد تجوهر الشيء بحيث
يجوز ان يوجد الشيء وكل واحد منها معدوم فيه مثل فرض جوهر الجسم ولا شيء
فيها او ما الى المجاورات والمماسات وما يجري مجرى ذلك فليس يلزم الجسم لطبيعته ان يوجد
مع جسم آخر وليس اذن يجب ان يكون الجسم لذاته حاملا بالفعل لكل ما لا يتقوم
ولا يلزم ما يتقوم به فهذا نحل الشكوك وحال القواسر حال هذه الاعراض لان
القواسر لا يتقوم ماهيته ولا يلزم ما يتقوم ماهيته فان القاسر هو الذي يرد من خارج
فيفيد حالا لولا هو لما كان لذلك الجسم فلما كان ليس شيء من هذه واجبا ان يكون
من المهية او لازما للمهية فيتوهم الجسم ولا قاسر يقسره وليس ممتنعا بالقياس الى طبيعة
الجسم ويتوهم الجسم غير ذي اين مخصوص او حيز ممتنع بالقياس الى طبيعة الجسم فالجسم
يلزمه في طبيعته التي ان يكون له حيز ذلك الذي لولا القاسر الذي يجوز ان لا يكون لكان له
وكذلك الشكل والكيف وغير ذلك ووضع الاجزاء ان كان له اجزاء بالفعل

بالفعل فكل جسم فله حيز طبيعي فان كان ذا مكان كان حيزه مكانا ولقائل ان يقول ان الارض
جسم بسيط ويقتضي طبيعة اليبس الذي فيه فلا يخلو اما ان يقتضي له شكلا او لا يقتضي فان اقتضى
له شكلا فيجب ان يقتضي شكلا مستديرا لانه بسيط فيجب اما ان يكون اليبس بسيطا ويقتضي طبيعته
فيجب ان تكون الارض اذا سلبت عنها الشكل المستدير ان لا تتشكل شكلا آخر وان تعود
بطبيعتها مستديرة وليس الموجود كذلك وان كان اليبس يمنع ذلك ويحول بين الطبيعة وذلك
فهو مقتضاه واليبس صادر عن طبيعته فيجب ان يكون طبيعة واحدة تقتضي معنيين
متقابلين متقابلين وليس هذا بجائز فنقول ان اليبس انما يقتضي عند الحفظ ما يقتضيه
طبيعته من الشكل الطبيعي حفظا قويا جدا فاذا حفظ شكلا لزم من ذلك ان يحفظ كل
شيء ما يوجبه طبيعته بحالها اذ انبساطه الذي اوجب له شكله فاذا تغير من شكله بالقاسر
لم يمكن للمادة عند حس شعور بما حدث بل كان عليه ان يستحفظ ما اوجبه الطبيعة فان
عاودت الطبيعة فاوجبت انبساطا آخر كانت الطبيعة من المناقضة لموجبها الاول فكان
ح يقتضي الطبيعة هذه الحال ضد مقتضاها الاول ومخالفا لمقتضى اليبس الذي يقتضيه
الطبيعة ولا يبعد ان تكون الطبيعة يقتضي حال عارض امرا ما قضاء ومقابلا لما يقتضيه حال
كونه سالما فليس اذن يقتضيان متضادين متمانعين صادرين عن قوة واحدة بحال واحدة
من يكن محالا بل احدهما بعيد عن القوة وهي حالتها الطبيعية والآخر بعيد عنها وهي حال
غير طبيعية وذلك مثل السكون يعرض عن الطبيعة اذا كانت على حال طبيعتها ثم يعرض عنها الحركة
اذا كانت على حال غير طبيعية واما الجزء من جنس غير الارض اذا استحال الى الارض فاستحال الى
استدارة الشكل غير انه يمنعه الموانع من خارج واختلاف الاجزاء في التكون واما ما عرض من
في التقعير والحدبات والاودية ومخالفات فقد اوضحنا عنها فيما بعد الى ان نبين ان المكان الطبيعي كيف
يكون للجسم وكيف يكون للبسيط والمركب ونقول انه يتعلق بنا ان نعرف هل يجوز
ان يكون جسم من الاجسام له مكانان طبيعيان او مكان واحد وله حيزان يسكن بالطبع
وان نعرف حال الاجسام البسيطة التي لها اجزاء متشابهة وللكل واحد منها مكان آخر
بالعدد وكيف لا يخص فيكون لكل واحد منها مكان طبيعي غير الذي للآخر وكيف يعين كل مكان
جزء غير مكان ذلك ويختص به دون الآخر وكيف نسبة ذلك الا كنه الى المكان الذي للكل
وان نعرف حال الجسم المركب في امكنته الطبيعية فان له مكانا طبيعيا لا محالة فذاك المكان في

ان كان لمكان جزء واحد كانت الاجزاء في حيز مكانه فنقول انه لا يجوز ان يكون لجسم واحد مكانان
طبيعيان الا وجهة ان في جملة مكان الكل احيازا بالقوة انما وقع فيه بسبب تخصص كان
طبيعيا له للعلة فان اقرب حيز من حيز الارض اليها هو طبيعي لها والابعد ان حصل فيه الكل
يصير ايضا اقرب وكان طبيعيا لها فاما مكانان متباينان فليس يمكن ذلك فان مقتضى
الواحد بالشخص او واحد بالنوع ومقتضى الكل المتشابه الاجزاء مقتضى جميع الاجزاء
والاجسام التي تشابه الطبائع ما يستحيل عليها الانفصال الطبيعي بل ان استحال فيها
يستحيل لعرض يعرض وهي في طبعها بحيث يجوز عليها ان لو كانت منفصلة واذا استحال
الانفصال الكثيف يستحيل تماسها ولو انفصلت او تماست لم يعرض شيء مستحيل واذا
انفصلت وتماست كانت الجملة وهي تطلب المكان الطبيعي من حيث هي طبيعة
واحدة هي جملة من الطبائع من حيث الجملة من الطبائع فيجب ان تطلب جملة من
الحيز هي حيز من الجملة بل هذا الحيز لهذه الجملة كانه جملة تجتمع من احياز واحد واحد
فاذن الاجسام المتشابهة الطبائع فان احيازها كانها اجزاء حيز واحد ويكون
لجسم معين من تلك الجملة حيز معين من تلك الجملة لعلة ما تلك العلة اما وجوده فيها اولا عند
ما حدث وهو موافق له في الطبع فوجب لزومه واما اختصاصه بالقرب فان النار اما
يتحرك له فوق لعله اجزاء من جزء كلها النار ربعته لانه يهوا قرب اليه وسائل ان سال
انا لو توهمنا النار في مركز الفلك لا ميل لجزء منها الى جهة فما وكان يعرض لها بالطبع
وطباعها السكون بالطبع وذلك حجم او حركة الى جهة ولا مخصص لجهة فنقول كان
يعرض لها السكون ولكن بالقسر لانها كانت تقتضي ان تتوجه عن وجهة الى وسطها
نسبة عنها الى الجهات بالسواء الى ان يلحق كل جزء من البسيط ما هو اقرب اليه
من المكان الطبيعي لكن الهواء المحيط وغير ذلك كان يمنع لا يمكنها من ان ينال فذة
هذا النفوذ اذ هذا النفوذ لا يتاتى بالخرق لان الخرق يكون في جهة كل جهة وهذا
انتهت الى كل جهة فيكون ساكنة بالقسر والنبرة فان اخل محالا لا يجوز ان يحدث في الوسط
عنه الخلاء وهذا الفرض عارض من الطبع هو عجيب جدا فان الطبع تعتبر اعراضا
غير ممكن لها من عوض فادى ذلك الى حكم غريب ونحن لا نذكر مستحيلا يعود الى عرض
ولا سيما تعرضها لانا لم نذكر استحالة المفروض في الوضع متقدما ولا تنبيها ولكن اذا

اذا جاز المتقدم جاز التالي وان امتنع التالي امتنع المتقدم فقد ظهر انه كيف يكون للجسم
الواحد مكان واحد بالطبع او حيز واحد بالطبع وانه كيف يكون نسبة حيز الكل الى حيز
الاجزاء بعضها الى بعض وهذا للبسائط واما المركبات فان تركيبها لا يخلو ان يكون من
بسيطين او من اكثر من بسيطين فان كان من بسيطين فاما ان يكونا متساويين
في القوة او احدهما اغلب فان كانا متساويين في القوة ولم يتفق ان كان وضع
احدهما احد جهتيه الى توافق ولم يحتسبا الا القسر جامع وان تواجهت حركاتهما
ونفذ كل من مكان بحد الاخر تقاوما وقسر كل واحد الاخر فوقفا الا ان
يطرأ على احدهما معين او يكونا في الحد المشترك بين الحيزين فيجوز ان يقفا
فيه بالطبع وان غلب قوة احدهما والقسر على المزج حاصل كان المكان الطبيعي
مكان الغالب وان كان من اكثر من بسيطين وفيها غالب كان لجملة الكل
وان تساوت غلب البسيطان اللذان جهتهما واحدة بالقياس الى الكون
الذي فيه التركيب وحصل المركب ولم يتجاوزه اذا الجذب عنه الى ما بين
سواء والا حصل في حيز البسيط الذي يطلب في تلك الحيز لا يبطل فيما بين الحيزين
وعرض ان لا يمنع الافتراق من الاجسام البسيطة فلا لزوم بالاولى وهناك غالب يجمع
وتفرق الاجزاء الا وفي ما فيها ايا ما عن الحركة الى احيازها اي حينئذ او يكون الاجزاء
قد تصورت فصورة لا يمكنها ان تنفصل في الاجسام التي بينها وبين كليتها نوقفا
او يكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك البسائط فليتبين الان ان لكل
جسم طبيعي مبدا وكونه طبيعيا حتى يكون لكل جسم حركة طبيعية وانه على نوع واحد فقط

فصل في اثبات ان لكل جسم لا يخلو اما ان يكون قابلا للنقل عن موضعه
الذي هو فيه بالقسر او غير قابل فان كان قابلا للنقل عن موضعه الذي هو فيه
فاما ان يكون له في جوهره ميل الى حيز او لا يكون له ميل اليه البتة لكن كل جسم فله مكان
طبيعي او حيز طبيعي يقتضي طبيعته الكون فيه وانما فارقه سائر الاجسام في ذلك الحيز
بل لان فيه مبدأ قوة محركة نحو ذلك المكان فان كانت القوة مقتضية لذلك
المكان وجهته غير ممتنعة بامر وجهته عن الانتقال والحركة ولا مضادة فيه
للقوة ولا تقتضي قوته تقتضي حيزا اخر لانه لا يجوز ان يكون في جسم واحد غير مختلف

قوتان متضادتان ويقتضيان فعلين متمانعين اذ القوى كونها قوى بحسب فعلها واذا
تمانعت افعالها تمانعت طبايعها فاستحال ان يكونا معا فان الجسم الذي فيه القوة
ما هو فيه مبدا فعل ما بعينه لا محالة ان لم يكن عايق وان لم يكن الجسم بحيث يصدر عنه ذلك
الفعل الا لمنع مانع من خارج فليس فيه تلك القوة فاذا كانت فيه قوتان متضادتان
فيجب صدور فعلين متضادين وهذا محال فان من المحال ان يكون في جسم بسيط مبدا فعلين
غالب جسم مركب قوتان واحد منهما يقتضي مكانا والاخرى يمتنع عنه فهذا الجسم قابل الحركة من
مقتضي الحركة فيلزم ان الجسم اذا قسر على مفارقة مكانه الطبيعي ان يتحرك الى مكانه الطبيعي
عندما يفارق القاسر من خارج ومما يتبين بهذا ايضا ان يتبين ان كل جسم ففيه
مبدا ميل ما فان نقل عما هو عليه من اين او وضع يقع لا في زمان وذلك يجب
ان يكون كل جسم يقبل تحريكا واما له طارية ففيه مبدا طبيعي في القسر بالقبلة كان اينا او وضعا
ولنعين الكلام في التحريك المكاني او الذي يحتمل النقل المقصود فيها هو ظاهر وان كان
المكانية والوضعية ضمنه البيان واحد ان الاجسام الموجودة ذوات الميل الثقيلة
والخفيفة اما الثقيلة فما يميل الى اسفل واما الخفيفة فما يميل الى فوق فانها كلما ازدادت
ميلا كان تحريكها للتحريك القسري ابطأ فان نقل الحجر العظيم الشديد الثقل او حجر ليس
كنقل الحجر الصغير القليل الثقل او حجرة وزج الهواء الثقيلة في الماء ليس كزج الهواء الكثير
ولعلها تجري الاجسام الصغيرة مثل الخردلة ومثل التبنة ونحو ذلك لا تجري اجزاؤها الا في
عند الرمي في الهواء نفوذ الثقل فليس السبب ان التبنة اقبل للحركة والقسر الا ان بعض
هذه الصغيرة لا يقبل من الدافع قوة محركة لها ولا ليبها يبلغ من شدتها انها يقدر بها
على خرق الهواء ومع ذلك فيكون سريع الاستحالة الى البطلان من السبب الذي
هو فيه موصوف وهو السبب الذي يبطل القوى المستفادة الوضعية من القسر الحركة
كما ان الشرية لطفها من السبب الذي يبطل الحرارة المستفادة قبل النار الكثيرة
وبعضها يكون متخلخلا لا يقدر على خرق الهواء بل يدافعه الهواء الذي ينفذ فيه و
يكون سببا لابطال القوة المستفادة فانك ستعلم ان مقاومة المنفوذ فيه هو
المبطل لقوة الحركة وهذا كالان المتخلخل وكان المتخلخل فانه اقبل للاستحالة ولو كان
السبب في الكل الا البعد والكبر وزيادة الثقل لكان كلما ازداد الحجر ثقلا وكبرا

وكبرا كان اقوى للرمي والامر بخلاف ذلك بل اذا اعتبر الثقل والخفة ولم يعتبر اسباب اخرى كان
الاقل مقدارا اقبل للتحريك القسري واسرع حركة فيكون نسبة مسافات المتحركات بالقسر لها
ميل طبيعي ونسبة ازمنتها بحسب الميل لها للميل لكن النسبة في المسافات بعكس النسبة
في الازمنة اما في المسافات فيكون الاشد اطول مسافة واما في الزمان فيكون ذلك اقصر زمانا
وهو الم يكن يميل اصلا ويحرك المقسور في زمان ولذلك الزمان نسبة الى زمان حركة ذي الميل
بالقسر ويكون على نسبة لو وجد له ميل ذي الميل المتحرك فيكون مقبولا لا ميل فيه اصلا
للقسر كقبول ذي ميل ما وهو محال فيكون الذي لا مانع له البتة مساويا لذي مانع ما وهو محال
مثل ما قلناه في باب الخلا من الخلف وعلى ذلك الوجه بعينه ومما يتبين ذلك ان القسر
عن الحركة المستقيمة او المستديرة يختلف عليه تاثير الاقوى والاضعف فاذا اختلف
ذلك فكان القوي مطاوعا والضعيف معاوقا وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم
لما يعرض فيه لطلب البقاء على حاله من المكان او الوضع وهذا هو المبدا الذي نحن في بيانه
فكل جسم منتقل بالقسر ففيه مبدا ميل ما اما الانتقال المكاني فقد بيناه واما الانتقال
القسري الوضعي فلان ذلك الجسم ان كان قابلا للنقل عن مكانه فقد ظهر وان كان
غير قابل فله لا محالة قوة بها يثبت في مكانه ويلزمه وتختص مع ذلك من جهته فنقول ان
هذا الجسم فيه مبدا الحركة الطبيعية ويستبين قريبا مما اعتبرنا امر الجسم القابل
للنقل عن موضعه وذلك لان له موضعا ما بالوجود فيما يحويه او حول ما هو متمكن عليه
في ذلك وحول هذا فلا يخلو اما ان يكون ذلك له عن علة له او عن صورة الطبيعية او عن
خارج عن الطبيعة ويجب ان نفهم ذلك الان فان الاجزاء التي يفرض فيه والجهات المختلفة
التي يكون له والاجزاء التي يفرض فيها باسرها ليس يتخصص منها اولا لجزء منها اعتزاله ليس يكون
في جهة اعلى مماسة جزء بعينها في جميع غير مختلف فيه فطبيعة الجسم ليس يقتضي ذلك الجسم
الوضع بعينه اذ المتشابهات لا يستحق بعضها بالطبيعة شيئا من المتشابهات بعينه دون
بعض بل يكون جميع ذلك جائزا لكل واحد منها وليس هذا كما يكون للاجزاء الاجسام القابلة
للتنوق فان كل جزء يفرض بجده متخصصا بما يخصه لان اول وجوده وقع هناك
اولانه اقرب المواضع من موضعه وجد خارجا عن حيزه الطبيعي اما لوجود كون الاول
فيه او وقوع الانتقال القسري اليه فيكون اختصاص كل جزء بما هو فيه لا بالطبع المجرد

ولا بالقسر بل بالطبع المقرون بمعنى مخصص واما الذي لا يقبل مفارقة مكانه فليس فيه هذا الحكم
ولا يجري عليه ذلك التاويل فاذا كان كله لا يكون جزء من اجزاء ذلك الجسم متخصصا
بالتخصص به بالطبع مفردا بل ولا بالطبع مقارنا الى القرينة او حيث سبب ولو كان
هناك انه ثم جزء بسبب قاسر ومخصص من طبيعته امرا اقتضاه اسباب تخصص
الحصة الاتصالات باحيازها كان في طبعه ان لا يكون متخصصا به لو لم يكن ذلك
السبب وزال فيكون في طبعه على كل حال وكيف تفرقت الاقسام جواز ان يكون على
تلك المحاذاة والمماسة وان لا يكون فمن طبعه ان يقبل نقلا في الوضع وقد بينا ان
كل قابل نقل عن امر ما اين او وضع ففيه مبدأ حركة وميل طبيعي فيجب ان يكون
في هذا الجسم مبدأ ميل في الوضع واعلم ان المقصود فيما وضح بما شرحناه من البيان
والمكشوف بعينه هو ان كل جسم يطرأ عليه امال لم يكن مبدأ ما فيه بالطبع الى الحيز
عن سبب خارج او نفس هو اصلا يحرك بحسب القصد ويحدث مثل الميل في الجسم
فليس يصح ان يتحرك الجسم عن ذلك الا وفيه ميل متقدم فان الكلام في التحريك المحرك
الواقع بقصد النفس كالكلام في مثله الواقع بسبب خارج فانك ترى نفس الحجر الذي
تختلف تحريكه لسبب نوازه واحدة بحسب اختلاف ما فيه من الميل المتقبل الزايد والناقص
وتجد للنوازي فيه مقاومة ما فيجب الكلام فاما نحن في هذا مباحث يجب ان يرجع فيها
الى اللواحق فهو ما يعتقد مثنا ان كنت في الاكتساب ارعن فقد بان ان كل جسم
طبيعي ففيه مبدأ حركة وان الجسم الذي لا يفارق مكانه الطبيعي ففيه مبدأ حركة وضعية مستديرة
ونقول انه لا يجوز ان يكون في جسم واحد مبدأ حركة مستقيمة ومبدأ حركة مستديرة حتى
يكون اذا كان في موضعه الطبيعي كان الوضع واذا كان في غير موضعه الطبيعي يحرك اليه على الاستقامة
لانه عندما يتحرك له مكان بعينه بالاستقامة الى حيزه عند ما يتحرك اما ان يكون فيه مبدأ ميل
الى حركة مستديرة او لا يكون فان لم يكن فاذا حصل في مكانه الطبيعي لم يحدث هذا الميل
عن ذلك ان لا يكون فيه مبدأ حركة مستديرة لا في مكانه ولا في خارج عن مكانه وان حدث
فيه هذا الميل كان هذا الميل ليس عن زيادة تابعة لجوهره بل امر كحدث له في مكانه الطبيعي
ولا يكون العلة فيه ان مماسته لمكانه الطبيعي على وضع او حصوله في حيز طبيعي على وضع ما تلك
المماسة وذلك الحصول لا يوجب مثلا عن حال له مثل ما لا يوجب جوهره بعد ذاته

له مثل ذاته فليس اذن موجب في ذلك الميل هو افادة الحيز لو كان احدث الايجاب لكان ايجابا
بلا واسطة طبيعته او احدثه ايجابا بتوسط طبيعته اذ حصل جسمها في حيز طبيعي صدر عنها
حينئذ هذا الميل فان البحث في ذلك كله واحد والكلام واحد ولا ايضا لك ان تقول
ان النفس الحركة تاخذ هناك في التحريك والامانة اخذ مبدأ ابعد ما لم يكن يجد دون القصد
والارادة بعد ما علم لكن فقد منع هذا ايضا وبين انه غير ممكن وان يقع قبلها الا وهناك
مبدأ ميل في الطبع فيجب ان يكون في ذلك الميل فيه دائما وان كان عن نفس لزوم حيز اراده
طبيعيه وايضا ما دام ذلك الجسم موجودا والا يلزم على هذا حال المستقيم من انه تارة يتحرك
وتارة يسكن يتحرك في غير مكانه ويسكن في مكانه وكلاهما طبيعي وكذلك ربما جاز ان
يكون هذا الجسم المستقيم الحركة في غير مكانه ولسنه بحركة في مكانه ويكون كلاهما طبيعيين
في اختلاف الحالين وانما لا يلزم هذه لان الحركة المستقيمة ليست طبيعية على الاطلاق
على ما شرحنا بل الطبيعي هو الاين الذي يقتضيه طبيعة الشيء اذا لم يكن على ما هو فاذا
فارق اقتضت هذه الطبيعة الرد اليه والى موضع معين منه ويكون المطلوب بها
واحدا واما الحركة المستديرة فان المطلوب الذي اثبتنا انه يوجبها بالطبع يوجبها
كيف كان ودائما ان كانت طبيعية على الاطلاق وان كانت ليست بطبيعية
مطلقة بل هي كالمستقيمة التي تقتضيها الطبيعة عند عارض كان ذلك عند فقدان
الوضع الطبيعي فيجب ان يقف عند وجدانه وكان يجب ان يكون الطبيعي هو وضع
بعينه الا انه ليس كذلك فانه ليس كما ان اينا اولى بالجسم من اين كذلك في
الوضع الذي يتغير المتشابه وضع اولى به من وضع فتبين ان هذا الميل لا يجوز
حادثا عند الوصول الى المكان الطبيعي بل ان كان فيكون على القسم الاول وهو
انه يكون معه دائما فاذا كان في الجسم مبدأ حركة مستقيمة وجب ان يجوز مفارقة
وهذا الجسم لمكانه الطبيعي حتى يتحرك عن غير الطبيعي اليه بالاستقامة وان يكون في
جسم واحد بعينها اذا كان في غير مكانه الطبيعي ميلان ميل الى الاستقامة وميل عنها
الى الاستدارة فيكون في جوهر واحد امور متقابلة موجودة معا وليست مما يجوز
متقابلاتها تمتزج حتى يكون منها وسط فان الوسائط امور كانها تمتزج من الطرفين
وانما تمتزج القوى امتزاجا يؤدي الى الوسط اذا كان من شان كل واحد منهما ان يقبل الاثر

والاكثر قبولا يعرف في الجهة الاخرى فيكون اي حصل ليست قوتان بل قوة واحدة
وهي اضعف وانقص من الطرفين ولكن الاستقامة والاستدارة لا تقبلان
الاشتداد والنقص بان ياخذ الاستقامة قليلا قليلا في الاستدارة او الاستدارة
في الاستقامة وهو في زمان ذلك الاخذ لوجود في المتوسط لانه مستقيم
منحن بل المستقيم ان امكنه ان يفارق الاستقامة ويصير بعقبه مستديرا
كان مفارقة الاستقامة دفعة ومواصلة الاستدارة دفعة من غير ان يبقى قد
فارق الاستقامة وهو ذاهب استدار قليلا او هو معين فيه بوفاق الاستدارة
في الاستقامة بل واما الاكثار الموجودة في القطوع فليس سبيلها الاستقامة و
الاستدارة يؤدي لكل احدهما فاذا كانت الاستقامة والاستدارة لا يقبلان الاشد
والاضعف فكذلك لا يقبلهما اللونان عليهما فلا يحدث قوة متوسطة بين المقيم
وبين المدير فالجسم لهذا الاجتماع على سبيل الامتزاج فيظهر انه لا يكون في جسم
واحد مبدأ حركة مستقيمة ومبدأ حركة مستديرة معا و يجتمع منهما او ما فيه ان
الجسم المحدد للجهات فيه مبدأ حركة مستديرة وليس فيه مبدأ حركة مستقيمة لان
هذين المبدأين لا يجتمعان وكان ذلك الجسم بان جزء منه انه لا [illegible]
مفارقة موضعه الطبيعي واما الاجسام الموضوعة فيه ففيها مبادي حركات مستقيمة
عنه واليه كما حيث يكون حركة في الطبع ثلثة اصناف من الحركات واحدة حول الوسط
واخرى عن الوسط وثالثة الى الوسط واذ قد بالغنا في تعريف الحركة الطبيعية فحقيق بنا
ان نتعرف حال الحركة الغير الطبيعية واما اذا اعتبرت الجهات بالعرض في الوضع فوجد
الحركات على هذه العدة ولكن لا يكون طبيعية

في الحركة التي بالعرض

يقول ان الحركة الغير الطبيعية منها ما يقال بالذات ومنها ما يقال بالعرض اما التي
بالعرض فهو ان يكون الشيء لم يحصل في نفسه مفارقة اين اول او وضع اول او كيف
او كيف او كم بل هو مقارن لشيء آخر مقارنة لازمة فاذا تبدل لذلك الشيء
حال فنسبته التي كانت له بالعرض اما في الاين والوضع فهو على وجهين على ما علمت
فانه اما ان يكون ما قيل انه متحرك بالعرض هو في نفسه ذو مكان وذو وضع و
قابل للحركة الا انه لم يفارق مكانه وهو ملازم للشيء الذي هو محمول فيه فقد فارق

قد فارق مكانه وهذا ملازم له فيلزم ان يفيض له اجل الحركة ما هو فيه حصوله في حيز يقع البانه في
غير الحيز الذي كان يقع عليه الاشارة فيها او يقع له وضع آخر بالقياس الى الجهات واما الثاني
من شانه ان يكون ذا اين ووضع ومن شانه ان يتحرك مثال الذي يعرض له الحركة بالعرض النقل من مكان
اين ووضع وهو من شانه ان يتحرك الى مكان الاين كالمنقول في الصندوق وهو ساكن فيه حافظ
لمكانه في القاعدة في السفينة والسفينة تنقل واما في الوضع فانا اذا توهمنا كرة في كرة وقد
[illegible] او بالطبع او بغير ذلك كالكرة الخارجة بتغير نسبة اجزاء المحيط بها الى غير
هو حقيقة الحركة في الوضع فان الكرة الداخلة الملصقة يعرض لها ان لا نسبة اجزائها الى [illegible]
منها يلزم ان تنتقل فتنتقل ولكن بالعرض اذا انتقل نسبة ما بين اجزاء الكرة الداخلة واجزاء
المحيط بها فتنتقل نسبة اجزاء المحيط مع اجزاء مكانها فان كان اعتبار الوضع انما هو
بحسب القياس الى اجزاء المحيط الموضوع فيه او الملاصق به الموضوع عليه وبالجملة الى اجزاء ما يماس
ذا الوضع مماسة محيط كالكرة في كرة او مماسة محاط كما الفلك الاعلى بالقياس الى ما
في داخله فلا تكون الكرة الداخلة قد تبدل وضعها وان كان الوضع ليس باعتبار
الامكنة بل باعتبار المحاذيات والمباينات في الجهات فتكون الداخلة ايضا قد تبدل وضعها
بالذات فان الاجزاء منها قد استبدلت المحاذيات مع استبدال المحيط وذلك بل لو انه
ان يكون قد تبدل الوضع الذي له بحسب الكل بالذات ولم يتبدل الوضع الذي له بالقياس
الى ما يجاوره والوضع وضعان وضع بحسب الكل ووضع بحسب شيء ومن هذا القبيل ما يعتقد
من حركة الهواء العالي بسبب حركة فلك القمر فان تلك الحركة ليست كما يظن من قسر وذلك
لان هذا القسر ان كان من جنس وصل حركة المتحرك للملاقية ودفعه اذا كانت له حركة
فانه اذا تحركت ولم يتشبث بشيء منه ما تحتها بل تحركت على بسيط غير متقاوم وقد يجد
حركة حين يكون يندفع القائم في وجهه بانه يدافعه [illegible] الذي يسكن الداخلة منهما ويتحرك
انما رجع عليها [illegible] على سطحها من انطلاق فالسبب اذن في تلك الحركة ان يكون جزء يتحرك
من النار فوقهن يدور من الفلك كالمكان وهو بالطبع يتحرك في المكان الطبيعي يسكن
عنده لا يزال باقيا ولا يزال يجب الالتصاق بالفوق او [illegible] فاذا تحرك المكان لزم ان يتبعه
ما هو بالطبع ساكن فيه حافظ للالتصاق منه فيكون حركة الهواء العالي بالقياس الى الفلك حركة بالوضع الذي
ولو كان بعاده وهو في الهواء مصعد الترتيب الطبيعي الذي يثبته قبل مع ما حافظا للموضع

الطبيعي عن السطح المحيط الطبيعي حتى لم يبق فيها الرجحان وبين لا يختلف اجزاء ما يقوم عليه
الارض لكانت تتبع حركة الهواء في اى الجهات تحرك لكن لما ليس معيبا في اكثر الامر المكان
الطبيعي على الوجه الذي هو طبيعي بل في اكثر الامر لا انضغاط بعد الى اسفل واختلاف في
بعض اجزائه من تحت واذا تبع الحركة الهوائية تبعها اجزاؤه العالية في كثير من الامر على سبيل
التموج واما السافل فيعرض لها السبب المقول فيعرض من ذلك كالتمزق والحال الى نصب المكان
الطبيعي على الوجه الطبيعي فيجتمع عليه لزوم التعاقب بيجان الهواء فقد عرض لا بل لسبب
الحال والرياح امر واجب بجز اماله اجزاءه فهذا بيان حال حركة الارض فيسقط من هذا
تتبع الارض وبعضهم فقال ان كانت الحركة التي للارض قسرية وهي حركة ذاتية فقد وعد قسر
دايم وهذا خلاف الحكم وان كانت هذه الحركة طبيعية وطبعها الحركة في مر بالطبع كالنمو
فيكون الجسم البسيط حركتان طبيعيتان وقد منعتم من ذلك فهذا امثال ما يجوز للمتحرك
بالعرض من شانه ان يتحرك بالذات واما امثال المتحرك بالعرض الذي ليس من شانه ان يتحرك
فهو ان يكون هذا المقارن ليس مقارنته مقارنة تحجيم الجسم بل مقارنة شيء من الاشياء
الموجودة في الجسم صورة فيه هيولى او عرضا في الجسم فيصير بسبب الجسم جهة تختص
بها الاشارة الواقعة لذاته ويصير لها اجزاء كاجزاء الجسم تختص بان يلي ما يليه الجسم من الاجسام
المقارنة له فيصير له كالاين لا اين الجسم وكالوضع لوضع الجسم فاذا حصل للجسم مكان
آخر تبدلت جهته المختصة بالاشارة واذا حصل له وضع آخر تبدل الحكم حال هو لا الاذهان
لذلك الامر كالاجزاء فقيل انه انتقل في الاين او في الوضع وان كانت النفس صورة
قائمة في مادة البدن فاذا عرض للبدن الحركة بالعرض لحقت النفس بالعرض وكذلك ما يجوز
التي بالعرض لذلك الجزء الذي يقوم فيه النفس وحده وان كان من النفس ما ليس مقارنته
بان يكون منطبقا في البدن الذي فيه فانه لا يتحرك بالعرض وقد يسئل انه لم كانت النفس
يقال لها انه تتحرك بالعرض في الاين ولا يقال لها تسود بالعرض في السواد اذا اسود البدن ونحن
نجيب فنقول انه ان كان المحقق يوجب اذ صح اطلاق ذلك على النفس بالعرض صح اطلاق
هذا ايضا لك اذا كان السواد في العضو الاول الذي فيه النفس بعينه وان كان اطلاق ذلك
او فيه خلاف العادة ولكن ظهور تنقل ما فيه النفس ان كانت منطبعة به اكثر من ظهور سواده استحالته
وذلك لان الناس يحكمون بان الجسم اذا زال عن اصابة الاشارة فما زال عما هو مشار اليه اشارة اولى

اقوى بحصوله لو كان ذلك الشيء غير محسوس واما السواد فانه اذا حصل في الجسم واستتر بما لم يتنفذ له حصوله
في شيء آخر ومقارنته له اذا كان ذلك الشيء غير محسوس كانهم يوجبون الحصول في الحيز لكل
موجود كان محسوسا او غير محسوس ولا يوجبون التسود الا القابلية وعلة ايجاب التحيز عندهم
لكل شيء انهم لا يؤمنون بموجود لا اشارة اليه وهذا هو السبب الذي اختلف الامر لاجله عند الجمهور
ولا لسبب غيره واجب تقتضيه غير واجب واذ قد علمت الحال في الاين والوضع فاحكم
بمثله في سائر الابواب فانه يحق ان الشيء يتسود بالعرض اذا كان الموضوع للسواد ليس
هو بل جسم آخر يقارنه او يخالطه او جسم هو عرض فيه او جسم هو هو بعينه في الموضوع
وليس هو هو بعينه بالاعتبار كقول القائل ان البناء اسود فان السواد ليس موضوعه
جوهر امع البنائية بل الجوهرية مع البنائية عرض له ان كان هذا الجوهر القابل للسواد
وقد يقال للجوهر اذا كان ليس موضوعا اولا للاسود بل موضوعه الاول شيء فيه
كالحر وهو السطح فان السواد يعتقد ان محله الاول هو السطح ولا يبن السطح يوجد
للجسم واذ فرغنا من الحركة التي بالعرض فلننتقل الى الحركة الغير الطبيعية التي بالذات وهي الحركة
بالقسر ثم نقول في الحركة التي من تلقائها
في الحركة القسرية وفي التي
من تلقاء المتحرك فاما الحركة الغير الطبيعية ولكنها مع ذلك موجودة في ذات الموصوف بها فمنها بالقسر
ومنها ما يكون من تلقاءه ولنتكلم الان في التي بالقسر فنقول ان الحركة بالقسر التي محركها خارج
عن المتحرك بها وليس مقتضى طبيعته وهذا الا ان يكون خارجا عن الطبع فقط مثل تحريك
الحجر الى علو وجه الارض واما ان يكون مضادا الذي بالطبع كتحريك الحجر الى فوق وتسخين الماء
وقد يكون حركات خارجة عن الطبيعة في الحكم كما علمت مثل زيادة العظم الكائن بالاورام او
بالسمن المجلب والذبول الذي يكون بسبب الامراض واما الذبول الذي ليس يكون بحجة
بالدواء
طبيعي ومن جهة ليس بطبيعي فهو طبيعي بالقياس الى طبيعة الكل فانه امر بحار جدا تحبيه الكل وكيف
وليس طبيعيا بالقياس الى طبيعة وكذلك الذبول فهو نوك الطبيعي واستبدال الغضب
عليه واشبه ان يكون العضو المخلخ للحيوان استحالة طبيعية والتي تحدث للعلل تلك الحركة باستحالة
طبيعية وكذلك الموت الاجل طبيعي من جهة الارض والقبح من طبيعة الشيء واما الحركات المكانية
بالقسرية فقد تكون بالجذب وقد تكون بالدفع واما الحمل فهو حركة بالعرض شبيه والتقدير
القسري مركب من جذب ودفع والدحرجة ربما كانت من سببين خارجين ودر كانت

عن ميل طبيعي مع دفع او جذب قسري واما الذي يكون مع مفارقة المحرك مثل الرمي والدحرجة
فكان لاهل العلم فيه اختلاف على مذاهب فمنهم من يرى ان السبب فيه جوهر المحرك
المدفوع فيه لما خلف الحجر والنار من حالة البتة بالقوة بعد ضغط ما امامه ومنهم من يقول
ان الدافع يدفع الهواء والحجر جميعا لكن الهواء اقبل للدفع فيندفع اسرع فيجذب
معه الموضوع فيه ومنهم من يرى ان السبب في ذلك قوة يستفيدها المتحرك من المحرك تثبت فيه
مدة الى ان يبطلها مصاكات ما يتصل عليه مما يماسه ويخرقه كلما ضعف بذلك قوي
عليه الميل الطبيعي والمصاكة فابطلت القوة فيقسر الامر كما يرجحه مثل الطبيعي قال صاحب
القول بتحريك الهواء وليس يعظم ان يكون حركة الهواء يبلغ من القوة ما يحمل الحجارة والاجسام
العظيمة فان الصوت العظيم ربما دك اخصاص الجبل وههنا جبال اذا صيح فيها انحطت
اركانها والرعد يهدم الابنية المشيدة ويقلب قلل الجبال ويفلق الصخور العظيمة
ومن الناس من يفتح القلاع المبنية في القلل بكثير البوقات والصياح عليها وكيف
يمكن ان نقول ان الهواء الراجع الى خلف الحجر انما انضغط ما قدامه لينفذ
قدامه وما سبب حركته الى قدام عند الالتيام حتى يدفع ما وراءه وكيف يمكن ان
نقول ان المحرك احدث في المتحرك قوة وذلك لانها لا تخلو من ان تكون احدى القوى التي هي الطبيعية
والنفسانية والعرضية وليست طبيعية ولا نفسانية ولا عرضية لان القوة المحركة التي
زعمتم انها تحدث من النار بعض الصورة واذا كانت المحركة عرضا فكيف
طبيعة واحدة عرضا وصورة ولو كان المحرك افاد قوة لكان اقوى فعلها في ابتداء
وجودها ثم كان يجب ان يأخذ في الانسلاخ والموجود هو ان اقوى فعلها الوسط
من الحركة واما ان كان سبب هذه الحركة تحمل الهواء الحجر فقد يوجد لذلك شبه وهو
ان الهواء يتلطف بالحركة ويزداد سرعة والخرافات لما ينفذ فيه من الهواء المتخلخل
لا يوجد بهذه العلة هناك وقد قال قوم بالتولد وقالوا ان من طبع الحركة ان
تتولد بعدها حركة ومن طبع الاعتماد ان يتولد بعده اعتماد ولم يمنعوا ان يكون بحركة
يعدم ثم يتبعها سكون ثم يتولد عنها اعتماد وبعد ذلك حركة وهذا اشنع ما قيل فان
المتولد لا محالة حادث بعد ما لم يكن وكل حادث بعد ما لم يكن محدث هو علة التولد
وتلك العلة ان كانت علة بان يوجد وجب ان يوجد الحركة الاولى مع الثانية وان

ثبت بان يعدم وجب ان يكون ذا علة للحركة وان السبب مع ذلك بقاء الاعتماد فلم
يجوزون سكونا لحق وسبب الحركة موجود وعلى ما ينبغي ان الفعل وليس هناك مانع عن الحركة
من المحرك ولا في المسافة وان كان الاعتماد ايضا يعدم فالكلام فيه كالكلام في الحركة اذا
حققنا الامر وجدنا اصح المذاهب مذهب من يرى ان المتحرك يستفيد ميلا من المحرك والميل
هو ما يحس بالحس اذا حاول ان يسكن الطبيعي بالقسر او القسري بالقسر الا
من القوة على المدافعة التي يقبل شدة وتنقصا يكون اشد ومرة يكون انقص الا انك
موجود في الجسم وان كان الجسم ساكنا ومذهب من يرى ان الهواء يدفع
مذهب عن سنة كان يبدا الكلام في الهواء المدفوع اما ان يبقى متحركا مع
سكون المحرك او لا يبقى فان لم يبق فكيف يدفع ما قبل وان بقي فالكلام فيه ثابت وان كان
اسرع حركة فيجب ان يكون نفوذه اشد من نفوذ السهم فان السهم انما ينفذ
عندهم بقوة منفذة هو من حركة الهواء الذي هو اسرع والهواء يحس حركته من الامور التي
في وجهه فلم لا يحس ويرد السهم فان كان السبب فيه ان الذي يلي نصل السهم يحس
والذي يكون فوقه يكون بعد يلي قوته فقد وجب ان يكون السهم اسبق من الهواء وجعلوا الهواء
اسبق فان كان السهم اسبق فيجب ان لا يكون للهواء الذي يلي السهم من قوة
الاندفاع ما ينفذ السهم الممنوع بالمانع اولا وقوة من خارج فان نفوذ السهم الى الحائط
لا يجوز ان تبقى الى نفوذه في الهواء فان الهواء الحامل عندهم بانه فاعل وان كان
ذلك عن حد بالسهم ما بعيد فيكون المجذوب اشد اتحادا بالجاذب
الملازم لوجه الشدة ان كانت قوة وميلا فقد حصل القول بذلك وان كانت متناهية
فقط فيزول مع زوال سببها فان تعينت فيكون السبب القوة والميل وما بال الاشياء
التي تنفق حملها في الهواء العميق بالسهم لا يحملها الهواء فان الهواء انما
يمانع انتقال الاجرام فيه عن الرسوب بحركة شديدة يعسر بها مقاومة المحرق النقيل في الرمانة اذا
علق اغصان الشجرة يحملها مع انها لا يحمل منها لو وضع فيها فهذا الهواء الذي ينقل
الحجر الكبير بالحري ان يمنعه انحيازه يقرب اجسام الصغار مما يوجب كسره وهوائه
انهم اذا قالوا ان الهواء يتحرك اسرع فيحدث حركات متنافية في اجزاء الهواء وقدامه والسهم
موضوع فيها انهم قالوا شيئا وليس كذلك وذلك لانه لا يخلو اما ان يحدث هذه الحركة في

اجزاء الهواء فقد يتشبث به شيء فلكه المتحرك منها يتحرك بعد هذه الحركة وقد انتقض الدعوى
وان كان لو كنا معافا ما ان يكون معاد الحركة الاولى فيجب ان ينقطع الجسم بعده وان كان
بعد حركة فقد بقي الشك وهو ان ههنا حركة وسبب يسير الحركة قائم هو حيز الحركة الاولى
واما حديث ازدياد الحركة القوي قوة عند الواسط فليس بصرف ذلك وعن القوة الا ينقطع
فيه وحركة الهواء وذلك لان الاشكال فيه قائم وذلك لان المشكك الاول ان يقول ان دفع
الهواء اما بالة انما يكون في الاوسط فان الحركة اسرع فانه ان كان ذلك باستفادة بالحركة تخلخل
اكثر فهو اولى به ان لا ينفعل عن النفوذ فيه لا يتصير اكثر حجما او اضعف قواما واما اكبر حجما او اضعف
قواما فانه يكون حين تحرك واحد بعينه ابطأ حركة مما ليس كذلك وان كان التخلخل المعتبر انما
هو للهواء النفوذ فيه لا للنفاذ فلم كانت حين الحركة في الوسط اقوى في التحلل والتلطيف
من الحركة التي في الابتداء نعم لو دامت الحركة على نحو واحد يليق واما الحس واما المحرك لبيان
لذلك بعد امالة الحس في النفس فانه كان على طول المزاولة يصير احسن فيكون على النط اقوى
واما المحكوك فان دوام الحك عليه يكون مما يزيده تاسر العدة تاثيرا وههنا لا الحاك ولا المحكوك
واحد بل عندهم وجع فيمن قوله كما ان تحرك السند بموضعه قدما ويكون كل جزء تتوهم
حاكا بعينه محكوكا بعينه وعسى ان وجاء عطا بهذه العلة انما الشريعة لا باب المنسوب الى القوة
او منع فعسى ان الحك اذا تمر على الاجزاء تسخن اكثر ان تسخن بالحك اكثر والقوة المستفادة
تضعف الا ان التلطيف المستفاد بالتسخين يكون تداركا او موفيا على الضعف الذي يحدث
بالضعف ما دام في القوة ثبات ما فاذا ازداد في الضعف على القوة واسترحت ضعف
ايضا الحكة وبلغ مبلغا لا يتجه تداركه تاثير الضعف على انا لا نقول في ذلك على هذه العلة كل التعويل
وان كان قد يجوز ان يكون ذلك عن احد المعينات للعلل الرئيسة في الوسط فقد انفصل ان
الحركة القسرية كيف هي وعليكم قسم هو وان كل حركة ففعن قوة تكون في المتحرك بما يندفع
اما قسرية واما غير قسرية واما طبيعية فلنتكلم على الحركة التي تتوهم انها من تلقاء المتحرك فقد وقع في
امرها بين اهل النظر تخالف فلنذكر ما كان من حق هذا المعنى ان يفيضوا من التفتيش فيه
والمنافسة فيه ما وقع بين طبقات اهل النظر فان المقول في ذلك غير الاسم فقد جعله بعضهم
لمعنى وبعضهم لمعنى اخر ولكل منهم ان يجعل ما جعل وليس لاحد منهم ان يناقش فيه
غيره فمنهم من جعل التحرك من تلقائه بالموضوع ان يتحرك بالطبع او غير ذلك الحركة مع ذلك

وتلك الحركة

ذلك ليس من سبب منه خارج فعلى وضع هؤلاء يدخل النبات في جملة المتحرك من تلقائه ويخرج
الافلاك عنه ان يكون متحركا من تلقائه وهم مع ذلك يمنعون ان يخرج الافلاك عن ذلك
ومنهم من شرط ان يكون مع ذلك لا يتحرك فان اخذ هذا مطلقا لم يخرج الافلاك
واخلافها المتحرك من تلقائه وان زيد عليه ولانه لا يتحرك اذا شاء من غير زيادة شرط
ان من شانه ان شاء ودخل فيه الافلاك ليس اذا كان لا شاء اما التشبيه او لا يجوز ان
شيء يلزم من ذلك ان يقتضاه لا يجوز لو شاء ومنهم من لم يشترط الا ان يكون حركة
صادرة عن الارادة وان كان غير مختار على اختيار راي المستعمل لحرث فاذن ليس
الا مشاجرة في التسمية فقط

في احوال العلل المحركة والاشتباه بين

بين العلل المحركة والمحركة واذ قد استوفينا القول بحسب غرضنا في الحركات والمتحركة
فحري بنا ان ننظر في احوال المحركين فنقول ان المحرك منه ما هو محرك بالذات ومنه ما هو
محرك بالعرض والمحرك بالعرض فقد فصلنا امره في الاقاويل الماضية وبينا انه
على كم وجه يكون وانه قد يكون الشيء محركا لذاته وقد يكون محركا لغيره بالعرض وقد يكون محركا
بالطبع وقد يكون بالقسر واما المحرك بالذات فمنه ما يحرك بواسطة مثل النجار بواسطة القدوم
ومنه ما يكون بغير واسطة والتي بالواسطة فربما كانت الواسطة واحدة وربما كانت كثيرة
وما كان من الوسائط ليس محركا من تلقاء نفسه بل انما يحرك لاجل ان ما قبله يحرك فان كان
متصلا بالمحرك كاليد بالانسان سمي اداة وان كان مباينا سمي الة وربما لم يميز بين
بين اللفظين في الاستعمال وما كان من الوسائط ينبعث من نفسه الى الحركة ومع
ذلك فله مبدأ يحركه آخر فانه واسطة فالاولى ان يكون محركه مع انه محرك لغاية مثل المحبة
او ضد الغاية مثل الخوف والحب وبعضه والحركات منها ما يحرك بان يتحرك ومنها ما يحرك
لا بان يتحرك والمحرك بان يتحرك المحرك بالماسة وتتمم مخلطا بالسكون عنه ويكون ابطأ وحيث
يتحرك هو بالقوة والاستحالة وجود اجسام بلا نهاية يستحيل ان يكون متحركات معا بلا نهاية
فيستحيل ان يكون كل محرك متحركا فينتهي الامر الى محرك لا يتحرك وفي اول محرك متحرك اولا ودورة
التحرك والتحريك والعلة للعلة لعله اول الدور ويجب ان يكون الشيء مبدأ للامر وذلك الامر مبدأ له
فيكون اسبق من الاسبق بذاته واول محرك متحركا اما ان يكون مبدأ حركته فيه فيكون متحركا من ذاته
او يكون مباينا له وليس فيه لكن في كل جسم مبدأ حركة كما قلنا فان كان المباين يحرك الحركة

للموافق لما يقتضيه مبدأ حركة الجسم الكل اما ان يكون تلك الحركة يصدر عنهما جميعا بالشركة ومع
ذلك فان المبدأ الذي في الجسم لا ان يحرك وحده واما ان لا يكون للمبدأ الذي في الجسم ان
يحرك وحده فان لم يكن لذلك المبدأ ان يحرك وحده فليس شيئا وحركة في الجسم وقد قيل في ذلك
معنى وانت تعلم ان كل جسم ففيه مبدأ حركة وقد بينا ذلك فان كان لمبدأ الحركة ان
يحرك وحده لم يكن المباين محركا على انه اول المحركات بل يحرك على احد الوجوه اما بان يعطي الجسم
ذلك المبدأ الذي به يتحرك فيتحرك الجسم عن ذلك المبدأ او يعطيه قوة اخرى يعاضده على ذلك
التحريك ويزيد فيها ويكون محركا لا على غاية وتمام او منسوبا اليها وليس على جميعا هذا ان كان
كتحريك المباين من نوع تحريك مبدأ حركة الجسم كالمشارك له وان كان المباين يحرك خلاف تحريك
الموافق فهو قاسر اما جسم او غير جسم وقد قال قوم ان محرك النار الى فوق هو جاعل النار
نارا فاذا جعلها نارا جعل تمام الاستعداد لتلك الحركة بعد ان كان بالقوة بعيدة فتحرك الى
فوق لكون الاصرار على هذا غير جميل وذلك لان المبدأ الذي يعطي النار تمام الاستعداد لتلك
الحركة فقد يعطيها المبدأ الذي به يتحرك وهو كما علمت القوة التي بها يتحرك هذا وان كان
الاستعداد التام يوجب بنفسه الخروج الى الفعل فيكون بنفسه مبدأ الحركة وهو كما قلنا
لسنا نفهم من المحرك الا الامر الذي هو مبدأ الحركة على هذا النحو فيجب ان يكون واهب الصورة
التي بها يتحرك الجسم محركا بالصورة والصورة محركة بذاتها بلا واسطة هو لا كيف عن ذلك لان
يكون الصورة لذاتها لا انها تحرك كلا ومادة ذات صورة مجتمعة وذلك لان الكل ليس هو احد
الاجزاء فهو محرك الجسم الذي هو الكل بالذات ويحرك ذاته لاجل تلك الحركة بالعرض لانه ليس
مما يتحرك بالذات ولو كان مما يتحرك بالذات لما كان انفعال الكل وهو جزء منه يوجب انفعاله
عن موضوع الطبيعة وهو غير مفارق لما جاوزه من الكل بل كان كما علمت متحركا بالعرض
وقد يحرك الشيء محركا كما تنجذب بالعرض ولان ههنا محركا ودائما ما دامت السماء فقد ظهر امرها
فهنا محرك اول غير متناهي القوة فليس بجسم ولا في جسم فينبغي الآن ان نذكر المناسبات
التي بين الحركات والمتحركات لينضح محركا ومتحركا ومسافة وزمانا ولنمتحن المحرك على انه مبدأ
الحركة الطبيعية وعلى انه مبدأ جذب وعلى انه مبدأ دفع وعلى انه حامل ولنتأمل ما يلزم من افتتاح
المناسبات ولننضح محركا متحركا في المسافة زمانا ولنتأمل هل بعض المحرك يحرك المحرك
بعينه في المسافة زمانا نصف ذلك او اقل او اكثر فنقول انه لا يلزم ان يحرك شيئا فانه

فانه يجوز ان يكون المستقل بتحريك ذلك المتحرك عن حاله انما هو مجموع قوة المحركات فاذا انتصفت
كان لها ان يحدث اعدادا ولم يحدث التحرك الا محالة مثل السفينة التي يجرها مائة نفس في يوم
واحد او يومين فلا يلزم ان الفرد المحرك لها محالة على نقلها شيئا ولهذا الشيء اذا احدث
صوتا من نقرة جاوز حس يلزم ان يصدر عن كل جاوز صوت يسمع واذا احدث عشرة
قطرة نقرة في الصخرة يلزمه ان يكون كل قطرة تفعل شيئا محسوسا بل عسى ان يكون الكل قطرة
اعدادا ما لا ينجاز حيلا ته فاذا تم الاعداد فعل الاخير من النقرة وان استمر على ذلك المنهج
حتى يحدث بتغير محسوس على ان بعضا من الحركات اذا انتصف لم يبق له قوة كالحيوان
وهذا الاعداد في الحركات المتكثرة هو ابطال التقرير فيما التحليل الذي يحتج به فيها ميل غريب
يعجز عن تحريك القوة المميلة التي فيه فان فرضنا التنصيف في المتحرك فالمشهور هو ان
المحرك يحرك النصف المتحرك في ضعف المسافة في ذلك الزمان وفي المسافة في نصف ذلك
الزمان والمحقق في غير ما اعتبره لكنه فيما يورده في المحرك الطبيعي فانه لا يصح ان ينقص المحرك
والمتحرك فقد نصف وذلك لان القوة الطبيعية يعرض لها ان تنقسم بانقسام ما هي فيه
فاذا تنصف المتحرك لم يكن كلية المحرك ان يحرك بل النصف الموجود منه فيه الا على سبيل التخمين
والتقدير واما الحامل فيجوز ان يكون قوة الحامل لا يفي بان يقطع ضعف المسافة بما حمل
فيها ما حمل ولو كان فارغا فكيف يلزم هو بنصف الثقل فان كان الحامل يحمل بحركة طبيعية
فانه عند وجود نهاية الطبيعية لا ابتعاده بالمحمول ولا ضعف مسافة الطبيعية التي
بين الحيزين الطبيعيين اللهم الا ان يقع الابتداء من الوسط حتى ان كان المحمول عليه
ومحل غير ميلا احدث فيه ابطا الا ان ذلك لا يحفظ هذه النسبة لان حركة الطبيعي
لا يتفق من الابتداء الى المنتهى بل كلما امعن ازداد سرعة فلا يتفق حالة في النصف من
كان فارغا او حاملا واما الدافع اللازم فحكمه حكم الحامل واما الدافع الرامي فيما عرض انه
يفعل في الاثقل اشد مما يفعل في الاخف فيفعل في الضعف اشد مما يفعل في النصف
فلا يبقى تلك النسبة على ان الامر لا يتشابه في السرعة والبطؤ في حدوده بل المبتدأ ابطأ
ويبقى ان الوسط منه اقوى فلا يكون هذه النسبة محفوظة وكذلك الجاذب فان الجاذب
قد يكون على صورة الحامل وقد يكون جاذبا بالقوة وللقوة التي تنبعث عن الجاذب حد
الى ينتهي تأخيره في المنجذب البعيد منه فما خرج عن ذلك لا يلزم ان يؤثر فيه فلا يلزم

ان يكون كل جعلنا التحرك اسرع فيه جزء مكان ابعد الحركة في نصف الزمان المشهور انه
تحرك ذلك المتحرك بعينه في نصف المسافة وليس بحق فانه ليس يلزم ان يتادى المقطوع
في نصف زمان المرة الاولى الغرض ولا في الطبيعي لما علمت من اختلاف الحركة
في السرعة والبطوء واما الحركة في نصف المسافة فالمشهور عليه قياس ما قيل والحق
ما عبر عنه واما اعتبار نصف الحركة بنصف المتحرك فالمشهور حفظ النسبة لكن يجوز
ان لا ينصف بنصف الحركة حافظا القوة ويجوز ان يكون النصف العاطل عن الحركة لا الكل
فان اجتماع القوة وتزيدها قد يستتبع من القوة ما هو ازيد بنسبة في حركة اجزاء
من نسبة العظم الى العظم واما نصف الحركة بنصف الزمان فالمشهور حفظ النسبة
والاولى ان لا يحفظ لما علمت واما نصف الحركة في نصف المسافة فذلك انتم على قياس
ما علمت وانت تعلم التضعيفات من التضعيفات على ان مهنا مذهبا حسب ما يكون
مرات وهو ان التضعيف يؤدي بالحركة الى ان لا يحرك وبالمتحرك الى ان لا يتحرك وقد يقع
اعتبار هذه المناسبات بين الحركة والحركة والمتحرك والمسافة والزمان من حيث
متناهية وغير متناهية فاذا اتى بهذه اذا تناهى تناهى الآخر لان جزءا من المتناهي
قد يكون بازاء متناه من الآخر وامثال ذلك الجزء يجب ان يفني ما اخذ من متناه صار
فناء المتناهي فان ان يقع لم يكن بينهما مطابقة فلم يكن الحركة الغير المتناهية في زمان
متناه او في مسافة متناهية او لم يكن زمان غير متناه مع مسافة متناهية بل كان
متناه مع متناه ومخالفا فضل بالبين بما عن المطابقة واذا لم يفصل بل فني الزمان المتناهي
مع المتناهي بطل ما اوجبه الوهم من كان الغير المتناهي متناهيا والله اعلم تم كتاب السماع الطبيعي

من الحركة

الفن الثالث من صناعة الطبيعيات مقالة واحدة في السماء والعالم

وهي عشرة فصول الاول في قوى الاجسام البسيطة والمركبة وافعالها الثاني في احوال
القوى والحركات البسيطة الاولى وابانة ان الطبيعة الفلكية خارجة عن الطبايع
العنصرية الثالث في الاشارة الى اعيان الاجسام البسيطة المذكورة وترتيبها واوضاعها
واشكالها التي لها بالطبع ومخالفة الفلك لها الرابع في احوال الجسم المتحرك بالاستدارة
وما يجوز عليه من اصناف التغير وما لا يجوز الخامس في احوال الكرات و[illegible]
السادس في حركات الكواكب السابع في حشو الجسم السماوي وما قاله الناس في احوال

في احوال الارض وساير العناصر الثامن في مناقضة آراء الباطلة المذكورة التاسع
في التعليل بكون الارض والعاشر في ذكر اختلاف الناس في الخفيف والثقيل والاشبه
الرأي الحق من رأيهم في حمل الاجسام التي بعضها يتحرك الى فوق ما هي حقيقة واحدة

فصل في قوى الاجسام البسيطة والمركبة وافعالها في الاجسام من جهة قواها لا تنفك
الا على احد اقسام ثلثة اما ان يكون الجسم واحدا لا تركيب فيه حسبيين والقوة واحدة
فقط واما ان يكون الجسم واحدا لا تركيب فيه وله قوتان واما ان يكون ذا تركيب
من اجسام تمازجت وتكسر كل واحد منها بقوة سواء انفعلت فحصلت منها قوة
واحدة مزاجية مركبة مشتركة ثم تفاعل وغرضنا ان نتكلم في القسم الثاني كيف
يمكن ان يوجد فنقول ان هذا القسم ينقسم على اقسام منها ان يكون القوتان معنى صورة
الجسم بل العين اما او عارضين من خارج ومنها ان يكون احدهما صورة والاخرى
لازما او عارضا ومنها ان لا يكون عرضين بل امرين يحصل من مجموعهما صورة
واحدة للجسم بها الجسم نوع واحد فليخبر الآن وجود القسمين الاولين ولنتأمل
حال القسم الثالث وهذا الثالث ايضا ينقسم على وجوه اما ان يكون كل واحد منهما
مليا باقامة مادته بالفعل جوهرا قائما او يكون احدهما كذا ولا يكون الا مجموعهما كذلك فان كان
كل واحد منهما مليا باقامة المادة لو انفرد لزم من ذلك ان يكون المادة قد تقومت
باي واحد منهما ثبت ويكون الآخر طارئا عن تقويم المادة فيكون عرضا فيكون
واحد منهما صورة وعرضا متحققا وان كان المقوم احدهما وحده كان الثاني
عرضا فلحق الاول احد القسمين الاولين وان كان تقويمهما للمادة امرا يحصل
عنهما بالجمع هو الصورة وكل واحد منهما جزء الصورة وكل واحد منهما لا يخلو
اما ان يكون جزءا متميزا بنفسه لا كالجنس والفصل في الامور البسيطة التي
لا يتميز كل منهما امرا منفصلا بنفسه بل يكون كاجزاء المركبات اولا يكون كذلك فان
لم يكن كذلك يكون واحد منهما بعيد عن تشخيصه فصل فاقسم نوعا على حسب ان تعدد
عن الامر الجنسي فصل حتى يتم نوعيته بالمعنى الفصلي مثلا ان يكون الصادر عنه حركة
مطلقة وتخصيص نوعها بشركة الفصل وهذا ما لا ننكره واما الوجهان الاولان فهو ممتنع
وذلك لان كل واحد منهما سبب وحدة مقومها للمادة ولا ايضا متقوما بالقرينة

والا قوة بينة اقدم منه ذاتا تابع بقرينة وهذا داخل في احد القسمين المذكورين وانما
ننكر ان يكون كل واحد منهما متقوم بالآخر فيكون اقدم منه واشد تاخرا عنه فنقول
لا نحكم ان الواحد منهما لا يتقوم الا اقدم من شيء هو مقوم للمادة فهو لا يتقوم الا بالمادة
اذ هو نفسها انما لا يوجد الا فيها وهو على ما فرضنا ما لم يجد متقوم بها فالمادة اقدم منه
لكنها اقدم من المركب منهما اعني من مجموع الشيئين هذا المجموع هو المتقوم للمادة فالمقبل
كما هو من فيكون بالحقيقة اقدم من شيء هو مقوم للمادة فيكون اقدم من المادة وكانت المادة
اقدم منه من حيث فقد ظهر استحالة هذا القسم فلا يجوز ان يكون جوهران كل منهما اقدم
اقدم من الآخر فيبقيان بالمادة بالشركة وان كان فقد يجوز ان يكون طبيعة واحدة بسيطة
يصدر عنها بما هي صورة قوة فعلية كما يصدر عن طبيعة الماء البرد المحسوس ويكون
عنها من جهة مادتها لا من قوة اخرى انفعالية كما للماء من الرطوبة ويجوز ان يكون قد يصدر
عنها بحسب الجسم قوة محيلة وبحسب الجسم قوة مسخنة ويكون احدهما
اقدم من الآخر فان المسخنة قبل المحيلة حتى ان الخشب يسخنه بالحركة بل يجوز ان يكون ان معا ولكن احدهما بسبب ... الصورة ...
كالسخونة للنار والبرودة للماء الا ان في سبب الصورة مع عارض عرض لها
مثل المثال اذا كان الجسم عرض مفارقة مكان الطبيعي واما ان يكون معا فلا سبب
الا الصورة الواحدة فلا يكثر وانت قد علمت الفرق بين الصورة وبين مرجع
الاحوال قبل هذا الموضع وانت تعلم من هذا ان الجسم في مكانه الطبيعي يكون
سبب حركته موجودا من حيث هو سبب لحركته اذ لم يكن السبب صورته فقط
وشرط فلا يكون بالحقيقة واحد هو سبب لحركته الى المكان الطبيعي وسبب السكون
ويزول الشك الذي اورده بعضهم وهو ان لا شك في استحالة ان يكون الافعال
المختلفة الغايات اذا كانت المادة واحدة والقوة والسبب الفاعل واحد فنعلم
ان القوة الواحدة يصدر عنها فعل واحد وان الفعل الواحد لا يصدر الا عن قوة
واحدة فان كان ذلك الطبيعي واحد بالجنس كالحركة الى الماء والارض الى السفل فان الفعل
ما بين الحركتين واحدة بالجنس لا بالنوع لانهما تشتركان ولا يفترقان في امر ذاتي
لهما اما الاشتراك فانهما تتوجهان عن حيز الهواء الى الجهة ... الفلك واما التباين
فلان نهاية كل واحدة منهما تباينت نهاية الآخر بالنوع كانتا القوة واحدة

واحده بالجنس لا بالنوع فان القوة الواحدة بالنوع انما يحصل بالنوع انما يحصل غايته واحدة
بالنوع ايضا اذا كان الفعل الطبيعي واحدا بالنوع فمبدؤه واحد بالنوع ولو كان مبدؤه
واحدا بالجنس لكان البسيط الذي ... تنوع تلك الحركة لان ... في نوع العلة
النوعية بل في العلة الجنسية والقوة الجنسية وكما افضنا زيادة فصل بالقوة فذلك الفصل
اما ان يخصص فعل القوة او لا يخصص فان خصص فليست الشركة في نوع الفعل وان
لم يخصص فليس ذلك فصلا للقوة من حيث هي قوة توجب حركة القوة من حيث هي
قوة فيكون امرا عاما عرضيا لا فصليا **فصل** في اصناف القوى في حركات
البسيطة الاول وابانة ان الطبيعة الفلكية خارجة عن الطبائع العنصرية قد عرفت
ما سلف انه اذا كانت ... طبيعية مستقيمة افترض الحركات الطبيعية اجناس
ثلثة جنس المتحرك عن الوسط وجنس المتحرك الى الوسط فلنعلم انه ليس يجب ان يكون المتحرك
عن الوسط لا محالة انما يتحرك عن عين الوسط فانه اذا كان من موضع آخر لكنه يتبعد
بحركته عن الوسط فهو متحرك عن الوسط ولا المتحرك هو الذي ينتهي لا محالة بحركته الى عين
الوسط فان كانت تقرب بحركته الى الوسط فهو متحرك الى الوسط وليس كل ما يتحرك
الى شيء يصل اليه والمتحرك على الوسط ليس يجب لا محالة ان يكون الوسط مركز الغاية
وان لم يكن مركزا وكانت ... فهو متحرك على الوسط او يتحرك حول وجه الاوسط
بعينه وهو من جملة المتحركات على الوسط وهذا هو الحد الكلي فان الوسط يجب ان يكون
مركزا واما غير ذلك الواحد فربما كان المستدير المتحرك على الوسط وهو ليس مركزه وسط
وان المتحرك الى الوسط ومن الوسط فلا يكون هو الذي بالقياس اليه يتحدد الوسط الغالب
للجهات الطبيعية للحركات المستقيمة فاذا كان المتحرك متحركا حول هذا الوسط وليس هو
مركزه فيعرض له تارة ان يكون اقرب منه وتارة ان يكون ابعد منه وليس ذلك لانه
يتحرك الى الوسط او عن الوسط لانه ليس متوجها بحركته الى ذلك القرب والبعد فانما
بل انما يتحرك على مداره لكن عرض ان كان جزء من مداره اقرب من الوسط الحقيقي
وجزء ابعد كما ان الاجزاء من مداره قربا وبعدا من اسباب يكاد ان لا ينتهي بالقوة
وليس حركته اليهما بالقصد الاول بل القصد الاول في حركته حفظ مداره ثم يعرض
منه ذلك ولو كان بالقصد الاول لكان يقف عند حصول المقصود ولا يفارقه

والمكان يتحرك اليه من اقرب المسافات وهو المستقيم لا على انحراف ومعنى ان هذا القريب والبعيد
ليس يعرض بجملة المتحرك على الوسط انما يعرض بجزء من المتحرك على الوسط هو جزء منفصلا
متحركا بنفسه بل جزء هو متحرك بالعرض لو كان مفارقته اليه لكن غير موهوم واما الكلية
فانما تتحرك من الوضع فاذا كان ذلك كذلك ولم يكن هناك متحرك متميز ولا حركة
بالذات الى جهة متحرك اليه ومتحرك اليها بالقصد الاول فكيف يكون حركة حقيقية
الى الوسط او عن الوسط حتى تشنع بذلك بعض المتوهمين الى العالم من النظار وهو شنوفا
المتحرك بالطبع الى الوسط هو الذي يسمى ثقيلا والمرسل منه هو الذي من شانه اذا فارق
مكانه الطبيعي ولم يعرض له معوق ولا مانع ان يبلغ الوسط فيكون راسبا تحت الاجسام
كلها والمتحرك بالطبع عن الوسط هو الذي يسمى خفيفا والمرسل منه هو الذي من شانه
اذا فارق مكانه الطبيعي وحصل في ناحية الوسط ولم يعرض له قاسر منعه ولا مانع
ان يعوقه فيتحرك حتى يبلغ الحد دون كل الاجسام الطبيعية من فوق فيكون طافيا
فوق الاجسام المستقيمة الحركة كلها واما الثقيل على الاضافة والخفيف على الاضافة
فكل على قسمين والمذكور قسم الثقيل بالاضافة فاحدهما هو الذي بطاعة متحركة في اكثر
المسافة الممتدة بين حدي الحركة المستقيمة الى الوسط لكنه لا يبلغه وقد يعرض له ان
يتحرك عن الوسط ولا يكون ذلك له لكونهما متضادين كما لم يتعرضهم لانهما ينتهيان
الى طرف واحد ونهاية ونهاية واحدة وهذا مثل الماء فانه اذا حصل في حيز النار
والهواء يتحرك منهما الى الوسط ولم يبلغه واذا حصل في حيز الارض بالقسر وهو الوسط
مثلا يتحرك عنه بالطبع ليطفو عليه فهو من هذه الجهة ثقيل مضاف ومن جهة اخرى اذا قرب
الى الارض نفسها فكانت الارض سابقة الى الوسط وانه متصعد مائلا الى الوسط فيصير
عند الارض خفيفا فهو ايضا ثقيل بالاضافة من هذا الوجه وهذا الوجه يقرب الاول
وليس به فان هذا باعتبار هو تبارك الارض في حركته الى الوسط لكنه يطفو ويتخلف
عنه واما ذلك فباعتباره من حيث لا يريد من الوسط الحد الذي يريده الارض
بعينه وهذا الاعتبار غير ذلك وكيف لا وربما تبارك الطين الشريع في الغاية اذا كان
اختلف بينهما في الصغر والكبر وهكذا يجب ان يتحقق في جنب الخفيف المضاف
ولفظا الخفة والثقل قد يقتضي كل واحد منهما امران احدهما ان يكون الشيء فرنانه

ثانيا انه اذا كان في غير الحيز الطبيعي كان الميل فيه طبيعيا الى احد الحيزين وهو اما من الثقل
او الخفة وذلك كانت الاجسام المستقيمة الحركة اما ثقيلا او خفيفا والثقلان يكون
ذلك الميل لها بالفعل فاذا كان كذلك لم يكن الاجسام في مواضعها الطبيعية ثقيلة ولا خفيفة
واما الجسم المتحرك بالطبع على الاستدارة فانه لا ثقيل ولا خفيف لا بالوجه المقول
بالفعل ولا بالوجه المقول بالقوة وهذا الجسم قد سلف منا اثباته بالوجه البرهاني وتبينا
انه اقدم وجودا من هذه الاجسام الاخرى فان هذه الاجسام طباعها لا يوجد مطبوعة
على ان يرد في الابتداء ان يوجد اماكنها الطبيعية وقد يجوز ذلك لا على انها تفعل
لا فرارا اما كنها الطبيعية فانها لا تصير طبيعية او يكون لها اختيار طبيعي انما تحدد اماكنها
بهذا الجسم فهذا الجسم اقدم بالذات من جميع فهو مع هذه الاجسام لا يتاخر عنها وهو
اقدم من معلول فهو اقدم الاول ان يكون اهم البسيطين هو المدبر والاولى ان يكون
اقدم البسيطين لا قدم جنس البسيطين وذلك لان الحركات الطبيعية كما يكون
يكون للاجسام البسيطة فان المركبة ان لها مبدأ حركة بسيطة طبيعية لم يكن لها ان
يكون انما يصدر من ذلك قوة يحدث عن امتزاج قوى فيكون مقتضاها ممتزجا من
مقتضيات القوى البسيطة فاما ان يتمانع واما ان يغلب واما ان يتناوب فان تمانع
فلا حركة وان غلب واحد فذلك للواحد هو الجسم البسيط المتقدم لا قوة المركب لكن
وكن متمنعا بالبطء لاجل المقاومة القوى المتشوشة بالبطء غير مرة ولا لبسيط مطلقا وان
تعاونت فالحركة مركبة من حركات وكل بسيط فيها انه عن بسيط بسرعة وفقا ما واما ان
من قوة مميزة من قوى الامل يكون من المزاج يلزمه استعدادا ان يقبل قوة يصدر عنها نوع
من التحريك آخر فلا يكون هذه الحركة بالطبيعة وذلك لانها قاهرة لمقتضى القوى الطبيعية
الاولية في الحال فان تلك القوى تقتضي جهة او تقتضي تماما وسكونا كما بيناه الآن
وهذا انما يتبين من ذلك ويصرف عنه قسرا فيكون هذه القوة دخيلة على القوى الطبيعية
كما يدخل الحرارة على الارض والماء فيتعقد بها نفسا كقوة يرجحها بها كلها انفعال كما
ان الارادة انما يوجب خلاف مقتضى الجسم من الحركة واذا كان كذلك فهذه الطائفة
لا تفعل حركة طبيعية بل تفعل حركة مضادة للطبيعية وليس علينا الآن ان نتكلم في ان
هل يجوز وجوده او لا يجوز فانه من حيث يجوز ان يحدث قوى بعد المزاج الاول من صورة

لا جزئية ولا عرضية فمحال ان هذا نحوه ومن حيث بطل انه لا يجوز ان يكون الشيء بعد
لقسرة والى الفه بالطبع فبطل ان هذا لا يجوز وجوده وخصوصا على سبيل الشكل الطبيعي
بنوع ما وان كان ولا بد المبدا الامن خارج المبدا غريب غير يكمل للنوع الكائن
نوعية كمالات النوع وعلى ان تركيب هذه القوة متوجهة له مكان ما ويكون ذلك المكان
جسم طبيعي بسيط ومن القوة يحرك اليه انه جسما بالطبع فان كان الجسم الطبيعي الذي
لذلك المكان موجودا في هذا المركب فاولا الجسم البسيط وان لم يكن موجودا كان
مكان واحد تقتضيه بالطبع اجسام كثيرة وهذا محال اللهم الا ان يكون ذلك التركيب هو
في حيز غير مختلف بالطبع مثل حركة الهوا او مثل هذه الحركة لا يكون طبيعية لان الطبيعية
لا تخرج عن ميل الطبع لا بميل الطبع واما الارادات فلها غايات غير طبيعية واذا كانت
الحركات البسيطة الطبيعية للاجسام البسيطة وكانت الحركات البسيطة اما مستقيمة
واما مستديرة اذ المسافات البسيطة اما مستقيمة واما مستديرة واما المنحنية
فان كانت محصلة النهايات فليس تحصيل النهايات لها تحصلا واجبا اذ يجوز ان يكون
تلك النهايات المنحنيات اخرى لا نهاية لها واما المستقيم فليست كذلك فلا يتعين بطبيعة
البسائط سلوك بين نهايتين للمنحنيات عن نوع منها بالطبع واما المستقيم فيتعين منها
ذلك وان كانت غير متعينة النهايات من حيث هي مستقيمة على ان ما فيه المنحني غير بسيط
متشابه لان المنحني لا يكون نصف الذي فيه متشابه الاجزاء كان محيطا او مقطوعا او البسيط
متشابه فبين ان الحركات المستقيمة والمستديرة البسيطة لها ان الاجسام البسيطة
وكانتها الطبيعية اما مستقيمة واما مستديرة ولما كان لا يمكن ان يكون مستقيمة
الا كانت جهة ولا كانت الا كان محيط بالطبع ولا يكون محيط بالطبع الا ان يوجد
المستدير المتحرك على الاستدارة وعلى ما سلف لك من جميع ذلك فالمستقيم الطبيعية
موجودة فالمستديرة موجودة والاجسام التي في طباعها ميل مستدير كانت كثيرة
او واحدة فانها جنس مخالف للاجسام التي في طبعها الحركة بالطبع خلافا طبيعيا كما قد
وقفت عليه من الاوائل السالفة ولكنها اذا اقتضت بعد ذلك مواضع بالطبع
مختلفة وتحركت والحركات مختلفة فاولى كان يختلف بالنوع فالاجسام التي اذا حصلت
مع اجسام اخرى بالتوهم في حيز واحد فتحرك هذه الى الوسط مثلا وتلك لم تحرك الى